







32101 019094695



al-Khū'i, Abū al-Qāsim, ibn 'Alī Aḥbar

Muhāḍarāt

# مَحَاضِرُ

البحر

في

الفقه الجعفي

قسم العائلات

لفقيه العصر المفسر زعيم الحوزة العلمية في النجف الأئمة آية الله  
السيد أبو القاسم الخوئي إدام الله ظله

بقلم

علي الحسيني الشاهرودي

قرأه وعلق عليه

عبد الرزاق البوسوي المرقم

الطبعة العلمية في النجف

١٣٧٣ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين محمد وعترته  
الطاهرين واللغة الدائمة على أعدائهم اجمعين الى يوم الدين  
وبعد فقد لاحظنا هذه المحاضرات التي كتبها العلامة المحجة المحقق الورع القمي السيد  
على الشاهرودي تفعلاً لله برحمته واسكنه فسيح جناته تقريراً لأبحاثنا الفقهية  
في المجالات فوجدناها في غاية الجودة والاتقان والضبط والبيان يبرع عن  
دقائق البحث ويحافظ على نزاهة ويلم بمجتهات في حسن الاداء وجودة التقرير  
وقد تطلبت سلاسة بيان على تعمق البحث ودقة فبرزه الى الوجود بصورة واضحة  
جليّة . ولا غرو فقد كان رحمه الله من منبغد عليه الآمال ان يكون احد المراجع العظام  
يرتفع بالدراسة العلمية في مستقبل الأيام لكنه يوسفنا جداً ان عاجله المنون وهو  
في بيان شبابه ونضارة ايامه حيث فقدنا به احداً أعزاً ولادنا الذين صرفنا جهودنا  
في تثقيفهم واعدادهم علماء ابراراً يستنبطون احكام الدين ويتبحرون مقام الفتيان  
المسلمين وما اخص به قدس الله نفسه الزكية شدة موافقته على ابحاثنا حتى اناسمنا  
يشكر الله سبحانه وتعالى على ما منحه اياه من عدم انقطاعه عن ابحاثنا الفقهية والاصولية  
ولا يربأ واحد انما هاء عشرين عاماً كان قدوة حسنة لملائة في النشاط العلمي والادبي  
التي قد سبقهم الى طبع تقريراتنا في الاصول فقدم الهيئة العلمية ونزادهم كتابه  
(الدراسات) الذي لا يستغني عنه طلاب العلم . وان في آثاره العلمية التي خلفها  
من تقريرات دروسنا الكفائية في تحليل ذكره والاشادة بفضلته فزادنا ضريحه وخبراه  
عن العلم واهله خير خبراء الحسينين مررت بريح اشراركم بريحكم  
بركتم ابررى الخو







صورة المؤلف نور الله ضريحه

2271  
509405  
K513  
366  
V.1





# مَحْضَاتُ

الْبَهْرَى

فِي

الْفَقْهِ الْجَعْفَرِيِّ

تَسْمِ الْعَامَلَاتِ

لِلْفَقِيهِ الْمَاهِرِ الْأَسْتَاذِ السَّيِّدِ أَبِي الْقَاسِمِ الْحَوْثِيِّ أَدَامَ اللَّهُ ظِلَّهُ

تَأَلَّفَ

عَلِي الْحُسَيْنِيُّ الشَّاهِرُ وَدِي

الْجُزْءُ الْأَوَّلُ

الْمَطْبَعَةُ الْعِلْمِيَّةُ

فِي النَّجَفِ

١٣٧٣ هـ

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك ، وادع إلى سبيل ربك بالحكمة ، كتاب  
 أنزلناه إليك لتخرج الناس من الظلمات إلى النور ، منه آيات محكمات هن أم  
 الكتاب وأخر متشابهات ، وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم ، هذا  
 بصائر للناس وهدى ورحمة ، ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ، ذلك الدين  
 القيم ولا تتبع الذين لا يعلمون ، ليسوا سواء من أهل الكتاب أمة قائمة يتولون  
 آيات الله يا مرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويسارعون في الخيرات ، أما  
 يخشى الله من عباده العلماء ، الراسخون في العلم منهم المؤمنون يؤمنون بما أنزل  
 إليك وما أنزل من قبلك ، يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم ، ولا يطمؤن  
 موطأ يغيض الكفار إلا كتب لهم به عمل صالح ، وما كان المؤمنون لينفروا كافة  
 فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا  
 إليهم لعلهم يحذرون ،

## كلمة المؤلف

حمداً لك اللهم على ما قممتنا في الدين وعلمتنا منازل السالكين وأخرجتنا من ظلمة الجهل وأبصرتنا نور اليقين . وصلاة على رسولك الأقدس الذي امتدنت به على عبادك لينقدم من الجملة وحيدة الصلاة . فكشف في الدعاء إليك حاجته ، وحارب في رضاك أسرته . وقطع في إحياء دينك رحمه ، وأقصى الأديين على حهودهم ، وقرب الأقبصين على استجابتهم ، ووالى بك الأيمدين وعارى الأقربين وأدأب نفسه في تليح رسالتك وانصبا بالدعاء إلى ملكك ، حتى ظهر امرك : وعات كلمتك ولو كره للمشركون

ثم الشكر ، وأصل آناه الليل وأطراف النهار لفرسك وكبير جلالك على ما أولدتنا من معرفة أمناه دينك القويم الأئمة الاثني عشر من عترة النبي ( ص ) وأئنته الدس أوجت لهم العصمة وأكملت بهم الدين وأتممت النعمة ، وألينا يا الهما بتل مارياد اللطيف وتوسع الرحمة على أصحابهم الذين كاهقوم وأسرعوا إلى وفادتهم ونساقوا إلى دعوتهم واستجأوا لهم حتى هجرتهم العشاير إذ نعلقوا بعرونتهم وأنتعت منهم القرائات إذ سكوا في ظلمهم ، فأعصمهم من كيد الشيطان وأفسح لهم في رياض الجنان

وبعد فإني أرفع إلى سادتي القراء كتي في أيدي عرفته

ب ( المحاصرات في الفقه الجعفري ) وهو ما استفدته في الدورة الأولى والثانية من المولى الشريف استاد الفقهاء زعيم الدراسة لعالية في مدينة العلم ( النجف الأشرف ) آية الله العظمى السيد أبو القاسم الخوئي لينتموا من بحر معارفه الطافح بأسرار الشريعة وليفتنوا دريه اللامع ، مد الله سبحانه في إياهم وضع رواد العلم بأفادته أنه جل شأنه ولي العود والتوفيق

( النجف الأشرف ) ( علي الحسيني الشاهرودي )

## الروايات العامة

( قوله قدس ) و يسمى أولا لتيسر ذكر بعض الاخبار ، الخ الاخبار التي ذكرها عامة لا تختص بمرور ، ورواية تحف العقول الموقوفة في الوسائط والحداثق والبحار مرسله كذا في رواياته ، وصاحبه ابو محمد الحسن بن علي بن الحسين بن شعبة (١) وان كان جليل لقدر فاضلا ثقة وقد اشتمل كتابه على

(١) لقد اصحاب المرمى سيدنا الاستاذ في التعريف بروايات التحف بيد اني احببت ان ارفع الي سادتي القراء ما عثرت عليه من كلمات العلماء حول ابن شعبة فان آراءهم محترمة وللقارىء اخباره فأقول ذكر الشيخ ابراهيم النقاشي في حاشية كتابه الفرقه الماجية ان ابا محمد الحسن بن علي بن الحسين بن شعبة الحرابي كان عالما عاملا فقيها نزيها له تحف العقول متداول معروف وفي أمل الآمن للحجر العاملي فاضل محدث جليل له كتاب تحف العقول عن آل الرسول حسن كثير الفوائد مشهور وفي مقدمة البحار المحامي تنبأ على نسخة عتيقة من تحف العقول للحسن بن علي بن شعبة يدل بطلانه على رفعه شأن مؤلفه واكثره في المواعظ ومن الاصول المعلومه التي لا محتاج الى سند وفي رياض العلماء لابن عبد الله تلميذ المجلسي تحف العقول عن آل الرسول للعالم الفاضل الفقيه المحدث الحسن بن علي ابن الحسين بن شعبة متداول وفي نيسبى الشيعه للسيد حسن الصدر ص ٢١٣ شيخنا الاقدم وامامنا الاعظم له تحف العقول في الحكم والمواعظ عن آل الرسول كتاب جليل لم يصنف مثله وكان هذا الشيخ جليل لقدر عظيم المراته وفي حقه يقول الشيخ العالم الرماني الشيخ حسين بن علي بن صادق الحرابي في رسالته في الاخلاق كتاب تحف العقول للفاضل البليل الحسن بن علي بن شعبة من قدماء —

فوائد جلية إلا أن الرواية لا تخرج بذلك عن الارسال والقول بانخبارها بعمل المشهور لا يركن اليه فان القدماء مع قرب عصرهم من زمن المعصومين ( ع ) لم يدكروها في جوامع الأحاديث ولا في كتب الاستدلال ( نعم ) هي مشهورة على ألسنة المتأخرين نقلاً لا عملاً ولا عبرة يمثل هذه الشهرة ( على ) أن لها كلاماً في أصل انجبار ضعف سند الرواية بالشهرة أو ضعفها في الاصول ، ولا يصحفي الى دعوى السيد الطباطبائي ( قدس ) انجبار سندها بمطابقة مضامينها للقواعد لأن المطابقة المربوبة لا تحرر ضعف السند بل يكون العمل حينئذ على مقتضى القاعدة ، وهذا كدعواه وجود امارات الصدق فيها . وليت شعري ما هي الامارات المتوهمه أي تشوش عبارتها واحاطاراب جملها باشتباها على كلمة ( له ومنه وبيه ) وغير ذلك مما يلحق بالمعميات ولم يكن هناك داع الى الاعلاق في بيان

— اصحابنا حتى ان الشيخ المفيد يقول ٤٤٠ وهو كتب لم يسمع الدهر بمثله وفي روضات الجنات ص ١٧٧ تحف العقول منسوخ كثير لفوائد معتمد عليه عند الاصحاب وما ذكره في حطية الكتاب فيه دلالة على عامة اعتباره مصافاً الى ان غالب مرسلاته بطرق اسقاط سند للاخبار لا لايهاهم الراوي كما أنه عليه في أدب الكتاب وهذا طاهر في الاخبار وفي الدريعة للشيخ أنا زرك الطهراني ج ٣ ص ٤٠٠ كان معاصراً لاصدوق المتوفى سنة ٣٨٩ وله الرواية عن ابي علي بن همام القندادي المتوفى سنة ٣٣٦ وترجمه السيد الجليل السيد محسن الامين في اعيان الشيعة ج ٢٢ ص ٣١٨ وذكر ما تقدم وقال في حقه شيخ فقيه محدث جليل من متفدي اصحابنا وعين الحجة الشيخ هادي كاشف الغطاء في كتابه مدارك النهج ص ١٠٢ وفاته سنة ٣٣٢ وعلى كل فالتحف مجموعة مضامين أحاديث عن الأئمة ( ع ) كما ذكره في مقدمة الكتاب ومثل هذا الشيخ الجليل وان لم يتورط في السدعة التي لا يقال عزتها لثقته وامانه وورعه ونبله ولذا جعله المحامي والحر العاملي والفيض الكاشاني من مصادر ما يحدثون به في كتبهم إلا أن ما فيه لا يخرج عن الارسال فمن يكتبه مثل هذا التوثيق يتخذ طريقاً مهيباً كراويل ابن ابي عمير ومن لم يقتنع به يبقى محجراً وآراء لكل عالية

الاحكام ( أو تعرضها ) لا احكام لا قائل بها كحرمه لبس جلود السباع ال  
مطلق الانتفاع بها ولم يذهب اليها احد حتى من العامة مع ان بعض الاخبار صرحت  
بجواز لبسها في غير الصلاة ، وكحرمه الانتفاع بالميتة حتى قبل لا يعتبر فيه  
الطهارة والمحقق جواره وان قيل بفساد بيعها وكحرمه جميع الثقلات في كل شيء  
يكون فيه وجه من وجوه الفساد ( أو تعرضها ) لتقسيم معاش العباد الى  
اقسام اربعة لتجارة والاحارة والصناعة والولاية مع عدم انقسامها إلا الى قسمين  
لأن الصناعة لا تخرج عن التجارة والاحارة فإن الصناع ارعاش ببيع مصنوعه دخل  
في لتجارة وان كان عاملاً لغيره دخل في الاحارة والولاية بنفسها من المناصب  
الالهية كالرسالة لا ترتبط بالمعاملات ، وأعمال الوالي معمولهم به يدخل في الاحارة  
بمعناها شامل للبيعة . فمعاش العباد المعاملية المتعارفة عند العقلاء تنحصر في  
أمرين التجارة بمعنى تدبيل الاعيان والاسترباح بها والاحارة بمعنى تدبيل العمل  
أو المنفعة هذا إن اريد بالمقسم ما يعيش به الانسان من المعاملات كما هو ظاهر  
المرسلة ، وأما ان اريد بالمعاش مطلق ما يعيش به افراد البشر تزيد الاقسام على  
أربعة فإن صيد السمك لقوت نفسه أو للبيع وكذا الزرع والاحتطاب الى أمثاله  
يكون قسماً للصناعة ( ثم لا يخفى ) ان ظاهر من قوله ( فهو حرام ببيعها  
وشراؤها ) وأما كونه ومملكته وهتة الخ ) كون حرمة البيع تكليفية لذكره في  
سياق الامساك واعارة وكل غلب بما لا معنى فيه لانهاء فلا تكون الحرمة ارشاداً  
الى الفساد والحرمة لتكليفية في جميع المذكورات كما هو ظاهرها لا قائل بها وأما  
لقائل بالحرمة أراد الحرمة الوضعية لما كانت المرسلة ظاهرة فيه أعني الحرمة المطلوبة  
لا قائل به وما قيل به من الحرمة الوضعية لا تدل المرسلة عليه وهذا بعد آخر  
لصدور الرواية من المعصوم ( ع ) فلا اعتماد عليها في غير محله لأن المتبر في  
العمل بالخبر أحد أمرين الوثوق بالرادي أو بالرواية فلا يصادفهما ساقطة متناً  
وسنداً ( قوله : وحكاه غير واحد عن رسالة المحكم وانتشابه الخ ) لم يعرف  
مراده من مرجع الصمير فإن أراد به وجود ما دل عليه مرسلة تحف بقول في  
تلك الرسالة كما هو ظاهر الخدائق والوسائل فهو خلاف الواقع فإن ما اشتملت  
عليه المرسلة من حرمة بيع المذكورات ليس له عين ولا أثر في الرسالة المروية



وان أراد به وجود ما فيها من تقسيم المحدثات فصحيح لكنه بصورة غير ما دلت عليه الرسالة فان الموجود في رسالة السيد تقسيم مطلق ما يبش به أفراد البشر الى اقسام خمسة الا ارة (١) والمهارة والتجارة والاحارة والصدقات ولم يذكر فيه الصناعة وبين كل واحد من هذه الاقسام شاهداً من الكتاب المجيد مما دلت عليه الرسالة اجنبي عما نصت عليه رسالة المحكم وابقشاه ٥ قوله : وفي الفقه المدسوب الى مولانا الرضا الخ ٤ لم نست كون هذه الرضوي رواية نتمكن دعوى اجبار ضعف سنده بعمل الاصحاب بل فيه شواهد على كونه من فتاوى بعض العلماء (٢)

(١) انذكر في رسالة المحكم وابقشاه ومستدرک الوسائل ج ٢ ص ٢٢٦

بقلا عن تفسير البهائي لفظ الاشارة

(٢) بالرغم مما انعب جملة من علماء الاعلام اقسامهم في نسبة كتاب ( فقه

الرضا ) الى الامام ( ع ) لم يستوضح سيدنا الاستاذ هذه النسبة لعدم اتونق بالطرق التي ركوا اليها مع موازنة حجة ما فيه لرسالة ابن بابويه الى ولده ولو كان غير هالوجب على الصدوق التعريف بالمهل الذي استقى منه وإلا لكان مداساً وحاشاه قامة الربيع وكبر شأنه ان يلتوي في الطريق المبيع ولقد سبقه الى ذلك المحقق الخبير ميرزا عبد الله أنندي في رياض العلماء فقد جرم بانه عين الرسالة وان اشتراك ابن بابويه مع الامام ( ع ) في اسمه واسم ابيه صار سبباً لنسبته الى الامام ( ع ) وعده صاحب الوسائل من الكتب المجهول مؤلفها كما لم يستوضح نسبه الى الامام صاحب الفصول والسيد المجاهد في المعانيج وجرم صاحب الجواهر بعدم حججه في مسألة سقوط النوافل في السعر وفي مسألة نصاب الابل عند ذكر اعتبار الصدوق ثمانية وفي مسألة عدم التعریم بالرحعات العشر وفي عدة طلاق الحامل وكتب السيد حسن الصدر رسالة في عدم حججه وفي اجارته الكبيرة لفقه الاسلام الشيخ أبا برك الطهراني ذكر انه نفس كتاب ابن ابي عزازير المعروف بالشفاعي وفي مصاح الفقيه للهمداني عند ذهاب الصدوق الى ابن نصاب الابل ثمانية قال يمكن ان يكون مستنده الرضوي الذي لم تثبت حججه لدينا

ومع ذلك فاني ارجع الى سادتي القراء اسماء من ركن اليه واعتمد عليه اولهم المجلسي الاول المولى محمد تقي وولده صاحب البحار والراقي في العوائد —

ومع ذلك يرد على الاستدلال به ( أولاً ) ان طاهره كون حرمة بيع ما بهي عنه من جهة أكله أو شربه أو نكاحه حرمة تكليفية ولا فائل به كما عرفت وعلى تقدير القول به فلا دلالة فيه على الفساد ( وثانياً ) ان قوته صار للجسم مضاف للوجدان فان أكثر المحرمات من جهة الأكل أو الشرب أو اللبس أو النكاح لا يترتب عليها مضرة جسمية أصلاً ( وثالثاً ) طاهر هذه الجملة جعل الحرمة دائرة مدار الضرر وهو فاسد لأن الأحكام الشرعية تدور مدار المصالح والمفاسد إزاء أهمية دون للضرر كما هو ظاهر ( ورابعاً ) ان عنوان الضرر لا يعقل ان يكون موجباً لحرمة عين من الأعيان الخارجية ولا لعدم حوار بينهما قال بضرر مما يختلف حاله وجوداً وعدمه باحتلاف الأشخاص والأزمان ولا ممكنة والكثير وليس شيء في الخارج متمحضاً في كونه مضراً أو غير مضر مع يمكن ان يكون عنوان الضرر بنفسه موضوعاً لحكم شرعي لكفه خلاف المروض في المقام : قوله : وعن دعائم الاسلام : (١) يرد على هذا الخبر مضافاً الى ضعف سنده ( أولاً )

— وحكاها فيها عن ولده وأفاضل آقا هادي سكاكدي شارح المفاتيح والسيد علي صاحب الرضا وأفاضل الهندى صاحب كشف اللثام وآبائهم المحقق الشيخ يوسف سحراني في المقدمة الثانية من مقدمات الخدائق وحكاها عن السيد نعمة الله الجزائري في مقدمة شرحه على تهذيب وعلى هذا الصواب مشي لسيد بحر العلوم في آخر فوائده المطبوعة مستقلاً في إيران والمال المحدث الدوري في حقيقته بعد ان حكاه عن الوحيد النهماني والسيد حسين القروي في مقدمة كتابه جامع شرايع والفقير لشيخ موسى بن شيخ الأكبر كاشف بطلان .

(١) لقد أكثر المؤرخون من اطراء القاضي محمد بن أبي عبد الله بن محمد ابن منصور بن حيون لتمييزه ووصفه بالورع في الدين والعدل والفقهاء وانه من أوعية العلم وله الخبرة الدقيقة في سياسة الدولة حتى استطاع ان يجذب قلوب القاطمين اليه فلا يعتدون رأيه ولم يجتدوا بصالحه وبذلك تولى هو ونوه واحداً من الفضلاء لهم ولكن سيدي الأستاذ نعمنا الله سبحانه بآفادته لم يعبأ بهذا لتوثيق لعدم وضوح الطريق عنده على ان في الكتاب ما لا يلزم به فقهاؤنا الاعلام واليك نماذج منه تتعرف منها حال الكتاب ( قال ) في المدي الذي لا يقطع انصوه —

ان قوله ( وما كان محرماً اصله منبياً عن لم يخرج يبعه ولا شراؤه ) ظاهر بقريته  
 لكل صلاة مع وضع الكيس على العورة ورش الاكليل بالماء ليحصل الشك عند  
 وجدان البل بأنه من المذي أو الماء ( وقال ) فيما يخرج من مخرج البول والغائط  
 من الدود وحب الفروع والدم والقيح انه حدث ينقض الوضوء ويجب منه  
 اوصوه ( وقال ) لا يكون الاستحشاء الا من عائط أو بول أو جنابة أو ما يخرج  
 غير الربيع ( وقال ) من بدأ بالمياسر من اعضاء الوضوء جهلاً أو نسياناً وصلى  
 لم تعد صلاته ( وقال ) أمرنا بمسح الرأس مقللاً ومدبراً يمر يديه جميعاً على  
 ما قبل من الشعر في منطقة الجهة ثم يرد يديه من وسط الرأس الى الشعر من  
 القفا ويمسح مع ذلك الادين طاهرهما وباطنهما بمسح ذلك مرة واحدة ( وقال )  
 في مسح الرجلين ومن غسل رجله نطقاً ومبالغة في الوضوء ولا يتغافل الفصل  
 وخالف اصابعه فقد احسن ولكن لا يجعل فرضاً ولا يجري الفصل للرجلين وحده  
 بان يصب الماء عليهما حتى يمسح باليد عليهما ( وقال ) في المسح من بدأ بما آخر  
 الله من الاعضاء نسياناً أو جهلاً وصلى لم تعد صلاته ( وقال ) في الوضوء  
 الجديدي ما غسل من اعضاء الوضوء أو ترك لا شيء عليه وقد روينا عن علي  
 بن الحسين انه سئل عن المسح على الخفين فسكت حتى مر بموضع فيه ماء والسائل  
 معه فنزل وتوضأ ومسح على الخفين وعلى عمامته وقال هذا وضوء من لم يحدث الى  
 غير ذلك مما يجده القارى في كتاب الدعائم ولعل هذا وامثاله صار منشأ لحكم  
 صاحب الجواهر في مسألة « من فاته صلوات متعددة » بان دعائم الاسلام  
 مطعون فيه وفي صاحبه ( ومهما ) بالغ المحدث النورى في حاشية المستدرک في  
 اعتباره وناعه السيد حسن الصدر في تأسيس الشيعة ص ٣٨٢ ولا يخرج رواياته  
 عن الارسال وقد عرفت الوقفة في وثاقة المرسل لها

وعلى كل فالقاضي بهمان ولد في افرقيسة سنة ٢٥٩ هـ حيث كان ابوه هناك  
 وتوفي بمصر اول رجب سنة ٣٦٨ هـ وصلى عليه المعروفون بالقاهرة وكان  
 مالكيّاً ثم اعتنق مذهب الامامية وقد ذكر في الدعائم في مسألة حي على خير العمل  
 ما هو صريح في شيعة ورأي ابن تيمبردي في النجوم الزاهرة ج ٤ ص ١٠٦  
 انه حنفي فإل لكون مذهب مالك هو السائد في شمال افريقية والاندلس ويعتقد

المقالة في حرمة بيع ما حرم أكله من المأكول وليس من المأموس وقد عرفت  
— الأستاذ فيطى السماعيلية مد بعومة اظفاره غير ان التقية خرجت عليه الاذاعة  
لمكة بعيد عن الصواب من جهة عدم معرفته هذا المذهب قبل تأسيس  
الدولة لفاطمية .

وكان المصنف من المكثرين في تأليف وقد انتهى استشرق الروسي  
( ايمانوف ) في المرشد الى ادب الاستماعيلية كتبه الى أحد عشر جزءا في الفقه والاخبار  
والعقود والردود وطبع منها كتاب المهمة وافتتاح الدعوة الزاهرة والنجاس والمسايرات  
وفي رواية الجان للياهوي حوادث سنة ٣٩٣ عن في المناقب والمثالب كتابا حسنا .  
و اما دعائم الاسلام « وله شأن عند «فاطميين في الخطط المقرزية  
ج ٢ ص ١٦٩ وكشف الطنون ج ٢ ص ٧٥٥ بولاق ان الطاهر في سنة ٤١٦ هـ  
من الدعاة والوعاظ ان يعطوا من كتاب ( دعائم الاسلام ) وجعل لمن يعطه  
مالا وفي كتاب المعرف لدين الله ص ٢٥٩ ارسل الحاكم سنة ٤١٦ الى هارون بن  
محمد داعيته في بلاد انهن رسالة فيما لتسكن وتوالد في الخلال والحرام من كتاب دعائم  
الاسلام واشاد بذكر الدعائم حميد لدين الكرمانلي في كتابه ( راحة العقل )  
وكان المؤدبة الله اشيراري يقره كتاب الدعائم في مجالسه التي يلقبها على اني  
كاليجار ليوبهي ثم يقول في ( السيرة المؤدبة ) ص ٤٣ كان بناء المجالس التي  
نعقد محضرة اني كاليجار في ليالي الجمع على ان يبدء بشيء من قوارع القرآن  
ويشئ من كتاب الدعائم وقد طبع الجزء الاول منه بمصر سنة ١٢٧٠ هـ  
توجد ترجمة العهد في ( وفيات الاعيان لاسن حليكان ترجمته ومראה  
الجان للياهوي ) ج ٢ ص ٣٧٩ ولسان ابران لاسن حجر ج ٦ ص ١٦٧ والخطط  
للمقرزي ج ٢ ص ١٦٩ وانعاط الخنفه ص ٢٠٢ والجوم الزاهرة لاسن تغربردي  
ج ٤ ص ١٠٦ وحسن المحاضرة للسيوطي ج ٢ ص ٩١ وكشف الطنون للحاج  
خليقة ج ٢ ص ٧٥٥ وديله ابصاح المكنون ج ١ ص ١٧٣ وتاريخ الاسلام  
السياسي ج ٣ ص ٣٠٩ والمعرف لدين الله ص ٢٥٨ وكتاب الحياكم ناصر الله  
ص ١٦١ وماتمة المسدك بنوري ص ٣١٣ ج ٣ وتأسيس الشيعة للسيد حسن المصدر  
ص ٣٠٣ و ص ٣٨٢ والمدرسة المشيخ اعابره الطهراني ج ٨ ص ١٩٧

عدم القائل به ( وثانياً ) ان قوله ( لا يجوز بيعه ولا شراؤه ) ظاهر في الحرمة التكميلية فقط فلا يعيدنا فيها هو المهم في المسائل الآتية من صحة المعاملة وفسادها فظاهره غير معمول به « قوله » وفي النبوي المشهور « لم يجد البيهقي في جوامع أحاديث العامة ولم يثبت مصمونه في رواية ولو صميه ليدعى انجبارها بعمل الأصحاب ( نعم ) ذكره بعض فقهاء الامامية وغيرهم في كتبهم ( ١ ) وما ورد في حديث ابن عباس عنه ( ص ) ان الله اذا حرم

( ١ ) ذكره الشيخ لطوسي في الخلاف ج ١ ص ٢٢٥ في بيع السرجين و ج ٢ ص ٢١٢ في الاطعمة في الدهن انتجس وان ادريس في السراثر في الدائع في اختلاط المذكي باليتية وفي مسألة اختلاط المذكي باليتية من المختلف ج ٤ ص ١٣١ و طهر العلامة الاعتراف به حيث لم يرد ان ادريس انتمسك به واستدل به كاشف عطاء في شرح لقواعد في مسألة شرب نول ما يؤكل منه من كتاب البيع واستدل به صاحب الخواهر على حرمة بيع السكب وحكاه في أول البيع عن المسكرة والعوالي وفي لبحار ج ٢ ص ١٧ في المكاسب قال وجدت بخط الشيخ محمد بن علي الجعفي عن ابن عباس عن النبي ( ص ) قال اذا حرم الله شيئاً حرم عنه واستدل به على حرمة بيع الادهان المسحاة أو المسحاة في الروض المربع ما هاشم بن عبد الله بن الربيع بن عبد الله بن عمر الشيباني في الفقه اخبرني ج ٢ ص ٧٧ واستدل به على حرمة بيع احر والخير واليتية محمد بن عبد الله المعروف بابن همام الحلي في شرح الفتح القدير ج ٥ ص ١٨٧ واستدل به الدميري في حياة الحيوان ج ١ ص ٣٢١ بمادة الحمامة على حرمة بيع ذرق الحمام وسرجين « كولا اللحم وحكي علاء الدين الحلي في مدائع الصنائع ج ٥ ص ١٤٤ عن ابي يوسف وعبد حرمة بيع الاسرة المسكرة غير احر لقوله ( ص ) ان الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فعملوها وباعوها وان الله اذا حرم شيئاً حرم بهه وأكل ثمنه ( انتهى ) وروى احمد بن حنبل في المسند ج ١ ص ٣٢٢ عن ابن عباس ان النبي ( ص ) قال لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فعملوها وأكلوا ثمنها وان الله اذا حرم على قوم شيئاً حرم منه وهذا الحديث وان لم يكن بظاهره عدله في جملة ما تقدم الا ان سيدنا الاستاذ دام طله احتمل هوياً -

على قوم أكل شيء حرم ثمنه عليهم ( ١ ) غير النبوي المشهور لفصره التحريم على  
الأكل مع أن ما دل عليه غير معمول به عند الفريقين ( ٢ ) فإن كثيراً من  
— كونه من جهة ما يأتي من الأحاديث الدالة على أن الله إذا حرم على قوم أكل  
شيء حرم ثمنه بقرينة أن الراوى له ابن عباس وتلك لأحاديث أيضاً مروية عنه  
في الجائز سقوط كلمة ( الأكل ) غفلة

( ١ ) حديث ابن عباس رواه أحمد في المستدرج ١ ص ٢٤٧ وص ٢٩٣  
والبيهقي في السنن ج ٦ ص ١٣ وأبو داود السجستاني في السنن ج ٣ ص ٢٨٠  
وإسن الدين في تبسيط الوصول ج ١ ص ٥٥ والشوكاني في نيل الأوطار ج ٥  
ص ١٢١ وص الحديث كان رسول الله ( ص ) حالاً عند الركن فرفع بصره  
إلى السماء فضحك وقال لعن الله اليهود إن الله حرم عليهم الشحوم فباعوها وأكلوها  
إنعاماً وإن الله إذا حرم على قوم أكل شيء حرم عليهم ثمنه وفي بعض هذه الجوامع  
زيادة لعن الله اليهود ثلاثاً وفي بعضها إسقاط ( على قوم )

ومن هذا الدفق حدث حارث بن عبد الله الأنصاري أروى في صحيح  
سجاني ج ٢ ص ٢٦ في بيع الميتة وصحيح مسلم ج ١ ص ٦٢٩ في بيع الخمر  
والميتة وسنن النسائي ج ٢ ص ٢٣١ في بيع الخمر وسنن أبي داود السجستاني  
ج ٣ ص ٢٧٩ في بيع الخمر والميتة ونيل الأوطار للشوكاني ج ٥ ص ١٢٠ في  
بيع لحاسة وتبسيط الوصول لأبي الدين ج ١ ص ٥٥ وكذا العمل للمفتي الهندي  
ج ٢ ص ٢٦٧ ونصه قال سمعت رسول الله ( ص ) عام الفتح وهو بمكة يقول  
إن الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخمر والجلود ويستصح بها الناس  
شحوم الميتة فإنه يطلى به السفن ويدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس  
فقال ( ص ) لا هو حرام ثم قال رسول الله عند ذلك لعن الله اليهود إن الله  
لأحرم عليهم شحومها أجلوه ثم باعوه فأكلوا ثمنه وتجميل الشحوم كما في  
الصحيح إذ لجه —

( ٢ ) قال علاء الدين علي بن عثمان المارديني الشهير بابن الترياق المتوفى  
سنة ٧٤٥ في هامش سنن البيهقي ج ٦ ص ١٣ عند استدلال البيهقي بحديث حرم  
عليهم الشحوم ما لفظه عموم هذا الحديث متروك اتفاقاً لجوار بيع الآدمي —



المأكولات يحرم أكله ولا يحرم بيعه ولا نمته كشحم خبز الماء كونه فأن بيعه جائز الاستصباح ونحوه مع حرمة أكله وعلى كل لم نعتز على هذا النبوي في كتب الاخبار وعلى فرض نمونه لم يظهر انحماره بعمل الاصحاب لأنه إن اريد من قوله ( حرم شيئاً ) تحريمه في الجملة كتحريم الأكل فيما يحسب قاتلاً له وتحريم اللبس والسكاح في المحل القابل لها في الطاهر انه لا يوجب حرمة البيع ولا مساده اذا كان للمبيع منفعة أخرى ظاهرة وإن اريد به تحريم جمع المبيع أو الظاهرة منها فاعرف بينهم وإن كان عدم جواز بيع ذلك إلا انه لم يعلم استنادهم الى هذا النبوي لاحتمال أن يكون مدرتهم اعتبار المالية في المبيع وما ليس له منافع ظاهرة اما في نفسه أو منع الشارع عنها لا يكون من الاموال وعمل الاصحاب انما يكون جارياً للسد فيما اذا احرز استنادهم اليه في فتاواه كما اذا صرحوا به أو لم يكن في البين ما يحتدل استنادهم اليه سواء وكلا الأمرين مفقود في المقام ( فتحصل ) ان ما ذكره المصنف من الروايات غير تام السند والدلالة فلا يمكن الاعتماد عليها للحكم بالفساد في شيء من المسائل الآتية ولا بد من اليأس دليل حاص على الفساد في كل مورد وإلا فلايات الدالة على صحة العقود كقوله تعالى أو فوا بالعقود وأحل الله البيع ونحوها محكمة ( نعم ) لا يجري ذلك في الاحارة لمصلحة حرمة كاجارة شخص لقتل نفس محترمة أو اتي آخر في المجلس ونحو ذلك لفسادها عقلاً لأن حرمة تلك الاعمال تكليفاً ساهي الامر بوجوب الوفاء بالاحارة عليها ( وتوهم ) عدم منافات حرمة المصلحة تكليفاً لصحة الاحارة وصعاً في حكم العقل وتترتب عليها الفرة بنحو الترتب ( مدفوع ) نثبت المناقاة بينهما عرفاً كما هو واضح في قوله : قد جرت مادة غير واحد على تقسيم المكاسب ٥ طاهر المصنف انقسام المكاسب الى الاحكام الخمسة ومثل المستحب من المعاملات الزرع والرعي لأن الشارع الاقدس ندب اليهما والواجب بالصناعة الواجبة كعناية خصوصاً اذا تمذر قيام الغير بها ( والظاهر ) ان الاستحباب في الزرع والرعي ثابت

— والمار والسنور ولا يحرق هذا الاتفاق ما حكاه النووي في شرح صحيح مسلم بهامش ارشاد الساري ح ٦ ص ٤٧٥ من ان القاصي عياض قال تضمن هذا الحديث ان ما لا يحل أكله ولا تعاقبه لا يجوز بيعه ولا يحل أكل نمته .

لنفس لفعل ولولم تكن معاملة لتوقف قوت بشر على الزراعة وحصول صفة الحلم  
للإنسان بالرعي ( وأما التمثيل ) للواجب بالصناعة ( ففيه ) أولاً ان للكلام  
في الواجب العيني لا لكفائي وعدم قيام الغير بالواجب الكفائي أو عدم وجود  
من يقوم به لا يخرج من الكفاية إلى العيني ( وثانياً ) ان الواجب إما هو  
نفس العمل للنظام لا خصوص المعاملة عليه وماد كره ( بعض المحققين ) من  
ان الزام ارباب الصنائع بالصناعة محضاً يستمر احتلال اهور المعاش فيتعين  
لزوم المعاملة عليها ( بدوهم ) ان ذلك لا يقتضي الا وجوب الجامع بين قسمين  
لا خصوص القسم الثاني كما هو ظاهر ومنه يظهر حال ادم واولاده كانه  
فان بيعه وان كان واحداً عليه الا ان الواجب ازالة سلطة الكافر عنه ولو بعثه  
لا التمسك به ، وإما وجوب التمسك بالحق واحدة أو لاداء الدين الواجب  
فهو وان كان عيباً الا انه ثابت بعنوان ثانوي كوجوب بيع لدار خلف ومحوه  
واستعجاب بيه لاستدعاء المؤمن ( واحصن ) ان تقسيم المعاملات ان كانت  
بمواهبها الاولى فالمصبيع حصره في ثلاث اقسام كالمعالي والمكروه  
كالبيعاء وبيع الاكفار والقيود والامم والمحرمة كبيع الخمر والمحوه وان كان التقسيم  
بما هم العنوان الثانوي فالاقسام خمسة في قوله ومعنى حرمة الاكتساب حرمة  
النقل ( حرمة المعاملة كما تكون تكليفية تكون وصفية بمعنى الفساد وببعض  
عموم من وجه فان البيع قد يكون فاسداً غير حرام تكليفاً كالمبيع الفردي وقد  
يكون محرماً غير فاسد كالمبيع وقت الذاء وقد يجتمعان كبيع الخمر والطاهر من  
المصنف ( قد ) اعتبار قصد ترتب الاثر المحرم خارجاً في حرمة بيع المحرم وهذا  
إما يتم لو كانت حرمة البيع من باب الاعانة على الاثم ولما بحرمتها أو من حيث  
حرمة إيجاد مقدمة الحرام اذا قصد بها التوصل اليه وهذا لا يختص بالمحرمات بل  
يجري في بيع المباحات اذا قصد بالتأثير التوصل به الى الحرام كما اذا علم بان بيعه  
المدينة من زيد يرتب عليه قتل مؤمن يتدارع معه فان البيع حينئذ محرم على أحد  
الوجهين مع ان للمدينة منافع محالة طاهرة ، واعتبار التسليط الخارجي في حرمة  
بيع كما عرفت بعض مبني على كون الحرمة من جهة الاعانة على الاثم ومجرد البيع  
مع عدم التسليط على المبيع خارجاً لا اعانة فيه على الاثم فلا حرمة لكن المبني فاسد

كما عرفت فالصحيح عدم اعيان شيء من الأمرين في حرمة المعاملة ( ومعنى حرمة الاكتساب ) به وانه الاول انما هو حرمة اشياء المعاملة وليس مرادها من الاشياء مجرد اللفظ بالصيغة فانه لا حرمة فيه بل المراد اظهار الاعتبار العقلي وادراكه وبذلك على هذا اطلاق ما ورد في الخبر من قوله ( ع ) « لعن الله عارسها ونابها » (١) ودعوى الانصراف لا وجه له « قوله : فلا اكتساب المحرم انواع » ذكره في مسائل تمدن وبعد ما عرفت احوال في الروايات العامة يسهل استنباط الحكم الصحيح منها ويتضح سقوط كثير مما ذكر فيها « قوله : الاول » لا وجه لحرمة بيع اموال ما لا يؤكل لحمه تكليفاً لما عرفت من ان المجاسة وحرمة الاكل أو الشرب لا يستلزم حرمة البيع تكليفاً كما ان حرمتها وضعا لم يحاط حرمة شرها أو مطلق الانتفاع بها غير ثابتة على ما تقدم وما ذكره المصنف قدس في وجه الفساد من عدم ماليتها لكون ماليتها الشيء عرفاً بمنافهه الظاهرة التي يدل العقل بآرائها بطلانها ، والاموال حالية عنها ( ممنوع ) لانه لا دليل على اعتبار المالية العرفية في المبيع كما سيحيى بل يكتفى بالنفقة الشخصية للمشتري في الصلحة بل لا يعتبر ذلك ابداً لان التنازل بالدليل فساد بيع السفينة لا البيع السفينة في فلو فرض عسدم وجود غرض عقلائي للمشتري في شراء المبيع يصح البيع فيها اذا لم يكن لما يبيع سبباً وان كانت المعاملة معها نية [ والاستدلال ] على اعتبار المالية في المبيع بقوله تعالى « ولا تأكلوا أموالكم بفسك بالباطل إلا ان تكون تجارة عن تراض » (٢) دعوى ان مالية الشيء عند العقلان انما هي بالمنافع المترتبة عليها ولذا تختلف مالية الاشياء باختلاف منافعها قلة وكثرة وباختلاف كينيتها وجوداً فاداً لم تكن للبيع منفعة اصلاً أو كذا ولكن الشارع منع عنها كنفعة الحر ولا محالة بكون اكل المال نازله أكله بالباطل ( يرد ) ان الآية أحسية عن اعتبار المالية في البيع وادعى ناظرة الى اسباب اكل الاموال وورادة في مقام الردع عن التوصل الى تملك مال الغير بالاحسان المتعارفة في

(١) انظر مصدره عند ذكر لمصدر (ره) لحرمة الحر

(٢) في الآية ١٨٨ وردت حالية من الاستثناء وفي النساء آية ٢٩ مع

الجاهلية من افرو وبيع الحصاة والقمار وبحوها الا التجارة عن تراض  
 وادا كان الاستدانة متصلا في الواقع كما هو الصحيح وان كان منقطعا  
 بحسب ظاهر اللفظ أفاد حصر الدب المرضي للشارع بالتجارة عن تراض فعلى  
 أي تقدير لبست الآية ناطرة الى اعتبار المالية في المبيع اصلا  
 ( قوله : واما الاول ما عدى بول الاول من أبواب مالا يؤكل لحمه )  
 الكلام المتقدم يجري هنا سواء قلنا بحواز شرهها أو لم نقل لان شرب  
 الاثوال ليس من مافعها التي بذل مائها الاثوال حتى يوجب جوارده مالم يعم  
 فلا فرق بين اموال ما يؤكل لحمه ومالا يؤكل قوته وان قلنا بحرمه شرهها كما هو  
 مذهب جماعة لاستصحابها الطاهر ان حرمة الشرب فيها تستند الى حداتها الموجهة  
 للشر منها اد لادليل على حرمة اكل او شرب ما يتعذر به والمراد بالحدوث في  
 قوله سبحانه « ويحرم عليهم الخبائث » ( ١ ) لرخص اعمير عنه في القارسية  
 ( بيليد ) بل ادوثنق عن الصادق ( ع ) سئل عن بول القر يشربه الرجل قال

( ١ ) في الصحاح والمصباح والقاموس الخبيث صد الطيب وحكى في تاج  
 العروس عن ابن الاعرابي في كلام العرب هو المنكروه ولي هذا يرجع ما في  
 الديان للشيخ الطوسي ج ١ ص ٧١٨ الخبائث هي الفواحش وما تعافه الانفس وجملة  
 من المفسرين جمعوا بين ما في اللفظة وما ورد في الحديث من التمثيل باليتة والدم  
 والخمر والربا والزنا كالخمر في تفسيره ج ٢ ص ٢٤٥ والرازي في مفاتيح الغيب  
 ج ٤ ص ٣٠٢ وان لعربي في احكام القرآن ج ١ ص ٢٢٦ وفي تفسير المنارج ٩  
 ص ٢٢٨ الخبيث من الاطعمة ما تمنحه لطباع السليمة وتستقذر ذوقا كالميتة والدم  
 الصفوح او تصد عنه لمقول الزاجعه لضرورة في البدن كالخمر الذي تتولد من  
 اكله الدودة الوحيدة او لضرورة في الدين كالذي بذخ للتقرب به الى غير الله  
 تعالى على سبيل العبادة والذي يحرم اكله وذبحه لتشرع باطل كالبحيرة والسائبة  
 والخبث من الاموال ما يؤخذ بغير حق كالربا والفلول والسرقة والخيانة والسحت  
 ( ومنهم ) من افترض على ما في الحديث من الامثلة وما ياسبه من الحرام حكما  
 وكله اجتهاد في قبال اهل اللفظة

ان كان محتاجا اليه يتداوى به شرابه وكذلك بول الابل والنعيم ( ١ ) فان  
مهمومه عدم الشرب مع عدم احكامه عليه ( ولا عارضه ) ما ورد من أن ابوال  
الابل حبر من البانها ( ٢ ) تقوم منه عرقا جوار شرب ابوالها لانه ظاهر في  
بيان حكم طبي في تفصيل بول الابل على سبها ( ٣ ) ولا ربط له بالحكم الشرعي  
( ٤ ) لان حايه هذه في حال المرض ( هذا دواعي للقصص على ما انرم به من وساد  
يسع ما يحرم شرابه ولو كان له معفه محايه في حال لصرورة أن الادوية لا يجوز

(١) التهذيب للطوسي ج ١ ص ٨١ وعنه اوافي ح ١١ ص ٢٩٢ اخر  
بشارب والوسائل ج ١ ص ١٩٢ وج ٣ ص ٢٩٥ عين الله

(٢) الكافي بامامش مرآة العقول ج ٤ ص ٧٩ والتهذيب ج ٢ ص ٧ في  
الاشربة وعنه اوافي ج ١١ ص ٩٢ والوسائل ج ٣ ص ٢٩٥ وروى في كبر  
الاهل ج ٥ ص ١٧٦ والمستدرک على الصحيحين ج ٤ ص ٤٠٤ والجامع الصغير  
للسيوطي ج ٢ ص ٩٣ احاديث الشفاء في البقر وانه دواء من كل داء

(٣) يشهد له ما في الكافي بامامش مرآة العقول ج ٤ ص ٧٩ في الاشربة  
عن عبدالله بن موسى بن عبدالله بن الحسن - المثنى - قال سمعت اشياخنا يقولون  
ان اللقاح شفاء من كل داء وعادة لصاحب النص والهاو اللقاح بالكمز كما في  
صحيح الجوهري الابل واحدها الفوح وفي مسند احمد ج ١ ص ٢٩٨ عن ابن  
عباس قال رسول الله ( ص ) ان في ابوال الابل والبانها شفاء للذرية بطوهم  
ورواه في كبر الاهل ج ٥ ص ١٧٦ والذرية كما في مصباح المير وساد المدة وفي  
صحيح البخاري ج ١ ص ٤٦ في باب ابوال الابل وج ٤ ص ٧ في كتاب الطب  
عن اسس قدم قوم من عكل او عريضة فاجتوا المدينة فامرهم النبي ( ص ) ان  
يأوا اللقاح وشربوا من البانها وابوالها وفي مسند الطيالسي ص ٩٦ حديث  
٤٨٤ عن ابي دراهم اجتوى المدينة فامرهم بذلك والاجتواء كما في تاج العروس  
ج ١ ص ٧٩ ستوخام هو - مدره - والى هذه الاحاديث استند الطيب الشيوخ  
داود الاطاكي في "ذكره" ج ٢ ص ١٠ فقال ان النبي ( ص ) اما امر ابوال  
الابل والبانها لكون الاسساء من المواد الباردة للرجة الغروية وفي ذكر تقطيع  
وتفتيح وجلاء بطابق المادة

شربها في غير حال المرض لتضرر الجسم ، مع أنه يجوز بيعها ( وحاصل الدفع )  
 ان الجوار انما هو لا أجل تدل الموضوع والعنوان فانها باعثة في حال المرض ،  
 والمستبعد من كلامه في المقام امور ( الأول ) ان حوار بيع الادوية ، انما هو  
 لأجل تدل العنوان وأبسط كذلك فان المعتبر في ماله شيء ، سواء على اعتبارها في  
 صحة البيع مكان الانتفاع به في احملة لا في كل مكان و زمان فان الانتفاع بالشئ  
 منفعة محالة في بعض الاحيان أو في بعض الامكنة يكفي في كونه مالا فالقراء  
 لا ينتفع به الا في لشتاء ، ولتنج بالعكس والادوية من هذا القبيل ( الثاني ) أن  
 المرض من قبيل لا يضطرار حوار الانتفاع به ، لان احوال عند المرض كجواز  
 الانتفاع بكل حرام عند الضرورة ( وفيه ) أن المرض ان كان أمراً عادياً  
 للبشر يقبلى به عامة الناس لم يحر قياسه على الاضطرار الذي قد يقبلى به العمد من  
 الناس كالاضطرار الى أكل لحم الاسد أو الارنب او ثعبان لدفع الهلكة ويشهد  
 له ما نعارف من لتجارات باهية في بيع الادوية دون لحوم الحيوانات المحرمة  
 الاكل ( الثالث ) ان الحرمة المقتضية للشئ ولو بالعنوان الشوى كالاضرار بالجسم  
 توجب حرمة بيعه ( وفيه ) ان طهر روايات العامة المتقدمة لاشتهاها على لفظ  
 الحرمة بقول مطلق على تقدير تسليم دلالتها تفيد الملازمة بين حرمة الشئ ، بعنوانه  
 الأولي وبين حرمة بيعه والا لزم المهرج لان جميع الاشياء يمكن ان تكون مضرّة  
 للحمم لمخاط اختلاف الكمية واحتمال الاشخاص والازمنة أو الامكنة قرب  
 شيء يكون مضرراً لأحد دون آخر أو في زمان دون آخر أو بالاكتراث منه دون  
 لقلة ولو كان الضرر ملازماً لحرمة لبيع لم جواره لبعض دون بعض وفي وقت  
 او مكان دون آخر وهذا لا يمكن لأحد الا اترام به ( ثم لا يخفى ) ان  
 ما ذكرناه من أنه يكفي في ماله الشئ مطلقاً وجود المنفعة فيه ولو في بعض  
 الامكنة انما يتم اذا لم يكن مصرف النقل الى المكان الذي ينتفع به اكثر من قيمته  
 ولا ماله به ، ومن ما يظهر عدم اصاله فيما اذا حال أحداه البهر وقلة آخر  
 وهو على ما اوردناه به ، وان كان له ماله عظيمة في الامكنة في  
 لا يوجد فيها ماء أو يكون فيها عري ، وجوده ومثله الاحتمال في الزمان لما لم ينتفع  
 به في زمان ولكن يمكن الانتفاع به في زمان آخر مع امكان ابقائه على نحو الاستدعاء



صرف ما أكثر من قيمة، كان من الأموال لا محالة نظير النسخ في البلاد الماردة التي يدخر فيها تحت الأرض لأيام الصيف ( قوله : يحرم بيع العذرة ) فظهر مما تقدم أنه لا وجه للاستدلال على حرمة بيعها وفسادها ( ١ ) بأروايات العامة لا من جهة الحاسة ولا من حيث عدم وجود منفعة فيها ، وأما الأحاديث الخاصة فهي أربعة ( الأول ) ما عن دعائم الإسلام قال رويما عن أبي عبد الله ( ع ) عن أبيه عن آبائه ( ع ) أن رسول الله ( ص ) نهى عن بيع الأحرار وعن بيع الميتة والخمر والاصنام وعن عسيب الفحل وعن ثمن الخمر وعن بيع العذرة وقال هي ميتة وقد بنا عدم الاعتماد عليه ( الثاني ) خبر يعقوب بن شعيب عن أبي عبد الله قال ثمن العذرة من السبت ( ٢ ) ورجال الحديث وإن كانوا أحلام نفقات لا أب فيهم على من السكنى أو مسكين وهو من المجاهيل لعدم ذكره في الرجال ( الثالث ) حديث سماعة بن مهران قال سأل أبا عبد الله ( ع ) وأنا حاضر فقال لي رجل " بيع العذرة فما نقول قال حرام بيعها ونمها وقال لا بأس ببيع ( ١ ) في الفقه على المذاهب الأربعة ج ٢ ص ٢٠٠ عند المالكية لا يصح بيع زبل مالا يؤكل لحمه سواء كان أكله محرماً كالخيل والغال والخمر أو مكروهاً كاسبع والصبيغ والعلب والذئب والهرة وعند الحنابلة لا يصح بيع الزبل النجس دون الطاهر كروث الحمام وسمية الأنعام وعند الحنفية لا ينقذ بيع العذرة إلا إذا خلطها بالتراب بحيث يصير لها قيمة وأما الربل المسمى بالمرجين ولعله يصح بيعه وعند الشافعية لا يصح بيع كل بحس كالخمر والخمر والرمل وهي الصالح والقماموس الربل بالكسر المرجين

( ٢ ) رواه في التهذيب ج ٢ ص ١١٢ في باب الكلاب عن محمد بن الحسن عن سماعة عن علي بن مسكين عن عبد الله بن وصاح عن يعقوب بن شعيب عن أبي عبد الله وعنه في الوافي ج ١٠ ص ٤٢ بأسقاط محمد بن الحسن وعنده علي بن مسكين والوسائل ج ٢ ص ٥٤٨ كما في التهذيب

بعذرة وهي صحيحه (١) « الرابع » خبر محمد بن مضارب بالضاد المعجمة ولباء الموحدة في آخره عن ابي عبد الله « ع » قال لا بأس ببيع العذرة (٢) وقد اقتصر عليها الكلبي وجمع بين الروايات بوجوه « الأول » ما في الكفاية للسرواري من حمل دليل انشع على الكراهة وفي البأس على الجوار « وفيه » ان لفتحه سجت (٣) وان استعمل في جملة من الاحار في كراهة كما في حديث

(١) رواه في التهذيب عن محمد بن أحمد عن محمد بن عيسى عن صفوان عن مسمع عن سماعة عن ابي عبد الله « ع » ونقله عنه في اوائيه ح ١٠ ص ٤٦ والوسائل ح ٢ ص ٥٤٢ ورحل السند من أعيان الطائفة وثقاتهم فاما محمد بن أحمد فهو ابن يحيى بن عمران بن عبد الله بن سعد بن مالك الاشعري القمي حليل نقدر ذكره في جامع الرواة أنه يروي عن محمد بن عيسى عن عبيد الله بن يقطين الموثق عند النجاشي وفي جامع الرواة يروي عن محمد بن عيسى عن صفوان بن يحيى سجلي الذي يقول فيه الشيخ في القمريست كان أوثق أهل زمانه وأعداهم وتوكل للرضا (ع) وقضى اصحابه على من العهد وعبد الله بن حميد الصوم وصلاة والحج والزكاة وحدث انهم تعادوا في البس الحرام على ان من بقي بقصى ذلك عن مات مات ثبات صاحبه وفي بعدهما ولم يذكر المعقاني روايته عن مسمع ان في مسمع المذهب كرويين وجلالة مسمع مشهورة وفي الخلاصة قال الصادق « ع » اني اعدك لا بأس عظيم يا أما سيار وفي جامع الرواة أنه يروي عن سماعة بن مهران الثقة عند النجاشي والعلامة والمحقق في المعتبر والوجيزة والبلغة والروايات الكثيرة تشهد بامامته (٢) رواه في التهذيب في باب المكاسب ح ٢ ص ١١٢ والكافي في باب

جامع ما يحل الشراء وبيع منه وما لا يحل مما شرع من آت العقول ح ٣ ص ٤٢١ وفي الوسائل ح ٢ ص ٥٤٨ عين الدولة والرواة اجلاء ائمة ومدد وحوادث وقد تكفل « تنقيح المقال » للحجة شيخ عبد الله المامقاني شرح احوالهم

(٣) في اصحاح هو الحرام وفي المصباح كل مال حرام لا يحل كسبه ولا اكله وفي تاج العروس مع لقاموس كل حرام فيبيع الذكر او ما خلت من المكاسب وحرم فرب منه العار وفيبيع الذكر كئمن الكلب واخر والخزير وفي نهاية ابن الاثير السجت كما يطلق على الحرام يطلق على المكروه واطلق عليها في -

الرضا « ع » في تفسير قوله تعالى ( أكلوا من ثمره ) والحديث قبلها الرجل وقد قضى لا أخيه حاجته (١) وخبر سماعة عن الصادق « ع » من أسحت كسب الحجام إذا شارط (٢) وحديث ابن عباس في تفسير قوله تعالى ( أكلوا من ثمره ) هو اجرة المعلمين الذين يشارطون في تعليم القرآن (٣) وحديث أمير المؤمنين ع من أسحت ثمن جلود السماع (٤) لأنه لا اشكال في حوار قبول الهدية وجوار اشتراط الحجام لكون عمله محترما وقد روى حنبل بن سدير عن أبي عبد الله ( ع ) ان لمي « ص » احتجم وأعطى الاجرة (٥) وروى زرارة أبا جعفر عن كسب الحجام فقال مكروه له ان يشارط ولا شيء عليك ان تشارط وتعمد كسبه واعا مكروه له (٦) ولا اشكال في ان تعليم القرآن عمل مهم يحترم يجوز - الحديث ونعرب بالقرينة وفي الفائق لمعشرى السحت هو الهلاك ومنه السحت لما لا يحل كسبه لانه يسحت الركعة وفي معرقات الرغيب الاصفهاني السحت هو المحذور الذي يرم منه النار كانه سحت ديه ومرواؤه على هذا سميت الرشوة سحتا وكسب الحجام سحتا لانه يسحت المرأة لا لادن ولذا ادر ( ص ) في اعلاؤه الماضي وضبطه في الاماموس بالصم والصمين وفي التنبيه ج ١ ص ٥٣٧ ومجمع البيان ج ٣ ص ١٩٥ صيدا عند قوله أكلوا من ثمره السحت قرأ بضم السين والحاء وقرأ باستكان الحاء وفي روح المعاني للالوسي ج ٩ ص ١٤٠ في السحت اربع لغات بضم السين والحاء وفتحها وفتح السين وكسرها

(١) عيون اخبار الرضا ص ١٩٧ وظله في تفسير البرهان ج ١ ص ٢٨٦ عن

صحيحة الرضا

(٢) الكافي مباحث امرأة العقول ج ٣ ص ٣٩١ باب السحت

(٣) فقه الرضا باب التجارة والمكاسب

(٤) مستدرک الوسائل ج ٢ ص ٤٣٦ والبخاري ج ٢٠ عن دعائم الاسلام

(٥) التهذيب للطوسي ج ٢ ص ١٠٧ باب المكاسب والكافي مباحث امرأة

العقول ج ٣ ص ٣٩١ باب كسب الحجام ورواه في باب الاجارة البخاري في

صحيحه ج ٢ ص ٢٢ ومسلم في صحيحه ج ١ ص ٦٢٨ وفي مسند احمد ج ١ ص ٩٠

(٦) الكافي في باب الحجام مباحث المرأة ج ٣ ص ٣٩٢ وفي الفقه على المذاهب -

أخذ الاجرة عليه وبشهادة رواية الفضل ابن أبي قررة قلت للصادق ( ع ) هؤلاء يقولون ان كسب المعلم سحت فقال « ع » كذبوا أعداء الله انما رادوا ان لا يعلموا أولادهم القرآن ولو أن رجلاً أعطى المعلم دية ولده لكان لعلم مباحاً ( ) ويجوز ان يقع مهرراً في حديث يزيد المحلى سألت ابا جعفر « ع » عن رجل تزوج امرأة على ان يعلمها سورة من كتاب الله تعالى فقال « ع » ما احب ان يدخل حتى يعلمها السورة او يعطيها شيئاً قلنا أيجوز ان يعطيها قرأاً أو زبياً قال لا بأس اذا رصيت كئناً ما كان ( ) إلا أنه مع ذلك حمل لفظ السحت على الكراهة من دون دليل قوي بعيد مضافاً الى ان متعنى السحت في الحديث هو الثمن ولا معنى لكراهته الا ان يراد به أخذ الثمن والثمن « ما عن - الاربعة ج ٣ ص ١٩٤ يكره احارة الخدم وان كانت صحيحة ويكره الاكل من كسبه وفيه ص ١٧٣ حمل لشي على الكراهة بما اذا اشترط الخدم احراماً معيناً وذكر النووي في شرح صحيح مسلم هامش ارشاد ساري ح ٩ ص ٤٤٦ اختلاف العلماء في اجرة الخدم قليل متحرمة مطلقاً وقيل يحرم على الحر دون الام والاكثر على عدم الحرمة وحملوا لشي على تنزهه والارتفاع عن ديبه . كسب وفي نيل الاوطار للشوكاني ج ٥ ص ٤١ حمل الدبي على ١٠ كسبه من بيع الدم في الجاهلية ياكلونه وفي المحلى لاس حرم ح ٨ ص ١٩٣ حرام مطلقاً استثنى منه فعل النبي « ض » معه

( ١ ) من لا يحضره الفقيه ص ٢٩٩ وفي الفقه على المذاهب الاربعة ح ٣ من ص ١٦٩ الى ص ١٩٥ قال ذهب الشافعية الى صحة الاحارة على تعليم القرآن مع تقدير المعلم بالرمز وعليه المالكية مع معرفة شخص المتعلم ومعرفة الجماعة وجوزت اخذت الجماعة عليه واصول مذهب الحنفية تقتضي المنع منه الا ان المتأخرين منهم جوزوه خوفاً من صياغته وتعطيله والحقوا به تعليم علم والاداء ولوعظ وامامة الجماعة لتلك العلة

( ٢ ) تهذيب الشيخ الطوسي ج ٢ ص ٢١٨ في باب المهور وورد في صحيح البخاري ج ٣ ص ٢١٩ وصحيح مسلم ج ١ ص ٥٤٤ وسنن الدسوقي ج ٢ ص ٨٦ كلهم في باب التزويج على تعليم القرآن وكثر المال ح ٨ ص ٢٤٩ والشي ( ص ) —

المحامي من حمل دليل المانع على البلاد التي لا ينتفع بالعذرة فيها (١) وفيه  
ان السائل ذكر أنه يبيع العذرة ولا يكون الا في البلاد التي ينتفع بها ومع ذلك  
حكم الامام ( ع ) بالحرمه ( على ) أنه لا مانع من بيعها في مكان لا ينتفع  
بها اذا أمكن نقلها الى محل ينتفع فيه بالعذرة ( ثلث ) ما في تهذيب الشيخ  
الطوسي من حمل دليل المانع على عذرة الانسان والجوار على عذرة البهائم من  
الابل والغنم واليقر مستشهداً عليه بحديث سماعة بن مهران عن رجل أن عبد الله  
عليه السلام وأنا حاصر فقال لي رجل انبيع العذرة احديث ثم قال هو لا أن المراد  
من قوله حرام بيعها ومنعها ما ذكرناه لكان قوله بعد ذلك ولا تنس بيع العذرة  
منا فضله وذلك متفق عن أقوالهم ( ع ) ( وفيه ) أنه جمع تبرعي لا شاهد  
عليه فان الجمع العرفي اما هو فيما اذا كان كل من الدليلين قرينة على الآخر عرفاً  
كما في قوله ( ع ) في رواية داود الرقي حيث سأل الصادق ( ع ) عن بول  
الحشاشيم يصيب ثوبه اغسل ثوبك (٢) وقوله ( ع ) في رواية غياث لا بأس  
بدم البراعيث ولبي وبول الحشاشيف (٣) فان الاول يكون قرينة على عدم

— روج امرأة على تعليمها سوراً من القرآن وهي الفقه على المذاهب الاربعة ح ٤  
ص ١٠٥ و ص ١٠٦ عند الشافعية جوار تعليم القرآن مهر او المنجصل من الخلاف  
بين المالكية المانع منه ابتداء وتجويزه اذا وقع العقد عليه وطاهر مذهب الحنفية  
المنع منه ولكن المأخرين حور واجده مهر لتجويزهم اخذ الاجرة عليه  
ومنعته الحابطة

- (١) لم اجد هذا الجمع في البحار ج ٢٣ في باب المكاسب ولا في مراة  
العقول ج ٢ ص ٤٢١ في باب جامع ما بين البيع والشراء مع ما قال فيها بعد ان ذكر  
حمل الشيخ ( ر ) ( لا بعد حملها على الكراهة وان كان خلاف المشهور )
- (٢) لروايتان في التهذيب ح ١ ص ٧٥ وعدد نوسائل ج ١ ص ١٩٢
- (٣) في صحاح الجوهر في الحشاش واحد هو الذي يطير بالليل ويقال له الحشاش  
والخطاب في المصباح اندر عن لصفه في ان الحشاش بتقديم الشين اصح وفي تاج  
العروس يسمى الحشاش الحشاشه بالليل اي جوداً بهوس قال الحفاش فاشتق منه صغر عيديه  
وهي القاموس الحشاش كره ان يطواط وعقه في تاج العروس بالذي يطير بالليل

ارادة الاناحة بمعنى تساوى الطرفين من بى النّس كما أنه قرينة على عدم ارادة  
 الالزام من الامر بالعمل فيحمل على مجرد الحويه وهذا بخلاف انقام ( وأما ما  
 اعيد ) من كون دليل المنع مصاً في عذرة الانسان ودليل جواز مصاً في عذرة  
 البهائم ( برده ) ان لفظ العذرة ذكر في كلا الدليلين مجرداً عن لاصفه ولا  
 معنى لكونه مصاً في شيء في دليل و مصاً في غيره في دليل آخر ومجرد ككون  
 شيء متيقن الارادة من الدليل حارحاً لا يوجب خصوصيته فيه ( على ) أنه  
 لا يقين بارادة عذرة الانسان من دليل المنع بالاضافة الى سائر عذراته الا يؤكل  
 همه فان عذرة الانسان قد ينتفع به في تصميد دون غيره فحمل دليل الجواز على  
 عذرة الانسان وتخصيص دليل المنع بغيره أولى من حمل المروء ( وأولى منه )  
 ما على خصوصية الدليل في تيقن الارادة وهو من خرج من دليل المنع على  
 عذرة غير المأكول والجواز على تذمة المأكول ( لا مصاً ) غير صحيح  
 لعدم طلاق عذرة على وصفه أو كونه المعصوم وإنما يقتضى دليلها الزوث (١)  
 ( الرابع ) ما قيل من أن أحبار الجواز على الحكم التكليفي وأحبار المنع على  
 الحكم الوضعي ( وفيه ) ان تخصيص بى النّس في المعاملات بالحكم التكليفي خلاف  
 الظاهر بل غير معهود فهو وردى دليل لا نّس بقراءة سورة اعراس في التواضع  
 لا يستفاد منه مجرد الجواز لتكليفي مع بطلان الصلاة بذلك بل طاهره بى مبراد من  
 النّس في الكلام الموحى وهكذا قوله ( السكاح حائز بين المسمي ) طاهره جواز ذلك  
 وضماً وتكليفاً ولا يمكن حمله على خصوص الثاني بل دلالة على الاول تكون بالمطابقة  
 وعلى الثاني بالدلالة الالتزامية العرفية ( على ) ان قوله ( ع ) في رواية سماعة  
 ( حرام بيعها وتمها ) كالصريح في الحرمة التكليفية هذا وإذا لم يتم الجمع بين  
 (١) في ناح العروس الزوث وجيع ذي الحافر والجمع أرواث وسعر  
 يحرك وجيع ذي الخلف والظلف من الابل وشاة وبقرة الوحش والطباء والارباب  
 والعذرة كسر الدال عائط لا سدن ومنه حديث ان عمر اء كره السلت الذي  
 يزرع بالعذرة وفي نهاية ابن الاثير عذرة فناء الدار وباحيتها ولا هم كانوا  
 يلقون لغائط في أسية الدور سمي بالعذرة ويرثي صاحب الجواهر قدس انهما  
 حقيقة في عذرة الانسان .



الروايات نفي من الوجوه المذكورة كانت متعارضة ولا بد من علاجها ( فنقول )  
 اما رواية سماعة فان كانت من قبيل الجمع في المروي بأن يكون كلا الحكمين  
 المذكورين فيها صادقين عن الامام في مجلس واحد فلا محالة تكون عملة بالمسبة اليها  
 وان كان السائل فهم المراد بقرائن حايه أو مقالية لم تصل اليها وان كانت من قبيل  
 الجمع في الرواية فقط يكون المصدر والدليل من قبول الروايتين المتعارضتين ( ومما  
 يشهد ) بكون الجمع من الراوي امور ( الاول ) تكرار لفظ قال في الرواية  
 ( الثاني ) الاتيان بالاسم الطاهر ولو كانت رواية واحدة لكان الانسب  
 الاتيان بالضمير فيقول ولا بأس بيها ( الثالث ) سكوت الراوي عن استعمال  
 ما اراده الامام ( ع ) فان الحكمين لو صدرا في كلام واحد لكانت الرواية  
 عملة واحتمال وجود قرينة مفيدة عن الاستعلام بعيد ( ثم انه ) اذا بيها على  
 كون رواية سماعة عملة فهي بمنزلة عدم المعارضة اما هي بين رواية يعقوب بن  
 شعيب ورواية محمد بن مضارب وبما ان الاولى ضعيفة تعين العمل بالثانية لا اعتصادها  
 برواية لكافي لها مقتصر على نقلها بلا معارض وعلى تقدير عدم اعتبارها ايضاً  
 يكفي في الحكم بالحوار عمومات وجوب الوفاء بالعقد وحلية البيع وجوار أكل  
 المال بالتجارة عن تراض ( وأما ما عبيد ) من اجماع ضعف رواية يعقوب  
 بالمشهرة والاجماع المتقولة ( فبرده ) عدم ثبوت استناد القائلين بعدم الحوار  
 اليها بل الثابت عدمه فابهم لم يحصوا الحكم بالعدرة بل عموموا لغيرها من الحجاسات  
 واما اذا بيها على كون رواية سماعة من جمع الراوي كما استظهرناه فلا بد من عمل  
 المعارضة وبما ان رواية الحوار محالة امامة كما ستعرف فلا بد من الاحد بها وطرح  
 رواية المنع الموافقة لهم

« قوله . مروايات الحوار لا يحوز الاخذ بها من وجوه » الاول  
 ضعف سندها ولكن الطاهر من اقتصار الكلبي على رواية محمد بن  
 مضارب اعتماده عليها فهي من الموثق ان لم تقل من الصحيح مع انها منه لأن  
 رجال السند كلهم اجلاء ائنا على ان رواية المنع ضعيفة ورواية سماعة اما محالة  
 أو متعارضة في نفسها فلا تنهص بالمنع ( الثاني ) موافقة اخبار المنع للمشهرة  
 ( وفيه ) ان الترجيح انما يكون بالمشهرة في الرواية لا الفتوى مع انه لم يعلم

استناد المشهور في الفتوى إليها بل يظهر عدمه كما عرفت وكلا الطائفتين من حيث الرواية مشهورة ( الثالث ) موافقة أخبار المنع للاجماعات المنقولة ( وفيه ) أن نقل الاجماع أخبار حذمي ولا دليل على حقيقته فموافقته للحبر لا يوجب ترجيحه على معارضه وعلى فرض حقيقته يكون الاعتناء عليه لا على الروايات ولا يثبت به اعراض لأصحاب عن أخبار الجوار كيف وقد تصدى جملة منهم للجمع بين الطائفتين بالوجوه المتقدمة ( الرابع ) موافقة الأخبار الدالة للروايات العامة المتقدمة ( وفيه ) أن الأخبار العامة لما لم تتم سداً ودلالة فهي فائدة في الموافقة لها وهل هو إلا من قبيل صم القياس إليها ( فتحصل ) أن الترجيح لما دل على الجوار لمخالفته للعامة وموافقة المنع فلم فأنهم انفقوا على عدم جوار بيع الاعيان النجسة نعم استثنى لشافعية بيع العين النجسة أو المتنجسة في اذا اختلطت بالطاهر بحيث لم يمكن الارار كالأجر المسمى في الدار بدعوى كون اثنين براء الطاهر في وجهه وبإزاء المجموع على وجهه آخر ( ١ ) وجوز أبو حنيفة بيع الدهن للاستصباح به في غير المسجد ( ٢ )

« قوله : والاقوى جوار بيع الارواث طاهرة » يظهر عدم الخلاف بين الأصحاب في جوار بيعها كروث البقر والهم لوجود المنفعة المحبلة المقصودة فيها كالأهراق والتسميد على ما هو المتعارف في عصرنا وحكى المنع عن بعضهم إلا في بول الأبل ( ٣ ) وحالها العامة في خصوص أرواث الحمير ( ٤ ) ولعله

( ١ ) لفقّه على المذاهب الأربعة ح ٢ ص ٣٠١

( ٢ ) المصدر ص ٣٠٢

( ٣ ) في المنفعة للشيخ المفيد والمراسم لسار بيع العذرة والأوال كلها حرام إلا بول الأبل خاصة وفهم العلامة في المختلف فتناول العذرة الأرواث

( ٤ ) في لفقّه على المذاهب الأربعة ح ١ ص ٢٢ عند بيان أقسام النجاسات قال ومنها فضة مالا يؤكل لحمه مما له دم يسيل كالخمار والعل وهي الهامش ذكر تفصيل الحمية فيما يطبخ كالغراب فنجاسته محممة وإلا لمعاطة ولكن يعنى عما يكثر في لطرفات كروث العل والحمير دفعاً للخروج وقال في ح ٢ ص ٣٠٠ من يبيع الباطلة يبيع النجس والمتنجس وتقدم فتوى المذاهب في بيع الزبل —

لدها هم الى حرمة اكله فيكون جارعا من محل الكلام .

« قوله : ويرد على الاول » ما افاده من الاستدلال بالآية على عدم جواز بيع الارواث والجواب عنه ( متى ) على ارادة ما يتصرف منه من لفظ ( الخبائث ) وليس كذلك فان الحديث يقارب الرجس ويطلق على الاعيان والاعمال كما في قوله تعالى ( ومحييها من القرية التي كانت تعمل الخبائث ) (١) وعليه فلا وجه لدعوى كبر المراد خصوص الاكل ولا للاستدلال بها على حرمة بيع الارواث لان اطلاق الحديث عليها اول الكلام فانتهت بها من تمتعت بالعام في الشبهة المصداقية .

« قوله . ومنفعة الروث ليست هي الاكل » ومثله العذرة المحسة فان تمتعت بها ليست هي الاكل فلا فرق بين الارواث لطاهرة والعذرة في شمول الاخبار العامة المتقدمة بها وطهارة الارواث ونحو العذرة لا يوجب الفرق بينهما إذ لم يكن الحكم بحرمة البيع معلقاً على الرجس في تلك الاخبار بل الموضوع فيها ما حرم أكله أو ما بهي عنه وأمثال ذلك مما هو ثابت في الارواث ولو حكم بعدم جواز بيع العذرة عملاً بالأخبار العامة لزم الحكم بعدم جواز بيع الارواث ( نعم ) في رواية تحجب العقول ذكر لفظ الرجس وما لم يكن الحكم فيها معلقاً بعنوانه بل بعنوان ما بهي عنه انما هو محصا لم يشمل العذرة فلا وجه للتفصيل بينهما من غير جهة الادلة الخاصة

— الرجس وفي نهاية ابن الانير بمادة ( خث ) الاوال والارواث كلها نجسة خبيثة وتناولها حرام إلا ما خصته السنة من اوال الابل عدد بعضهم وأرواث ما يؤكل لحمه عند آخرين

(١) في تفسير علي بن ابراهيم ص ٤٣١ ومفردات الراغب الاصفهاني الخبائث انهم كانوا ينكحون الرجال وفي التنزيل للشيخ الطوسي ح ٢ ص ٢٩١ وجمع البيهقي للطبرسي ج ٧ ص ٥٦ صيدا وتفسير الخازن ح ٥ ص ٢٤٥ ومعالم التبريل للعوي هاشمه الخبائث انبار الذكور في ادبارهم والتضارط في محاسنهم ونسب الألويسي في تسميه روح المعاني ح ١٧ ص الى القبل كرها في الاعمال الخبيثة مطلقاً ثم روى عن الحسن ان رسول الله ( ص ) قال عشر خصال عملها قوم لوط —

قوله: ويحرم المعارضة على الدم، الكلام يقع تارة في الحكم لشكبي واخرى في الحكم الوضعي اما الاول فالشهور وصلوا فيه بين الدم الطاهر والنجس فحكوا بالجوار في الاول دون الثاني فان ثبت اجماع على التصيل كان بيع الدم لنجس حراما شككياً، لا انه غير ثابت بل مقطوع بعدم فالنصيل لا وجه له فان الدم الطاهر كالنحس في شمول الاخبار العامة له على فرض تماميتها سداً ودلالة لأن حرمة البيع في غير رواية تحف العقول مرتدة على حرمة الاكل الشاملة للقسمين كما يشاهد اطلاق لفظ الدم في الفقه الرضوي الذي جعله مثلاً لما نهى عنه من جهة اكله وشربه وليس في رواية تحف العقول وان علق الحرمة على عنوان النجس فتخصص الحرمة بالدم النجس إلا ان المانع فيها كان عدوان جميع انفصالات فيه ولم يقل أحد بحرمة جميع التصرفات في الدم النجس حتى امساكه أو التسميد به فلا وجه للتخصيص وأما الثاني أعنى الحكم الوضعي فالظاهر جوار بيع الدم مطلقاً لأن الحاجة كما عرفت لا تمنع عن صحة البيع والمالية على تقدير اعتبارها موجودة في الدم وان حرم أكله أمدام المحصر مفعلة بالأكل وامام رفوعة الواسطي الحاكية مرور أمير المؤمنين ( ع ) بالقصابين وبهيم عن بيع سبعة أشياء وعند منها الدم (١) فلا يمكن الاستدلال بها بحرمة بيع الدم مطلقاً ( أولاً ) اختصاصها بالدم النجس المسبوح فان الدم الطاهر لا يبلغ من الكثرة الى حد فان للبيع مستقلاً فلا يعمه المعنى والمتخلف منه في العروق يجوز بيعه قطعاً فالدليل أخص

— فاهلكوا بها اتيان الرجال مصعبهم مصعباً ورقيمهم باخلاص والحذف واللعب بالحمام وصرب الدهوى وشرب الخمر وقص اللحية وطول الشارب والصفر والتصفيق وليس الحرير وتزيدها امتي اتيان النساء بمصعبن بعضا .

(١) رواها الشكبي في باب ما لا يؤكل من الشاة وغيرها مما مشى مرة العقول ج ٤ ص ٥٨ عن محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد عن أبي يحيى الواسطي رحمه الى أمير المؤمنين ( ع ) قال مر أمير المؤمنين ( ع ) بالقصابين فنهاهم عن بيع سبعة أشياء من الشاة فهاهم عن بيع الدم والفرد وآذان الفؤاد والطحال والخصاى والخصى واقصيب ورواه الصدوق في الخصال ج ٢ ص ٢ بزيادة توسط محمد بن هارون بن محمد بن أحمد وأبي يحيى الواسطي .

من المدعي ( وثانياً ) ان النبي عن بيع الامور المذكورة فيها انما هو بملاحظة خصوص الاكل ( ومن ثم ) لم يقل أحد بحرمة بيع غير الدم من المذكورات في الرواية لغير الاكل ومع هذا فهي ضعيفة اسند فلا يمكن الاعتماد عليها إلا للحكم بالكراهة تسامحاً (١)

و قوله : لا اشكال في حرمة بيع المي ، أما حرمة التكليفية فقد طهر الحال فيه بما أوضحناه في الدم وأما الحرمة الوضعية فإلى المتعلق للبيع أما ان يكون في الخارج أو في الرحم أو في صلب الفحل أما بيع ما كان منه في خارج الرحم فالوجه في توم فساد امران أما نجاسته وقد مر أنها لا توجب الفساد وأما عدم الانتفاع به وقد عرفت ان المالية غير معتبرة في البيع مع انه ربما ينتفع به في بعض الامور وأما ما وقع منه في الرحم ويبر عنه بما لا يبيع فإن قلنا بان الذر في الحيوانات ناسع للام كما هو الصحيح وعليه السيرة فاما لا ترى أحد المتورعين يستشكل في نتاج شاته اذا حملت من غل العير ولا حامل معه ماملة محمول المالك اذا لم يعرف مالك الفحل فلامع لأن يبيع صاحب الفحل ذلك المي المستقر في رحم الشاة لا من صاحبها ولا من غيره لخروجه عن ملكه ، وان قلنا بتبعيته للفحل كما في الزرع فالظاهر بيمه ويتبع به المشتري وليس فيه عرر يمنع البيع لأن المي لا قيمة لكيفيته وصفاته فتأمل ( وتوم ) كون المانع من بيعه نجاسته فيه مضافاً الى عدم تحقق نجاسته ما لم يخرج الى الخارج عدم مانعية النجاسة عن البيع كما عرفت وأما ما كان منه في الصلب فيجوز بيعه ويمكن تسليمه بأرسال الفحل على الاثنى وليس فيه عرر ولا نجاسة يمنع عن البيع ( فتحصل ) ان بيع المي لا اشكال فيه (٢) والسوى المعروف نهي النبي ( ص ) عن تسعة أشياء ومنها

(١) في الفقه على المذاهب ج ٢ ص ٣٠٠ و ص ٣٠١ ذكر عدم صحة بيع الدم عند الحنابلة والحنفية ، وفيه ص ٣١٥ في باب القدرة على التسليم ذكر فتوى المالكية بطلان بيع مانعي عنه لداته كالميتة والدم والخير .

وفي بيل الاوطار للشوكاني ج ٥ ص ١٢٢ قلاص فتح الباري لا ين حجر الاجماع على تحريم بيع الدم .

(٢) في مسند أحمد ج ١ ص ١٤٧ وصحيح البخاري ج ٢ ص ٣٣ في —

العصيب (١) لا يدل على فساد البيع لضعف سندده باشتباهه على ابن عروبه العمري  
مذكور في كتب الرجال وابن الخطاب المردد بن امامي مجهول وبين الرنديق

— الاجارة وسنن ابى داود ج ٣ ص ٢٦٧ عن ابن عمر نهى النبي ( ص ) عن  
عسب الفحل وفي صحيح مسلم ج ١ ص ٦٢٤ عن جابر نهى النبي ( ص )  
ضراب الفحل قال الشوكاني في بيل الاوطار ح ٥ ص ١٢٤ دلت احاديث الباب على  
ان بيع ماء الفحل واجارته حرام لانه غير متقوم ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه  
واليه ذهب الجمهور وفي وجهه للشافعية والحنابلة وعن مالك انها تجوز اجارة الفحل  
للضراب مدة معلومة وقال صاحب الفتح لا خلاف في جواز عارية ذلك ٥١ .

وفي شرح النووي على صحيح مسلم مباحث ارشاد ساري ح ٦ ص ٤٤٢  
اختلف العلماء في اجارة الفحل من الدواب وغيره للضراب فقال الشافعي وابو حنيفة  
وابو ثور وآخرون استندوا ذلك باطل وحرام ولا يستحق الوضوء ولا يلزمه  
الاسمى ولا شيء من الاموال لانه عرر مجهول وقال جماعة من الصحابة والتابعين  
ومالك يجوز لمدة معلومة أو صربات معلومة وحملوا النهي على التمويه

(١) رواه في المحصول ج ٢ ص ٤٤ في باب التسعة قال أخيراً أبو إسحاق  
إبراهيم بن محمد بن حمزة بن عمار الخاضع بما كتب إلى قال حدثني سالم بن سالم وأبو  
عروبة قال حدثنا أبو الخطاب قال حدثنا هارون بن مسلم قال حدثنا بقاسم بن  
عبد الرحمن الأصبهاني عن محمد بن علي عن أبيه عن الحسين بن علي ( ع ) قال  
لما فتح رسول الله ( ص ) خير دعا بقوسه فاتكن على سبته ثم حمد الله وأثنى  
عليه وذكر ما فتح الله له ونصره به ونهى عن خصال عن مهر النعي وعن عسب  
الدابة يهي كسب الفحل وعن حاتم الذهب وعن ثمن الكلب وعن ميثار  
الارجوان قال أبو عروبة عن ميثار الحمر وعن ثوس ثياب القسي وهي ثياب تنسج  
بالشام وعن أكل لحوم السباع وعن صرف الذهب بالذهب والفضة بالفضة يدها  
فصل وعن النظر في العجوم ورواه عنه في البحار ح ٢٣ ص ١٤ في باب جوامع  
المكاسب المحرمة بتمامه وحكاها عنه في الوسائل ح ٢ ص ٥٣٨ في الدولة في باب  
تحريم أجر لفاجرة إلى قوله وعن ميثار الارحوان وقال الصدوق في الفقيه  
ص ٢٧١ نهى رسول الله ( ص ) عن عسب الفحل وهو أجرة الضراب .

ولاشئاله على مالا ماع من بيعه ولا من الهى فيها تكليفي ولما رضى عنه رواه حنان  
ابن سدير قال دحنا على ابي عبد الله ومما ورقد الحجام فقال له جعلت وراك في  
أعمل عملا وقد سألت عنه غير واحد ولا انتبه فرعموا أنه عمل مكروه واما أحب  
ان اسألك عنه فلان كان مكروهاً اجهت عنه وعمت غيره من الاعمال فاني منه  
في ذلك الى قولك قال وما هو قال حجام قال كل من كسبه يا ابن أح وتصدق  
وتزوج فان نبي الله ( ص ) قد احجم واعطى الاجر ولو كان حراماً ما أعطاه  
قلت جعلني الله فداك ان لي به أكره فما تقول في كسبه قال كل كسبه فانه لك  
حلال والناس يكرهونه قال حنان قلت لا شيء يكرهونه وهو حلال قال لتعير  
الناس بمصهم حصاً (١) وبما رواه معاوية بن عمار عن ابي عبد الله ( ع ) في  
حديث قلت له أحر التيوس قال انه كانت العرب لتعير به ولا بأس (٢) ومقتضى  
الجمع بين البيوي وهذه الرايات جملة على الكراهة .

( قوله : فكذلك لا ينفع به المشتري ) مرجع المصير انما هو البيع  
لا المبيع فان الارتفاع به موجود كما هو واضح .

قوله : [ يحرم المعاوضة على الميتة ] يقع البحث نارة عن جوار الانتفاع  
بالميتة واخرى عن جوار بيعها وكان الاسبب بالمصنف اعلا الله مقامه التعرض  
اولاً لجوار الانتفاع ثم جوار البيع وان لا يخلط بين المقامين اما الانتفاع بالميتة  
فالأصل العملي وان اقتضى جواره ولكن المصنف قد استدل على المنع بالروايات العامة  
كرواية نعم العقول والفقهاء الرضوي حيث ذكر فيه الميتة مثلاً لما تم عن  
الانتفاع به « وفيه » مضافاً الى ضعف السند والدلالة ان حرمة الانتفاع في  
الاولى عدلت على عنوان النجس وقد علق عليه المنع عن جميع الثقلات فيه حتى  
امساكه ولم يعمل به احد وبالاخير الخاصة المنقولة في ابواب متفرقة « منها »  
رواية قاسم الصقيل قال كتبت الى الرضا « ع » اني أعمل أعماد السيوف من  
جلود الجحر الميتة فيصيب ثيابي أفصلي فيها فكتب الي انخذ ثوباً لصلاتك وكتبت

(١) الكافي بهامش مسألة العقول ج ٣ ص ٢٩٩ باب كسب الحجام وعنه

في الوافي ج ١٠ ص ٣١ والوسائل ح ٢ ص ٥٣٩

(٢) التهذيب ج ٢ ص ١٠٧ وعنه الوسائل ح ٢ ص ٥٣٠

الى أبي جعفر الثاني اني كتبت اليك بكذا وكذا فصعب علي ذلك فصرت أعلمها  
من جلود الخير الوحشية الدكية فكتب الي كل أعمال البر بالصبر رحمك الله فان  
كان ما تمعمل وحشياً دكياً فلا بأس (١) وفيه ، أن الأمر باتحاد الثوب للصلاة  
لا دلالة فيه على المنع من الانتفاع بل هو دال على جوار عمله لجلود الميتة والالكان  
على الامام تعريفه بالمنع منه ونبي الأس وفي كتبه اليه ابو جعفر (ع) باظر الى عدم  
الحاجة في اتحاد الثوب للصلاة الذي صعب عليه حتى التجأ الى العمل من جلود الخير الوحشية  
الدكية وليس باطراً الى الانتفاع اصلاً ( ومنها ) رواية لقاسم لصبيقتل وولده  
قال كثروا الى لرحل جعلنا الله فداك اما قوم نعمل السيوف وليست لنا مهيشه  
ولا تجرة غيرها ونحن مضطرون اليها واما علاجنا من جلود الميتة من البغال  
والخير الاهلية لا يجوز في أعمالنا غيرها فيعمل لنا عملها وشرائها ويبيعها ومسلم  
بدينا وثباتنا ونحن نصلي في نياتنا ونحن محتاجون الى حوائك في هذه المسألة  
يا سيدنا لضرورتنا اليها فكتب عليه السلام اجعل ثوباً للصلاة (٢) وقد طهر بما  
تقدم ان هذه المكانة على خلاف المطلوب أدل ، ومنها ، رواية الحسن بن علي  
الوشا قال سألت أبا الحسن (ع) ، فقلت له جعلت فداك ان أحد الجبل تنقل  
عندهم الآيات الغنم فيقطعونها قال حرام فقلت له جعلت فداك فاستصيح بها قال أما  
علمت أنه يصيب الثوب والذن وهو حرام (٣) وفيه ، مضافاً الى ضعف  
الاسناد المعلق من محمد البصري المصطرب الحديث والمذهب (٤) ان قوله (ع) حرام

(١) الكافي بهامش امرأة لعقول ج ٣ ص ١٦٠ باب الرجل يصلي بالثوب  
وهو غير طاهر وتهذيب ج ١ ص ٢٣٨ باب لباس المصلي وعنهما في الواقي ج ٤  
ص ٣٢ والوسائل ج ١ ص ٢٠٣

(٢) التهذيب ج ٢ ص ١١٣ وعنه في الواقي ج ١٠ ص ٤٢ والوسائل ج ١  
ص ١٥٩ باب نجاسة الميتة مما لا يقبل سائلة

(٣) الكافي بهامش امرأة المعول ج ٤ ص ٥٩ في باب ما يقطع من الآيات  
لغنم والتهذيب ج ٢ ص ٣٠١ باب ما يحل من الدبايح وما يحرم والواقي ج ١١  
ص ٢٠ عن الكافي مع انها مروية في التهذيب وعنهما في الوسائل ج ٣ ص ٢٤٥

(٤) تنقيح المقال للحجة المآمقاني بترجمته





ورواه الحري عن علي بن جعفر عن اخيه (١) وفي حديث ابي بصير عن الصادق عليه السلام كان علي بن الحسين ( ع ) رجلاً صرداً ولا يدونه فرو الحجار لان دباعها بالقرظ فكان يبعث الى العراق فيؤتى مما قيلكم بالقرظ فيلبسه فاذا حضرت الصلاة اعاد والي القميص الذي يليه فكان يسأل عن ذلك فيقول ان اهل العراق يستحلون لباس جلود الميتة وينعمون ان دباعه دكا به (٢) فانه طاهر في جوار الانتفاع بالميتة واما لموضوع ابقاع الصلاة فيه ( لا يبقا ) ان يذوه فرو حال الصلاة امله من جهة الاحتياط والا فالفرو امرور محكوم بالتدكية لكونه مشتري من سرق المسلمين ( و هو بذلك ) لو كان الامر كذلك فكان عدم لبسه اولى بالاحتياط من القائه حال الصلاة فان الانتفاع بالميتة لو كان محرماً فكان الاحتياط بتركه عند الشك فيها واما الصلاة في الميتة فاما صحيحة واما اذ لم تكن معلومة حال الصلاة واما طاهر ايه عليه السلام كان عالم بكون الفرو من الميتة ولو اخبار مائة ومع ذلك كان يلبسه في غير حال لصلاة على ان ورض الجهل بحال الفرو الذي هو موضوع لاحتياط بعيد عن مقام ( لامامه ) ونوقلنا ان علمهم ارادي (٣) فالرواية دالة على حوار الانتفاع بالميتة وقد تقدم دلالة رواية

(١) قرب الاسناد ص ١٥٣ طبع النجف وعه الوسائل ح ٣ ص ٢٤٥

(٢) الكافي في فقه آل البيت ص ١٥٧ باب اللباس والتهذيب ح ١

ص ١٩٣ في اللباس

(٣) لا يخفى بهذا الرأي من استغناء المتواتر من احاديث اهل البيت ( ع ) الدالة على ان الاولى سبحانه اعطى الانعمة مدد اولادة قوة بوريه عز عنها كما في صهارير الدرجات للصهارير ص ١٢٨ محمود بوري يرى به اعمال العباد وما يحدث في البلدان ولا مملات فيه بعد قلبية تلك الدورات المظهرة بنص الذكر الحكيم لتحمل الفيض الاقدس وعدم اشبح في ( المدد الاعلى ) تعالت الاثمة والعلو في شخص انما صفة له اما بحياتها العدم او لعدم القابلية والعقل لا يمتنع العكس الا الهى والخبر المستفيض يثبت في هذه الدورات قدسية اداً فلا مانع من استمرار الكرم الربوبي باقدارهم على التصرف في الكائنات وايضا فهم على امر الاولين والاخرين وما في السموات والارضين بحيث تكون الاشياء كلها نصب اعينهم وهذا كان -

الوشا على جوار الانتفاع بأسراح الميتة وأعم المذموم منه اصابة اليد وانتوب  
 « فتحصل » مما ذكر ان ما دل على التحريم وان كان عاماً في نفسه الا انه لا بد  
 من رفع اليد عن ظهوره بحمله على الكراهة جمعاً بينه وبين ما دل على الجوار ويمكن  
 حمله على المدح من الانتفاع المتعارف نتجوا لانتفاع بالمدح هذا كله في جوار  
 الانتفاع بالميتة « واما حرمة بيعها » كما هي المشهورة فيستدل بعلم بأمور  
 ( لاون ) اياها تحمة ولا يجوز بيع السجس ( وفيه ) أولاً ان الكلام فيها هو  
 اعم من الميتة النجسة والطاهرة كميته ما ليس به من سائر وثانياً ان النجاسة من  
 حيث هي لا تمنع من صحة البيع وثالثاً ما فيها من عيار حرمة الانتفاع عما هو نجس  
 كما اعترف به المصنف ( قدس ) في المقام واسمى عليه ببيع كلب الصيد وبيع البعد  
 الكافر وحيث ثبت جواز الانتفاع بالميتة في لا بشرط فيه الطهارة فلا تكون  
 النجاسة مانعة من بيعها ( الثاني ) ان الميتة لا يجوز الانتفاع بها ويحرم بيعها  
 يتبع به ولو كان ذلك منسحباً شرعياً ( وفيه ) ما عرفت من جوار الانتفاع  
 بها مصداقاً الى ان اوسع مني على اعتبار المالية في المبيع ( الثالث ) قيام الاحكام  
 على البيع ( وفيه ) انه لو سلم لا ينافي فليس احكاماً تعديداً كاشفاً عن رأي  
 المعصوم ( ع ) لاحتمال استناد المحققين الى الامور التي عرفت ما فيها ( الرابع )  
 — او عدد الله الصالح ( ع ) بظاهر كما في مختصر البصائر ص ١٠١ ثم يسجل  
 التدليل عليه كما في المختصر ص ٢٠ فيقولوا كلما كان لرسول الله ( ص ) قلنا  
 مثله الا النبوة والارواح وهن يشتر من يقره في سورة الجن ( عالم العيب ولا  
 يظهر على عيبه احدا الا من ارتضى من رسول ) ان من كان من ربه ككتاب  
 قوسين او ادنى هو ذلك الرسول المرتضى حيث لم يفصله احد من الخلق ولم يبعد  
 الله سبحانه خلقه عن هذه المثلة بعد اشتقاقهم من الدور الاحدي الذي هو لمعة من  
 ( نور الحق ) عرشه فالاعتصار في علمهم ( ع ) على الاحكام فقط او العلم  
 لارادي نش من عدم الوهوب على ما امتارت به هذه الذوات القدسية التي  
 لا يحدها الا من اودع العصمة فيها والمتأمل في فقه الحوادث والروايات لا يقوته  
 مغرى كل ما عارضه من الحمل على النقيض ان عدم قابلية السامع لهذا المعنى الدقيق  
 وحديث آل الرسول ( ع ) مستبعد ( مستبعد ) فيحتمل القول عن كنهه

اتمسك بالروايات الناهية عن بيع الميتة ( منها ) مرسله الصدوق اجز الزانية  
سجعت الى ان قال وثمن الميتة سجت ( ١ ) و ومنها ه روايته باسناد عن حماد بن  
عمرو أنس بن نهد عن أبيه جميعاً عن جعفر بن محمد عن آثمه ( ع ) في وصية  
التي ( ص ) لعل ( ع ) قال يا علي من مات ثمن ميتة ( ٢ ) ولا يمكن  
الاستدلال بالروايتين اما المرسله فبعدم العلم بكونها رواية مستقيمة غير المسندة واما  
هي فتجهان الراويين وعدم ثبوت وثوقهما في رجال ( ٣ ) و ومنها ه رواية  
السكوني عن ابي عبد الله ( ع ) وقد ذكر فيها سجعت ثمن الميتة وثمن الخمر  
( الحديث ) وهذه الرواية وان رواه جمع من الأكاره وهي ظاهرة الدلالة على  
الفساد الا أن سنده لا يحملوا عن شيء لأن وثوقه كوني عن كلام بين الأعلام  
( ٤ ) ( ومنها ) رواية لريطي تقدمه عن الرب ( ع ) ايمن قطع من

( ١ ) من لا يحضره الفقيه ص ٢٧١ في المكاتب

( ٢ ) من لا يحضره الفقيه النوادر آخر الكتاب

( ٣ ) ذكر النوري في حاشية مسندك و من ص ٥٩٢ طريق الصدوق

الى حماد بن عمرو واس بن نهد عن أبيه جميعاً عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده  
علي بن ابي طالب ( ع ) في وصية أبي ( ص ) به ثم قال رجال الصدوق بجاهيل  
لا طريق الى الحكم بصحتها من جهة وان كان منها ما يشهد بصحتها مع ان اكثر  
فقرانها مروية في الكتب المعتمدة وليس فيها ثمة يوم العو والحلط

( ٤ ) رواية السكوني في الكافي فامش مرآة العقول ح ٣ ص ٣٩٤ باب

السجعت والتهذيب للعلوسي ح ٢ ص ١٩٠ والحاصل بالصدوق ح ١ ص ١٩٠ باب  
البيته وتفسير علي بن ابراهيم ص ١٥٨ عند قوله هالي ( واكملهم السجعت )  
( والسكوني ) هو اسماعيل بن ابي ريد نسب الى جده الاعلى سكوي بن اشرس  
ان ثور قحطاني من عرب اليمن واحتلفوا في كونه من العامة او انه شيعي وفي  
قول حديثه وتعرضوا لذلك فيما عثرت عليه عاجلاً في مسألة اجتماع الحيف مع  
الحمل وتعريف دم النفاس وعنى الحمل والامة والحام وميراث المحوس والدم  
ادرجه في عداء لعامة الخلي في ميراث المحوس من المرائر والمحقق في المعبر في  
تعريف دم النفاس والامة في المنتهى في حيف الحمل وفي الخلاصة وشبهه —

اليات العنم وهي احياء وهي وان كانت صحيحة السند وظاهرة الدلالة على الفساد الا انها معارضة بما دل على جوار بيع الميتة كرواية قاسم الصقيل المتقدمة في صدر

— الاول في غاية المراد في ميراث المحوس والقبض في الوافي في حيض الحامل والسيد في الرياض في عتق الحامل وهو ظاهر القمي في الغائب في حيض الحامل وهناك من الحق بالشيعة وفي ذلك بالغ الدمام في الرواشح ص ٥٧ وفي ص ١١٣ الحق به السوفي الراوي عنه وهو الطاهر من حديثي راس شهر آشوب فانها لم يدكر عاميته مع ذلك على ذلك وذكر اه في فهرست ص ١٩ ومعلم العلماء ص ٧ والشيخ الطوسي في الفهرست ذكر طريقه في الرواية عنه ولم يطمع فيه وعارته في العدة ص ٩١ عدد ذكر فرائض صحة الخبر فوهمه فانه قال ( عملت الطائفة بعب رواء حفص بن غياث ويوح بن دراج وعيث بن كلوم والسكوني وغيرهم من العامة ) ولم يعم ارادته في ارجاع الصمير الى السكوني ومن تقدمه اولا وحكي اخر في منتهى المقال ص ٥٣ عن جده اعابية الطن بكوه اماميا واختلاطه بالعمامة وكونه من فقههم صار مدس الخلق بهم وقال السيد في مفتاح الكرامة في ميراث المحوس لم يثبت عند المحققين كونه من العامة واعتقد تشييعه بحر العلوم في رحانه وفي رجال مستند له الراوي ح ٣ ص ٥٧٦ كثيرا ما يتعرض البرقي في رحانه العامية الراوي حتى عد جملة من اصحاب الصادق من العامة ولو كان السكوني منهم لالحقه هم والذي ارتثبه بعد شخص الكثير من حاشيته انه من العامة غير انه ابن العريكة يعتقد في الامام الصادق ( ع ) مالا يتقدمه في جماعتهم والافاني وجب للصادق ( ع ) عسما يحدته لا يقل الا احديث عن رسول الله (ص) وشبثا قليلا عن امير المؤمنين ( ع ) مع انه لم تكن طريقته مع اصحابه الاستدراك في دين الحكم الى رسول الله ( ص ) فانه في كثير من الاحكام يدين الحكم من نفسه وربما يستند فيه الى اجداده عليهم السلام وكأثر مع هذا الرحمن اراد ان يقرهم خطأ أصحابه في الاستدلال على الاحكام بآرائهم فاقسده وانه عليه السلام انما يستند في الحكم الالهي الى حده امير المؤمنين والى رسول الله صلوات الله عليهم وهذا لون من الوان الدعوة الآلهية والائمة يتفنون في اشارة الامة الى الطريق الاحب

المسألة قاطعاً بالتقرير ودلالة الآثارام دلت على جواز بيع الميتة وشرائها ( فان قلت ) جواز البيع والشراء في مفروض الرواية لعله من جهة الاصطراط كما صرح به — ( واما قول حديثه ) هي المسألة الاولى اعني اجتماع الحيض مع الحمل قال العلامة في انتهى ح ١ ص ٩٧ السكوني عاينى ولا تعارض رواية الروايات الصحيحة وفي ايضاح بحر المحققين في رد المتهمة رواية السكوني بالمسح من صحة السند ومثله في جامع المقاصد وفي ارياض لا يسوغ درجة المعارضة وقال في حديقة المؤمنين في سنده ودلالته ضعف وفي الشقيج الدفداد السكوني ضعيف وظاهر الفحص في اوائيه لتوقف فانه بعد نقل روايته قال بسكوني عاينى وفي العناين للمير القمي ص ٣١ قال للمانع من اجتماع الحيض مع الحمل رواية ضعيفة عامة وفي البرهان القاطع ح ١ ص ٢٩ رواية السكوني في سنده ضعف من غير حار وفي المدارك رواية السكوني ضعيفة السند وفي الجواهر في فصل الاستحاضة عند قول الماتن ( او يكون مع الحمل ) خبر السكوني لا حار له مع ما فيه من امارات الموافقة لاولئك يعني العامة وفي المسئلة الثانية اعني تعريف دم العانس قال السرواري في الدخيرة عند قول الناس ( لرائد عن ايام له من استحاضة ) خبر السكوني ضعيف وفي المسئلة الثالثة اعني عاينى الحامل قال المحقق في جامع روى السكوني ان حمل تاسع لها وفيه مع السند اشكال ملح وتامه في ارياض وفي امالك بعد ان ذكر الرواية قال ضعف روايته وموافقته لمذهب العامة يمنع من العمل بضمومها وفي الروضة مثله وهو طاهر اللمعة وفي المسئلة رابعة اعني الاعتق الجدام في كشف اللثام روى فيه خبر السكوني والحار وان كان ضعيفاً يكن الاصحاب قطعوا به وفي الروضة المستند ضعيف وهو طاهر ارياض ومهاج الهداية للكراسي وفي الكفاية للسرواري رواية السكوني ضعيفة وفي المعاني الخامسة اعني ميراث الجوس قال الصدوق في نفعيه لا اعني بما يفرد به السكوني وفي طابه المراد للشهيد التوقف فانه قال لسكوني وان وثق الا انه عاينى وشرط الشيخ في العدة سلامة الراوي من فساد المذهب وفي الروضة امر السكوني واضح والاردبيلي في شرح الارشاد رواية السكوني ضعيفة هذا ما عاينه علمونا الاعلام وقد عرفت من السيد الداماد والمولى الهمامي والسيد بحر العلوم —

فيما ولا دلالة لها على الجوار في حال الاختيار ( قلت ) الاضطراب المذكور فيها لم يقصد به الاضطراب الى استعمال حمد الميتة وانه مصداق الى السد تحقيقه في نفسه يناهيه التصريح في مكاتبه فاسم المصنف الثانية بانه كانت يعملها عند امره بانخاذ ثوب للصلاة من جلود حمر الوحشية اندكية بل المراد به الاضطراب الى نفس العمل والصحة كما يشهد له قوله وليست ابا معيشة ولا تجارة غيرها مع الاضطراب الى استعمال جلود الخمر والعال لسكونها أقوى من غيرها كما يشهد له قوله ( لا يجوز لنا في عملها غيرها ) ولتحصل من سؤاله انه كان مضطراً الى عمل السيوف وحمل عمادها من جلود الخمر والعال وكان يحمل الأعمدة من جلود الميتة فيحتاج الى شرائها والعمل فيها ومساها وبيعها من مشتري السيوف أو مستقلة مدل اقتضاه صلوات الله عليه في الجواب عن حكم المسألة بانخاذ ثوب للصلاة على جوار بيع الميتة وشرائها بالنقد وسيظهر لك ما في مناقشة المصنف قدس سره في دلالتها هذا ولكنها ضعيفة السد ولا يعتمد عليها

— وصاحب مفتاح الكرامة والمحدث الوري الوثوق بروايته وهو طاهر الكلبي في الكافي والشيخ الطوسي في التهذيب فانها حدثا عنه واسطة رجال أجلة وفي رسالة المهر للمفيد الاعتماد عليه وفي ميراث السرائر للسكوني كتاب عنه وفي الاصول خطه ابن اشناس ونسخته الفهي وطاهر الشيخ الاصفهاني الاعتماد عليه فانه في مسألة الماء طاهر ومطهر من كتاب الطهارة لم يرد رواية السكوني ( الماء يلمر ولا يطهر ) من تلك الجهات راعا ادعى انها واردة في مقام الايمان وفي محت القاس تمت رواية السكوني على عدم اجتماع احوض مع الخلل وفي رجال الشيخ عند طه بحمد الاقوى قوة حديثه ونقل عن شيخه الشيخ محسن جعفر الاعناب عليه وفي مشتركات الكاظمي يروي عنه علي بن ابراهيم كثيراً وهو معتمد القيمين وناسخ حديث الكوفيين في قم مع انه في غاية التحجب عن الصفاء وفان ابو علي الحائري والسيد بحر العلوم والدعائم من المشهورات التي لا أصل لها تضعيف السكوني .

ولسكنة روايته عن الصادق ( ع ) البالغة مثبات في اصول الدين والاخلاق والاحكام ولم تكن له رواية في كتب العامة الا واحدة شكك الخطيب —

« قوله : ويمكن ان هل مورد السؤال » مناقشة لخصف في دلالة  
الرواية من وجهين الاول ان السؤال في المكانة تدل على بيع خصوص العلاف  
مستقلا ولا عن يده مضمنا الى حيف فانه من المحتمل كونه تائها للـيف من دون  
ان يقع بارتائه شيء من ثمن ( ويرده ) مورد السؤال لم يكن البيع وحده  
بل هو مع شراء والعمل في البينة وملاقاته بيد والثوب فان قوله فيجعل لـسا علفها  
وشراؤها وبيعها ومساها بايديها ونحن نعلم الحديث طهر في السؤال عن بيع  
البينة وشراؤها ومساها والعمل فيها ضرورة انه لا يشت علف في حوزة عمل لـيف  
وبيعه وشراؤه وملاقاته بثوب والجهد وعائيه فالتقرير يدل على حرار بيع البينة  
وشراؤها مستقلة ومنصبة الى شيء آخر ومما يؤكد تقريره عليه السلام ببيع  
البينة عدم معروفية شراء السيوف بمحردة عن غيرها بل المتعارف شراؤها مع  
الاعمار فابيع يتفق بهما مع وحيث ان عمله مستوجب شراء جلوس البينة والعلاقات  
يده وثوبه لم يسأل عن جميع ذلك أي عن شراء اليهود وبيعها رموها بيده وثوبه  
هذا مصالما الى ر العمد كثيرا ما سح وحده لدوام سيوف دره فكيف يقول  
بان بيعه تابع للسيوف ( لذي من وجهي المناقشة ) ان سكوت الامام ( ع )  
وتقريره محمول على التيقية فان باب لتقية في المكاسة اوسع منه في غيرها لانه يتحفظ

— البعدادي في راربهما انه لسكوتي ومن بشاركه في الاسم وبعل هذا هو السر  
في رمي العامة له بالخصف فيقول ابن حجر في تهذيب التهذيب ج ١ ص ٢٦٨  
وتقريب التهذيب ص ٤٢ ولسان المبران ج ١ ص ٤٠٧ لسكوتي قاضي الاوصل  
متروك كذبوه وفي خلاصة تهذيب الكمال ص ٢٩ عند ابن عدي مسكر الحديث  
وفي ميران الاعتداد بدهي ج ١ ص ١٧ عند ابن حبان دحال لا يحل ذكره  
في الكتيب الا على سبيل القدح

والمتنوع لحكمهم على من حاد عن اهل البيت وفيمن ركن ليهم يتحلى له من  
دون ريب ان الرجل عديم ممن يصوي الى اهل البيت ( ع ) فدا رموه بما  
عرفت كما رموا غيره من اكابر الشيعة بما تعطر له السموات وتزلزل الجبال واني  
وان لم اعتقد تشيعه الا ان كثرة رواياته عن الصادق نعرها انه ممن يتوثق بحديث  
الامام ويركن اليه وبعضله على غيره من علماء السنة .



في الكثرة فلا يتحفظ منه في الكلام مشادة ( ويردعه ) ان يحمل على التقية في نفسه خلاف الظاهر مع انه لا يحمل في عروض الكلام لأن العامة اطلقوا على عدم جواز بيع نجس كما رتبه في نفسه لا في بعض الموارد كما مر ( قال وث ) الميتة قبل الذبح غير صالحة لكونها علافا وناه العامة على طهارتها وجواز بيعها بعد الذبح فالرواية موافقة لهم فلا مانع من حملها على التقية ( قلت ) بيع الميتة في عروض السؤال وان كان بعد ذبحها لا أنه لم يفرص فيها ككون الشراء بعد الذبح ايضا ولعله يشترى احد غير مدبوغ احيانا ثم يذبحه بالمشارة أو الذسبب فأحكم بجواز شراء من غير اتصال باقي التقية لا محالة على ان الامام ( ع ) حكم بجواز بيعه واجد ثوب للاستيلاء ومع ذلك قد حكم بجواز ابيع وهو محال للتقية لا محالة فان من جوز بيعه بعد الذبح انما استند الى طهارته بالذبح ومع الحكم بالنجاسة كما هو المفروض كيف يكون الحكم بجواز ابيع من جهة التقية ( فلا يضاف ) ان الرواية تامة الدلالة على جواز بيع جنود الميتة وعدم القول بالفصل بين الجوار في غيرها ( وما يؤكده ) جواز بيع الميتة ما تقدم في رواية الكافي المتقدمة ان علي بن الحسين ( ع ) كان يبعث الى العراق فيؤتي بالفرو فيأبسه واذا حضرت الصلاة اعاد الخ لإد الطاهر انه عليه السلام كانت يأمر شراء الفرو ويعامل معه معاملة الميتة على ما عرفت ( وحديث ) نفع المعارض بين هاتين الروايتين والاخبار المماثلة ويمكن الجمع بينهما بوجهين ( احدهما ) حمل الاحبار المماثلة على الكراهة برفع اليد عن ظهورها في آخره لصراحة الاحبار المجوزة في الجوار ولا ينافيه اطلاق "سجت على ثمن ميتة في بعض الروايات لما عرفت سابقا من اطلاقه على غير الحرام في عدة روايات (١) فيكون المراد منه بيان مبعوضة أخذ الثمن بازاء الميتة على نحو يكاد يلحق بالمحرمات (وتبيينها) ان يحمل دليل المنع على بيع الميتة من دون اعلام المشتري من جهة انه بدون الاعلام يرتب عليها آثار المذكي من الاكل ونحوه وهذا الحمل اظهر ان هو المتعين ثم لو فرضنا وقوع التعارض بين الطائفتين يكون الترجيح لدليل الجواز من جهة مخالفتها للعامة لا تنافيهم على عدم جواز بيع النجس

كما مر (١) لكن الصحيح ضعف رواية الصيفل ، وبالمسمى الصري ونجد الواسطي ورواية السجاد (ع) لادلالة فيها لارتباطها بالسوق ويد المسم فاض تذكيرة الدراهم فالافوى المنع عن بيع الميتة . « قوله . خصوصا في لمكانات » يظهر منه قدوة المناوثة في حجية نفس التقرير وفي حجيتها في خصوص لمكانات وكلاهما لا وجه له « قوله : لا يجوز بيعها متقدمة الى المذكي » داه على المختار من جوار بيع الميتة مفردة لا اشكال في بيعها متقدمة الى المذكي فان اصابها اليها لا يعبر جواز لبيع « قوله . وان كان مشتبه بالميتة » يقع للكلام فيه آفة من حيث القاعدة وأخرى بملاحظة الروايات الخالصة ( أما على القاعدة ) « اذا اشتمت الميتة على » ولم تتميز عنه فبإيه على تنجيز علم الاجمالي ويكون مانع عن صحة بيع ميتة عدم جوار انتفاع المشتري بها لا يجوز بيع كلا المشتبهين لمشتري واحد اذا كان عالما بأن أحدهما ميتة ولو ماخذاً لتابع اعدم تمكنه من الانتفاع بهما شرعا فيكون أحد الثمن في مقابلته من أكل المال بالطل وأما لو بيع أحد المشتبهين من شخص وانلف الآخر أو بيع من شخص من بحيث حرج كل منهما عن مورد ابتلاء الآخر فلا مانع من البيع لجوار انتفاع المشتري بالبيع فلا يكون تصرف البايع في الثمن اكلا له بالباطل ( فعلى هذا ) لا بد من التفصيل بين بيعها لشخص واحد فيفسد ويبعها لشخصين فيصح ( ونوم ) ان اصاله عدم لتذكيرة تمنع المشتري عن تصرف وان لم يكن له علم اجمالي ( مدوع ) بأن هذا الاصل اما يبي الآثر المتزدة على التذكيرة من لا كل والصلاة فيه وأما لمجانسة وحرمة بقية الانتفاعات المترتبة على عنوان الميتة التي هي عبارة عن ارهاق الروح المستند الى سبب غير شرعي وهي لا تمت باصاله عدم تذكيرة الا بالاصل انشئت وقد بينا

(١) في نيل الاوطار للشوكاني ج ٥ ص ١٢١ نقل ان المدر الاجماع على تحريم بيع الميتة والطاهر تحريمها بجميع اجرائها وقيل باستثناء السمك والجراد وما لا تحل الحياة وفي شرح البووي على صحيح مسلم بهامش ارشاد الساري ج ٩ ص ٤٧٥ أجمع المسلمون على تحريم بيع كل واحد من الميتة والفخر والخزير وعمل القاضي عياض الحديث في ذلك ان كل ما لا يحل اكله والانتفاع به لا يجوز بيعه ولا يدخل اكل نمه .

تفصيل ذلك في بحث الطهارة وفي مبحث أصالة البرائة هذا كله لو كان المانع عن بيع الميتة عدم الانتفاع بها وما لو كان المانع عدم هو النص والاجماع فالظاهر جوار بيع المشتبهين بها إذا قصد البائع والمشتري وهووع انتمى براءة المذكي وكان تسليم المجموع من باب المقدمة لتسليم المذكي من غير فرق بين امكان استماع المشتري به وعدمه للعلم الاجمالي ( وعليه ) فلا وجه لما ذكره المصنف من انه لا ينتفع به مبيعة بحالة شفاء على وجوب الاحتساب عن كلا المشتبهين ( وأما الاخبار الخاصة ) الواردة في اقسام ( ثلثها ) حسنة الحلبي قال سمعت ابا عبد الله يقول اذا احتلط المذكي والميتة بأه من يستحق الميتة وأكل ثمنه ( ومنها ) صحيحته عن سئل ابو عبد الله عن رجل كان له عجم وبقر وكان يذرك لاسدكي منهم فيعزله ويعزل الميتة ثم ان الميتة والذكي احتلط كيف يصح به قال ( ع ) بيده ممن يستحل الميتة ويكفل ثمنه فإنه لا بأس به ( ١ ) وقريب منه رواية علي بن حمزة عن أخيه موسى بن جهمر ( ع ) قال سألت عن حب دهن مات فيه فأرة قال لا تدهن به ولا ثمنه من مسم ( ٢ ) وبارأ هذه الروايات ما عن الجوهريات عن امير المؤمنين ( ع ) انه سئل عن شاة مسلوحة واخرى مذبوحة عن عمن على الراعي أو على صاحبها ولا يدري ان ذكوة من ميتة قال بريهما جميعاً الى الكلاب ( ٣ ) الا انه لا يمكن ان يعارض به الروايات المخورة فان الرمي الى الكلاب غير واجب قطعاً فهو كتابة من عدم الانتفاع به طير الأمر تكسر الدرهم العشوش والغلة في الوعدة ( ٤ ) واهراق المائتين المشتبهين ( ٥ ) فيكون من جملة الاخبار المانعة عن الانتفاع بالميتة وقد عرفت انها محمولة على أحد أو جهين المتقدمين فلا بد من العمل في المقام بصحيفة الحلبي وحسنه ( ثم ان مورد الروايتين ) اختلاف الحيوان المذكي

( ١ ) الكافي بهامش امرأة الفروج ج ٤ ص ٦٠ وعنه الوسائل ج ٢ ص ٥٣٨

( ٢ ) قرب الاسناد ص ١٥ تحف

( ٣ ) المستدرک ج ٢ ص ٤٢٧

( ٤ ) الكافي بهامش المراق ج ٣ ص ٣٤ و التهذيب ج ٢ ص ١٢٢

( ٥ ) الكافي بهامش المراق ج ٣ ص ٩٠ باب الوصوء من سور الدواب وتهذيب

ج ١ ص ٧٠ والو- من ج ١ ص ٢٢ و ص ٢٣ باب نجاسة ما يقص عن الكر

بالميتة والظاهر انه لا يقدم على شرائه الا المستحل فانه الذي ينتفع به ، وأما غيره فلا يقدم على شرائه ( ومن هذا يظهر ) ان التخصيص بالبيع من مستحل الميتة لا يدل على عدم جواز البيع من غيره اذا رغب في الشراء ( وقد يستدل ) على عدم جواز بيع المختلط بالميتة ممن يستحله بأنه اعانة على الانثم لكونه لكار مكلفين بالفروع ( وفيه ) أولا ان هذا النحو من الاعانة غير محرم قطعاً والا لحرم طعام الكافر وسقيه الماء لأنه نجس بملاقات شتيه وأكل لحمه وشربه عليه حرام ( وتوهم ) أن تسكيه بالاجتناب عن مثل هذه المتحسسات حرجي ( يندفع ) بأن الامتناع بالاختيار لا ينافي الاختيار فانه يتمكن من امتثال ذلك من غير حرج باختياره الاسلام فهو بسوء اختياره وقع فيه في الحرج ( وثانياً ) أن حرمة البيع بعنوان الاعانة على الانثم لا يوجب الفساد ( على ) ان لما كلاماً في حرمة الاعانة وما يهتم فيها شيئاً في اشاء الله

• قوله : وعن العلامة - جل الخرين - قال في المختلف في الاستدلال على بيعه من المستحل لما انه لم يكن يهياً في حقيقة بل هو استفاد مال الكافر من يده برصاه ثم ذكر الحديث ( ١ ) ( وفيه ) مصافاً الى ما أورده المصنف انه في نفسه خلاف صاهر الخرين ولا موجب للاختصاص بالمستحل

• قوله : ويمكن حملها ، فيه ان ملاحظه - لروايت نوجب لقطع بارادة الاعم فان عنوان الصحيحه - اذا احتلط اندكي والميتة - وطاهره اللحم دون الخيوان ، وفي الحسنه - فرض ان الرجل عبده القم والبقر واحتلط اندكي منهم بالميتة - ولا يتصور في لبقر أجراء لا تحملها - الحياة ينتفع بها ليقصد بيعها كالصوف في القم .

• قوله : الرواية شاذة ، لا يحق ان رجوع المصنف الى حكم بيع الميتة - ونقله رواية البرنطي وكلام السروري في غير محله فانه قد فرغ منه ودخل في المختلط ولعل الاشتباه صدر من التماس .

• قوله : الميتة - من غير ذي النفس ، المشهور جواز بيعها وادعى عليه

الاجماع وهو الصحيح ( ١ ) فان الأدلة المانعة عن صحة بيع الميتة واردة في الميتات الغنم المقطوعة أو الشاة الميتة ونحو ذلك وهي مختصة بماله دم سائل ومن هنا يظهر صحة ما قلناه من ان المشهور لم يستندوا في حكمهم بحرمه بيع ما لا يجوز له الى الروايات العامة والا لحكوا بحرمه بيع ميتة مالا نفس له ايضا فانما تشاركت الميتة للجسم في الدخول تحت لعناوين المذكورة في تلك الاحبار من حرمة الدافع لطاهرة وهي الاكل في الميتة ( ثم انه راعيا يستدل ) على حرمة بيع الميتة الطاهرة في اذا علم الدافع كل المشتري لها ماله اعانة على الاثم ( وفيه ) ان مجرد تمكين الغير من شيء مع العلم بأنه يصرفه في الحرام ليس اعانة على لاثم ولا محرمة وقد ورد عنهم ( ع ) بيع انتم ممن علموا انه يجعله محرراً ( ٢ ) قوله . يحرم التكبيل بالسكب لهرش . استدلال عليه بالاجماع وهو في غير محله فان الحرمة التكميلية لم يتحقق فيها اتفاق . واما الحرمة الوضعية فالاجماع وان كان ثابتاً فيها الا ان الاحبار مصرحة بان تمن الكلب سحت ( ٣ )

( ١ ) في التمهيد على المذهب الاربعة ج ١ ص ١٨ ميت الحيوان البري الذي ليس له دم دافئ سويل عند جرحه كالجراء طاهرة إلا لشفعية فاهم حكموا بتجاستها على الجراد وفيه ح ٢ ص ٢١٥ بشرط طهارة المبيع وفي ص ٣٠ قال من البيوع المباحة بيع الدجس أو المتدجس على تفصيل في المذهب ومن ذلك يعلم ان ميتة ما ليس له دم سائل يصح بيعها

( ٢ ) الوسائل ح ٢ ص ٥٥٦

( ٣ ) رد المحتار الكلبى في الكافي ٢٠٨ مش امرأة العقول ح ٣ ص ٣٩٤ باب السحت والشيخ الطوسي في التهذيب ج ٢ ص ١٠٧ والتفقي ٤ ص ٢٧١ والخصال للصدوق ح ١ ص ١٦٠ باب الستة وتفسير علي بن ابراهيم ص ١٥٨ عند قوله واكلهم السحت وجمع الدجس ح ٣ ص ١٩٦ عند قوله تعالى اكلون للسحت والحيوان للشيخ الطوسي ج ١ ص ٥٣٧ وورب الاستناد ص ١٧٠ ومستدرک الوسائل ح ٢ ص ٤٣٠ وفي صحيح البحاري ح ٢ ص ٢٦ آخر البيع وصحيح مسلم ج ١ ص ٦٢٥ ومستدرک الحاكم ج ٢ ص ٣٣ وسنن ابى داود ح ٣ ص ١٧٩ وكنز العمال ح ٢ ص ٢٠٠ هي التي عن تمن الكلب

ومعها لا حاجة الى التمسك بالاجماع [ مضافا ] الى عدم كونه حديثا اجماعا تعهدوا  
لاحتمال استناد المجتهدين الى الروايات ومن هنا يظهر ان مساد بيع الكلب  
في الجملة مما لا اشكال فيه .

« قوله . والخزير » يدل على مساد بيع الخزير روايات ( منها ) خبر  
علي بن جعفر عن أخيه موسى ( ع ) قال سألت عن رجل نصراني باع  
أحداهما خمرأ أو خنزيراً الى رجل فأسلمنا قبل ان يقصدا الف هل يحل له ثمنه عند  
الاسلام فقال نعم له انما له انما فلا بأس ان يثمنه ( ١ ) ( ومها ) رواية معاوية  
ابن سعد عن الرضا ( ع ) قال سألت عن نصراني ثمن وعده خمر وخزير  
وعليه دين هل يبيع خمره وخزيره فيقضي دينه قال لا ( ومها ) رواية ابن  
أبي عمير او ابن أبي نجران عن بعض اصحابنا عن أبي عبد الله ( ع ) قال سأله  
عن نصراني اسم وعده خمر وخزير وعليه دين هل يبيع خمره وخزيره فقال  
لا ( ٢ ) ( ومها ) رواية بوس في المحوسبي وفي ذيلها قال اسم رجل وله خمر  
أو خنزير ثم مات ومعه ملكه وعليه دين قال يبيع دينه أو ولي له غير مسم خمره  
وخزيره ويقضي دينه وليس له ان يبيعه وهو حي ولا بمسكه ( ٣ ) وهذه  
الرواية دالة على عدم حوار ذلك لو كان يبيع بعد الاسلام ( ومنها )  
ما رواه في المعتمدات عن علي بن أبي طالب من السجدة نعم المينة الى ان قال  
ونعم الخزير وفي دعائم الاسلام نهى رسول الله ( ص ) عن بيع الاحرار وعن  
بيع المينة والخزير ( ٤ ) وطاهر هذه الاخبار وان كان هو لمع عن بيع الخمر

( ١ ) قرب للاستناد من ١٥٣

( ٢ ) الكافي بهامش امرأة العقول ح ٣ ص ٤٢٣

( ٣ ) الوسائل ج ٢ ص ٥٥٥ باب ٨٦

( ٤ ) المستدرک ح ٢ ص ٤٢٦ و ص ٤٢٧ وعلى هذا أحاديث أهل السنة

في مسند أحمد ج ٢ ص ٣٢٦ عن حار الانصاري وكثر لهال ج ٢ ص ٢٠٩ عن  
ابن عباس وصحيح البخاري ح ٢ ص ٢٤ وصحيح مسلم ج ١ ص ٦٢٩ عن  
حار ان رسول الله ( ص ) حرم المينة الى ان قال والخزير وفي سنن البيهقي  
ج ٦ ص ١٢٢ عن من السجدة نعم الخزير قال النووي في شرح مسلم بهامش —

والخنزير وصداً وتكليفاً لكن تعارضه روايات ذات على صحة بيع الخنزير وإن كان فعله محرماً ( منها ) ما رواه محمد بن مسلم عن أبي جعفر ( ع ) في رجل كان له على رجل دراهم وباع محرراً وخنزيراً وهو يظن فقصاه قال لا بأس به أما المقضي فحلال وأما للبايع فحرام وظاهره جواز البيع وضماً لا تكليفاً وروى زرارة عن أبي عبد الله في الرجل يكون له عليه دراهم يبيع بها محرراً وخنزيراً ثم يقضي عنها قال لا بأس أو قال خذها ( ١ ) وروى محمد بن يحيى الخنعمي عن الصادق ( ع ) في الرجل يكون عليه دين فيبيع الخمر والخنزير فيقتضينا قال لا بأس به إيسر عليّ من ذلك شيء وعن أبي بصير سألت أبا عبد الله ( ع ) عن الرجل يكون له على الرجل مال فيبيع بين يديه محرراً وخنزيراً يأخذ ثمنه قال لا بأس ( ٢ ) وإطلاقهما يعم ما إذا كان التامع مسلماً إلا أنها مصانفاً إلى انصرافها في نفسها إلى التامع الكافر لعدم صدور بيع الخمر علناً من المسلم في تلك الأرمسة لا بد من حملها على صدور البيع من غير التمسك لا لما في بعضها من فرض التامع انصرافاً لما ذكرناه في تحت المطلق والمقيد من أنه لا موجب لحل المطلق على المقيد فيما إذا كان الحكم اعقاباً لعدم المداخلة بينهما بل لا تقدم من الاختار الدالة على مساد البيع من التمسك بمقيد به الإطلاق في هذه الروايات ويمكن أن يقال إن ما دل على

— ارشاد الساري ج ٦ ص ٤٧٥ أجمع المسلمون على تحريم بيع كل من الميتة والخمر والخنزير وحكى الشوكاني في يل الاوطار ج ٥ ص ١٢١ هذا الاجماع عن فتح الباري لابن حجر وعند جمهور العلماء ان الميتة في التحريم هي الجذابة ولكن المشهور عن مالك طهارة الخنزير وحكى ابن مود عن الاوزاعي وابي يوسف وبعض المالكية الترخيص في الملبس من شعره ولكن في لفقه على المذاهب الاربعة ج ٢ ص ٣٠٠ نقلاً عن المالكية والخلافة والشافعية والحنفية عدم صحة بيع العجس وعند منته الخنزير وفان الجمعية لو جعل الثمن خنزيراً والمبيع طاهر فسد البيع فإذا قبض المبيع كان عليه قيمته ثمتاً من المشروع .

( ١ ) الكافي هامش مسألة العقول ج ٣ ص ٤٢٣ باب بيع العصير والخمر

ولتهذيب ج ٢ ص ١٥٥ باب الفرر والمجازعة وما لا يحور

( ٢ ) التهذيب ج ٢ ص ١٥٥ باب الفرر والمجازعة

بإطلاق البيع مطلقاً وقد حصص عما إذا صدر البيع من الكافر فيختص المبيع بالاسم فتقلب النسبة فيه وبين ما دل على الصيغة إلى العموم فطلق فيحصص به أيضاً إطلاق ما دل على الصيغة وعلى أي تقدير يخص المبيع عن بيع الخمر والخنزير وضعا بالاسم دون الكفار المستعمل بينهما اللارم إقراره على ديه

و قوله : وكذلك أجرائها « ظاهر ما ورد من النهي عن بيع الكلب أو الخنزير هو المنع عن بيعه بصورته الوعيسة ولو مشاعاً ومع استباحة لا يعد دعوى شموله لعمية مبيعها إذا وقع البيع على مجموع أحرته وأما بيع الماشية المأنة منه كبدنه أو رجله فلا يعمد دليل اسم ساهة عدم صدق بيع الكلب على بيع نعل مصبوع من جلده وعدم صدق بيع أحرره على بيع عرب من صوفه وعليه فلا منع في بيع جلده الكلب للاستواء به لئلا يبيع لا أن يبيع به عادية مية وهكذا يبيع شعر الخنزير لتحلل ليس من بيع الخنزير وإنما هو من بيع العجس ضرورة أن نجاسة الكلب والخنزير غير مختصة بأجرائها التي تحملها الحياة وأدلت لا يوجب طهارة العجس وربما يستظهر ذلك من روايات عديدة ( ١ )

و قوله : يحرم التكسب بالخمر « يدل على حرمة بيع الخمر تكليةً ووضعاً روايات ( منها ) ما رواه محمد بن مسلم عن أبي عبد الله في حديث ثم قال إن رجلاً من ثقيف أهدي إلى رسول الله ( ص ) راويين من عمر قاصر به رسول الله ( ص ) فأمر قتا وقال إن الذي حرم شرها حرم ثمنها ( ٢ ) ( ومنه ١ ) ما رواه زيد بن علي وحار والحسين بن زيد عن أبي جعفر وأبي عبد الله ( ع ) أن رسول الله ( ص ) لم يحر عشرة عارسها وحارسها وعاصرها وشاربها وساقية وحاءها والمحمولة ليه وبائنها ومشتريها وآكل ثمنها ( ٣ )

( ١ ) الوسائل ج ٢ ص ٥٥٥ في حكم العمل بشعر الخنزير والوافي ج ٤

ص ٣١ و ٣٢

( ٢ ) الكافي بهامش مرآة العقول ج ٣ ص ٢٢٢ باب بيع الصغير وللهذه ج ٢ ص ١٥٥ باب الفرور والاستدراك ج ٣ ص ١٣٧ باب تحريم الخمر عن لب اللباب للرازي والوسائل ج ٧ ص ٥٥٥ باب تحريم الخمر

( ٣ ) هذه الأحاديث تجددها في الكافي بهامش مرآة العقول ج ٤ ص ٩١ —



وفي رواية أبي بصير عن أبي عبد الله ( ع ) سأله عن ثمن الخمر قال أهدى إلى رسول الله ( ص ) رواية من خمر بعد ما حرمت خمر فأمر بها أن تباع ولما أن أهدى بها أهدى إليه فأداه رسول الله ( ص ) من حلفه بإصاحبه الراوية أن الذي قد حرم شربها فقد حرم ثمنها فأمر بها فصبت في الصعيد فقال ثمن الخمر ومهر لهن وثمن لكلب الذي لا يصطاد من السمك (١) واللهي عن بيع الخمر في هذه الروايات ولعن ثمنها طهر في تحريمها تمكيداً وظاهر حمل السمك على ثمنها ولعن آكله حرمة يومها وصداً كما تدل عليها الأحبار المتقدمة الواردة في هذا بيع الخمر والخمر أيضاً وقد بينا اختصاص القصاص بما إذا كان البائع مسلماً

د قوله : وكل مسكر مبيع والفقاع ، الوحى في الحاق الفقاع بالخمر عموم المنزلة المستفادة من روايات عديدة واللهي عن بيعه بخصوصه في حديث سليمان بن جعفر الجعفري قتل لأبي الحسن الرضا ( ع ) ما نقول في شرب الفقاع فقال

— في الصيد والذبابة باب الاشربة و ص ٩٩ وباب المواد بعد باب صفة الشراب الحلال وفي التهذيب للطوسي ج ٢ ص ٣٠٨ باب لاشربة المحرمة من كتب الاطعمة والنفقة للصدوق ص ٣٥٨ في حديث مناهي الرسول ( ص ) والامالي له ص ٢٥٥ مجلس ٩٣ وفاقه الرضا باب حرمة الخمر والغناء والمقنع للصدوق باب حرمة شرب الخمر والغناء وجامع الاحبار ص ٨٤ طبع بعينه وفي المستدرک ج ٣ ص ١٤٣ عن الدعائم ولب اللباب للراوندي والوسائل ج ٢ ص ٢٢٤ ورواه الحاكم في المستدرک على الصحيحين ج ٢ ص ٣١ وأحمد في المسند ج ١ ص ٣١٦ عن ابن عباس وفي سنن أبي داود السجستاني ج ٣ ص ٢٢٦ مصر وسنن الطيالسي ص ٢٦٤ حقه در آباء رسن البيهقي ج ٨ ص ٢٨٧ ومسنند أحمد ج ٢ ص ٢٥ و ٧١ و ٩٧ عن ابن عمر ورواه عنه وعن ابن عباس في كنز العمال ج ٣ ص ٧٢

(١) التهذيب للشيباني بطوسي ج ٢ ص ١٥٥ باب بيع الخمر وفي موطأ مالك ج ٣ ص ٤٧ مصر وجامع تحريم الخمر عن ابن عباس أهدى رجل إلى رسول الله رواية خمر فقال له رسول الله أما علمت أن الله حرمها قال لا وسأره رجلاً إلى جده فقال له ( ص ) بما سأرتها قال أمرته أن يبيعها فقال له رسول الله أنت الذي حرم شربها حرم بيعها ففتح الرجل المراءتين حتى ذهب ما فيها .

خمر مجهول باسليمان فلا يشربه باسليمان لو كان الحكم لي الدار لي لفتت بايعة  
ولجئت شاربة ( أقول ) ولعل قتل بائنه من جهة استجداله اياه ولا فيجوز  
الحرمه لا توجب القتل وقد وردت روايات كثيرة في حرمة شربه وبحسبه  
ملاقيه (١) واما المسكر المايع غير الخمر فيستدل على الحاقه بالخمر بوجهين  
( الاول ) ان عنوان الخمر يعم جميع المسكرات لانه معنى ما يحاصر العقل وقد  
يستشهد من قوله ( ع ) ان الله لم يحرم الخمر لاسمه واما حرمة لهفته فلا كان  
عاقفته عاقبة الخمر فهو خمر (٢) ( الثاني ) عموم التبريل المستفاد مما ورد عن  
ابي جعفر ( ع ) ان رسول الله ( ص ) قال كل مسكر حرام وكل مسكر  
خمر (٣) وعن ابي جعفر كل مسكر من الخمر اذا خمر فهو خمر (٤) وفي  
حديث ابي عبد الله ( ع ) حرم الله عز وجل على ذرية آدم كل مسكر لأن  
الماء جرى نول عدو الله في الدحل والكرم وصار كل مخمر خمر (٥) وقد  
حل الفقهاء ذلك على خصوص الخمر اما المسكر اما للماسة المزل عليه وإما لاخذ

(١) الكافي هامش امرأة لقول ح ٤ ص ٩٧ باب الفقاع والتهذيب  
للطوسي ح ٢ ص ٣١٣ باب الاطعمة والوسائل ح ٣ ص ٤١١ باب ٢٧  
والواقفي ج ١١ ص ٨٨ .

(٢) الكافي هامش المرأة ج ٤ ص ٩٤ والتهذيب ج ٢ ص ٣١٠ في الاشارة  
وعنه الواقفي ج ١١ ص ٨٤ والوسائل ح ٣ ص ٣٢٢ باب ١٩  
(٣) الكافي هامش المرأة ح ٤ ص ٩٣ باب تحريم كل مسكر والتهذيب ج ٢  
ص ٣١٠ في الاشارة وعن الوسائل ح ٣ ص ٣١٨ باب ١٥ وفي دليل الاوطار  
للشوكاني ج ٨ ص ١٤٤ في الاشارة روى الشيخ الانباري وابن ماجه  
وروى مسلم في صحيحه ح ٢ ص ١٧٨ في الاشارة عن ابن عمر كل مسكر  
خمر وكل خمر حرام .

(٤) تفسير علي بن ابراهيم ص ١٦٧ في قوله تعالى اي الخمر والمسكر وعنه  
الوسائل ج ٣ ص ٣١٢ باب ١ .

(٥) اصول الكافي هامش المرأة ح ٤ ص ٩٠ تحريم الخمر وعنه  
الوسائل ح ٣ ص ٣١٣ باب ٢ .

عدوان الشراب في بعضها فلم يلحقوا المسكرات الجامدة بالحر بل حصروا الحكم بالمائع منها كما صنعه المصنف ومن ثم لم يذهب أحدهم إلى نجاسة الخشب ( وعليه ) فمن حيث الروايات لا ماع عن صفة بيعه وأما من حيث القاعدة فإن لم نعتبر المالية لعرفية في المبيع أو كانت في الخشب ومحمومة عرفة محالة جاز بيعه وإلا فلا ( نعم ) في رواية الشيخ عن عمار بن مروان سألت أبا جعفر ( ع ) عن القول وقال كل شيء عل من الإمام فهو سحت وأكل مال اليتيم وشبهه سحت والسحت أنواع كثيرة منها أجور الفواجر ونس الخمر والبيذ والمسكر والذرية فاما ارش في الحكم فإن ذلك الكفر العظيم ( ١ ) ( دلالة ) على فساد بيع كل مسكر سواء كان مائعا أو جامداً لقطع المسكر على باقي المحرمات ولكن الرواية التي رواها الكليني في « الكافي » في باب السحت من كتب البيع بدون ( أو أو ) فيكون المسكر فيها صفة للبيذ ووافقه على ذلك الصدوق ( ٢ ) [ ثم لا يخفى ] أن ظاهر المسكر ما يعد مسكراً عند « عرف » لما يكون عرفاً من الأدوية أو السموم ( ٣ ) ولكن ربما يوجب شره الاسكار إذا كان بمقدار معين أو الكيفية خاصة ( كالإبريق ) لا يعمه حكم المسكر وهذا نظير ما ذكرناه في عدم شمول دليل الماع عن الصلاة في عدم كونه إلا أن المحمول الكونه غير معد للكل عرفاً ( ٤ ) ( نعم ) إجماع المكاتب صفة الاسكار في ماله محرم بأي وجهه

( ١ ) التهذيب ج ٢ ص ١١٠ .

( ٢ ) الخصال ج ١ ص ١٦٠ ومعاي الأخبار ص ٦٤ باب ١٤ ورواه عنه

في الوسائل ج ٢ ص ٥٣٨ .

( ٣ ) في الفقه على المذاهب الأربعة ج ٢ ص ٥ يحرم تعاطي كل ما يضر بالبدن والعقل حرمة شديدة كالإبيوت والخشب والكوكائين وجميع أنواع المخدرات الصارة والسموم ولم يذكر خلافاً لأحد المذاهب فيه .

( ٤ ) مسألة حمل المصلي للأدوية من حيث الأصل وعدم شمول دليل الماع عن الصلاة في غير المأكول كما أفاده الاستاذ أدام الله أيام أفادته ولم يتعرض له أحدنا المروية عن آل الرسول ( ص ) إلا ثلاثة روايات رواها في الوسائل ج ١ ص ٤٤٨ باب ٢٤ عين الدولة عن الصادق والمكاظم مختصة بالمرأة ذات —

كان ولو غير الشرب ولكن لا يحرم احكام الخمر كل ما يحصل به الاسكار اذا لم يكن من الاشياء للعنة للاسكار عرفا .

( قوله : وفي بعض الاخبار يكون لي على الرجل درهم ) حمل المصنف

الرصيع احدها بنت الباس عن حم امرأة صبيها وهي تصلي وترصعه وهي تشهد والاخرى منعت من حمله وهي قائمة وهو سكي الى جنبها والثالثة جورت تناول الرصيع اذا كان يسكي . هي حائسة تنصعه في حجرها وترصعه ولم يستشهد الاثمة ( ع ) بقصة حمل الي ( ص ) امامة اية رب ولو كانت لها عندهم ( ع ) عين أو اثر لاستشهدوا بها كما هي عادتهم . يمكن اهل السنة في جوابهم تعرضوا لهذه القصة ومع حرصهم الشديد عليها لم يذكروا إلا رواية واحدة عن ابي قتادة الراوي عنه عمر بن محمد بن سلم الزرقعي وعنه عاصم بن عبد الله ابن الزبير وابو سعيد المقبري وبريد بن عئاب المجهول وقد اختلفوا في نقل هي صحيح لبخاري ج ١ ص ٨٧ قبل مواقيت الصلاة وصحيح مسلم ج ١ ص ٢٠٥ وموطأ مالك ج ١ ص ١٨٣ وسنن البيهقي ج ٢ ص ٢٦٣ وسنن السجستاني ج ١ ص ٢٤١ في باب اعمل في الصلاة وسنن السنائي ج ١ ص ١٣٢ باب ما يجوز للامام من العمل في الصلاة ومسند ابي عوانة ج ٢ ص ١٤٥ باب من الي امامة عن عاصم ابن الزبير كان الذي يصلي ويعمل امامة على عاقبه وبعدها داحج حتى يرجع وليس فيه امامته للناس وفي بعض طرق مسلم والبيهقي عنه كان يؤم الناس وفي بعض طرق السجستاني عن المقبري كما ينظره الى صلاة . مصر وفي ارشاد الساري شرح بخاري ج ١ ص ٤٧٥ عن ابن بكار كان العمل منه في صلاة الصبح وقد اضطرب طبائهم لهذا الحديث الكاشف عن العمل الكثير المبطل وللحلاف في متن الحديث فمنهم من قال انه منسوخ ومنهم من قال انه في النافذة الجائز فيها ذلك مع ان الحديث لم ينص عليها الى غير ذلك مما لا يرجع الى محصل راجع فيه . نيل الاوطار للشوكاني ج ١ ص ١٢ وفتح الساري شرح البخاري ج ٢ ص ٤٦٤ وعمدة القاري للهيبي ج ٢ ص ٥٠١ وشرح صحيح مسلم نسوي على هامش ارشاد الساري ج ٣ ص ١٩٨ بتجلى لك من اضطراب الفقهاء في توجيهه بعنه عن الحقيقة وانما هو امر در بلبيل ولا يحب من هؤلاء اذا سجلوا امثال ذلك —

هذه الرواية ( ١ ) بعد الفراغ عن حرمه بيع الخمر وان في تطبيق الدرهم الثابتة في ذمة المدين على ما يعطيه خارجا نوع معاوضة ولا فرق بينها وبين البيع من حيث لصحة والفساد على أحد وجهين ( أحدهما ) أخذ الخمر محانا ثم تحليلها ( وفيه ) أولا ان بيع الخمر ان كان حراما فمتما أيضا بحرمه وهكذا ايقاع كل عقد عليها بل يجب انلافا وثانيا بامروض في الرواية ان المدين أراد باعطاءه الخمر أداء دينه ورائة ذمته لا المحايمة وإلا فمدا رأت ذمته من الدين ( ثانيهما ) أخرها وتحليلها لصاحبها ثم أحد اخل وفاء عن الدرهم ( وفيه ) مع انه خلاف ظاهر الرواية أو صريحها ، انه لابد حينئذ من مراعات حديده لانه يختلف امره والحق بحسب قبيعة الاختلاف فاحشاً وظاهر الرواية انه يحسم المدين على الدائن بقيمة حرم لا الخلل ، وكيف كان فلو ان الامر على هذه نكاحيات لزم الاختلال في الاستساق فالظاهر تخصيص أدلة الميع عن بيع الخمر بغير صورة بيعها واسادها بحكمها خلا ملاح وهذا التفسير متعارف في تلك الآراء ويشهد له بعض الروايات المحورة لتحليل حرم ( ٢ ) ومقتضى ذلك جوار بيعها

— ولكن اعجب من المحققين في علم والادب كيف انتنوا الحديث في كتبهم ولم يأنهوا على عواره في امير ص ١٢٣ والمسمى ج ١ ص ١٨٤ والذكرى والحدائق ج ١ ص ٢٩٦ والجواهر ج ١ ص ٤٤٧ الاستدلال على جوار حمل المصلي حيوانا طاهر بهذا الحديث لعامى المجهول رواه عندها ولم يستشهد به اهل البيت ( ع ) في رواياتهم التي اشرنا اليها مع اضطراب الرواية في نقله

( ١ ) في التهذيب ج ٢ ص ٣١١ باب الاشارة محمد بن ابي عمير وعلي بن حديد عن جميل قات لاصدق ( ع ) يكون لي على الرجل الدرهم فيعطيني ما خمرأ قال خذها ثم اسدها قال ( علي ) واجعلها خلا وهذا اجتهد من علي بن حديد وما في المتن من نسبة القول الى ابن ابي عمير لعله اشتباه من السامع .

( ٢ ) اخبار التحليل في المكافي هامش مرآة العقول ج ٤ ص ٩٩ والتهذيب ج ٢ ص ٣١١ وفي الوسائل عنها ج ٢٣ ص ٣١١ باب ٣١ هـ رواية رارة عن ابي عبد الله ( ع ) قال سألت عن الخمر العتيقة نجعل خلا قال ( ع ) لا بأس ورواية عبيد بن زرارة سألت ابا عبد الله ( ع ) عن الرجل يأخذ الخمر فيجعلها خلا

بقصد التخليان وهذه الرواية وان كانت مطلقة من حيث ترك استقصاء الامام ( ع ) بينا اذا كان المدين مسلماً أو كافراً ولا رمة جواز لبيع بهذا القصد مطلقاً ولو كان البايع مسلماً إلا ان اطلاقه مناف لاطلاق ما دل على حرمة بيع غير كقوله ( ع ) في بعض الاحار لا يبيعها ولا يمسكها وهو حي (١) وبهذا عموم من وجه فان اطلاقه يقتضي منع المسلم عن بيع الحر ولو بقصد التحليل كما ان اطلاق رواية اس ابى عمير (٢) يقتضي جواز بيعه بهذا القصد والمراجع بعد تساقطها في مورد الاجتماع اي به بيع المسلم لها بقصد التحليل هو عموم ما دل على المنع عن بيع الحر ( وعلى هذا ) فيحصل في بيع الكافر الحر من اسمهما اذا كان بقصد التحليل فيصح ويندوه بفرد

وقوله : يحرم المعاضة على الاعيان المنتجسة : الاعيان المنتجسة الغير القابلة للتطهير على قسمين فانها تارة لا يدفع بها منقصة محللة ظاهرة كالخليب أو

— قال لا بأس بروايته الاخرى عن الصادق ( ع ) في الرجل اذا باع عصيراً حرمه اساطات حتى صار غيراً فجعله صاحبه خلا قال اذا تحول عن اسم الحر فلا بأس .

(١) الكافي بهامش امرأة له قول ح ٣ ص ٤٩٠ باب جامع ما يحل فيه الشراء والبيع والتهذيب ح ٢ ص ١٥٥ في بيع الحر وما يجوز وما لا يجوز وعنه الوافي ج ١٠ ص ٣٩ باب بيع الحر والعصير ولوسائل ح ٢ ص ٥٥٥ باب ٨٦ عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن اسماعيل بن مرمر عن موسى قال ان اسم رجل وله حر وخنزير ثم مات وهي في ملكه وعليه دين يبيع دياه أو ولي له غير مسلم حره وخنزيره ويقضي دينه وليس له ان يبيعه وهو حي ولا يمسكه ورده المجامعي في الشرح اولا بالجهالة وثانياً عدم الاسناد الى الامام ( ع ) وثالثاً ورودها في صورة خاصة وهي اذا مات المدين وخلف ورثته كهاراً فلم يبعه وقضاء دين الميت منه ولهذا حرم بيعه وامساكه في حياته وبمضمونها ان الشيخ في النهاية في الفرر ورده صاحب الجواهر في المسألة الخامسة من كتاب الدين بمخالفة المشهور وكونه منقطعاً وجهالة السند ثم حمل الحديث بمثل ما افاده المجامعي .

(٢) المقدمة الواردة في اخذ الحر عن الدرام .

الذين المتنجس وأخرى في منعها كالدهن في الاسراع ولطلى والصابون وبحره  
وقد استدلل المصنف على المنع عن بيع القسم الاول بامور منها رواية تحف العقول  
لا من حيث عنوان الفجاسة فان الطاهر من وجوه النجس هي العناوين العجسة  
بالذات بل اعموم العلة المذكورة فيها وهي قوله لا ذلك كله محرم اكله وبسه الخ  
فانما ثبوت في المقام ( وفيه ) ما تقدمت الاشارة اليه وسيجيء بيانه ان الاظهر  
جواز الانتفاع بالاعيان العجسة الا ما حرج بالذليل فصلا عن المتنجس والمصنف  
ايضا بي على ذلك كما يصرح به بما سيأتي ومنها خبر دعائم الاسلام والسيوطي  
المعروف ان الله اذا حرم شيئا حرم ثمنه ( وفيه ) أنه لو كان المراد بالحرمة  
بيها الحرمة الذاتية فلا تجري في المقام وان كان المراد منها مطلق الحرمة الفعلية  
ولو عرضية فلا وجه للتفصيل بين ما يمل التطهير وما لا يخله هذا مضافا الى  
ما تقدم من عدم الاعتماد على تلك الاخبار العامة في الاعيان العجسة فضلا عن  
المتنجسات ومنها عدم وجود منفعة محتملة في ذلك ( وفيه ) مع الصعوى على  
فرض تمامية الكبرى فانه يجوز سقي المتنجس للصبيان والحيوانات بل الكفار ايضا  
وهذا من المنافع الظاهرة كما هو ظاهر .

« قوله : يجوز بيع المملوك الكافر » ينقسم الكافر الى اصلي ومراد  
والمراد الى ملي وفطري وطاهر المصنف التسالم على جواز البيع في الاولين وانما  
الخلاف في القسم الثالث وهو الفطري والمراد به الكافر الذي ولد على الاسلام  
ولو لا أحد أبويه أو مع انصافه بالاسلام في أول بلوغه فان جملة من الاعلام  
كالشيخ الكبير وصاحب مفتاح الكرامة والجواهر ذهبوا الى المنع عن بيعه واصحح  
هو الجواز في جميع الاقسام ( توضيح ذلك ) ان مما يمكن ان يستدل به في المنع عن  
بيع ما حكم به اجاسته مما يرجع الى دعوى عدم المفتضى للصحة أو الى دعوى وجود المانع منها  
امور أربعة ( الاول ) الاخبار العامة المتقدمة ( الثاني ) الاجماع المتقدمة ( الثالث )  
الاخبار الخاصة الواردة في المنع عن بيع بعض الاعيان العجسة كالخمر والخنزير  
( الرابع ) عدم المالية ولا يمكن الاستناد الى شيء من هذه الوجوه في المنع عن  
بيع المملوك الكافر ( اما الاخبار العامة ) فصلا الى ضعف سندها لا نعم المقام ،  
فان رواية تحف العقول وان دلت على عدم جواز بيع وجوه النجس الا ان المنع

فيها انما هو من حيث عدم جوار الانتفاع بها لا مجرد نجاستها لانه على الحكم فيها بقوله ( ع ) ( لان ذلك كله معنى عن اكله وشربه ولبسه ) وقد اعترف به المصنف فيما يأتي من كلامه ( وعليه ) فلا تشتم بيع الكافر لان الانتفاع به في العتق وغيره جائز قطعاً ( واما خبر دعائم الاسلام والفقهاء الرضوي واليهوي ) فلا لأن المنع فيها معلق على ما حرمه الله ولا يدخل فيه المملوك نكاح جوار الانتفاع به ( واما الاخبار الخاصة ) فلم يرد منها شيء في المقام ( ١ ) ( واما الاجماع فغير ثابت ) بل يظهر ثبوت الانتفاع على اجوار في الجملة ( وأما عدم المالية ) فان كانت من جهة السجاسة وهي غير مانعة عن المالية قطعاً وان كانت من جهة وجوب القتل وكونه في حكم الذل فهو وإن كان ثابتاً في بعض أقسامه اعني المرتد الا ان مجرد حكم الشارع وجوب القتل مصداقاً لوجوبه على عدم التوبة لا يوجب روال المالية عنه وانما المسقط لها وقوع القتل جارحاً ولو قتل أحد عدواناً يضمن قيمته للمالك لا اشكال وهكذا لو حرق عليه قطع مريض اعصابه يؤخذ منه لارش كما ان ذلك لا يحرقه عن ميث مولاه ولا يحمله من المباحات الاصلية ولذا لو عمل صنعة بما بين ارتدائه الى ان قتل أو جارحاً شيئاً يكون له ملكه بحكم اشارة القتل ليس الا نظير ابتلائه بمرض لا يرجى برؤه منه فهل يقوم أحد استلزامه سقوط ماليته أو عدم امكان الانتفاع به ولو في العتق أو فساد

( ١ ) الوارد عكسه كما في التهذيب ج ٢ ص ٥٠ باب سي أهل الصلال والوسائل ج ٢ ص ٤٣٤ باب ٥٠ اسماعيل بن فضال عن ابي عبد الله ( ع ) عن سي الاكراد اذا حاربوا من حارب اشركين من اجل نكاحهم وشراؤهم قال نعم وعن ربيعة بن الحارث عن ابي الحسن موسى ( ع ) ان القوم يغيرون على الصقلية والموية فيسرقون اولادهم من الجوارى والعلماء فيعبدون الى العلمات فيخصمونهم ثم يبعثونهم الى بغداد لي التجارة فيأخذون في شرائهم ونحن نعلم انهم يسرقون وانما عار عبيدهم من غير حرب كانت سهم قتل لا بأس بشرائهم انما اخرجهم من دار الشرك الى دار الاسلام وعن المزياني بن عمر سألته عن سي الديلم وهم يسرقون بعضهم من بعض ويبيع عليهم المسلمون اجل شراؤهم فكتب اذا اقروا بالعبودية فلا بأس بشرائهم



بيعه فالصحيح كما قلنا جوار بيع العبد ككافر مطلقا كجور هتته واحارته ونحو ذلك ( نعم ) العقود التي يمتنع فيها استمرار نقاء متعلق العقد كالأرض لا تصح في بعد المارء اذ كره في معرض القتل لا لاجل نفسه بل لعدم احرار بقائه ( قوله . بحور المعاصم على غير كلب الهراش في جملة ) لتقييد لا لجل الخلاف في بيع كلب الحارس أو بعض أعضائه وما كلب الصيد فلا خلاف في جواز بيعه وإن وقع خراع في بعض صغيراته وولد ورد في ذلك عدة روايات وعنوان بعضها فمن كلب الذي لا يصيد سحت وما لا يصيد فلا بأس وفي بعضها سألت أبا عبد الله عن الكلب الصيد ساع قال نعم ويؤكل نمرة وفي بعضها سئل ( ع ) عن كلب الصيد قدس لا بأس به وأما الآخر فلا يحل ثمنه وفي بعضها قال أمير المؤمنين ( ع ) لا بأس بتمن كلب الصيد وفي رواية أبي بصير قال رسول الله ( ص ) فمن الخمر ومهر البغي ومن الكلب الذي لا يصطاد من السحت وفي رواية عبد الرحمن بن كعب الكلب الذي لا يصيد سحت وفي رسالة الصدوق فمن كلب الذي ليس بكلب الصيد سحت ( ١ ) والتميز من الاختار هو الكلب

( ١ ) هذه الأحاديث رواها في الكافي على هامش مرارة العقول ج ٣ ص ٣٩٤ والقميـه ص ٢٧١ والتهذيب ج ٢ ص ١٠٧ وص ١١٠ وعنها الوافي ج ١٠ ص ٤١ والوسائل ج ٢ ص ٥٤٠ باب ٤٢ والمستدرک للنوري ج ٢ ص ٤٣٠ باب ١٢ وروى في كـثر العمال ج ٢ ص ٢٠٩ الهى عن ثمن الكلب إلا المعلوم وكتب الصيد وفي سنن البيهقي عن جابر وأبي هريرة استأنا ثمن كلب الصيد من الهى ثم ذكر أن الأحاديث الصحيحة حاوية من هذا الاستأنا وإنما هو في مورد الأصغر يقتل الكلاب ولا حل هذا الهى حرم بجاهل العلماء كما في شرح النووى على صحيح مسلم بهامش ارشاد أسارى ج ٦ ص ٤٤٥ بيع الكلب وعدم حلية ثمنه ولا قيعة على متلفه مالم يكن أو غيره حار اقتناؤه أولا وجوز أبو حنيفة بيع ما فيه منفعة ووجوب الصل على منعه والرويات عن مالك ثلاثة الأولى صحة بيعه والقيمة على متلفه الثانية عدم صحة بيعه والقيمة على متلفه الثالثة لا يصح البيع ولا ضمان القتل ودليل الجمهور إطلاق الهى عن ثمن الكلب وما ورد من استأنا كلب الصيد أو الحارص ضعيف ولكن في ( بدائع الصنـع ) ج ٥ -

الصدوق صبيد بالفعل وأما غير السلوقي إذا كان صائداً فقد نوه بصرف الأضار عنه وإن كلب الصيد المحكوم بخوار يبعه محتص بالسلوقي ( وفيه ) أن لا يصرف كلب هو يدري بشيء من علمة الوجود ( على ) أن علمة افراد الصبيد من السلوقي اربعة متنوعة ولا يوجب دعوى الانصراف وقتئذ شجدا الا بصاري لجوار يبعه في انقام مهموم رواه في بصير وعهد الرحمن ومرسلة الصدوق حيث رأى أن دعوى الانصراف على تقدير تسايمها لا تصح فيها وما أظنه وإن كان متيناً في الرواين إلا أنه لا يتم في المرسلة لأن عنوان كلب الصيد مأخوذ فيها وإذا كان مصرفاً الى السلوقي لا يفرق فيه بين لبي والاندت ( وتصبح الحال ) أن كلب قد يكون صائداً شجعه دون بوعه وقد يكون صائداً بوعه دون شجعه كلسلوقي اصفير او الكلب غير اعلم وقد يكون صائداً شجعه وبوعه وقد لا يكون صائداً لا شجعه ولا بوعه أما القسم

— ص ١٤٢ جوار يبع كل ذي ناب من السباع حتى الكلب مطلقاً اعم وغيره لأنه مأل يفتنع به على جهة الحراسة والاصطياد ومما حشرنا الانتفاع به في مطلق الاحوال فكان محلّاً للبيع وخص البيع بانتداه الاسلام مائة في ارجح الوقية اقتنائهم الكلاب بذلك أمر ( ص ) فتلها رافع سطلاني في ارشاد الساري ح ٤ ص ١١٤ وقد نقل عن سعدون المكي واني حبيبة وصاحبه جوار يبع ما فيه مهمة من كلاب كلكب الصيد والحراسة ربح عليه سودي من لشع مطقة وجرم بن حرم في ( تحلى ) ح ٧ ص ١٧٨ بحرمة بوعها مطقة وحكى العبي في ( عمدة القاري ) شرح بحر ح ٥ ص ٦٠٩ عن سعدون المكي حوازل الحج يشمن الكلب وإن مالكا كال ناصر ببيع الكلب ضاري في الميراث والدين والاعلام ويكره بوعه بانتداه وفي ( لفته على المذاهب الاربعة ) ح ٢ ص ٣٠٠ ( المالكية ) لم يجوزوا بيع الكلب وإن كان طاهرأ واستثنى بعضهم كلب الصيد والحراسة ( والحائفة ) وهو يبيع مصلداً وحوروا افة فهو بصيد والحراسة والماشية والحراث ( والشافعية ) وهو ممن لبيع مطقة ( والحنفية ) يجوزوا بيع كلب الصيد والحراسة وفي ميران الشراي ح ٢ ص ٥٩ عند احمد وشافعي لا يجوز بيع الكلب ولا قيمة على مثله

الرابع فلا ريب في عدم حوار يمه كما ان تقسيم الثلث لارب في جواز بيعه  
وأما القسمان الاولان فمعرفة الحال فيها تتوقف على ما يستفاد من الروايات في  
المقام وقول الاحبار الواردة على طوائف ثلاث ( الاولى ) ما ورد في المنع عن  
بيع الكلب على اطلاقه ( ١ ) ( الثانية ) ما دل على حوار بيع كلب الصيد  
وأكل ثمنه وحرمة بيع غيره وأكل ثمنه ( ٢ ) ( الثالثة ) ما دل على حرمة ثمن  
الكلب الذي ليس بكلب صيد وفي النسخ عن ثمن كلب لصيد ( ٣ ) ثم اراد  
المصنف الصيود في مصنفه الاول من ازالة الجواز عن غيره شخصه فانه ظاهر في  
بطلان بيعه فيهم كل كلب مصنف بالهمن فاما اية أهمية كلب كان صادراً بشخصه سواء

( ١ ) ما عليه ما في كتابي بهامش امرأة العقول ج ٣ ص ٣١٤ والتهذيب  
ج ٢ ص ١١٠ وحديث احمد بن حنبل ج ١ ص ١٦٠ و... على ابراهيم ص ١٥٨  
من رواية السكوني عن الصادق ( ع ) اذ بحث عن ثمن بئرة وثنى بكنك الخ وفي  
التهذيب للطوسي ج ١ ص ٥٣٧ عند قوله أكلون من ثمنه وشبهه البون نظير ما  
ج ٣ ص ١٩٦ صيدا والمستدرک ماوري ج ١ ص ٤٣ عن علي ( ع ) ما من  
السحت ثمن الكلب وفي قرب الاسناد ص ١٧٠ ابراهيم بن ابي البلاد عن ابي الحسن  
الاول فان ثمن الكلب والبعية سحت و... ج ٢ ص ١٠٧ الوشاء عن ابي  
عليه اسلام عن شراء البعية فانه قد يكون للرجل احداً فلهه وما ثمنها الا ثمن  
الكلب وثنى الكلب سحت والسحت في مسند ( ٢ ) رواه في التهذيب ج ٢  
ص ٧٠ والفقهاء ص ٢٧١ عن ابي بصير عن ابي عبد الله ( ع ) عن ثمن كلب  
الصيد قال لا بأس بثمنه والآخر لا بأس بثمنه ( ٣ ) كتابي بهامش امرأة العقول  
ج ٣ ص ٣٩٤ عن ابي عبد الله ما مرى سألت ابا عبد الله ( ع ) عن ثمن لكلب  
الذي لا يصيد قال سحت فاما الصيود فلا بأس به ورواه في التهذيب ج ٢ ص ١١٠  
وفيه ص ١٥٥ في بيع العرر والمحررة عن ابي بصير عن الصادق ( ع ) قال  
الكلب الذي لا يصطاد من سحت وفيه ص ١٧٠ عن ابي الحسن عن الصادق ( ع )  
عن ثمن الكلب الذي لا يصيد سحت وعن ابي بصير عن الصادق ( ع ) عن ثمن كلب  
الصيد لا بأس به والآخر لا بأس بثمنه ورواه في الفقهاء ص ٢٧١ وفيه مرسل  
عن الكلب الذي ليس بكلب الصيد سحت

كان سلوقياً أو غير سلوقي ( وأما لفظ كلب الصيد ) في الطائفة الثانية فيجتمعا ،  
يراد به خصوص السلوقي سواء كان صيداً بالفعل أو لا فيكون من قبيل عنوان  
الحيوان المفترس أو الطير الجارح مما يكنى في صده شئبة لافترس أو الجرح  
وإن لم يتحقق جارحاً فتكون دسمة بين موضوعي الطائفتين أعني الورد فيهم  
لفظ « الصيود » والوارد فيها لفظ « كلب الصيد » عموماً من وجه كما هو  
ظاهر « ويحتمل أن يراد « منه ما أصيب إلى الصيد بأحد وجهيه أي نوعه أو  
شخصه إذ يكنى في الإضافة أدنى ملازمة فتعم الأخبار أصداً بعمل ولو لم  
يكن سلوقياً ولسلوقي مطلقاً ولو لم يكن صيداً بالفعل لصغر ونحوه فتكون  
الدسمة بين الطائفتين عموماً مطابقة وهذا الاحتمال هو الأظهر « ويحتمل بعيداً «  
أن يراد به الكلب القابل للصيد بالفعل فيكون عادة أخرى عن الكلب الصيود  
« إذا عرفت هذا » فنقول أم على الاحتمال الثالث العبد جميع الروايات المحورة  
متفقة على جواز بيع الصيود وعدم جواز بيع غيره ومقتضى ذلك حصر الجواز  
بما إذا كان الكلب شخصه صائداً وإن لم يكن سلوقياً وعدم جواز بيع السلوقي  
إذا لم يكن شخصه صائداً وأما دعوى انصراف الأدلة إلى السلوقي فقد عرفت  
مافيها « وأما على الاحتمال الأول « وهو ما إذا اراد كلب الصيد ما يكون  
نوعه صائداً وإن لم يكن شخصه كذلك لصغر ونحوه فلا تعارض في أدلة  
الجواز من حيث العقد الإيجابي المدوح كل منها لتخصيص العمومات بتخصيص  
عمومات لمع عن بيع الكلب كل من «عنوان» «بما عموماً من وجه وقد بينا  
ذلك في المباحث الأصولية إلا أنه لا بد من بعض معارضة فإن كلامنا في الطائفتين  
مستتملة على عقد إيجابي وعقد سلبى مقتضى عقد السلبى في الطائفة الأولى عدم  
جواز بيع غير الصيود شخصه وإن كان سلوقياً فهو سلبى مقتضى الإيجابي من الطائفة  
الثانية الدالة على جواز بيع سلوقي مطلقاً كما أن مقتضى عقد السلبى من الطائفة  
الثانية عدم جواز بيع غير السلوقي وإن كان صيداً شخصه وهو يناقض لعقد  
الإيجابي من الطائفة الأولى الدالة على جواز بيع أصداً مطلقاً فتقع المعارضة بين  
هاتين الطائفتين بالعموم من وجه في موردتين أحدهما الصيود من غير السلوقي  
حيث أن مقتضى الطائفة الأولى جواز بيعه ومقتضى الطائفة الثانية عدم جواره

وثانيها السلوقي غير الصيد فان مقتضى الطائفة الثانية جواز بيعه كما ان مقتضى الطائفة الاولى عدم جواره فلا مناص من نسب قط كلتا الطائفتين في مورد المعارض فيرجع الى عموم المسع عن بيع لكلب ومنتج جوار بيع الكلب الصيد السلوقي فقط دون غير السلوقي ولو كان صيوداً والسلوقي لذي لا يصيد ( وعلى الاحتمال الثاني ) لذي استظهرناه وهو ان يراد لكلب لصيد مطابق للصيد بشخصه او بنوعه فلا معارضة بين القاعدتين الإيجابيتين أيضاً فان الطائفة الاولى دلت على جواز بيع الصيد بشخصه ولصائفة ذرية دلت على جواز بيع الصيد بشخصه او بنوعه وقد اوضحنا في محله ان مقتضى القاعدة فيما كانت اداة للنسبة بين المخصص والمعموم لمطلق هو تخصيص العام الاعلى بمشكل منها ومنتج ذلك التخصيص أنهم تخصصوا إلا أنه مع ذلك نفع المعارضة بين الطائفتين بالمعموم من وجه في مورد واحد وهو السلوقي غير الصيد فان مقتضى الطائفة الاولى عدم جوار بيعه ومقتضى الطائفة الثانية جواره وأما لصيد من غير السلوقي فيجوز بيعه على كلتي الطائفتين وهذا مقتضى ما تعارض برجع الى عمومات المسع فالنتيجة حينئذ جواز بيع مطلق الصيد السلوقي وغيره وعدم جوار بيع غير الصيد .

( قوله كلب المشية ) الجمع لما ذكر في ثلث من الأقسام الثلاثة هو كلب الحرس ( ١ ) وأما ( ٢ ) متفقون على الملازمة بينه وبين كلب الصيد من حيث البيع صحة وفساداً فالحمية وجمع من الملكية ذهبوا الى جواز البيع في جميع الأقسام وغيرهم ذهبوا الى المنع مطلقاً تمسكاً بنهي ( ص ) عن بيع الكلب وان نهم سحت وأهل الشهد ( ره ) وقد نظر الى فتاوى العامة حيث قال فيها حكى عن حواشيه أن أحداً لم يرق بين الكلاب الاربعة والإجملة من اصحابنا قد فرق بينها كما هو ظاهر إلا ان يكون كلامه « هذه » نظراً الى جوار

- 
- ( ١ ) لم يجد عنوان كلب الحارس في الأحاديث ولا في اللغة نعم ذكر في الجواهر شمول لاخبار للكلب الحارس من غير فرق في حراسته بين المشية والبساتين والزرع والدار والحان ولذا كان وغيرها وساق الاستكافي فيما حكى عنه لآخر في الكلاب إلا كلب الصيد والكلب الحارس انتهى .
- ( ٢ ) تقدم في كلب الصيد اقوال العامة في حرمة بيعه .

الانتفاع لا البيع فراجع وكيف كان فالمعروف من القدماء هو المنع عن بيع  
لكلب الحارس وذهب الشيخ « ره » ومشهور من تأخر عنه إلى الجوار حجة  
القول بامتناع اطلاق ما دل على عدم جوار بيع الكلب وعدم الدليل على جوار  
بيع الكلب الحارس وهذا اعانتم اذا لم تتم اذلة القائلين بالجوار ولا فهي صالحة  
لتقييد الاطلاقات فالعمدة هو التكلم بما استدل به على الجوار وهي امور تظهر من  
كلام المصنف ( ره ) لأول الاحماع المقول على الجوار كما عن الذكرة  
يجوز بيع هذه للكلاب عندما ( ١ ) وفيه ان تحقق الاحماع في المقام  
مقطوع لعدم كيف واكثر القدماء ذهبوا إلى المنع مع انه معارض بالاحماع  
المقول من العناية على المنع ( الثاني ) انه يجوز احارة الكلب الحارس ويجوز بيعه  
( وفيه ) انه لا ملزمه من جوار البيع وجوز الاحارة فان حمله من الاعيان يجوز  
بيعه ولا تصح احارتها كالأعيان أي لا يمنع الاعدامها باكل ونحوه كالخبر  
او الماء وجلة منها يجوز اجارتها دون بيعها كما هي الموقوفة وام اولادها تتبع في  
جوار كل من الاحارة والبيع هو الدليل ومن ظهر جوار حارة كلب الحارس  
على القاعدة لو حود المنة المحالة فيه وهي الحراسة ولم يرد دليل على المنع عنها  
فيجمعها العمومات خلاف البيع حيث ورد المنع في الاحارة ( ثالث ) ثبتت  
المدينة بالنقل إلى الشريعة وهي عشرون درهما كما في بعض الاحاد أو اربعون كما في  
المعنى الآخر ( ٢ ) فاعتبار الشارع ما يتعدال على جوار بيعة « وفيه » اثبتت المدينة

( ١ ) او حود في الذكرة ما لفظه اما كلب الصيد والافوى عندما جوار  
بيعه ثم قال ان سوغا بيع كلب اصيد صحيح بيع كلب الماشية والزرع والحائط .  
( ٢ ) في الكافي على هامش مرآة العقول ح ٤ ص ٢٢٠ والتهذيب ح ٢  
ص ٤٧٨ عن الصادق دية الكلب السلوقي اربعون درهما وفي التنقيح ص ٤٠٠ عن  
الصادق ع دية كلب الصيد اربعون درهما وفي تهذيب علي بن ابراهيم ص ٣١٨  
عن ابي بصير عن الرضا « ع » ان لدرهم المعدومة في ثمن يوسف عشرون  
درهما وهي قيمة كلب « تنيد اذا قتل وفي عمدة القاري شرح البحاري لا يعي  
ج ٥ ص ٦١٠ ان عبدالله بن عمرو بن العاص قضى في كلب صيد قتله رجل  
اربعة درهما وقضى في كلب الماشية بكيش وفي ارشاد الساري ج ٤ ص ١١٤ -

لا يلزم صحة البيع بل طهر تعيين دابة الشيء وحصرها في مقدار معين عدم ثبوت قيمة سوقية لها بطردة الجرو الا كانت دابته قيمة به وهي تختلف غالباً ( الرابع ) لا ولوبة فان الانتفاع بالكلب احارس كثر من الانتفاع بكلب الصيد فاذا حاز بيعه حاز بيع الحارس بطريق أولى ( فيه ) هذه لا ولوبة طيبة بلحق بالقياس ولا يرفع به اليد عن العمومات ( الخامس ) قوله في رواية تحف العقول ( وكل شيء يكون هم فيه لصالح من جهة من اجتهات فهذا كراه حلال بيعه وشراؤه ) فان وجود جهة الصلاح في الكلب الحارس مما لا ينكر ( وبه ) مصفاً الى ضعف لرواية انها معارضة بمادل على ادع من بيع الكلب وان ثمة سحت للعموم من وجه ويرجح الدليل المانع لان تقديم رواية تحف العقول يستلزم اعاد دليل المدع بالكلية لاحتصاره ورده حينئذ بالكلب الهراش وعليه لعدم جواز بيعه انه يكون لعدم ماليتة وعدم الانتفاع به الذي هو مانع عن صحة البيع بناء على حجية رواية تحف العقول لا الخصوصية في كتاب مع ان دليل المسع طهر في مدحلية عنوان الكلب في عدم الجوار وهذا أحد المبرجمات في مورد التعارض بالعموم من وجه على ما بين في محله وبطريق معارضة مادل على نجاسة بول ماله وكل لحم وخرئه مما دل ان كل شيء بطير يحاويه ولا بأس ببوله وخرئه فانها وان كانا متعارضين بالعموم من وجه الا ان تقديم الاول يستدعي الاحتصار الذي لا طائر الذي كوله اللحم وطهارة بوله وخرئه حينئذ انما يكون بعنوان كونه ما كوله اللحم فيكون أحد عنوان الطائر لعواً وهكذا الحال في معارضة مفهوم قوله ( ع ) لما اذا مانع قدر كره لا يمسجه شيء مع قوله ( ع ) ( ماء الهر يطهر بعضه بعضاً ) فان تقديم الاول وتخصيص عدم ابدال الجاري بما اذا كان كراً يوجب سقوط عنوان الجاري كلية فيقدم اليه ( فتحصل ) فيما نحن فيه ان التزجيج للدليل المانع بناء على تسليم رواية تحف العقول ( السادس ) مسألة الشيخ في البسوط في فصل ما يصح بيعه وما لا يصح قال في بيع الكلاب يجوز بيع ما كان معتمداً ( وروى ان كلب الماشية والحبائط كذلك ) وما عدى ذلك كراه لا يجوز بيعه ولا الانتفاع به انتهى وهذا وان كان

صريح الدلالة على جوار بيع كلب المشية والحنط الا أن ضعف السند بالارسال  
 يوقف العمل بها «ودعوى» «أبحارها» «عمل المشهور» (واهيبة) لعدم صلوح الشهرة  
 عند المتأخرين لجر الرواية خصوصاً مع احتياج عدم استنادهم اليها بل إلى الوجوه  
 المقدمة من اجماع وغيره هذا مضافاً إلى معارضتها بشهرة تقدماء كما ذكره المصنف  
 قدس سره

( قوله : لكون المقول مصحور الرواية ) ما أفاده من ضعف الدلالة  
 مبني على مثل الرواية لفظ ( و دعوى ) كما حكاه المصنف في كتاب المقبول  
 مصحورين لرواية واجتهاد الشيخ الطوسي لافصال الامام ع «ولا» «برحمته» لعدم استقامة  
 تعبير الامام لفظ «دعوى» «ر» «ما» «ر» «ولا» «الاستدلال» «ما» «والعمل»  
 «واقف» على «الحق» الامام يستعمل غير ما استعمله الشيخ «قد» «لا» «ان» «الوجود»  
 «في» «المسوط» «غير» «ما» «حكاه» «المصنف» «كما» «تقدم» «وحكاه» «في» «الوس» «ش» «قد» «ن» «لفظ» «كذلك»  
 «و» «بمثل» «ذلك» «ف» «الصحيح» «ندم» «حوار» «بيع» «ما» «عندى» «كلب» «الصيد» «و» «تسميه» «و» «لا» «يحق»  
 «ا» «ه» «لا» «دلالة» «لما» «ورد» «في» «المع» «عن» «بيع» «الكلب» «الشامل» «باطلا» «ل» «كلب» «الحارس» «على»  
 «مفوطه» «ن» «الدالية» «شرعاً» «ن» «هو» «مال» «وملك» «شرعاً» «كما» «أنه» «مال» «عرفاً» «عاية» «الأمر»  
 «لا» «يجوز» «بيعه» «للمسته» «كما» «أن» «ام» «ولد» «مال» «وذلك» «ولا» «يجوز» «بيعها» «شرعاً» «والتاليه» «فيصنع»  
 «من» «أنتف» «كلب» «الحارس» «اصاحه» «كما» «يجوز» «ان» «يوقع» «عليه» «جميع» «مقود» «التي» «لست»  
 «لقل» «الاعين» «كلا» «جارية» «والهبة» «والكاتب» «موضوعة» «لان» «الموضع» «فيها» «لم» «يكن» «ناراه»  
 «العين» «واما» «هو» «شرط» «في» «اعبة» «يجب» «تحلقه» «الخيار» «و» «نعم» «و» «ل» «مقود» «امينة» «على»  
 «معاصره» «العين» «لان» «تقع» «عليه» «ولو» «لم» «يكن» «بيعه» «كما» «يصح» «موص» «فان» «المأخوذ» «في» «الدليل»  
 «ا» «ما» «هو» «عنوان» «تمن» «الكلب» «وقد» «حمل» «عليه» «السحب» «ومن» «ظاهر» «عدم» «احتصاص»  
 «التمن» «ما» «وقع» «عرضاً» «في» «خصوص» «ليقع» «ان» «مطابق» «ما» «يقع» «نار» «العين» «عرضاً»  
 «عنها» «ولو» «في» «الصلح» «وهذا» «واضح»

( قوله : الأقوى جوار المعاصرة على العصير ) نتكلم في العصير تبعاً  
 للمصنف في مقامين أحدهما في ضمه والآخر في حوار بيعه فقولنا إذا شئ  
 العصير من قبل نفسه فعلى القول بسجاسته وعدم طهارته الا بالتحليل وتبديل



العنوان كما ذهب اليه الجمهور من تقدماء وبعض المتأخرين « ١ » بإحقيقه حكم الحمر ولا يصح بيع العصير كما لا يجوز بيعه وأما على القول بطهارته بدهاب ثلثيه كما هو المختار فيه حال العصير إذا غلى بالبرق في إن نجاسته عرضية قابلة للروال من دون تبدل عنوان وهو ما شرعاً وعرفاً فيصعب التلف ويجب رده على مالكه إذا غصبه وأما لو غصب عصيراً أو علاه فقط فرائصه وحوب رده وغرامة الثلثين وأجرة العمل فيه حتى يذهب النش ( وفيه ) مضافاً إلى أن ذلك ربما يبلغ أضعاف قيمة العصير أنه لم يعرف لصان لغرامه وأجرة العمل وجهاً فالصحيح أن العين يجب ردها على مالكها على أي حال ولا يضمن به العاصب إلا تعاقب لقيمة بين العصير المأخوذ وغير المأخوذ إذا كان بينهما تفاوت في القيمة ويختلف ذلك باختلاف السداد ولا ضمان فانه ربما يكون المأخوذ أكثر قيمة من غير المأخوذ كما في البلاد التي يجعل فيه العصير دساً في مثل ذلك لا يضمن للمالك رائداً على العين شيئاً بل يمكن أن يحبسها وربما ينعكس الأمر حينئذ يضمن العاصب للمالك رائداً على العين فرق القيمة وليس للمالك أن يطالبه بأكثر من ذلك نظير ما إذا غصب أحد قباء الغير فله حبسه فانه لا يضمن إلا برد عين القباء والفرق بين قيمته طاهراً ونجساً هذا في المقام الأول وأما ( المقام الثاني ) أعني حوار بيعه فيما إذا نش بنفسه جرى فيه الخلاف المتقدم ولا يجوز بيعه بدهاء على كونه خمرأً ولا يطهر إلا بروال عنوانه وأما على القول بحرمة فقط أو القول بنجاسته أيضاً وأنه يطهر بالنش فيستدل على المنع عن بيعه بألنوى المتقدم وغيره من الأخبار العامة الدالة على عدم جواز بيع ما حرمه الله ( وفيه ) مضافاً إلى ضعف السند أن المراد بما حرمه الله ما كان محرماً دناً وديوانه ولا يعم ما حرم أمارض من نجاسة ونحوها والألما جاز بيع كل ما تنجس من الماء كولات كالنفاح المتنجس ونحوه وإن أمكن تطهيره ( على ) أن المراد حرمة جميع الانتفاعات لأن حذف المتعاقب يفيد العموم وربما يستدل على عدم جواز بيع العصير بعد ألبان رواية تحف العقول بملأه النجاسة لأحرمة الانتفاع فانه دلت على عدم جواز بيع شيء من وجوه الجس وهذا الاستدلال

« ١ » أول من شيد ذلك شيخنا المشرقة وصنف فيه رسالة سماها إفاضة

التدوير في حكم العصير طبع في قم

مبنى على القول بنجاسة العصير وهو غير ثابت ( على ) ان الرواية كما عرفت ضعيفة  
 المند مسح ان طاهر وحوه النجس هو العاوين النجسة ذاما فلا يعم النجاسات  
 العرضية القابلة للزوال والالم يحز بيع كل متنجس وان كان قابلا للتطهير مثل  
 الثوب المتنجس هذا كله مضافا الى ما عرفت ان حرمة البيع لم تثبت للنجس بعينه  
 وانما ثبتت به وان عدم الانتفاع به ، وجواز الانتفاع بالعصير المفلى طهرا فتمسك  
 بالآخبار العامة غير صحيح ( واما الأخبار الخاصة ) في انقام هي ثلاثة الاولى  
 رسالة محمد بن الهيثم عن رجل عن ابي عبد الله ( ع ) قال سألت عن عصير يطبخ  
 بالمار حتى يغلى من ساعته ايشربه صاحبه فقل اذا تغير عن حاله وعلا فلا خير فيه  
 حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه ( ١ ) والمصنف ( قدس ) استدلل بها على حرمة البيع  
 والظاهر احييتها عنه لان بي الخبر كناية عن المنع من شربه ( الثانية ) رواية  
 حنان عن ابي كهمس قال سألت رجلا ناعدا الله عن العصير فقال لي كرم واتا اعصره  
 كل سنة واجعله في الدنان وابعه قبل ان يغلى قال لا بأس وان علا فلا يحل بيه  
 ثم قال هو ذا نحن نبيع تمرنا ممن نعلم انه يصعبه خمرأ ( ٢ ) وهذه الرواية ضعيفة  
 السند ( على ) ان طاهر الغليان فيها الغليان نفسه لا بالمار بمناسبة جعله في الدنان  
 مضافا الى ان قوله ( ع ) في آخر الحديث هو ذا نحن نبيع تمرنا ( الحديث )  
 يناسب كون مورد السؤال بيع العصير ممن يعلم انه يصرفه على النحو المحرم بشربه

١٥ الكافي بهامش مرآة لقول ح ٤ ص ٩٦ والوسائل عنه ح ٣ ص ٣١٣  
 ولتهذيب ج ٢ ص ٣١٢ ٢٥ الكافي بهامش مرآة لقول ح ٣ ص ٤١٣ وروى  
 المجلد الرواية بالجهة وقال في الوحيدة ابو كهمس كنية لجذيل وفي انقاد المقل  
 للشيخ عند طه نجف ص ٢٤١ عنه في الحسن وعنده كهمس بالشيخ المعجمة وفي  
 الكنى من رجال الخاروي ص ٣٥٠ عن التعليقة للصدوق طريق اليه ولاجله حسنه  
 خالي يعني به الوحيد البهبائي وفي نوادر الشهادات من الفقيه ص ٢٥٧ ما يدل على  
 تشيحه حتى ان شريكاً لم يقبل شهادته لتشيهه وفي حاشية المستدرک ص ٧٠٨ عد  
 لصدوق في الفقيه كتابه من الكتب المعتمدة وقال الشارح الخبر قوى وروى هذا  
 فقد تكلموا في حنان الراوي عنه . علم يعتمد عليه بعضهم اما لكونه واقفيا او  
 كيسانيا

قبل ذهاب ثلثيه الذي كان متعارفاً عند العامة في ذلك الزمان فهي اجنبية عما نحن بصدد من بيعه مع الاعلام لثلاث يصرف في المحرم ( الرواية الثالثة ) رواية ابي بصير ( ١ ) قال سألت ابا عبد الله ( ع ) عن ثمن العصير قبل ان يغلي لمن يتناعه ليطيبه او يجمده خمرأ قال اذا بعته قبل ان يكون خمرأ وهو حلال فلا بأس ( ٢ ) وهذه الرواية ايضاً صحيحة بالاشمال سنداً على القسم بن محمد ويرد على الاستدلال بها مصفاة الى ما تقدم في رواية ابي كهمس اذا ما صير مردد بين البحتري والايث المرادي وكلاهما كوفيان ولم يكن عنب في الكوفة وافرأ ليجعل عصيراً او دبساً فالماسب ان يكون سؤاله عن عصير النخز وهو لا يجس ولا يحرم بالعليان على الصحيح المعروف ويشهد له عدم تعرض الامام ( ع ) في الجواب لحكم العليان ان قال اذا بعته قبل ان يكون خمرأ فلا بأس واطلاقه مع صورة الغليان وعدمه فهي اجنبية عن عصير العنب بالكلية ( فالظاهر ) انه لا دليل على عدم جواز بيع العصير المغلي اصلاً فالصحيح جواره ( ٣ ) وذهب المشهور في هذه المسألة الى حواز البيع وخالف فيه صاحب مفتاح الكرامة ثمسكا ببعض ما تقدم فساداً واما المحقق الثاني فهو وان نسب اليه المنع استطاع رأ من قوله في حاشية الارشاد ولو تنجس

( ١ ) تجد هذه الرواية مسندة في المكاسب الى ابي كهمس والعكس في التي قبلها ولعل السهم من السباح ( ٢ ) رواها في السكافي على هامش مرآة العقول ح ٣ ص ٤٢٣ والتهديب ج ٢ ص ١٥٥ في بيع الغرر وعن الوسائل ح ٢ ص ٥٥٦ وهذه الرواية رماها النجاشي في الشرح بالصنف ولعله من جهة اشتغالها على القسم بن محمد الجوهري الضعيف في الوحيظة وانجبول في خلاصة العلامة ولم يتعقبه الشهيد في الحاشية عليها وفي رجال الوسائل ص ٥٥٤ رام ابن داود توثيقه وماخذ التوثيق خفي ولكن في انقاد المقال لنشيخ محمد طه نجف ص ٣٣٦ بعد مناقشة ابن داود في التوثيق قال لا يبعد ذلك لعدم عد ابن العضايري له في تصفاه واعتماد الاطام عليه ورواية الحسين بن سعيد عنه واهمال الصدوق الطعن عليه بالوقف مع ابن طريقتة هجر الراوي عند التغير وسبقه الى ذلك الوحيد فانه ايده صلاحه بكثرة الرواية عنه ٣ في بدائع الصنائع ج ٥ ص ١١٥ لعلاء الدين الحلي عصير العنب اذا طبخ ادنى طبخة او ذهب منه فيحرم شرب قليله وكثيره عند العلماء ويجوز -

العصير ونحوه فهل يجوز بيعه من يستحل فيه اشكال ولا بعد العلم الخ لعموم  
ولا نعاونوا على الاثم والعدوان الا ان كلامه اجنبى عما نحن فيه اعني لعصير  
العنب فان العصير لما كان موضوعا للمابيع المصاف المتحد من كل شيء قابل للعصر  
كالتمرح والطبخ ونحوه يكون مراده من لفظ العصير مطلق ذلك لا خصوص  
عصير العنب ويشهد له عطف « ونحوه » عليه لان المراد منه المائعات المصفاة  
غير المتوقفة على العصر كالحليب واللب ونحوها لا يحصل الا بالملات سحابة  
وجميعها اذا نتجت لا تقل التطهير « وعليه » لا يختص المستحل في كلامه  
بخصوص الكافر بل المراد به كل من يحور الانتفاع بذلك المايح ولو لدهائه  
الى عدم محاسة ماله او عدم نجسه « ومن الطاهر » ان ذكر المستحل لم يكن  
لخصوصية فيه بل لاثابه لا برعب في شرائه « وبدل » على ما استظهرناه  
مضافاً الى ما تقدم تعليله المنع عن البيع بكونه اعانة على الاثم فانه لا وجه  
للاستدلال بها على المنع عن بيع العصير مع ورود الروايات به « على » ان  
الاعانة على الاثم اعان تكون في بيع المايح المصاف الذي لا يقبل التطهير ، واما  
العصير المفلى القابل للتطهير بالنثيث ففى اعانة على الاثم ~~تصحيح~~ ونفى فيه  
واضح في بحث الجاسات من « جامع المقاصد » لم يذهب الى نجاسة لعصير العنب  
بل طاهره لانه على الطهارة حيث لم يتعرض لدليل القول بالنجاسة بل ذكر في

— عند ابي حنيفة يبيعه ومنع ابو يوسف وعبد من يبيعه واما العنب اذا طبخ  
حكم لعصير لا يحل حتى يذهب نضاه في رواية ابي يوسف عن ابي حنيفة  
وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة انه يحل بمزلة الزبيب حتى لو طبخ ادنى طبخة  
والمطبوخ من بيذ انثر وتبيع الزبيب يحل شرهه « اذا كان على النصف » ويجوز  
بيعه ويضمن مثله الا اذا اسكر وفي « المحلى » لان حرم ح ٧ ص ٢٧٨  
كل شيء اسكر كثيره احداً من الناس والدقطة منه غير حرام يبيعه وشره وماله  
وعصير العنب وبيذ التين وشراب القمح والسيكران بعصير كل ما سواها ونقيعه  
وشرابه طيب او لم يطبخ ذهب اكثره او اقله سواء في كل ما ذكرناه ولا فرق  
ودكر ابو حنيفة في شرحه على مسلم بهامش ارشاد الساري ح ٨ ص ٢٩٨ الخلاف  
في حرمة المطبوخ منه وغيره

المقام ذهب المشهور إليه ثم ذكر خلاف الشهيد وقوله بالطهارة وأما العصير الزبيبي فقد صرح بطهارة

( قوله : يجوز المعارضه على الدهن المتنجس ) صحة استثنائه منية على أحد أمرين ( الأول ) المبيع عن بيع مطلق الأعيان للحصة أو المتنجسة ولو جاز الانتفاع بها كما ذهب إليه بعض أئمة ( ١ ) وقد عرفت عدم قيام دليل عليه حتى من الأخبار العامة المتقدمة فإن قوله في رواية تحف العقول أو شيء من وجوه المحس طهر في العاوين المحسة بالذات معصاة إلى أن المبيع فيها لم يكن بعنوان نجاستها وإنما هو بعنوان عدم الانتفاع بها ( الثاني ) المبيع عن الانتفاع بالمحس والمتنجس مطلقاً سواء على اعتبار ادلية في المبيع وقد وضع بما تقدم جوار الانتفاع بالأعيان الحصة حتى الميتة التي هي أعظمها فضلاً عن المتنجسات فلا استثناء لاند وإن يكون منقطعاً والقاعدة تفتضي حوار بيع المتنجس إلا أنه ورد فيه روايات خاصة لا مدح من التعرض لها

( قوله : والأخبار مستقيمة ) لاند أولاً من نقل الأخبار الواردة في الدهن المتنجس ( الأول ) ما رواه زرارة عن أبي جعفر ( ع ) قال إذا وقعت لقارة في السمن فمات فيه طائر كان جامداً فالفها وما يليها وكل ما بقي وإن كان دالها فلا تأكله واستصحب به والربيت مثل ذلك ( الثاني ) ما رواه معاوية بن وهب عن أبي عبد الله ( ع ) قال قلت له حرد مات في سمن أو ريت أو غسل

١٥ الفقه على المذهب الأربعة ح ٢ ص ٣٠ وفي إحياء العلوم للفرالي ح ٢ ص ٨٤ في أقسام الأول من أصناف الحلال منها وقعت قطرة من النجاسة أو جزء من نجاسة جامدة في مرق أو طعام أو دهن حرم أكل جميعه ولا يحرم الانتفاع به لغير الأكل فيجوز الاستصباح بالدهن المحس وإطلاء السمن والحوانات به وفي إرشاد الساري ح ٤ ص ١١٤ يجوز نقل الدهن المحس إلى الغصير بلوصية كالكلب وأما هبته والصدقة يعنى الفاضل إلى الطيب منعها وفي الروضة ينبغي أن يقطع بصحة الصدقة للاستصباح وبحره وفي عمدة العاري ح ٥ ص ٦٠٦ يحرم بيع شحوم الميتة وأكل ثمنها وأما الاستصباح ودهن الجلود والصفى بها فعند عطاء بن رباح وجماعة لا مانع إذا كان الذي أصابته النجاسة يغسل بالماء

فقال ( ع ) أما السمن والعسل فيؤخذ الجرة وما حوله والزيت يستصيح به ( ١ ) وقال في يسح ذلك الزيت ( تبيعه وتبيته لمن اشتراه ليستصيح به ) ( ٢ ) ( الثالث ) ما رواه الحلبي قال سألت أبا عبد الله ( ع ) عن القارة والدابة تقع في الطعام والشراب فتموت فيه فقال إن كان سمياً أو عسلاً أو زيتاً فإنه ربما يكون بعض هذا فإن كان الشتاء فأرعه ما حوله وكله وإن كان الصيف فادفعه حتى تسرح به وإن كان ترداً فأطرح الذي كان عليه ولا تترك طعامك من أجل دابة ماتت عليه ( ٣ ) ( الرابع ) ما رواه سعيد الأعرج سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القارة تقع في السمن والزيت ثم تخرج منه حياء فقال لا بأس بأكله وعن القارة تموت في السمن والعسل فقال قل علي ( ع ) خذ ما حولها وكله فبيته وعن القارة تموت في الزيت فقال لا تأكله وسكن امرح به ( ٤ ) ( الخامس ) ما رواه ابن مسكان عن أبي بصير قال سألت أبا عبد الله عن القارة تقع في السمن أو في الزيت فتموت فيه قال إن كان حامداً فيطرحها وما حولها ويؤكل

( ١ ) الحديث الاول والثاني في الكافي على هامش مرآة المفول ج ٤ ص ٦٠ باب القارة تموت في الطعام وتهذيب ج ٢ ص ٣٠٣ في الاطعمة وعندهما في الوسائل ج ٣ ص ٢٥٨ باب ٤٢ .

( ٢ ) ما بين قوسين من التهذيب

( ٣ ) التهذيب ج ٣ ص ٣٠٣ ما يحل من الاطعمة وعنه الوسائل ج ٢ ص ٢٥٨ باب ٤٢ والوافي ج ١١ ص ٢٢ وفي الوسائل ( وإن كان برداً ) بالراء الموحدة من تحت وعلل الفيض تكرار البرودة بأنه تعيد لما دعه والصحيح هو ( لثرد ) بالثاء المثناة من فوق كما في نسخة التهذيب المطبوعة فان ثرد في الصحاح والقاموس فت الحمر وكسره وفي تاج العروس ومصباح المنير وأساس البلاغة لثرد محشري فته وباله بالمرق وسط القصعة والامام ( ع ) تفصل عن مثل آخر وهو ما لو ماتت القارة في الزيت وحكم بأنه يطرح الذي عليه ويؤكل ما حوله .

( ٤ ) التهذيب ج ٢ ص ٣٠٣ باب ما يحل من الاطعمة وعنه الوسائل ج ٣ ص ٢٥٨ باب ٤٢ خصوص المسألة الثانية والثالثة المنعصتين لموب القارة في السمن والعسل ولمونها في السمن ولم ينقل الزقرة الاولى من الرواية .

ما بقي وان كان ذائباً فامسح به وأعلمهم إذا ماته ( ١ ) ( السادس ) ما رواه معاوية بن وهب عن أبي عبد الله ( ع ) في جرد مات في زيت ما نقول في بيع ذلك فقال الله وبه لمن اشتراه ليستصحب به ( ٧ ) ( السابع ) ما رواه اسماعيل بن عبد الحلق قال سأل سعيد الأعرج المهرابي عن عاتقه ( ع ) إنا حاضرون عن الزيت والسمن والعسل تقع فيه الفأرة وتموت كيف يصنع به فقل أما الزيت فلا تبعه إلا لمن تدينه فيبتاع للسراح وأما الأكل فلا وأما السمن فإن كان ذائباً فهو كذلك وإن كان جامداً فإنه رة في أعلاه فيؤخذ ما تحته وما حولها ثم لا بأس به والعسل كذلك إن كان جامداً ( ٨ ) ( الثامن ) ما رواه في الجمعيات عن الإمام جعفر بن محمد عن أبيه عن علي ( ع ) أنه سئل عن الزيت يقع فيه شيء له دم فيموت قال الزيت حامية بيده لمن يعمل به صابوناً ( التاسع ) عن الجمعيات عن علي ( ع ) قال وإن كان شيطاناً في اللدائم وفيه الدم في العسل أو في الزيت أو في السمن فإن كان جامداً جنت ما فوقه وما تحته ثم يؤكل بقيته وإن كان ذائباً فلا يؤكل يستسرح به ولا يساع ( العاشر ) الجمعيات عن علي ( ع ) قال في الزيت والسمن إذا وقع فيه شيء له دم مات فيه استسرجوه ( الحادي عشر ) دعائم الإسلام عن جعفر بن محمد عليه السلام أنه سئل عن فارة وقعت في سمن قال إن كان جامداً ألغها وما حولها وأكل لباقه وإن كان ذائباً فكله ويستصحب به ( الثاني عشر ) الدعائم سئل أمير المؤمنين ( ع ) عن الدواب تقع في السمن والعسل والبن والزيت قال إن كان ذائباً أريق اللبن واستسرح بالزيت والسمن وقال ( ع ) في الزيت يعمل به صابوناً إن شاء ( ٤ ) ( الثالث عشر ) نوادر الراوندی عن موسى بن جعفر

( ١ ) التهذيب ح ٢ ص ١٥٣ في بيع الفرد والمخارفة وعنه الوسائل ح ٢

ص ٥٠٨ باب ٣٣

( ٢ ) التهذيب ح ٢ ص ١٥٣ في بيع العرر والوسائل ح ٢ ص ٥٣٨ باب ٣٣

( ٣ ) قرب الاسناد ص ٨٠ نجف .

( ٤ ) من الحديث الثامن إلى هنا تجده في المستدرک للنوري ح ١ —

عن أبيه ( ع ) عن الزيت يقع فيه شيء له دم فيموت قال يبيعه لمن يعمل صابوناً ( ١ ) هذا ما عثرنا عليه والمتعرض مما لجواز بيع الدهن المتنجس هي الرواية الثانية والخامسة والسادسة والسابعة والثامنة والثلاثة عشر وأما الباقي فهو اجتنبي عن البيع ما أفاده المصنف « رده » من الاستفاضة لا يتم مع أن هذه الاحاديث ضعيفة عدى رواية أبي بصير ومعاوية بن وهب فانهم من الموثق كروايه قرب الاسناد عن اسماعيل بن عبدالحق ( ٢ ) ومكث عرفت ان جوار البيع مقتضى القاعدة والعمومات هذه الاخبار مؤكدة ها سواء كانت مستفيضة أم لم تكن ( قوله « قدس » ) منها الصحيح عن معاوية بن وهب ( ع ) الطاهر اما اجنبية عن البيع فان جوار الانتفاع غير مستمر لصحته ولذا لم يقيم الكافي ولا الواقفي في باب لبيع بل ذكرناه في كتاب لا طعمه فيها يحل اكله وما لا يحل ( قوله « قدس » ) وراد في المحكي عن التمهيد ( ع ) طاهر العبارة كون الزيادة جرة من الصحيحة وليس كذلك بل هي رواية اخرى حكاه التمهيد بعد قل لصحيحة على ما تقدم فراجع ( قوله « قدس » ) ومنها الصحيح عن سعيد الاعرج ( ع ) هذه رواية الحلبي المتقدمة وهي اجنبية عن جوار البيع فان طاهر قوله « ع » فادفعه ليمرح به هو الدفع الى الخادم للاسراج به في المنزل لا البيع كما يحتمل ان يراد منه الدفع عن الاستعمال في الاكل ولظاهر ان الدال مصححة عن الرأه المهمة والمقصود من رفعه عدم استعماله في الاكل « ثم ان

— ص ١٣٦ و ج ٢ ص ٤٢٧ و ج ٣ ص ٧٧ .

( ١ ) بادر الروندي ص ٥٠ ملحق بالفصول العشرة لهديد طبع نجف .  
( ٢ ) في رجال الحاشي ص ٢٠ والخلاصة للعلامة ومنتهى المقال للحائري اسماعيل بن عبد ربه وجه من وجوه اصحابنا وفقهائنا وزاد النجاشي هو من بيت الشيعة وابوه وعمومته وهب وشهاب وعبدالرحمن بن عبد ربه ثقة وفي رجال الكشي ص ٢٥٦ كلهم كوفيون احيار فاضلون من صلحاء الموالي وهي الوجيزة للمجلسي اسماعيل ثقة على الاظهر وفي المشترك كاتين ثقة ويبلغ الوحيد لمهناقي في مدحه ومن هنا ادرجته الشيخ محمد طه نجف في قسم الثقات من انقاد انقاد وفي رجال الوسائل للحر العاملي وثقه ابن طاووس .



المحدث النوري « حكى في المستدرک روايته في الهبي عن بيع الدهن المتنجس ، أحدها عن الجعفریات وهي الرواية التاسعة المتقدمة ولا يأس بها من حيث السند والدلالة وقد أثبتناه ذلك الكتاب ( ١ ) ولعل عدم نقل صاحب الوسائل عنه من جهة عدم عثوره عليه والثانية ما حكاه عن دعائم الاسلام وهو ( قالوا ليهم السلام د احرحت الداء حية ولم تحت في الادام لم يحس و وكل ردا رعت فيه فاس لم وكل دم مع و اشتري ) ( ٢ ) ونقدم عدم اعتبار الكتاب وفي خبر الجعفریات عى وكندية ولان من تقييد اطلاقه بما اذا بيع الدهن المتنجس من دون قصد الاسراج به ومن دون الاعلام بجاسته لان الاحبار المتقدمة صرحت بخبر يعمه قصد الاستصباح واعلام المشتري فيبي « الكلام في انه هل يستطع منها اعتبار اشتراط الاستصباح في ضمن العقد أو قصده رائدأ على الاعلام أو لا يعتبر شيء من ذلك وجوه بل اقوال ستعرف الحق منها .

( قوله قد وه ويمكن أن يقال ما نثار قصد الاستصباح اذا كانت المفعة اص ) طاهر المصنف هذا التفصيل في الادمان التي يكون الاستصباح بها من منافعها الطاهرة كالزيت والخروع وبين غيرها كدهن اللور والبسج واعتبار قصد الاستصباح في الثاني دون الاول وذكر في وجهه ارمالية الشيء اما تكون باعتباره منافع الطاهرة المحبة فاد ارميا حرمة المنافع الطاهرة لشيء فلا يجوز بيعه لا مطلقا لأن ابيع انطلق بصرف الى كون ثمن بأراء المدافع الطاهرة والمعرض حرمته ولا مشروطاً بقصد المفعة السدرة المحبة لها لا توجب ماليتها ولكن بما أن الخبر الخاص ورد على اجوار في مقام لانه من جملة على ارادة صورة قصد المفعة السدرة إذ لا يكون اكل اكل حيمث بالباطن بحكم الشارع ولكن يظهر من آخر كلامه « وقد ان اعتبر في صحة بيع ادهن المتنجس مطلقا بقسميه ان لا يقصر به المفعة بحرمة لا انه يعتبر قصد المفعة المحللة والتفصيل بين القسمين اما هو في مقام الاثبات لان اطلاق لبيع في الاول ينصرف الى المفعة

( ١ ) ذكر النوري في حاشية المستدرک شواهد على اعتباره .

( ٢ ) المستدرک ج ٢ ص ٤٢٧ باب ٦

المحلاة الشايعة ولو لم يقصد ولم يذكر وفي الثاني ينصرف الى المقصد المحرمة  
الظاهرة بلا ادا قصد للمعدة المحلاة الدارة أو ذكرت وهذا فرق في الحجة  
الاثبات لا الثبوت [ والصحيح ] عدم اعتبار قصد المعدة المحلاة مطلقا فضلا عن  
ذكرها أو اشتراطها بل قصد المعدة المحرمة لا ينافي صحة بيع كما يستتبع  
وقبل بيان ذلك تكلم فيما ذكره المصنف من تفصيل ( فانه يرد عليه ) أنه مني  
على أن لا يكون الاستصباح من المنافع الطاهرة لمطلق الادهان وليس كذلك  
إد لا فرق بينها فيه بل لا يبعد أن يكون صوره دهن اللوز والبنفسج ومحوه  
افوى واحسن واطيب ريحا من دهن الزيت والحروع عينة الاصل لعلاء قيمتها  
أو ترتب عرض ثم عليها لا يستعملها لعلاء في الاستصباح بطير خشب  
العود فانه لا يقصر عن بقية الاخشاب في الاحراق ولكن لا يستعمل فيه  
لترتب عرض اعظم عليه فاد نعتز استعمله فيه يستعمل في الاحراق تحت القدر  
ومحوه ولا يكون ذلك من مناهيه الدارة ( والوجه في ذلك واضح ) فان  
الميران في المعدة البائرة أن لا تمد المعدة بشيء عرفا كوضع الجرة المكسورة في  
ابنائه بدلا عن الآجر فان هذا وان عده معدة لها إلا انها فادرة أو جعل بعض  
الخشب في حوف الفراش وكم فرق بينها وبين عدم استعمال شيء في عرض  
لعلاء قيمته وترتب ثم أهم عليه ( ولو لم لنا ) عن ذلك وقلنا أن الاستصباح  
بدهن اللوز والبنفسج من مناهيه الدارة عند العرب فلا بد من القول بفساد بيعه  
إذا تنجس بفناء على اعتبار الدلية في المبيع ولو مع شرط الاستصباح به لعدم  
ماليته شرعا ولم يرد نص خاص على صحته بيعه كما رجمه المصنف أصلا فان  
عنوان الزيت إذا اطلق ولم يقيد يراد به عصير الزيتون على ما صرح به  
في اللغة ( ١ ) نعم يصح اطلاق الزيت على بقية الادهان مع لاصافه فيقول زيت  
للوز وهكذا عنوان السمن لا يتم مثل دهن اللوز والبنفسج وليس المتأخوذ في  
ادلة الجواز غير هذين العنوانين أعني الزيت والسمن هذا مضافا الى أن المعدة  
الظاهرة في هذه الادهان غير محصورة بالاكل إذ لها منافع اخر كالدهن وجعلها

( ١ ) في الصحاح والمصباح الزيت دهن الزيتون وقال ابن سيوط هو  
عصارة الزيتون وفي أساس البلاغة للمحشرى هو نخ الزيتون .

صاحبونا ونحو ذلك مما لا يعتبر فيه الظهارة على أن لدعوى البادرة بل الغرض  
الشخصي كما في صحة البيع هذا كله في مسند سعد بن [ واضمح بما  
ذكرناه ] أن عدم اعتبار قصد المنفعة المحللة في بيع المهر المذموم مطلقاً على  
القاعدة أنه مال شرعاً وعرفاً وبحوزة الاستماع به وهذا يتضمن من أنفقه على مالكة  
قدارة ( من المال ) واعتبر قصد المنفعة المحللة في صحة بيعه يحتاج إلى دليل  
وهو موقوف ولا قرينة تدل عليه في الاختار خاصة كما ستعرف وأما قصد  
المنفعة المحرمة أو اشتراطها فباطل هر عدم استمراره الفساد لأن ثمن في البيع لا  
يقع بأراء المذمومة وأما يقع بأراء العين والمنفعة حميه تعليلية لشرائها لا تفيدية  
ولذا تختلف قيمتها باختلاف مذهبها ووجودها فيه وكثرة ولثمن دائماً يقع في  
مقابل لهين ولا وجه لما ذكره المصنف بقرينة أنه لأن الإطلاق ينصرف إلى كون  
الثنى بأراء المذموم المقصودة منه الخ ( هم ) اشتراط صرف العين في الدعوى  
المحرمة لا يبعد كونه حراماً تكليفاً وليس كما لا يوجب مسند البيع فإن شيئاً من  
الثنى لا يقع بأراء الشرط والشرط نفسه لا يكون مفسداً كما ذهبه في محله  
أن شاء الله بل الشرط إن كان مذهباً يوجب تحلفه اختيار وإن كان مذهباً لا يكتب  
والدعة فلا يجب لوفاء له ولا يوجب تحلفه الخيار لأن شرط الله أسبق كما ورد  
به الحديث [ ١ ] وأما الاختار الخاصة المقدمة فربما توهم منها اعتبار ذلك ولكن  
التأمل فيها يقتضي الجرم بكونها أجبية عن قصد الاستصاح واشتراطه فإن

( ١ ) الموقوف في التمدد ح ٢ ص ٣٠٨ في الطلاق عن محمد بن قيس  
عن أبي جعفر قضي على ع في رجل تزوج امرأة وشرط لها أن هو تروح  
عليها امرأة أو محرماً أو واتخذ عليها سرية وهي طالق وقضي في ذلك أن شرط  
الله قبل شرطكم فإن شاء وفي لها بالشرط وإن شاء أمسكها واتخذ عليها ونكح  
عليها ورواه عنه في الوسائل ح ٣ ص ١٤٧ باب ١٢ وفي ص ١١٠ باب ٣٨  
في المكاح ورواه البوري في المستدرک ح ٢ ص ٦١٠ عن تفسير العياشي عن محمد  
ابن مسلم عن أبي جعفر ح ٣ ص ٥ عن الدعائم وفي صحيح البخاري ح ٢  
ص ٧٥ في باب المكاتب وصحيح مسلم ح ١ ص ٥٩٦ باب الولاء ابن اعتق  
وسمى أبي داود ح ٤ ص ٢١ بيع المكاتب وتفسير الوصول ح ١ ص ٦٥ —

الامر بالاعلام في بعضها لاجل ترتب الاستصباح عليه خارجا ( وبعبارة اخرى ) قوله ( ع ) في رواية الشيخ ورواية معاوية بن وهب ( لبسة تصبح به ) عبارة للمباعدة لا لشراء فلا بد من النظر في تلك الاخبار هل تدل على وجوب لاعلام ميسرا او شرطيا مطلقا حتى في عدم الخرج لـ المشتري ستصبح به ولا يصرفه فيما يشترط فيه الطهارة او انها دالة على اعتداله في خصوص ما اذا كانت معرضا لذلك كما هو الاظهر او لا يستلزم شي من ذلك .

( قوله : لا اشكال في وجوب الاعلام ان قلنا الخ ) طهره ان المصنف يرى الملازمة بين اعتبار اشتراط الاستصباح ووجوب لاعلام ولذا جاء به أمرا معروفا عنه على تقدير الاعتبار ولكلها قاعدة لاها أمران أحدهما حتمي عن الآخر فاللانع يمكنه اعلام المشتري باستحاشه من دون أن يشترط عليه الاستصباح كما انه قد يشترط الاستصباح ولا يعمه بالحاجة فيستحيل المشتري ان له عرضا شخصيا في ذلك فلا ملازمة بين الامرين .

قوله : وجوب الاعلام الخ ) ربما يتوهم الوجوب الشرطي من قوله ( ع ) في رواية اسماعيل ولا تبعه إلا أن تبين له وقوله ( ع ) في صحيحه اعلموا واعلمهم اذا بعته ندعوى ظهور الامر وبهني اذا تعاقبا بالمعاملات في الارشاد ( لكنه توهم قاعدة ) لان الامر والبهني في المعاملات كما يكونان للارشاد عرفا فيما لم يخرج من الخارج مدفوعة متعاقبا لبهني وبحوية متعلق الامر ولذا قلنا ان فساد بيع اخر لا يستند من لبهني عه واعا يستند من حسن البعوت على ثمنه وهكذا الدهن المتحس فان بوجه من دون اعلام المشتري بحاشته المستتر لا بد منه في المفسدة الواقعة ويعوض شرعا كما سنبينه فلا يحسن أهني عنه او الامر بالاعلام على الارشاد ( ومع الامر ) ورواية الشيخ في لهديب صريحة في ان الوجوب الشرطي من وجهين ( الاول ) ان طهره لا كراهة بالاعلام به .

لابن الدمع من عائشة قال ص في مصدق ربة من شرط شرط اس في كتاب الله وهو باطل شرط الحق وأرق وفي موطأ مالك ج ١ ص ٩ في هذه بقصة قال ص قضاء الله الحق وشرط الله اوثق والولاء لمن اعتق وفي سنن البيهقي ج ٥ ص ٣٣٨ باب شراء المملوك ليعقته كتاب الله الحق وشرطه اوثق

البيع وهو مناف للاستراط إلا يشترط المأخر وهو مع بعده في نفسه لم يقل به أحد ( الثاني ) ان العاية المحمولة فيه للاعلام هو الاستصحاب لا صحة البيع مع عدم الملازمة بينه وبين الاعلام كما لو كانت الاعلام شرطاً في صحة البيع فكانت هي العاية وكان لا مذهب حينئذ ان يقل بيده لمن اشتراه ليصح البيع ( مهم ) يستفاد منه ان وجوب تعمي من يستفاد منه وجوبه العسكري السكينة المطلقة على اتمام وهي تقرير الخهل من حجة من الاخبار او رد في موارد متفرقة ما ورد أن من اتى بغير علم لحقه ورر من عمل غيره ( ١ ) فان صدره حرمة الافتاء بغير علم من حيث كونه اعراء بالمال به مصداقاً لحرمة في نفسه مع ان علم مقلديه كان عن حجة شرعية وكانوا معددين فيه فثبت الورر لهم انما هو احاط ارشكاهم بحرام الواقعين انهموا، ولمعنى باعتد بغير علم ( ومهما ) ما ورد من انه ما من امام صلى الله عليه وسلم فيكون في صلاتهم تقصير إلا كان عليه اورارم ( ٢ ) وفي رواية اخرى يكون في صلاته وصلاتهم تقصير إلا كانت اثم ذلك عليه ( ٣ ) والاخبار الواردة في ذلك مختلفة فراجع مطبها فان تحمل الامام اوزار الله ومن انما هو في اذا كان التقصير في صلاتهم مستنداً الى الامام وليس ذلك إلا من حجة بغير علم ( ومهما ) ما ورد في كراهة سبي الشهيدة ما لا يحل للمسلم كرواية ابي بصير قال سألت ابا عبد الله ( ع ) عن الشهيدة والبقرة وغيرها تسقى أو تطعم ما لا يحل للمسلم اكله او شره أ يكره ذلك قال

( ١ ) روه مجمل في البحار ج ١ ص ١٠١ باب النهي عن القول بغير علم عن محمد بن ابراهيم وفي مستدرک الحاكم ج ١ ص ١١٩ عن ابي هريرة قال رسول الله ( ص ) من اتى الناس بغير علم كان انمه على من افتاء ولم يتعقبه للدهي ورواه في كنز العمال ج ٥ ص ٢١٤ ونقله ابن القيم الجوزية في اعلام المؤمن ج ٤ ص ١٨٩ عن احمد وابن ماجه

( ٢ ) رواه ابن شعبة في تحف العقول ص ٤١ في عهد امير المؤمنين محمد بن ابي بكر .

( ٣ ) رواه ابن ابي الخرد في شرح النهج ج ٢ ص ٢٧ مصر في عهد امير المؤمنين ع محمد بن ابي بكر .

نعم يكره ذلك ( ١ ) والمصنف قد استشعر منها حرمة اطعام المكلف وسقيه ما يحرم عليه واقعا ( ولكن **لظاهر** ) انه ليس في كراهة سقي المسجون للبهائم والصبيان ادنى اشعار في ذلك ( نعم ) يظهر منها كراهة ذلك بالنسبة الى المكلف بالاولية .

( قوله : ويؤيده ان اكل الحرام وشربه من القبيح ) أشار به الى وحده عقلي غرمة التعرير ( لكن ) ارتكاب المحرم الواقعي لم يكن قبيحا اذا كانت الترتيب حاهلا ، وإلا لم يعقل ان يرخص الشارع في ارتكابه مكان المناسب أن يبدل لفظ القبيح بالحرام الواقعي نداه ثبوت احرمية واقعية في فرض الجهل لو لم يرد بالقبيح المفسدة الواقعية الثالثة عند الجهل ايضا ( فالصحيح ) تقريب لوجه العقلي وجه آخر ( الاول ) انه مهم عرفا من تحريم الشارع شيئا على عامة المكلفين حرمة يجوده سواء كان مباشرة أو بالتسبب مثلا اذا قال المولى لعبيده لا يسافر أحد منكم في اليوم التالي فلم يسافر احدكم لكنه سبب في سفر بعض العبيد الذي لم يصل اليه حكم المولى بحكم كون معاظما وتعمل المسؤولية عليه وان كان له عن معدورا وما نحن فيه من هذا القبيل فان اكل المنجوس وشربه محرم على عامة المكلفين حتى الجاهل بتجارتهم والتسبب الى القاء الجاهل فيه حرام ايضا ( الثاني ) ان حرمة استعمال الجنس وان لم تكن منعرة على الجاهل بالمجاسة أو بفرض عدم ثبوتها له اصلا إلا أن ملاك الحرمة ثابت بالقياس اليه وغرض المولى مترتب على فعله أو تركه فان حديث الرفع لا يرفع الملاك بالاصافة الى الجاهل ولا يقاس الرفع الثالث به بالرفع في موارد انتصبات الشرعية او العقلية كما في معاد غير المتمكن من الابعاث أو الاضرار عن تكليف المولى مع عدم تقصيره في المقدمات حيث لا يثبت هناك تكليف اصلا ولا يحرم ثبوت الملاك ايضا لعدم طريق الى استكشافه فعمل الجاهل مشتمل على الملاك وتعميت عرض المولى قبيح عقلا ومحرم شرعا ( ان قلت ) ما ذكرت من وجوب الاعلام بما فيه رواية عبد الله بن بكر قال

( ١ ) التمهيد ج ٢ ص ٣١١ في حرمة الخمر وعنده الوسائل ج ٣

سألت ابا عبد الله ( ع ) عن رجل اطار رجلاً ثوباً فصلى فيه وهو لا يصلي فيه  
وقل لا يملكه قلت فان اعله قال يعيد ( ١ ) فأما طهارة في جوارش هذا التقرير  
( قات ) مورد الزينة انما هو لباس ماصلي لدى كفى فيه بالاباحة والظمارة  
الطاهرة في الصلاة في النجس أو المصنوع أو فيما لا يؤكل لحمه انما يفسد  
في فرض العيم والحمد دون غيره على ما هو مخصص ( حديث لا تعداد ) ومن هنا  
قلنا بجوار الانعام عن يصلي في ثوب متنجس وهو لا يلزم لصحة صلاته واقفا  
وابس في ترك الاعلام بمرر ادم ترتب أي محذور وصحي او سكتيبي عليه إلا  
اذا كان اللبس حريراً محصوا فيرتب عليه حرمة اللبس ( وعابه ) لما ذكر  
في الحديث من اعادة الصلاة اذا اعله لا بد وان يحمل على الاستحباب او بقيد  
اطلاقه بما اذا اعله قل ان يصلي في ثوب ماصلي فيه وهذه لرواية من أدلة حجية  
قول ذي اليب ( ثم انه بما بينه ) ظهر اختصاص وجوب الاعلام بما اذا كان  
المبيع معرضاً للاستعمال في يشترط فيه الطهارة كالأكل ونحوه وأما اذا لم  
يحرر ذلك بل احرز عدمه وجداً او بالتعبد الشرعي من استصحاب ونحوه  
ولا يجب الاعلام ( اما عقلاً ) فاعدم صدق التعرير والتعصيب الى الحرام عرفاً  
إلا اذا كان المبيع معرضاً لذلك ولو لم يكن السبب قطعاً ترتب المحرم عليه  
خارجاً مثلاً لو فرضا رجلين مسلمين يتصاران وهما في اشد حال من الغضب  
فأعطاه السيف لاحدهما حيثما من ارضع مصاديق التعصب يقتل الآخر اذا  
ترتب عليه خارجاً وهذا بخلاف ما اذا ناعه السيف او هذه اياه في غير حال التراع  
والعصب وترتب عليه قتل مؤمن في الخارج فانه لا يكون حينئذ سبباً للقتل  
عرفاً وان احتمل ترتب القتل عليه حين الدفع ( وأما بحسب الروايات المتقدمة )  
فلا نه جعل الاسماء اح فيها غاية لوجوب الاعلام وهو كناية عن عدم الانتفاع  
بالدهن المتنجس في الأكل ونحوه بما يشترط فيه لطهارة إذا لا خصوصية في  
لاستصباح كما لا خصوصية للدهن ولا نبيع كما سبينه ان شاء الله ولذا عمداً  
الحكم الى غير ابيع من العقود والى غير لدهن من الاعيان ودان كانت العناية  
خاصة بطعام لم يبق مجال لوجوب الاعلام فيحصر مورد ما اذا كان المبيع

معرضاً لان يستعمل في الحرام ولا اطلاق في الاخبار يشمل غيره  
 ( قوله بل قد يدل بوجوب الاعلام ) حكم العلامة في اجوبة المسائل  
 المهمة بوجوب اعلام اصلي ان كانت محبة في ثوبه للثمن عن المنكر  
 واستشكل فيه المصنف رحمه الله ( بالتحقيق ان يقال ) ان ما يرتكبه الجاهل  
 ان كان من المفاسد العظيمة التي علم عدم رده شارع بوقوعها حارماً كيف  
 ابقى كإراقة الدماء وهناك الاعراض والافال الاموات الخطيرة ولا يعد كون  
 شرب الخمر منها فيجب على العلم اعلامه به بما انه رديع عن اتحاد ما هو معصوم  
 للعول في الخارج فواجب ردع اهل كيه ممكن في قدم على قبل كروكون في  
 الواقع مؤمناً وجب اعلامه وردعه لمخبريه قتل المؤمن واقماً وكذلك يجب  
 اعلام من اقدم على تزويج باحدى محرمه وكاتب حاداً بها او قدم على  
 التصرف بآل والاس مع اعتقده الا انه من افهام الشارع لمخاطبه على سبوس  
 والاعراض والاموال بختم عليها سداب هذه الامثلة لايه اعدل وردعه  
 مع العلم نعم في غير هذه الامور ثلاثة لا يجب الاعلام من قد يكون مذموماً  
 شرعاً لانه تلامه ايساء الغير عداً ونضره لاعلام كما يشهد به رواية عبدالله  
 بن سنان عن ابي عبدالله ( ع ) قال اعتزل ابي من الجاية فقبل له فقد اقبلت  
 لعة في طهرتك لم يصحها الماء فقال له ما عليك لو سكنت ثم مسح اللعة بيده ( ١ )

---

( ١ ) روه في سكاكي ٢ امش امرأة العقوب ح ٣ ص ٢٦ باب صفة  
 القسل حديث ١٥ وعنه الوسائل ح ١ ص ٩٩ ورواه شيخ طوسي في  
 التهذيب ح ١ ص ١١٤ اول غسل اجناه من باب لاعل من ابي بصير عن  
 ابي عبدالله ( ع ) والاشكال في احداث اشرا اليه الشيخ الهائي في الحل  
 المتين ص ٤٣ ومشرق الشمس ص ٤٨ قال ما لم تجامع العصة سوى وسيان  
 كان افرض من ابقاء اللعة عمداً لتعليم والتنبية على عدم وجوب الاعلام باكل  
 اوجوه وانها وباحتمل الخطأ القائل في طه عدم اصابة الماء ذلك الموضع وقول  
 الامام له اما سكنت ومسحه الموضع لمجرد لتعليم والتنبية على ان من سمي عن  
 شيء لا يجب تعريقه وطاهره عدم الفرق بين الطهارة وغيرها وقال المجلسي في  
 مرآة العقول لعل القائل كان مخطئاً في عدم اصابة الماء ذلك الموضع وقول —



ومن صوره يرى ان الامم ( ٤ ) لا يسهل فسادها ان يكون ذلك موضع  
معتدلا . . . . . ( ٥ ) . . . . . ( ٦ ) . . . . .  
م يسهل فسادها . . . . . ( ٧ ) . . . . .  
الامم ( ٨ ) . . . . . ( ٩ ) . . . . .  
مسم عن احد علماء . . . . .  
لا يؤيد حتى صرف ( ١٠ ) . . . . .  
عنه . . . . .  
وهو يكون الله الذي . . . . .  
على . . . . .  
هذا امور اربعة . . . . .  
والاول . . . . .  
حرمة . . . . .

- الامام ماسكت ومسجد الموضع للتعليم ولم سافس المحقق الخونساري في مشارق  
الشعوس ص ١٦٩ في الاستشكال ولا في الجواب ان الترتيب عمدا للتعليم ولكن صاحب  
الحدايق اخرج الحديث عن وروده في السبيان فقال ان الحديث وان كان طاهرا  
في الفراغ من الفصل الا انه قد بطلت العمل مجارا على حال الاشتغال به والامام  
هذا كان مشغولا بايصال الماء من الاعلى الى الاسفل جرأ بعد جره وتلك المعة لم  
يتركها سهوا وانما كانت مشغولا بغيرها ثم تأتي عليها فاستعجل الناظر واخبره  
بقائمه فعليه الامام بانه لا يجب عليه الاخبار وامرار يده على ذلك الموضع لا لأجل  
تعبه الناظر بل من حمة انه مشغول بغيره ومنه هذه اللمعة اه

والله اعلم بالصواب كما في تاريخ هروس دارساقاوس الموضع الذي  
لا يصيبه الماء في الوضوء والغسل وهو مجر ومه الحديث انه ( ص ) اعتقل  
فراى لعة تمسكه ولذلكها شعره اراد بقعة يسيرة من جسده

( ١ ) الكافي بهامش مرآة العقول ج ٣ ص ١٥٩ باب الرجل يصلي في  
ثوب غير طاهر حديث ٨ وعنه الوسائل ج ١ ص ٢٠٣ باب ٤٧

القرع الأول أعني بيع الخمر وعدم اعلام اشتري بالمحاسة وهو التحريم فيه والثالث ما يكون شرطاً لصحور الحرام وهو آفة يكون باجماع الداعي له على ارتكاب المحرم مما يتزعمه في ذلك وما يتزعمه في فعل الحرام عدداً كسب آفة الكفار أو آثامهم فبسموا الله وبسموا آفة المؤمنين واحتمل فيه الحرمة وأخرى باجماع غير الداعي من المقدمات كبيع الخمر ممن يحرمه خمرًا « الرابع » ما يكون من قبيل عدم الابع كالسكوت وهو قد يكون مع سحر التكليف على الفعل فيجب الردع شرائط الهى على المكور وقد لا يكون التكليف سحرًا عليه فجعله كما في مح فيه أعني سكوت له لم عن سلام الخمر واحتمل اعلا الله مقامه عدم وجوب الاعلام الا في موردين « أحدهما » ما اذا كان المحرم من المقدمات المهمة التي عم من الخارج وجوب دونه كالعماء والاعراض والآمال الخطيرة « ثانيها » ما اذا كانت الشهية حكيمية واستفهم من عدم الاعلام اندراس الأحكام الشرعية وهذا حاصل ما أوردته ( وقد ) ولم يصح به الصائط في المقام ( على ) ان تلك المتأولين م بردشيء مهم في الاحتمال ( فلهي ) يعني جعله صائطاً ( وان كان موافقاً له عن بعض الجهات ان يقال ان البحث فيه يقع في وجوب الاعلام بعنوان كونه اعلاماً وأخرى في الاعم من ذلك وسكلام في مقامين ( أما اقدم الاول ) فلاعلام انما يجب فيما اذا كانت الشهية حكيمية في موارد حفظ الاحكام الكلية الالهية بل يجب الاعلام حتى اذا لم يقع احرام في الخارج والدليل عليه آية البقر وغيرها مما يستفاد منه وجوب حفظ الاحكام عن الاندراس وهو المراد بقوله ( ع ) العماء ورثة الانبياء لانهم يحفظون احكامهم عن جميعا ( ١ ) واما

( ١ ) في الكافي باب فصل العماء عن الصادق ( ع ) ان العماء ورثة الانبياء وذلك ان الانبياء لم يورثوا درهما ولا ديناراً وانما اورثوا لاحاديث من احاديثهم فمن اخذ شي منها فقد اخطى واقرأ وفي البحار ج ١ ص ٧٦ عن روضة او عظم قال النبي ( ص ) الا احدثكم عن اقرام ليسوا بانبياء ولا شهداء يغبطهم يوم القيامة الانبياء والشهداء معد لهم من الله تعالى على مسار من نور فقبل —

الأحكام الجزئية في الشبهات الموضوعية وعلامها المعبر عنه بالإرشاد غير واجب لعدم الدليل عليه إلا في الموارد المهمة من الدماء والماعراض والأموال الخطيرة كمن أقدم على قتل مؤمن بتحليل أنه كافر أو أراد التزويج بخته بتحليل كونها أجنبية فيجب إعلامه لكن لا بما أنه اعلام بل بهوان ردع الفاعل عن ذلك العمل ولذا يجب ردعه ولو بغير الاعلام من التحريم ونحوه ( وأما المقام الثاني ) فالحرمان أو دفعي من كان محرراً على فعله ويستحق عليه العقاب بوصوله إليه صغرى وكبرى يجب على غيره ردعه عنه من باب النهي عن المنكر بمراته ومسه يتصح حرمة إيجاد الدعي للغير على ارتكاب الحرام بالأدوية سواء كان مترعيب أو بالقدح في الاحتجاج وأما إذا كان هو صريح فوجهه في ولا سيما الذين يدعون من دون الله ويسووا الله عدواً بهم علم في بعض الأحكام الواردة في شتم الله المادي أظلم ( ٢ ) وأما إيجاد غير الدعي من أقدمه كإعطاء المذبة لمن رده من هم يارسون أنه قال الذين يحبون عباد الله لي لله ويحبون عباد الله إلى بمرورهم بما يحب الله وسهولتهم بما يكره الله فالأطعمهم إحداهم الله ( وفيه ) عن تفسيرات عن النبي ( ص ) العلماء التي كاستاء في أمير المؤمنين ( وفيه ) ص ٧٧ عن مائة ألف قال ( ص ) مثل العلماء في الأرض كمثل النجوم في السماء يهتدي بها في طلعات البرق فاد طمعت أوشك أن يصل الحرة ( وفيه ) ص ٦٧ عن عوالي اللثالي قال أمير المؤمنين « ع » تولده عند تعقد في الدين من ألقاه ورثة الأنبياء وفيه ص ٧٨ عن الإرشاد للشيخ المفيد من حصة أمير المؤمنين « ع » إمام العلماء في الناس كالمدر في السماء يضيء نوره على سائر الكواكب وفي بحف العقول ص ٦٥ من خطبة أمير المؤمنين « ع » أن محمدي الأمور والأحكام على أيدي العلماء بالله الأمام على جلالة وحرامه فأمم المسلمون ثبات المارلة وهو سابق ذلك إلا تفرقكم واختلافكم في السنة بعد السنة وإمامية الله

( ١ ) الأهم - ١٠٨ -

( - ) في النكاحي ٣ من ص ١٥ عن عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي الحسن موسى ( ع ) في رجلين يتسنان قال لنأدي منها أظلم وورره وورر صاحبه عليه ما لم يهتذر إلى المطلوب

خرج الغير بها بحرمته منبذة على كونه مصدر و الاشارة على الانتهاء على ساء على  
حرمتها فلا يحرم اذا لم يكن اشارة عليه كسبح الصوم للصوم لا تحريمه ليس ان لم  
يحسوا بطعام لم يقسروا على اعصاب فان لا سلم صدق الاعانة على عردة وعلى  
فرض صدقها لا بقدر بحرمتها ( وما دام تجزئ الحريم على العمل بها او  
غيره بحيث كل معذرة في مخالفة الواقع فان رجع من الغير الى الله بوجه او اكرامه  
حرم لا من جهة كونه اكرام الغير حراماً لا مكان فرض التعامل على كونه  
اكرامه بل اذكرناه من ان تحريم العمل على عامة المكلفين طهره حرمة اتحاده شرة  
او نسباً واما اذا لم يرجع فعله الى ذلك ولم يكن يحقق الحرام خارجاً مستقلاً به  
فلا دليل على الحرمه الا في الموارد المهمة على ما تقدم

( فانه تم ان بعضهم استدل على وجوب الاعلام ) حاصله ان الحجاسة عيب  
خفي فيجب اظهاره وأورد عليه ( وه ) نوحين ( الاول ) ان الدليل اخص  
من المدعى فان اظهار العيب الخفي لا يجب في خصوص البيع والمدعى وجوب  
الاعلام في كل مورد يستند ووقع فيه في حرام اليه ولو كان بالاجابة او لمة  
او غيرها من العقود ( الثاني ) ان كون الحجاسة عيباً متى على قبض استعمال  
النفس الواقعة المحبولة عقلاً وشرعاً وعلية فان ثبت ذلك حرم القاء الغير في  
القبض ولو لم يجب اظهار العيب ولا قدمت الحجة عيباً ليجب اظهاره ( وفيه )  
ان الحجاسة عيب حتى مع قطع النظر عن قبض . تكال الحس لما اقرب عليه من  
الآثار الوضعية من نجس ملاقيه من جسد الانسان ولذاته ما يقرب به من فرش  
وكشده وانتم وفساد وشمونه وعسله وعبه عذره بشرطه وصدقه فانه قد  
لوجوب قصدهم او عاتره و ان يجب التمسك بكون الشيء معروفاً له لا  
كان ارتكابه لمسحس محرماً بل يمكن ان يكون شراً به ( ما نص  
الاستدلال ) فيد عليه مصدره فالى ما ذكره بعدت اولاً من كونه الحس من المدعى  
أنه لم يرق . بل على وجوب اظهره عيباً او كان حقيقاً حتى في البيع والتم  
لدليل على حرمة عيش كنفوه ( ع ) من عيش مسلماً وليس عام ومعه عيش  
ان يبيع العيب بغير صحيح وأما ما ذكره من عيوب المبيع ونازع لمن  
للموجودة على ما هي عليه فلا غش

( قوله : لشهداء من الأصحاب وحيث يكون الاستصباح تحت السماء ) قال الشيخ هو مني في الاستصباح من تحت السماء في كتابه في شرحه الألف. كما في حديثي في كتابه في شرحه الألف. وعند من لا يستصباح في سراج ولا في كتاب ولا في غير الاستصباح. وفيه خبر يروون أصحها أنه - صبح به تحت السماء دون السقف وهذا يدل على أن دعائه بحس غير أن عددي أن هذا مكرره فأما دعائه ودعائه كل بحس من العدة وحلوه الميتة ليس بحس لأن امرئ وحس وعظم ميتة عندنا ليس بحس وما ما يقطع بحس. قال قوم دعائه بحس وهو عددي دل عليه الخبر الذي قدمنا من رواية الأصحاب وقال آخرون وهو ذو قوتى عددي أنه ليس بحس انتهى وقال في كتاب البيع من المصنوع في فصل ما صبح به وما لا يصح بحس بيع الزمان بحس لمن يستصباح به تحت السماء ولا يحس لا بد منه ( وفي النهاية ) قال الأئمة حاز الاستصباح به تحت السماء لا يحس لا صبح به تحت لطلال وإن ادريس في كتاب لأطعمة من أسرار هذا أن ينشأ عبارة الشيخ لأولى التي يقول فيها - ( غير أن عددي أن هذا مكرره ) ولأشكار عليه أن البيع عن الاستصباح به تحت لطلال ليس لمجانسة دعائه لأن دعائه لا يبان لمجانسته ورماده ظاهر عندما يعبر خلاف هذا بل هو تعدد به قال ما ذهب أحد من أصحابنا إلى أن الاستصباح به تحت الطلال مكرره بل محذور وهو خلاف منهم وقول شيخنا أبو جعفر محجوج بقوله في جملة كتبه الألف ذكر هذا لأحد بقوله وقول أصحابنا روى من الأحاديث المتقدمة عن أبي بصير أن رجلاً أتى فذكره ( قوله ) أورد على شيخنا وجهين الأول أن بيع في مدرسة حكى عددي ولم يلم كوكب ملاكته بحس السقف الثاني أن بيع الاستصباح به تحت الطلال لا يبان لطلال إجماع لا يمكن مخالفته وعلامته في مختلفه من نقل كلام الشيخ وما أورده عليه ابن ادريس قال الشيخ عرفنا من سائر المدارس والجمعيّة والخلافة والروايات الواردة في النهي مضافة غير مقيدة بالسماح ثم ذكر صاحبني معاوية بن وهب عن الصادق ورواية عن أبي بصير قال ادعوت هذا بقول

لا استبعاد في قوله شيخنا في المسوط من نجاسة دكان الدهن النجس لعدم استحالة كفه من لا بد وان يتصاعد من اجرائه قبل حالة لدخان له الى ان تأتي الطلال فيتأثر نجاسته ولهذا منعوا من الاستصحاب به تحت الطلال فان ثبوت هذا لقيد مع طهارته مما لا يمتنعان لكن الأولى الجواز مطلقا للأحداث ما لم يتم ويظن بقاء شيء من أعيان النجس فلا يجوز الاستصحاب به تحت الطلال اذ هي والمصنف سب إليه لتفصيل بين ما اذا تم تصاعد شيء من حره الدهن وما اذا لم يتم ذلك وهو خلاف بواقي (هذا كفه في بواقي لأقوال) وقد ذكر للاستدلال على المنع من الاستصحاب به تحت الطلال : جوه : منهم : الاجماع المفقول من ابن ابريس ووفيه : منيع كيمه وصریح كلام شيخ الحكرامه ولازم قبول لعلامة في رد على ابن ادرس : ان الشيخ اعرف بأقوال علماء والمناشئ الاجماعية الجواز : ومنها : الشهرة : وفيه : مصداق الى عدم حجتها معلومة سداد المشهور الى الامور المذكورة : ومنها : مرسلة شيخ : وفيه : ان ابن ابي شيخ لها لو كان معوان روى او روى صحيح رسالة الشيخ لها وممكن القول بثبوتها على رواية لم يثر عليها غيره لكنه قال ( وروى صحيحا فاسد لرواية الى جميع الأصحاب على ما هو ظاهر الجمع المصنف مع أنه لم يروها أحدا من عاصره و تقدم عليه وكتبتهم شاهدة على ذلك ومن استبعد مشافهتهم اياه بما روى عنه مع أنه اعلا الله مقامه لم يروها في الزمريب . لا يستبعد وثاقي مصنفاته وعلى هذا فلا ريب الا حسن ما صدر منه على اسمي و تدويل الرواية بالرؤية ولعن المسحة الصحيحة كذا بللفظ - رأى اصحابنا - فاشبه الفساح و أثبتوها بعنوان ( روى اصحابنا ) - ١ - وعلى أي تقدير لم تثبت مرسلة لـحـجـر ضعف سنده ولا بعد ان يكون هذا هو امر في تعبر المصنف بقوله ما يدعى من مرسلة لـشـيخ - وثانياً ان المشهور انما اعتمدوا في المنع على نجاسة دكان المتنجس واستدراكه تنجيس السقف لا على مرسلة حتى ان ( ١ ) لا تنفق هذا مع صريح عبارة الشيخ فانه قال بعد ما تقدم منه من الاستصحاب به تحت السماء فاما ما يقطع نجاسته قال قوم دكانه نجس وهو الذي دل عليه الخبر الذي قدما من روايه الاصحاب وهذه العبارة صريحة في ان ما نقله الشيخ عن الاصحاب بعنوان الرواية لا الرؤية

العلامة أيضا لم يعتمد عليها، وبدا ذهب إلى التفصيل المضمم ولذلك قال المصنف  
 به - لو سلم الجوارها - - رفق بتحسين - عدم أفراد شيخ نقل رسالة ابن هريرة  
 أيضا، فلما قام استدل على جوار بيع أثرت اقتضت بعد دعوى الاجتماع  
 عليه بأن النبي - ص - أدن في الاستصباح به تحت السماء - ١ - - وفيه - أن  
 ما حكاه عن النبي - ص - أن هو لا أدن في الاستصباح به تحت السماء لا المنع  
 عن الاستصباح به تحت - سمى كما هو معناه - رسالة الشيخ - وأما ما ذكره -  
 الشهيد في أنكرى من وجوب إراءة الحائض عن الثوب والدين وعن كل مستعمل  
 في أكل أو شرب أو صورة تحت ظل للنهي عن الجنس وللص ( فالظاهر ) أنه  
 « طرأ في رسالة الشيخ ( هذه ) ولا يعقل العكس ( ومنها ) استمرار الاستصباح

( ١ ) قال في الفقيه في أول البيع وشرطه أن يكون مسعفاً به تحريراً عملاً  
 مسعفاً فيه كالحشرات وغيرها وفيدد يحكمها ما حرم تحمطا من المانع المحرمة  
 ويدخل في ذلك كل جنس لا يمكن تطهيره إلا ما أخرجه الدليل من بيع الكلب  
 المأم للصيد والزيت الجنس للاستصباح به تحت السماء وهو اجتماع الطائفة ويحتج  
 على من قال من المنه لفين بجوار بيع الكلاب مطلقا وبيع مرقين مالا يؤكل لحمه  
 وبيع الحجر أو كالة عن الذي على بيعها بما روي عنه قوله ( ص ) أن الله إذا حرم شيئا  
 حرم ثمنه ويحتج على من منع من حوار بيع كلب الصيد والزيت الجنس  
 للاستصباح به عموم الآيتين الثابتين قسماها وبما رواه جابر من أنه ( ص ) يعني  
 عن ثمن الكلب إلا أن يكون للصيد وبما روي أبو علي عن أبي هريرة في كتاب  
 الاستصباح من أنه ( ص ) أدن في الاستصباح بالزيت الجنس وهذا بدن على جوار  
 بيعه لذلك انتهى وليس في هذا الحديث ذكر السماء ولا غيره وأبو علي هو  
 الأسكافي وقد سب إليه الاستصباح به مطلقا ورواه صرح المحققين في الاستصباح  
 في الإشارة عند قول العلامة لو كان مانع محضا حار الاستصباح به تحت السماء  
 لا تحت الظلال وقامه على الإطلاق الشهيد الثاني في الروضة والسبرواري في  
 الكفاية وكشف اللثام وصاحب الرياض فيه وفي حديقة المؤمنين والارديلي  
 في شرح الإرشاد وصاحب الجواهر والحائري في شرح الأحكام عن القيد وعدم تمامية  
 الاجتماع لمخالفة كثير منهم

## ( حكم دخان النجس )

وحيث نسب نجاسة ( ريش ) لا لانه لا يدخل على نجاسة لدخان ووركان  
 مشتمل على ريشه من النجاسة بل لانه لا يدخل على نجاسة لدخان ووركان  
 ولا يتركه من النجاسة ( ريش ) بل لانه لا يدخل على نجاسة لدخان ووركان  
 لانه قد دخل على نجاسة من ريشه من النجاسة بل لانه لا يدخل على نجاسة لدخان ووركان  
 الدخان في سراج لا يوجد له ريش ( وثلاً ) تنجس السقف لا يحد من المحرمات  
 ولا يجوز نجاسة احد ريشه من النجاسة ( ريش ) لانه لا يتركه من النجاسة بل لانه لا يدخل على نجاسة لدخان ووركان  
 لم يتعرض نجاسة من ريشه من النجاسة ولا يتركه من النجاسة بل لانه لا يدخل على نجاسة لدخان ووركان  
 على الاستصحاب ان ريشه من النجاسة بل لانه لا يدخل على نجاسة لدخان ووركان  
 لانه قد دخل على نجاسة من ريشه من النجاسة بل لانه لا يدخل على نجاسة لدخان ووركان  
 كان من جهة كثيرة فهي انما تنجس بالشمع بالشمع ولا تجمع عن النجاسة ولذا يقيده  
 طلاق الاثبات لا حذر لانه مع القطع بصدورها وان كان من جهة ورود  
 المظنات في مقامها ولا يجوز بغيره من النجاسة بل لانه لا يدخل على نجاسة لدخان ووركان

( ١ ) في شرح المصباح ج ١ ص ١٠٥ في ح ١ لان هم ج ١ ص ١٣٩  
 العذرة اذا احرق ريشه من النجاسة بل لانه لا يدخل على نجاسة لدخان ووركان  
 النجاسة من النجاسة ج ١ ص ١٦٨ في ح ١ ريشه من النجاسة بل لانه لا يدخل على نجاسة لدخان ووركان  
 الجوز في سائر الامصار وفي المحلى لان حرم ج ١ ص ١٢٨ اذا احترقت العذرة  
 او الميتة وصارت رمداً او تراباً كان ذلك طاهر وبتقييم ذلك التراب ودليلاً  
 الانقلاب الى غير النجاسة بل لانه لا يدخل على نجاسة لدخان ووركان  
 فانه لم يحكم بطهارة الرماد من جهة سائر النجاسة بل لانه لا يدخل على نجاسة لدخان ووركان  
 وفي الفقه على المذاهب الاربعة ج ١ ص ٢٩ من النجاسة ريشه من النجاسة بل لانه لا يدخل على نجاسة لدخان ووركان  
 المحترق بالنار ودخانها الا بالذكية والحدقية قالوا طهائرها وراد الحدقية اذا صار  
 نجس تراباً من غير حرق يكون طهراً وفي الشرح ج ١ ص ١٤٧ بخار  
 النجاسة طاهر وقين بنجاسته

( ٢ ) في شرح الارشاد للاردبيلي تنجيس السقف غير حرام بل اكثر  
 لسقوف والجدران نجاسة لعدم نجس المال عن النجاسة ولذلك يجوز استعمال الكفار  
 في البناء



البيان عن وقت الخطاب والتقييد انما يرد على ما ثبت له الاطلاق وكان حجة في نفسه لولا التقييد ولا فلامعى للتقييد فانه دائما يرد على المطلق الوارد في مقام البيان على اننا قد بينا في محله جوار تأخير البيان عن وقت الحاجة مع اقتضاء المصلحة وليست المطلقات من العاشرين الممتع فيها التقييد كحرمة العبادة لغير الله وحكم العقل باستحالة اجتماع التقيضين ودعوى اياه المرسلة عن كونها مقيدة لا وجه لها الا اذا علمنا ان ملاك المدح تنجيس السف الذي ليس بمحرم قطعاً ( فحينئذ ) يحمل على الارشاد او الاستحباب فلا يصح للتقييد ولكن لا يمكن الحزم به مع احتمال ان يكون المتع تعديداً بملاك آخر لا نعرفه كلاك بغية الاحكام الشرعية ( فالاصناف ) ان المرسلة لو ثبتت حجيبتها لا بد من تقييد المطلقات بها فيجب الاستصحاب بالدهن المتنجس تحت الماء غاية الامر يكون الوجوب شرطياً لاملوياً نسبياً بمعنى انه اذا اراد الاستصحاب لابد ان يكون تحت الماء دور السف ( قوله قد هـ هل يجوز الانتفاع بهذا الدهن ) لما لم يرد دليل خاص في الانتفاع بالدهن المتنجس بغير الاستصحاب به او جعله صابوناً ( ١ ) فلا بد من

( ١ ) تعرضت روايات الامامية لجعل الدهن المتنجس صابوناً وقد مررت في ص ٧١ واما احاديث اهل السنة فلم اعثر على ما يدل منها عليه فان الموجود في كثر العيال ج ٥ ص ١٢٨ عن مسند ابي سعيد وابي هريرة سئل النبي ( ص ) عن الفارة تقع في السمن قال ان كان جامداً فالقوة وما حولها وان كان مائعا فلا تقربوه ورواه في ص ١٢٩ عن ميمونة ام المؤمنين ولبس فيه موت الفارة ولا الانتفاع بالدمع من اسمن بوجه ولكن في ص ١٣٠ عن ابن جريرة عن علي ( ع ) اذا وقعت الفارة في السمن وهو حامد فامات بمخذهما وما حولهما من السمن فالقه وكل السمن واذا وقعت في السمن وهو ذائب فخذوها والقوها وانتصموا بالسمن ولا تاكلوه وفي سنن البيهقي ج ٩ ص ٣٥٢ باب ١٠ لا يحل اكله للصطر عن ابن عباس عن ميمونة بنت الحارث ان رسول الله ( ص ) سئل عن فارة سقطت في سمن فامات فقال النبي ( ص ) خذوها وما حولها واكلوا سمنكم وفي ص ٣٥٤ عن نافع عن ابن عمر في فارة وقعت في زيت قال استصبجوا به وادهوا ادمكم وعن ابي سعيد بن بشر عن ابي هارون عن ابي سعيد سئل رسول الله ( ص ) عن الفارة تقع في —

البحث عما تقتضيه القاعدة فان ذلك على جوار الانتفاع بالدهن المتنجس الا ما خرج  
بالدليل حار طلي السمن والحيوانات وبحوها به وان ذلك على المذبح الا فيما خرج فلا  
يجوز الانتفاع به الا في الاستصباح او غمته صابونا للنص على جواره وغيره حتى  
ان اصابة الخن تقتضي جوار الانتفاع بكل شيء الا ما خرج بالدليل كما ان  
الاستصباح مما نحن فيه اعني المتنجسات تقتضي جوار ذلك سواء على جريانه في  
الاحكام الكلية

( قوله وقده قاعدة حل الانتفاع بما في الارض ) ان ارادها ماددا  
عليه قوله تعالى ( حلق لكم ما في الارض جميعا ) كما هو الظاهر فلا دلالة فيه على  
المطلوب لان اللام في قوله تعالى ( لكم ) للعائد وقد ذكرنا في بحث التفسير  
احتمالين فيه احدهما ان يراد الانتفاع بما في الارض من امواتها باطمية كعرفة  
الله وتوحيده وعمه وقدرته وسائر صفاته الجلالية لان المخلوقات على اختلافها  
دالة على وجود صانع عالم حكيم قادر ذبيها ان يراد الانتفاع بما في الارض من  
نعماته الظاهرة كالأكل والشرب والركوب وغير ذلك مما به قوام حياة الانسان

- السمن والزيت قال استصبحوا به ولا تاكلوه وعن سفيان الثوري عن ابي هارون  
عن سعيد قال في غارة نفع في السمن والزيت استصحبوا به ولا تاكلوه وليس  
في حديث ابن عمر ولا في حديثي ابي سعيد موت الغارة ولا انفصيل بين الحمام  
والمائتة وحديث جابر لا يصارى لنفقه في ص ١٧ كان فيه السؤال عن شحوم  
المائة بطلي به السمن ويدهن به الجلود ويستصحب به سمن فاب ( ص ١ ) هو حرم  
وليس في هذه الاحاديث التعرض لجهله صاروا ولكن اتي به الخصم في شرح  
الدر المختار ح ١ ص ٦٧ قال يظهر لزوم التحريم بجهله صابونا وفي رواية لمحمد  
لان رشد ج ٢ ص ١٢ في مذهب مالك جوار الاستصباح به وعن صابون  
مع تحريم بيعه واجار ذلك الشافعي مع تحريم ثمنه وفي منتج تقدير ج ١ ص ١٣٩  
يظهر الصابون المنزوع من الزيت ليجس والوجه تغير العنوان وفي شرح صحيح  
مسلم لا يورى على هاتين ارشاد لشارح ح ٩ ص ٢٧١ احتلفوا في الزيت والسمن  
وبحوها من الادوية اي انه لا يجوز الاستصباح به وبحوها من  
الاستعمال غير الاكل وغير المدن فيجوز الزيت صابونا او يطعم به السمن

وعلى كلا الاحتمالين لا تدل الآية على المقصود اما على الاول فواضح واما على الثاني فاعلم لاضلاق فيها بالنسبة الى جميع الانتفاعات اذ ليست في مقام البيان من تلك الحمة بل هي في مقام بيان ان جميع ما في الارض فائدتها اليكم فتستفيدون منه

— اورطيم الطعام المتنجس انتوات فاصحح من مذهب حوز ديت و نقله لفاضي عياص عن مالك و كثير من الصحابة و شافعي و شوري و ابي حنيفة و اصحابه و ثبت في مسند وهو المروي عن علي و ابن عمر و ابي موسى و القاسم بن محمد و سالم بن عبد الله بن عمر و حرا و حنيفة و اصحابه بيع اثبت النجس اذا به و قال عبد الملك ابن الحشون و احمد بن حنبل و احمد بن صالح لا يجوز الانتفاع بشيء من ذلك و في ص ١٧ قال في شحيم ثيب عبد الشافعي و اصحابه يجوز الانتفاع به في طلي السمن و الاستصباح به و في عمدة الفقيهين ص ٩٠ من اجاز الانتصاح بما يقع فيه التلوث على و اس و ابن عمر و في احكام القرآن للجصاص الح ١ ص ١٣٧ لا يبر حرمانه مع من الانتفاع بالدهن المتنجس من حمة الاستصباح و دفع جلود و نحو به عند اصحابنا و بين عليه و حكى عن الشافعي جوار الانتصاح به و ثبت ابي و في الفقه على المذاهب لارادة ح ٢ ص ١٠١ عند حنيفة و الحنفية يحل الانتفاع بالدهن الذي وقعت فيه نجاسة بالاستصباح في غير المسجد و في مدني ص ١٢٤ ح ١ ص ٩٦ السمن اذا وقعت فيه فارة و ماتت فالدب منه يستصبح به و يبيع به في غير الاكل و يباع مع الاعلام ثم عرف الجامد و الذائب بان ما لا يسوي من ساعته عند اخذ الفارة و هو جامد و الذائب بعكسه و في الفتح القدر لا يثبت هـ ج ١ ص ١٤٧ الفارة اذا وقعت في السمن الجامد قور ما حوله و القاء و استصبح به و اكل الباقي و في شرح الدر المختار للحصفي ح ١ ص ٩٩ و ذلك الميتة لا يبيع به و جلد بل يستصبح به في غير المسجد و تقدم في ص ٩٩ عبد القرافي حوار الاستصباح بالدهن النجس و في المحلى لان حرم ح ١ ص ١٢٢ لا يجوز ان يحكم لعير الفارة في السمن ولا للفار في غير السمن بحكم الفار في سمن و في ص ١٣٦ قال السمن يقع فيه الفار ميتا اربع موت فيه اربع حرج منه حياد كرا كان الفار او انق صغيرا كان او كبيرا اذا كان حين موت الفار فيه او حين وقوعه ميتا او خرج منه حيا و هرق كله ولو انه الف الفة قطار

فائدة ظاهرة او باطنية ( ١ ) وان اراد بقعدة حل الانتفاع اخبار اصابة الحل  
فهي غير مختصة بالانتفاع عما في الارض الا ان في البرائة العقلية والشرعية غي  
وكفاية وقد تحيل معارصتها بامور تعرض لها

( قوله وقده ، سوى ما يتحيل ) تعرض المصنف اولا للانتفاع بالمتنجس  
ثم الانتفاع بالاعيان النجسة ولعل لسر في ذلك انه اذا ثبت المنع عن الانتفاع  
بالمتنجس يثبت المنع عن الانتفاع بالاعيان النجسة بالاوونة والحاجة جيبه الى  
الاستدلال عليه وادام ثبت ذلك في محل الكلام فيه

— او اقل او اكثر ولم يحل الانتفاع به جمده بعد ذلك او لم يجمد وان كان حين  
وقوع الغار فيه ميتا جامدا واتصل حدوده يؤخذ الغار وما حوله ويرى به والباقي  
حلال اكله وبيعه والادهان به قل او اكثر وفي ص ١٤٣ حكى عن ابي حنيفة  
في المايح غير الماء اذا وقعت فيه اى نجاسة من حجر وميتة وعذرة وغيرها جواز  
الانتفاع به بالاستصباح وغيره وبيعه وذكر ابن العربي في شرح صحيح الترمذي  
ح ٥ ص ٣٠١ خلاف المالكية في الزيت والعلل والابن اذا وقعت فيه نجاسة من  
الطهارة وعدمها وجواز الانتفاع به في غير المسجد وعدمه وفي الروض المربع  
بهاشم بيل المارب في الفقه الحنبلي ج ٢ ص ٧٢ يجوز الاستصباح بالدهن المتنجس  
في غير المسجد لانه يؤدي الى تنجيسه ولا يجوز الاستصباح بتنجس العين

( ١ ) في النبيان للشيخ طوسي ح ١ ص ٤٥ وجوامع الجامع للطبرسي  
ص ١١ ومفاتيح الغيب للرازي ج ١ ص ٢٤٤ وروح المعاني للالوسي ج ١ ص  
٢٥١ والكشاف ج ١ ص ٢٠ المقصود من الام في ( لكم ) تنبيه على الانتفاع به  
في الدنيا والتمتع منه بالطعام والمتاع والمراكب والمناظر المهيجة وفي الدين بالنظر  
فيما يتضمنه من دقيق الصمة واحكام الخلق بدالة على الصانع الحكيم وفي جوامع  
الجامع والكشاف ومفاتيح الغيب استدلالها على اصابة الاتاحة في الاشياء ونسبه  
الالوسي في روح المعاني الى الشافعية والحنفية واكثر المعتزلة والامام في المحصول  
والبيضاوي في المنهاج ولكن ابن العربي في احكام القرآن ج ١ ص ٧ نفي الدلالة  
عليه مدعي ان المقصود مقابلة الجملة بالجملة بمعنى ان جملة ما في الارض لجملة الخلق  
تليها على القدرة المهيضة للمنفعة والمصلحة ولا يباقي المنع من بعض الاشياء بالدليل

( قوله : دل بمقتضى التفریع ) مما توهم الاستدلال به على المنع قوله تعالى رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه وتقريب الاستدلال ظهور الآية في وجوب الاجتناب عن الرجس ومنه المتحجس وأورد عليه المصنف وجهين ( الاول ) ان الرجس لا يصدق على المنجسات لحرضية كالفتح المتحجس بل يختص بالعناوين المنجسة بالذات ( الثاني ) أنه لو عم المنجسات لزم تخصيص الأكثر المستحسن لأن أكثر المنجسات لا يجب الاحتباب عنها وبحوزة الانتفاع بها ، ويرد على الثاني : ان الرجس بناء على صدقه على الاعيان المنجسة والمنجسة كما يطلق عليه ، عنوان التحجس عرفاً وشرعاً لا يكون احراح المتحجس منه تخصيصاً مستهجناً وان كانت أفرادها أكثر من افراد بقية العناوين المنجسة فان المتحجس عنوان واحد والباقي عناوين متعددة ، ويرد على الأول ، ان الرجس وان كان رءاً يطلق على الأعيان المنجسة كما في خبر حماد عن حمير عن الفضل بن العباس قال سألت ابا عبد الله عن فضل الحرمة والشاة والبقرة والابل والحمار والخيول والبغال واوحش والسباع فلم أترك شيئاً ، لا سألت عنه فقال لا بأس به حتي انتهيت الى الكلب فقال رجس يحس لا يتوضأ فضله ( ١ ) فأطلق الرجس على الكلب ولم يطلق على الاعيان المنجسة خصوصاً ما كان منها قابلاً للتطهير لا سيما اذا امكن الانتفاع بها مع نجاستها ( الا ) ان الرجس في الآية لم يرد منه الاعيان المنجسة كما لم يرد منه الاعيان المنجسة بل يريد معناه اللغوي وهو الدني والقبیح وما يراد به في الفارسي زشت وریلید ( فيهم الافعال والذوات ويكون الاعيان المنجسة من مصاديقه ( وذلك ) لانه حمل على الميسر والاصحاب والارلاء ( ٢ ) وهي ليست من الاعيان المنجسة بل الحرام ايضا كذلك

( ١ ) الوسائل ج ١ ص ٣٩ باب الاستئثار

- ٢ - الميسر في الثیاب ج ١ ص ٥٦٨ ومجمع البیان هو القمار كراهه ويدخل فيه الشطرنج والرد وغيرهما حق اللعب بالجوز والكماب وهو الماروي عن ابي جعفر ( ح ) ومي ( الميسر والقдах ) لابن قتيبة ص ٣٦ الميسر الذي ذكره الله وحرمه هو ضرب القдах على أجراه الجزور قماراً وقد يقال للرد ميسر على التشبيه لانه يضرب عليها بفحصين كما يضرب على الجزور القдах ولانها قمار كما ان الميسر قمار ولا يقال للشطرنج ميسر لانها فارقت تلك الصفة والهبة انما هو رفقاً

على قول والاحتساب عن الرخص بهذا المعنى في كل مورد بحسبه لا مطلق التقلب وهو  
الانتفاع به وبما ذكرنا بطور ان الآلة احتبئية عما نحن فيه بالكلية هذا مصافا الى  
ان الامر بالاجتناب في الآلة لم يتعلق بطلب الرخص وان فرض شتوله بدوات  
الخارجية من الحساسات بل استحسنات لكونها من مصاديقه واما تعلق بمصلحة خاصة  
معه وهي التي تكون من عمل شيطان وليست لاعتبار الجسد ولا مصلحة منها  
لا من حيث الانتفاع به لانها متناهية كلاما ولا من حيث ذمها اتم ان ليس للشيطان  
دخل في صنع الملوك والنبى ونحوه بضرورة وهذا بخلاف الامور المذكورة في  
الآية من الخمر والمسكر ولا حرام ولا حلال فان صنعها وارتكابها دعواه الشيطان

- واحتساب وفي تاج اعراس ج ٣ ص ٢٧٧ الميسر كجس اللهب لا قدح حمر  
وعن علي ع - لشط نج ميسر لاجم وكل شيء فيه قمار وهو من الميسر حتى  
لمب صديان باجور ورا عايد الاوسى لالمب ناكما

- الارلام - في تفسير ج ١ ص ٩ ص ٥٩ به جمع ولم يجعله او  
لم كسر وفي تفسير المار ج ٦ ص ١٤٧ اما في دفاع من كسب كهيئة السهم  
الا انه لا يصح عليه ان يشي الذي يصح على السهم لانه لا يصح عليه الجور  
ولا يصح فيه وفي - الميسر - المار ج ٣ ص ٣٩ لارلام في القدر  
والادلاء التي تهاجم بها والاستقسام بها شيء ينقضه ابي جهم - رسول الله  
بانا من الحكم واعا عتقل في ان استقسام الجاهلية عند الاصدام او الانصاف  
والقرعة غير قراح وفي - روح المعاني - سرها محمد بنه ام العرب وكعب  
فارس التي يتقاصرون بها وعن وكيع انها اجبار اضطررنا وعلى كل من سهم ام  
ثلاثة يكتب على احدنا امرى ربي وعلى الثاني امرى ربي وعلى الثالث مهمل فان  
خرج الامر مضوا عليه وباللهي يتوبون ومن خرج المهمل احاوها مرارا الى ان  
يخرج الامر والهي وقدوجه صاحب - المار - في تفسيره ص ١٤٣ ج ٦ تحرير  
الاستقسام بها بما لا يحلو عن تكلم فان تعبد الشرع لا بدور مدار الاستحسانات  
ومن العجيب قياسه بالاستخارة - بالسبحه - على استقسام الجاهلية المدعوع منه  
وحمل لتوجيه لها بالقرعة المشروعة على قياس لشيطان حتى الحق بها التقاد بالقران  
المجيد وفي رحمة الاوسى المهمة - غرائب الاعتراب - ص ٣٩ بغداد ومن -

كما هو واضح فالامر بالاجتناب يختص بها ونشاطها  
( قوله : من بعض ما ذكرنا بطم . ضعف الاستدلال على ذلك بقوله تعالى

- الددع ما يستعمله الشيعة من القول بالسيحة ونحوها على سائر الكيفيات  
المعروفة بينهم مع اعتراؤه . اصل مشروعية الاستحارة حتى انه في ص ١٦ من  
الرحلة قال اعم ان الاستحارة في درج عيبها السلف وانبع اثرها فيها الخلف وانه  
لما اراد السعدي ان يستحار الله بالدعاء المأثور . وتعال بالكتاب المجيد ونقل  
عن صحيح البخاري عن حارس بن عبد الله ان الذي ( ص ) كان يعلمهم الاستحارة  
كما يعلمهم السورة من القرآن واطاب الكلام في مشروعية العلم بها فمضمون عمل  
الشيعة المتعلق عن اعمهم عليهم السلام وان الاستحارة بالسيحة طرق الى تعرف  
الخبرة من الله تعالى كالخصي والزقاع وقد رويها ان طاووس عن السيد الآوى  
عن الصادق ( ع ) واني لاشك في وقوف الالوسي على عاداتهم ومعاملاتهم ويعرفانهم  
يتحرجون من الدعاء والشرع في لندن وبرفورد من يقول بهارثة الذئب من دم  
ابن يعقوب ولعله اراد ان يقول فقال وكلم له في تفسيره روح المعاني  
من توجهت على الشيعة تندي منها جملة كل حر عيور - وعند الله نجتمع المصوم -  
- الانصاب - في روح المعاني ج ٧ ص ١٥ الانصاب حجارة لم تصور  
تصعب للعبادة وينسخ عندها والاصنام ما تصور وعند من دون الله تعالى وفي مجمع  
البيان ج ٣ ص ١٥٨ ، وتفسير المذرج ج ٦ ص ١٢٦ عن ابن حريج النصب حجارة  
منصوبة حول الكعبة وهي اثنتان وستين حجرا كانوا اذا ذبحوا يصحوا الدم على  
ما اقبل من البيت وشرحوا اللحم على الحجارة

- الرجس - في الصحاح هو القذر وفي القاموس وتاج العروس يطلق على  
القذر او الشيء القذر والذم وكل ما استقذره الطبع من العمل والعمل المؤدى الى الهلاك  
وخصه ابن دريد بالشر وفي المصباح المنير هو القدر والتي وقال الفارابي كل  
شيء يستقذر وقال النقاش انه الرجس وفي السارح الرجاسة والنجاسة بمعنى  
واحد وعند الازهرى تسمى القذر الخارج من بدن الانسان وعلى ما ذكر يكون  
الرجس والقدر والنجاسة بمعنى واحد وفي نهاية ابن الاثير يطلق على القذر والحرام  
والفحش القبيح والعذاب والآلة والكفر

والرجز فاجر ) يدعى ان الرجز بمعنى الرجز يوم المنتهى

« والصحيح في المقام ان يقال « ان الرجز وان كان قد يطلق على الذوات والاعيان القدرة وقد يطلق على العذاب كما في قوله سبحانه وانزلنا على الذين طغوا رجراً من السماء وقوله تعالى فلما كشفنا عنهم الرجز وقوله تعالى ولما وقع عليهم الرجز وقوله سبحانه فأرسلنا عليهم رجراً من السماء » ١ « وقد يطلق على الاعمال الفبيحة ولا بعد ان يكون ذلك بنحو الاشتراك لا يطى الا أنه لا بد وان يراد به في الآية أحد الأمرين الآخرين من العذاب أو الامور الذوات وذلك « لان اسناد الامر بالفجر الى الرجز بأحد المعنيين حقيقى لا يحتاج الى مؤنة اضرار او تقدير بخلاف اسناده الى الرجز بمعنى الذوات لقبيحه وانه اسناد الى غير ما هو له ويكون مجازاً محتاجاً الى تقدير وهو خلاف الظاهر « وعليه « الآية اجنبية عن المقام بالكلي، هذا مضافاً الى انه لو اردت بما يعم الذوات كانت شموله للمنتهىس أول الكلام فالتصديق به من التمسك بالعام في أشبهه المصدق ( على ) ان هجر الشيء عبارة عن اجتناب منه الطهارة لا مطلق الانتفاع به

« وقوله : « راضع من الكل الاستدلال بآية تحريم الجباث » وهي قوله تعالى ويحرم عليهم الجباث تغريب ان كل متنجس خبيث والتحريم المطلق طاهر في حرمة جميع الانتفاعات « وأورد « عليه المصنف بان المراد به تحريم خصوص الاكل بقريئة المقابلة فكأنه خص حل الطببات محلية أكلها ولم يعرف له وجهاً

١ - الرجز ورد في سورة الاعراف آية ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٨ - ولما وقع عليهم الرجز قالوا يا موسى ادع لنا ربك فاعهد عندك لئن كشفت عنا الرجز الى قوله فلما كشفنا عنهم الرجز الى اجل ثم بالغوه وفي العنكبوت آية ٣٤ - اما منزوت على أهل هذه القرية رجراً من السماء وفي الجاثية آية ١٠ - والذين كرهوا ربهم لهم عذاب من رجز اليم وفي المدثر آية ٥ والرجز فاجر وأصله كما في التبيان وجمع الياء الميل عن الحق واستعمل في القدر كما في الصباح والعذاب كما في الصباح والقائى للريح مشرى ومع اضاعة الاثم والتدب كما في النهاية وراى في لقاموس الشرك وعبادة الأوثان وقرق ابن دريد يسه وبين الرجز فجهله بمعنى العذاب والرجس بمعنى الشر



( والصحيح ) على ما بينا في بحث التفسير ان الحديث لا يطلق على المتنجس فلا يقال لم تنجس منه هر حيث ( هم ) فطلق على الدواب كما في قوله تعالى الخبيثات للخبيثين وطلق على الامحان كما في قوله تعالى واخرجناه من القرية التي كانت بهم الحديث الا انه لابد وان يراد بالنجاسة في الآية خصوص الاعمال القبيحة لما ساء في الآية اسماؤه من ان اساء التكليف ان الاعمال حقيق لا يحتاج الى مؤنة وعديه واسنده الى الذات محتاج ايها فلايات لا دلالة لها على المنع عن الاعتقاد بالمتنجسات

( قوله : وما الاحد رفسها ما قدم من رواية تحف العقول ) فيه مضافا الى ضعف السند عدم صحه اطلاق وجه النجس فلا يقال للثوب اذا نجس انه وجه من وجوه النجس ونسأل الله عما ذكرنا المتنجس في باب النجاسات ( قوله : ومنها ما دل على الامر بهراق المذات ) كرواية السكوني عن ابي عبد الله - ع - ان امر المؤمنين - ع - سئل عن قدر طسحت فاذا في القدر فارة فقال يهراق مرقها ويضلل اللحم ويؤكل - ١ - - وحديث عمار - عن ابي عبد الله - ع - سئل عن رجل معه انا ان فيها ماء وقع في احدها قدر لا يدرى ايها وهو لا يقدر على ما غيرها قال يهريقها ويقيم ورواه سماعة عن الصادق ( ٢ ) واحديث طرح ما حول لقارة من الدهن والزيت اذا كان جامدا

( قوله : وفيه ان طرحها كساية عن عدم الاعتناع بها في الاكل ) ظهور الامر بالاهراق والالقاء في المبيع عن مطلق الاعتناع مما لا ينكر الا ان الامر به في الروايات المتقدمة بما هو لخصوصية موردتها حيث لا يكون لها منفعة عرفية سوى الاكل او الشرب لا لاجل عدم جوار الاعتناع بالمتنجس فان المرق اذا نجس لا منفعة فيه خصوصا اكثر منه حيث لا يمكن سقيه للصبيان وكذا الاناء من الماء اذا نجس فانه وان حار ازالة الوسخ به الا ان العقلاء لا يرغبون في احراز طهره خاصة لخصوصية استعماله تنجس المحل لا سيما مع عدم وجود ماء

( ١ ) لكافي بهامش مرآة العقول ج ٤ ص ٥٠ باب اختلاط الميتة بالمذكي

وعنه الوسائل ج ١ ص ٢٩ وج ٣ ص ٢٥٨

( ٢ ) التهذيب ج ١ ص ٧٠ آخر باب تطهير المياه من النجاسات

محكوم بالظاهرة يتطهر به ( على ) أنه من المحتمل أن يكون الأمر بأهراق المائتين  
المشتبهين لأجل تحقق موضوع التيمم وهو مقدار الماء وقد احتسب فيه بعض  
الدهماء لذلك ( وأما الدهن الجامد الذي وقعت فيه القارة ) فموضعها من سطح  
الدهن لا يتمتع به غالب الدهن ولا قيمة له معتد بها حتى يصبح للأسان استعماله  
وتنجيس سراجهم من أجله ومن هنا ترى ثناء العرف على عدم استعماله من ذلك مع  
ثبوت الفتوى بخوار الانتفاع بالدهن المتنجس ( وأما ما ورد ) من تنبيه المشتري  
ليتمتع بآريت المتنجس في الاستصباح من بين الانتفاعات فإنما هو من جهة انحصار  
المنفعة الشائعة في الدهن بالاكل والاستصباح وبعد تميز الاول يتعين الثاني وأما  
طلي السمكية والحيوان الاجرب فهو من المباح المذرة اذ ليس عند كل احد سمكية  
او حيوان اجرب لينفع بالدهن المتنجس في ذلك كما أن ندهن الجسد والاختشاب  
كألبان ونحوه ليس مما يرغب فيه عامة الناس لاستلزامه تنجيس المحل ونظمه  
مشكل جداً وقد ورد في ( الحديث ) حمل آريت المتنجس صابوناً ( ١ ) ولعله  
من جهة كون مهمة السائين عمل الصابون لا الخصوصية فيه ( فان مورد السؤال  
فيها ) قصبة شخصية وقع الانتلاء بها ( ويؤيد ) ما ذكرناه من العموم رواية على  
ابن جعفر عن اخيه موسى ( ع ) قال سئل عن قارة او كلب شربا من زيت او  
صمغ ( قال ان كان جرة او نحوها ولا تأكله ولكن يتمتع به كسراج ونحوه اما  
اذا كان اكثر من ذلك فلا بأس بأكله الا ان يكون صاحبه موسراً يحتمل ان  
يمرق ولا يتمتع به في شيء ) ( ٢ ) ولا يخفى وجه التأييد فان قوله - ع - او  
نحوه - يعم جميع الانتفاعات الغير المشروطة بالظاهرة والتفصيل في ذيل الرواية  
بين القليل والكثير والموسر وغيره لا بد من تأويله ولا يحل بالافسود من  
صدرها فم يثبت دلالة شيء من الروايات على جامع عن الانتفاع بالمتنجسات -

( ١ ) لاحظ الرواية الثانية والثانية عشر من الروايات المذكورة في

ص ٧٠ و ص ٧١

( ٢ ) قرب الاسناد ص ١٤٦ وفي نسخة المطبوعة قال ( وان كان الحكم اكبر )

بالباء الموحدة من تحت ولكن في او - ثل ح ٣ ص ٢٤٨ باب ١٥ ( اكثر ) الثالثة

من فوق

- ولا يخفى - ان ما حكاه المصنف - قدس - عن نوادر الراوندي من الرواية عن ابي الحسن - ع - في الشحيم المتنجس لم تجده ولعله اشتاء في الزيت فقد روى الراوندي في النوادر عن علي - ع - عن الزيت يقع فيه شيء له دم فيموت قال يبيمه لمن يعمل به صابونا ( ١ ) - واما الاستدلال - فالاجماع على المنع من الانتفاع بالمتنجس - ففيه - اولاً - عدم تحقق الانتق مع ذهاب جملة من الأكابر كالعلامة واضرابه الى الجوار - وثانياً - عدم حجية الاجماع المحكية في المتن مع انها اجنبية عما نحن فيه وقوله : وأما اجماع الخلاف - فمن ادعى الاجماع - على المنع عن الانتفاع بالمتنجس شيخنا الطوسي على ما حكاه المصنف في رده في انشراح ثم ذكر امدني كلامه ان الطاهر ان معقده ما وقع الخلاف فيه وبين من ذكر من المخالفين لا ما حكم به في عنوان المسئلة ان فرق بين دعوى الاجماع بعد تحرير الخلاف فانه لا يعم الا مورد البراءة وبين ادعاءه بعد تحرير عنوان المسئلة فانه يعم الحكم المذكور فيها انتهى ولم يعرف ما رآه في قوله : فان مورد البراءة منه وبين المخالفين ليس الا ما حكم به في عنوان المسئلة ( ثم لم يظهر لنا ) الفرق بين القسمين فيما افاد بعد كون الميزان في جميع ذلك بظهور الكلام الخالص باختلاف النوادر وطهور عبارة الخلاف في دعوى الاجماع على ما ذكره في عنوان الكلام عبرة قابل للتكرار وعليه استدلال باجماع الفرقه واحبارهم واطاهر ان مراده من لأخبار الروايات المتقدمة هذا - ويرد - على الاستدلال بما نقله من الاجماع معصفاً الى عدم حجيته ان مورد خصوص الدهن المتنجس بأنواعه لا مطلق المتنجس ولعل المجعدين تحيلوا وجود نص فيه على ما عرفت

( قوله : واما اجماع السيد في الفقيه ) مورد دعوى السيد الاجماع يحتمل فيه أمران احدهما ان يكون حرمة بيع المتنجس الى استفاد من عنوان كلامه كما احتمله المصنف ثانيهما ان يكون استثناء الامور المذكورة في عبارته وكيف كان لو ثبت في المقام اجماع مع انه لم يثبت فليس هو اجماعاً تعديداً كما شاع عن رأي المصوم ( ع ) ومن القريب جدا ان يكون نظر الدماء من مناهم الانتفاع بالمتنجس الى اكله وشربه كما ذكره المصنف ( قوله : والذي أظن وان كان ) لا بد

وإن يريد بالنظر في خصوص الاطمينان فإنه يكون حجة عليه دون غيره وأما مطلق الظن  
فإن كان معتبرا فهو حجة على الجميع والا فلا يفتيه كما لا ينبغي غيره ( قوله : وهل  
يجوز بيع غيره من المتحسسات ) الاستدلال على جواز بيع الاعيان المتحسسة  
بالاستصحاب غير تام لأن استصحاب حوار البيع تكليفا مبني على حرمانه في الاحكام  
الكليه واستصحاب الحوار الوضعي تعلقي لا نقول به والمصنف وإن راجعه الى  
استصحاب النهي أو الملازمة ونحوها مما هو تقيدي ( الا ) أرى في محله عدم  
استقامته لانه مثبت لأن ترتيب الملازم على استصحاب الملازمة غير شرعي ( وأما  
الاستدلال ) برواية تحف العقول مع ضعفها سنداً ودلالة ووجود العمومات  
المعتبرة من الآيات والروايات كقوله تعالى احل الله بيع وتجارة عن نواص وموجب  
جداً فإنه نظير الاستدلال على حوار بيع لم يكن موجوداً في هذه الأئمة من  
الاعيان والقواكه المستحسنة برواية تحف العقول ومثله نثبت برواية دعائم  
الاسلام وغيرها من الأخبار العامة فإنه غير مناسب مع وجود اطلاقات حوار البيع  
المعتبرة ( قوله : فاجتنبوه ) لم يظهر لنا وجه يعود الى حكم الانتفاع بالمتحسس  
بعد الفراغ عنه والساء على الحوار ( ونحصل ) مما تقدم ان المتحسس حوار  
الانتفاع بالاعيان المتحسسة وجواز بيعها لا مال شرعاً عرفاً واحدة لكل ما يعتبر  
في البيع فتعمها الاطلاقات ( قوله : في الكلام في حكم بحسن العين ) لا ريب في  
ان مقتضى الأصل حوار الانتفاع بالعين المجردة فيما لا يشترط بالظاهرة ولا بد  
في المنع من دليل يخرج عنه وما نوه كونه محرراً ( قوله تعالى حرمت عليكم الميتة  
والدم الآية ) يدعى ان حذف المتعلق بعبء العموم فيكون طهراً في تحريم جميع  
الاشتماعات ( وفيه ) ان الحرمة اذا اسندت الى الذات وظاهرها حرمة  
متاعها الطاهر أي ما هو مناسب لها من الاستعمال فقوله سبحانه حرمت  
عليكم امهاتكم لا ظهور له الا في تحريم نكاح الامهات دون النظر ليهن او اطعامهن  
ونحو ذلك « وعليه » فظاهر تحريم الميتة والدم هو المنع عن الاكل والشرب دون  
سائر الاشتماعات « ومنها » قوله تعالى انما الخمر والميسر والانصاب والارلام  
رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه فان تعريم الامر بالاجتناب على الرجس دال على  
وجوب الاجتناب عن كل رجس وهو معنى المجس واطلاق الاجتناب يعم

جميع الانتفاعات « ومنها » قوله تعالى والزرع فالحجر فان المراد بالزرع الزرع  
بمعنى النجس والحجر بمعنى التعاد واطلاؤه بقدرضى الاحتساب عن مطلق الانتفاع  
« والجواب عنها » ما تقدم من ان المراد بالزرع الاعمال القبيحة والزرع لعمل  
او العذاب ولا بعيد ( ومنها ) لروايات وهي اما عامة شاملة لجميع المحاسن واما  
خاصة مختصة ببعضها - اه الا الى - فهي رواية تحف مقول الدالة على حرمة  
جميع النقليات في النجس حيث علم فيها حرمة بيعه استلم ولم يثر على ما يدل على  
حرمة الاسراع بالنجس بعنوانه سواء - واورد - عليه المصنف بان المراد  
بالامساك والتقلب ما هو مقدمة للاكل أو الثوب - وفيه - ما لا يخفى من كونه  
خلاف ظاهر الاطلاق - فالصحيح - ان يحجب عنه بضعف السند والا لدلائلها  
على الجمع عن كلية الانتفاعات طهارة - والسوى المعروف - ان الله اذا حرم شيئا  
حرم ثمنه - ١ - وهو وان - من ثمر لقط الاكل في مسند احمد عن ابن  
عباس الا ان قلنا هذا معارض بما قلوه في صحيحهم في عين ذلك القصص عن  
ابن عباس وقد ذكرت الرواية في سنن ابى داود فراجع وعلى اى تقدير لا يمكن  
الاستدلال « لضعف دلالة مضاد الى ضعف السند » فانه متكمل لكبرى كلية وهي لا تهي  
صغرها وهي كدرا رواية دعائم الاسلام ون حرمة الانتفاع فيها مفروضة حيث ان  
موضوعها ما حرم الاسراع فكيف يمكن استعادة حرمة الانتفاع بالنجس منها - على - ان  
ظاهر حرمة الشيء ليسوى حرمة ماله الطاهرة المقصودة ( واما الثانية ) أعني الروايات  
( ١ ) تقدم في ص ١١ ذكر من استدلل بالحديث وبريد عليه ما وجدناه  
في الغنية لان رهرة قال ويحتج على من قال من المخالفين بجوار بيع الكلاب  
مطلقا ويبيع سرفين مثلا وكل حمرة وبيع الجر بوكالة الدمي بما روي من قوله  
( ص ) ان الله اذا حرم شيئا حرم ثمنه وفي دليل مسئلة الضعادع والسلاحف من  
من الجواهر وجه قوله ( ص ) ان الله اذا حرم شيئا حرم ثمنه ان المراد منه  
تحريره فمن ما حرمه الله اذا بيع في اجمعه المحرمة تعريضا بما فعله اليهود الذين  
احلوا المحرمات في الجهة التي حرمت عليهم واستدل احمد بن يحيى بن المرتضى اجمعي  
المتوفى سنة ٨٤٠ هـ في البحر الرضائي ج ٣ ص ٣٠٨ على حرمة بيع زبل ما لا يؤكل  
لجاسته بقوله ( ص ) اذا حرم الله شيئا حرم ثمنه

الخاصة - فيها - ما هي دالة على حرمة الانتفاع ببعض النجاسات مثل ماورد في حرمة القلب في الخروحي يختص بموردها وماورد في المنع عن الانتفاع بالهيئة وقد تقدم أنها محمولة على الكراهة لمعارضتها مع روايات صريحة في جواز الانتفاع بها وما ورد في الدهن أو الزيت إذا تنجس من أنه يستصح به أو يعمل صابوناً وقد عرفت عدم دلالة على حصر الانتفاع بها في الأمرين - ومنها - ما هي دالة على عدم جواز بيع بعض النجاسات كقوله « ع » ثمث العذرة سحت وقوله « ع - من السحت ثمن الهيئة » يستدل بها على حرمة الانتفاع بتشذيل قياس استثنائي فيقال لو حار الانتفاع - به - لجار بيعه لبعكه غير حائر فلا يجوز الانتفاع به - وبه - أن هذا الاستدلال يتوقف على ملازمة حرمة البيع لعدم جواز الانتفاع ولا ملازمة بينهما كما صرح به الشيخ ( ره ) في المبسوط فإنه قال سرجين مالا يؤكل لحمه وعذرتيه وخرثوا الكلاب لا يجوز بيعها ويجوز الانتفاع بها في الزرع والكروم وأصول الشجر مالا خلاف انتهى ( وبعبارة أخرى ) ماورد في المنع عن بيع الجنس يختص بموارد خاصة كالهيئة والعذرة ثبت فيها جواز الانتفاع ( وعليه ) فإن أراد الاستدلال بمورد القياس خصوص ماورد النص في المنع عن بيعه فالملازمة غير ثابتة وإن اراده مطلق النجاسات فالملزوم غير ثابت لعدم ورود المنع عن بيع مطلق النجاسات بموازاة العام فلم يثبت دلالة شيء من الروايات نفسها على الثلاثة على المنع عن الانتفاع بمطلق الجنس ( قوله وما دلل من الإجماع والاحتياط ) لم نعرف ما رآه من الأخبار الدالة على حرمة بيع الجنس ليدعى اختصاصه وقد تقدم جميع ذلك لم يكن إلا بعض الروايات العامة وأخبار خاصة في موارد مخصوصة ( قوله : وأما توهم الإجماع ) طال الكلام في نفس الإجماعات مع أن تحقق الاتفاق مقطوع بعدم بعد ذهب الشيخ والعلامة والمحقق وغيرهم إلى الجواز صريحاً وما حكاها المصنف من نقل الإجماع عن الشهيد وغيره فمورده موضوعات خاصة من النجاسات كالدهن المنتجس والهيئة والدم لا مطلق النجاسات التي هي محل الكلام ( على ) أن تلك الإجماعات محتملة المدرك لو لم يكن متيقناً ( قوله ) ثم إن مدعى الجنس المحملة للأصل أو للنص قد يحملها مالا ( تعرض المصنف لبعض النجاسات التي مع الشارع من بيعها ولا بأس بتوضيحه ، فقوله ، مع الشارع عن بيع شيء ( نارة ) يكون بالغاء

ماليتها شرعا كما في الحر والحرير فإنه لا يجوز الانتفاع بها في شيء ولذا لا يضمن من ألتفها ( وأخرى ) يكون مع حفظ ماليتها كإعارة عن بيع الميتة والكلاب الثلاثة بناء على تبوته فيها فإنه ليس العام لماليتها ولذا يجوز الانتفاع بها وبضمن من ألتفها ( أما القسم الأول ) ولا يقع فيه البيع على العبد لعدم كونه ملكا كما لا يقع عليها الصلح عوضا أيضا ( نعم ) حق الاختصاص بها ثابت لصاحبها فيجوز للمصالحفة على رفع اليد عنه عوض لعدم ثبوت منع عنها وثبوت حق الاختصاص في غير الأموال شرعا وعرفا لما لا ريب فيه وهو إما يحصل بالحيازة على تعصيل يأتي وأما يحصل بزوال الملكية لاساقه ولذا لو كان لأحد دجاجة فماتت وسقطت عن المأوية العرفية لا يكون بحسب السيرة التجارية بين العقلاء لغير مالكها مزاجته فيها وليس ذلك من جهة استصحابه ما للحق الثابت قبل زوال الملكية فإنه غير حار كما بينه إنشاء الله ( وأما القسم الثاني ) كالإعارة أو الحذاء من جلد الميتة مثلا فلا ينفى الريب في كونه مالا شرعا وعرفا يجوز الانتفاع به بمقتضى الأصل بل النص وهو ماقى على ذلك مالكه شهادة الإرث وصماؤه على من ألتف ( غاية ) مع الشارح عن بيعه فلا مانع من إضمار قية العقود عليه وتمليكك بصواب آخر من سائر أنحاء التملك كالهبة ولو مشروطة بالعوض فإن العوض فيها لم يقع بأزاء العين المؤهوبة وإنما هو شرط في الهبة فالواجب الأول هذه صحيحة ولو لم يهب الآخر غاية الأمر ثبت « ح » للواجب الأول خيار تخلف الشرط « نعم » لا يقع عليه الصلح بالعوض لوقوع العوض فيه في مقابل العين فيكون يوما حقيقة والمفروض المنع عنه وهكذا يجوز إعارته أيضا « ثم إن المصنف - قد - تعرض في المقام لبعض أحكام الحيازة من دون أن يكون لها رطل بما نحن فيه غير كونها أحد سببي ثبوت حق الاختصاص وذكر ما حصله اعتبار قصد الانتفاع بما حاربه في ثبوت الحق بالحيازة وفاشكل في ثبوت الاختصاص بما تعارف في بعض البلاد من جمع القادورات حتى إذا صارت من الكثرة بحيث ينتفع بها في التسميد بذلك بأزائه المال فأن عيبها غير قالة للمعاوضة عليها وحق الاختصاص بها لم يثبت لعدم قصد الانتفاع بتلك الأعيان وإنما حارها من حارها لأحد المال عليها ( ثم تعجل في دفع الإشكال ) بأن أحد الثمن بأزاء الأذن في الدخول في المدار ( ونقول )

الحيابة اذ لم تكن مدعى للهو والمذهب (تجارة) تنافي ولا توافق العامة من  
المشقة والمساجد وبحره (واخرى) تنافي المحدث الاصلية من المياه  
والاراضي والاحشاش وبحره (على الارض) لا ثبت احباره حق لاحتصاص  
للعائز اذ لم يقصد عند الحيابة الجهة التي وضعها الوقف وكان قصده مجرد أحد  
النال عليه ومعلوم ان المساجد والمشاهد اوقفت للمعاشرة فيعتبر في ثبوت الاحتصاص  
بها قصد الانتفاع على حسب ما أوردنا اهل دحياره موضع منها لا يقصد هذه  
الجهة لا أثره فلا ثبت له حق الاحتصاص اسلا ولا يمكن ان يحور الرجل  
تمام المساجد والمشاهد بقصد أحد انفس من كل من اود المعاشرة او الزيارة وهو  
واضح الفساد (وعلى ابي) ثبت الحق لمجرد حيابة اذ لم تكن لهواً وبعاً على  
ما هو مقتضى اطلاق قوله (ع) من سبق الى ما لم يسبق اليه مسلم فهو أولى به  
(١) في دواع كانت الحيابة فان كان المورد من الاملاك ثبتت الملكية للعائز والافيت  
له الاحتصاص ولو لا ذلك لزم عدم ملك السقاء والخطاب ما يحور به الانتفاع  
بيده (وان ثبتت قلت) ان ما افاده بمصنف من اعتبار قصد الانتفاع في الحيابة  
ان اراد به الانتفاع يعني ما يحوره فلا دليل عليه فصلاً عن اعتبار الانتفاع به  
مستقلاً لا مصحاً وان اراد به الاعم من ذلك ومن الانتفاع بمليته فهو موجود  
بالفرض فلا وجه لاشكاله فيما هو المتعارف في بعض بلاد (قوله: أو قلنا بجوار)  
الطهر ان ليط (أو) غلط والصحيح (الوار) والا لا تحصل من الكلام معنى

(١) رواه في مستدرک الوسائل ج ٣ ص ٢٤٩ عن عوالي اللئالي وفي سنن  
ابي داود السنجستاني ج ٣ ص ١٧٧ في كتاب الخراج عن ام جوب بذكر ثمة  
ان رسول الله ص قال من سبق لي ما يسقني اليه مسلم فهو له وفي نسخة (الي ماء)  
روى الاول في كثر العيال ج ٢ ص ١٨٥ في احياء الموات عن ابي داود عن الصيام  
المقدسي وفيه من ١٨٩ وفي متني الاحبار على هامش ينزل لادطار ج ٥ ص ٢٥٦  
عن اسمر بن مصر من قال اثبت لني (من) وبهايته فقال من سبق الى ما لم يسبق  
اليه مسلم فهو له وفي كثر العيال ج ٣ ص ١٧٦ عن الاصعبر سانه قال على (ع)  
سوق المسلمين كصلى المصلين من سبق لي شيء فهو له يومه حتى يدعه وفي  
الفيض القدير شرح الجامع الصغير ج ٦ ص ١٤٨ عدد ذكر هذا الحديث قال —



معنى صحيحها فان اعتبر في صحة أخذ لعوض أسران كدية مجرد قصد الحياة في ثبوت الحق وجواز المعارضة على الحقوق

( قوله : النوع الثاني محرم التكسب ) المراد بالقصد هو القصد النوعي بمعنى عدم رعة أهلاء في الشيء لا من الجهة المحرمة وإن لم يقصد به ذلك شخصاً كبيع كل المادة فان من يرغب فيها من الناس لا يرغب فيها الا لاجل عبادتها والرعة فيها باعتبار موادها خارجة عن محل الكلام ( ثم هذا النوع مما يحرم لتكسب به امور ) مما اليها كل المبتدعة كالصم والصليب واستدل المصنف على

— رأى البيهقي أنه وارد في احياء الموات واحتمل بعضهم ان المراد من سقى اله ( ماء ) كما يحتمل ان يكون ( ماء ) موصولة وجملة لم يسق صلتها وهو أدنى والحل عليه أكل وأنهم يشتم ما كاد عين أو تر ومعدن كالحج ونهط فان الدس فيه سواء ومن سقى لشيء مما هو أحق بما سقى اليه فشمع السقى الى المسجد والشارع وخرج لكافر وقوله فهو له يأخذ منه بكتايفه فان راد ازعج قال ومن وقف على سبب الحديث عم ان المراد منه احياء الموات ولذلك اقتصر عليه الامام البيهقي وفي الوسائل ج ١ ص ٣١٤ باب ٤٦ احكام المساجد عن محمد بن اسماعيل عن بعض اصحابه قال للصادق ( ع ) تكون بمكة او المدينة او الطيرة او المواضع التي يرجو فيها القصد في بناء يخرج لرجل توصياً فيجوز آخر فيصير مكانه وقال من سقى الى موضع هو احق به يومه وليته ورواه في مستدرک الوسائل ج ١ ص ٢٣٨ عن كاهن الزياره لابن قولويه وفي الوسائل ج ١ ص ٣١١ عن الكليني بإسناد الى صادق ( ع ) قال قال امير المؤمنين ( ع ) سوق المسلمين كسجدهم لمن سقى الى مكانهم وراحى به الى الليل ورواه الصدوق في تهذيبه ص ٢٧٩ باب السوق من كتب سجدة والشيخ الطوسي في التهذيب ج ٢ ص ٢٣٨ في باب فصل التجار وفي مستدرک الوسائل ج ٢ ص ٤٦٦ عن ابي جعفر في المستدرک ج ١ ص ١٢١ عن دعائم الاسلام عن امير المؤمنين سوق المسلمين كسجدهم الرجل احق بمكانه حتى يقوم من مكانه او تغيب الشمس وفي كتاب استجدالة المعية بالذات ص ٢٤٥ حكم بان من فارق مكانه من مسجد وغيره على ان يعود اليه لوصيه او شفع يسير لم يبطل حقه وله ان يقيم الجالس فيه واختلفوا في انه هل يجب بقبيل بالوجوب وقيل يستحب وهو مذهب مالك ولا فرق بين —

بطلان بيعها بوجوه (أحدها) الإجماع (الثاني) مواضع من رواية تحف العقول كقوله ( وكل أمر يكون فيه الفساد مما هو منهي عنه ) وقوله ( أو شيء يكون فيه وجه من وجوه الفساد ) وقوله ( وكل مبيع عساه مما يتقرب به لغير الله ) وقوله ( إنما حرم الله الصاعقة التي هي حرام كلها مما يحجي منها الفساد محصا بظهور المرامير والبرائط وكل ما هو به والعصاب والاصنام إلى قوله محرام تعاليمه وتعاليمه والعمل به واخذ الاجرة عليه وجميع الثقات فيه من جميع وجوه الحركات ) ( الثالث ) الدوي وهو قوله ان الله اذا حرم شيئا حرم ثمنه « الرابع » قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الآية وراى السيد في الحاشية وجهها حاسماً وهو قوله سبحانه فاجتمعوا الرجس من الأوثان فان بيعها مذموم لاجتماعها على نحو الاطلاق وقوله تعالى إنما الحر والبسر ولا نصاب والارلام رجس فان الاصاب هو الأوثان « ونقول » اما الإجماع المذكور فليس بمعتبر وأما رواية تحف العقول فمضافا إلى ضعف سندها كما عرفت نوضحه لا تدل على الفساد وطاية مدلولها في الحرمة التكليفية وأما الدوي المشهور فقد عرفت ان نظائر اشتباهه على كلمة « أكل » وهو احدي عما نحن فيه مع ان كثيراً من الاشياء لا يحل أكلها ولم يحرم ثمنها ( ١ ) « على » ان الاستدلال به يستلزم عدم صحة المبيع حتى اذا تعاق بالعادة

— ان يترك فيه سجادة ارلا وقال عياض اذا اعتاد محاسنا من المسجد للتدريس والفتوى فمن مالك انه احق به اذا عرف به والذي عليه الجمهور انه استجبان وليس بواجب وفي صحيح مسلم كتاب السلام عن ابي هريرة عنه ( ح ) اذا قام احدكم وفي حديث ابي عوانه من قام من مجلسه ثم رجع اليه فهو احق به وفي شرح النووي على هامش ارشاد الساري ج ٤ ص ٤٨٦ قل اصحابنا من جلس في موضع من المسجد او غيره ثم فارقه ليهود ان فارقه ليتوضأ او يقضى شهلا يسيرا ثم يعود لم يطل حتى اختصاصه فله ان يقم لقائه ويجب على الجالس ان يقوم اذا رجع اليه وعند مالك يستحب للجلوس مفارقه والصحيح الوجوب

( ١ ) ذكر علاء الدين الملقب بملك العلماء الحنفى المتوفى سنة ٥٨٧ هـ في بدائع الصنائع « ح ٥ ص ١٤٤ في مسألة بيع الاشربة المحرمة عند الحر كالسكر والبيق الزبيب والنصف وهو ما طبخ على النصف ان ابا يوسف ومحمد —

لأنه يصدق عليها ان هذا شيء حرمه الله فتأمل وأما ما استدلل به السيد من الآية فلا يمكن المساعدة عليه لأن طاهر الاجتناب عن الشيء ترك استعماله في المدعى الطهره ١٥ ولاحظت عن الميمر تركه اقصره به والاجتناب عن الخمر

— حالها ان حقيقة في جوار بيعها واستدلا على الحرمة بان حرمة شرب الخمر حتم عن المائبة ولان ما حرم شربه لا يجوز بيعه له وروى عن النبي (ص) انه قال لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فجعلوها ربا وعوضا وان الله اذا حرم شيئا حرم بيعه واكل ثمنه والطاهر الاشتناء في نقل الحديث لما عرفت وما تقدم من ص ١١ و ص ١٢ اشان حديث تحريم الشحوم على كله (الاكل)

(١) اختلف المفسرون في اسناد الاجتناب الى الاوثان باعتبار نفسها كما في احكام القرآن لان العربي ج ٢ ص ٩٨ قال يصف الله الاوثان بانها رجس والرجس هو النجس لانها نجسة حكمه والنجاسة ليست وصفا ذاتيا الاعيان وانما هي وصف شرعي من احكام الايمان ولهذا لا ترال الا بالماء كما لم ترال الطهارة في لاعضاء الا ١٥ وفي ما لم ينزل للغوي على ما من تفسير الخارن ج ٥ ص ٩٣ عن لرحاح ان (من) للنجيس أي اجتنبوا الاوثان التي هي رجس واحتمله الخصاص في احكام القرآن ج ٣ ص ٢٩٧ قال ويحتمل ان يكون سماها رجسا للزوم اجتنائها كاجتناب الافذار والارحاس وفي مجمع البيان ج ٧ ص ٨٢ صيدا قيل اثم كانوا يلطخون الاوثان بدماء قرابينهم فسمى ذلك رجسا وعند آخرين الاجتناب عنها باعتبار عبادتها في تفسير الخارن ج ٥ ص ١٣ المأمورية ترك عبادتها لانها سبب الرجس وهو العذاب وسمى الاوثان رجسا لان عبادتها اعظم من التلوث بالنجاسات وفي احكام القرآن للخصاص المراد اجتناب تعظيم الاوثان وفي روح المعاني الآوسي ج ١٧ ص ١٤٨ ان من يرايه وفي تعريف الرجس بلام الجنس مع الانعام والجمي وابقاع الاجتناب على الذات دون العبادة ما لا يخفى من المبالغة في التنفير عن عبادتها وفي تفسير البضاوي ج ٢ ص ١٠٢ اجتناب الرجس الذي هو الوثن كاجتناب الدجاسة غاية المبالغة في التنفير عن تعظيمها والتنفير عن عبادتها وفي تفسير اصحابنا الامامية روايات تخرج الآية عما نحن فيه ففي تفسير علي بن ابراهيم القمي ص ٤٤٠ عن الصادق (ع) الاوثان —

ترك شربه والاحتساب عن الوثن ترك عاداته فلا دلالة لشيء من الوجوه المذكورة على فساد بيع هياكل العبادة كما ان الاخبار الخاصة لا تدل الا على الحرمة التكليفية (١) « والتحقق ان مقال « ان الصناعات القائمة في الاشياء تكون على

انشطرح وقول ازور لقاء ورواه ابن ابي شيخ الطوسي في الامالي ص ١٨٤ وفي التبيان للشيخ الطوسي ج ٢ ص ٣٥٣ روى اصحابنا من اواد من الاوثان في الآية اللعب بالشرطح والبردور اثر انواع القمار وقول لزور الكتب وذكره الطوسي في مجمع البيان ج ٧ ص ٧٢ ثم ان حجة مهم ابن الكلبي في كتاب (الاصنام) ص ٥٣ فرق بين الوثن والاصنام فالصنم عبارة عن صورة انسان تصنع من خشب او ذهب او فضة والوثن ما يصنع من الحجارة وفي ارشاد الساري للقسطلاني ج ٤ ص ١١٣ فرق في النهاية بينهما ان الوثن ما كان له جنة معمولة من جواهر الارض او من الخشب او من الحجارة كصورة الآدمي يعمل بذهب وفضة و (الصنم) الصورة بلا جنة وقد طاق الوثن على غير الصورة وفي بيل الاوطار للشوكاني ج ٥ ص ١٢١ بينهما عموم من وجه ومادة احتماها اذا كان الوثن مصوراً وفي عمدة القاري ج ٦ ص ١٤٩ م يرق بعضهم بين الصنم والوثن واطلقها على المعنيين

(١) الاخبار الواردة من اروايات حسنة كما في مرآة العقول للمعالي رواه الكلبي في الكافي على هامش مرآة العقول ج ٣ ص ٢٢١ في باب ما يحل فيه البيع والشراء (أحدها) عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن ابن ابي عمير عن عمر بن اذينة قال كتبت الى ابي عبد الله (ع) تسليماً عن رجل له خشب فباعه ثم يثبته برباط فقال لا بأس وعن رجل له خشب فباعه ثم يثبته برباط فقال لا بأس ورواه الشيخ في التهذيب ج ٢ ص ١١٢ وعنها الحري الوصائل ج ٢ ص ٥٤٨ والفيض في الوافي ج ١ ص ٤١ (والربط) كما في المغرب للجويني ص ٧١ آلة من ملاهي العجم شبيه بصدر البط والصدر بالعربية (بر) ففيل ربط فهو من الدخيلين (الثانية) بالاسناد الى ابن محبوب عن امار عن عيسى القمي عن عمرو بن حريث قال سألت ابا عبد الله عن الثوب أبيع به يصنع به الصليب والشم قال لا وفي التهذيب ج ٢ ص ١١٢ أبيع به يصنع للصليب والشم قال لا ورواه عنها في -

قسمين منها ما يكون نظر العرف من العوارض كالانوار ومنها ما تكون عرفاً من المفاهيم وتكون من المقوم سطر لعرف والعقل محوم من وجهه، لصورة الشخصية التي هي من الاعراض حقيقة، وبإبرها يعرف مقوماً كما في الآيات المصنوعة من الصغر فإن ما هيته، وإن كانت واحدة الاختلاف، لشكل الآيات نظرة لعرف البسيطه تراها حقائق عديده وقد ينعكس الأمر وتكون صورة الوعية الحقيقية بنظر العرف من الأوصاف كلهم لغير العلم وبها وإن كانا ما هو من حقيقة الآيات العرف بإبرها حقيقة واحدة وقد يجتمعان كما في الأساس والقر والمعتبر أن هو نظر لعرف وإذا كان التماثل في المبيع مثلاً، فهو من الاعراض عرفاً يثبت

- الوسائل ح ٢ ص ٤٤٨ وحاشي في فن الواجب ١ ص ٤١ يدل التوث بالمشاة من فوق في وله واحده، التوزه بالمشاة من فوق في اوله والبراء المعجمية في ١ ره وفسره شجر يصنع منه القوس ولم يده لمجس في الشرح عليه كما لم أجده في نسخ متعددة من الكافي والتهذيب ولعل اندى الجاه إلى ذلك تحيجه اختصاص التوث بالفاكمة فلا يصنع منه الصليب والصم والحسن إذا حار اطلاق التوث على شجره كما هو المتعارف فلا حاجة إلى هذا التكلف ويظهر من الجمهرة لابن دريد اطلاق التوث على شجره قديماً فإنه قال في ج ٣ ص ١٩٨ التوث الفرصاد والعامه تسميه التوث وفي مادة فرصد من ناح العروس الفرصاد شجر معروف بسمون اهل البصرة جملة ثونا فالتوث كما يطلق حقيقة على الفاكه يطلق نفعاً من المساعدة على شجرة فمن اجاز ان يكون قصد السائل في السؤال عن التوث شجره لأنه الذي نفع منه الصليب كما هو المعروف عند العامة هذا إذا قرء « يصنع » بالوزن بـ ساد المهمة وعلى قرائه « يصنع » بالمشاة من تحت في اوله والباء الموحدة بعد الصاد المهمة وبعدها الفين المعجمة يكون السؤال عن صيغ الصليب بهذه الفاكه « ورجال لرواية » الثانية مدوحون غير ابن الراوى عن عيسى بن عبد الله القمي فلم يظهر لي حاله وفي رجال الشيخ الطوسي أنه يروى عن عيسى بن عبد الله القمي وفي رجال المامقاني بترجمة الحسن بن محبوب أنه يروى عن امان وثق شيعنا الحر في رجال الوسائل عيسى بن عبد الله القمي وعمر بن حريث الصيرفي مع الاقتصاد عليها الخيار ولا يبطل لبيع ولو كانت مابه التماثل مقوماً حقيقة كما في التجميع وإذا

كان الصلحف بما هو مقوم عرفاً يثبت الفساد وان كان من الصناعات عقلاً ( ثم الصورة النوعية العرفية ) من حيث دخلها في المالية تكون على اقسام ثلاثة ( الاول ) ان تكون الصورة تمام المقوم لمالية الشيء بحيث يذهب تمام الثمن بارائها كما في الكورداشب والخطوط الخيده ورسوم لاشدص ( الثاني ) ان لا تكون الصورة دخيلة في ماليسة الشيء اصلاً بحيث يبدل تمام الثمن براء المصادرة كما في المسكوكات الساخطة دون الرائجمة فانها اذا كانت من الذهب او من الفضة او غيرها تباع بقيمتها في السوق ( الثالث ) ان يكون لكل من الصورة والمادة قيمة سوقية كما في الثوب المصنوع من القطن او الصوف او الياق المصنوع من الخشب فان الصوف او القطن او الخشب لو لم يكن معروضاً لتلك الهيئه لم يكن له تلك المالبية وهكذا العكس ( اذا عرفت هذه المقدمة ) نقول ان الهياكل المتدعة لا تخلو عن أحد الاقسام الثلاثة ويختلف حكم بعضها باختلافها ( فان كانت ) مالبية الصنم بخصوص هيئته المفوضه للشارع كالصنم المصنوع من الطين و ١ ، ( فلا اشكال ) في فساد بيعه أما ساء على اعتبار المالبية في البيع فلعدم كون تلك الهيئه مالا عند الشارع ولذا لا يوجب اعدامها الضمان واماياء على عدم اعتبار المالبية وكفاية الغرض الشخصي في صحة البيع فكذلك لعدم اعتبار الشارع الهيئه شيئاً ولذا يجب اعدامها فبيعها يكون كبيع المعلوم و اما اذا لم يكن للهيئه دخل في المالبية وكان بذل تمام الثمن براء المادة فقط و فلا اشكال في صحة البيع كما اذا اشترى مقداراً من الخطب فكان فيه صنم او صليب لان المبيع هو المادة وهي ل شرعاً ولو كانت في ضمن الهيئه المفوضه للشارع ولذا يجوز للبائع ازالة الهيئه قبل التسليم وليس للمشتري منعه عن ذلك بل لا يجوز التسليم اليه قبل تغيير الهيئه الا اذا اطعم البائع بأن المشتري يهدمها ولا يكتفى بمجرد الاطميان بأنه لا يصرفه في الخراب باعتبار انه مسلم بالمفوضيه الهيئه للشارع فيجب اعدامها و اما ان كان لكل من المادة والهيئه دخل في المالبية بحيث كانت بذل المال بارائها معاً كما هو العاد كبيع

١ في احياء العلوم للمراي ح ٢ ص ٦٠ لا يجوز بيع الصور المصنوعة من الطين كالحلوانات التي تباع في الاعياد للعب الصبيان فان كسرها واجب شرعاً

العلم المصنوع من الذهب مثلاً يكون البيع فاسداً لما عرفت من عدم مالية الهيئة وانها بحكم العدوم شرعاً « وتوهم » التبعض في المقام كما في الحر والحل والاشاة والخزير اذا جمعا في بيع واحد ( مدفوع ) أن الصورة الوعية العرفية بمنزلة الصورة الحقيقية هي والمادة جرد أن عقبات تعد ان موجوداً واحداً وبيع الموجود الواحد لا بد وان يكون صحيحاً كالماء او فاسداً كله ولا معنى فيه للتبسيط ولما لا يمكن ان تكون المادة ممكناً استحس والهيئة ملكاً لا آخر فإذا امتنعت الصفة لاجرم بتعيين البطلان وهذا بخلاف بيع الحر والحل فانهما موجودان متغايران يمكن صحة البيع براء احدهما وفساده بالاضافة الى الآخر ( والخاص ) اما يصح بيع الهيكل المبتدعة فيما اذا كان الواقع تحت عنوان البيع خصوص المادة ولا يبطل سواء وقع البيع على خصوص الهيئة او عليها معاً ( نعم ) اذا كان للهيئة منفعة محبة بأن كانت آلة لبعض المكائن صح بيعها الا انه خارج عن محل الكلام

( قوله : ومنها آلات الفهار ) يجري هنا ما قلناه في هياكل العادة من الاشكال على الاستدلال بالآيات والاخبار وما نقضناه ( قوله : وفي المسالك ) قال في المسالك ولو كان لمكسورها قيمة وماعها صحيحة لتكسر وكان المشتري ممن يوثق بديانته في جوار بيها ( ح ) وجهان وقوى في التذكرة جواره مع زوال اعمته وهو حسن والاكثر اطلقوا المنع انتهى وظاهره انه جعل العلامة مفصلاً بين صورة روال الهيئة وبقائها فيصح البيع في الاولى دون الثانية ولما اورد عليه المصنف بان المراد من روال الصفة ان كان روال الهيئة فلا ينبغي الاشكال في الجوار لا في هذا الحال خارج عن العنوان المقوض فلا ينبغي جعله محل الخلاف بين العلامة والاكثر وسد قبل متن كلام العلامة وبين ما يستفاد منه ( قوله : وقوى في التذكرة ) قال العلامة في التذكرة في الشرط الثاني من شرائط العوضين وهو المنفعة ( ما سقط الشارع منفعته لا نفع له فيجزم بيعه كآلات الملاهي مثل الرمر وهياكل العبادة المبتدعة كالصليب والعنم والآلات الفهار كالنرد والشطرنج ان كان رضاها لا يحد مالا وبه قال الثمعي وان عد مالا فاللهوى عندي الجوار مع روال الصفة المحرمة وللشافعي ثلاثة اوجه ( ١ ) الجوار





فيكون المراد اشتراط زوال الصفة ( الثالث ) ان يراد ازالة البايغ الصفة عند التسليم او اشتراطها على المشتري فتكون ازالة الصفة بعد البيع شرطاً في صحته بنحو الشرط المتأخر ( ولا بدري ) ما الذي فهمه صاحب المسالك من عبارة التذكرة حتى استحسنه ( قوله : ثم ان اراد بالقدر ) لا اشكال في عدم جواز بيع الآلات المعدة للمراعاة عليها بهيئتها الخاصة وأما المعدة لجرد المساجدة من دون عوض كالطوبة والصولجان فحرمة بيعها مبينة على ما سيجيء الكلام فيه من حرمة مطلق المسابقة او اختصاصها بما اذا كانت مع العوض بناء على ان يكون قوله ( ع ) لا سبق في الاسلام ( ١ ) نفع الباء او يكون سبق بسكون الباء ايضا طاهراً في المراهة ( ٢ ) او اكونها المتيقن ( قوله : ومنها آلات اللهو ) فساد بيعها مبني على حرمة اللغو مطلقا وسيأتي الكلام فيه تبعا للمصنف ( قوله : ومنها أواني الذهب والفضة ) تعرض الفقهاء لحكمها في آخر كتاب الطهارة ويختلف بيعها صحة وفساداً باختلاف حكم استعمالها جواز او منعاً فان الاقوال فيه ثلاثة ( الاول ) حرمة استعمالها في الاكل والشرب فقط دون بقية الاستعمالات ( الثاني ) حرمة استعمالها مطلقاً مع جواز اقتنائها للزينة كما هو المتعارف منها ( الثالث ) حرمة جميع ذلك فعلى الاول يجوز بيعها وعلى الثالث لا يجوز بيعها

— الطوسي ص ٢١٤ وعنه الوسائل ج ٢ ص ٥٦٦ باب ١٢٨ تحريم استعمال الملاهي وفي مدائع الصنائع لعلاء الدين الحنفى ج ٥ ص ١٢٧ باب الاستحصان عن ابي ( ص ) انه قال كلما الهاكم عن ذكر الله فهو مبسر وعن ابن عمر وعجاءد وسعيد بن جبير والشعبي قالوا المبسر القمار كله حتى الجوز الذي ياسب به الصبيان

١ - لم اعثر على هذه الجملة في احاديث الفريقين وانما الموجود في احاديثهم لاسبق الا في خوف او حاف او نضل

٢ - في الصحاح والقاموس السبق بالتحريك وفي المصباح بفتحين الخطر الذي يوضع بين اهل السباق وفي النهاية لابن الاثير عن الخطابي الرواية الصحيحة بفتح الباء وهو الجمل على السباق وبالسكون مصدر سبقت اسبق سبقت

ببيئتها وبمراجعة كتاب الطهارة يتضح المسمى ( ١ ) قوله : ومنها الدرهم الخارجة ، يقع الكلام في التصرف بهذه الدرهم في مقامين احدهما في جواز الانتفاع بها ثانيهما في بيعها أما المقام الاول فيستدل على المنع فيه برواية ابن ابي عمير عن علي الصيرفي عن الفصل بن عمر الجمعي قال كنت عند ابي عبد الله ( ع ) فأتني بين يديه درهم فأتني إلى درهما معها فقال أبش هذا قلت ستوق فقال وما المستوق قلت

- ١ - في شرح النووي على صحيح مسلم بهامش ارشاد الساري ج ٨ ص ٣٣٩ حكى ان للشافعي قولاً قدما بعدم حرمة الاكل والشرب في آنية الذهب والفضة وعن داود الظاهري تحريم الشرب فيها وجواز الاكل وسائر وجوه الاستعمال وبما مردودان بالنصوص واجماع المسلمين على تحريم الاكل والشرب في اثناء الذهب واما الفضة والمحققون لم يمتدوا بخلاف داود لاختلافه بالقياس وهو أحد شروط المجتهد الذي يستدل به والشافعي رجح عن قوله القديم الى القول بالتحريم فتحصل من الاجماع تحريم استعماله في الاكل والشرب والطهارة والاكل معا فانه من احدهما والتجمر بمجمره منها والبول في اثناء منها والمكحلة والميل وطرف الغالية وجميع وجوه الاستعمال سواء في ذلك الاماء الصغير والكبير ويحرم استعمال ماء الورد والادهان من قارورة من احدهما ومن اتلى طعام فيها فابصره في آخر عمرها والذهن بفرغه باليد اليسرى ويحرم تزيين الخوايت والبيوت والمنجـالس بالاراني منها ومن فوضاً او اعتسل من اثناء ذهب او فضة صح وعصى بالفعل وهذا مذهبنا وقال به مالك وابو حنيفة والعلماء كافة الاداود فمنع من الصلوة ويصح ، بيع آنية الذهب او الفضة لانها عين طاهرة يمكن الانتفاع بها بأن تسبك ، واختلف ، قول الشافعي والاصحاب في اتخاذ هذه الاراني من دون استعمال فقيل بالكراهة والاصح التحريم وعليه لا يستحق صانعه اجرة ولا ضامن على كاسره وعلى الكراهة يستحق الصانع الاجرة وعلى الكاسر ارض «نقص والتحريم عام للرجال والنساء وواقعه على الملح منها مطلقاً حتى حرمة الاستئجار على عملها الفسطاطي في ارشاد الساري ج ٨ ص ٣٣٥ وفي بدائع الصنائع ج ٥ ص ١٣٢ والمحملي لا يثبت حرم ج ٢ ص ٢٢٣ حرمة الاكل والشرب فيها ومطلق الاستعمال

طبقتين فصة وطبقة عحاس فقال إكسرها فإنه لا يجعل بيعه ولا إيقاقه ( ١ )  
ورواه موسى بن بكر قال كنا عند أبي الحسن ( ع ) وإذا بدناير مصبوبة بين  
يديه فأخذ ديناراً بيده فقطعه نصفين ثم قال لي ألقه في البالوعة حتى لا يباع شيء  
فيه عش ( ٢ ) والرواية الأولى مع ضعف سندها ( ٣ ) لا دلالة فيها على عدم  
الانتفاع به فإن ظاهر التعليل إرشاد الله ما علل به من عدم حل بيعه وإيقاقه  
ووجوب الكسر مولويًا والالقاء في البالوعة . فمطوع المدم وأما الرواية الثانية  
فمضافاً إلى ضعف سندها « ٤ » أنها مغلطة بعدم جواز البيع وأما قطعه نصفين فلم يأمر  
به ليكون اعدام ما كانت هذه الصفة واجباً وفعله القطع نفسه لا يدل إلا على  
الجواز أو الاستحباب « ٥ » والأمر بالقاء رضاؤه في البالوعة كاشف عن عدم  
ماليتها والا لكان أمراً عاماً من مقام الإمامة والروايتان قاصرتان عن اثبات  
المنع عن الانتفاع بالحق هو الجواز « وأما المقام الثاني » أعني بيع الدرام المغشوشة  
فهو على أقسام ثلاثة تارة يكون مع علم المتبايعين والآخرى مع جهلها وثالثة مع جهل  
المشتري فقط فعلم المتبايعين لا اشكال في جواز البيع بل غيره من المعاصيات  
أيضاً كما المصلح والمصلحة والأجارة ومحوها كان الفش في المادة كالدراهم الرائجة

« ١ » التهذيب ج ٢ ص ١١٨ في بيع الواحد اثنين أو أكثر والوسائل

ج ٢ ص ٦٠٥ باب ١٠

« ٢ » الكافي بهامش مرآة العقول ج ٣ ص ١٠٣ باب الفش والتهذيب

ج ٢ ص ١٢٢ في أوائل فضل التجارة والوسائل عنها ج ٢ ص ٥٦٢ باب ١١٥

تحريم الفش « ٣ » في تنقيح المقال بترجمة المفصل بن عمر عن جامع الرواة ابن

علي الصيرفي يروي عنه وفيه ج ٢ ص ٢٧٨ علي بن حنان الصيرفي عنه الشيخ في

رحاله من أصحاب الصادق « ع » وظاهره كونه إمامياً ولم أقف على مدح

يدرجه في الحسن وضعف السند من جهة « ٤ » ضعف الجاسي في مرآة العقول

هذا الحديث ولعله من جهة الوقف الذي نسبته الشيخ الطوسي في الرجال إلى موسى

بن بكر « ٥ » في بعض نسخ المكاسب رواها عن موسى بن بكر وفي بعضها

قطعة مغيضة الأمر في بعضها حتى لا يباع بما فيه غش وجميعها اشتباه

والصحيح الموجود في الأصل كما نقلناه .

ففي عصرنا او في الهيئة كالدراهم المسكوكة بغير سكة السلطان لكونها مما ينتفع بها والعيب معلوم على الفرض فلا غش « ح » فيعبرها عمومات حل البيع والتجارة عن تراض واما غير الجمعي وموسى بن بكر فعلى فرض تسليم دلالتها على المنع عن الانتفاع بها والمعاوضة عليها معارضة بالصلى الوارد في جواز بيعها في موردين ( احدهما ) ما اذا بين البائع للشعري مورد الفش وكانا عالمين به - ١ - - ثانيهما - اذا كان المفسوش رائج المعاملة - ٢ - وبه يقيد اطلاق ما دل على المنع او يحتمل على الكراهة ، واما مع جعلها ، فالحرمة التكليفية غير ثابتة لكونها مترتبة على عنوان الفش المتقوم بالعلم والحكم الوضعي يظهر الحال فيه من الكلام على الصورة الثالثة وهي ما لو علم البائع بالفش والمشتري جاهل به ولا اشكال في صدق الفش ، حيثئذ ، فيحرم الاقدام عليه تكليفا ، للاخبار الكثيرة لاهية عنه واما وضعها فظاهر المعصية البطالان فيما اذا كان المبيع عنوان الدرهم المنصرف الى المسكوكات مسكة السلطان واما اذا وقعت المعاوضة على المادة فان كانت الفش في المادة ثبت خيار

( ١ ) الوافي ج ١٠ ص ٨٧ عن الكافي والتهذيب عن ابن رثاب قال لا اعلمه الا عن محمد بن مسلم قال قلت لابي عبد الله ( ع ) الرجل يبيع الدراهم يحمل عليها النحاس او غيره ثم يبيعها فقال اذا كان بين ذلك فلا بأس ورواه في الوسائل عنها ج ٢ ص ٦٠٥ وفيه ايضا عن التهذيب باسناده الى ابن ابي عمير عن عبد الرحمن بن الحجاج قال قلت لابي عبد الله ( ع ) اشترى الشيء بالدراهم فاعطى الناقص الحبة والحبطين قال لا حتى تبينه ثم قال الا ان يكون نحو هذه الدراهم الاوضحا حيه التي تكون عددا عددا ( وفي القاموس وتاج العروس ) الدرهم لصحيح ودرهم وضع نبي ايض .

( ٢ ) الوسائل ج ٢ ص ٦٠٥ عن التهذيب باسناده عن ابي نصر عن رجل عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال جاءه رجل من سجستان وقال له ان عددا دراهم يقال لها الشاهيد يحمل على الدرهم فاقبل فقال لا بأس به اذا كانت تجاوز وعنه ايضا عن محمد بن جميل عن حرير بن عبد الله قال كنت عند ابي عبد الله فدخل عليه قوم من اهل سجستان فسألوه عن الدراهم المحمول عليها فقال لا بأس اذا كان جواز المصير .

( آلات القمار كالدراهم المغشوشة في الصحة وعدمها ) - ١١٧ -

العيب وان كان في الهيئة ثبت خيار التدليس ثم امر بالتأمل ، وتوضيح ذلك ،  
يتوقف على مقدمة وهي أن المادة الحارية في جميع الاشياء المعبر عنها بالهيولى الاولى  
غير قابلة للبيع ولا يبذل بارائها مال وانما يبدل المال بازاء الصور النوعية العرفية  
ولو كانت من الارصاف حقيقة ، وعليه ، اذا كانت المبيع شخصيا وتختلف  
بعض أوصافه فان كان الوصف مقوما للمبيع عرفا كما اذا اشترى جارية حسنة  
فبان عدداً اسوداً بطل البيع لان ما وقع عليه البيع لم يكن وما كان لم يقع عليه  
البيع وان لم يكن كذلك بان كان وصفا عرفيا فلا يوجب تحلفه سوى الخيار  
، واذا كان المبيع كلياً ، وكان ما بدعه البائع للمشتري مخالفاً له باحد الوجهين  
لا يوجب ذلك الخيار ولا الفساد بل يرمي البائع بتسليم ما ينطبق عليه المبيع هذه  
الكبرى الكلية لو ارد التحلف ، واما تطبيقها على ما نحن فيه ، فان كان المبيع الدرهم  
الكلى المنصرف الى المسكوك بسكة السلطان كان البيع صحيحا والمشتري  
مطالبه البائع به - وان كان المبيع - شخص الدرهم - بصوابها المنصرفة الى سكة  
السلطان او المقيدة بها وطهر النقش فيها كان تحلفها موجبا للفساد لا بما مقومة  
لدرهم فان الدراهم المغشوشة وغير المغشوشة نوعان عرفاً لا فردان من نوع واحد  
- وان كان المبيع - هو المادة فتختلف الهيئة لا يوجب شيئاً لعدم دخلها في المبيع  
وان كان التحلف في المادة فان عدت المادة الموجودة مبانة لما وقع عليه البيع كما  
اذا اشترى ذهباً فظهر كونه نحاساً بطل البيع لانه نظير بيع المعدوم فان ما وقع  
عليه العقد غير موجود وما هو موجود في الخارج لم يقع عليه العقد وان كانت  
المادة مخلوطة ثبت خيار العيب اذا عُد المخلوط عيباً وانما خيار التدليس فليس خياراً  
مستقلاً بل يرجع الى خيار العيب ، قوله : وهذا بخلاف ما تقدم وما ذكرناه بنامه  
يجري في بيع آلات القمار فيصح اذا وقع على موادها كما في الدراهم المغشوشة  
فاذا اشترى مقداراً من النحاس وفيه آلة الشطرنج صح فلا وجه للتفصيل ( قوله :  
كما لو جمع بين الخل والخمر ) ما فاده أعلا الله مقامه من التفرقة بين الاجراء العقلية  
والخارجية بإمكان تقسيط الثمن في الثانية دون الاولى في عمله الا أنه لا يناسب  
جعله وجهاً للتفصيل بين بيع آلات القمار وبيع الدراهم المغشوشة لان الصحة  
في بعض صور بيع الدراهم المغشوشة لم تكن مبنية على تقسيط الثمن بازاء الهيئة

ولم يجرمه أحد فيها ( قوله : وهذا الكلام مطرد ) هذا القرض اجنبي عما نحن فيه وهو داخل في المسألة الثانية من القسم الآتي كبيع الجارية المغنية لقناتها وستعرف ان المختار فيها هو الصحة .

( قوله (قده) القسم الثاني ما يقصد منه المتعاملان ) قد يكون المبيع بحيث لا يقصد منه بحسب الاحتمالات المتعارفة الا الحرام وقد لا يكون كذلك وحيلث يكون ترتب الحرام عليه باشتراط تعاملين او يقصدها او يعلم البائع ولذا قسم المصنف لقسم الثاني الى اقسام ثلاثة ( الاول ) ان يشترط البائع على المشتري صرف المبيع في الحرام كبيع لمنب على ان يعمل عمراً ( الثاني ) ان يكون الحرام داعياً للمشتري على لشراء كاشتراء الجارية المغنية لقناتها ( الثالث ) ان يعلم البائع بصرف المشتري المبيع في الحرام كما اذا علم مانع المديبة بأن المشتري يقع بيده وبين احد المؤمنين . مارعة تؤدي الى قتله بها ففي القسم الاول يكون البيع شرطاً ان صرف المبيع في الحرام وفي القسم الثاني يكون البيع ممن يقصد صرفه فيه وفي القسم الثالث يكون البيع ممن يعلم انه يصرفه في الحرام من دون قصد ولا اشتراط وهذه الاقسام الثلاثة تجري في الاحارة باضافة قسم رابع يختص بها وهو بذل الثمن بازاء المنفعة المحرمة كالمارة للمرأة او الرجل للكذب ( ١ ) فان المال فيها مبدول

( ١ ) ائق ابو حنيفة بصحة الاستيجار على الزنا وانه لا حد على لرائي نقل ذلك شيخ راده في مجمع الانهر ج ١ ص ٦٠٣ ووجهه ابو بكر الجصاص في احكام لقران ج ٢ ص ١٧٧ بأن الله تعالى سمي المهر اجرا في قوله تعالى « وانكحوهن ماذن اهلن وانوهن اجورهن » وانما سماه اجرا لانه بدل المذاع فهو كن قال امهرك كذا نعم هو نكاح فاسد ثم روى عن عمر بن الخطاب ما يؤيده والرواية ذكرها ابن حرم في المحلى ج ١١ ص ٢٥٠ عن ابي الطفيل ان امرأة اصابها الجوع فانت راعيا فسأله الطعام فاني عليها حتى يعطيه نفسها ووافقه فعتما لها ثلاث حثيات من تمر واصاب منها ولما اخبرت عمر بن الخطاب قال مهر مهر مهر ودرأ عنها الحد قال ابن حزم والى هذا ذهب ابو حنيفة فلم ير الزنا الا ما كان مطارقة واما مع الاستيجار فليس بزنا ولا حد فيه وفي الفتح القدير لابن همام الحبس ج ٤ ص ١٤٩ ومجمع الانهر ج ١ ص ٦٣ خالف اباحنيفة الشافعي -

بأراء المصلحة دون العين ( قوله . الاولى بيع العيب ) هذا هو القسم الاول من بيع ما يقصد منه المنفعة المحرمة وقد استدل المصنف على مساده بوجهين ( الوجه الاول ) انه اعانة على الانتم ( وفيه ) اولاً منع الصغرى لعدم صدقها على مجرد الانشاء ( نعم ) لا يعد كون تسليم المبيع في الفرض مصداقاً للاعانة على الانتم ( وثانياً ) منع الكبرى لعدم حرمة الاعانة على الانتم كما سنوضحه ( وثالثاً ) مع تسليمها يكون الثابت الحرمة السكائية بعنوان ثانوي وهي لا تقتضي الفساد لانها إنما له الظهور لثانوي في الفساد اذا تعلق بعنوان المعاملة كالنهي عن بيع الحر او تعلق

— ومالك واحد وابو يوسف ومحمد بن الحسن وقال ابن حزم في المحلى ج ١١ ص ٢٥٠ المعجب من الخفيفين المقلدين لابي حنيفة ان يدروا الحدوثات حثيات من تمر ويحملونه مراً وهم لا يجيزون في السكاح الصحيح كون المهر اقل من عشرة دراهم وبهذا يفتح باب للزنا وبسبب البعاء بهذه الحيلة وهو الاستيجار بثمرتين وكسرة خبز ليزني بها انتهى .

من المعجب ان يفتح ابو حنيفة هذا الباب من الزنا ولم يصمم رأي الشيعة بالمنة بشرائطها المعروفة من العقد على الخلية من زوج وعدة مع تعيين المهر والاجل استناداً الى روايات أئمتهم « ع » الحاكية تجوز صاحب الرسالة لها فان النهي لم يصدر الا عن رأي عمر بن الخطاب تبعاً للسياسة يحدث مسلم في صحيحه ج ١ ص ٥٣٥ عن حابر الانصاري كانت الصحابة تستمع بالقيصة من التمر والدقيق على عهد رسول الله « ص » واي بكر وصدر من خلافة عمر حتى بن عمر بن الخطاب عنها في شأن عمر بن حريث وفي الاصابة لابن حجر ج ٤ ص ٢٣٣ بترجمة سالمى مولاة حكيم بن امية ان سلمة بن امية بن خلف استمتع منها وولدت له فوجد الولد ملع عمر فنهى عن المنعة ومن اجل معروفية المنعة بين المسلمين تروح ابن جريح فقيه مكة سبعين امرأة بشكاح المنعة كما في شـرح الزرقاني على مختصر ابي الضياء في الفقه المالكي ج ٨ ص ٧٦ وفي جمهرة انساب العرب لابن حزم ص ١٥٠ تروح سلمة ام اراكة بالمنعة فولدت له معبداً وذكر الراغب الاصمغاني في المحاطرات ج ٢ ص ٩٤ ان يحيى بن اكنم سأل شيخاً بالبصرة عن فتواه بحوار المنعة مع ان عمر بن الخطاب كان اشد الناس في المنع عنها فاجابه شيخاً بان —

بالثمن كما يستعاد ذلك من حمل السحت عليه وأما النبي المتعاق بعنوان عام ينطبق على المعاملة أحياناً فلا يوجب الفساد كالبيع المستلزم إيداء ثأؤ من أو قطع الصلاة ( الوجه الثاني ) أنه أكل للماء بالباطل ( وفيه ) ما يباه مراراً من أن الآية الكريمة ناظرة إلى الأسباب دون غيرها وكون البيع مع الشرط المبرور منها أولى

— الحديث صحيح أن عمر صعد المبر وقال أيها الناس متعتان أحلها الله ورسوله من واني محرمتها عليكم وأعاقب عليهما بقبلتي شهادته ولم يقبل تحريمه وفي الخبر لابن حبيب القسابة ص ٢٨٩ كانت من أصحاب لي ( ص ) خالد بن عبد الله الانصاري وزيد بن ثابت وسلمة بن الأكوع وعمران بن الحصين الخراعي وعند الله بن عباس يرون جوارنكاح المتعة والتحريم ناشئ من عمر كما في مسند أحمد ج ٣ ص ٣٥٦ وكثر العهد ج ٨ ص ٢٩٣ ومنه على هامش مسند أحمد ج ٦ ص ٤٠٤ وقد عرفت أن بهية سياسي من جهة الدراع في الأولاد ولكن الجماعة اختلفوا أحاديث اسندوا النبي فيها إلى النبي ( ص )

( ولم يقتنع أبو حنيفة ) بتلك المتوى المخالفة لجميع الفقهاء حتى جاء بما هو أنكي وأما في بدئ الصنائع ح ٧ ص ٣٥ ومجمع الأبرح ح ١ ص ٦٠٣ وشرح الدر المختار للحصفي ح ٢ ص ٥٣ لم يمنع أبو حنيفة من ترويج الرجل من لا تحمل له كامد وابنته واخته وجميع المحارم وراد في الفتح القدير ح ٤ ص ١٤٨ الخامسة والمطلقة ثلاثاً ومسكوحة الغير واخت الزوجه في عدتها مع العلم بالتحريم والعمد ونجب عليه المهر وبما عقب سياسة لاحدا مقدراً شرعياً قال ابن همام في الفتح القدير ح ١١ ص ٢٥٣ العقد على المحارم كله زنا والرواج كلا رواج وإذا كانت عالماً بالتحريم عليه حد الزنا كاملاً ولا يلحق به الولد في العقد قال بذلك الحسن ومالك والشافعي وأبو ثور وأبو يوسف وعبد بن الحسن وقال أبو حنيفة لا حد عليه والولد لاحق به والمهر واجب عليه لمن وليس عليه الاعتزير دون الأربعين فقط ( هـ ) وفي المذهب لأبي إسحاق الشيرازي الشافعي ج ٢ ص ٢٦٨ إذا زنا بامرأة معتقداً للتحريم وجب عليه الحد ومثله ما لو تزوج ذات محرم محرم فوطأها فإن المعتد لا تأثير له فكان وجوده كعدمه ( هـ ) .



الكلام فالتمسك به من التمسك بالعام في الشبهة - ماقية (ومن لغريب) ماذا ذكره المصنف من وقوع الثمن براء المفعة المحرمة لشرطه مع تصريحه في بحث الشروط بعدم تقسيط الثمن على الشرط وأنه التزام خارجي يوجب تحلله الخيار فيما إذا كان موافقاً للكتاب والسنة والا فلا يجب الوفاء به أصلاً كما صرح به في الأخبار ( ١ ) - وهذا مصافاً إلى أنه ولو سلم وقوع الثمن براء المفعة لم يكن المقام مشمولاً للآية لأن الباء فيها النسبية لا المقابلة (على) أن تقسيط الثمن على الشرط إنما يتصور فيما إذا كان الشرط على الباع لمفع المشتري وأما العكس كما فيما نحن فيه من اشتراط البائع على المشتري وتضييق حريته بصرف المبيع في جهة خاصة فلا معنى لتقسيط الثمن عليه فهذه المسألة من صفريات مسألة الشرط الفاسد وبناء على كونه مفسداً كما عليه بعض (٢) يكون البيع فاسداً ولكن المصحح أنه غير مفسد فيكون البيع صحيحاً ولم نعرف

( ١ ) في الوسائل ج ٢ ص ٥٨٥ باب ٦ من أبواب الخيار عن عبد الله بن سنان قال سمعت أبا عبد الله (ع) يقول من اشترط شرطاً مخالفاً لكتاب الله فلا يجوز له ولا يجوز على الذي اشترط عليه والمسلمون عند شروطهم مما وافق كتاب الله عز وجل وفي حديثه الآخر سألت أبا عبد الله (ع) عن الشرط في الأمان لا توهب ولا تبايع قال يجوز ذلك غير الميراث فانها تورث لأن كل شرط خالف الكتاب باطل ورواية المجتهد عن الصادق (ع) في رجلين اشتركا في مان وربحا فيه ربحاً وكان المال ديناً عليها فقال أحدهما لصاحبه اعطني رأس المال والربح لك وما ترى فقلت فقال لا بأس به إذا اشترط عليه وإن كان شرطاً بخلاف كتاب الله فهو رد إلى كتاب الله عز وجل وتقدم في الاستصاح بالذهب المتنجس ما رواه في المصباح في قصة بريدة كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل .

( ٢ ) ذكر ابن حزم في ( المحلى ) ج ٨ ص ٤١٣ أن كل عقد من بيع وغيره عقد على شرط باطل كان باطلاً وفي شرح النووي على مسلم بهامش إرشاد الساري ج ٦ ص ٣٣٨ شرط الولاء للمالك بريد مبطّل للبيع وفي كتاب ( الرحمة باختلاف الأئمة ) بهامش الميزان للشهري ج ١ ص ١٦٣ بيع العبد شرط انولاء له لئله لا يصح بالاتفاق وعند الأصطخري من اصحاب الشافعي يصح البيع ويطل الشرط وفي الفقه على المذاهب الأربعة ج ٢ ص ٢٩٣ من البيوع الفاسدة البيع بشرط فاسد -

ما في المتن من عدم ابتداء الفساد وعدمه على الأقوال في الشرط الفاسد ( وبما نبهنا )  
 ظهر انه لا مجال لما في المتن ايضا من ادعاء الفرق بين ما نحن فيه وبين المعاوضة على  
 آلات المحرم كالقهار بأن الجرح أحد للتمليك من الشرط والمشرط ( وذلك )  
 لعدم وقوع شيء من الثمن بآراء الهيئة ولا بآراء المنفعة المحرمة كى جوهر التنقيط  
 وبجواب عنه بأن التنقيط بالاصحاف الى الهيئة والمادة لكونها جرتى المبيع أولى من  
 التنقيط بحسب الشرط والمشرط فإذا امتنع في الاول لأن المادة والهيئة تعدان  
 وجودا واحدا امتنع في الثاني بالاولوية ( واما الاجارة ) على المنفعة المحرمة فهي  
 على قسمين لأن الثمن فيها نارة يقع بآراء المنفعة المحرمة خاصة كاستيجار الغير للكذب  
 ولا اشكال في نفاذها لأن المنفعة المحرمة لا تكون مالا شرعا فكل المال بآرائها من  
 الاكل بالباطل ( واخرى ) يقع الثمن بآراء مطلق المانع وتكون هي موردا للتمليك  
 لكن مع اشتراط الانتفاع في خصوص المحرم وتطبيقها عليه فيلحقها حكم البيع  
 والفرق بين العودتين ظاهر ( توضيح ذلك ) ان الاحارة قد تقع على منفعة خاصة  
 كركوب الدابة بحيث تكون هي التي ما كها الموجر دون غيرها وقد تقع على مطلق  
 المانع ولكن بشرط تطبيقها على جهة خاصة فيقول المؤجر آجرتك الدار على ان  
 تبسج فيها الخمر ويظهر هذا رعا يستأجر أحد غيره للزيارة وبشرط عليه ايقاعها  
 في وقت خاص وربما يستأجر للزيارة في زمان مخصوص ( والتمرة بين العودتين ) يظهر  
 فيما اذا خالف الشرط فإن التحالف في الثانية بوجوب الخيار للمؤجر لما تقدم فإن أمضى  
 استحق اجرة المسمى وان فسح استحق اجرة المثل ( وفي الاولى ) قد يقال به سداد  
 الاحارة ولكن لا وجه له بعد تمامية اركان الاحارة وتسليم المالك العين الى المستأجر  
 وتمكنه من استيعاب المنفعة غاية الامر انه فوت على نفسه المنفعة المملوكة له واستوفى  
 غيرها ( واما الكلام ) في ان المؤجر ( حينئذ ) يستحق عليه اجرتان اجرة

— لا يقتضيه العقد فالحنفية والشافعية والمالكية حكموا بطلان المقداد افترق  
 بشرط ينافي مقتضاه كما اذا باعه الدابة بشرط ان لا يركبها والثوب لا يلبسه  
 والدار لا يسكنها والحالة مرقوا في الشرط الفاسد لما كان معاويا يقتضى العقد  
 كالشراء بشرط عدم الخسارة فالبيع مردود والبيع بشرط جعله وقفا فالشرط  
 فاسد والبيع صحيح .

( الاجارة لمنفعة محرمة )

- ١٢٣ -

المسمى بسبب المقد واجرة مثل المنفعة التي استوفاهما كما هـ. والظاهر او يستحق  
أعلا الاجرتين لعدم تمكن المالك ايضا من استيعاب كلتا المنعتين في زمان واحد  
فكأنه لم يتمكن مالكا الا لاحداهما على البدل هـ مثال ذلك هـ ما اذا آجر فرسه  
لراكوب فاستعمله المستأجر في الطاحونة وما اذا آجره الفرس واشترط استعماله  
في الركب هـ فاستعمله في الطحن هذا كله في المنفعة المحللة هـ واما المنفعة المحرمة هـ  
فان كانت الاحارة واقعة عليها وذل الثمن نارائها كاستيجار أحد للكذب او الزنا  
فلا اشكال في الفساد ضرورة ان اطلاق دليل الحرمة ينافي الامر بوجوب الوفاء  
والحكم بصحة العقد المستلزمة لوجوب التسليم حارحا ( ١ ) هـ وان كانت  
الاجارة هـ واقعة على مطلق المانع واشترط استيعاب خصوص المحرمة فتدخل في  
مسألة افساد الشرط افساد وعدمه فحال الاجارة في هذه الصورة حال البيع على القاعدة  
( ولكن ) وردت فيها روايات ( احداها ) عن عبد المؤمن عن حابر قال سألت  
ابا عبد الله ( ع ) عن رجل يؤجر بيته يباع فيه الخمر قال حرام اجرة ( ثانيتهما )  
عن ابن ابي عمير عن عمر بن اذينة قال كنت الى ابي عبد الله ( ع ) أسأله عن الرجل  
يؤجر سعيفته او دابته ممن يحمل عليها الخمر او الخمار فقال لا بأس ( ٢ ) وهما

( ١ ) في الفقه على المذاهب الاربعة ج ٣ ص ١٧٦ عند المالكية لا يصح  
اجارة الدكان ليداع فيه الخمر والحشيش وغيره مما يفسد العقل وكذا اجارة المنازل  
للتخذ محلا للفسق وفيه ص ١٥٤ عند الحنابلة لا يصح اجارة الدار لتكون محلا  
للفسق او لبيع الخمر او القمار مما لا يحمل .

( ٢ ) هذا وما قبله رواها الكلبي في الكافي على هامش مرآة العقول ج ٣  
ص ٤٢٢ باب جامع ما يحمل فيه البيع والشراء الحديث ٦ و ٨ ورواهما الشيخ  
الطوسي في التهذيب ج ٢ ص ١٥٤ في بيع العرر وعنده في الحديث الاول  
( صابر ) بدل ( جابر ) وعنها في لوائ ج ١٠ ص ٢٩ باب اجارة السفينة  
والدابة والبيت للخمر والحديث الاول ضعفه المجلسي ولعله من جملة جابر الغير  
معلوم حاله واما على رواية الشيخ فالحديث صحيح فان السد في التهذيب هكذا  
احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن اسماعيل عن علي بن نعيان عن ابن مسكان عن  
عبد المؤمن عن حابر قال سألت ابا عبد الله ( ع ) عن الرجل يؤجر بيته هـ

متعارضتان والجمع بينهما بالتفصيل في الاحارة لبيع الخمر والاجارة لخله مما لا قائل به كما ان الجمع بينهما يحمل حرجا بار على وقوع الاحارة على خصوص المنفعة المحرمة وحين المصححة على اشتراط ذلك او قصده او العلم به لا شاهد عليه بل يتأقده التفرع في قوله ( ع ) في بيع فيه الخمر وههنا كذا الحال في الجمع الذي احتاره المصنف من حمل الاول على الاشتراط والثاني على مجرد العلم برفع اليد عن ظهور كل منها بصريح الآخر لعدم كونه شيئا منها مما ذكر ومجرد التيقن من

— الحديث والاول من رجال السند هو الاشعري القمي يروي عن محمد بن اسماعيل بن ربيع من عيون الطائفة وشيوخها كما في خاتمة المستدرک للوري ص ٦٥٧ والثاني ابن زريع حليل القدر عظيم المدة يروي عن علي بن النعمان الاعم النعماني وخاتمة المستدرک للوري ص ٦٣٠ أو عن علي بن النعمان كنيته اليه ( والثالث ) هو الاعم في رجال النجاشي ص ١٩٦ كان ثقة وجهاً ثباتاً واضح الطريقه وفي مشتركات الكاطمي يروي عن عبد الله بن مسكان ولم يذكر المعقاني في رجاله الا الاعم الراوي عن ابن مسكان والرازي ثم يذكره أهل الرجال ( والرابع ) عبد الله بن مسكان في خاتمة المستدرک ص ٣١٨ لم ير في اصحاب الصادق ( ع ) أروى منه وفي رجال النجاشي ص ١٤٨ ثقة عين ( والخامس ) عبد المؤمن بن قيس بن قيس ابن فهد في رجال النجاشي ص ١٧٤ ثقة وورثه في الخلاصة والوجيزة والمشتكرين ولم يذكر المعقاني في رجاله ج ٢ ص ٢١٧ الا عبد المؤمن بن سمة الكندي وعبد المؤمن بن عبد الله بن خالد العيني وهما رجال الشيخ الطوسي من اصحاب الصادق ( ع ) ولم يذكر المعقاني من روى عنها ( نعم ) ذكر في الثالث وهو عبد المؤمن بن القاسم بن قيس بن قيس بن فهد ابن مسكان يروي عنه ( والسادس ) وهو جابر على رواية الكافي لم يذكر أرباب الرجال من اسمه جابر ويروي عنه عبد المؤمن واما على ما في تهذيب من انه « صابر » ففي رجال المعقاني ج ٢ ص ٩٠ عن جامع الرواة رواية عبد المؤمن بن القاسم بن قيس المذكور عن « صابر مولى بسام ابن عبد الله الصيرفي » وصابر عبد النجاشي امامي وفي تعليقه الوحيد في رواية صفوان عنه ولو بالواسطة دلالة على توثيقه وذكر النجاشي في رجاله طريقه الى كتابه وسلسلة السند من عيون الطائفة كما —

الخارج لا يوجب ذلك كما تقدم في بيع العذرة ( فالمصحيح ) اما حل خير جابر على الكراهة لانه ظاهر في الحرمة ونفي اليأس في خير ان اذينة صريح في الجواز فيرجع اليد عن الظاهر بالنص واما التساقط والرجوع الى ما تقتضيه القواعد بل قد يقال بفساد الوجه لال ايضا لحل الحرمة في خير جابر على الاجرة وهو ظاهر في الفساد ولا معنى فيه للكراهة فيتعين الوجه الثاني وهو الرجوع الى القواعد على التفصيل المتقدم ( قوله : المسألة الثانية يحرم المعارضة على الجارية ) هذا هو القسم الثاني من الاقسام الثلاثة المتقدمة وهو ما اذا كانت المنفعة المحرمة داعية للشترى على الشراء كشرء الجارية المغنية لغنائها والكلام فيه تارة من حيث القاعدة واخرى من حيث الروايات الخاصة اما بحسب القاعدة فالحكم فيه هو الصحة لما يبياه من ان اشتراط المنفعة المحرمة لا يوجب الفساد فكيف بوجبه مجرد قصدتها مع ان قصد المنفعة لا يكون دخيلا في البيع اصلا ( ولكن المصنف ) قسمه الى ثلاثة انحاء وجزم في احدها بالصحة وفي الآخر بالطلاق ونرد في الثالث ( الاول ) ما اذا كان بذل الثمن جزءاً او كلا بازاء الصفة المحرمة كغناء الجارية ومهارة العبد في الفلار او في المرقه وفي هذا القسم يدور حكم المعاملة عنده بين الصحة مطلقا والفساد مطلقا والتقسيم ولا يمكن الصحة على الاطلاق من جهة أن بذل بعض الثمن بازاء المنفعة المحرمة التي ليست بمال شرعا كالأد التقييط غير تام لان الصفة جره عقلي ومقابلته يجزه من الثمن غير مهروقة شرعا وعرفا فيتعين الطلاق مطلقا ( الثاني ) ان لا نلاحظ الصفة في بذل الثمن وكيفية وحكم فيه بالصحة ( الثالث ) ان نلاحظ الصفة ويكون بذل شيء من الثمن لازائها بما أنها كمال قد تستعمل في الجهة المحللة أحيانا ولو نادرا واحتمل فيه وجهان الفساد لانها متفعة مادية ، والصحة لان ما يقابل الثمن هو الموصوف وانحسا يزداد ثمنه باعتبار المنفعة المادية ( وما ورد من حمل السحت على ثمن المغنية ) محمول على المتعارف الغالب وهو ما اذا وقع شيء من الثمن بازاء الصفة باعتبار صرفها في الحرام ( ونقول ) ( اما القسم

— كما في خاتمة المستدرک ص ٨١١ وابن اذينة في الرواية الثانية هو عمر بن محمد بن عبد الرحمن بن اذينة وثقه الشيخ وابن شهر آشوب والعلامة وغيرهم وقال النجاشي انه شيخ البصريين ووجههم وثاق رجال السند كلهم اجلاء

( الاول ) فحكمه وان تردد بين الاحتمالات الثلاثة المذكورة الا ان الصفة اُجودها لان الثمن لا يبذل نازاء الصفة اصلاً ( ومع النزل ) فالصفة الماحوظة في الجارية او العبد انما هي القدرة على ايجاد القبيح المحرم وهي غير قبيحة ولا محرمة ولذا تكون ثابتة في المبادئ العالية ايضاً عابته صدور القبيح منان للحكمة ( وعليه ) فليس بذل الثمن براه للصفة يقع براه المحرم ( واما القسم الثاني ) فما اختاره فيه من الصفة متين جداً واما تردده في ( القسم الثالث ) من جهة كون الصفة المعالجة لتلك الصفة نادرة فلا وجه له اعدم انحصار منفعة الجارية المغنية في الغناء وعدم انحصار منفعة العبد الماهر في القمار او السرقة فيها بل لها منافع اخرى شايعة معتد بها كالخدمة والعق وحوها وضم منفعة اخرى اليها نادرة وهو الغناء في الوجه الحلال لا وجوب مساد البيع ، عدم كونه بذل ثمن بآرائها كما عرفت هذا كله بحسب القاعدة ( قوله : وقد ورد النص ) الاخبار الخاصة جملة مساطاهرة في مساد بيع الجارية المغنية وهي خمسة ( الاولى ) رواية ابراهيم ابن ابي البلاد قال اوصى اسحاق بن عمر عند وفاته بجوار له مغبنيات ان يبعهن ويحمل ثمنهن ( ١ ) الى ابي الحسن ( ع ) قال ابراهيم فعت الجواري بثلاثة الف درهم وحنث الثمن اليه فقات ان مولى لك يقال له اسحاق بن عمر اوصى عند موته ببيع جوار له مغبنيات وحمل الثمن اليك وقد بعتن وهذا الثمن ثلثمائة الف درهم فقال لا حاجة لي فيه ان هذا سعت وتعليمهن كفر والاسماع اليهن نقاق وثمرهن سعت ( الثانية ) رواية سهل بن زياد عن الحسن بن علي الوشا قال سئل ابو الحسن الرضا ( ع ) عن شراء الجارية المغنية فقال ( ع ) قد تكون للرجل الجارية تلبيه وما ثمنها الا ثمن كلب وثن الكلب سعت والسعت في النار ( الثالثة ) رواية سعد بن محمد النطاطري عن أبيه عن أبي عبد الله ( ع ) قال سأله رجل عن بيع الجواري المغنيات ( ٢ ) فقال شراؤهن وبيعهن حرام وتعليمهن كفر

( ١ ) في التهذيب ج ٢ ص ١٠٨ - ان يبعن ويحمل ثمنهن -  
( ٢ ) التهذيب ج ٢ ص ١٠٧ ( قال سأله عن بيع جوار ) وسمى الراوى سعيداً والصحيح كما في الكافي على الهامش ح ٣ ص ٣٩٢ باب كسب المغنية سعد لعدم ذكر الاول في الرجال وذكر الثاني .

واستأمن اتفاق ( الرابع ) رواية اسحاق بن يعقوب في التوقيع الصادر من الحجة  
عجل الله فرجه وأما ما وصلنا به فلا قبول عندها الا لما طاب وظهر وتضمن المغنية  
حرام ( ١ ) « الخامسة » رواية ابراهيم بن ابي البلاد قل قلت لأبي الحسن  
الاول جعلت فداك ان رجلا من مواليك عنده حوارى مغنيات قيمتهن اربعة عشر  
الف دينار وقد جعل لك ثلثها فقال لا حاجة لي فيه ان تمن الكلب والمغنية  
سحت ( ٢ ) وبارء هذه الطائفة روايتان تدلان على الجوار قد يتوهم معارضتهما  
لأخبار الملع « احدهما » ما عن التهذيب باسناده عن احمد بن محمد البرقي عن عبد  
الله بن الحسن الديبوري قل قلت لأبي الحسن جعلت فداك ما تقول في البصريين  
اشترىها وابيعها من البصري قل اشترى وبيع قلت فاسكن وسكت عن ذلك قليلا ثم  
نظر الي وقال شبه الاخفاء هي لك حلال قلت فاشترى المغنية او الجارية تحسن ان  
تفنى اريد بها الرق لا سوى ذلك قل اشترى وبيع ( ثانيا ) ما رواه الصدوق قال  
سئل علي بن الحسين « ع » عن شراء جارية لها صوت فقال ما عليك اذا اشتريتها  
فذكرتك الجاه - ونقول - رواية التهذيب وان كانت واضحة الدلالة على الجوار  
الا ان الديبوري مهمل وذكر المصنف انه لم ي نقل عنه رواية من اول الفقه الى  
آخره غير هذه ، وحديث الصدوق لما لم يكن شحور روى بصيغة المجهول

- ١ - اكمل الدين للصدوق ص ٢٩٧ - ٢ - قرب الاسناد ص ١٧٠ نجف  
وجميعها منقولة في الوسائل ج ٣ باب ٤٤ ص ٥٤١ وعلق المحامي في مرآة العقول  
على جملة من هذه الاحاديث فصحيح حديث ابن ابي البلاد وروى غير الطائري بالجهل  
ولعله من جهة عدم ذكر اهل الرجال له غير ان الوحيد استشعر وثاقته من رواية  
ابن اخيه الحسن بن علي الطائري عنه وقول الشيخ في العدة عمات الطائفة « ما  
رواه الطائريون وضعف حديث الوشاء ولعله من جهة سهل بن زياد الذي اعرض  
عنه جملة من اصحابنا الاجلاء هذه احاديث الخاصة وفي المقام احاديث من العامة  
في كثر العمل ج ٢ ص ٢٠٠ و ص ٢٠٩ عن ابن ماجه القروي عن ابي هريرة  
قال رسول الله - ص - لا تتاعوا المغنيات ولا تشتروهن ولا تعلموهن ولا خير  
في تجارة فيهن وتضمن حرام وروى ابن ابي الدنيا ابن مردويه عن ابي امامه  
انه - ص - قال لا يحل بيع المغنيات ولا شرائهن ولا تجارة فيهن وتضمن -

وكان قلا جرماً لا يعد في قسم الرسل لانه لو لم يمكن جازماً بالصحة لم يتقله جزماً الا ان الرواية اجنبية عما نحن فيه فان حسن صوت الجارية لا يستلزم كونها مقبولة فليس لروايات المنع معارضة الا أنها مطلقه تشمل اقسام بيع المغنية حتى الفسحين الاخيرين ولازمه سقوط الجارية المغنية عن المالية رأساً ولم يقل به احد و « فلا مباح » من احد أصريين إما الاخذ باطلاقها واحراح القسمين منها بالاجماع والسيرة وهو بعيد واما حملها على الجواري المدة للعناء المتخذة له مهنة تجلب به المال بل لا يعد ظهور عنوان المغنية في ذلك عرفاً فتكون اجنبية عما نحن فيه و « وقد تلخص » ان التفصيل بين ما فيه صفة محرمة كالمدة المأهر في القمار والسرقة وغيره لا وجه له لان وجود صفة في المبيع لا تصرف الا في الحرام لا تخرجها عن المالية مع وجود مباح محالة فيه كما لا وجه للتفصيل بين الاقسام التي ذكرها اعلا الله مقامه في هذا القسم - نعم - في خصوص الجارية المغنية وردت روايات ظاهرة في فساد بيعها وقد عرفت ان المراد من المعية بحسب الفهم العرفي خصوص الجواري المعدة للقاء والطرب في المحل بل لا يعد انصرافها الى ما اذا وقع البيع عليها بعنوان كونها مغنية فالبيع الواقع على من كانت بهذه الصفة بهذا العنوان غير صحيح بمقتضى الاخبار المأهولة فلا نعم الجارية اذا كانت حسنة الصوت او العارفة

- حرام اما نزلت هذه الآية في ذلك ومن اداس من يشتري لهو الحديث وروى الطبراني عن عمر بن الخطاب سجد وعماؤها حرام وثمنها مثل ثمن الكلب وثمن الكلب سحت ومن ثبت لحمه على السحت والنار اولى به و « وفي بيل الأوطار » لشوكاني ج ٥ ص ١٣١ قال ويؤيد المنع من البيع مع طئ استعمال المبيع في معصية ما اخرجته الترمذي من حديث ابي امامة ان رسول الله و « ص » قال لا تبيعوا القينات المغنيات ولا تشتروهن ولا تعلموهن ولا تخرن في تجارة فيهن وثمنهن حرام ورواه عنه احمد في المسند ج ٥ ص ٢٦٤ وفي ص ٢٦٨ قال في حديثه لا يحمل يمين ولا شرائهن ولا تعليمهن ولا تجارته فيهن وثمنهن حرام يعني الصارات وفي بدائع الصائغ ج ٥ ص ١٦٩ لو اشترى حارية معنية على سبيل الرغبة فيها فالبيع فاسد لان التفتية صفة معطوبة لكونها طواً بشرطها في البيع بوجوب فساده .



بالغناء اذا لم تتخذة مهة كما لا نعم شراء المقتبة بداعي متعها عن ذلك  
( قوله : المسألة الثالثة بحرم بيع العنب ) هذا هو القسم الثالث من بيع ما يقصد  
منه المتعاملان المذمومة المحرمة وهو بيع الشيء مع علم البائع بأن المشتري يصرفه في  
الحرام او مع علم المشتري بأن البائع يصرف الثمن في الحرام كالقمار والظاهر  
صحة البيع والشراء حتى فيما قصد الحرام منها فصلا عما اذا علم بترتب الحرام الا  
ان المصنف ( قدس ) فصل فيما اذا كان الحرام داعيا على البيع كببيع العنب المقصد  
ان يجعله خمرأ واما مجرد العلم بترتبه عليه حارفا واختار المنع في الاول لكونه اعانة على  
الاثم وبقي الخلاف ٤٤ والكراهة في الثاني جمع بين الاحبار ( والتفصيل ) لوجه  
له لما ستعرف من عدم اعتبار قصد ترتب الحرام من المعان في صدق الاعانة على  
الاثم بل يكفي فيها مجرد الالتفات الى ذلك من دون قصد الى وقوعه ( وبسبب  
اخرى ) المقصد قد يطلق على الاختيار المتقوم بالعلم والالتفات وهو بهذا المعنى معتبر  
في الاعانة على لاثم كما انه متحقق في كلتا الصورتين وقد يطلق على الداعي وهو  
هذا المعنى غير معتبر في الاعانة على الاثم اصلا بداهة انه يصدق على مانع السيف من  
يعلم انه يريد قتل مؤمن به انه اعان على قتله ولو لم يكن القتل داعيا له على البيع كما  
أن الاحبار المحوزة باطلاقها نعم صورة المقصد بالتفصيل لوجه له « فالمصحيح »  
من حيث الحكم الوضعي جواز البيع لاطلاق الادلة وعدم ثبوت دليل على الفساد الا  
ماورد في بيع الخشب من يعمله صياور صليبا وسيأتي الكلام فيه

( وأما من حيث الحكم التكليفي ) فلا بد من التكلم في مقامين أحدهما في  
الموارد المنصوصة من هذا القسم وما يستفاد من النص الوارد فيها ثانيها في الأدلة  
العامّة الشاملة لها ولغيرها ( أما المقام الاول ) أعني الأدلة الخاصة فقد ورد على  
الجواز روايات منها ما عن ابي بصير قال سألت أبا الحسن ع « عن بيع العصير  
فيصير خمرأ قبل ان يقبض الثمن فقال لو باع ثمرته ثم يعلم انه يجعله خمرأ لم  
يكن بذلك بأس ومنها روايه ابي بصير قال سألت ابا عبد الله ع عن ثمن العصير قبل  
ان يظلي لمن يبيعه ليطبخه او يجعله خمرأ قال اذا بعته قبل ان يكون خمرأ وهو  
حلال فلا بأس ومنها ما رواه عبد الحلبي قال سألت ابا عبد الله ع عن بيع عصير  
العنب من يجعله خمرأ فقال لا بأس به تبيعه حلالا لجعله خمرأ ما أبعد الله

وأصحقه ومنها رواية ابن اذينة قال كتب الى ابي عبد الله اسأله عن رجل له  
كرم أبيع العنب والخمر ممن يعلم انه يجعله خمرأ أو مسكرأ فقال انما باعه حلالا  
في الابان الذي يحمل شربه أو أكله فلا بأس ببيعه ومنها رواية ابي كهمس قال  
سأل رجل ابا عبد الله عن العصير فقال لي كرم وأنا أعصره كل سنة وأجعله في  
الدنان وابعه قبل ان يغلي قال لا بأس وان غلا فلا يحمل بيعه ثم قال هو ذا نحن  
نبيع تمرنا ممن نعلم انه يصنعه خمرأ ومنها رواية رفاعة قال سئل ابو عبد الله  
وانا حاضر عن بيع العصير ممن يخمره قال حلال السنن يبيع تمرنا ممن يجعله شرابأ  
خيئأ ومنها رواية الحلبي قال سئل ابو عبد الله عن بيع العصير ممن يصنعه خمرأ  
فقال يبعه ممن يطبخه أو يصنعه خلا أحب الي ولا أرى بالأول بأسأ الى غير  
ذلك ١١١ وهذه الاخبار بإرضها ماورد في المنع عن بيع الخشب ممن يجعله صفا  
أو صليا بعد دعوى عدم الفرق بينه وبين بيع العنب أو العصير ممن يجعله خمرأ  
ككتابية ابن اذينة قال كتبت الى ابي عبد الله (ع) أسأله عن رجل له خشب فباعه ممن  
يتخذ منه رباط فقال لا بأس وعن رجل له خشب فباعه ممن يتخذ صلبا قال  
لا ورواية عمرو بن حريث قال سألت ابا عبد الله (ع) عن الثوب ابيعه يصنع  
للصليب والمتم قال لا (٢) وجمع المصنف قدده ١ بينها بحمل دليل المنع على  
الكراهة بشهادة ما زعمه رواية رفاعة وهي للحلي وقوله (ع) ١ ما يبعه ممن يطبخه أو  
يصنعه خلا أحب الي ولا أرى بالأول بأسأ فانه كالصریح في الكراهة (وفي)  
أولا ان ثبوت الكراهة بما في قوله (ع) في رواية ابي كهمس هو ذا نحن نبيع  
تمرنا ممن يجعله خمرأ وقوله (ع) في رواية رفاعة ألسا نبيع تمرنا ممن يجعله  
شرابا خيئأ الظاهر في صدور ذلك عنهم مكرراً بل كانت ديدهم عليه فان  
الامام (ع) اجل شأنه من ان يلتزم بالمكرره مع عدم انحصار المشتري بعامل  
الخمر ومن أجه حملنا في الدررة السابقة الخمر في قوله (ع) ممن يجعله خمرأ على العصير

(١) الكافي باب جامع ما يحمل فيه البيع والشراء وجميع الاحاديث تمجدها

في الوسائل ج ٢ ص ٥٥٦ باب ٨٨ .

- ١ - الوسائل ج ٢ باب ٧٠ ص ٥٤٨ .

لاطلافة عليه في الاخبار وبعد التأمل إنضح ان الحر يطلق على العصير المحرم وهو  
المستخذ من العنب او الزبيب واما تصير التمر فهو طاهر حلال ما لم يكن مسكراً  
( وثانياً ) قوله ( ع ) في مكاتبة ابن ادمه ( انما ماءه حلالاً في الاذن الذي  
يحل شره ) طاهر في الجوار بمعنى تساوى الطرفين فلا تناسب الكراهة كما ان  
طاهر التعليل ايضاً في القسح عن تمسك الغير من ارتكاب لمبيح كيف وقدم  
المولى سبحانه عباده من ذلك ( وذلك ) قوله ( ع ) أحب إلي لادالة بيده على  
الكراهة والحرارة بل طاهره عدم الرجحان والمثوية و قوله فده وقد يجمع  
بينها وهذا جمع ثالث بين الطائفتين وهو من الاخبار المانعة على صورة اشتراط  
صرف المبيع في المحرم والروايات المجوزة على مجرد العلم بذلك من دون اشتراط  
« وقوه » اولاً انه يخالف نصريح الاذلة المانعة اذ الماخوذ فيها ليس الا العلم بصرف  
المبيع في الحرام ( وثانياً ) اشتراط جعل الخشب صلباً على المشتري بعيد من مسلم  
يدين بالشريعة المطهرة ليسأل الامام - ع - عت حكمه و وثالثاً « في رواية  
واحدة وهي مكاتبة ابن اذينة ورد الملح عن بيع الخشب ممن يصنعه صليلاً ونقي  
البأس عن بيده ممن يعمله رابط فكيف يحمل الأول على الاشتراط والثاني على  
مجرد العلم مع ان الكلام واحد « فلا مفاض » من الالتزام بأحد أمرين « إما  
المعارضه « بين الطائفتين بناء على عدم الفرق بين مورد بها من بيع التمر ممن يعمله  
خمرأ وبيع الخشب ممن يعمله صلباً « وعليه » فالترجيح لما دل على الجواز لموافقته  
الكتاب « تجارة عن تراض » و « أحل الله البيع » ويؤيده الشهرة في الفتوى  
فانها وان لم تكن من المرجحات اذ المرجح هي الشهرة في الرواية الا أنها تصلح  
للتأييد « وإما التفصيل « فلاقتصار في كل رواية على موردها فيلتزم بالمنع في  
مورد الرواية المانعة والجواز في غيرها وقد اختاره المصنف حيث ذكر انه قول  
فصل لو لم يكن قولاً بالعصل - والطاهر - صحة حيث لم يقتض اجماع على نقي  
التفصيل كيف والروايات صريحة في التفصيل مع موافقته الاعتبار فان عبادة  
الاصنام من أعلى مراتب الكفر فلا يقاس بها بهية المعاصي « وأما المقام الثاني «  
وقد اشار اليه المصنف « بقوله « فقد يستدل على حرمة البيع » وليس في هذا  
المقام ما يمكن الاستدلال به على المنع الا حرمة الاعانة على الاثم فلا بد من التكلم

في هذه الكبرى الكلية من حيث الاولى في بيان مفهومها الثانية في حرمتها الثالثة في انها من العناوين القبيحة ذاتا كالظلم فلا تنصف خير الحرمه او هي نظير لكذب معرفتها قابله للتخصيص ، الجهة الاولى ، الاعانة عروفاً مرادف للمساعدة المعبر عنها في الفارسيه بـ \* كك \* فهي من المفاهيم العرفيه الواضحة التي لا يمكن تحديدها بالدقة سعة وضيقاً كالمفاهيم العقلية وقد ذكر المصنف \* قدس \* في كتاب الطهارة ان الماء مع كونه من اوضح المفاهيم عره بشك في صدقه على بعض المايحات لشبهه مفهومية كماء الكبريت والماء المخلوط بالطير \* فيقع الكلام \* في بعض الخصوصيات التي اعتبرت في صدق عنوان الاعانة على لاثم في العوائد فانرا في لا تصدق الاعانة الا اذا تحقق لمان عليه في الخارج وتأمل فيه المصنف يدعوى ان حقيقة الاعانة على الشيء هو الفعل بقصد حصوله سواء حصل ام لم يحصل \* والمصحيح \* ما ذهب اليه المذكي فان من دفع المنيه لمن يريد قتل مؤمن ولم يتمك من لا يصدق عليه انه اعان على لقتل \* نعم \* يصدق \* ح \* الاعانة على التجري \* قوله : يسأل بمنع حيث لم يقع القصد \* حكى الزاقي في العوائد عن حاشية الارشاد للمحقق الثاني وآيات الاحكام للاردبيلي في فصل الحج والكفاية للحروري أنه يعتبر في صدق الاعانة على الاثم قصد وقوع الفعل من المعلن بأن يكون هو الداعي على عمله وتبعهم المصنف في ذلك \* وفيه \* ان القصد قد يطلق على الداعي وقد يطلق على الاختيار المتقوم بالالتفات والشعور وهو بكلا معنييه غير معتبر في الاعانة لغة ولذا يصح استعماله الى غير الشاعر كما في قوله تعالى واستمعينوا بالصبر والجملة وفسر الصبر بالصوم ( ١ ) وقوله \* ع \* نعم العون

( ١ ) في التبيان للشيخ الطوسي ج ١ ص ٧٣ عند قوله تعالى في سورة البقرة ٤٥ ( واستمعينوا بالصبر والجملة ) قيل المراد من الصبر الصوم وفي الوسائل ج ٢ ص ١١٧ باب ١ من ابواب الصوم المددوب عن تميم العباسي عن الصادق قال الصبر الصوم وفيه ص ١١٧ عن ممانى الاخبار قال رسول الله ( ص ) كل اعمال ابن آدم بعشرة اضعافها الى سعمائة ضعف الا الصبر الى ان قال والصبر الصوم وفيه عن الصادق ( ع ) اذا رلت بالرجل النارية الشديدة فليصم فان الله تعالى يقول واستمعينوا بالصبر يعني الصيام ،

على الفقر الصوم وفي الدعاء وأعاني عليه شقوتي ويقال أعانني الرج على السير  
فالقصد بمعنى الاتعانت لا يعتبر فيها فضلا عن الداعي ويؤيده ما رواه المكوني  
عن الصادق قال قال رسول الله ( ص ) من أكل الطين فمات فقد أعان على  
نفسه ( ١ ) ( نعم ) تنصرف الاعانة عرفاً الى صورة العم والاتعانت فيها اذا استندت  
الى ذى الشعور فلا يصدق على مائع المديدة أنه أعان على قتل من قتل به فيما اذا لم  
يكن ملتصقاً اليه ولذا يهزه ما هائل لو ادعى معارضة مائع المديدة له على القتل كما  
يضحك من السارق اذا ادعى معارضة صاحب الدار على سرقة ما سرقه ما سرقه الضياء  
الذى لولاه لم يتمكن من السرقة لاجل الظلام ( وبالمجمله ) فلا تنفكات الى وقوع  
المعان معتبر في الاعانة عرفاً فيما اذا استندت الى العاقل المختار واما لمة فلا يعتبر ذلك  
اصلاً ( قوله : واهن المحقق الأردبيلي ) حاصل ما حكى عنه التمهيد بين المقدمات  
القريبة والبعيدة واحتياط عدم صدق الاعانة في الثاني الا مع القصد ( وفيه ) ان  
العرف لا يجد فرقاً بينهما في صدق عنوان الاعانة كثرت الوسائط أو قلت فمن توسل الى  
أحد ليتوسط عند ذلك على رواج شخص صدق أنه أعان على زواج الرجل  
( نعم ) لا نصدق الاعانة على إيجاد الموضوع أى المكلف ولذا ليس العباس بن  
عبد المطلب معيناً على قتل الأئمة ( ع ) لاجل أنه اولاد الخلفاء العباسيين ولا يجب  
عليها الاجتناب عن النساء من جهة العلم الاجمالي بأن بعض من تولده يرتكب  
المعصية وأما الموضوعات الاخر كالكالات الفجار والحمر وغيرها من المحرمات فأيجادها  
اعانة على الاثم كما ان اولاد اذا أعطى لولده دراهم مع علمه بأنه يقامر بها كان معيناً  
له على فعله ( فظهر بما ذكرناه ) صدق الاعانة على تجارة التاجر المترتب عليها أخذ  
الشور لعدم اعتبار القصد بمعنى الداعي وعدم الفرق بين المقدمات القريبة والبعيدة  
فيها كما ظهر ان ما ذكره المحقق الثاني من كون التجارة من قبيل إيجاد الموضوع  
فلا يصدق عليها عنوان الاعانة على الاثم غير تام الا ان الاعانة على الاثم غير محرمة  
( وبالمجمله ) المعتبر في صدق الاعانة عرفاً مساعدة الغير على إيجاد المعان عليه حارماً

( ١ ) التهذيب ج ٢ ص ٤ ٣ وذكر ابن حرم في المحلى ج ٧ ص ٤٣٠

ان اكل الطين لمن لا يستتضر به حلال وفي احيا العلوم ج ٢ ص ٨٣ قال والطين  
الذي يعتاد اكله لا يحرم الا من حيث الضرر .

مع الثقات المعين الى ترتيبه على فعله سواء كان بذلك الداعي او غيره كانت المقدمات قريبة او بعيدة ( قوله : ويؤيده قوله تعالى ولا تعاونوا على الاثم ) هذه هي الجهة الثانية من الكلام التي أشرنا اليها وهي حرمة الاعانة على الاثم ورد أخبار كثيرة في حرمة الاعانة على الظلم واعانة الظالم ولو من غير جهة الظلم ولا جله الزم بعض بوجود الاتهام على من اندرج في اعوان الظلمة فيما اذا رافق الظالم في سفره السائع له مع وجوب انقصر على الظالم ( واما الاعانة على الاثم ) بهذا العدوان من دون ان تكون ظالماً او اعانة لظالم لم يتر على حرمتها ، والتعاون على الاثم المسمى عنه في الآية المباركة ( ولا تعاونوا على الاثم والعدوان ) غير الاعانة فإنه من باب التفاعل وهو عبارة عن التعاضد في قيام جمع بارتكاب معصية واحدة لا تصدر عن كل منهم منفردا بحيث يستند الفعل الى مجموعهم كائزرو ( ١ ) والاعانة المبحوث عنها اما هي من باب الافعال ولا تصدق الا اذا صدر الاثم من شخص مباشرة وساعده الآخر بتهيئة بعض مقدماته من دون ان يكون للمعاونة اعانة على فعل المعين ( فالآية ) الشريفة أجنبية عن الاعانة ( نعم ) قد تكون الاعانة على الاثم من التسبب لمعاول المعصية على ايجادها فتحرم بصواب التسبب الى ايجاد الحرام فإنه محرم على ما استظهرناه من نفس أدلة التحريم ( ولعل منشأ ذهاب المشهور ) الى حرمة الاعانة على الاثم هي الاخبار الواردة في حرمة اعانة الظلمة او الظالم هذا ( والمحصل مما تقدم ) ان الاعانة على الظلم حرام وهي كذا اعانة الظلمة حرام ولو في امر مباح وكذلك التسبب الى ايجاد الحرام حرام واما الاعانة على الاثم فهي وان كانت اعانة على الظلم بالنفس الا انها ليست اعانة على الظلم عرفاً فلا تحرم ( اولاً ) لعدم المقضى لما عرفت من عدم قيام دليل على حرمتها « وثانياً » قيام السيرة العملية المتصلة برمان المعصوم - ع - على اعارة الاواني ممن يعلم عدم مبالاة بأمر الطهارة بل من الكفار ايضاً ويبيع العصير من العامة مع العلم بانهم يشربونه قبل ذهاب ثلثه وسقى الكفار الماء وغيره من المايصات

( ١ ) في تفسير ابن عباس على هامش تفسير الرازي ج ٣ ص ٣٥٢ قال

لما كان الاعتداء غالباً بطريق التظاهر والتعاون امرؤا أثر ما بهوا عنه تأت يتعاونوا على كل ما هو من باب البر ودخل فيه التعاون على المعو والاعضاء ونهوا عن التعاون في كل ما هو من مقولة للظلم والمعاوي ومنه الاعتداء والانتقام .

**الاعانة على الاثم لا تكون من الماوين القبيحة بالذات** - ١٣٥ -

مع تلجسها بملاقاتها مع أفواهم النجسه وتمكين الزوجة من زوجها مع علمها ببقائه الزوج جننا اليوم او اكثر لعدم مبالاة في الدين الى غيره مما هو اعانة على الاثم عرفاً ( وقالنا ) ورود النص مجواز بيع الخمر ممن يعلم أنه يبعه عمراً مع كونه من أظهر مصاديق الاعانة على الاثم - ١ - قوله : نعم يمكن الاستدلال على حرمة « قد يستدل على حرمة الاعانة على الاثم بأن دفع المنكر كرفعه واجب ولا يتم الا بترك الاعانة » وفيه أولا « ما اورده المصنف من أنه انما يتم في فرض انحصار المعين بشخص واحد بحيث لو ترك الاعانة لم يكن هناك من يعينه ولم يتحقق المنكر في الخارج ولا يفسد بعض الهرمات كالسرقة التي لا يكون فعل الغير لها موجبا لجوازها على الآخر لكونها احكاما انحلالية ثابتة لكل مكلف شخصه بخلاف دفع المنكر فانه حكم واحد ثابت لمجموع المكلفين متقوم بترك جميعهم فاذا نصي واحد منهم لم يكن دفع المنكر مقدوراً للباقيين فالدليل أخص من المدعى وهذا نظير ما اذا وجب رفع حجر على عشرة أشخاص فنصي تسعة منهم فلا محالة يسقط التكليف عن العاشر لمجزئه عنه - وثانياً - لم يثبت دليل على وجوب دفع المنكر وقياسه على النهي عن المنكر في غير محله لان النهي عن المنكر بمراته عبارة عن زجر الغير لترك المنكر باختياره ودفع المنكر عبارة عن تعجزه عنه - نعم - يجب دفع بعض المسكرات التي علم عدم رضا الشارع بتحقيقها كقتل النفس وهتك الاعراض والمشاغرة البدنية ونحوها - الجهة الثالثة - ربما يتخيل ان الاعانة على الاثم كنقص الاثم والعصيان من الماوين القبيحة بالذات غير قابلة لأن تنصف بغير الحرمة شرعاً ولذا انكر صدقها على موارد قيام السيرة على الجوار كأن تجارة وانسفر الى الخبيث والمعاملة مع الكفار وغيرها - ولكن الصحيح - ان حرمتها على فرض ثبوتها قابلة للتخصيص لانها ابيحت من الاحكام العقلية

( ١ ) في البحر الزخار لاحد من يحيى بن مرتضى المتوفى ٨٤٠ هـ ج ٣

ص ٣٠٠ يحرم بيع الخمر والعصير ممن يعلم انه يحمره للاعانة على المعصية ومع الشك مكروه وكذا بيع الخشب للراعي ونحوها والسلاح ممن يعض به ومع الظن وجهان الحرمة كالأول علم والكراهة لتجويزه خلافه فان قيل لم يفسد وظاهر المذهب جوازه وان كره .

كاستحالة اجتماع القبضين وإما في حكم شرعي كبقية الاحكام الشرعية مثل  
 حرمة الكذب والخمر وقد خصصت في موارد « منها » ما دل عليه بعض  
 الروايات من جواز بيع الخمر ممن يجعله محرراً مع التسليم حراماً ( ومنها ) ما يلحق  
 به مما يستفاد جوارحه من عموم قوله المأخوذ حلالاً في الآيات لذي محل شره  
 كبسب الدجاج تحت يعلم انه ياكله ميتاً ( ومنها ) موارد قيام السيرة العملية على  
 الجوار من الامور العامة كسبي الكفار واقامة المجلس وفتح المقاهي مما يعلم عادة  
 بتحقيق الغيبة او التهمة او الكذب فيها وكامارة لدواب والسيارات ونحوها مما  
 يعلم ولو اجمالاً بان قصده من الشر هل بعض المحرمات وكذلك الاشتغال  
 بالبريد مع العلم بان في الكذب ما هو مشتمل على الكذب وحكم الجائر ونحوها وقد  
 جرت السيرة العملية على الجوار في جميعها وغيرها ولولاها لاختل النظام ( ومنها )  
 موارد الاكراه على الاعانة على الاثم الرابع لحرمتها للاشكال ( قوله : عدم فساد البيع )  
 فذكرنا سابقاً عدم الملازمة بين الحرمة تكليفاً والفساد وضماً فعلى فرض ثبوت  
 حرمة البيع اكراه اعانة على الاثم لا دلالة فيها على الفساد ( قوله : مع قصد  
 المشتري حاصلة ) بناء على حرمة الاعانة على الاثم واستلزامها فساد لو كان البيع  
 من طرف أحد المتبايعين اعانة على الاثم دون الآخر لعدم التفاتة الى ذلك هل يمكن  
 تصحيحه من أحد الطرفين ( الظاهر عدم ) لكون البيع متقوماً طرفين فانه  
 تمليك بموضع فاداً فرض عدم انتقال أحد العوضين لا معنى لا نقض الآخر  
 « قوله : ان ما يحرم التحريم ما يقصد منه شأننا » هذا هو القسم الثالث  
 من اقسام ما يحرم التكسب به فان القسم الاول كان البحث فيه عما لا يقصد من  
 وجوده على النحو الخاص الا المنفعة المحرمة وفي القسم الثاني عما يقصد منه  
 المتعامل المحرم وفي القسم الثالث عما فيه قابلية الصرف في الحرام وانما ظهر ثبوتها في  
 جميع الاعيان فكل مبيع يفرض في الخارج قائل لان يقصد منه ذلك الا انه لم يرد  
 دليل عام على حرمة بيع ما فيه شأية الصرف في الحرام والا لفسد بيع كل  
 شيء وانما اورد النص على المنع في موارد حاصه يقتصر عليها « منها » بيع  
 السلاح لاعداء الدين من دون قصد تقويتهم ولا العلم بها والكلام فيه يقع في  
 مقامات ثلاثة الاول في بيع آلات القتل كالسيف والرمح والروايات الواردة فيها



على طوائف ثلاث بعضها مجوزة للبيع مطلقا وبعضها ما نفع منه مطلقا ومنها ما هو  
ممنوعة بن زمان الحرب والهدنة \* اما الروايات المطلقة \* فالمجوزة منها رواية ابي  
القاسم الصيقل قال قدمت اليه ابي رحل صيقل اشترى السيوف وايضا من السلطان  
اجاثرلى بيدها فكتب \* ع \* لا بأس به \* ١ \* والممنوعة منها رواية علي بن جعفر  
عن اخيه موسى \* ع \* قال سألت عن الرجل المسلم يحمل التجارة الى المشركين قال  
اذا لم يحملوا سلاحا فلا بأس \* ٢ \* وفي وصية النبي لعلي \* ع \* يا علي كفر الله  
لعظيم من هذه الامة عشرة أصناف وعد منها بايع السلاح من اهل الحرب \* ٣ \*  
وقد جمع المصنف بها حمل المجوزة على زمان الهدنة والممنوعة بحال الحرب مستشهدا  
بروايتين احدهما ما رواه ابو بكر الحنبري قال دخلنا على ابي عبد الله \* ع \*  
وقال له الحكم المراج ما ترى فيما يحمل الى الشام من السروج وادانتها فقال لا بأس  
انتم اليوم بمنزلة اصحاب رسول الله \* ص \* انكم في هذه فاما كانت المباشرة حرم  
عليكم ان تحملوا اليهم السلاح والمروح \* ثابتهما \* رواية هند المراج قال قلت  
لابي جعفر \* ع \* اصاحت الله اني كنت احمل السلاح الى اهل الشام فأبعه منهم  
ولما عرفني الله هد الامر صقت بذلك وقات لا احمل الى اعداء الله فقال لي احمل  
اليهم فان الله تعالى يدفع بهم عدونا وعدوكم حتى الروم فاذا كان الحرب بيننا فن  
حمل الى عدونا سلاحا يستعينون به علينا فهو مشرك \* ٤ \*

١ - التهذيب ج ٢ ص ١١٤

٢ - قرب الاسناد ص ١٥١

٣ - من لا يحضره الفقيه باب البوادى آخر الكتاب

٤ - زوائد في الكافي على هامش مسألة العقول ج ٣ ص ٣١٩

والتهذيب ج ٢ ص ١٠٧ وعمها الوسائل ج ٢ ص ٥٣٨ والوافي ج ١٠ ص ٢٩  
وقال المحاسي رواية هند المراج محبولة ولعله من جهة هند المراج الذي لم يذكر  
له مدح واما الحكم المراج فلم يذكر فيه اهل الرجال ما يوجب المدح سوى  
الوحيد لهياني في التعايقة فانه استظهر من هذه الرواية مدحه واما ابو بكر  
الحنبري فمختلف فيه ولعله من ابن داود ذكره في قسم الممدوحين واستشكل  
فيه الشهيد في تعليقه على الخلاصة وصاحب النذاري والمحقق الاردبيلي وفي -

فصل - قده - ابن الحايين ولذا اورد على ما حكاه عن حواشي الشهيد  
( ره ) من المنع مطلقا مستدلا بأن البيع من الكافر تقوية له على المسلم  
( أولا ) بضعف دليله لأن تقوية شخص كافر بسقيه الماء او اطعامه غير  
محرم وانما الحرام تقوية الكافر على الاسلام ولا يتحقق ذلك ببيع السلاح من  
الكفار حال الهدنة ( وثانيا ) أنه اجتهد في مقابلة النص حيث صرح في الحديث  
بالجوار في زمان الهدنة و اكن ما ذهب اليه الشهيد - ره - هو الصحيح  
الموافق للروايات وما اورده عليه المصنف غير وارد أما ما ذكره من جواز تقوية  
الكافر بالطعام ونحوه فهو لا يقاس ببيع السلاح منهم المؤدى الى تقوية شوكتهم  
بالضرورة بل الى استمرار بلاد الاسلام واضمحلال الدين ولا رسب في حرمة وفي  
بيع السلاح مطلقا خصوصية لا توجد في مثل الطعام والى وكيف يرضى الله  
سعادته بذلك وهو القائل في كتابه المجيد واعدوا لهم ما استطعتم من قوة  
الآية ٤ - ١ - فوجب جل شأنه على عباده تقوية المسلمين على اعدائهم ما امكن

المصادر المذكورة رواية احمد بن محمد عن ابي عبد الله الرقي عن المراد عن ابي  
عبد الله قال قلت له اني ابيع السلاح قال لا تبعه في فتنة ورواها المجلسي بالجملة  
ولعله من جهة توسط رجل بين المراد والصادق ع \* لا يعرف حاله لان المراد  
وهو الحسن بن محبوب لا يروي ابتداء عن ابي عبد الله ع \* لولادته بعد وفاة  
الامام ع \* بأحدى عشر سنة به توفي سنة ٢٠٤ عن خمس وسبعين سنة فتكون  
ولادته سنة ١٥٩ وشهادة الامام ع \* سنة ٤٨ فهو من اصحاب الكاظم  
والرضا والجواد يدرك من ايام الهادي اربع سنين لان الجواد استشهد سنة ٢٢٠  
وقد حكى الفقيه في الواقع عن الاستبصار توسط رجل بين المراد والصادق ع \*  
ومن رواية ابي عبد الله الرقي عن المراد يعرف انه الحسن بن محبوب الجليل  
القدر المعداد من الاركان الاربعة

١ - في التبيان للشيخ الطوسي ج ١ ص ٨٥٦ ونجى البيان ج ٤  
ص ٤٥٥ وجوامع الجامع للطبرسي ص ١٧٠ وروح المعاني للآقاسي ج ١٠  
ص ٢٤ والكشاف ج ٢ ص ١٣٢ وتفسير الزاري ج ٤ ص ٣٨٠ وتفسير ابي  
السعود علي هامشه ج ٥ ص ٥١ وتفسير الخازن ج ٣ ص ٣٧ وتفسير الخوي -

من ترهيب الكفار واذلالهم فيستفاد منه حرمة نفوذهم كما شهد لها ما ثبت من وجوب حفظ نفس المسلم عملاً وشرعاً فان احرامه اعم هو لأجل كونه مسلماً فكيف نفس لا سلام وقد بذل الأئمة عوسهم الزكية لحفظه ومن اليديهي اسمه يتأخيه تقوية الكفار وأما ما ادعاه من الاجتهاد في قول النص فيرده أن الخبرين المفصلين موردهما بيع السلاح من المخالفين من أهل الشام وأنواعهم لا من الكفار ويشهد له التاميل في رواية المراجع بأن الله تعالى دفع بهم الأعداء وفي رواية الحصري بقوله أتم ليوم عزلة أصحاب رسول الله وعقلة المصنف عن هذا وجعله الروايتين شاهداً للجمع عريب جداً نعم قد يستشعر من التعليل جواز بيع السلاح من فئتين متحاربتين من الكفار إذ به يدفع أعداء الإسلام بكثرة القتل فيهم فلا معارضة بين الإخبار بالمعاينة المطلقية وبين الإخبار بمصلحة ليجمع بينهما بحمل المطلق على المقيّد باختلاف مورد المصلحة يعني « وأما شعوره مطلقاً » فتحمل على بيع السلاح من المخالفين في حال الهدنة فإنه لو كانت لها إطلاق شامل لمطلق أعداء الدنس يقيد بالمعاينة المطلقية في خصوص الكفار والمصلحة بين حال الهدنة والحرب في خصوص المخالفين ( فتتضمن ) ذكر أن بيع السلاح من الكفار ممنوع مطلقاً ١ « بالإخبار السابقة عن المعارض ولأن بيعه من المحارب يكون

— على هامشه ص ٣٧ من القوة في الآية المباركة كلها يتقوى به على العدو من آلة الحرب والسلاح والرجال والمخيل وهو المروي في تفسير الصافي عن الكافي وروى القمي عن الصادق إماماً سيف ونرس وفي تفسير علي بن إبراهيم ص ٢٥٥ أنها السلاح وفي أحكام القرآن للحصان ج ٣ ص ٨٤ أنها السلاح والكرراع وفي أحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ٣٥٨ كلها بعد قوة لنا عليهم وفي شرح السير الكبير للسرخسي ج ٤ ص ٧٥ عد من السلاح الترس والبيضة والدرع

( ١ ) في المخلى لاس حرم ج ٩ ص ٣٠ لا يجوز بيع السلاح أو الخيل ممن يوقن أنه يحدو بها على المسلمين وفي المعنى لاس قدامة ج ٤ ص ٢٢٣ يحرم كل ما يقصد به الحرام والعقد عليه باطل كبيع السلاح لأهل الحرب وقطاع الطرق وفي الفتنة وبيع الامسة للغناء أو احارتها له أو للربا واجارة داره لبيع الخمر فيها ولا يتخذ كديسة أو بيت بار وفي الفروع لابن مفلح الحنبلي ج ٢ ص ٤٧١ —

تقوية لهم وتضعيفا للمسلمين وهو حرام كما يستفاد من محوى الآية المباركة وغيرها وبعده من الذي يوجب عرتهم وشوكتهم وقد قال جل ثناؤه «حق يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون» ، وأما بيع السلاح من الله أمين فهو حائز ما لم يظهر الحجة بحل الله وجهه بل قد يجب لقاعدة المبسور وقد كان الأئمة «ع» مع من عاصروه من خلفاء الجور على هذا

و قوله : دون مالا يصدق عليه كالحق والمغرم : هذا هو المقام الذي في بيع آلات الدفع من اعداء الدين والظاهر عدم الفرق بينهما ومن آلات القتل في حرمة البيع من الكفار أو المخالفين (أولا) ان عنوان سلاح الممضوع بعه كعنوان لامة الحرب يشمل ما يقتل به كاسيف ورمح والسهم ونحوها وما

— لا يصح بيع ما قصد به احرام كالعصير لمن يتجده حرام وسلاح في الفتنة والماكول والمشروب لمن يشرب عليها المسكر والقذح لمن يشرب بها المسكر والجوز للقهار والامسة والامرء لواطىء. ذكر وفي مقدمات ابن رشد على هامش المدونة لمالك ج ٣ ص ٣٤٨ لا يجوز ان يباع المسكر شيئا يستعينون به في حروبهم من الكراخ والسلاح والحديد والرايات. الثياب التي يلبسونها في حروبهم والنحاس الذي يعملون منه الطبول والعبء. نصراحي لانه يكون دليلا على المسلمين وعل الكاساني في مدائع الصنائع ج ١ ص ١٣٣ المنع من بيع سلاحهم بانه اعانة على الاثم. حرج الحريدي الذي لم يعد للقتال لعدم تحقق الاعانة فيه وعنده فاقسي رآه في شئخ لا يكره لمحق بالفتح القدير لابن همام ج ٨ ص ١٢٧. نسيب الى العصية وفي الفتح القدير ج ٤ ص ٢٩٧ ان في بيع السلاح منهم تقوية على قتال المسلمين ولان النبي (ص) نهي عن بيع السلاح من اهل الحرب ووجه لهم وفي شرح صحيح مسلم للووي على هامش ارشاد الساري ج ٨ ص ٤٧٤ عن القاضي عياض ان المعين على الحرام يشارك فاعله في الاثم وقد ورد المنع عن بيع سلاح منهم في مجمع الامم ج ١ ص ٧٠٩ والدر المختار ج ٢ ص ١٢٧. مخط يكره والمقصود منه الحرمة وفي البحر الزخار لاحمد بن يحيى بن المرتضى انبي ج ٣ ص ١ لا تجوز مائة الكافر لآلة الحرب ولا يكره صناعة آلة الحرب وان صارت الى الفسق اد الاعانة هي النية والتكئين ولم يجتمعا

يكون دافعا عن القتل أو الجرح كالدرع والثرس والبيضة والمفر إلى غيرها ( ١ )  
 ورواها ابن أبي عمير وقد عرفت مغوضيتها ورواها قولها - ع - في رواية  
 هذا المراح فمن حمل إلى عدونا سلاحا يستعملون به علينا فهو مشرك فإن الاستعانة  
 تحصل بما يمكن به فيجوز بيعه ( ورواها ) ر : أية الحكم للمراح ما عدا عن بيع  
 السروج والتفصيل بينهما وبين غيرها مما عدا من آلات الحرب لا . ح : له  
 ( توم ) كون السروج جمع السرجية أي السيوف ( فاسد ) أولا إن الحكم كان  
 صانع السروج لا السيوف ( ورواها ) إن السرجية تجمع على السرجيات لا السروج  
 ما رواه ٢٢ ولا مجال للدعوى اختصاص الأدلة لما عدا من آلات القتل والرجوع في  
 غيرها إلى أصالة الحل كما لا مجال للنسب رواية محمد بن قيس - قوله : وأما رواية  
 محمد بن قيس - قال سألت أبا عبد الله - ع - عن الفئتين فانظروا من أهل الباطل أيهما

( ١ ) في المصباح عادة سلاح السلاح ما يقاس به في الحرب ويدافع به  
 والجمع على التذكير أسلحة وعلى التثنية سلاحان وفي التثنية للمخشري ح ١  
 ص ٣٠٢ الأسلحة ما أعدته للحرب من آلة الحديد والسيوف وحده يسمى سلاحا  
 وعن أبي عبيد السلاح ما قوتل به والجملة ما أتى به وفي نهاية ابن الأثير ج ٢  
 ص ١٨٨ سلاح ما أعدته للحرب من آلة الحديد مما يقاقل به وفي مفردات  
 الراغب السلاح كل ما يقاقل به وجمعه أسلحة وفي القاموس مع شرحه ناصح  
 العروس السلاح بالكسر آلة الحرب أو حديدتها أي ما كان من الحديد كذا حصه  
 بعصمهم والسلاح القوس والوتر والعصا . قول ابن أحر

واستعانة عركه سلاحه عصا مقبوضة تفص الحمارا

وفي مقاييس اللغة لابن فارس ج ٣ ص ٩٤ السلاح كل ما يقاقل به ورواها  
 عبدة فرق بين السلاح واجبة من السلاح ما قوتل به والجملة ما أتى به واحتج  
 بقوله :

حيث ترى الخيل بالاطال عاسه ينهض بالهدايات والجن

( ٢ ) في المصباح للجوهري : بمادة سرج عن الأصمعي السرجيات سيوف

منسوبة إلى قين يقال له سريج

السلاح قال بهما ما يكسبها الدروع والخفين - ١ - وهذه الرواية وان حوزت بيع ما يكن ومعت عن بيع غيره فان التفصيل قاطع للشركة الا انها محمولة على اهل الباطل من المسلمين المحفونة دما ثم يقطع بجواز بيع السلاح على فئتين متحاربتين من الكفار بل هو راجح لاستمراره تصديفهم بكثرة الفتن فيهم كما ان بيع ما يكسبهم مرجوح لاستمراره فله القتل فيهم وكذا لا ريب في جواز بيع السلاح من الفئة المسلمة امارته مع الكفار اد لا حرمة لهم فلا يمكن حمل الرواية على اثنين تكون احدهما او كلاهما مهدورة الدم بل لا بد من حملها على فئتين مسلمتين من اهل الباطل - قاله صحيح - عدم جواز بيع ما يكن من مع بيع آلات القتل منه - بل لا يبعد - عدم جواز بيع غير السلاح من الكفار كالماء والطعام اذا استلزم تقويتهم واعلاء كبريتهم

( قوله : عدم التمدى الى غير اعداء الدين ) البحث عن بيع السلاح ممن يلحق بأعداء الدين من اهل الباطل كقطاع الطريق خارج عن هذا القسم لعدم ورود نص فيه بالخصوص فهو داخل في القسم ٢ في فان كانت البايع قاطعا باذنه يصرفه في قتل النفس المحترمة لم يحرم بيعه لوجوب حفظها وان كان قاطعا بصرفه في محرم غير القتل جرى فيه ما تقدم ومعاله حال بيع العنب على من يصنعه خمر او اذا احتمل عدم صرفه في الحرام اصلا فلا مانع من البيع

( قوله : النوع الثالث مما يحرم الاكتساب به ) لا منفعة فيه  $\text{بشيء}$  أى مالا

( ١ ) الكشاف ج ٣ ص ٣٩١ والتهذيب ج ٢ ص ١٠٧ وعنها الوافي ج ١٠ ص ٢٩ والوسائل ج ٢ ص ٥٣٨ والطاهر ان محمد بن قيس هو المجلي لا ابو نصر الاسدي من بني نصر بن قيس لما حكى عن جامع الرواة من تغييره برواية هشام بن سالم عنه وكتابتهم وان اضطرت في حقه الا ان الشيخ الحر في رجال الوسائل ذكره والاسدي مولى بني نصر ووثقها وفي حاشية المستدرک ج ٣ ص ٦٦٤ عند ذكر مشيخة الصدوق انه ثقة عين وثاقهم الشيخ محمد طه نجف في تقار المقال ص ١٢٩ كما وثقه المقاني في تنقيح المقال ج ٣ ص ١٧٧ وهشام بن سالم الراوى عن محمد بن قيس هو الجواليقي وثقه النجاشي والعلامة وابن داود وغيرهم ومن هنا حكم المجلي في مسألة القول بأن الرواية حسنة

يكون فيه مفعة محالة معتد بها عند العتلاء لمحضته في نفسه كالدباب أو لقائه كعبية من الحذقة والجامع بين القسمين عدم المالية العرفية \* وهذه المسألة \* كما أفاد السيد الطباطبائي - قدس - أحقية عن المكاسب المحرمة لأن المراد بها ما يحرم تكليفها كبيع الخمر وبيع مالا مالية له عرفا ليس حراما وإن كانت فاسدا بناء على اعتبار المالية في المبيع فهي داخلة في باب شرائط العوضين من كتاب البيع إلا ما نفتى أثر شيخنا المصنف في البحث عنها - فقول - يستفاد من مجموع كلام المصنف صبرا وذلا إمكان الاستدلال على بطلان بيع مالا مالية له بوجود أربعة ( الأول ) أن البيع كما نص عليه في المصباح مادة مال بمال فإذا لم يكن المبيع مالا لا ينطق عليه عنوان البيع فلا يعمه قوله تعالى ( أحل الله البيع ) ( وفيه أولا ) أن تعريف الأقوى ليس إلا من قبيل شرح الاسم فلا يلزم أن يكون جامعا وما نأخذ خصصا به ما نرى صحة استعمال الشراء المقابل للبيع في شراء العوض في قوله تعالى \* أن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم الآية \* مع أنها لا تعد من الأموال عرفا فيصدق البيع على بيعها أيضا وإطلاق الشراء المراد للبيع فيما ليس بالمبيع مالا في مواضع من القرآن كقوله تعالى \* ولبنس ما شروا به أنفسهم \* أي باعوها وقوله تعالى \* ومن الناس من يشرى نفسه ابتغاء مرضات الله \* أي يبيعها وقوله جل شأنه \* بثما اشتروا به أنفسهم \* أي باعوا به فالظاهر عدم اعتبار مالية المبيع في صدق البيع واشراء \* وثانيا \* سلمنا عدم صدق عنوان البيع عليه إلا أنه يصدق عليه التجارة والمقد يعمه قوله تعالى \* إلا أن تكون تجارة عن تراض \* وقوله \* أوفوا بالعقود \* وبمعنى ذلك في صحة المعاوضة على ما ليس مالا عرفا \* الثاني \* أن شراء مالا مالية له سعي وهو فاسد \* وفيه \* أولا منع الصغرى لا مكان ترتب غرض عقلائي عليه من التداوى والتشريح ونحوه فلا يكون سفهائيا \* وثانيا \* منع الكبرى لعدم قيام دليل على بطلان البيع السفهائي وإنما الممنوع عنه بيع السفهية فالعاقب الرشيد إذا اشترى ما يباع في السوق فليس بقيمة غالية فكسب عن الوصول إلى السوق صح فلا إشكال مع كونه معاملة سفهائية لعدم بذل العقلاء هذا المقدار من المال لهذا الداعي ولا يوجب ذلك سفه المشتري فإن السفهية من كان نوع معاملاته كذلك \* الثالث \* أن بيع مالا مالية له أكل للمال بالباطل

المبهي عنه في الآية شريعة \* وفيه \* ان الآية باطنة الى المنع عن أكل الاموال  
بالاسباب الباطنة وقد انتهى التجارعة عن تراض مبهي سبب صحيح وقد خصصت  
في موارد عبيده كبيع الحر والخزير ولم يخص بيع ما لا مالية له \* الرابع \*  
رواية تحف العقول \* بها سمعت عن بيع ما يأتي منه الفساد المحض واعتبرت في المبيع  
ان يكون فيه وجه من وجوه لصالح اي المصلحة الطاهرة العرفية \* وفيه \* اولاً  
مضائق الى ضعف سند الرواية ان اعتبار الصلاح اعاد هو في مقابل ما فيه الفساد  
المحصى فالمراد به ما فيه جمة صلاح وجهه \* اد كالف \* وأما \* وليس فيه جمة  
صلاح ولا فساد \* فهو خارج عن مورد الرواية رأساً \* وثانياً \* ان الاستدلال بها  
اعاد يتم فيما لا مالية له لحسنه دون المصلحة فيه لعائته كمود من الكبريت اذ فيه جمة  
صلاح كاشعال الدربة وان كانت قليلة \* وثالثاً \* ان لا تنس على الفساد بل هي  
طاهرة في الحرمة السكينة ولم يحتمل احد حرمة بيع ما لا مالية له والمحتمل اما  
هو فساده وهو احتمل عن الرواية \* فالصحيح \* انه لا دليل على فساد بيع  
الامال مالية له \* هم \* كاهت \* طاهرة في تساهم على بطلان ( ١ ) فان  
استكشف منه اجماع هدي وخذ به الا ان من المحتمل قويا كون مدركم لامور  
المتقدمة التي عرفت ما فيها

( قوله : ويظهر ايضا جواز بيع الهرة ) ما ورد في جوار بيع الهرة ( ٢ )

( ١ ) في العقد على المذهب الاربعه ح ٢ ص ٢٠٩ عند الحنفية يشترط ان  
يكون المبيع مالا متقوماً شرعاً فلا ينفق كل ما لا يباح الانفاق به شرعاً ولا  
ينفق بيع البسر من المال كعينة من حنطة لانها ليست مالا متقوماً وعند الحنابلة  
لا يصح بيع ما لا يقع فيه اعملاً كالغمرات وما فيه مفعة محرمة كالحمر وما فيه  
مفعة مباحة للحاجة كالكلب وما فيه مفعة مباحة للضرورة كالهيئة حال الاصل طرار  
وفي الفتح القدري لاسهام ح ٥ ص ٣٥٧ لا يجوز بيع اموال الارض كالخنافس والمقارب  
والقذرة والتمل والورع والقفاوند والصب لاهوائهم لحر كالمضدع  
والسرطان لانه لا ينتفع بها

( ٢ ) روى الشيخ الطوسي في التهذيب ح ٢ ص ١٠٧ عن سعيد عن  
فضالة عن ابان عن محمد بن مسلم وعبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله ع -



يؤيد ما ذكرناه من عدم اعتبار المالية في المبيع ادلا منعقة طاهرة للبره \* ومن  
أريب \* تفصيل المصنف \* رد \* في الجوار في الهر دون الفرد استناداً الى وجود  
- قال ثمن الكلب الذي لا يصيد سحت ولا ناس بثمان الهر والسد لا غبار عليه  
وان الحسين حليل في الطائفة اثني عليه اهل الرجال ومثله فضاه وفيه يقول  
السجستاني ثقة في حديثه مستقيم في دينه ، واجماع المصنف على صحة ما يرويه ابان  
ابن عمير الاحمر السجستاني ، وثمن مسلم غنى عن التعريف وعبد الرحمن بن ابي  
عبد الله ( ميمون ) البصري ثقة شهادة العلماء كما في تنقيح المقال ج ٢ ص ١٣٨  
( وروى الحديث المروي ) في المستدرک ج ٢ ص ٤٣٠ عن السعائمي ان علياً ( ع )  
رأى رجلاً يحمل هرة فقال ما تصنع بها قل ايها فلا حاجة لي بها قال تصدق  
اذا بشئها ( هـ )

ولعله لهذا الخبر أتى القاضي ابن البراج بالتصدق بثمان الهرة وعدم التصرف  
فيه بغير ذلك ، وقول صاحب الجواهر لا تعرف له مأخذاً وفي الدروس هذا  
القول متروك والرواية مصرحه بإباحته بردها هذا الخبر ( نعم ) تقدم الكلام  
في روايات الدعائم ولعل بيع السفن كان معروفاً في تلك الازمنة ويؤيده الحديث  
٢٢ المروي في كتاب المكاح من الكافي عن ابي عبد الله ( ع ) ان رجلاً خطب الى  
قوم فقالوا ما تجارنت قال ابيع الدواب وروحه فاذا هو يبيع السباير فاختصموا  
الى امير المؤمنين ( ع ) فاحار نكاحه وقال السباير دواب ، واحتجبت جوامع  
حديث اهل السنة بما رواه حار بن عبد الله الانصاري عن النبي ( ص ) انه من  
عن ثمن السمور رواه مسلم في صحيحه ج ١ ص ٦٢٥ والبعوى في مصابيح  
السنة ج ٢ ص ٣ وابو داود السجستاني في السنن ج ٣ ص ٢٧٨ والحاكم في  
المستدرک ج ٢ ص ٣٤ والبيهقي في السنن ج ٦ ص ١٠ واحمد في المستدرک ج ٣  
ص ٢٩٧ و ص ٣٣٩ والذبي الهندي في كثر العمال ج ٢ ص ٢٠٩ ولاجله اتى ابن  
حرم في ( المعلى ) ج ٩ ص ١٣ بتحريم البيع وان الواجب على من عنده فضل  
اعطاه لمن اضطر اليه من جهة أدي الفار ، وفي الفقه على امداد الاربعة ج ٢  
ص ١٠٠ عند الحاجة خلاف في بيع الهر واعتبار عدم الجوار وفي دائع الصالح  
في الفقه الحنفى ج ٥ ص ١٤٢ عدم من الحيوانات الجائر بها عند اصحابه -

المنفعة اظاهرة في الهر مضافا الى ورود النص وعدم وجود منعه مقصودة في القرد مع ان الانتفاع بالقرد اكثر من الانتفاع بالهر فان القرد يستخدم في الاعمال

الهر وعند الشافعي لا يجوز بيعه ولكن الووى في شرحه على مسلم بهاءش ارشاد الساري ج ٩ ص ٤٤٦ قال مذهبا ومذهبا العلماء حمل النبي عن ثمن السنور على ما لا ينفع به وانه تزويج حتى يهتأ الناس هبته واعارته واما ما ينفع به فيصح بيعه ويحل ثمنه وجوز القراني في احياء العلوم ج ٢ ص ٦٠ باب ٢ من كتاب المكاسب بيعه وقال ان رشد في لبداه ج ٢ ص ١١٩ انتهى عنه ثابت الا ان الجمهور على اباحته لانه طاهر العين مباح المبيع وفي شرح السير الكبير للمرخصي ج ٢ ص ٢٧٩ بيع الهر حائر لانه منفع بها وعاله في فتح القدير ج ٥ ص ٣٥٧ بأنه يصيد الغار والحوام المؤذية وفي جامع مسانيد ابي حنيفة ج ٢ ص ١٢ قال ابو حنيفة سمعت عطاء بن ابي رباح يقول لا ناس ثمن الهر وفي ( الام ) لشافعي ج ٤ ص ١٧٩ قال الشافعي ما وجدناه من اموال العدو كل شيء له ثمن من هر وصقر فهو مغم وفي ( راد المعاد ) لاس القيم على هامش شرح الزرقاني للمواهب الدنية ج ٨ ص ٣٥٤ الصواب حرمة بيع السنور للحديث الصحيح الصريح وهو مذهب ابو هريرة وطاوس ومجاهد وجابر بن زيد وجميع اهل الطاهر وهو احدى الروايتين عن احمد واختيار ابي بكر عبد العزيز قال ونقل البيهقي ان بعض اهل العلم حمل حديث النبي عن بيعه حين كانت محكوما ببيعها ولما قال لبي من الهر ليست بحسن صغار المبيع مدوحا ومنهم من حمله على السنور اذا توحش ومنهم من حمله على الهر الغير مملوك وكل هذه المحامل موهونة انتهى

وفي شرح الزرقاني على مختصر ابي الصياد في الفقه المالكي ح ٥ ص ١٧ حار بيع ذات الهر والسبع للجند في الغنى لاس مسامة ح ٤ ص ٢٥٧ يحمل النبي على غير المملوك منها ولا مانع فيه منها وفي حوار بيعها قال ابن عباس والحسن وابن سيرين وجماعة والثوري ومالك والشافعي واسحق واصحاب الراي وعن احمد انه كره ثمنها وفي عمدة القارى ح ٥ ص ٦١١ حوار بيعه الى مالك واحمد وغيرهم

وحراسة الأموال وغير ذلك بخلاف الهر فمن حيث المانع والمالية يكون بيع الفرد أولى بالجوار إلا أن يكون ظره في المنع عن بيع الفرد إلى النص أو إرد فيه (١) لكنه خلاف ظاهر كلامه مع أن الرواية ضعيفة السند لا شأنها على الأصم وإن شئنا وما عموماً ولا ٢ \* فلا يمكن الاتيان عليها في الحكم بالفساد إلا أن تحمل

(١) روى الشيخ في الكافي على ما مشى امرأة ح ٣ ص ٢٦١ باب ما مع ما يحسن البيع واشترى منه عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن محمد بن الحسن ابن شمعون عن الأصم عن مسمع عن أبي عبد الله (ع) قال إن رسول الله (ص) نهى عن الفرد أن يشتري أو يباع ورواه الشرح لموسى في التهذيب ج ٢ ص ١١٢ ح ٤٠٠ وفيها في الوسائل ح ٢ ص ٥٤٧ وفي المستدرک للزوري ح ٢ ص ٤٢٦ باب عدم حوار الافتقار من كسب الحرام عن جعفر بن محمد عن علي بن الحسين قال من السحت ثلثمائة إلى ألف وعن الفرد وحلوه الساع (وروى البيهقي في السنن ح ٦ ص ١٢ عن ابن عباس عن من السحت ثلثمائة فرد وفيه قدمت ابن رشد في دل المدونة ح ٣ ص ٢٠٢ لا يجوز بيعه وقال ابن حزم في المحلى ح ٧ ص ٤٣٠ الفرد من الجبائث فهو والخبر برعمرمان وفي ص ١٠٠ قال كل ما حرم أكله فحرام بيعه وله في حياة الحيوان للدميري بمادة الفرد قول ابن عبد البر في أوائل التهذيب لا اسم بين المسلمين خلافاً في ثلث الفرد لا يؤكل ولا يجوز بيعه لأنه لا يملكه ولا يملكه غيره وعنده مالك وأصحابه يجوز بيعه وإن حرم أكله لأنه يقل التهام به من الشبهة ويحفظ الامتعة وفي ردائع الصائغ ج ٥ ص ٤٣ عن أبي حنيفة روايتان في بيع الفرد عدم الجواز لأنه غير متنع به شرعاً فلا يجوز مالا كالحنزير والجوار لأنه وإن لم ينتفع بذاته إلا أنه ينتفع بجنده والصحيح هو الأول لأنه لا يشتري للانتفاع بجنده بل للهوية وهو حرام فيكون بيع الحرام للحرام (هـ).

(٢) ابن شمعون رحمه الله الزجال بالوقف والعلو وضعف الحديث والتهافت فيه والأصم وهو عبد الله بن عبد الرحمن الأصم المسمعى قال النجاشي والعلامة أنه بصري ضعيف عال يروى عن مسمع كذا وغيره له كتاب الزرار فيه تحصيل ومذهب متهاون وخبث عظيم لكن المجمل وسبغه الوحيد في التعليق استشكل فيه بدعوى أنه لم يوجد في اختياره ما يدل على الفلو وما وجد لا يتنافى المعتقد وإن —

على الكراهة بناء على جريان التسامح في أدلة المنكر وهات فتأمل

• قوله : ولو غصه غاصب كان عليه مثله • بقى في المقام فرمان تعرض له المصنف أحدهما ثبوت الصيد فيما لا يكون مالاً عرفاً وعدمه والظاهر ثبوته في الغصص والآلاف • توضيح ذلك • أرسب الضمان نازرة بكونه هو اليد والآخرى الآلاف • أما صيد اليد • فدليلة قوله • ص • ( على اليد ما أخذت حتى تؤدي ) • ١ •

— كان القدماء يرون مثله عرواً ومع هذا فالمحملي في صراحة القول رمى هذا الحديث بالضعف والله لا شبهة على ابن شمر

( ١ ) في مسند أحمد ج ٥ ص ٨ وصحيح الترمذي شرح بن العربي ح ٦ ص ٢١ وسنن أبي داود لسجلتي ح ٣ ص ٢٩٩ باب تضمنين العارية وسنن البيهقي ج ٦ ص ٩ عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب عن أبي ( ص ) أنه قال على اليد ما أخذت حتى تؤدي وفي رواية البيهقي تؤذيه قال قتادة ثم إن الحسن سبي فقال هو امتيت لأصحاب علي • ورواه الطحاوي في مصابيح السنة ج ٢ ص ١٤ وابن المنذر في نيسر الوصول ج ٣ ص ١٧٢ وابن تيمية في مني الأخبار هامش بيل الاوطار ج ٥ ص ٣ وفي الفيض القدير شرح الجامع الصغير ج ٤ ص ٣٢١ رواه أحمد والاربعه والحاكم وقال العيني في عمدة القاري شرح البخاري ج ٦ ص ٣١٤ في العارية حسنة الترمذي وقال الحاكم صحيح على شرط البخاري ورواه في كنز العمال ج ٥ ص ٢٥٢ • ورواه المحدث لدوري في المستدرک ج ٢ ص ٥٠٢ في العارية عن عوالي اللئالي وتفسير أبي الفتوح الرازي عن سمرة وهذا الحديث لا يعبر عنه فان الراوي عن قتادة سعيد بن أبي عروبة المرمي في تهذيب تهذيب ج ٤ ص ٦٣ بالمدرك كشيخه وفتاده ومع أنه احتياط احتياطاً عظيماً وفي تحصيل سنة بحدوث وسعدون • ولا عورة بحدیثه وفيه ايضاً ح ٨ ص ٣٥٥ عن ابن حبان كان قتادة مدلساً وضعف ابن المديني احاديثه عن سعيد بن المسيب مع أنه يروى عنه وأما الحسن البصري الراوي عن سمرة بن جندب في فيض القدير شرح الجامع الصغير ونيل الاوطار ج ٥ ص ٢٠٣ في مجمع الحسن عن سمرة خلافاً وفي الجوهر الذي لابن التبرك هامش سنن البيهقي ج ٦ ص ٩٠ أكثر أهل العلم بالحديث رغبوا عن روايته الحسن عن سمرة وذهب بعضهم إلى أنه لم يسمع منه غير حديثه العتيقه وفي التعريب والترهيب للمذري ج ٣ -

ولم يؤخذ فيه عنوان المال والموصول بعينه وغيره ( ومعنى على اليد ) انتقال الشيء الى العهدة فبمجرد الاستيلاء على العين الخارجية تنتقل العين الى العهدة وبصمتها الغاصب وان لم تكن من الاموال فان كانت باقية وجب ردها واذا تلفت فان كانت مثلية كحصة من الحنطة وجب رد مثلها والا فالعهدة مشفوعة بها الى يوم القيامة الا بالتراضي مع المالك لان المفروض عدم بقاء العين ليردها وعدم كونها مثلية ليرد مثلها ولا قيمه ليرد قيمتها وتعذر الاداء لا وجب سقوط لصين (واما اصحاب الانساب) فعمدة دليله

— من ٢٠٣ اختلف في سماع الحسن من سمرة وفي الخلق لاس حزم ج ٩ ص ١٧٢ رواية قتاده عن سمرة على اليد ما اخذت حتى تؤديه منقطع لان قتاده لم يدر سمرة واما رواية الحسن عن سمرة هذا الحديث فالحسن لم يسمع من سمرة ولو صح فليس فيه الا الاداء وهو غير الصالح في الملة والحكم وواقعه في عدم الدلالة على الضمان ابو بكر الجصاص في احكام القرآن ج ٣ ص ٢٥٥ عند قوله تعالى ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها ولكن في بدائع الصنائع ج ٦ ص ٢١٨ استدلل بالحديث على وجوب رد العين عند قيامها وقيمتها عند هلاكها لان العارية بعد الطلب تكون في يد المستعير كالمفصوب

( واما علماء الامامية ) اعلا الله مقامهم فاستدلوا به في المقبوض بالعقد الفاسد والعارية والعصب على وجوب رد العين مع قيامها ورد مثلها او قيمتها مع التلف ومن تعرض لذلك الشيخ في الخلاص ص ٢٥٩ والشهد الاول في غصب الدرر والشهد الثاني في غصب المسالك وفي ضمن المقبوض بالعقد الفاسد والسرواري في الكفاية والكراسي في منهاج الهداية والمحقق الثاني في الغصب من جامع المقاصد وفي الوديعه وفي ايضاح مختر المحققين في الوديعه ووصفه كاشع الغطاء في المقبوض بالعقد الفاسد من شرح القواعد بالمستفيض المجمع على مضمونه وفي المقابيس ص ١٩٤ القوة المعروفة المجمع عليها وفي العوائد للراقي ص ١٠٩ اشتهاه بين الاصحاب وتداوله في كتبهم وتلقيهم له بالقول بحبر ضعفه وفي مشارق الاحكام للاجد الراقي ص ٣٠٧ اشتهاه في كتب الاصحاب رواية وعملا وتلقيهم بالقبول واستدلوا لهم به في موارد من غير تكثير الجابر لضعفه بالارسال يكفي عن مؤنة البحث عن منعه بل لا يقصر عن الصحيح وفي العناوين لم يفتح ص ٢٨٦ في عنوان الصنف باليد مجبر بالشهرة

فعوى مادل على ضمان اليد فان مجرد الاستيلاء على ملك الغير اذا كان موجبا للضمان ولو لم يكن لتلف مستندا اليه فالتلوه بوجه مالا ولوية وهنا ايضا يعم الاموال وغيرها ( واما قولهم من اتلف مال الغير فهو له ضامن ) فلم ترد به رواية كما افاد السيد الا انه مستفاد من حكم الشارع بالضمان في موارد حاصه من اتلاف الاموال فلا يعم اتلاف ما ليس بمال هذا ( وعلى تقدير ) كونه رواية فمن المحتمل ان تكون العبارة هكذا ( من اتلف ما للغير ) بما الموصولة ولا ماله المهر فيعم حينئذ اتلاف كل ما كان متعلقا بحق الغير

ثم انه حكى عن العلامة في التذكرة ( ١ ) عدم الضمان في المثل كغير المثل واورد عليه بان لا زمة عدم الضمان فيما اذا غصب صبرة الغير تدريجا حبة حبة او تلفها كذلك ( ولا يصاب ) عدم وروده عليه فان قلة الشيء اذا اوجبت سلب ماليته منفردا واما في حال الانضمام فهو مال عرفا فيعمه دليل الضمان ( الا انه يرد على العلامة ) انه لا وجه لانكار الضمان في المثل مع شمول ادلة الضمان وامكان الرد قوله: ثم ان منع حق الاختصاص ( هذا هو الفرع الثاني وحاصله انه قد يتوهم عدم ثبوت حق الاختصاص بخاصة غير الاموال لاختصاص ديالها بالاستيلاء على المال من حارة قربا او حية مثلا يجوز اخذه منه قهرا ( وبه ) ان اطلاق

— ومتعلق بالقبول عند العامة والخاصة بحيث يخفى عن ملاحظة سنده وحكي شيخنا البلاغي في الجزء الاول من العقود مقصوده ص ٢ عن جامع الشتات وضعه بالمشهور المقبول وفي المنصاري بالرواية المجمع عليها وفي غصب مفتاح الكرامة المشهور المعمول به في ابواب الفقه ( وانت ) بعد ما عرفت ما في حال الحديث من الظمن خصوصا سمرة بن جندب الخارج لحرب الحسين ( ع ) المعاند لرسول الله ( ص ) في الخلة حتى اغضب النبي ( ص ) انصح لك ان لا قيمة لهذا الحديث ولكن عمل اصحابنا به يحتم علينا الاخذ به لو كان حاراً

( ١ ) قال في التذكرة الشرط الثاني المنفعة ولا يجوز بيع مالا منهعة فيه لانه ليس مالا الى ان قال ومع هذا فلا يجوز اخذ حبة من صبرة الغير فان اخذت وجب الرد فان تلفت فلا ضمان لانه لا مال له لها

الموصول في قوله ( ع ) من سبق الى ما لم يسبقه اليه غيره فهو احق به - ٩ -  
 يعم غير الاموان وهو حكم امضائي لبداهة العقل ومرتكز العرف فانما يراد في  
 الغرض يلومون الغاصب ولا يجوزون فعله ( وعليه ) يجوز مصاحته بالمال قوله : «  
 النوع الرابع ما يحرم الاكتساب به اكونه عملاً محرماً يدخل في هذا النوع جميع  
 الاعمال المحرمة القابلة لوقوع المال بارئاً ما حارة او جمالة او غيرها الا ان الفقهاء  
 قديماً وحديثاً جرى بينهم على البحث عن حيلة منها في مقدمة التجارة اعى  
 المكاسب المحرمة ولعل الوجه فيه ان احذ الاجرة عليها كان متعارفاً في سائر  
 الزمان واقتضى المصنف انهم يتعرض لحيلة من المحرمات بترتيب حروف الهجاء  
 ( وليهم ) ان البحث في المقام عن حرمة الفعل وعدمه صغرى ( واما  
 الكبرى ) اعى ساد المعاملة على العمل المحرم فهو امر ظاهر لا اشكال فيه لما تقدم  
 من ان حرمة الفعل تنافي وجوب الوفاء بالاحارة الواقعة عليه فلا نعمها الادلة لان  
 شمولها لها تؤدي الى التناقض وهذا حار في جميع المسائل الآتية الى المسألة الواحدة من قبل  
 الجائر فالتكلم في تعيين الصغريات

( قوله : المسألة الاولى تدليس الماشطة ) يقع الكلام في هذه المسألة من  
 جهات ثلاث ( الاولى ) في تدليس الماشطة ولا اشكال في حرمة نصا واجما  
 ان رجوع الى النفس في المعاملة كما اذا فعل ذلك بالامة المعروضة للبيع او الحرة  
 المعروضة للتزويج والظاهر ان النفس والتدليس ( ح ) يكون من فعل البائع او  
 الولي المروج لا الماشطة ( نعم ) اذا علمت بترتب العش على فعلها كان اطاعة على  
 الاثم فما ذكر في عنوان المسألة من استناد التدليس الى الماشطة غير حال عن المساعدة  
 ( ولا يحسن ) ان النفس المحرم انما هو النفس في المعاملة واما مجرد اظهار ما ليس  
 بوجوده فغير محرم كالشيخ يحصب لحيته ليرفع به اثر الشيوخه والمالك يصيب  
 داره بلون حسن ليتخيل انها جديدة ( الجهة الثانية ) في عمل الماشطة من الوصل  
 والنقص والوشم واوشر وهذه الاعمال الاربعة هي التي تعرض لها رواية معاني  
 الاخبار ( ٢ ) واما غيرها فلا كلام لما فيه لانه مباح بالاصل ( اما الوصل )

(١) تقدم في ص ١٠٤ مصدر الحديث (٢) قال الصدوق في معاني الاخبار ص ٣٣ باب ٩  
 ملحق بمال الشرايع حدثنا احمد بن محمد بن الهيثم العجلي رضي الله عنه قال حدثنا احمد بن -

فالأخبار فيه على طوائف أربعة الأولى ما دل به على المنع مطلقا كرواية علي بن غراب المروية في معاني الأخبار ومرسلة ابن أبي عمير ( ١ ) على ما في الوسائل خلافا

— يحيى بن زكريا القطار قال حدثنا مكر بن عبد الله بن حبيب قال حدثنا تميم بن بهلول عن أبيه عن علي بن غراب قال حدثني خير الجعافرة جعفر بن محمد عن أبيه محمد بن علي عن أبيه علي بن الحسين عن أبيه الحسين بن علي عن أبيه علي بن أبي طالب قال لعن رسول الله (ص) الماشطة والمتمصصة والواشرة والمستوشرة والواشمة والمستوشمة والواصله والمستوصله قال علي بن غراب الماشطة التي تنقب لشعر من الوجه المتمصصة التي يفعل بها ذلك والواشرة التي تشر أسنان المرأة وتفاجها وتحددها والمستوشرة التي يفعل بها ذلك والواشمة التي تشم في يد المرأة أو شيء من يديها أو ظهر كفها مارة حتى تؤثر فيه ثم تعشوه بالكحل أو النورة فيخضر والمستوشمة التي يفعل بها ذلك والواصله التي تصل شعر المرأة شعر امرأة غيرها والمستوصله التي يفعل ذلك بها والأول من رجله السند وثمة النجاشي والعلامة والثاني وهو القطار مجهول والثالث ذمه جماعة والرابع ليس له ذكر في الرجال والناس على بن غراب استشعر أو حيد في التعليفة عاميته وقرنه أن شهر آشوب في المناقب يخصص بن غياث الذي هو من العامة وفي تقريب التهذيب لابن حجر ص ٣٢٤ ينسب ويدلس وأفرط أن حنان في تصحيحه وعده الشيخ محدطه بحف في اتفاق المقال ص ٢٠٨ من المجلد فمذهبه لرواية لا بدو بها ( كرواية ) القاسم بن محمد عن علي المروية في التهذيب للشيخ الطوسي ج ٣ ص ١٠٨ قال سألت عن امرأة مسلمة تمشط لعرائس ليس لها معيشة غير ذلك وقد دخلها ضيق قال لا بأس وانسكن لا تصل الشعر بأشعر رواها في الوسائل ح ٢ ص ٥٤٢ ونقاسم بن محمد الجوهري ضعيف والذي يروى عنه علي بن أبي حمزة البطائني مختلف فيه بعد الاتفاق على أنه واقفي ويحتمل رجوع الضمير في ( مسألته ) إلى علي

( ١ ) رواها الكلبيني في الكافي والشيخ في التهذيب ح ٢ ص ١٠٨ وعنها الوسائل ح ٢ ص ٤٤٢ باب ٤٧ عن أحمد بن محمد عن علي بن أحمد بن أشيم عن ابن أبي عمير عن رجل عن أبي عبد الله ( ع ) قال دخأت ماشطة على رسول الله ص فقال لها هل تركت عملك أو ائمت عبيه فقالت يا رسول الله أبا عملها إلا أن تهاني عنه فقال افعلي فإذا مشطت فلا تحكي أوجه بالخرق فإنه يذهب بماء الوجه ولا —



للمحكى في المتن ورواية تقاسم بن محمد ( الثانيه ) ما دل منها على الجواز مطلقاً  
كرواية سعد الاسكاف قال سئل ابو جعفر عن القراءل التي يضعها النساء في  
رؤوسهن يصنعه شعورهن فقال لا بأس على المرأة ما تريث به لزوجها قال قلت بلعنا  
ان رسول الله ( ص ) لعن الواصلة والموصولة فقال ليس هناك إنما لعن رسول  
الله الواصلة التي ترفى في شبابها فلما كبرت قادت النساء الى الرجال فتلك الواصلة

— تعلى الشعر بالشعر انتمى

وليس فيها التفصيل بين شعر المرأة وشعر المرأة كما في المتن وهذه الرواية  
رماها المحمدي في الشرح بالجهانة ولعله من جهة علي بن ابيم الذي قال فيه الشيخ  
الطوسي في رجاله أنه مجهول وادرجه العلامة وابن داود في قسم الصعفاء كما ضمه المحقق في  
المعتبر والمقداد في السقيح وفي رجال الشيخ محمد طه نجف ص ٣٢٥ مجهول ولكن  
في تعاقبة الوحيد حكم حالي بحسنه لرواية الصدوق عنه كثيراً مضافاً الى رواية  
احمد بن محمد بن عيسى عنه وفي حاشية المستدرک للوري ج ٣ ص ٩٢٥ اعتمد الصدوق على  
كتابه ثم ذكر ما يظمن به في وثاقته وفي ص ٨٢٦ قال ذكرنا ما يظهر منه  
الاعتماد عليه هذا في احاديث الامامية ( ره ) واما جوامع اهل السنة فقد احتفظت بلعن  
مطلق الواصلة والواشحة والواشحة والمنتميه من مسند احمد ج ٦ ص ١١١ وصحيح  
البخاري ج ٤ ص ٢٧ كتاب اللباس وصحيح مسلم ج ٢ ص ٢٢٥ كتاب اللباس  
والزينة وسنن النسائي ج ٢ ص ٢٨١ عن اسماء بنت ابي بكر في حديث المرأة  
المتروجة وقد سقط شعرها فقال النبي ( ص ) لعن الله الواصلة والمستوصلة وفي  
الترمذي مع شرح ابن العربي ج ١٠ ص ٢٨١ وسنن ابى داود السنن ج ٤ ص ٧٨ عن  
ابن عمر وفي معجم الشيخ السنه ج ٢ ص ١٢٥ باب الترجيل عن ابن عباس وفي الترغيب  
والترهيب للحدادي ج ٣ ص ٤٧ عن ابن مسعود لعن الله الواشحات والمستوشحات  
والمتنصحات والمتعلجات للحسن والواصلة والمستوصلة ولا تطلق الحديث جزم ان حزم  
في المحلى ج ١ ص ١٤٤ عدم حوار رسل المرأة شعرها بشيء اصلاً من شعرها ولا من  
شعر غيرها انسان او حيوان او صوف او غير ذلك وهو من الكبائر ولا يحل أن تملح  
استنابها ولا ان تمتف الشعر من الوجه ولا أن تشم بالنفث بالكحل او غيره شيئاً  
من جسدها فان فعلت فهي ملعونة والتي تفعل بها ذلك وقال القسطلاني في ارشاد —

والموصولة (١)، الثالثة (٢) ما يصل فيه بين مطلق وصل الشعر وصل العمود كرواية عبد الله بن الحسن قال سأله عن القرامل قال وما القرامل قلت صوى بمجمله النساء في رؤسهن قال ان كان صوفا فلا بأس وان كان شعرا فلا خير فيه من الواصلة

— الساري ج ٨ ص ١٧ لمن الواصلة والمستوصلة والمنع من وصل الشعر بشيء آخر من الشعر او غيره وفي ص ٤٧٦ قال وصل الشعر زور وكذب وتغيير لحاق الله والا حاديت صريحة في تحريم الوصل مطلقا وجزم النووي في شرحه على مسلم بالتحريم مطلقا وحكى عن اصحابه الشافعي التحريم ان وصلته بشعر آدمي رجل او امرأة محرم او غيره وكذا شعر غير الادمي اذا كان نجسا كالبيضة وما لا يؤكل لحمه وان وصل عنه في حياته ويستوي فيه المروجه وغيرها واما الشعر الطاهر من غير الادمي فان لم يكن له اروج ولا سيد فحرام والا فتلاثة أوجه الجواز مطلقا وعدمه ان فعلته باذن الزوج والسيد والحرمه اذا كانت بغير اذنها ومنع الهاضي عياض والطبري من الوصل مطلقا الشعر والصوى والخرق محتجين بحديث حابر ان النبي (ص) زجر ان تصل المرأة رأسها شيئا وتعرض لذلك العبي في عمدة القاري شرح البخاري ح ٩ ص ٤٩٢ و ح ١٠ ص ٣٠٢ والشوكاني في بيل الاوطار ح ٦ ص ١٦٤ وفي مختصر المرتني على هامش كتاب ( الام ) ج ١ ص ٩٥ تحميم من الملع بشعر الانسان وما لا يؤكل

( ١ ) رواية سعد الاسكاف رواه الكلبى في الكافي على هامش ص ٢٢٢ العقول ح ٣ ص ٢٩٢ باب الماشطة والشيخ في التهذيب ح ٢ ص ١٠٨ وعنها الوسائل ج ٢ ص ٥٤٢ باب ٤٧ كسب الماشطة ورواها في الواهي ج ١٠ ص ٣٢ باب كسب الماشطة وج ١٢ ص ١٢٦ باب ما يبيع للنساء من الخلال عن الكافي فقط مع وجوده في التهذيب ولستد فيه سالم بن معكرم ضعفه الشيخ الطوسي في فهرست ص ٧٩ وفي الخلاصة للعلامة والتحرير الطساوي في السيد ابن طاووس الوجه التوقف فيه وضعفه ابن دارود الا ان الجاشي في الرجاء ص ١٣٤ وثقه وفي رجال الكشي ص ٢٢٦ كان من اصحاب ابى الخطاب وتاب وفي رجال الشيخ عده نجف ص ١٨٧ الظاهر تحقيق توثيقه بل وثاقه وعده (واما سعد الاسكاف) فمعد الجاشي ص ١٢٧ ونقد الرجال للفرشي ص ١٦٤ يعرفون بذكره وادرجه العلامة والشيخ -

## والموصولة (١)

(الراوية) ما وصل فيه بين وصل شعر المعز وشعر امرأة أخرى كرملة الفقيه لا بأس بكسب الماشطة اذ لم تشارط وقيمت ما تعطى ولا تصل شعر المرأة بشعر غيرها واما شعر المعز فلا بأس بأن يوصل شعر المرأة (٢) (وقد جمع المصنف بينهما) بالحكم بكراهة وصل مطلق لشعر وشدة الكراهة في الوصل بشعر المرأة (الا ان الصماء تقتضي كراهة خصوص وصل الشعر بشعر المرأة وجوار وصله

— مجد طه نجف في قسم الصماء وفي الوجيزة للمعاصي مختلف بوجه وفي رجال المكشي ص ١٤١ كان ما روي عن أبي عبد الله (ع) ثم روي ما يدل على تشيحه

(١) رواية عبد الله بن الحسن رواها شيخ الطوسي في التهذيب ج ٢ ص ١٩ عن احمد بن محمد عن علي بن الحكم عن يحيى بن مهران عن عبد الله بن الحسن قال سألت عن القرامل (الحديث) ويحيى بن مهران عنه الشيخ في اصحاب الصادق (ع) ولم يذكر في الرجال ليضم حاله وعنه الله بن الحسن هـ و المحض جليل في العلويين ولا عورة بكل ما ورد في دمه لانت دماء بني العباس قد اكثرنا من الطعن على كل من شمر سيمه عابهم وقول مقاتل للمصور الدوراني اتعب ان اضع لك في العباس بن عبد المطلب كما في تاريخ بغداد ج ١٣ ص ١٦٧ يفسر لنا حالة هؤلاء ارواة الذين يحدون وراء الطامع وباراء ذلك كما روايات لوردها ابن طاووس في الاقبال في عمل يوم عاشورا قال علي بن ابي حمزة وولاه وابعثه للصديق (ع) (ومع هذا) فلم يعلم من الذي يحدث عنه هو الامام ام غيره (ومثل هذا الحديث) ما رواه في الكافي مامش امرأة العقول ح ٣ ص ٥١٠ وفي (الوالي) ج ١٢ ص ١٢٦ باب ينبغي للمرأة من الخلال عن الكافي مستندا عن ثابت بن ابي سعيد قال سئل ابو عبد الله (ع) عن النساء يجعلن في رؤسهن القرامل قال يصلح العجوف وما كان من شعرا امرأة لنفسها وكره للمرأة ان تجعل القرامل من شعر غيره ما كان وصلت شعرها بصوف او بشعر غيرها فلا يضرك (وثبات) لم يذكره علماء الرجال ليعرف حاله ولعل من اجله قال المحامي في الشرح الحديث مجهول (٢) من لا يحضره الفقيه ص ١٦٩

بالصوف او بشعر المعمر من دون كراهة ( ١ ) \* وذلك لان ما دل من الاخبار على المنع المطلق يقيد بالاخبار المتصلة بين وصل شعر المرأة وعيره من شعر المعز والصوف فيحتص المنع بشعر المرأة ثم يقيد به اطلاق ما دل على الجواز مطلقا لان النسبة بينها بعد التقيد عموم مطلق فتكون النتيجة جواز وصل الشعر بغير شعر المرأة الاخرى والمنع عن ذلك فقط ثم يحمل المنع على الكراهة لصراحة رواية سعد الاسكاف في جواز وصل الشعر شعر المرأة حيث نرى الناس فيها عن المرأة بما تربت به لزوجها وفسر الواصلة والمستوصلة بالقيادة ( ٢ ) \* واما النقص وهو تنف الشعر عن الوجه فذكره بمقتضى الجمع بين دليل منع وهو رواية معالي الاحبار ورواية سعد الاسكاف المصروفة بالجور بعد وصرح ان النقص من اطهر افراد الزينة ولا يمكن تفييدها بالاولى مما مع انه لا يلى على حواره بالخصوص رواية على بن جعفر عن اخيه \* ع \* عن المرأة تحف الشعر عن وجههم قال لا بأس \* ٣ \*

١ \* في مكارم الاخلاق الفصل الرابع من الباب الخامس عن سليمان بن خالد قلت له المرأة تجعل في رأسها القراميل قال صلحها الصوف وما كان من شعر المرأة نفسها وكره ان توصل المرأة من شعر غيره فان وصلت شعرها صوف او شعر نفسها فلا بأس

٢ \* في التقييد ص ٣٦٩ في حد القيادة قال وفي خبر ابن رسول صلى الله عليه وآله الواصلة والمؤتملة يعني الزانية والقوادة ورواه عنه في الوسائل ج ٣ ص ٤٣٩ باب \* في حد القيادة وفيه ص ٤٤ باب ٢٥ بحريم القيادة عن ابراهيم بن زياد الكرخي قال سمعت ابا عبد الله يقول لعن الله الواصلة والمستوصلة يعني الزانية والقوادة وروى الطبرسي في مكارم الاخلاق في لفص الرابع من الباب الخامس عن عمار الساباطي قال قلت لابي عبد الله \* ع \* ان الناس يروون عن رسول الله \* ص \* انه لعن الواصلة والمستوصلة قال نعم قلت التي تمشط وتجعل في الشعر القراميل فقال ليس بهذا بأس قلت فما الواصلة والمستوصلة قال الفاجرة والقوادة

٣ \* في قرب الاستاد ص ١٣٤ عن علي بن جعفر عن اخيه موسى \* ع \* قال سأله عن المرأة تحف الشعر من وجهها قال لا بأس وفي مكارم الاخلاق ص ٤٤ الفصل الرابع من الباب الخامس عن ابي بصير قال سأله عن قص -

« وأما الوشر والوشم » فلم يذكر إلا في رواية معاني الاخبار ولكن حيث أنها من اطهر افعاء الرتبة تكون رواية سعد الاسكاف الصريحة في جواز تزويج المرأة كالمص فيها فتكون قرينة على حسن لعن الواشرة والواشمة في خبر معاني الاخبار على الكراهة « لا يقال » ان النسبة بين الروايتين عموم من وجه لدلالة رواية معاني الاخبار على المنع عن الامور الاربعة مطلقا للزوج وغيره وظهور رواية سعد الاسكاف في جواز مطلق التزويج بها او غيرها خصوص الزوج فيورد اجتماعهما اذا كان الزوجين للزوج واحد الامور الاربعة والاولى تفترق عن الثانية فيما اذا كانت تزويج بأحدهما لا للزوج فيحرم وتنفق الثانية عن الاولى فيما اذا كانت التزويج للزوج بغير الامور المذكورة فيجوز ولا وجه لتقديم ظهور الثانية على الاولى في مورد المعارضه وحملها على الكراهة « لا يقول » الملازمة القطعية ثابتة بين جواز التزويج بشيء وللزوج وجوبه في نفسه اذ ليس عنوان التزويج للزوج عنوانا موجبا لباحية الشيء المحرم في حد ذاته وسدليل الجوار يدل على جواره مطلقا ولو بالانضمام فتكون النسبة « ح » بين دليل الجواز والمنع عموما مطلقا لاختصاصية موضوعه منه « الا انه » مع ذلك لا يوجب تقييده والنساء على حرمة الوشر والوشم « لما ذكرناه » من انها من اطهر افعاء الزين بحيث لا يمكن تقييده بنقض اليأس مما تنزيه به المرأة لزوجها على غير الموردين فلا بد « ح » من حمل دليل المنع فيهما على الكراهة ويؤكدده اتحاد السباق مع الوصل والنقص المذكورين للقرآن المذكورة ( والمتحصل مما ذكر ) كراهة عمل الماشطة من الوصل شعر المرأة الاخرى والنقص والوشم والوشر في حد أنفسها ( الا انها قد تحرم ) بصون الايذاء والاضرار كالوشم في الاطفال اذا لم تكن لمصلحة براءها الاولى ( الجهة الثالثة ) في كسب الماشطة ولا اشكال في جواره للسيرة العملية وللأخبار الدالة عليه ومرسلة الفقيه لا يأس بكسب الماشطة اذا لم تشارط وقتلت ما تعطى ولم تصل المرأة بشعر غيرها وأما شعر المعز فلا يأس ( ١ ) وظاهرها اعتبار أمرين في نفس اليأس عن كسب الماشطة فإذا اخلت بأحدهما نبت اليأس الا انها لصعب سدها لاتصلح دليلا للحرمة وان كانت ظاهرة فيها بمقتضى مفهوم الشرط لانها مرسلة غير معمول بها فتحمل

- الواصي تريد به المرأة الزينة لزوجها الى ان قال لا يأس بذلك كله

( ١ ) من لا يحصره الفقيه ص ٢٦٩ في المكاسب

على اعتبار اجتماع الامرين لرفع الكراهة من باب التسامح في ادلة المكروهات فيكون كسبها مع الاشتراط او عدم قبول ما تعطى مكروهاً ( ثم ان المصنف ) ذكر في آخر المسألة امرين ( احدهما ) ان المراد من اشتراط قبول ما تعطى في الرواية ليس هو القبول بعد العمل لانه لا يوجب روال كراهة العمل بعد وقوعه وانما المراد به البناء على القول حين لعمل يحمل القول الخارجي على اياء المقارن لبائه على استحالة الشرط المتأخر - وفيه - انه بعد ما صححنا الشرط المتأخر في عمله لا موجب للتصرف في ظاهر الرواية لئلا يثبت على القبول وعدمه اجنبى عن رفع الكراهة ولو كانت بانية على عدم القبول ثم بدى لها بعد لعمل بقبيل ما اعطيت لم يكن كسبها مكروهاً - ثانياً - ان اعتبار عدم الماشطة لما كان مباحاً لمصلحة الاشارة من جهة اشتراط معلومية الاجرة فيها لقوله - ع - لا يستعمل اجير حتى تقاطعه ١٤ ، من المصنف المراد به على قصد التبرع في العمل وقبول ما تعطى على وجه التبرع فيه فنفى بين الروايتين باختلاف موضوعها وفيه - ان - قد يؤدي ذلك الى سد باب اعاشة الماشطة لعدم استحقاقها الاجرة اذا قصدت التبرع

١ - روى الكليني في لكا في باب استعمال الاجير قبل مقاطعته عن سليمان بن جعفر الجعفري قال كنت مع الرضا - ع - في بعض الحاجة وأردت ان انصرف الى منزلي فقال لي انصرف معي وت عندني الليلة فاطلقت معه ودخل الى داره مع اقيب منظر الى علماته يعملون الطين - اوارى - الدواب او غير ذلك اذا معهم اسود ليس منهم فقال ما هذا الرجل معكم قالوا يا ونا ومطيه شيئاً فان قاطعتموه على اجرته قالوا لا هو يرضى ما بما عطيه فأقبل عليهم بضرهم بالسوط وغضب لذلك غضباً شديداً فقلت جعلت فداك لم تدخل على نفسك فقال اني قد نهيتهم عن مثل هذا غير مرة ان يعمل معهم أحد حتى يقطعه اجرته الحديث ورواه الشيخ الطوسي في التهذيب ج ٢ ص ١٧٥ والخروج العاملي في الوسائل ج ٢ ص ٦٤٤ باب ٣ كراهة استعمال الاجير قبل تعيين اجرته والقيض في الوافي ج ١٠ ص ١٢٨ وصحيح البحار الحديث - والآرى - بالمد والتشديد كما في تاج العروس ج ١٠ ص ١٥ هو الاخيه يصح لحبس الدواب عن الاعلات وقال في ص ١٠ الاخيه كانه عود يعرض في الحائط او في جبل يدق طرفه في الارض -

ملى - انه ينافى عنوان الكسب المذكور في الرسالة - فالصحيح - ان يقال عدم المشاركة لا يلزم قصد المجانية كي لا يستحق الاجرة بل يستحقها العامل في المقام ونظره من الحجابة والخلق والحالة بالا مريد ان فيكون الا امرضامناً للعامل باجرة مشل عمله ويكره له ان يطالب بأكثر مما اعطي وان كان أقل من اجرة المثل « وبهذا » يتدفع توهم التباين بين الروايتين - ثم ان المصنف - ذكر في بيان حكمة كراهة المشاركة وعدم قبول ما تعطى ان المالك في مثل تلك الامور بما لا يلبق شأن ذوي المروة فأمروا بترك المشاركة كما ان الغالب ان ما يعطى للماشطة ونحوها لا يقل عن اجرة مثل عملهم لقطا لثمنهم بالزيادة قد توجب استحياء الطرف في العطاء وهو غير خال عن الاشكال فأمروا بتركها وشي من ذلك لا ينافي ما ذكرناه من استحقاق العامل لاجرة مثل عمله وجوار مطالبته ما نقص منها الا أن الاولى ان يتسامح في ذكر الاجرة ابتداء والقبول لما اعطى بعد العمل هذا مع ان الحكم تعدي وان لم نعرف حكمته ( قوله : المسألة الثانية تزيين الرجل ) الكلام في هذه المسألة يقع في امور ثلاثة

( الاول ) في تزيين الرجل بالذهب والحرير وما افاده المصنف من حرمة ذلك بما لم يجد عليه دليلاً فان المحرم في الحرير انما هو لبسه وبينه وبين التزيين به عموم من وجه لصدق التزيين به دون لبسه في ما اذا جعل قبطاً او ازراراً او تطريزاً في الثوب كما انه قد يصدق لبس الحرير دون التزيين به كمن يلبسه تحت الثياب وقد يجتمعان ( وقال السيد في العروة ) لا بأس بغير اللئوس من الحرير كالامشاط والركوب عليه والندثر به ونحو ذلك في حال الصلاة وغيرها ولا يزر الثياب واعلامها والصفائف والقياطين الموضوعة عليها وان تعددت ( واما الذهب ) فالظاهر جوار التزيين به للرجال ( ١ ) وان حرم لبسه وقد عرفت ان بين العنوانين

- ويرز طرفه كالحلقة تشد به الدابة

( ١ ) في بدائع الصنائع لعلاء الدين الخنسي ج ٥ ص ١٣٢ استعمال الذهب فيما يرجع الى التزيين مكروه في حق الرجال دون المرأة لان النبي - ص - جمع بين الذهب والحرير في التحريم على الرجال دون النساء ويريد بالمكروه الحرمة والروايات خالية عن ذكر التزيين بها

عموم من وجهه فلا منع في تطهير الثوب به أو جعله اذراً للثياب وقد منع عنه  
الحديد في العروة ( وقوله ع ) في حديث العمري وجعل الله الذهب في الدنيا  
ريئة النساء ( ١ ) لا دلالة فيه على حرمة التريين به لرجال لانه فرع عليه انتهى  
عن اللبس لا التريين به « والجملة » لبس الحرير والذهب حرم لرجال حتى مثل  
لبس الخاتم من الذهب ( ٢ ) وحيت ان لبسه مانع من الصلاة تعرض له فقهاء  
في كتاب الصلاة وتحقيقه موكول الى عمله

( قوله : وما يختص بالنساء ) هذا هو الامر الثاني وهو تشبه الرجال بالنساء  
في اللباس وعكسه لا ريب في جوار تشبه كل منهما بالآخر في غير اللباس كالتشبه  
بالصوت أو المشي أو الصيد أو العمل ونحو ذلك وأما من كل من الرجل والمرأة  
ما يختص بالآخر فيستدل على حرمة من روايات ثلاث ( الاولى ) التسوية  
المفروضة المحكي عن الكافي والعلل لعن الله المتشبهين من الرجال بالنساء والتشبهات من النساء

( ٢ ) في التهذيب ج ١ ص ٢٠٠ في لباس المصلي وفي الوسائل ج ١ ص  
٢٧٠ باب ٣٠ عدم جوار لبس الرجل الذهب والواقي ج ٥ ص ٩٩ باب لصلاة  
في الأبريسم عن محمد بن أحمد عن رجل عن الحسن بن علي عن أبيه عن علي ابن  
عقبة عن موسى بن أكيل العمري عن أبي عبد الله - ع - في الحديث أنه حلية أهل  
الدار والذهب أنه حلية أهل الجنة وجعل الله الذهب في الدنيا ريئة للنساء حرام  
على الرجال لبسه والصلاة فيه الحديث ورجال الأسد ممدوحون غير الرجل الراوي عن  
الحسن بن علي لم يعلم حاله

( ١ ) الروايات لنهاية عن لبس الحرير للرجال رواها الكليني في المسكاه  
عن سماعة بن مهران وابي داود يوسف بن ابراهيم واسن مكير ومحمد بن مسلم  
عن الباقر والصادق ( ع ) ورواها في التهذيب ج ١ ص ١٩٥ في لباس المصلي  
وعنها في الوسائل ج ١ ص ١٦٤ والواقي ج ١١ ص ٩٨ كتاب اللباس ولفظ  
بعضها لا يصلح للرجل ان يلبس الحرير الا في الحرب وفي آخر انما كره  
الحرير منهم للرجال وفي آخر لا يصلح لباس الحرير والديباغ وما يبعها ولا ناس به  
واما التختيم بالذهب للرجال فقد ورد النهي عنه في الخصال ج ٢ ص ١ عن البراء  
بن عازب انها ما رسول الله عن سبع وعد منها التختيم بالذهب وفي قرب الاسناد -



ص ٤٨ عن - مودة بن صدقة عن أبي عبد الله أن رسول الله نهى عن سبع وعده منه  
 العنتم بالذهب وفيه ص ٦٦ عن حبان بن سدير عن أبي عبد الله قال رسول الله  
 لعلي إياك أن تعتم بالذهب فانه حليتك في الجنة وروى الكليني في الكافي باب الخواتم  
 الذهب عن التميم بالذهب وفي مستدرک الوسائل ج ١ ص ٢٠٢ وص ٢٠٤ عن  
 اتصال واللباب والموافق النهي عن التعتم بالذهب وليس الحرير وهكذا  
 روى ذلك في مكارم الاخلاق ص ٥٥ وفي البحار كتاب الآداب ملحق بالسادس  
 عشر وفي علل الشرايع ص ١٢٣ باب ٥٧ عن عمار بن موسى عن الصادق وفيه  
 لا يلبس الرجل الذهب ولا يصلي فيه لانه من لباس أهل الجنة واما لبس الصبيان  
 للذهب فقد روى في الوسائل ج ١ ص ٣٩١ باب اللباس من كتاب الصلاة عن  
 الكافي عن أبي الصباح عن الصادق قال سألته عن الذهب يحل به الصبيان فقال  
 كان علي (ع) يحل ولده ونسائه بالذهب (وبذلك احتفظت جموع احاديث)  
 أهل السنة مروى في صحيح البخاري ج ٤ ص ٢٠ وص ٧٢ كتاب اللباس  
 وصحيح مسلم ج ٢ ص ٢٠٤ كتاب الزينة وسنن أبي داود والسجستاني ج ٤  
 ص ٤٦ كتاب اللباس وكذا المال ج ٣ ص ٣٣٣ احاديث النهي عن لبس الرجال  
 الحرير والديبا ج والتعتم بالذهب ولاجله اتفق علماء ائمة بالتحريم فيقول النووي  
 في شرحه على مسم لبس الحرير والاستبرق والديبا ج حرام على الرجال مطلقاً  
 في الحضر والسفر الا في الحكمة وخاتم الذهب حرام على الرجال حتى لو كانت  
 بعضها ذهباً وبعضه فضة او كان من الخاتم ذهباً او بموها لقوله (ص) ان  
 هذين الحرير والذهب حرام على ذكور امي حل لامانها ولم يناقش ابن حرم في  
 المحلى ج ١٠ ص ٨٦ فيه وحكى عن أبي حنيفة والشافعي ومالك وابن سائمان  
 واصحابه وحوب رءه عن الصبيان لان حذيفة رأى على الصبيان قميص  
 حرير فامر بزعاه وحكى النووي عن اصحابه جوار لبسهم الحرير والمحلى يوم  
 العيد لعدم التكليف عليهم واما باقي أيام السنة ففيه اوجه ثلاثة التحريم مطلقاً  
 والتحريم بعد سن التميز وفي نيل الاوطار للشوكاني ج ٢ ص ٦٩ عن القاضي  
 عياض وقع الاجماع على تحريم لبس الرجال دون النساء

بالرجال ، وفي دلالة مضادة الى ضعف سنه قهصور ( ١ ) اذا الظاهر من التشبه  
فيها هو من مختصات الطبيعتين أعنى اللواط والمحاق كما مر ذلك في رواية ابى خديجة  
ورواية يعقوب بن جعفر ( ٢ ) وعبدان كانا ضميمتهما لا يعتمد عليهما في  
التفسير الا ان عوان التشبه حيث يكون مجالا خصبوا به القطع بعدم ارادة  
التشبه في غير الناس مما حرت له مدة على اعتصامه بالرجال او بالنساء ( الثانية )

( ١ ) في مستدرک الوسائل ج ١ ص ٢٠٨ عن الخصال للصدوق عن احمد  
بن الحسن القطان عن الحسن بن علي العسكري عن ابي عبد الله محمد بن زكريا  
البصري عن جعفر بن محمد بن عمرة عن ابيه عن جابر بن يزيد الجعفي قال سمعت  
ابا محمد جعفر محمد بن علي الباقر ( ع ) يقول لا يجوز للمرأة ان تشبه بالرجل لان  
رسول الله ( ص ) لعن المتشبهين من الرجال بالنساء ولعن المتشبهات من النساء  
بالرجال والاول من رجال السند من شيوخ امانة كما استظهره السيد صدر الدين في  
حواشيه على منتهى المقال واسب له ترجمة في رجال اشيعة وان اكثر الصدوق  
الرواية عنه في كتبه والثاني ليس له ذكر والرابع لم يعلم حاله وحال ابيه وفي  
المستدرک عن دعائم الاسلام بنى رسول الله ان يشبهن النساء بالرجال وفي مسند  
احمد ج ١ ص ٢٣٧ ص ٢٥٤ ص ٢٣٠ وصحيح الترمذي وصحيح البخاري  
ج ٤ ص ٢٤ عن عكرمة عن ابن عباس لعن رسول الله ( ص ) المتشبهين من  
الرجال بالنساء والمتشبهات من النساء بالرجال ولذلك أفتى العيني بالتحريم وحكاة  
الماوى في الفيض لقدير ج ٥ ص ١٧١ عن ابن جرير وفي بيل الاوطار للشوكاني  
ج ٢ ص ٩٩ قال الشافعي في الام لا يحرم رى النساء على الرجل وانما يحكره  
ومثله العكس وفي الزواجر لابن حجر ص ١٢٦ ج ١ اختلف الفقهاء فيه على  
قوانين الاول الحرمة وصحة الووى وصحة والثاني الكراهة وصحة الرافعي  
والصواب الحرمة لان الاحبار الصحيحة اقامت الوعيد الشديد عليه ثم قال ويجب  
على الزوج ان يمنع زوجته مما تقع فيه من التشبه بالرجال

( ٢ ) رواية يعقوب بن جعفر ورواية ابى خديجة المذكورتان في المتن رواهما  
الكليني في الكافي على ما مر مرآة لمقول ح ٣ ص ٥٦١ والمحملي روى الاولى  
بالجملة والثانية بالضعف

رواية سماعة عن ابي عبد الله - ع - عن الرجل يجر ثيابه انى لا كره ان يشبهه بالنساء (١) وقصور دلالتها على الحرمة طهر مضاعفاً الى الاجماع على جواز تطويل الرجل ثيابه على نحو يسحب ذيله في الارض عامة الامر كراهته للرجال ومحبوته للنساء ما فيه من صون الساقين عن الانكشاف (الثالثة) ما روى عن ابي عبد الله ع كان رسول الله (ص) رجر الرجل ان يشبه بالنساء والمرأة ان تشبه بالرجال في لباسها (٢) ودلائلها على حرمة التشبه في خد وحسن اللباس ظاهرة لظهور الرجر كالهي في التحريم والظهوران ماحكاه الامام ع . من رجر الذي وصى انما هو بالقول لا بالفعل ليعلم في دلالة على الحرمة وهو (بقى الكلام) في معنى التشبيه المنتهى عنه والمراد منه تحريم كل من رجر وبطريقة لباس الآخر زبالة بحيث يدخل نفسه بذلك في غير صفته كالراعي اذا لبس لباس المرأة واما ما يلبسه كل منهما مما يخص الآخر غير قاصد به ان يرى كالرجل ثوب امرأته لدفع البرد او لداعي آخر او لبس المرأة في الثوب حصص ملابس الرجل كالقراء ونحوه لبعض الدواعي او صدفة فلا يصدق عليه التشبيه وبما ذكرناه طهرانه لا حرمة في التشبيه المتعارف في بعض البلاد اعني تشبيه بعض الرجال أنفسهم بالمحترات هراير الرسول المسيات في واحة الطف لا من باب الحكاية لا الذي يرهق

( ١ ) رواه الكليني في الكافي ما يشيرات لعقول ج ٤ ص ١٠٦ باب تشهير الثوب والتجسي في الشرح ونقها ورواه في مكارم الاخلاق في الفصل السادس من الباب السادس ص ٧٢ وفي الفصل الخامس من الباب السادس ص ٧ عن ابي عبد الله ع هلال عن الصادق ( ع ) ما حاور الكعبين من الثوب في النار ورواه المسائي في السنن ج ٢ ص ١٩٩ عت ابي هريرة وقال العيني في عمدة القاري ج ١٠ ص ٢١٩ واتفق طبراني في ارشاد الرازي ج ٨ ص ٤١٨ والنووي في شرحه على مسلم التحريم مخصوص بجر الثوب للخيلاء والا لمكروه وفي نيل الاوطار ج ٢ ص ٩٥ عن ابن العربي لا يجوز للرجل ان يتجاوز ثوبه كعبه وقال ابن عبد ربه لا يلحق اوعيد غير جرة للخيلاء الا انه مذموم

( ٢ ) رواه في مكارم الاخلاق ص ٧٤ في الفصل السادس من الباب

السادس وعنه في الوسائل ج ١ ص ٢٨٠

والفرق بين الأمرين واضح

- قوله : ثم ان الخنثى يجب عليها ، الأمر الثالث حكم الخنثى في اللباس ان تختار ما لا يختص بأحدى الطائفتين لأنها ليست طبيعة ناكثة فلا تخرج عن أحدهما فهي عالة اجمالاً بحرمة زي إحدى الطبيعتين عليها ومقتضاه لزوم الاجتناب عنها معاً - ١ -

- قوله : ( وبشكل ) بناء - ما أفاده المصنف قدس - من اعتبار العلم والالامات في التشبيه فلا يصدق على من تشبه بغيره من دور النفقات وان كان متيناً إلا ان يكون فيه العلم والالامات الاجمالي الموجود في ما نحن فيه ( وما اعتبار ) كون التشبيه داعياً فهو واضح الفساد

( قوله : المسألة الثالثة التشبيب ) التشبيب ذكر محاسن المرأة والعلام ( ٢ ) واعتبروا في حرمة معرفتها واحترامها وإيمانها وان يكون التشبيب بالغفل بالشعر دون البش واستندوا في حرمة الى انه تمنى للحرام وهو محرم لكونه تجرياً على الأولى وهتكاً لحرمة حتى الدماء بطلب الحرام من الله سبحانه ( وفيه ) عدم الامارة بين تمنى الحرام والتشبيب فان تمنى الحرام كثيراً ما يكون بغير التشبيب كما ان التشبيب قد لا يكون على وجه تمنى الحرام اصلاً كما اذا كانت تحيلاً صرفاً وابشاء محضاً فادأ بينهما عموم من وجه

( ١ ) في بدائع الصنائع ج ٧ ص ٣٢٩ ومجم لأمر شرح ملكي الإبحر ج ٢ ص ٧٣٠ في احكام الخنثى وشرح البخاري للفهلافي ج ٨ ص ٤٦١ لا يلبس الخنثى المشكل الحرير احتياطاً وفي الفتح القير ج ٨ ص ٥٠٧ يكره له ذلك ومصره صاحب لصاية في الهامش بالحرمة من جهة الاتفاق على حرمة لبس الرجال الحرير

( ٢ ) في لسان العرب التشبيب في الشعر ترقيق اوله بذكر النساء وشب المرأة فقال الفحل والسيب وفي تاج العروس مع القاموس التشبيب التسميم بالنساء يذكرهن ومنه حديث عبد العزيز ابن ابي بكر كان يشب في شعره بليلي بنت الجودي واستظهر المحقق الاردبيلي في شرح ارشاد العلامة الخلي عند ذكر عدالة الشاهد صدق التشبيب المنوع منه على الشعر وعيره وارصمه بعضهم بالشعر

• قوله : واستدلى عليه بلزوم تفضيحها • هتك المؤمن وان كان حراما الا ان بينه وبين التشبيب عموم من وجه لا مكان الهتك بغيره كذكر محاسن المرأة نثرا وصدق التشبيب بلا هتك كما لو نظم شعرا في محاسن امرأة معينة ولم ينشره بين من يعرفها

• قوله : وايدائها واغراء الفساق بها • يرد على التمسك بالايذاء اولا عدم الدليل على حرمة الايذاء مطلقا حتى لو عمل الانسان عملا مباحا وترتب عليه ايذاء الغير من دون ان يكون قاصدا له كما لو استورد تاجر بعض الامتعة واستورد تاجر آخر مثلها اذ لا اشكال في انه ايذاء للتاجر الاول مع كونه مباحا ومثله ما لو رفع أحد الجارين جدار بيته فانه مباح ولكن قد يتأذى به الجار وامثاله كثير • وثانيا • بين الايذاء والتشبيب عموم من وجه بذاتة عدم استلزام التشبيب انتشار الشعر بين الناس ولا وصوله الى المرأة التي شيب بها ولا الى اهلها ليلزم الايذاء وربما لا يتأذى المرأة بذكر محاسنها بين الناس كدات الملوك بل تعدى من نتائج الشرف والرفعة • ١ • على انه قد يتحقق الايذاء بغير الشعر كما اذا وصف امرأة معينة بالنثر فلا وجه لتعليل حرمة التشبيب باستلزامه الايذاء • واما اغراء الفساق • فلا يلزم التشبيب بل ينبتا عموم من وجه فان المرأة قد تكون من ذوى النعمة والشرف بحيث لا يصل احد الى ثناياها ولا تنظر الشمس بحياها فالشاعر مهما شيب بها ونشر الشعر بين الناس لا يمكن لاي أحد رؤيتها فصلا عن الوصول اليها وقد احتفظت جوامع الادب والتاريخ بالكثير من اللواتي هذا شأنهن • على • ان الاغراء قد يتحقق بغير التشبيب بالشعر كما اذا كتب

( ١ ) لا يرتاب من يقرء في شرح رسالة ابن زيدون على هامش شرح

لامية العجم ج ١ ص ١١ ما كتبه ولادة بنت المستنكى العباسي على تاجها

انا والله اصلح للعالي وأمشى مشيتي وأنيه تيبا

وامكن عاشق من لم تغري واعطى قلبي من يشتهيها

انها لا تتأذى بكل ما يصفها به الشعراء من المحاسن وفي تاريخ آداب اللغة

العربية لجرجي زيدان ج ١ ص ٢٢٧ كانت المرأة يسهل التشبيب بها وان ام محمد بنت

سروان بن الحكم اخت عبد الملك طلعت من عمرو بن ابي ربيعة ان يسهلها شعره

مقالا يصف فيه المرأة بهجة الخلق ووضوءة انبيا واتى فيه على تمام محاسنها ونشره في الصحف والمجلات فلا اشكال في انه يترتب عليه اعراء الفساق كما ان الاغراء بالتشيب لا يختص بالتشيب بالمرأة المؤمنة فاعتبر هذه الامور بلا وجه

( قوله : من عمومات حرمة الله والباطل ) ان اريد باللهو ما يكون محرما كالقمار ونحوه فكون التشيب منه اول الكلام وان اريد به مطلق ما يشغل عن ذكر الله تعالى لجميع الاعمال التي لم يقصد بها القرينة به سبحانه وتعالى تكون كذلك ولم يلزم بحرمتها أحد ( واما الباطل ) فان اريد منه الباطل شرعا أعنى المحرم فكون التشيب منه اول الدعوى وان اريد به ما يقابل الحق لجميع الاعمال التي لم يقصد بها وجه الله باطل ( قوله : وماقاته لاعقاب اذاخوذ في العدة ) الطاهر ان التشيب اذا كان متفيا لاعقاب فلا فرق بين ان يكون بالمرأة المؤمنة المعصية او بغيرها كما لا يختص بما اذا كان بالزمر دون الزمر مع ان لعفاف الواجب لا ينافيه التشيب والذي ينافيه لا دليل على وجوبه

( قوله : وغوى مادل ) لا يحق ان هذا الامور التي استدلل بها المصنف ( قدمه ) لا يمكن الاعتماد على شيء منها فان حرمة النظر الى الاجنبية وان عللت بأمرهم من سهام اليس وانه زناه العين ( ١ ) لا ربط له بالتشيب وادفع من الخلوة مع الاجنبية لم تجد له دليلا بهذا المعنى وان ( ٢ ) نعم ورد المنع عن المبيت في مكان يسمع فيه نفس امرأة ليست محرم الا انه لا يختص بالخلوة معها لصدقه حتى لو وجد فيه رجل ثالث او كان بين الرجل والمرأة فاصل من حدار او شبك وكان

( ١ ) الوسائل ج ٣ ص ٢٤ باب ١٤

( ٢ ) ورد اليه عنه في احاديث الصنف في سنن البيهقي ج ٧ ص ٩٠ عن ابن عباس عنه ( ص ) لا يخلون رجل وامرأة وفي الترمذي والتهذيب والمنذري ج ٣ ص ٤ عن ابي امامة عن النبي ( ص ) اياك والخلوة بالنساء والذي نفسي بيده ما خلا رجل وامرأة الا ودخل الشيطان بينهما وفي منبى الاخبار لابن تيمية مع شرحه بيل الاوطار ج ٦ ص ٩٥ عن حار لا يخلون رجل وامرأة لا تحمل له ليس بينهما محرمان الشيطان ثالثهما والشوكاني ولاجل هذه الاحاديث وقع لاجماع على تحريم الخلوة بالاجنبية واختلفوا فيما لو كان بينها نساء ثقات وفي مجموع فتاوى ابن -

يسمع نفسها ومثله ما ورد من النبي عن نوم الرجل والمرأة تحت لحاف واحد ( ١ ) وأما ما ورد من أحد النبي ( ص ) البيعة على النساء أن لا يقعدن مع الرجال في الخلوة ( ٢ ) أولا أنه يخص بالقعود مع الرجال والخلوة بالأجنبية - أعم منه ( وثانيا ) أن القعود مع الأجنبية صديق حتى في فرض وجود شخص ثالث بين العنوانين عموم من وجه ( وثالثا ) طاهر القعود في الخلوة الجلوس في مكان النجلى من سطح أو غيره من المكان الواسع المعد لفضاء الحاجة فيه كما كان متعارفا في الزمان السابق ومتعارف فعلا في حض القرى جلوسهم مع الرجال

— نيميه ج ٢ ص ١ ٢ المسألة ٤٠ تحرم الخلوة مع الأجنبية وفي القروع لابن مفلح ج ٣ ص ١٠ تحرم الخلوة لغير محرم مطاوعا ولو بحيوان يشتهي المرأة كالقرد وفي المفتى لابن قدامة ح ٦ ص ٨٩ الخلوة بالمرأة لا يشر الحرمة وروى عن أحمد أنه أوجب بالخلوة الصداق والمدة وعدم تزويج أمها وابنتها وفسره ابن قدامة بما إذا حصنت بالباشرة والا فلا توجب الخلوة بالأجنبية شيئا

( ١ ) هذا الحديث والمنع عن الميت في الوسائل ح ٣ ص ٢٣ باب ٩٩ وص ٤١ باب ١٣ من ١ - جواب المكاح المحرم وروى الوردى في المستدرک ج ٢ ص ٣٨٦ باب ٣٦ عن النبي ص ٥ أربعة مائة للقلوب الخلوة مع النساء والاستماع - والاختار رأيين ومجاسة النوى وفسره بالفضال عن الإيماء الجائر في الأحكام ورواه في الوسائل - ح ٢ ص ٥١٠ باب ٣٨ عن أمالي ابن الشيخ الطوسي

( ٢ ) رواه في مستدرک الوسائل ج ٢ ص ٥٥٣ عن دطام الإسلام مرسلًا عن علي ( ع ) وفي مكارم الأخلاق للطبرسي ص ١٤٣ في الفصل التاسع من الباب الثامن عن الصادق ( ع ) أخذ رسول الله ( ص ) على النساء أن لا يتعن ولا ينجمن ولا يقعدن مع الرجال في الخلوة وفي الكافي على هامش امرأة العقول ح ٣ ص ٥١٠ عن أبي عبد الله ( ع ) قال فيها أحد رسول الله ( ص ) من البيعة على النساء أن لا يمتحن ولا يقعدن مع الرجال في الخلوة وفي سننه الحسن بن شكون وعبد الله بن عبد الرحمن الأصم وقد تقدم وضعها

في المكان اوسيع المعد للتخلى فيه \* ١ \* ويشهد له اولا اختصاص المنع بالنعوذ مع ان الخلوّة مع الاجنبي اعم من النعوذ والنوم وتانياً ان المنع بم النعوذ مع مطلق الرجال حتى المحارم مع ان الخلوّة معهم لا محذور فيها فهذه الرواية ظاهرة فيما ذكرناه فان في النعوذ في مكان التخلى مع المحارم حرمة يمكن المنع عنها ولو نزلنا عن كل ذلك فليس للرواية ظهور في مطلق الخلوّة مع الاجنبي واما ما ذكره في مستدرك الوسائل ج ٢ ص ٥٥٣ عن المحمّد للصديق عن ابي جعفر \* ع \* من يصالح الشيطان اوح \* ع \* اذكرني اذا كنت مع امرأة حالياً وليس معها احد وعن اب القباب ان ابليس يقول لا اعيب عن المعد اذا حلا بامرأة وقوله لموسى بن عمران \* ع \* لا تخلون بامرأة غير محرم فاني لست اجعل رسولا يبيحاً غيري وعن امالي الشيخ المفيد من قول ابليس لموسى بن عمران \* ع \* لا تحمل بامرأة ولا تخلوك فانه لا يحمل رجل بامرأة ولا تخلوبه الا كنت صاحبه دون اصحابي وعن تفسير ابي الفتح قال رسول الله \* ص \* لا يحملون رجل بامرأة فان ذلكها الشيطان

\* فقيه اولا \* ضعف السند فان رواية المحمّد فيهما عمرو بن شعبر الضعيف عند الجاشي والعلامة واس داود والمجلسي ورواية امالي المفيد فيها محمد ابن عيسى النبطي وسعدان بن مسلم وقد اختلف فيها والارسل \* لا يهض الصحبة \* وثانياً \* انها ظاهرة في الارشاد الى عدم الخلوّة بالمرأة لئلا يقع في المعصية لان نفس الاجتماع معها معصية والا لم يكن وجه للتعليل بالوقوع في المعصية فان الفعل المحرم لا يطل تحريمه بحول الوقوع في المعصية لانه في نفسه معصية واما رواية الجعفرات المذكورة في المستدرك في الصحبة المتقدمة عن امير المؤمنين ع من لم يحمل بامرأة لا يملك منها شيئاً كان معصوماً من الشيطان ومن كل بلوة وما رواه الصدوق في الفقيه - ص ٢٨٧ باب بيع النار عن محمد بن الطيار عن

( ١ ) في الصحاح والاصباح والعاموس الغلاء بالسند المتوضاً وحكى في تاج العروس عن شيخه ان الغلاء في الاصل مصدر ثم استعمل في المكان الخالي المتخذ لقضاء الحاجة لا للوضوء فقط كما يوهمه قوله المتوضاً اي محل الوضوء وفي اساس البلاغة ج ١ ص ١٦٣ وخلاء الارض القضاء



ابن عبد الله ( ع ) وفيه ان الرجل والمرأة اذا خليا في بيت كان ثلثهما الشيطان فلا دلالة فيه على اكثر من ان نتائج الخلوة مع الاجنبية وخيمة من جهة مظنة وسوسة الشيطان لها فبقاها لا يحمدها عقابا من الانتعاد عن ساحة المولى الكريم سبحانه وتعالى ( فتحصل ) ان الخلوة مع الاجنبية غير محرمة في نفسها ولو نزلنا وقفا بحرمة الخلوة معها فلا ملازمة بينها وبين حرمة التشبيب ( ١ )

( قوله ره ) وكراهة جلوس الرجل مكان المرأة ( كراهة جلوس الرجل مكان المرأة ) رواه السكوتي عن الصادق عن رسول الله ( ص ) انه قال اذا جلست المرأة مجامعا فقامت فلا يجلس في مجالسها رجل حتى يرد واما التكشف امام نساء اهل الدمة والاصبي فرواه حفص بن البختري عن الصادق ( ع ) لا ينفي للمرأة ان تكشف بين يهودية وانصرانية فانهم يصنعون ذلك لازواجهن

وروى السكوتي عن الصادق ( ع ) قال سئل امير المؤمنين ( ع ) عن الصبي يحجم امرأة قال ان كان يحسن ان يصف فلا ( ٢ ) وليس المراد الوصف بالفعل بل الفسرة على وصف محاسن المرأة ولا اشكال في انها الشارع بكل ما فيه صيانة المرأة وعفافها عما لا يرضاه المولى تعالى ونائه الفرية الا ان هذه الروايات ونحوها لا يستفاد منها حرمة التشبيب خصوصا مع القيود التي اعتبروها من الايمان والتعيز

\* قوله ( ره ) ثم ان المحكى عن الميسوط وجماعة جواز التشبيب بالخليلة \* ان قلنا بانكار التشبيب احد الامور المذكورة من الايذاء والمهلك ونحوها فلا

( ١ ) روى في الوسائل ج ٣ ص ٢٤ باب ١٠٤ عن العلل والعيون عن محمد بن سنان ان الرضا \* ع \* كتب اليه في جواب مسائله وحرم النظر الى شعور النساء المحجورات والى عتهن من النساء لما فيه من تهيج الرجال وما يدعوا اليه التهيج من الفساد والدخول فيما لا يحل ولا يعمل وكذلك ما شبه الشعور الا الذي قال الله تعالى والقواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحا الاية

( ٢ ) الاحاديث الثلاثة رواها الكليني في الكافي على هامش ح ٣ ص ١٠ و ص ١٦ و ص ٢٥ في النكاح والاول منها وهو جلوس الرجل مكان المرأة رواه الصدوق في الفقيه ص ٣٥١ باب الوادر بعد الطلاق

يجوز مطلقا والا فيجوز كذلك والتفرقة بين الزوجة وغيرها في غير محلها  
 \* قوله « ره » وأما المعروفة عند القائل دون السامع \* لم نعلم الفرق بين  
 المهمة عند السامع والمائن وبين المينة عند القائل مهمة عند السامع بهدم الحرمة  
 في الاول دون الثاني لان الامور المذكورة لحزمة التشبيب مفعولة في صورة عدم  
 تعيين السامع ولو كانت معلومة لكان اجلا او تفصيلا ( ولا يحق ) ان حرمة  
 التشبيب نداء عليها لم تكن كحرمة القيمة حتى يكون مجرد سمعه محرما كمنع  
 القيمة

\* قوله « ره » وأما التشبيب بالعلام فهو محرم على كل حال \* التشبيب  
 بالعلام ان كان مدشء العشق انزب عليه الوقوع في المفسدة فلا ريب في مبعوضيته  
 وان كان مجرد بيان محاسنه وجل هيئته وسديع طهرته فلا حرمة فيه \* ١ \*

\* ١ \* وحاشا لتشبيب بالمينة لا تنكر وقد ادت الى اراقة الدماء والتطاحن  
 بين القبائل وكتب المؤرخين حاشية ذلك فهذا ابن حبيب مسماة يصف في كتاب  
 المغتالين كما في المجموع السامع من نوادر المخطوطات ص ٢٥٦ على ان زيادة بن  
 زيد بن مالك من بني نعلمة بن ديار \* اهل مع هدية من حشرم من الشام في  
 جماعة من قومها فاقبل زيد - يسوق الابن ويربح معرحا باحب هدية فضيب هدية  
 وبرزل وساق الابن وعرض باحت رباة ولم رل كل منها يرض في شعره باحت  
 الآخر حتى صار بين القوم سباب شبيه بالهوى ولما رجعا الى اهلها تهاجبا وتداخرا  
 وكثر القتل بينهم وفي شرح امالي الدلي للذكرى ج ٢ ص ٧٢١ شب ابن رهيمة  
 بريد بن عكرمة بن عبد الرحمن بن حارث بن هشام فاستمدي عليه اخوها  
 هشام بن عبد الملك فامر بصره بحمالة سوط وناح دمه وعصب بريد بن معاوية  
 على عبد الرحمن بن حسان \* شب باخته رملة واستمدي عليه اباه معاوية  
 واشترى ابن معبد ( سجيم ) الشاعر فلما شب سجيم بأمته عميرة وشهرها عدا ابن  
 معبد عليه فاحرقه بالنار وقا في ص ٦٠٩ \* شب عبد الله بن مصعب المعروف  
 بعامة الكلب بأسرة من بني نصر بن دهمان \* ابن إسحاق \* ابن عمه اليها اخوتها  
 وقتلها غيره منهم وفيه ص ٦٥٨ \* مع الحجاج التميمي ان يخذل ابن عبد الله البصري  
 شب باخته زينب اسمها السباب ولم يتركه حتى كتب الى عبد الملك ابن مروان -

— بذلك وفيه ص ٧٢١ ان لمدني شيب ناسه حيدل بي معمر فساد ذلك اناها فعدا عليه وقتله ثم احرقه

[illegible]

« واما فقهاء سنة وعصمهم حصن بحججهم بالمأثرة المعية وطهر بعصمهم  
الاطلاق قائم الشافعي في ( ١ ) ج ٦ ص ٢١٢ حيث ما ساء لم يحل له وطؤها حين  
شبهها كثر فيهم او شهر مشبه بها شبه وان كان سرية شوبته ومن شبه ولم يسم احداً  
لم نزدش ادته لانه يمكن ان شبه بامرأته وما حقه وذكر ذلك البيهقي في السنن ج ١٠  
ص ٢٤٣ ولم ينفقه وفي انفي لان فداية ج ٩ ص ١٧٨ في الشهادات ما كان من  
الشعر ويضمن هو الماشي والقدح في اعراضهم او التشبيب بامرأة يعينها والافراط  
في وصفها لذكر اصحابه محرم وفي ( نمر وع ) لاس مبالغ الخسلي ج ٣ ص ٩٠٧  
في الشهادات من شبه بمذبح حجر ويضرب او امرأة معينة محرمة فسق لا ان يشبه  
بامرأته او امته وفي احياء العلوم للمغني ج ٢ ص ٢٢٩ في فصل العناء قال نظم  
الشعر اذا كان فيه وصف امرأة يعينها لا يجوز دين لدى الرحان واما التشبيب  
بوصف الحدود والاصداغ وحسن القدر وقراءة وسائر اوصاف النساء فالصحيح  
انه لا يحرم نظمها واشباهها بل هو على المحرم ان لا يبرله على امرأة —

أربعة (الاول) حرمة مطلقا ( الثاني ) حرمة التجسيم مطلقا وان لم يكن لدى روح وعدم حرمة النقش كذلك (الثالث) حرمة في ذوات الارواح مطلقا وعدم حرمة فيها لارواح له وان كان مجسم \* الرابع \* التخصيص في خصوص ذوات الارواح بين التجسيم مباح وبين النقش فلا يحرم واختاره صاحب الجواهر \* اما القولان الاولان ( فيطأهما صحبة محمد بن مسلم قال سألت ابا عبد الله (ع) عن تمثيل الشجر والشمس والقمر فقال \* ع \* لا بأس ما لم يكن شيئا من الحيوان \* ١ \* فانه صريح في جوار تصوير غير ذوات الارواح وبهم ما لو كان

— معينه فان نزله فليزله على من تحمل له من روحته وحاربه فان نزل على اجنية فهو العاصي بالنزول وفي روح المماني بلاكوسي ج ١٩ ص ١٥١ عند قوله تعالى في سورة الشعراء ( والشعراء يتبعهم الغيرون ) قال من جملة المحظورات التشبيب بفلام ولو غير معين مع ذكر انه يشبه وامرأة اجنية معينه وان لم يذكرها ففحش او امرأة مسهمة مع ذكرها فالفحش ولم يفرقوا بين اشاد ذلك وانثائه واعتبر بعضهم التعيين في الفلام كامرأة فلا يحرم التشبيب بالمدهم واستقر به الادرمي كما انه جور التشبيب بالخليلة فيما اذا اشتمل على مجرد المحبة والشوق وفي لزواجهم لان حجر الهيثمي ج ٢ ص ١٧٦ قال ذكر في لروضة ان التشبيب بالدماء والغلمان من غير تعيين لا يحمل بالعدالة وكذا وسمى امرأة لا يدري من هي وتورد شهادته اذا كان بفحش أو شبيب بامرأة غيرها فان شبيب بامرأته وحاربه فوجهان واصحح انه ترد شهادته اذا ذكر خلتيته بها حقه الاخفاء لسقوطهم وانه وقال في ص ١٧٥ صرح الروياني بان التشبيب بالعلام مسق وان لم يعينه وفي التمهيد اعتبار التعيين فيه .

( ١ ) الوسائل ج ٢ كتاب النجاسة باب ٢٢ ص ٥٦٤ وفي المحاسن للبرقي ج ٢ ص ٦١٩ وفي المحصول ج ١ ص ٥٣ عن الصادق ( ع ) ثلاثة يعذبون يوم القيامة من صور صورة من الحيوان يعذب حتى ينفخ فيها وليس منافخ فيها الحديث ورواه في عقاب الاعمال ص ١٤ ملحق بواب الاعمال

وفي صحيح البخاري ج ٢ ص ٢٤ في بيع التصوير من حديث ابن عباس عن رسول الله ( ص ) من صور صورة فان الله تعالى معذبه حتى ينفخ فيها الروح وليس بنافخ فيها ابدا ثم التفت الى الرجل الذي مهنته وقال ويحك ان ابنت الا ان تصنع ذلك فعليك بهذا الشجر وكل شيء ليس فيه روح ورواه —

تصويرها بنحو التجسيم على ما هو ظاهر عنون التمثال المشوّل عنه في هذه الصّحيفة ، وإضافة التمثال فيها إلى الشجر والشمس والقمر لا يوجب الاختصاص بالنقش المحرّد لأمكان تصوير جميع ذلك بالتجسيم \* على \* أن عدم إعطائها على التجسيم لا يوجب الاختصاص ودفع الإمام أبو جعفر وأبو عبد الله \* ع \* عن أبي سليمان بأن التماثيل التي شاءها سليمان إنما هي تماثيل الشجر وشبه دون تماثيل الرجال والنساء \* ١ \* ظاهر الدلالة على جواز تماثيل غير ذوات الأرواح وإطلاق التماثيل فيها شامل لنقش الصورة وتجسيمها بالقول بحرمة التصوير مطلقاً أو القول بحرمة التجسيم مطلقاً حتى فيما لا يختص صنعه بالله تعالى في غير محله \* وبهاتين الروايتين \* يقيد إطلاق ما ورد في حديث الماسمي من قول رسول الله \* ص \* من صور صورة كلفه الله تعالى يوم القيامة أن يفتح فيها وليس

— المنذري في الترمذي وشريه ح ٤ ص ٣ وفي مسند أحمد ج ١ ص ٢٤٦ عن ابن عباس قال رسول الله ( ص ) من صور صورة كلف أن يفتح فيها وليس نافذ ورواه البيهقي في السنن ج ٧ ص ٢٦٨ وفي صحيح البخاري ج ٤ ص ٢٩ كتاب اللباس وموطأ مالك ح ٣ ص ١٣٥ عن عائشة قال رسول الله ( ص ) اصحاب هذه الصور يوم القيامة يعذبون يقال لهم احيوا ما خلقتم ورواه البيهقي في السنن ج ٧ ص ٢٦٨ عن ابن عمر في الانحافات السنية في الأحاديث القديمة ص ١٧٠ حديث ٨٠٩ يقال لأصحاب التماثيل والصليب والنار اتموا ما كنتم تعبدون

( ١ ) الكافي على هامش مرآة العقول ج ٤ ص ١١٠ و ص ١١٩ باب

ترويق البيوت وفي تفسير روح المعاني للألوسي ج ٢٢ ص ١١٩ في نوادر الأصول للترمذي عن ابن عباس في هذه الآية اتخذ سليمان تماثيل من نحاس فقال يا رب انفع فيها الروح فانها أقوى على الخدمة فنفع الله فيها الروح فكانت تخدمه ثم تعقه الألوسي بعدم الصحة وعنده من حديث الخرافة وقال نعم لا يستبعد أن الجن عملوا له أسدين في أسفل كرسيه ونصرين فوقه فإذا أراد أن يصعد بسط الأسدان له ذراعيهما وإذا قعد اظله الفئران بأجنحتها لأن صوامع البشر قد انتهت إلى فوق ذلك وقيل أن التماثيل في هذه الآية الطلحات على تمثال النحاس والموض والدباب لتمنع الممثل به عن الحركة عن مكانه ( انتهى )

بنازع \* ١ \* وقوله \* ص \* من صور صورة من الحيوان عند وكلف ان ينقح فيها وليس  
بنازع \* ٢ \* وقول امير المؤمنين اياكم وعمل هذه الصور فانكم تسألون عنها يوم  
القيامة \* ٣ \* وروى الرازي عن الصادق \* ع \* حديث قال فيه من صور  
التمائيل فقد ضد الله \* ٤ \* ثم اياه قد يستدل باختصاص الحرمة بالتجسيم  
بالروايتين الاوليين بدعوى ان منع الوارد فيها انما يمكن في الجسم دون النقش  
وفي خبر الخصال وان صرح بتصوير صورة من الحيوان الا انه لا وجوب تقييد  
اطلاقها كما هو واضح \* وفيه \* اولاً \* من الممكن ان يكون الامر بالمنع  
في الصورة بعد الامر بالحداد ما دنتها ولو مقدمة لحكمه خلاف ظاهر \* ثانياً \*  
امكان المنع في الصورة المحاط محلها ( ثلثاً ) يشمل النقش على مواد صغيرة  
ويكون منع ملاحظة تلك المواد الصالحة لذلك ( وبهذا الجوابين الاخيرين )  
اجيب عن الاشكال الوارد على معجزة الامام الهادي \* ع \* حين امر المتوكل  
بعض المشعوذين ان يعمل ما يحسن به لامام ( ع ) وسحر أعين الجالسين فكانوا  
يرود اما الحسن الهادي ( ع ) كلما مد يده الى فرض من الخمر تظار من يديه  
فتصاحك الحاضرون بضرب الامام - ع - يده على صورة أسدي المنصورة وقال  
خذ عدو الله وثبت تلك الصورة واشتدت الرجل المشعوذ وعادت لي ما كانت  
فتمجب الجمع واضطر واوتوسل المتوكل بأبي الحسن ( ع ) ان يرد الرجل فقال  
له هيات ألساط أعداء الله على اوليائه ( هـ ) وفي بعض الاحبار ان مثله جرى  
من الرشيد مع ابي ابراهيم موسى بن جعفر ( ٦ ) ولا بشكل على الجوابين باستلزام  
انقلاب العرض جوهرأ لان لتبدل على ما عرفت انما هو في صور المواد وهو  
امر ممكن عادة غاية الامر يحتاج الى مصى زمان طويل وبما اودع الله تعالى في الائمة

( ١ ) من لا يحصره الفقيه ص ٣٥٧ والامالي ص ٢٥٣ بحاس ٦٦

في المناهي

( ٢ ) الخصال للمدوق ج ١ ص ٥٣ باب الثلاثة

( ٣ ) الخصال ج ٢ ص ١٦٩ حديث الاربعية

( ٤ ) مستدرک الوسائل ج ٢ ص ٤٤٧ عن اب اللباب ( هـ ) الخراج

لرازي ص ٥٦ هند ( ٦ ) مناقب ابن شهر اشوب ج ٢ ص ٣٦٤ ابراف

المعصومين - ع - من القدرة على التصرف في الكائنات أتم الامام - ع - سيرها الطبيعي في اقصر زمان ، وقد ورد في بعض الاخبار ان مادة الانسان باقية في قبره مستديرة ( ١ ) وقد شوهد الآلة ( المكبرة ) ألف ماء الرجل من ملايين من تلك المادة كماء المرأة وبواسطة المقيح من ماء الرجل تنصور البويضة في المرأة الى الصورة الحيوانية بعد سيرة لطيفي ( ٢ ) وهكذا الطعام الذي يأكله الحيوان فانه ينقلب مرور الزمن الى الدم والى هلاكار يتحقق قطع تلك المراحل في زمان قصير وهو امر ممكن لكنه خلاف العادة - وهذان الحيوان - وان كانا تامين من حيث القواعد لا ايها بعيدان عن الفهم العرفي فلا يحمل عليها الالفاظ - وح - فتحتص الاخبار المتقدمة بتجسيم الصورة التي تكون قابلة لفتح الروح فيها دون النقش - ولكن - في المقام روايت دالة على حرمة تصوير الحيوان مطلقا كقول - ع - في حديث الماهي وهي ان ينقش شيء من الحيوان على الخاتم ( ٣ ) بصيغة عدم القول بالفصل بين النقش على الخاتم او غيره

ومفهوم رواية محمد بن مسلم المتقدمة التي يقول فيها - لا بأس ما لم يكن شيئا من الحيوان - والتمثيل المستل من قوله فيها بهم النقش لانه مرادف للصورة - ٤ -

( ١ ) البحار ج ٣ ص ٢٠١ اثبات الخضر عن الكافي ( ٢ ) يرشدنا الى ذلك الكتاب العزيز ان يقول جل شانه و اقراء باسم ربك الذي خلق الانسان من علق « وان العلق هو الحيوان الخارج من الصلب والفرائب

( ٣ ) تحقيقه ص ٣٥٨ وعنه الوسائل ج ٢ ص ٥٠٤ ( ٤ ) في المغرب لعطري ج ٢ ص ١٧٧ التمثال ما تصنعه وتصوره شيئا بحق الله من ذوات الارواح والصورة عام وفي النهاية ج ٤ ص ٨٢ مثل التثقيب والتخفيف ادا صورت مثالا والتمثيل الاسم منه وطن كل شيء تمثله وفي الصحاح التمثال الصورة المصورة وتبعه في المصباح ثم قال في ثوبه تائب اي صور حيوانات مصورة وقال الميثقي في عمدة القاري شرح البحاري ج ٤ ص ٨ ٣ قيل لا فرق بين التمثال والتصوير والصحيح ان الصورة تكون في الحيوان والتمثيل يكون فيه وفي غيره وفي التمثال ما به جرم وشخص والصورة ما كان رقما او نوريما في ثوب او حائط

كما ذكره في كشف اللثام - ١ - وقد أطلق عاينها في روايات كثيرة واردة في كراهة للصلاة في ثوب فيه تمثيل أو استنساخها حال الصلاة إلا أن تغير أو تغطي (٢)

( ١ ) قال في كشف اللثام عند قول العلامة ويكره الصلاة في ثوب فيه تمثيل أو حاتم فيه صورة ما أعطه التماثيل والصورة هنما وفي الهاميه والمنتهى والتحرير وكتب المحقق تباير المعنى فقد يكون المراد بالصورة صورة الحيوانات خاصة وبالتماثيل الأعم لتفسير الآية به كما سمعت والفرق لورود حاتم فيه نقش هلال أو وردة واحتمال ما فيه التماثيل في صحيح ابن بزيع المعلوم ولذا كرهه الشهيد في الدروس لكن في المعرب المهمل اختصا ص التمثال بصورة اولي الارواح وعموم الصورة حقيقة واما تمثال شجر فجار ان صح ( ١٥ ) وخبر ابن اربع الذي اشار اليه هو ما رواه في الوسائل ج ١ ص ٢٧٣ باب ٤٤ عن الكافي قال سألت الرضا ( ع ) عن الصلاة في الثوب المم فكره ما فيه التماثيل

( ٢ ) في قرب الاسناد ص ١١٣ عن علي بن جعفر عن اخيه ( ع ) قال سألته عن البيت فيه طير أو سمكة أو شبهه يلعب به أهل البيت هل يصلح الصلاة فيه قال لا حتى يقطع رأسه أو يفسده وانت كان قد صلى فيه فليس عليه إعادة وسألته عن رجل كان في بيته تماثيل أو في ستر ولم يعلم بها وهو يصلي في ذلك البيت ثم علم ما عليه قال ليس عليه فيما لا يعلم شيء فإذا علم فليزع الستة أو ليكسر رؤوس التماثيل وسألته عن الدار والحجرة فيها التماثيل يصلي فيها قال لا يصلي فيها وشيء منها مستعملك إلا أن لا تجد بدا فاقطع رؤوسها أو افلا تصلي وفيه ص ١٢٣ سألته عن مسجد فيه تصاوير وتماثيل يصلي فيه قال تكسر رؤوس التماثيل وتلطخ رؤوس التصاوير ويصلي فيه ولا بأس وفي الوافي ج ١ ص ١٠٨ عن الكافي عن زرارة عن أبي جعفر ( ع ) لا بأس أن تكون التماثيل في البيوت إذا غمرت رؤوسها وترك ما سوى ذلك وفي الوسائل ح ١ ص ٢٧٤ عن الشيخ الطوسي عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر ( ع ) ولا بأس أن تكون التماثيل في الثوب إذا غمرت منه الصورة وفي نيسر الوصول ح ٢ ص ١٤٧ والترغيب والترهيب للمذري ج ٤ ص ٤ ومنه البيهقي ج ٧ ص ٢٧٠ عن أبي هريرة من حديث قال رسول الله ص قال لي جبرئيل لم يمنعني من الدخول عليك البارحة إلا أن علي الباب تماثيل الرجال -



وفي جوار استعمال الفرس والبسط والوسائد التي فيها التماثيل - ١ -  
 هذا مصافا الى كفاية الاطلاقات المانعة عن التصوير فانها مقيدة بما دل على جوار  
 تصوير غير الحيوان في اطلاقها بالاصح الى الباقي - هذا كله - بناء على عدم ثبوت  
 المعلوم بروايات اواردة في الامر بفتح الروح في التصوير لان الفيد لا مفهوم له  
 وأما لو بنيما على ثبوته لها فتدل على جواز تصوير ما لا يكون قابلا لفتح الروح  
 فيه ومصاديقه ثلاثة نقش الحيوان وتجسيم ما لا يقبل فتح الروح فيه ونقشه فلا  
 محالة تقع المعارضة بالمعوم من وجه بين هذا المعلوم ومفهوم رواية محمد بن مسلم  
 المتقدمة السابقة للأنس ما لم يكن شيئا من الحيوان فان مفهومه حرمة تمثال الحيوان  
 مطلقا ( ومورد اجتماعها ) نقش الحيوان ومورد الافتراق من ناحية الاخبار  
 المتضمنة للامر بفتح الروح نقش غير الحيوان وتجسيمه ومن جهة رواية محمد  
 بن مسلم تجسيم الحيوان ( وحديث ) ان بنيما على الترجيح بالسند فرواية محمد بن  
 مسلم تقدم وان بنيما على التساقط في المتعارضين بالاطلاق كما هو المختار فيسقطان

- فر براس التماثيل ان تقطع فتصير كهيئة الشجر وفي كثر المال ح ٨ ص ٤٠  
 كتاب المعيشة محطورات البيت عن ابن عباس قال ( ص ) الصورة الراس فاذا  
 قطع الراس فلا صورة

( ١ ) في الحاصل ح ٢ ص ١٦٤ في حديث الاربعة عن علي ( ع )  
 لا يسجد على صورة ولا على بساط فيه صورة ويجوز ان تكون الصورة تحت  
 قدميه او يطرح عليها ما وارها وفي التهذيب ح ١ ص ٢٠٠ في ما لا يجوز في  
 الصلاة عن محمد بن مسلم قلت لابي جعفر ( ع ) اصلي والتماثيل قد ادى وانا اطر  
 اليها قال لا اطرح عليها ولا باس بها اذا كانت عن يمينك او شمالك او خلفك او تحت  
 رجلك الحديث

« وفيه » عن الحلبي قال ابو عبد الله « ع » ربما تمت اصلي وبين يدي  
 الوسادة فيها تماثيل طير جمعت عليها ثوبا وفي الكافي على هامش مرآة العقول ج ٤  
 ص ١١٠ عن ابي عبد الله « ع » كانت لابي بن الحسين « ع » وسائد وانما  
 وفيها تماثيل يجلس عليها « والنمط » كما في الصحاح ضرب من البسط وفي المغرب  
 يكون من صوف يوضع على المودج

والمرجع الى المطلقات الواردة في حرمة التصوير على اطلاقه فالنتيجة حرمة تصوير ذوات الارواح مطلقا وهو الذي عليه اصحاب القول الثالث ( ١ ) وطهر بها ببناءه أنه لا وجه للقول الرابع وهو التفصيل في ذوات الارواح بين المجسمة والنفس كما ذهب اليه صاحب الجواهر ( ثم منها ) حرم التصوير بطلت لاجارة عليه كالاجارة على نفقة المحرمات وقد اطلق السحت في بعض الاخبار على ثمن التصوير ( ٢ )

د ١ في ارشاد الساري للفسطاطي ح ٤ ص ٤١ لا فرق في حرمة التصوير بين ان تكون الصورة لها ظل او لا كانت مدهونة او مسقوشة او منقورة او مسوجة وفي شرح النووي على صحيح مسلم على هامش ارشاد الساري ح ٤ ص ٣٩٨ تصوير الحيوان من الكدائر مطلقا في ثوب او ساط او درهم او دينار او فلس او اناء او حائط او غيرها كان مما يمتنع او لا واما غير الحيوان فلا يحرم تصويره وفي عمدة القاري للبي ج ٥ ص ٥٨٨ ذهب اليث بن سعيد والحسن بن حي وبعض الشافعية الى كراهة التصوير مطلقا وذهب الجمهور والثوري والوحيدة ومالك والشافعي واحمد في رواية الى التفصيل بين الصورة التي توطء بالاقدام ولا بأس وما كان على الثياب والستائر فتحرم وكراهة مالك التماثيل في الاسرة والاهباب دون المسط والنوم والثياب وادعى القاضي عياض الاجماع على منع ما لا ظل له واستثنى بعضهم ما لا يبنى كصور الفخار والشمع ونحوها هـ وفي الفقه على المذاهب الاربعة ح ٢ ص ٤٨ المنع من تصوير الحيوان الكامل الذي له ظل وجوار تصوير غيره مطلقا او كان من الحيوان ولم يكن كاملا او لا ظل له وفي الفروع لاس مفلح الحنبلي ج ١ ص ٢٥٣ يحرم على الكل لبس ما فيه صورة حيوان قال احمد لا ينبغي كتمليقه وستر الجدر به وتصوره وقال لا يحرم وان ازيل من الصورة ما لا تنق معه حياة لم يكره ومثله صورة شجرة وقنات وأطلق بعضهم تحريم الصورة

( ٢ ) في كتاب نبد بن شريح الحصري ص ٧٦ في مجموع الاصول الستة عشر طبع طهران وعنه مستدرک الوسائل ج ٢ ص ٥٥٧ عن الصادق ع من اكل السمعت سبعة الرشوة في الحكم ومهر البني وأجر الكاهن وثمن الكلب —

( نفيه ) لا اشكال في حرمة تحميم الملائكة والجن وثوخياليا للروايات المشتملة على الامر بنسخ الروح في التمثال فانها عامة للانس والجن والملائكة وسائر الحيوانات - واما انقش خرمته مبدية على شمول الحيوان للملك والجن ( والظاهر ) ان الحيوان لا يراد به مطلق الحي لا - بل اراده الصديق على ان يري جل شأنه بل المراد منه هو المعنى اللغوي وهو اذنة الحية ولا يطلق عليه تعالى وتقدس ويعم به والجن - والشاهد - على ذلك امر ان - الاول - ان المسئول عنه تمثال الشمس والقمر والشجر ولو لم يرد من الحيوان في الجواب المادة الحية لانتفت المناسبة بين السؤال والجواب فتأمل - الثاني - ان الحيوان شامل للانسان بقينا ولو اريد منه معناه العرفي لا يصرف عنه لشرافته وان صدق عليه لغة

- قوله : هذا كله مع قصد الحكاية - ذكر المصنف قروعا - الاول - ان المعاوين المأخوذة في ادلة المنع هي التشبيه والتصوير و التمثال وكل ذلك متقوم بقصد الحكاية فلا يصدق شيء منها اذا ارجد أحد صورة الحيوان بداعي آخر كبعض المحرمات التي هي على شكل الطير فانه لم يقصد شكلها الحكاية وانما يريد بذلك الهيئته غاية اخرى مباحة وقد حكى ان تخطيط بعض البلدان على شكل بعض الحيوانات وهذا اوضح الهدمي لم يقصد منه حكاية ذلك الحيوان قطعاً ومثله لا يكون محرماً - ومن هنا - يظهر ضعف ما ذهب اليه صاحب كشف اللثام في مسألة كراهة الصلاة في الثوب المشتمل على التماثيل من كراهة الثياب ذوات الاعلام والثياب المحشوة بل مطلق الثياب اشبه الخياطة بالقصب والحل ونحو ذلك « بداهة » عدم كون الخياطة بداعي الحكاية والتصوير « العرع الثاني » انه على المختار من اختصاص حرمة التصوير بذوات الارواح لا يحرم تصوير بعض اعضاء الحيوان كيد وراسه ورجله الا اذا صدق عليه تصوير الحيوان او كان بعض اجزائه الاخر مقدرة كما اذا صور حائطاً من ورائه انسان ينظر او يحرق فيه انسان لم يظهر الا راسه او صور انساناً جالساً يرى رجلاه او كان مقدار من جسده مستورا وهكذا لا يجوز تجميع ما صورته الآخر من اعضاء الحيوان كما يحرم ضم الاعضاء بعضها الى بعض بحيث يتم به صورة الحيوان

- والذين ينون البناء على القبور والذين يصورون التماثيل وجعيلة الاعرابي

ولو لم يكن هو المصور لها لصدق عنوان التصوير على جميع ذلك  
 ( الفرع الثالث ) لا فرق في حرمة تصوير الحيوان بين كونه مقصوداً  
 من حين شروعه فيه وبين ما اذا انتهى له قصد ذلك في الاشياء فإذا قصد ابتداء  
 تصوير بعض اجزاء الحيوان بمقدار لم يكن محرماً ثم بدى له اتمامها كان ذلك  
 حراماً لصدق عنوان التصوير عليه فإنه نظير تصوير الاعضاء مستقلاً في اوراق  
 مستقلة ثم ضم بعضها الى بعض . اما اذا عكس الامر بان شرع في التصوير قاصداً  
 تصوير حيوان كامل ثم انصرف رأيه في الاشياء فلم يقمه فلا اشكال في استلزامه  
 استحقاق العقاب لكونه تجريباً واما حرمة المعاينة كما يظهر من المصنف فلا وجه  
 لها فإنه ( قدس ) فرق بين الواجب والحرام بان ترتب الثواب على الواجب وصدق  
 عنوانه على العمل يكون مراعى باتمامه بخلاف الحرام حيث لا يراعى فيه الاتمام  
 بل يصدق عليه عرفاً فعل المحرم بمجرد الشروع فيه ( وهذا الفرق ) غير واضح  
 لاشتراكها في صدق الانقياد وانجري بمجرد الشروع فيها وعدم صدق الاطاعة  
 والمعيان الا بعد الفراغ عنها

( الفرع الرابع ) ان التصوير المتعارف في عصرنا بالآلة ( الفوتوغرافية ) غير  
 محرم لان ظاهر عنوان التصوير والتعريف احداث الصورة لا انقلوبها والتصوير  
 المتعارف ليس احداثاً لها لا دمجاً ولا تدريجاً وانما هو ابقاء النقش وحبسه بعد  
 انعكاسه في ذلك المحل كالانعكاس في المرآة ولا نحرمان المحادة لما ترتب فيه  
 الصورة ولا الحرم الوقوف امام الآلة وبعض الاشجار او الاحجار التي تنطبع  
 فيها الصور أحياناً ( وبالمجمل ) المحرم انما هو احداث التمثال سواء كان دمجياً  
 كما في آلة لطباعة او تدريجياً كالتصوير باليد واما التصوير الذي فإنه غير محدث  
 للصورة وانما ابقاء الانعكاس فلا يحرم ( وثبوته ) ما ورد في بعض الاخبار  
 الدالة على التصوير من كونه معارضة مع الله سبحانه في ادعاءه ( ١ ) ولا يتحقق

( ١ ) تقدمت رواية المستدرک ج ٢ ص ٤٥٧ عن لب الباب ان صور  
 التماثيل مضادة مع الله تعالى وفي مختصر فتاوى ابن تيمية للشیخ بدر الدين الحسيني  
 ص ٣٢٨ في الصحيح عنه \* ص \* فيما يرويه عن ربه تعالى ( ومن اعظم من ذهب  
 بخلق كخلق فليرسلوا بعوضة )

ذلك في حدى الصورة وإبقائها بعد انكاسها في محل بسبب المحاذاة  
 ( قوله : - قده - بقى الكلام في جوار اقتناء الخ ) استدلل على حرمة اقتناء  
 الصور التي يحرم إيجادها وجوه ( لاول ) ان الإيجاد عين الوجود خارجاً والفرق  
 بينها اعتبارى فما دل على حرمة إيجاد التمثال يدل على حرمة وجوده وبمفوضيةته  
 الاولى فيحرم اقتنائه واقتنائه ( وفيه ) ان حديث اتحاد الإيجاد والوجود وان  
 كان صحيحاً الا انه اجدي عن المقام فان الصورة انما هي نتيجة الإيجاد ( وبعبارة  
 اخرى ) الإيجاد بالمعنى المصدري الذى هو عرض قائم بالوجود متحد مع الوجود  
 حدوثاً واما استمرار الوجود ونفائه فليس متحداً مع الإيجاد ولذا يستمر الوجود  
 مع فناء الموجود حرمته لا يتغير بمفوضية الوجود بقائه لانها امران مستقلان  
 ( ولذا ) لو بى العبد بنفسه سجداً بغير اذن مولاه لا يجب هدمه من جهة مفوضية  
 إيجاده لكون العبد واعماله مخلوقاً للسيد بل يحرم هدمه ( الثانى ) رواية تحف العقول  
 انضم فقرتين منها أحدهما قوله ( ع ) انما حرم الله الصنعة التي هي حرام كلها التي  
 يحرم منها الفساد محصاً ثانياً قوله ( ع ) وما يكون منه وفيه الفساد محضاً ولا يكون منه  
 ولا فيه شيء من وجوه الصلاح حرام تعليمه وتعليمه والعمل به واخذ الاجرة عليه  
 وجميع القلب فيه من جميع وجوه الحركات وهاتان الجملتان بمنزلة صغرى  
 وكبرى فالمستفاد من الاولى ان التصوير لا يحرم منه الا الفساد محضاً لكونه محرماً  
 والمستفاد من الثانية ان كل ما لا يحرم منه الا الفساد المحض يحرم جميع القلب  
 فيه ومنها الاقتناء فينتج حرمة ( وفيه ) مصاباً الى ضعف سند الرواية على ما تقدم  
 صراحاً ان ظاهر الصنعة التي يحرم منها الفساد محصاً هو فعل الصانع بالمعنى  
 المصدري لا مصنوعة وهو اسم المصدر وكون الفعل بالمعنى المصدري فساداً  
 لا يستلزم كون نتيجته ايضاً فساداً ولذا لو رنى أحد بامرأة فأولدها لا يستلزم  
 فساد الفعل فساد نتيجته وهو الولد بحيث يجب اعدامه لكون مبايعته ومناكحته  
 ومواكلته محرمة ، دليل حرمة القلب فيما يحرم منه الفساد  
 ( وبالجمله ) مفاد الفقرة الثانية حرمة القلب فيما يكون محرماً وحرمة  
 الصورة اول الكلام ( الثالث ) رواية على بن جعفر عن اخيه ( ع ) قال سألت

عن التائيل هل يصلح ان يلعب بها قال ( ع ) لا ( ١ ) فان اللعب ملازم للاقتناء  
فإذا حرم الاول حرم الثاني ايضا - وفيه - انه ان اريد باللعب  
بالتائيل ما هو المتعارف من القمار كاللعب بالشطرنج فهو خارج عن محل الكلام وان  
اريد منه مطلق اللهو الشامل للاقتناء فيبعد ان يكون للعب بها  
خصوصية بالقياس الى اللعب بسائر الاشياء فتأمل هذا مصافا الى ان اللاعب بالشيء  
أخص من اقتنائه ( ٢ ) ( الرابع ) ما ورد في تفسير الآية الماركة من قوله ع \*  
والله ما هي تماثيل الرجال والنساء الحديث \* فان انكاره ع \* انما كان باعتبار  
اقتناء سلايات التماثيل لاعملها على ما هو ظاهر اسناد المشية الى التماثيل في الآية  
وقد اجاب عنه المصنف \* بأن الانكار انما هو بلحاظ رضاء سليمان بعمل الجن الى  
أمرم به وهذا هو ظاهر الآية \* وفيه \* ان الرضا بفعل الجن والامر به انما

( ١ ) قرب الاسناد ص ١٩٤ وعنه الوسائل ح ٢ كتاب التجارة باب ١٢٢

ص ٥٩٤

( ٢ ) في شرح النووي على صحيح مسلم بهامش ارشاد الساري ج ٨ ص  
٣٩٨ اتخاذ الصورة التي هي حيوان ان كان معلقا على حائط او نوا ملبوسا او عمامة  
نما لا يعد بمنتهى الحرام وان كان في بساط يداس ومخدة ووسادة ونحوها مما يمتنع  
فليس بحرام

وفي احياء العلوم للقرافي ح ٢ ص ٩٠ ما يبيع لا يجوز بيع الحيوانات  
المصنوعة من طين ويجب كسرها واما الثياب والاطباق التي عليها صور الحيوانات  
فيجوز بيعها لانه ينتفع بها من وجه وصور الاشجار يتسامح بها واما الستور  
فيجوز بيعها ولا تصنع من مصوبة ويجوز موضوعة وفي المحلى لابن حزم ج ٩  
ص ٢٥ لا يحل بيع الصور الا للعب الصبيان وكذا لا يحل اتخاذها وضح ان  
الصور في الستور مكروهة غير محرمة وفي الوسائل غير مكروهة

وفي السير الكبير لمحمد بن الحسن الشيباني ح ٣ ص ٢١٠ لو طين التمثال او  
قطع رأسه حتى لا يبقى ما يصدق عليه الصورة فلا حرمة وفي الفقه على المذاهب  
الاربعة ج ٢ ص ٤٩ جوز المالكية والشافعية اللعب بالبيات الصغيرة كما يجوزوا  
تصويرها لهذه الغاية لان الغرض تدريب البيات وتعليمهم تربية الاولاد

يكون محرماً لو كان العمل محرماً عليهم وهو غير معلوم فلا مباح من أن يكون  
الانكار من حيث قنائه سلباً للتأثيل إلا أنه لا دلالة له على حرمة ذلك بالاضافة  
إيما لامكان اختصاص حرمة بالانبياء لعلو مقامهم فانه لا يليق بهم كثير من  
الامور المكروهة التي لم تحرم على عامة المكلفين واقتناء تماثيل الرجال والنساء من  
هذا القبيل بخلاف تماثيل الشجر ونحوه اذ ليس اقتناؤها تلك المرتبة من الحزارة  
ومن هذا الباب ما ورد من أمره \* ع \* بتغيير رأس الطغصه \* ١ \* \* واما  
ماورد \* من أن علياً \* ع \* كان يكره الدخول في بيت فيها تمثال \* ٢ \* بضميمة  
ماورد من انه \* ع \* لم يكن يكره الحلال فلا دلالة فيه على المنع لأن المراد من  
الحلال الذي لم يكن يكرهه هو المباح للقطع بانه \* ع \* كان يكره المكروهات  
\* الخامس \* صحيحة محمد بن مسلم فان السؤال فيها عن التماثيل وهو جمع تمثال  
بكسر التاء وهو اسم مصدر يطلق على نتيجة التصوير أعني الصورة الموجودة في  
الخارج بخلاف التمثال بالفتح فانه مصدر يطلق على نفس الفعل وهو لا يجمع الا على  
التمثالات \* وعليه \* فالسؤال عن العين الخارجة اي عن التقلبات فيها بعد تحققها  
بظن ما اذا سئل عن الحر أو العصفور ونحوه ومنها الاقتناء بفصل الامام ( ع ) في  
الجواب بين الحيوان وغيره ( وعلى هذا ) فلا تصلح الصحيحة لتقييد المطلقات  
الدالة عن التصوير مطلقاً إلا أنه لا يبعد انصرافها في نفسها الى تصوير الحيوان  
او يكون صرف المطلقات عن اطلاقها بالصفة القطعية القائمة على جوار تصوير غير  
الحيوان وعدم الردع عنها فتكون مقيدة لها \* وكيف كان \* \* يرد هذا  
الاستدلال \* الاخبار الدالة على جوار اقتناء الصور مثل ما ورد فيمن يصلي في  
بيت فيه تمثال من انه يجعل عليه ستاراً ان كان بين يديه الى غير ذلك فان عدم ردع  
الامام عن الاقتناء مع كونه في مقام البيان تقرير لجواره وحل الجواب على الحكم  
الحثي لتعلق السؤال به بعيد في مثل المقام فلم ينصح لتأديله على المنع عن اقتناء الصور  
( قوله : ره ) الخامسة التطييف ( التطييف ان يريد به البحث في خصوص

( ١ ) تقدمت الروايات في ذلك

( ٢ ) في الوافي ج ١١ ص ١٠٨ عن الكافي عن ابي عبد الله قال كان

علي ( ع ) يكره الصورة في البيوت

الكيل ولا اشكال في حقوق البحر في القد والمساحة به حكما وان اريد به مطلق البحر كما لا يبعد فيدخل فيه موضوعا ( ١ ) وكيف كان فلا استدلال على حرمة التطعيم بالادلة الارشدة كما في المتن غير حال عن المساعدة فان النقص وان كان طالما والمقل حاكم بقدره كما ان الكتاب والسنة بهما عنه ( ٢ ) ولا ان لاستدلال عليه

( ١ ) النقص في الصبح والمصباح هو النقص وفي تاج العروس نقصان الحق وفي معرقات الزاغب نقصان الشيء على سبيل الظلم وفي جوامع الجمع للطبرسي في اية ( ويل للتطعيم ) نقص المكيال والميزان والكتاب العربي شاهد له فان الايات الناهية عن البحر خصصته فيه كما ستعرف ( واما لتطعيم ) في الصبح والمصباح نقص المكيل وانضاف اليه في تاج العروس نقص الميزان ونقصه في شرح الشيع الطوسي والطبرسي والبيضاوي والرحماني والقرطبي والدارقطني وابن العربي والاثري في تفسيرهم عنه قوله تعالى ( ويل للتطعيم ) وفي تفسير ابن كثير ج ٤ ص ٨٣ : نقصانها او زيا نه فاذا اخذ ارداد وان اعطى نقص

٢ : اما الكتاب ففي البحر قوله تعالى في الاعراب ٨٥ : فاروا الكيل والميزان ولا تحسوا الناس شيئا م وفي الشعراء ١٨٣ : اوفوا الكيل ولا تكونوا من الخسرين وزبوا بالقسط المستقيم ولا تحسوا الناس شيئا م والكتاب الوارد في التطعيم قوله تعالى : ويل للتطعيم : واما الاخبار فمن طريق اهل البيت ع : ما في الوسائل ج ٢ ص ٤٦٣ باب ٥ : تعيين الكيل عن العيون عن الفصل من شادان عن الرضا ع : في كتابه الى المؤمنين في تعداد الكيل ومنها البحر في المكيال والميزان وفي ص ٤٦٥ عن الصادق ( ع ) في حديث شرائع الدين عن عد من الكيل في البحر في المكيال والميزان وفي ص ٥١١ باب ٤١ : تحريم اظهار المسكرات عن ابي جعفر ع : الى ان قال ولم ينقصوا للمكيال والميزان الا اخذوا بالسني وشدة المؤنة وجور السلطان وفيه عن ابي حمزة عن ابي جعفر ع : وجدنا في كتاب رسول الله ص : الى ان قال واذا طفف الميزان والمكيال اخذتم بالسني والنقص وفي ص ٥١٢ عن الصادق ع : في تعداد المحرمات الى ان قال ورايت الرجل يعيش من بحر المكيال والميزان الخ وفيه ص ٥٧٠ باب ٦ عن الكافي عن سعد بن سعد عن ابي الحسن ع - قال -



بالاجماع الكاشف عن رأي المصوم \* ع \* غير تام لمعلومية مسدرك المحققين على حرمة التطعيف وعلى اى تقدير فالحرمة التكليفية لا ريب فيها وانما الكلام في الحرمة الوضعية فان المعاملة تارة تكون في المتخلفين جدسا على نحو لا يجرى فيها الرأى واخرى في المتأخرين ( اما الاول ) فان كان المبيع كلياً فالتطعيف لا يوجب مساد المعاملة وان كان شحصياً ولم يكن ربوياً كما يتفق في المعاملة الجزئية المتعارفة كما لو بيع السمن الخارجى بعنوان انه ربح الحقة شمن معين وكان اقل منه فاصتف ( فده ) فرضه من باب معارضة الوصف والاشارة وذلك في محله عدم معقولية معارضتها راساً لان المحتملات في مورد اختلافها ثلاثة ( الاول ) ان يكون البيع معلقاً على الوصف فالمعاملة فاسدة للتعلق ( الثاني ) ان يكون شرطاً فلا يكون لبيع معاقاً عليه بل لا التزام قده هذا لزام البيع وايدائه معاق عليه على تفصيل بين في محله - وعليه - فالبيع صحيح والتخلف يوجب الخيار

- سأله عن قوم يصغرون الفقير يبيعون بها قال اولئك الذين يبخسون الناس اشياءهم وفي مسندك الوسائل ح ٢ ص ٤٦٠ عن امالي ابن الطوسي من حديث النبي \* ص \* لم يظهر لبعس في الميزان الا طهر الخمران والفقر وعن دعوات الراوي من حديث النبي \* ص \* لم يقصوا الكيال والميزان الا اخذوا بالسنتين وشدة المالة وجور الساطان وفي تفسير ابن كثير ج ٤ ص ٤٨٣ ومعالم التنزيل للبقوي على هامش تفسير الخازن ج ٧ ص ١٨٢ عن ابن عباس كان اهل المدينة من اخبت الناس كيلا فانزل الله تعالى \* ويل للطغففين \* فاحسوا الكيل وقيل قدم رسول الله \* ص \* المدينة وبها رجل يقال له ابو جهينة وعنده صاعان يكيل احدهما وبكتال بالآخر فانزل الله تعالى \* ويل للطغففين \*

وفى تفسير القرطبي ج ١٩ ص ٢٥١ عن ابن عباس انكم معاشر الاعاجم ولستم امرين بها هلك من كان قبلكم وكانا معرقين في الحرمين كان اهل مكة يرتون واهل المدينة يكيلون الى ان قال وما طعف قوم الكيل الا منعوا الناس واخذوا بالسنتين واما ما رواه ابو قتادة ان عثمان كان يشتري الطعام ويبيعه قبل ان يقبضه فقال له رسول الله \* ص \* اذا بعت فاكل واذا بعت فكل قال ابن ابي حاتم الرازي في عل الحديث ج ١ ص ٣٨٤ هذا حديث متكرر بهذا الاسناد

( الثالث ) ان لا يكون هناك تعليق أصلا وإنما فائدة التوضيف التفسير كما يتفق ذلك كثيرا في المعدودات فيبيع مائة كتاب خمس وعشرين ديناراً مرجعه الى ان كل كتاب يربيع ديناراً فان نقص المبيع عن المائة صح البيع في الموجود ونقص من الثمن بمقدار النقص هذا كله بما اذا كان الثمن والمئتين من جنسين وأما اذا كانا من جنس واحد وكانا رويين فالتوضيف على ( الاول ) وهو ما اذا رجع الى التعليق على تساوي العوضين لا يوجب البطالان فإنه تعليق على ما يكون البيع معلقاً عليه واقماً فان حصل المعلق عليه صح البيع والا فلا بيع أصلاً لتقصع المعارضة بين الوصف والاشارة وعلى ( الثاني ) وهو ما اذا رجع التوضيف الى الشرط فالبيع يكون فاسداً لكونه رويًا ومجرد اشتراط الخيار على تقدير نقصان احد العوضين عن الآخر لا يصحح البيع الروي وعلى ( الثالث ) فلا ربا أصلاً فيصح

البيع في المقدار الموجود ويستحق النافع الثمن ولا يستحقه فيه يقابل ما نقص ( قوله ره ) السجيم حرام ) لقد ورد في الاخبار ما يشهد بكفر المجسم لها ما يرويه صر من قاتوس قال سمعت ابا عبد الله ع يقول للمجسم ملعون والساحر ملعون والمنسية ملعونه ومن أوعاها واكل كسبها ملعون وقال عليه السلام المجسم كالكاهن والكاهن كالساحر والساحر كالكافر والكافر في النار ويدل على حرمة التنجيم ما عن علي بن الحسين ع \* بهي النبي ص \* عن حماد الى ان قال وعن النظر في النجوم \* ١ \* فلا بد اولاً من بيان موجبات الكفر المعروف

( ١ ) الحاصل ج ١ ص ٤٣ ، باب خمسة ماعوان وورد البهي عن النجوم من طريق اهل السنة في مسند احمد ج ١ ص ٧٨ عن علي ع ( ع ) من حديث قال فيه رسول الله (ص) لا تجالسوا اصحاب النجوم وفي ص ٢٧ و ٣١١ عن ابن عباس ع ، ما اقتبس رجل علماً من النجوم الا افدس به اشعبة من السحر ما راد ادري في اعتناؤي الحديثه لا بن حجر ليشتمى ص ٢٠٩ عن النبي ص ، من صدق كاهناً او عرافاً او منجي فقد كفر بما ابرل على عهد ص ، قال : لاجله اتى بعض المالكية بقتل المجسم من غير استتابة لأنه كافر اذا قضى بالتنجيم مع دعوى العلم بوقت نزول الامطار وحدوث الفتن وما في الارحام وقال بعضهم يقتل من الاستتابة وعدم التوبة وقال بعضهم يزجر ويؤدب وقال بعضهم ان كان المجسم يعتقد ان النجوم فاعلة قتل من غير استتابة ان كان مستمراً بذلك وشهدت البيعة عليه او اقر على نفسه وان —

ما يوحى بالتنجيم بأقسامه من الكفر أو الفسق فنقول اصول الدين التي يحكم بكفر منكر احدها ولو عن عذر وان لم يعاقب في القيامة ثلاثة تجل الى اربعة

\* الاول \* الاقرار بوجود الصانع وهو داخل في التوحيد اذ لا معنى للاقرار بالتوحيد بدون الاقرار بالصانع والتوحيد للارم لاثبات الصانع

\* الثاني \* التوحيد وانكار كل منها مستلزم للكفر وبدل عليه من الكتاب آيات منها ما في آل عمران ٩٤ \* قل يا اهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم الا بعد الا لله ولا شرك به شيئا ولا يتخذ بعضنا بعضا اربابا من دون الله فان تولوا فقولوا اشهدوا باننا مسلمون \* ومن الاخبار ما في اصول الكافي عن عبد الله عن ابي عبد الله - ع - قال سأله عن قول الله عز وجل فطرة الله التي فطر الناس عليها ما تلك الفطرة قال هي الاسلام فطرم الله حين اخذ ميثاقهم على التوحيد وقال است بربكم وفيه الايمان والكافر

( الثالث ) السورة أي الاقرار بدعوة محمد ( ص ) وان كل ما يخبر به حق وصدق وبدل عليه من الكتاب العزيز قوله تعالى في آل عمران ٩٩ ( ان الدين عند الله الاسلام وما اختلف الدين اذ اتوا الكتاب الا من بعد ما جاءهم العلم بغيا بينهم ومن يكفر بايات الله فان الله سريع الحساب ) واما الاقرار بدعوة سائر الانبياء فمن اخبر نبينا ( ص ) بدوته وجب الاعتقاد بها ولا دليل على لزوم الاعتراف به ( الرابع ) المعاد فان الايمان باليوم الآخر مقرون بالايمان بالله تعالى في

— كان معلما يحاح عليه فهو كائن بقدر الاستتابة وعدم التوبة وان كان يعتقد بانها دالة على الحوادث والماعل هو الله تعالى فيزجر ويؤدب حتى يتوب فان هذا الاعتقاد بدعة وتسقط شهادته ولكن السيد ابن طاووس في كتابه مرجع المهموم في علم النجوم طبع النجف ذكر روايات عن اهل البيت - ع - في صحة تعلم علم النجوم وان جماعة من علماء الشيعة والسنة لهم علم به وخص جواز تعلمه باعتقاد انها علامات ودلالات وان الموجد للحوادث هو رب الارباب مالك الدنيا والاخرة فانه الفاعل المختار بفعل ما يشاء ويحكم ما يريد واما اسناد التأييد لها على انها قاعلة غتارة فضلال وحرام قطعا

كثير من الآيات ويجب الاعتقاد بالمعاد الجسائي الذي انكره الكفار مدعين من يحيى العظام وهي رميم فاحابهم الله سبحانه ( قبل يحييها الذي اشأها اول مرة ) فمذه الامور الاربعة اصول الدين ومسكرها ولو عن عذر كافر وانكار غيرها وان كان حقا لا يوجب الكفر الا ان يرجع الى انكار احدها كالنكار اصلالة فان العارف بوجوبها في الشريعة بكفر ماكارها وبالحق به انكار الحوارح والنصاب فضل امير المؤمنين - ع - الذي هو من الضروريات ، اذا عرفت موجبات الكفر ، فنقول التمجيم يكون على اقسام ( الاول ) ان يعتقد المجسم تأثير لاجرام العلوية في السفلية في الحيلة وهذا لا يوجب ككفر فان من يدهيات تأثير حرارة الشمس في حرارة الارض وشتداد نائها وتأثير ضوء القمر في مد البحر وحرره وهذا كتأثير النار في الاحراق - الثاني - ان يعتقد المجسم ان الأحرار العلوية كالشمس والقمر والنجوم ذوات ارادة واختيار كالاسنان بل مجموع العالم هو الانسان ولكنها الاسنان الاكبر وان تأثيرها في العالم السفلي كتأثير النفس في البدن اما بالاستقلال او بالاشتراك مع الباري تعالى عن ذلك علوا كبيرا والى هذا ذهب براهمة الهند وكانوا يعتقدون قدرتهم على تسخيرها لتكون تحت ارادتهم ولا ريب في كفر من يعتقد ذلك لاستلزامه انكار اصانع او تعظيئه او اعتقاد اشتراكها معه - جل شأنه -

- نعم - مجرد الاعتقاد بتأثيرها في العالم السفلي اما على نحو نفوذ الناري سبحانه السببية اليها بحيث ~~تكون~~ تحت ارادته واختياره او على نحو الامر بين الامرين بلا جبر ونفوذ لا يوجب الكفر وان كان محالاً للآيات والروايات الظاهرة في ان الله تعالى يفعل ما يريد وانه بهب لمن يشاء ومنافيا للذماء والنضرع الى الله تعالى - الثالث - الاعتقاد بحدوث امور متماوية من حركة الاجرام العلوية كالسوف والمسوف ومحوها وهذا لا يوجب الكفر وليس الاخبار به الا كاخبارنا بغروب الشمس عن النقطة الكدائية بعد مضي ثي عشر ساعة غاية الامر غروب الشمس يعرفه كل احد وخسوف القمر يعرفه المنجم - الرابع - اعتقاد تأثير تقارن الاجرام في العالم بجعله سبحانه الاثرها او بكونها

علامة لحدوث بعض الأمور فإن كان مورد الأثر الاجرام العلوية كالخسوف والخسوف وطلوع الهلال ونحوها فلا يوجب الكفر ويكون اجنبيا عن مورد الاخبار لانه تحت حساب مضبوط يقل الخطأ فيه نعم الاخبار به جزما عن غير علم كذب يوجب الفسق وان كان مورد الأثر الاجرام السفلية فهو في نفسه وان لم يستلزم الكفر ولا فسق الى ان الروايات دلت على كونه موجبا للكفر كما اشار اليه امير المؤمنين - ع - في خطابه مع المهج :

فمن صدق بهذا القول فقد كذب القرآن واستغنى عن الاستعانة بالله تعالى - ١ - مع ان الوجدان شاهد على عدم مطابقة الواقع فان اليوم الخاص اذا كان محسا لتقارن كوكبي خاصين لا بد وان يكون بحال لكل احد مع اننا نرى التجارة مثلا في كل يوم مائة لعمى ومضرة لآخر وهذا واضح مع قطع النظر عن الاختصار نعم لا مانع من الاعتقاد بتأثير تقارن الاجرام في النجاسة وغيرها او كونه علامة عليها فيما بصمت الاخبار عليه مثل كراهة التكاثر والفرار في برج العقرب مع العلم بارتفاع النجاسة بالدعوات والصدقات كما لا مانع من الاعتقاد بتأثير الاجرام العلوية او تقارن بعضها مع بعض مطلقا على مشيئته سبحانه وتعالى ( وحاصل الكلام ) ان كفر المهج عما يكون فيما اذا رجع اعتقاده الى انكار احد الاصول وعليه تحمل الاخبار الواردة في ذلك

- قوله : هـ هـ السابعة حفظ كتب الضلال هـ استدلال العلامة في التذكرة والنهاية على الحرمة بعدم الخلاف وفهم منه المصنف - هـ - الاجماع ولذا قال حفظ كتب الضلال حرام في الجملة والمر في التقييد هو ان الاجماع دليل لي فيقتصر فيه على القدر المتيقن ثم انه استدلل على الحرمة بعد الاجماع بحكم العقل بوجوب قطع مادة الفساد - وفيه - ان العقل لا يستقل بل يروم اعدام كتب الضلال بعد وصوص ان الله تعالى جعل الدنيا دار اختيار وامتحان كما يظهر من جملة من الايات الكريمة فاستقلاله على تقدير ثبوته لا بد ان يكون من جهة دخوله تحت كبرى العدل وهو غير معلوم والا لوجب عليه سبحانه اعدام جميع

ما يأتى منه الفساد كالحرق وامثاله لان التمكين من مادة الفساد ظم لا يصدر من الحكمين كما انه يجب على النبي - ص - وحلفائه اعدام ذلك ولو بطريق الاعجاز \* ومن جملة ما استدل به \* على الحرمة قوله تعالى ﴿ ومن الناس من يشترى ملو الحديث ليعضل به عن سبيل الله ﴾ بدعوى ان كتب الصلال من ملو الحديث وان حفظها كشرائها مذموم ﴿ وفيه ﴾ بناء على شمول ملو الحديث لكتب الصلال فان الاستاد [ قدس ] حكى عن بعض العلماء المتقدمين تفسير ملو الحديث ﴿ بالجرائد ﴾ التي اخترعها المشركون في زمان النبي ﴿ ص ﴾ ليعيدوا الناس عن استماع كلامه ﴿ ص ﴾ فكانوا كل يوم تصدر منهم ﴿ الفشرات ﴾ في المدينة حين قيام الرسول الاعظم ﴿ ص ﴾ بانواع وطعن والتعذير والصبيحة والناس مبالون الى استماع الاخبار الجديدة والجزم بهذا يحتاج لي تنسح للآثار ١ ﴿ وعلى كل ﴾ ملو الحديث لو سلمنا شموله لكتب الصلال فلا يلة الكريمة لارتبط لها بالمقام

— اولا — ان الدم يختص ببيع كتب الصلال وشراؤها فنعرض حرمتها وعدم حصول النقل والانتقال واما حفظها فكم يشترك في حفظ القصائد المشتملة على الكفر والزندقة عن ظهر القلب من دون فساد يترتب عليه [ وثانيا ] المحرم شراؤها بداعي الاضلال ولا ربط له بحفظ كتب الصلال مجردا عن هذا القصد [ وبما استدل به ] قوله تعالى اجتمسوا قول الزور بدعوى شمول القول لكتب الصلال \* وفيه \* ان فسر قول الزور بالنفي والكذب وشهادة الباطل فلا يعم الكتب الباطلة بل لا يشمل الكلام اللغو الذي لا يترتب عليه غرض عقلائي مضادا الى ان ظاهر الاجتناب عن قول الزور هو ترك ايجاده في الخارج لا ايقائه وحفظه وتامل ومن جملة الادلة رواية تحف العقول والاستدلال فيها بفقرتين الاولى قوله ( ع )

\* ١ \* لعل هذا الرأي ناشىء مما رواه الواحدى في اسباب الدول ض ٢٥٩ ان النضر بن الحارث كان يشتري كتب العجم وفيها سيرهم واحاديثهم واخبار ملوك الحيرة ويأتي بها الى قريش فتمكف على قرائتها وترك استماع القرآن فنزل قوله تعالى ومن الناس يشتري ملو الحديث ليعضل عن سبيل الله

« انما حرم الله الصنعة التي يحجب عنها الفساد محضاً » وكتب الضلال من الصناعات التي لا يحجب عنها الا الفساد وتحريمها سحر الاطلاق ظاهر في حرمة جميع التقاليد ومنها الحفظ ، وفيه ، مع قطع النظر عن ضعف السند ان الصنعة عبارة عن فعل الصانع لا مصنوعة <sup>ب</sup> الله تعالى <sup>ب</sup> قوله او ما يقوى به الكفر الخ - وفيه - ان حفظ كتب الضلال ان ترتب عليه تقوية الكفر فلا اشكال في حرمة لا استقلال له من الحرمة ومعدلاً حاجة الى الاستدلال بالرواية لكنه خارج عن محل الكلام وان لم يترتب عليه تقوية الكفر فلا يكون مجرد الحفظ مستلزماً للاضلال (ومن الأدلة ) ما رواه عبد الملك بن اعين قال قلت للعاصم - ع - اني ابتليت بهذا العلم فاربدا الحاجة فاذا نظرت الى الطالع ورايت الطالع الشر جلست ولم اذهب فيها واداربت طالع الخير ذهبت في الحاجة فقال لي تقضي قلت نعم قال احرق كتبك <sup>ب</sup> <sup>ب</sup> فانه طاهر في الوجوب . وفيه . انها على خلاف المطلوب ادل لان الامر بها بالاحراق انما هو مقدمة لان يقضي بالجوم ولا دلالة فيها على الوجوب النفسي لاحراق كتبه

« قوله : « دعه » فيحتمل ان يراد بكتبه ما وضع لحصول الضلال » طهر ما ذكرناه ان المحرم حفظ الكتب التي يترتب عليها الاضلال حارماً واما مجرد كونها كتب ضلال بمعنى كون داعي المؤلف للاضلال فلا يوجب الحرمة فان كثيراً من كتب الضلال يترتب عليها الهداية لسخافتها وتناقض ما اشتملت عليه مما يصحك الشككي ككتب لهائيه والنوراة والاعجيل ورما يحصل للقاري فيها اليقين ببطلان سائر الاديان المحلقة لدين الاسلام وقد يلحق بكتب الضلال في الحكم كتب العرفان التي لم يقصد مؤلفها الاضلال بها ولكنها قد توجب - فتحصل - انه لا دليل على حرمة حفظ كتب الضلال في نفسه واما نفي الخلاف المدعى في كلام العلامة - قدس - فمع مخالفة صاحب الحدايق في ذلك وكونه محتمل المذلل لا بد من الاقتصار فيه على قدر المتيقن وهو ما اذا ترتب على حفظه الاضلال (واما حكم العقل ) فمخصوص بما اذا ترتب عليه الاضلال او كان مظنة او محتملاً له

( ١ ) رواها في الوسائل ج ٢ ص ١٨١ باب ١٤ تحريم العمل بالجوم في

فصل السفر من كتاب الحج

باحتمال صحيح لأن أصلان اللبس من أكبر المعاصي لا يقاس بغيره وأما مع الأمن من الصلال فلا يكون حفظ الكسب محرماً \* ١ \*

حلق اللحية

هذا لتوان وإن لم يتعرض له المصنف أعلا الله مقامه إلا أن مناسبة تعرضه للمواضيع المترتبة على حروف الهمزة دعا سيدنا الأستاذ إلى شرح الحقيقة في هذه المسألة وما أدت إليه الشريعة من الحرمة وعدمها والبحث في حلق اللحية نارة من

( ١ ) في التذكرة والمنتهى للعلامة الحلبي بن الخلاف عن حرمة حفظها في شرح السمع الكبير للشيخ الحلي ج ٢ ص ٢٧٧ حيدر آباد الدكن إذا أصاب المسلمون عثم وبها مصحف لا يدري أن المكتوب فيه تورا أو انجيل أو ربور أو سفر فلا ينبغي للامير أن يبيع ذلك من المشركين بخفة أن يضلوا به إلى أن قال وكذلك لا يبيع من مسلم لأنه لا يأمن من أن يضلوا به وكذلك لا يقسمه بين العاتمين لأنه لا يأمن على من وقع في سهمه أن يبعده من المشركين فيضلوا بسبه ولا أن يحرقه بالنار لاحتمال أن يكون فيه شيء من كلام الله وأحراقه استخفاف به ثم انكر أحراق عثمان بن عفان المصاحف يوم جمع الناس على مصحف واحد

وفي المذهب لابن اسحاق الشيرازي الشافعي ج ٢ ص ٢٤٧ طبعة مصر سنة ١٣١٣ إذا أصاب المسلمون كتاباً فيها ذكر لم يجوز تركها على حالها لأن قرائتها والنظر فيها معصية وإن أصابوا التوراة والانجيل لم يجوز تركها على حالها لأنه لا حرمة لها لأنها مبدلة فإن أمكن الانتفاع بها كتب عليه إذا غسل كالجلود غسل وقسم مع القيمة وإن لم يمكن الانتفاع به إذا غسل كالورق مرق ولا يحرق لأنه إذا حرق لم يكن له قيمة فإذا مرق كانت له قيمة فلا يجوز اتلافه على القائم

وفي المفتي لابن قدامة الحنبلي ج ٨ ص ٤٤١ كتب الكفار أن كانت مما يستفاد بها ككتب لطب والشعر واللغة فهي غنيمة وإن كانت مما لا يستفاد بها كالتوراة والانجيل فإن أمكن الانتفاع بجلودها وأوراقها بعد غسلها غسل وصار غنيمة والا فلا يجوز بيعها



- أدلة حرمة خلق اللحية - - ١٩٣ -

جبهة الحرمة واخرى في نكاحها من الكبائر ولا ريب في ان عدم التجاهر بحلقها وعدم لاصرارها، لا يلحقها بالكبائر فشاء على الحرمة دعم التجاهر به والاصرار عليه من الكبائر قطعا. واما حرمة الخلق فعليه المشهور وان ذهب شذوثة الى جوره واستدلوا بالحرمة بامور

( الاول ) قوله تعالى ( ولا امرهم فيما بعث خلق الله ) وما يأمرونه شيطان لاصلال الناس واهلاكهم يذكرون محرما وحيثما يتربس الشكل الاول فيقال حلق اللحية تغيير خلق الله وتغيير خلقه حرام بمقتضى الآية ( وفيه ) مع التمري والكبرى على سبيل مع الخلو فيه ان اريد من الكبري مطلق التبديل كما هو معناه بحيث يعم جميع التصرف في الوجودات حتى مثل شق الاسبار وقطع الاشجار ليشمل لتغير خلق اللحية فهي مجموعة قطعاً بداهة عدم حرمة جرح الرب آحرأ ولا جرح دارأ والجبن طريقا وجعل الشعر نصيبا الى غير ذلك من التغيير في الوجودات لم يحق قصا بل لا يصدق تغيير الخلق عرفا على مثل ذلك لا وان اريد تغيير الخاص فصدفه على خلق اللحية ممنوع لعدم الفرق في ذلك بينه وبين تغير شعرة واحدة من اوجه فادانكون الآية عملة مصداقها ما حكاه الفيض ، فده ، في تفسيره اصناف عن الجمع من تفسير تغيير الخلق بتغيير الدين الاسلامي لان كل مولود يولد على فطرة الاسلام التي فطر الله عليها الناس واما الاوان يهوده ومصرابه ويحذف ما مع من افور بالتوحيد تغيير خلق الله وفطرته وهذه الرواية لا يريده التمسك ، لعدم او قوف على صحة سندها ، لا ان العرض من ذكرها يؤيد القول باجمال الآية مع انه يحتمل ان يراد من تغيير خلق الله اللواط والمساخنة لان الغاية التي خلق له الرجال هو الخثر لايجاد النفس والذماء كذا لارض الصالحة للخثر فاعراض كل منها عما خلق له تغيير لخلق الله تعالى [ ١ ]

« ١ » في تفسير الرهد ح ١ ص ٢٥٥ عن تفسير العياشي عن حابر عن ابي جعفر ع - في هذه الآية ان تغيير خلق الله هو تغيير دينه وامره وفيه عن محمد بن يوسف ع - عن ابي بصير ع - عن عبد الله ع - هو امر الله بها امره ولم اعثر في تفسير الآية ذلك على غير هاتين الروايتين المرسلتين وكيف كان فعلى هذا -

( الثاني ) ما رواه الصدوق ان رسول الله ( ص ) قال جعوا اشوارب واعقوا  
 اللحي ولا تشهوا باليهود وقال رسول الله ( ص ) ان المحوس جروا خام  
 ووفروا شواربهم وانا نحن بحر اشوارب ومعنى اللحي وهي الفطرة ( ١ )  
 وروى الصدوق بالاسناد الى عبي بن غراب قال حدثني خير الجعفرة جعفر بن محمد  
 بن ابيه عن جده قال قال رسول الله ( ص ) جفوا اشوارب واعقوا اللحي ولا  
 تشهوا بالمحوس ( ٢ ) ورعايا ما شئ في دلالتهم على عطف الله على خلق اشوارب  
 واقتراح احدهما بالآخر مع القطع بعدم وجوب خلق الشوارب وجوار عموها ما لم

— لتفسير لذي دلالة على المرسلات اعتمد على بن ابراهيم في تفسير الآية  
 والكشاف في الصافي ولا يصح وفواه شيخ الطوسي في التبيان ح ١ ص ٤٧١  
 وفي تفسير الرازي ج ٣ ص ٣١٦ قال به سعيد بن جبير واسن المسبب والحمد  
 والضحاك وبه هـ والسدي والبخاري وقتادة وذكره في الكشاف قولاً وغير هذا  
 اقوال اخر في الكشاف قيل المراد من تغيير خلق الله الخصاء وقيل الوشم وقيل  
 التبخث وقيل فقه ابن الحاي واصفاؤه عن اركوب وفي تفسير الرازي قيل المراد  
 منه تبديل الحلال بالحرام والحرام بالحلال وفي التبيان لشيخ الطوسي نقلاً عن  
 الزجاج ان الله خلق الانعام لياكلوها ويستمتعوا بها فحرموها على انفسهم وخلق  
 الشمس والقمر والحجارة يستمتعون بها فحرمها لمشركون والالوسي في روح  
 المعاني بعد ان ذكر بعض هذه الاقوال قال خص من تغيير خلق الله الخفاف  
 والوشم الحاجة وخضاب لاجية وقص ما زاد منها على السنة - هـ -

فعلى هذا تكون لاية محبة نعم طهرها بموجب السياق دال على ان المراد  
 من التغيير هو تغيير الدين والشرعية

( ١ ) من لا يحضره الفقيه ص ٢٤ وفي الرواية مرسل ( ٢ ) معاني  
 الاخبار ص ٨٤ باب ١٣٩ وفي سنده موسى بن عمران النخعي مجهول الحال ومحمد  
 بن جعفر الاسدي ذكره الشيخ محمد طه بحف في قسم الصنفاء وحكى عن العلامة  
 توقفه فيه ولكن الشيخ الطوسي في الغيبة وثقه وعلى بن عراب استظهر الوحيد  
 البهبهاني في تعليقه على رجال ميرزا محمد انه من العامة وفي اتفاق المقال للشيخ محمد  
 طه بحف ص ٨ ٢ لما في المهملين اربعة بهذا العنوان من اصحابها او احدها

- عدم دلالة الاخبار على حرمة الخلق - - ١٩٥ -

يكن قصد التشريع يقتضي ان يكون الامر نفو المجي ايضا للاستحباب \* وقد اجاب \* عنه غير مرة بان رفع اليد عن ظهور الامر في اوجوب في بعض متعاقبة لقريفة لا يوجب رفع اليد عنه في غير مورد القرينة كما في قوله اعتدل للجمعة وللجماعة ( ولكن ) مع ذلك لا دلالة في شيء منها على حرمة خلق النجاسة

- اولا - ان نفو النجاسة عبارة عن ارساطها وعدم التعرض لها وعدم وجوبه واضح والاحتمال احد منها ولو بمقدار لا ضرر يصدق لقاء النجاسة فلا بد من حماها على الاستحباب ويتمين مقدار الارسال مما نص في الاخبار

- وثانيا - ان هذا المصهور ورد في ( النجاسة ) ما عطف ولا تشبهوا باليهود وفي معاني الاحبار ولا تشبهوا بالمجوس . الثابت ان المجوس يحرقون لحمهم ويقتلون شواربهم في المستدرك للدرى ج ١ ص ١٥٩ مكتب البي - ص - الى الملوك وفيهم كسرى كتب كسرى الى عامر ابن اريهت ليه ابي - ص - فارسل كانه ما يويه ورجلا معه الى رسول الله ، ص . وحالا عليه وقد حنفاها واعيا شاربيها فكره النظر اليها وقان ويلك من امر كما بهذا فلا ريب كسرى فعل لبي ( ص ) لكن ربي امرني باعفاء لحيي وقص الشارب - ١ - فيكون المراد المهي عن القشة به

\* ١ \* في تاريخ الطبري ج ٣ ص ٩٠ السنة ٦ ذكر اخذت وسى فامسل كسرى على اليمن باذار واسم قهرمانه ما يويه وكان كانه حاسبا واسم الرجل الاخر اخر خسره وهذا الحديث لا يثبت له لاشبهانه على رجال طمعوا فيهم منهم \* محمد بن حميد الرازي \* وفي تاريخ البخاري الكبير ج ١ ص ٩٩ قسم اول في احاديثه نظر وفي تهذيب التهذيب ج ٩ ص ١٢٩ قال يعقوب بن شيبة كثير الماكير ولم يوثقه المسائي وعند اخور حابي دي الذهب غير مسموعه وقال صالح بن محمد الاسدي ما رايت احدا اجزه على الله ماله منهم \* مسلمة بن الفضل \* الذي يروي عنه ابن حميد قال البخاري في تاريخه الكبير ج ٢ ص ١٨٥ او بد الله لا ريش مسلمة بن الفضل الرازي سمع محمد بن اسحق بن محمد مدكير وفي تهذيب التهذيب ج ٤ ص ١٥٣ صفة المسائي ولم يحتج بحديثه او حاتم الرازي ومنهم \* محمد بن اسحاق بن يسار بن خبار \* في تهذيب التهذيب ج ٩ ص ٢٢ الى ٢٥ انه يرمى بعد نوع من البدع وعند احمد بن حنبل انه يندلس ولم يحتج بحديثه في السنن وكذا في ساهان -

من حيث الامرين انهم اشبه الشوارب وحلقها لا خصوص حلق اللحية  
وحينئذ يكون المحرم مجموع الامرين معا واما حلق اللحية والشارب فقط فلا  
تستفاد حرمة من هذه الرواية ومن اليهود من ذبحوا حلق اللحية في دينهم ولم  
يتعارف ذلك عندهم بل الطاهر بهم يطوفون بهم فامر لمي - ص - ولا يباع  
اللعن اعني ارساها وتركهم ثم هي من القسمة لليهود في ارساها، فلو كان  
المطلوب انقاء اللحية الى الحد المذكور في احبارهم لثبت - ع - ومن الواضح  
عدم وجوده - فالعمدة في المقام - روايت ثلاثة

- الاولى - ما في المستدرک للورى ج ١ ص ٩٥ عن الجمهوريات حلق اللحية  
من المثالة ومن مثل فعليه ائمة الله وسيدنا محمد كما حققه وري في حاشية المستدرک  
ودلائها على الحرمة ظاهرة حيث ان الله يؤمن حرما - ويستحيل صدوره من  
المعصوم - ع - فاذا لعن احدا على فعل يستكشف منه حرمة ذلك فعن راسه  
يوجب القسوة وليس هذا اللعن من نسخ اخبره عن اللعن وهو العبد عن الله  
بهائي كقوله ملعون من اخر الصلاة فان هذا احبار عن بعده عن ساحة المولى عز  
شانه والمكروهات قد يوجب ارتكابها بعد منه سبحانه واما اشياء الدعاء بان  
المؤمن هو غير حائز قطعا فاللعن على من لم يلائم على حرمة وهما لا دعا  
الامام - ع - على حلق لحيته بعد ادخاله تحت عنوان اشياء المحرمه - يستكشف منه  
حرمة حلقها بل نفس تغزل الحلق مرة المثلة فيه اشبه بالحرمة هذا وفيه ان  
التمثيل معناه التمسك به ويعتبر فيه امران احدهما وقوعه من احد على غيره والثاني  
كونه بعنوان الحتك والطاهر من هذه الرواية ومن حرمة حلق لحيته احد فتكاليه  
كجرمة قطع انفه وادبه وحينئذ تكون الرواية اجنبية عن المقام

- الثانية - ما في مستطرفات السرائر عن احمد بن محمد بن ابي بصير السراطي  
صاحب الرضا - ع - قال سألته عن رجل من صلح به من واحد من خيته قال اما  
من عارضيه فلا بأس واما من يمدحهم فلا يروا وجهي في قرب لاسناد ص ١٦٤  
عن عبد الله بن الحسن بن علي بن جعفر عن اخيه ورواه عنه في الو - ث ح ١  
ص ٨٠ باب ٥٣ زيادة فلا يأخذ وحيث ان طاهر هذه الرواية حرمة لاخذ من

مقدم اللحية وهو لم يصادق عليه الخلق وهو مقطوع البطلان فلا يعتمد عليها  
- ثمة - حديث ج ١ لونية ( ١ ) قالت رأت امير المؤمنين في شرطة  
الجيس ومعه درة لها سمان صرب بها يبيع الخبي والمزماهي ولرمار وقول  
لهم يا بيعي مسوح ي - مرؤن وحسد بي صروب - ثم يه لأحلف وقول يا امير  
المؤمنين يا حسد بي مروان فقال - ع - اقرم خلقوا معي ومنلوا الشارب  
لمسخوا الحديث وهو ظهر في تحريمه لار المسخ على ارتكاب شيء يدل على شدة  
حرمة مصافا الى الساء اعلمى من - تحريمه قديما وحديثا على عدم الخلق وهو  
كاشف عن ارتكاب الحمة - ٢ -

( ١ ) آكل الدين للصادوق ص ٢٩٦ وفيه احمد بن قاسم العجلي واحد بن  
يحيى ومحمد بن حماد بن محمد بن هشام بن اوسان هشام ولم يذكر لهم ترجمه  
( ٢ ) انظر اعم السيد الاستاذ سماه علماء الامامية الدين ادوا بالحكمة كما  
لم يدع على احداث امر السنة وفقهم فيها ومن ذا كرون ما وقعا عليه من عداونا  
للقائلين بالحكمة منهم ( انقص ) اعلى الله مقامه في منهاج لنجاة ص ٢٨ ملحق  
بملاحظة الادكار في فصل رك له صي قال من المحرمات خلق اللحية وتصوير  
دوات لارواح وهما المؤمن الخ والى الفاتح باب صوف لمعاصي عد منها خلق  
للحية قال لانه خلاف السنة التي هي اعوذها والمسوخ طائفة سببه وفي اوافي ج ٤  
ص ٩٩ باب حر اللحية وشارب قال في جماعة من فقم لنا تحريم خلق اللحية  
وربما يستشهد لهم بقوله تعالى حكاية عن ادم ( ولآمرنهم فليغيرن خلق الله )  
وقال الشيخ يوسف البحراني في الخديق ج ١ ص ٤٤٧ في فصل خلق الراس  
وسنانه والابطاطاظهر كما استظهره جملة من الاصحاب تحريم خلق اللحية لغير  
المسوخ بلروي عن امير المؤمنين فانه لا يقع الا على ارتكاب محرم بالغ في التحريم  
واما الاستدلال بآية ولآمرنهم فليغيرن خلق الله ففيه انه ورد عنهم ( ع ) ان  
المراد دين الله فيشكل الاستدلال بها على ذلك وان كان طاهر اللفظ يساعده وفي  
( كشف العقلا ) عند ذكر مكر وهات الحمة عد تعرض لتعقيب اللحية وتدويرها  
قال ( ويحرم خلقها )

وقال صاحب الجواهر في فصل الخلق والتغيير من كتاب الحج الطاهر -

— عدم حرمة حلق المرأة رأسها في غير المصائب يقتضي الجرح للأصل " . ١ :  
معارضة دليل معتبر اللهم الا ان يكون شهرة بين الاصحاب بمصالح حاراً لا يجوز  
المرسل المربور بناء على ارادة الاطلاق فيكون ( كحلق اللحية لرجال )  
والسيد محمود لطباطبائي في شرح منظومة بحر العلوم بعد ان ناقش في  
الاستدلال على التحريم باخبار انفسه باليهود واية فيغيرن خلق الله ومسح الذين  
هتوا الشوارب وحلقوا اللحية

قال وكيف كان لا حوط ترك حلق اللحية حتى من حوائها واطرفها  
هوقها وتحتها « وفي مرآة الكمال » ص ١٠٩ للشيخ عبد الله المامقبي يحرم حلق  
اللحية لما ورد من انه عمل قوم لوط ولعن فاعله وتوابعه وتشبهه بالمحوس  
والضرورة من المذهب ان الذين حتى ان مرتكبيه معروفون بحرمة مقدمون عليه  
باعتماد الحرمة معتدرون باعداد واهية وورد ان اللحية زينة لادم وولده الى يوم  
القيامة . ه .

ولم يعب السيد بحر العلوم قدس سره بذلك وكأناه اقدم وصوح الادلة  
عنده فقال في المنظومة

وسر الاستحجام	والذكور	والدهن والحصاب	والمنظر
وقلم الاطمار وترجيل الشعر	وفرقة في الراس ان شعراً اقر		
وحلقه اولي وان الاصلحا	في الشارب الحلق كاهاء اللحي		
وحده الفضضة في الاحمار	في زيد فهو ورد النار		

وفي الدررمة للمحقق الشيخ عا برك ان من فتاوى السيد الداماد ميرزا محمد  
ماقر الحسيني في رسالته الفارسية « شارع الحياة » في اصول الدين وفروعه القول  
بكره حلق اللحية وحرمة طولها هذا كل ما عليه القوم من ادلة التحريم ولم  
يثر على دليل واضح على الحرمة نعم اتفقت جوامع اهل السنة على الاحتفاظ  
بالاحاديث الباهية عن اخلق وهذهصوص ما فيها « احملوا الشوارب واءهوا  
اللحي » رواه عن ابن عمر مسم في صحيحه ج ١ ص ١١٧ والسنائي ج ٢ ص  
٢٧٩ والترمذي ج ١٠ ص ٢٢١ مع شرح ابن العربي وفي كنز العمال ج ٣ ص -

٣٢٨- ابن عدى عن ابي هريرة (احفاء الشوارب واعفوا للحي) رواه عن ابن عمر مسلم والترمذي وابن داود في سننه ح ٤ ص ٨٤ (قصوا الشوارب واعفوا للحي) رواه عن ابي هريرة احمد في المسند ح ٢ ص ١٣٩ (خالقوا المشركين وفروا للحي واحفوا الشوارب) رواه عن ابن عمر البخاري في صحيحه ج ٤ ص ٢٥ كتاب اللباس (امكوا الشوارب واعفوا للحي) رواه عن ابن عمر البخاري في صحيحه ح ٤ ص ٢٥ كتاب اللباس ورواه وما قبله الفتوى في مصابيح السنة ح ٢ ص ١٢٥ باب الترحيل (جروا الشوارب وارحوا للحي وخالفوا المحوس) رواه عن ابي هريرة مسلم في صحيحه ج ١ ص ١١٧ (اغفوا اسعى وجروا الشوارب وعيروا شيسكم ولا تشبهوا باليهود والنصارى رواه عن ابي هريرة احمد في المسند على ما في كسر العمل ح ٣ ص ٣٣٨ (احفوا الشوارب واعفوا للحي ولا تشبهوا باليهود) رواه الطحاوي عن اس كفا في كسر العمل ح ٣ ص ٣٣٨ وفيه ص ٣٢٩ عن الطبراني عن ابن عباس عنه (ص) (اووهوا للحي وقصوا الشوارب) وفيه عن اسبغ عن ابي امامة عنه (ص) (وفروا عثائينكم وقصوا اسبالكم) وهذه الاحاديث وان اختلف فيها لفظ الحكم المتعلق باللحية ولم تحصل اربعة الفاظ - اعفوا - وفروا - ارخوا - اووهوا ومعناها كلها تركها على حالها فان الاعم هو كما في المائق للمعشري ح ١ ص ١٣٧ والنهاية لابن الانير ح ١ ص ٢٧٧ والعرب للمعشري ج ٢ ص ٥٠ ونساج العروس ح ١٠ ص ٢٤٨ هو التوفير ولتكتنيز نعم حكى السيوطي في توير الحوائك على موطن مالك ح ٣ ص ١٢٣ والرقائق في شرحه على الموطأ ج ٤ ص ٣٣٤ ان الناجي يحتمل ان يراد من الاعفاء الاحفاء وهو نقيض الكثير منها لان كثرتها غير مأمور بتركها وقد كان ابن عمر وابو هريرة يأخذان ما قصص منها على القبضة وسش مالك عن اللحية اذا طأت جداً قال ارى ان يؤخذ منها ويقتص

وكيف كان فمذه الاحاديث استند اليها فقهاء اهل السنة في الفتوى بالتحريم في الفقه على المذاهب الاربعة ح ٢ ص ٥٤ الى ص ٥٦ يحرم حلق لحية الرجل -

( قوله رد ) ثم منه رشوة حرام ( حرمة الرشوة مورد تسالم العلماء من هي في الجملة من ضرورات وبل على الحرمة من كلف قوله تعالى في سورة البقرة ١٨٨ ) لا تكلوا أموالكم بغير حساب ولا تفسدوا بها إلى أحكام لذكوا ورفقا من موال الناس بالآثم وانتم بالظلم ) وهذه الآية هدت خرجت على العباد اكل الاموال بالأسباب المظنة معتمدا هو من ذلك النوع وهو من الاموال وتعرضها في حكم لاجل الاستيلاء بحكومتهم في اموال الناس وهذه الاموال المدروسة في احكام وان كانت مأكلا ليدان تصدق فيها كيف شاء الا ان لا حدود في ذلك في رضى الشارع به يكون من كل ذلك ما لا يظن ومن هذه اذن المبالغة في احد الامور المظنة ومن رسل في الحكم بالاستيلاء على موال الناس في تفسيره لا يلائم في اللغة ارسال الدلو في سائر الامتياح والى المدفوع بكم يحتاج به اموال اعداء واسطة الرشوة واحكم على رعيه يدفع لمن سواه كل المدفع هو مدعى في المذكر ولا يخفى - وليس ان لا يريد في حقه على نفسه ثم راد عليهم بنقصه وانما المكيه يحرم حلق اللحية وليس به حقيقة قص شاربه وليس اراد قصر جميعه بل انقصه ان يقص طرف الشعر الدارل على اسمه يعني ودل الحياه يحرم حلق اللحية ولا بأس باحد ما راد على بعضه منها وليس بالعلمه في قص شاربه وقال الشافعية بذكره حلق اللحية وبالعلمه في قصه فان رادت على قصه قال لا مرفه سهل خصوصا اذا ترتب عليه تشويه الخلق والتعريض به وفي شرح النووي على صحيح مسلم بهامش ارشاد الماري ح ٢ ص ٢٦٧ المحترق ترك اللحية على حالها وان لا يتعرض لها تقصير شيء ( هـ ) راد اذا قرأت في تراجم احوال الرجال المذكورين في امانيد هذه الاحاديث لا تنوع من صرما عرص الجدار لعدم توفر قرائن الصحة فيها ( واما الشارب ) في بين الاوطم - ارل للشوكاني ح ١ ص ١٠٠ ذكر اختلاف فقهاء فيه قال ذهب كثير من - اسم الى حلقه وكان مالك يرى تذيب من حلقه وفي الاوطم يؤخذ من الشارب حتى يدور طرف اشفه واو حقيقه يرى الاحفاء افضل من التقصير والمرفق ولربيع يحفان شواربها وكأنه اخذاه عن الشافعي واحتار النووي القصر واحد بن حبل يعني بان اسماء في الشارب الحف



أمر في أسد لا موب إلى نفس لأكل مع أن حق لتعبير ~~هكذا~~ ( لا شك )  
 أهوان غير كم الباطن ) فإن فيه شيئاً بوحدة الألف وتكافها ونحوه  
 على من يوجب لشخص سهم منها لأنه أحد أعضاءها ونحوه ما لا يعبر  
 احترام مال نفسه أو استغلاله في عرض كل من للصبايح ويكون كل من العير مال  
 كجارية على نفس الأكل إذ هذه الجارية مذكورة عند شارع وغيره من شخص  
 غيره بالاحتلال ملك يصار إليه بمحرمه كالاستيلاء عليه فتكثر الفوضى ثم  
 الآية الكريمة ) ذات بالاطاعة على حرمة الرشوة وهي إعطاء المال في حكم  
 وغيره للاستعانة به على الحكم بالعدل والالتزام على حمة أحده ( سئل )  
 أن الحكم بالباطن لو كان محرماً كان أحد المبررات محرماً نظير الإحرة على  
 الزنا ولا يحتاج إلى تكليف اثبات حرمة الرشوة والبريات الدالة على استعانة  
 الرشوة كغيره وشرك بالله العظيم وإسم من السجدة ( ١ ) حرمة إعطاء الرشوة  
 واحداً للحكم بالعدل عن اسم امرئ ضريح ( واء الكلام ) في أحد الحكماء  
 المدفوع إليه مع عدم سلبه بطلان حكمه أو أحده المثل مع علمه بكون الحكم حقيقاً  
 أما وحدها أو لجريه على موارد القضاء فمبحث في مورد.

( الأول ) ما إذا لم يتم الحكم بكون الحكم حقيقاً أو باطلاً ولا ينبغي الرأى في  
 الحرمة على انعاده لأن حكم القاضي مع عدم سلبه باحق محرم سواء طابق أو اواف  
 أو سافه لمول أي عدالة ( ع ) في تقسيم أمصة ( رجع قضى باحق وهو لا يتم )

( ١ ) ذكر هذه الأخبار في الوسائل ج ٢ ص ٥٣٧ عين الدولة باب ٣٢  
 تحريم أحر العاجرة وبيع الحر والبيد والزنا والرشا ومن هذه الأخبار رواية  
 عمار بن مره عن أبي جعفر ( ع ) وفيها ما الرث في الحكم فإن ذلك ~~هكذا~~  
 بالله العظيم ورواية يرب بن ورقدة عن أبي عبد الله ( ع ) أنه سئل عن السجدة  
 الرشا في الحكم ورواية لأصبع عن أمير المؤمنين ( ع ) وفيها أخذ الرشوة مشرك  
 ووردت هذه الروايات في الجزء الثالث ص ٣٩٦ باب ٨ تحريم الرشوة في الحكم  
 وفي مستدرك الوسائل ج ٣ ص ١٩٦ عن المعربات وكتاب محمد بن شريح  
 الرشوة من السجدة وبع ٢ ص ٤٢٦ باب ٥ مثله

في البار ١٩٠١ والكل الحكيم حرامه بكن احد الاجرة عليه حرما كما د  
الاجرة على فيه تحريمات واما قبول الاخبار الواردة في حرمة الرشوة له فهو  
مبني على معنى رشوة لغة وفقد ذكرها لئلا يظن ان الحق في كل أو انظر  
حق (١٩٠٢) وظهر من هذا ان الحرف في ما سبق من ان عمل مبي على

(١) المات في الحادي عشر من سنة ١٠٠٠ هـ ج ٤ ص ٣١ واو ١١  
 ج ٣ ص ٢٦٩ ج ٤ ص ١٠٠ (٢) ج ٤ ص ١٠٠ (٣) ج ٤ ص ١٠٠  
 وواحد في الحادي عشر من سنة ١٠٠٠ هـ وهو المات في الحادي عشر من سنة ١٠٠٠ هـ  
 وهو لا يعلم في الحادي عشر من سنة ١٠٠٠ هـ وهو لا يعلم في الحادي عشر من سنة ١٠٠٠ هـ  
 ورحل قصي الحق وهو المات في الحادي عشر من سنة ١٠٠٠ هـ في شهر ربيع الثاني ج ٧ ص  
 ٦٨ في القصة هو كمر ج ١٠ ص ١٧ في

القصيدة عن طريقة علي بن أبي طالب ( ) قصيدة مائة ثمان في اربعة وواحد  
في الجدة فلما نزلت في رحمن حار ع لحن من معده احد رابع فاحصا وما  
الذي في اجدة ورحمن اوله فيه في اتي ثلثات وفي الحج عشر ح ص ٤٦  
في باب المعاصي لان ما يحكي عن طريقة من ابيه قال رسول الله ( ص ) مصافة  
الثلاثة واحد في اجدة وهو الذي عرف احسن وقصى . وثبت في الامم من عرف  
الحق ولم يقض . وسار في الحكم ومن لم يوفق يقضى على حكمه ورواه ابن جهم  
في اسد ح ٢ ص ٥٠ من اني زاد ح ٣ ص ١٩٩ في الاصلية  
والله اعلم ابو الخطاب في نسخة من منحصر بشكل الآثار ج ٢ ص ١٢  
٢ - في القاموس الرشوة ثلاثة الجمل ووافقه في بيل الاربع ص

۴۳. فۇقال

و بر شوة اهل و جمع رش و در ده نحرکت بحری

وفي هاتين الآيتين الرشوة وصلة الى الحاجة المعاصرة من الرشوة وواقعة  
 ابن الاثير في النهاية رواية ان ما يدعى لاحد الحق او معطى من رشوة  
 وفي المصباح شرح لغوي ونحوه لغيره من المعطى الجرمي غيره لغيره له او  
 يحمله في ما يري وفي تهذيب ابن ابي شريف من ١٧١ لا طء لاحد - اق  
 ماطن والطء حق وفي شرح الرافعي على مختصر ابن الصياغ في الفقه المالكي -

المجانبة شرعا او عرفا وبالقيد الاخير تفرق عن الجمالة لان اعطائها لم يكن نازا  
عمل مبني على المجانبة فتفسد القاموس للرشوة ( بالجعل ) على نحو الاطلاق غير  
صحيح وعلى هذا فما لا يصحح به معنى الرشوة لانها اذا كانت تكون  
ما ذكرناه معنى الرشوة لغة فيوم جميع الصور

( واما ثاني ) وهو ما لا يمكن ان يكون حكما ما وحده وبحسب  
موارين فقهاء الايمان بحث فيه من حيث اخذ لاجرة على اواجب الكفاي  
او العيني وان القصد راجح كفاي وقد يحجب عينا للاختصاص والى اليه يمكن  
اخذ الاجرة في الفرض بانه عمل بلا منع منه لادم حريان الوجه الذي فيه  
كما لا نعلم الاية المباركة مؤمن حذرا لاجرة على المدح ( نعم ) الاحكام  
الواردة في الرشوة سواء على ما احتج به في معناه كقول امير المؤمنين ( ع )  
في رواية الاصلع عنه اما من احتج عن حوائج الناس احتج الله عنه  
يوم القيامة وعن حوائجهم وان اخذ دية كان ملولا وان اخذ رشوة فهو  
مشرك ( ١ ) بل بعض الحكماء لا يفرق بين من يتسلم مع تسليم اخذ رشوة  
بذلك المال للحكم بغير الحق كرواية يوسف بن حار عن أبي جعفر ( ع ) قال لعن  
رسول الله ( ص ) رجلا نظر الى فرح امرأة لا يحل له ورعلا حلفت احاد في  
مراة ورعلا يفتح الس الى فقهه فيعلم الرشوة ( ٢ ) فان طهره ابتداء  
بالرشوة لئلا يفهم بما فهمه من الحق فيمجدح اليه الناس لا لاضلاهم في الحكم  
بالباطل فانه ليس من الله ومثله رواية عمار بن مروان قال ابو عبد الله ( ع )

ج ٧ ص ١٧١ في القصد فاء الرشوة احد من لا يظن حق او تحقيق باطل  
واما دفع مال لا يظن ظم او تحقيق حق فثمة للدافع حرام على الآخر وتعرض  
لها ابن حزم في المحلى ج ٩ ص ١٥٧

( ١ ) عقاب الاعمال ص ٣٦ ملحق بشواب الاعمال للصدوق وعنه في  
الوسائل ج ٢ ص ٥٣٧ باب تحريم اجر الله اجرة وبيع الخمر والبيذ والبيضة  
والرشوة والكهانة

( ٢ ) الوسائل ج ٣ ص ٢٤ كتاب الكاح باب ١٠٤ تحريم النظر الى  
النساء الاحاب

٢٤ - ( حرمة أخذ المال وإن كان الحكم حقا )

كل شيء من من الامام هو سحت وسحت اواع كثيرة منها ما اصيب من  
عمر بلالة الطامة ومنها اجور القضة ومنها اجور الفواجر ومن الجر والبيد  
المسكر وربما سب لبنة فاما لرشايا عمار في الاحكام ومن ذلك الكفر بالله العظيم  
ورسوله ( ص ) ( ١ ) فانه لا اشكال في عدم صدق السحت على اجور  
البيعة اذ كان السلطان عادلا او كان دخول القاضي على وجه مشروع كدخول  
على ابن بطيخ فلا بد وان يراد بها الاجور براء حكمهم والاطلاق بهم ما اذا  
كان الحكم حقا ( فظهر ) ان الرشوة في مقول الحكم بجميع قسامها محرمة ( ٢ )  
قوله ( ٣ ) وظهر رواية حرمة من حران الخ ربما يستدل على جواز  
احد الرشوة في وقال الحكم بالحق رواية حرمة من حران قال سمعت ابا عبد الله ع  
يقول من استكمل نعمه انتقر قلت ان في شيعتي قوما يتعمدون علومكم ويشتبهوا بها  
في شيعتكم ولا يعدون منهم البر والصلة والاكرام فعلى عليه السلام ليس اولئك  
بنا كان اعداءك الذي يعني بغير علم ولا هدى من الله تعالى ليظلم به الحقوق

( ١ ) الخصال للصدوق ج ١ ص ١٦٠ باب الستة

( ٢ ) في مسند احمد بن حنبل ج ٢ ص ١٦٤ و ص ١٩٠ و ص ١٩٤  
و ص ٢١٢ ع ٤ ان عمر لعن رسول الله ( ص ) الراشي والمرشي وفيه ص ٣٨٧  
ع ٤ اني هريرة قال رسول الله ( ص ) لعن الله الراشي والمرشي في الحكم وفيه  
ج ٥ ص ٢٧٩ ع ١ ثوبان لعن رسول الله ( ص ) الراشي والمرشي والمرشي يعني  
الذي يمشي بها وفي سنن ابى داود ج ٣ ص ٣٠ ع ١ ان عمر مثل ما تقدم ورا  
في كبر المال ج ٣ ص ١٧٨ ذكر الساعي يساهو في المعتصر من محصر مشكل الآثار ج ٢  
ص ٦ ردى عن ثوبان لعن لبي ( ص ) الراشي والمرشي والمرشي وهو الساعي  
وروى عن حارس بن يربد ما وجدنا ايام رباذ واس رباذ اتفق من الرش استندا عالشر  
م ومن احسن هذه الاحاديث قال ابن مفلح الجلي في ( التروع ) ج ٣ ص  
١٩٦ بحرم على القاضي قبول الرشوة وقال المرحومي الحنفى في الميسوط ج ١٦  
ص ٩٧ الرشوة هي الحكم سحت وفي شرح الرقابي على مختصر ابى الصياد في  
منه ان الساعي ج ٧ ص ١٧١ شهادته انصب لغومه كرشوة وهي اخذ مال  
لا يظن حق او تحقيق باطل واما اخذ مال لا يظن ظلم او تحقيق حق لجائر —

طهه في حطام الدنيا ( ١ ) وبها طهه في جواز أخذ المال عند نشر الحق وحصر الاستيكال لمحرّم ما طهه وبه . ولا أن ذلك في نشر العلم لا القصد وهو خارج عن محض فيه وثبنا أنها جديّة عن أحد الرشوة في مقدس الحق أو الباطل وإنما هي صريحه في دفع الصلة للمرشدين الذين كان عرضهم منه فتح الناس سواء اهتدي لهم من جهة التأميم ونشر أحكام الدين وإحيائه أمر الشريعة أم لم يهتدي إليهم شيئاً

قوله في ردّه هو فصل في محذور الخ بقى العلامة في كتب المتأخر من المخلف عند ذكر وجوه المكسب عن عقيدته أنه لا بأس بالأجر على القضاء وتعيين الأحكام من قبل لا من القضاة وعن الشيخ في الهدية أنه لا بأس بالأجر والرق على الحكم والقضاء بين الناس من جهة العدل والعدل وعن من درس تخيم لاجر على القضاء ولا بأس بالرق من جهة النظر المال . كما في ذلك من المال دون

- الدائع حرام على الأحد وفي حاشية الباني عليه بهادشه أحد الرشوة محرمة مطلقاً وإن كان لا يبرق حق وفي دائع الصائغ الكافي في الحنفى ج ٧ ص ٨ إذا قضى في حادثة برشوة لا يعود قصده وإن قضى بالحق ثبات عند الله تعالى لا إذا أخذ على أعضاء رشوة وقد ضمن الله تعالى وفي اقتبح القدير لأن هام ج ٥ ص ٤٥٤ : مجمع الأنهر لشيخ راده الحنفى ج ٢ ص ١٥٢ من ملاحظات وسق القاضي أخذه الرشوة وهي درر المسقى بهامش مجمع الأنهر عند بعض مشتملاً قصده مطلقاً فيما الرشى فيها وفيما لم يرتضى وفي الميزان للشهراني ج ٢ ص ١٦٤ كتاب الأقضية اعق لأئمة على أن لا يصح إذا أخذ قضاء برشوة لم يصرف قاصداً حكى في بيل الاوطار للشوكاني ج ٨ ص ٢٢٣ عن الإمام لم يدي حرمة رشوة الحكم أجماعاً وقال الإمام محي مسق بالوعيد ثم قال الشوكاني الحق التحريم مطلق سواء طوب الرشوة حقاً أو غيره أموم الحديث وبخصيص الحرمة بما إذا طاب بها مطلقاً يحتاج إلى تخصيصه في شرح الكبير للمرخمي ج ٤ ص ٢٢٢ الرشوة لدفع الظلم عن نفسه خارج عن المحذور وإن كان لا أخذ سيحت

الاجرة على كراهية ثم على العلامة لا يثبت ان تمن القصاص عليه اما بتعيين  
الادام (ع) او بغيره و ذكره القصاص و كان منكر لم يحل الاخر به  
وان لم يثبت ان كل محام فلا بد ان يكون له الاجرة لا بد من  
الثاني ولانه فعل لا يجب عليه شر اخذ لاخر به اما مع التعيين فلاه يؤدي  
واجبا فلا يجوز اخذ الاجرة عليه كغيره من مددات غيره (ع) صريح  
كلامه التفصيل بين كون القاضي غنياً فيحرم عليه اخذ الاجرة وما اد كالب  
محاماً فيجوز له كانه (قوله) تحصيل حصة من دين ادع بصورة لادعاء  
(وقول) لم يظهر من الادلة ما يثبت من التفصيل فان طهرها طلاق حرم اخذ  
الرشوة سواء كان غنياً وفقيراً وبالجملة (اخذ رشوة على الحكم بالطل حرام  
بالكتاب والسنة واخذها في مفايل ما لا يعم كره حرام او باطل حرام على عدة  
وقلتضى الاخبار اخذها على ما اداه من مسمى الرشوة واخذها في مفايل حكم  
بالحق حائر على قاعدة وانك لمن اى (ص) من منع به لاس الاله  
فمن اثم الرشوة كما في حديث ابي حمزة (ع) نعم الرشوة على الحكم  
بالحق هذا كله في القاضي (ع) احد موضع في مفايل على بالحق فمن  
جهة كونه واجبة ككيفية او عينية لا يحصر ولا كلام في ذلك وصح  
الاتقاء عملاء حافاه لا مانع من اخذ الاجرة عليه الا ان ما ورد من  
الله عليه وآله لمن من احتاج به ساس واثم الرشوة يوم القيوم يعلمها وهم  
صورة الاحتصار وعدمه بناء على ارادة الحاجة "وسيه (نعم) لا مانع من اخذ  
الاجرة على تعليم ما لا يحتاج اليه لاس من العلوم حتى انما لا بد لا بد من تعليمهم  
(قوله) واما الاخرى من مال لا اشكال في كونها صحيحة  
كغيره يحتاج الى سد الخلة من الاكل والشرب والملابس والسكنى فارتفع من ذلك  
المال لا مانع منه مع لياقته لاشد ملصق القصاص فان كالب مؤمناً لا افيها كما  
لا اشكال في ان ما يأخذ في مقابل المصعب لا القصاص وحكم ولما لا يختلف  
ما جعل له باختلاف قصته فله وكثرة في الاثمة وهذا هو الفارق بينه وبين  
الرشوة فانها ترفع راء عن القصاص وحكمه اما يحو الخلة والاعارة او الهبة

امثروا ( وتفصيل السكك في المقام ) ن في المصوب يتصور على اقسام ثلاثة ( ارب ) ان يصب من من السبعون له دل او احد ولانه ولا اشكال في جوارحه ما عدا من بيت المال سواء كان غنيا او فقيرا ( الثاني ) ان يصب من قبل السلطان اجزء وحسب الاحكام مني على اهليته لمصوب القضاة وعلى حصول محو شرعي لدخوله في اعون الظلمة كوقوف حقوق الشيعة وحفظ امورهم عليه كما في مني ن فقط في يوم اروا صراهما ( الثالث ) ان يصبه السقف الجوز ولم يكن لانه هو مصوب ولا محو شرعي لدخوله مع الظلمة في محوهم سحت وهو عاصب لهذا انهم كرهوه ممن تجرأ على مصوب الارحماء والاولاء مني احتصم الله وولي هذا القسم اثبات نعمه صحيح ان سب الدابة على ان ما يخرجه له صي سحت ( ١ )

( قوله ر ) : ما به بخ ( تفصيل في عدة حوار وول الحكم الهدي وفي التي تدفع به محو سواء ان يدعي الهدي أمراً محرماً كما اذا كانت عرضه الحكم لا على اهل او أمراً محلاً كما ان كانت عرضه الحكم له على الحق او محو محو وادودة رعاية ما يستشهد للبح روايات ثلاث الاولى قوله ( ع ) في رواية الاصبغ ان نيابة وان اخذت هدية كانت عولاً الثانية قوله ( ع ) هدايا اهل عولاً الثالثة قوله ( ع ) في تفسير اكلون للبعث

( ١ ) رواية ن سب في الكافي على هاشم امرأة امير ج ٤ ص ٢٣٢ باب ١٩ حب الامة وارشاء على حكم وعنه في الوسائل ج ٣ ص ٣٩٦ باب ٨ تحريم الرشوة على الحكم ونصها قال مثل ابو عبد الله ( ع ) عن قاض بين قريتين باحد من السلطان على القضاء الرزق وقال ذلك السحت وروي في مستدرک او . ن ج ٢ ص ٢٣٦ وروح ٣ ص ١٩٦ عن أمير المؤمنين ( ع ) حواراً ارتفاق لفاضي من بيت المال ولم يجمع للحقق في اشرايع من ارتفاق من لم يتعين عليه القضاء لوجود غيره والمتعين عليه اذا لم تكن له كفاية والسرخصي من الجافية في المبسوط ج ١٦ ص ١٠٢ حوار احدث العاصي رقة من بيت المال وان كان ذا ثروة وورق علاه الدين في دائع الصنائع ج ٧ ص ١٣ بين الفقير وله ان ياخذ من -

الرجل يقضى لاحتاجته ثم يتل هدية \* ١ \* ولا دلاله لها على ادعى فان المراد من الاولى بولي لا لقاضي ومورد اليه عمل الوالي والسلطان كالحائى وعموه والقاضي خارج عن العهدة، وقد يحكم بولي والسلطان لانه لا ترتبط لقضاء ولا الهدية الى القاضي \* ثم قبول \* الوالي الهدية في الرواية الاولى ان كانت لتفيد اعراض المهري من معنى الرشوة فتجزم ولا فلا ريب في عدم جرمه وعليه فتجزم الرواية على الكراهة اذ لا يسكر ملاحظ المهدى له حاله المهري في بعض الامور لان الهدية تزرع لمحبة وتراق العقول

\* واما الرواية الثانية \* فان ارد من هدية لعل ما يهدى اليهم يكون كرمهم عمالا ووراء وجبة فيجزم لقول الرجوعها الى الرشوة وان اريد الاهداء مجردا عن ذلك فلا يحرم القول ولهذا ناسب حمل الرواية على الكراهة على انه يعمل قريبا ان راد من سنة القول الى هدايا العال الاشارة الى كون امواهم من الشبهة ترك الاحذ من العال بعد عن الوقوع في الخدعة فيكون هذا الحديث نظير قولهم \* ع \* من ترك الشهات فهو استبان له تركه وحينئذ تكون الاصله الى الله عن ( واما الرواية الثانية ) فهي راجعة الى قصاص الجوارح دون غيرها فتجزم على الكراهة لتقطع الجوار ( ٢ )

بيت المال واقفي لا يأخذ مستثمرا بدم يوقف او يكر ويحرر وعلى من والكرايمى ادعى اتفاق الصحابة وبقائه الامصار على عدم جرمه اخذه من بيت المال حكاه عنه العيني في عمدة القاري شرح تجارى ج ١١ ص ٣٩٦

( ١ ) الرواية الاولى تقدمت عن عقاب الاندلس والثانية رواها في الوسائل ج ٣ ص ٣٩٦ باب ٨ تحريم الرشوة عن ابي ابن الطوسي عن ابي ( ص ) هدية الامراء لقول ورواها بهذا اللفظ المرحمي في شرح السير النكح ج ٣ ص ٧٣ والذلة في عيون اخبار الرضا ج ٤ ص ٩٧ وعنه الوسائل ج ٢ ص ٥٣٨ باب ٣٢ تحريم أجر الناحرة وبيع الخمر والرشا

( ٢ ) قال المرحمي في الميسوط ج ١٦ ص ٨٧ الهدية وان ورد فيهما تهادوا تحابوا الا انها فيمن لم يتعين لقضاء عليه خصوصا اذا لم يهدية قبل القضاء —



( تلمة ) لا يخفى ان جوار الرشوة المحصورة على غير حكم وفتوى من  
التوسط عند الاسراء واوراء في اصلاح شؤون مني على حوار عمل وعدمه  
فان اريد دفع مال لمعني انه محرم من احقاقى ، ظل او ابدل من كل عمدة  
محرم و حد لم ياتيه حرام والا كل حائراً وان كان ساعى حاداً ، حقيقة  
يريد الله ان يظلمه فيدور حوار الاحد ومدار واقع الأمر واخبار حرمته  
الرشوة مصروفة عن حد من لا يبره دلاله رواية الصوفي على جواز ( ١ )

( قوله ) وحسب على الاحد رده اح ( يقع الكلام في رشوة وهب من  
حيث الحكم اوصى في اي فصل في مقدم ( الاول ) في هدية و طهر عدم  
يجوز لها الفصل الكون بها من سمعي مالا يصح من صحيجه و ثبات رشوة  
و يظهر عدم رجوعه في هبة الماشي فلا يجوز به تصرف في هبة نعم الله

- وفي فتح الباري لا من هم ح ٥ ص ٤٥ : ان قصد من الهدية التودد خلال  
من الجاهل وان قصد الاناء على عظم غرام من احسن وان قصد المهدي كرم  
المهدي ليه عن طمعه خلال من مهدي حرم على الاحد وفصل في بدائع الصنيع  
ح ٧ ص ٩ فصل ان عاصي لا يهدي اليه من فقهاء من اهدى اليه قريبه وعنده  
حصوله خاطرة ولا يهل منه لانه ولا يذبح مع من يفسد ولا يقبل من الاحمي  
مطلقا وان كان يقضي من يهدي اليه من فقهاء مع الحصول لا تقبل الهدية  
للتهمه ومع عدمها وان كان مهاداً يوافق من ساقى فلم وان كان كثر لا يقبل  
ذكر المرحومي في المستوط ح ١٦ ص ٨٢ في نقضه وشرح السير الكبير ح ٣  
ص ٧٣ وفي معجم البلدان ح ٢ ص ٧٤ مادة لجرى والتعقد لفريد ح ١ ص ١٨  
باب ما يباح به من الحرم ان عمر بن الخطاب استعمل با هريرة على لجرى  
وحونه ما رأت عنده مالا كثيراً وما اعتذر بانه هدايا وخيل انتجت قال له يا عدو  
الله سرق مال الله فلاحسب في بيتك ونظرت هل يهدي اليك ثم شاطره المال وجعله في  
بيت ما من المسلمين وقد فعل مثله مع سعد بن ابي وقاص وابي موسى الاشعري  
وعمر بن الخطاب واخر بن وهب وكانوا عماله ( وابو هريرة ) هو القائل  
لجاهد كان النبي ( ص ) بهجر كما في مسند احمد ح ٢ ص ٣ ٤

( ١ ) رواها في اوسئل ح ٢ ص ٥٩٥ باب ٣٧ قبل باب العيوب

الشارع للعقد الواقع بهی ( یعنی در صورتی که در عقدی که در آن شرط شده باشد ) فانه ادعا  
یرضی و تصرفی تدعی فی بعض من مباحات حقه و لم یرض بذلك بما  
و مقروض لـ شارع و لـ مباحات من مباحات ( و حیث )  
کانت همین بقیه و حجت در دست کاتب و بعد از آن او اقیقه می علی  
کون العقد اواقع خارجاً بصرف صحیح و کلاً حارة و جوده و لا یضمن  
بصحیح و هذه الجملة و هي ما یضمن صحیح و یضمن بفساده و ان لم تدل علیه  
آیه و لا رویة و لا اجماع بکرم سمیت من حوائج کله فی مقام ثبوت  
( و اما مقام لاثبات ) و ثبوت اذ وقع راعی بیدفع و بعض قصور احتلالی  
اربعة ( لصورة الاولى ) و بعض صحیح ( ره ) و خروجی عما یضمن  
هي ما اذا انقضا علی صحه ما وقع فی حرج و اختل فی بونه و یكون من باب  
التداعي فاذا اقام ادعایا بینه دون لآخر حکم علی طعن دعواه و لا قال حدیث  
او نکلاً بحکم ما یباح العقد و رجوع لـ مباحات « تصویره لثانیه » ان یتقدم  
علی فساد العقد و یجوز فی بونه کما فی الـ در شیء انه حرة و ادعی الحکم به  
هیه فلعقد العین لا یترتب اثر علی مباح و حرج و رـ همین علی کلاً بقدر  
و اما یترتب اثر فی فرضی بـ لـ مباحات اواقع لـ کلاً مارة یضمن الحاکم لانه  
ما یضمن صحیح و ان کل هیه مباحات لـ مباحات لا یضمن صحیح و لا  
یضمن بفساده و فی هذه لصورة بحکم مباحات و ذلك لان محوم علی ید یقتصر  
الضمان حرج عنه ما اذا کانت ید بـ مباحات لا یضمن صحیح و کلاً یسقط  
بـ او الاستصحاب بـ یقتضي عدم تحققه بـ اواقع فی الاصل یثبت بـ و لا یحصره  
استصحاب عدم تحقق ما یضمن صحیح و مباحات لـ مباحات لا یحصر الاصل لـ مباحات  
« الصورة ثالثة » اذا احسد فی صحه عقد و فساد مع تدقیق علی نوع  
لعقد کما اذا ادعی اذ اوقع انه کلاً هیه فاسده بـ کلاً ادعی الحکم بالباطل  
و ادعی الاخذ ائنة لصحیح و لا یظهر هیه ارضی اثر فی فرضی بـ العین  
لان هیه لا توجب ائنة بـ مباحات بـ مباحات و ائنة بـ مباحات بـ مباحات  
فرض بـ مباحات اذا کانت بـ مباحات بـ مباحات و یقتضي الاصل فی هذه  
الصورة هو انقضاء و عدم تحقق لـ مباحات بـ مباحات بـ مباحات  
علی صحه عقد اذا احسد و مباحات بـ مباحات و فساد کلاً ادعی الزوج صحه

الكاح وادعت اروحة فادعاهن فبخرتهن اربعة ع ان يحتمل في صحته العقلية  
وقساده مع اختلافها في نوع العقدة ايضا كما اذا ادعى احدهما الاجارة الفاسدة  
والاخر هبة نصحيحة والاولى فيهم فتتبي - - - - - سب سرقة ما قامت على  
الصحة فيما اذا بقى على نوع العقدة واما مع الاختلاف فيه كدعوى ارواح انه  
ستأخر المرأة لمرء وسعت فقد كاح فم يشب - - - - - من اعتلاء على حكم بالعقد  
الصحيح واما ثبوت القصد عند تلف عين فعلى ما تقدم الكلام فيه

« قوله ره » لسبعة سب مؤمنين حرمة سب - - - - - عليه مصداقاً الى ان سب  
مؤمن ظلم عليه ويدعو الى اجراء - - - - - شرح تحريم سب واحد كثيرة رواها اوسان  
ح ٢ باب ٤٩ و١٤٧ ص ١٣٦ من اواب عشرة بكتب وسه أما  
الكتاب ( بقوه ه الى واحد راويان ) ورأه معنى كلام بقيق ومن  
أظهر مصاديقه سب كالكذب ونسبة وشهادة - - - - - على الا ان دلالة على ذلك  
عنوا ان عام لا يعوان سب ويؤكده فوسعه لا يجب به الجهر بالسوء من لقول الا  
من ظلم ولا فرق في وجوب سب - - - - - رواية وروايات منها ما يرويه  
ابو بصير عن ابي جعفر (ع) قال قال رسول الله (ص) سب المسلم فسوق وقتله كفر  
واكل لحمه موصية وحرمة فانه كجرمه ذمه ومنه ما رواه عبد الرحمن بن ابي جعفر  
عن ابي الحسن موسى (ع) في رجل سب - - - - - في هذا اعم ورواه  
وورر صححه عليه ما من بعد من منظوم (١) ان اتصال لطم واثبات اورر

(١) الرواية الاولى في كتابي على - - - - - من مرآة لقول ح ٢ ص ٣٥٠  
باب سب وفي كبر اعم ح ٢ ص ١٢١ عن ابن مسعود وعنه سبب المسلم  
فسوق وقتله كفر وحرمة منه كجرمة ذمه وفي صحيح بخاري على هامش  
فتح لباري ح ١ ص ٣٥٧ كات الا ان ابن عمر (ع) رسول الله سبب  
المسلم فسوق وقتله كفر وحكاه ابن حجر في اربع ح ٢ ص ٤٦ عن  
الشيخين ولترمذي ونسائي وابن ماجه عن ابن مسعود (ع) وفي روايته  
« فسق » باب « فسوق » ( ورواية ثانية ) به - - - - - باب ٣٥١ وبص  
المسلم في رواية تكلبي عن ابن محبوب (ع) ان ابن عباس (ع) في الوافي ح ٣ ص  
١٦ باب لسبه وسبب واخر له علي بن ابي حمزة ح ٢ ص ٧٣٤ - ١٥٨ -

صاغرا في احرمة والوجه في كون الورسين على الطائفة فعل محرمين الاول منه المؤمن وثاني حمله المؤمن على منه وهو قبيح وقد قلنا سبحانه لانسوا الدين يدعون من دون الله فبسوا الله عدوا بغير علم وقد وقع اشتباه في حكاية المصنف - ره - الرواية الثانية حيث قال - وورره على صاحبه ما لم يتطهر الى المطوم - فاستشكل في مرجع الضمير من واضطر الى تكلف التقدير وعلى ما ذكرناه من لفظ الرواية لا يحتاج الى هذا التمثل ولو وافقه فلا يحتاج الى الاضمار ايضا لا يمكن ارجاع "ضمير في قوله - وورره على صاحبه - الى السب ويكون المعنى ور السب على صاحب السب الى ان يعتذر فتكون حجة مستقيمة ذكرت ليدور السب مما تبقى نفعه مستمرة الى ان يعتذر في المطوم فبوجه دونه ولم يعرف انه الذي يقن عنه المصنف هذه احرمة وفاته اعلا الله مقامه في تصحيح مرجع الضمير بعد احتيا الاشياء من السب - ثم ان بكلي - نور الله صريحه روى عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي الحسن موسى - ع - في رجلين يتساانان فابى منهما طم وورر صاحبه عليه ما لم يتعد المطوم ١ - ويتفق مضمونها دكرا رواية الكليني عن اعدة عن احمد بن عيسى عن ابن محبوب عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي الحسن موسى - ع -

( ١ ) رواها الكليني في نكاي على هامش امرأة العقول ح ٢ ص ٣١٠ باب سبعة عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن محبوب عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي الحسن موسى - ع - والظاهر ان هذه الرواية والمتقدمة واحدة وتغيير انما حدث من الراوي عن ابن محبوب وسجوه هذا المضمون ورد في صحيح مسلم ح ٢ ص ٣٨٩ كتاب موسى بن داود ح ٤ ص ٢٧٤ كتاب الادب ومسند احمد ح ٢ ص ٢٣٥ ورواه عنهم رواية - نثرمدني في كسر الهاء ح ٢ ص ١٢٢ بكتاب الثالث حرف هـ رواية حديث عن ابي هريرة المستند موقلا في المادي مهمل حتى - تمدى المطوم وفي تفسيره ان كسر ح ٢ ص ١١٩ في لثوري ورد في الصحيح المستند موقلا وعلى المادي ما لم يتعد المطوم قال في لثوري في لثوري شرح - مع الصغير ح ٦ ص ٢٦٧ انما حمل اثم موقلا على مادي لانه السب في الخصامه والمسبب ان يتصرف بما ليس بقدر ولا كذب ولا ياتم قال الله تعالى « ولمن اتصبر بعد صله فاولئك ما عليهم

مع احلاق مؤنة عدلي فمن عسى عليكم فاعندوا عليه عن ما اعتدى عليكم - ١ -  
 فانه نعم سب كما ذهب اليه الارديلي في حور مقابلة سب المثل ويؤكد  
 الاستدعاء في قوله تعالى في سورة مائدة ١٤٨ - لا يحب الله الجهر بالسوء من  
 القلوب الا من ظلم - لا تقطع لامة بعدد قبح لامة - الا لمع من لترخيص  
 - من سبيل - و استد - ورتي في شرحه على صحيح مسلم بهامش ارشاد  
 ساري ج ١ ص ١٩ هذه الآية وقوله تعالى - ودين اذا اصابهم انغي هم  
 ينتصرون - على حوار انتصر مطووع من جهة - لا يتجاوز ما افاه الطالم فاذا  
 استوفى المسبب علامته بر - لا من حقه وفي عليه اثم الامة ماء والاثم  
 مستحق لله تعالى - قيل - رندع كل ثم حقه عليه يوم فقط وذكر الظلمي  
 من علماء الامامية في مجمع - ج ٩ ص ٢٤ - في الآية الاولى ان المطووع  
 له ان ينتصف من لظلم ووجه لفسه حقه وفي تفسير الشيخ الامامية ابو جعفر  
 محمد بن الحسن طوسي ج ٢ ص ٥٥٨ يمكن ان يستدل به على ان من ظلم غيره  
 يحذر انطووع من من جهة - اذ افسر عليه ضرورة وفي تفسير روح المعاني بالوجه  
 ح ٢٥ ص ٥٠ حور سدي ان من ظلم انطووع من جهة - فيما اد قال له احراك الله  
 واما نقدي - يوجب حد فلا ومثله في مجموع فتوى ابن تيمية ونقل ابو حنيفة  
 عن جمهور ان انطووع لا يضر نفسه - يرفع صرة او الامام او نائبه  
 ( ١ ) في روح المعاني ح ٢ ص ٦٧ استدلال شافعي بهذه الآية على ان  
 مقاتل يقتل من قتل به من بعد - او حرق او تعذيب او تفريق حتى لو  
 سقاء في ماء عند لم يل في ماء مدح واستد - على ان من انصف شيك يلزمه رد  
 مثله والمثل قد يكون من طريق لصورة كما في دعوات الامثال وقد يكون من طريق  
 المعنى كالقيم في لا مثل له وفي الاحكام عرين للمخصص ح ١ ص ٣٠٧ احتج  
 ابو حنيفة بالآية على ان من قطع راحل - فقهه بديه - اب يقطع يده ثم يقتله  
 ثم ذكر ان المثل وان شئت له كيون - امره - والمعدود له قيمته في الاموال لني  
 لا مثل لها فلا يشمن بعد من انطووع - افسر لا يرد عليه لان الحد المقرر عملة  
 الرد ومثله لو شتمه بما فيه تعريضه لا يرد عليه شبه وفي انفس ان الآية  
 وردت في حوار الامتصاص في نفس او الاطراف

فيه بل هو حسن لكونه موجبا لدفع ظم ١٠٠ - ونسوة وتقطع مادته وانما اطلق الظلم على المظوم لمساواة فعله مع السدي وانما صار سدي ص ٢ لانه مع محرما في نفسه واوجد سبب ايجاد المحرم في غيره وبسبب في بحث الاعانة على الاثم حرمة ذلك ولتعبير بالورر عن فعل المظوم مع عدم ثبوته عليه باعتبارات العمل فلا يكون فعل لقتص حراما عليه كيف وقد صرح في الرواية بأورر على السدي ولا مانع من كون احسن من جهة سبب عدمه فيجاء بمحرمة ولا يكون محرما من

( ١ ) في روح المعاني للأرمي ح ٦ ص ٢ في هذه الآية قال يجوز المظوم الدعاء على ظلمه او شكوى حبه وعلبه احسن والسدي وهو مروى عن ابي جعفر « ع » وفي تفسير علي بن ابراهيم القمي ص ١٤٥ صلى الله عليه وسلم ان الله لم يظلم احد من خلقه قال وفي حديث آخر في تفسير الآية ان حادك رجل وقال فيك من شاء وعمل يصالح ما ليس يوث فلا تصبه به وكذا فقد صحت وفي التبيان للشيخ بطوسي ح ١ ص ٤٨٣ بملا عن اقره واجد في هو دعاء المظوم على الظالم ودمه واجهر بما فعله به وروى عن ابي عبد الله « ع » يجوز للمظوم ان لم يحسنوا ضيافته ان يذكر ذلك وقال قفطرب المراد من ظلم انكره فانه لا يخرج عليه اذا انكره على اجهر بالسوء وعند المحي الا بمعنى التودد فكأنه قال لا يحب الجهر بالسوء ولا من ظلم وفي مجمع سبور للضوسي ح ٣ ص ١٣١ دلل الآية على ان الرجل اذا هتك ستره واظهر سقته حاراطهار ما فيه يعرفه الناس ولا عليه لما سبق وفيها ترعيب في مكارم الاخلاق وبهي عن كشف غيوب حقيق واحار عن تزيه دانه تعالى عن ارادة القبايح ون المحبة اذا تعلفت فلعن فعنه الارادة

( ٢ ) محمد بن اسبب التميمي عليه السلام ما ذكره عبد الرحمن بنصفوري الشافعي في نزعة المجالس ص ٣٢٩ ان بعض الانبياء عارضه سبع في بطرين فلطمه التي فعل السبع معه مثلها فقال له لبي يارب الانبياء وهذا كذا وروى الله اليه لطمه بلطمه والسدي اطم ه - هكذا يستحسنون في حوامعهم ما لا يتفق مع قدس الانبياء وهل يجوز لعقل اهدام الانبياء على ظلم وقد احارهم حولي سبحانه مرشد للعباد عما فيه التعدي والضغيان عمرات انهم من هذه الجرأة على جلالة انبيائك ومباني شرائعك

حيث صمدوره عن - عن كما - اكره الروح ر - حته على انيائها في شهر رمضان  
 فان الكفارة واجبة على الزوج مع ان الزوجة لا ورر عليه - فليسب لا يقاس -  
 حرره من المحرمات الذاتية التي لم تكن من منتهى الحقوق ومن ذلك حرمتها لاجل  
 احترام مؤمن كاستطر - حث العير او روحه فانه لا يجوز للروح او اح  
 المطور فيه ان يطر او احت سطر او روحه انتقاماً فان حرمة سب المؤمن  
 انما ثبتت لاجل - حرمة وللاحره الى سبها لشارع بين المؤمنين فاذا بدأ احد  
 بسب احية مؤمن خرج عن تلك الاخوة منه بسبها فاقطعت العصمة بينهما وبقي  
 احترامه فيجوز الانتقام منه من غير خلاف سائر المحرمات الآتية  
 - تنبيه -

ذكر المصنف اسلامه مقامه ان لسب لغية بين سب ولغية عموم من وجه  
 لانه اعتبر في السب لا بدء والاعية ومن يؤخذ فيه لغية ولا اخصور واعتبر في  
 اللغية عدم اخصور سواء قصد بها الالهة والايادى ام لا ففى مورد التصديق  
 اعني ذكر امره في غيره بما سؤء ويؤديه بقصد لاهية تتأكد احرمه ويتعدد  
 العقاب وذكر بعض الاسانيد - ره - ان السب بينهما ليس فان السب عبارة عن  
 اشياء ما يكون سب الالهة والايادى واللغية احوار عن عيوب الغير وفائضه  
 - ولا يتم ما ذكره - من الاول ويرد عليه ان لغية عبارة عن كشف امر ستره  
 الله تعالى على ما يظهر من الاحبار فلا يعتبر فيه اخصور ولا عدمه نعم لغالب  
 في مصاديقها لغية مفتاب وما عوت بالغية واما الذي ويرد عليه ان السب  
 كما يكون بالانشاء قد يتحقق بالاحار بين سب في موارد الاشياء اما هو ملحاظ  
 اشياء على الاحبار ولو تراءى كما في قوله اي احمر - وهكذا لغية قد تتحقق  
 بالاشء كما اذا قال يا ابي ووصف كشم من مستور - فالحق ان السب بينهما  
 عموم من وجه - لا ذكره لمصنف - ره - بل لا عرفت من ان معنى لغية كشف  
 ما ستره الله تعالى - ١ - سواء كل بقصد الالهة او لم يحسن ولسب هو

«١» يشهد لما ذكرناه في تعريف اللغية ما رواه الكليني في الكافي على

مرآة العقول ح ٢ ص ٣٤٩ باب اللغية الحديث ٧ عن عبد الرحمن بن سياره قال  
 سمعت ابا عبد الله يقول اللغية ان تقول في اخيك ما ستره الله عليه

الكلام الملقى إلى غير قصد له - وإليه - ولو كان المقول عيماً ظاهراً فإذا كشف به أصل مستور اجتمع - وإليه - وجبة  
ثم إذا كان - - محرم مقرباً من سراً - - الإلابة - - بلفظه - - والد إلى  
ولده والسير إلى غيره وإلابة - - من ربه - - بكلام الخش لا يكون سباً وإن  
تأدى به الولد والعدو - - لا يفتن به شيء من عرض وأهل وأهل  
والإلابة - - بصل إلى نفس - - عرض أو ابن لا يكون محرماً مع  
لا يمنع من حرمة الإلابة - - من شؤله - - سب بقصد عرض أو إحاطة  
من الكرامة ومجرد تحييد - - بعض لعرض لا يحجب سباً وما ذكره  
هو لسر في عدم منع من إتيائه هؤلاء - - الولد والعدو - - لا ما ذكر  
من التمسك للحوار - - السيرة - - الاستدلال - - حوار سب الوالد ولده  
بقوله - - ص - - (ابن ميثاق لا يثبت) - - لا وحده - - بأنه حكم أخلاقي وإذا  
لا يجوز الاتكال - - من مال - - الكفر - - ما يحسب إليه ولا - - بقرط في  
أموال ابنه

ثم لا يحصى - - حرمة سب المؤمن - - ثبت من جهة احترامه وكون السب  
هتكتاً لحرمة ودجهاهر - - بعض - - استغنى لشرع حرمة - - كما - - وصريح  
« ١٥ » روى ذلك شيخ لصديق في حقيقه ص ١٧٢ ومعنى لا يخبر من  
٥٠ باب ١٣ ملحق بعلل الشرائع عن الحسين بن أبي العلاء قال قلت للصديق ع  
ما يحسب للرجل من مال ولده قال فوته من غير سرف داخض إليه قلت وقول  
رسول الله للرجل الذي آماه فقدم به إليه فقال انت ومالك لا يثبت قال « ع »  
أما جاء نبيه ان النبي « ص » وقال - - به - - مني اخذ مرائي من أبي فاحبزه الات  
انه انفعه عليه وعلى نفسه فقال « ص » انت ومالك لا يثبت وم يكن عند الرجل  
شيئاً وكان - - ص - - يحسب - - لأن وروى شيخ بطوسي في سنن ح ٧ ص  
١٠٤ أوائل كتاب المكاسب عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر - - ع - - انت رسول  
الله - - ص - - قال لرجل انت ومالك لا يثبت ثم قال ابو جعفر - - ع - - لا يحب انت  
ياخذ من مال ابنه الا ما احتاج إليه مما لا يد منه ان الله عز وجل لا يحب الفساد  
وفي الفتح القدير لأن مهم الحقيق ح ٤ ص ١٤٤ عن دلائل السوء للبيهقي عن -



الاحبار ( ١ ) حاربه ولم يكن يقصد لهي عن المكر وغير المتجهر بالفسق  
لا يجوز منه ومنع في الدين . رجعت بدعنه الى اركان بعض اصول الدين  
جاء منه اكثر من سحر . منع في المروءة لقوله ( ص ) اذا رُبتم اهل مدع من  
به سي اظهروا برهانه . واكثر من سحره واقعية فيهم وناشئة كـ  
يعلموا في الفساد في الاسلام ويحرمه ليس ولا يتعلمون من مدعهم يكذب الله  
لكم بذلك احسان ويرفع لكم به الدرجات في الآخرة ( ٢ )

( قوله ره « السحر حرام في الجنة » ينكم في السحر اولاً عن حقيقة  
وثانياً عن حكمه ) ( ما لا بد ) فقول ان السحر بقدر ما يراى اثمريه  
والحجة لاه ابرار . ص وما لا داع له بصورة الامر الواقعي بحيث يحيل انه  
امر حقيقي كما يظهر ذلك من بعضه ( ٣ ) وهذا المعنى جاء لتكساب العرير فيقولون

حارر ارجل فلان للهي . ص . يريد اني ن باحد مالي فقل . ص . ادعه  
لي فله اذه عرفه عن رجمه . به فعل الرجل سله هو الى عماته وقر بانه او عافقه  
على نفسي وعيوني فقط حزين واحترسي . ص . شعر فاه الرجل بعث فيه  
عني انه فله الهي . ص . عن اظهر فعل الرجل عراب الله تعالى يريد . ص  
يقيناً ثم اشد شعره انفت الهي . ص . الى اولد وفل اذهب انت ومالك لاين  
والايات رقيقة جداً

( ١ ) في الواسع ج ٢ ص ٢٣١ باب ١٥٤ تحريم الهتان على المؤمنين عن  
محلس الصدوق بسنده عن الصادق ( ع ) اذا حارر ناسق بفسقه ولا حرمة له  
ولا عية فيه وعن قرب لاساد باستداده عن الصادق ( ع ) قال ثلاثة ليس هم  
حرمة صاحب هوى مدع ولا مدع احتر وناسق لمعل بفسقه

« ٢ » رواد في الواسع ج ٢ ص ٥١٠ ب ٣٩ كتاب الامر بالمعروف

عن الكليني

« ٣ » في الصحيح واقدام من اسحر كل ما تلف مأخذه ودق وفي المعرب  
للطبري والمصاح هو الخديعة وفي مقاييس اللغة لاب فارس ج ٣ ص ١٣٨  
قال قوم هو اخراج لاطل في صورة الحق ويقال هو الخديعة . ص . الأصغرى  
في معرقات اللغة من معانيه اطلاقه على الخداع والتجديدات هي لا حقيقة لها



١٥ ذهب اكثر الامامية كما في اندروس والمسالك الى ان السحر  
لا حقيقة له وقد هو حليل واسفر به عنه في مواعيد وظهر من الخراج  
لراوسى ص ١٧٢ هـ ٩٠٠ م راجع ص ٥٥٠ م ١١٠٠ م وارجع الى حقيقته واول  
استحقاق الاسفري كما في عمدة القاري للعلي ح ٦ ص ٥٠٩ وفي ح ١٠ ص ٢٠٠  
فان من انكره ابو جعفر الاسترلابي من شافعية واولو بكر لاراي من الحنفية  
وعني هذا ان حرم في يحيى ح ١ ص ٢٦ وارجع الى انحصار في الامكام  
القرآن ح ١ ص ٤٨ واحذر صاحب احوالهم وساحب مفتاح بركاتهم ان  
لبعضه حقيقة وبعضه تخيل ويرى في كتابه جامع المقدمات له دوائر من  
جهة لوم لا حقيقة وفي مجمع البحرين للمريخي بحسن تأويله والتفرقة بين  
وزوجه لا غيره وقد ذهب اليه بعض ائمة اهل البيت رضي الله عنهم في سداد ح ١٤ ص  
٢٥١ السحر في سرى شرح حتى ص ٩٥ وحرى البحر في التوقيف بالاختراع وفي عمدة  
القاري شرح البحاري ح ٦ ص ٥٩ و ح ١٠ ص ٢٠٠ وارشاد السري ح ٨  
ص ٤٠١ وفتح الباري ح ١٠ ص ١٧٣ وفتح الباري ح ٤ ص ٨٤ والمذهب -

- عن المعجز والشعدة فان المعجز امر واقعي وسسه غير عادي كالتحولات  
 . انما لم يلقف مديا يكون وتولد روح عمن - ع - من غير ان مع ان العادة  
 . ولد الانسان من ابوين - والشعدة - امر واقعي بسبب عادي والعكس  
 لسرعة في العمل يحيل الى الانسان وجود شيء سبب غير عادي  
 - اقام الثاني في حكم السحر - ولا يحصى ان القبول بتحريمه مطلقا سواء  
 كان مضرًا وموحيًا لا بداه مؤمن او مبكس مسي على ان يكون لاختار اطلاق  
 وهو بعيد عن ظاهر من قوله تعالى في لقمة ١٠٢ - ويتعللون مني ما بضرهم  
 ولا يفقههم - ترتب ادم على خصوص ما بضر ولا يقع وقصد ورد في تفسير  
 - ح ٢ ص ٢٤١ والمهي ح ٨ ص ١٥ والرو ح ٢ ص ٨٢ ان له حقيقة  
 وسسه شوكاني في بيل الاو ح ٧ ص ١٤٩ والاوسي في روح المعاني ح ٩  
 ص ٢٥ ان جمهور لسه وفي ايرال للشعراني ح ٢ ص ١٣١ قال له الائمة غير  
 اني حذيمة ومن اعجيب استدل ان قدامة في المعني على وفوته برواية عابشة  
 المروية في البحري في كتاب لطب ال - ح - سحر حتى انه يحيل اليه  
 يفعل شيء ولم يفعله وفي ارشاد لساري ح ٨ ص ٤٠٣ انه يحيل اليه يأتي النساء  
 ولا ياتيهن وفي ص ٤٠٥ قال عد احمد في سنة اشهر على هذا وعد الاستماعيلي  
 اربعين يوما وعن الزهري سنة وهو صحيح وفي لرواحر لاس حجر بقى سنة  
 الى ان روى في لوم ملك بنساء لان سحره وتداكرا له - في نردى  
 اروان - ولما الله رسل من استخرجه فذهب عنه سحر والاعراب ما ذكره  
 في فتح الباري ح ١٠ ص ١٧٧ عن علماء من التوجيهات لردة في ذلك ولكن  
 لم يصبه بهذه الاساطير الاستناد محمد محي الدين عبد الخيد وبضرها عرض اجرد  
 وبما علقه على مثل السائر لان الاثير ح ١ ص ١٣٩ طبع مصر سنة ١٣٥١ هـ لانها  
 لا تنفق وقدسية من يحاطبه الجليل سبحانه - والله يصعدك من بس - وذكر  
 انه بين خطأ ذلك في كنهه في تفسير - عم يتساءلون - ثم يقول هؤلاء الذين  
 لم يفهموا معنى الرسالة ولا قدسية لبي الاعظم اذا بقى سنة يحيل اليه يفعل  
 شيء ولم يفعله كيف يصح حد الاحكام منه واذا كان ابن تيمية ك في مختصر  
 فتاواه ص ٥٤٤ يقول اذا بلغ السحر في احد الى حد لا يعلم ما يقول فطلاقه -

الآية ما يقرب من هذا ١ - ومثله ما ورد في الساحر الذي تاب إذ يقول له  
الامام (ع) - حل ولا تعف ( ٢ ) - فإن ما لا رافع له عبادة الاسرافيق  
لا حرمة فيه الا ان اوجب صبراً في نقل مؤمن او في دمه ، يؤيده احذ  
عنوان الصبر واحد او حين في موضع سحر في متن تكاليف التي حكاهما  
المصنف - ره - « ثم اب السحر الخراء » لا يوجب انكسر فصاعداً ما لم يكن  
مستحلاً وفي ايجبه لقتل مطلقاً او ب حصر من المستحل و جهل مفتضى اطلاق  
البصيص و صريح بعض الاصحاب و اطلاق فيوي حماه لادن و لكن جمعه من  
الذين حرمين قيدوا حوار نقل عبادة الاسرافيق بملاحظة ان له سب في عصر  
- باص ادلاً لا نقل من - في كل شيء تلك مدة لمجوز فيه - عفرات - في  
الرحمة من هذه الخرافات ب سحر و سحره جلالك و عظيم قرين

١ - في شمع بيان ح ١ ص ١١٦ - سحر او حرام جمع من ٧٢ للتوسعي و تفسير  
الله في ص ٤٥ و الانتم من سحر و سحر - سحر - ( في ح ٨ ص ٢ ) و كشاش  
ح ١ ص ٨٦ و روح المعاني ( لا و - ح ١ ص ٣٣ ) و تفسير ان كثير ح ١ ص ١٤٣ في  
تفسير قوله تعالى - و سحر و سحر و سحر و سحر - ان المراد « صبر في الدين  
و عدم افع فيه لا هم بقصد و ن به شر و ليس به منع و ان صبره و في اوسان  
ح ٢ ص ٥٤١ - ٥٤٣ تحريم السحر عن عيون الاحبار عن احسن مستحكي  
- ع - في قصة عاروت و مروت ، لا هم الا تعلموا السحر ليسحروا به و يضروا  
به فقد نهوا ما يصرف في ذنبهم ولا ينعمهم فيه و في لذيال لمشيخ الطوسي ح ١  
ص ١٣٢ من شريعة سائر - ع - ان من دعم لسحر باب منه روحته

( ٢ ) في الوسائل ح ٢ ص ٥٤٤ - ٥٤٥ تحريم السحر نقل عن الكليني  
و الصدوق و الشيخ الطوسي و قر - لاس - محمد بن ابي عيسى بن سفيان دخل على  
ابي عبد الله - ع - و كانت سحر اياته « اس و واحد » على ذلك احرا فقال له  
جعلت فداك ان رحل كانت سحري لسحر و كتب احده عليه الاحر و كان معني  
وقد حدثت منه و من الله علي بلقاء و قد روى اي الله تعالى فعل في ب شيء من  
ذلك محرج فقال له ابو سعيد ( ع ) - حل ولا تعف - و رواه شيخ في التهذيب  
ج ٢ ص ١٠٩ باب ما لا يجوز سكيبه

الأئمة - ع - كون لسحرة بمقدون دُثم الكواكب والاحرام بعلوبة في العمل احاص واسناد الخواص اليها « وكيف كان » ولا ينبغي الاشك في قول ثوبة الساحر فان الثائب من ذنب كمن لا ذنب له ورواية الصدوق عن ابي عبد الله - ع - ان رسول الله « ص » قال لامرأة - امة ان لي روحا به على عطة واني صنعت شيئا لا عطفه علي فقال لها رسول الله « ص » كذبت الحجر وكذرت لطين ولعنك الملائكة الاحياء والملائكة لسموات وارض قال فصامت المرأة بهارها وفامت ليدها وحقت رأسها واستمسوح مع ذك لي « ص » فقال ذلك لا يسن منها « ١ » لا يعتمد عليهم اولاً اب راوي بسكوني وقد بنا صفعه « ٢ » وثانياً لم يذكر في اروايد اب صنعت سحر و شيئاً آخر يوجب عطف الروح وذلك ان ثوبة امرأة بقل حتى عن الارتداد فصلا عن غيره وليس لسحر اعظم من الارتداد « ٣ »

( ١ ) رواها الصدوق في منبهه ص ٣٢٥ في كاح

( ٢ ) تقدم في ص ٣٦ - ح ٤٤

« ٣ » قال مالك في الموطأ في دُثم شرحه الزرقاني ح ٤ ص ٢٠٢ « الساحر اندي يعمل السحر ولم يمس به ذك غيره يقتل ان يمس نفسه وفي شرح الزرقاني عند ادق ادسكي على مختصر ابي حنيفة ح ٨ ص ٦٣ يكفر لمسلم بمشقة السحر المفرق بين الزوجين او المشتغل على الكفر قال تعاهر به قتل وماله في لا ان يتوب وغير المتجاهر به يقتل ولا تقن توبته وفي الاشاه والبطائر للسيوطي ح ٢ ص ٣٥٠ يقتل بالسيف بقاتل بالسحر وفي احكام القرآن لاس لعربي ح ١ ص ١٤ عند قوله تعالى واسعوا مائدو الشيطان كل اسماء بسحر حرام وكفر قاله مالك وقال شافعي سحر معصية ان قتل بسحر به قتل وان صر به ادب قدر الضرر وفي المذهب لا يبي اسحاق لشراري شافعي ح ٢ ص ٢٤١ يحرم تعليم السحر ومن اعتقد اناحه مع العلم بتحريمه يكفر ولعقد حرمة لم يكفر وفي شرح لووي على صحيح مسلم بهامش ارشاد ليري ح ٩ ص ١٨ السحر حرام تعليمه ونعليه قال نصيب ميفتني الكفر كفر صاحبه والا فلا يكفر ويستتاب وتقبل توبته وفي المغني لاس قدامة الحسلي ح ٨ ص ١٥١ لاخلاف بين اهل -

« نذيه »

ذكر الحنفى العلامة معناه سحر تدبيرة انواع \* الأول \* استخدام الكواكب و عمل ما فيه غير محوطة او محوطة بقدم حالها او انها حادثة و لكن احد تعالى فوصى لها امور هذا علم فيستحرمها عمل كان يطر اليها طول ثلاثة اشهر و هذا بدعة محرمة و كفى و يستمر ترك او اجبات الآلية وان لم يكن يخرق العادة بنفسه اصراً محرماً اذا تمكن احد منه \* الثاني \* سحر اصحاب الاوطام والنفوس القوية ولا مانع من تعصيه باعمال شرعية وقد اعطى الله تعالى ذلك لبعض الحيوانات كالنحل واد الاسد على ما يقرب الى حيوان تبعه قهراً و الذئب اذا نظر الى اشته تهم قهراً اذا لا مانع من ان تكون لبعض النفوس قوة يحصل بواسطتها التأثير في الاشياء وقد ورد في الحديث القدسي عبي اطيعي حتى احملك مثلي \* ١ \* فيسطر صاحب هذه القية الى حيوان فيوقعه عن

— العلم في حرمة علم السحر وتعليمه وقال ابن حنبل في سحر بتعليمه وفعله سواء اعتقد تحريمه او اماحته وفي ص ١٥٣ قال حنبل لساحر يقتل وفي استنابته روايت ثم اختار قسوس نوبته وفي المجموع لابن مفلح احسبى ح ٣ ص ٥٦٤ يكفر الساحر بمجرد تعليمه كما اعتقد حله وجرم في سحره بعدم كفره وابو بكر ككفره بعمه وحمل من عقيب كلام احمد في تكفيره على المعتقد له وفعله يفتق ويقتل حدا لا يكفره وعلى الاول يقتل وفي ح الفدير لاس هام الحنفى ح ٩ ص ٤٠٨ تعميم لسحر حرام الا خلاف بين اهل العلم واعتقد اماحته كفر وعن اصحابنا ومالك واحمد يكفر ساحر بتعليمه وفعله اعتقد تحريمه اولا ويقتل وعد الشافعى لا يكفر ولا يقتل الا اذا اعتقد اماحته وفي عمدة القارى ح ٦ ص ٥١٠ عند اى حبيقة من تعلم السحر واستعمله كفر ويقتل اذا تكرر منه الفعل وعند احمد ومالك يقتل بمجرد الفعل وعند ابي حنيفة يقتل ساحر اهل الكتاب ولا يقتل توشه عند مالك وابي حنيفة واحمد وعد الشافعى واحمد في الرواية الاخرى تقتل عن مالك ان ظهر عليه لم يقتل كالرندى وان ذنب قبل ان يظهر عليه قبلت توبته

— ١ — نقله شيخ الحر العاملي في الجواهر السنية في الاحاديث القدسية

ص ٢٨١ ايران عن الشيخ رجب الرضى

الحركة وهذا لا مانع منه د م وحب صرراً \* ثبت \* الاستعانة بالادواح  
لارصيه كنسحر الجن ولا حرمه فيه \* ا كان عقده ت مشروعة كما لا مانع من  
استخدام الحشرات من لا - شرب من بيعة - حر منه من لا صير  
فيه من الادوية ان - سحر - د م \* رابع \* حبيبات ولاحد بالعيون  
فل الحلق يظهر من شيء - شرب - حر - حره وتوجه غيرهم اليه فاذا  
استغرقه بهذا عن شيء حر بسرعة شديدة فيظهر للصرير شيء غير ما نظروا  
ليه فيعجبون به وهذا غير محرم \* ا حرم \* الاعمال العجيبة التي تظهر من  
تركيب الآلات \* كنه على سبب هندسية كالتشكيل عرس على قرص بيده ورق  
كلمة ممتدة ساعة من لهر صرير عرس من \* ا ان يسهل احد \* م م تركيب  
صندوق ساعات وهذا غير محرم \* س - س \* لا سحره بحواص الادوية  
الموجبة للتشنج او الغوية اعصاب المعقود ولا اشكال في حواره اذا لم يكن مضرراً  
مؤمن كما عار بلاطه لعرفون بحواص عقود اراقعه الامراض \* السابع \*  
تعليق القلب بالنداري له فيه كحل يدعى ارحس معرفه \* لاسم \* لا عقم ون جن  
بنق دون \* في اكثر الامور فيوقفه به جميع عقل قيل الادراك فيعلق قلبه به  
ويخص الخوف منه و يشد يتمكن لما حر من \* ا بعض ما يشد ولا اشكال في  
حرمة مثله لانه كذب واعراء \* ا حرم \* و هو تراب عليه مصر احر من تعظيل لباس  
وتصبيغ الخمارم واهلهم الاشتغال بما بهم \* وهذا حرام آخر \* لانهم \* العجيبة  
ولا ريب في محاربة اخلاق لسحر عبيها واهل \* علاقة كون التمام يحرم عن امور  
واقعية سحر يؤثر في اشخاص بهيج هو \* هدية فهو حرم التفريق بين الناس  
كالسحر ولا اشكال في حرمة التهمة \* ١ \*

\* قوله واما للسحر \* لا ريب في حرمة سحر المؤمن لانه تصرف في نفس الغير  
بلا رحمة وايدأؤ \* وليس مصلحت على انفسهم كما لا اشكال في تسخير  
الحيوانات واستخدامها بغير تسخير المصطلح واما تسخير الكفار من الجن  
والانس فلا ينبغي الاشكال في حرمه واما سحر مؤمن الجن او الملائكة فان



كل مقدمات تستمر نصرته في عقله او بدنه كما هو الغلب او كانت نفس المقدمات محرمة وهو حرام لذت وان كل مقدمات مشروعة فالحرمة مبنية على حصول الابداء وان كان من آثار المقدمات ان الجن يخدمون فاعلمها كما يخدمون الانبياء والاولياء بالصنوع والرعة فلا تقهر وحدهم للحرمة

« قوله رد واما اشعدة » تقدم معنى شدة وقرى بيده وبين المعجر والسحر وهذا استدل على حرمة دم هو واطل وفيه مع الصفري والكبرى اما « صفري فقد يكون افرض عقلائي ودم الكبرى ودم سيحي من الشيخ » رد « من منع حرمة اللهو مطلقا وستعرض له

« قوله رد - لعش حرام » لا خلاف في حرمة الغش مطلقا في المعاملات وغيره لنظر الروايات من طريق اوضحه الدلالة على التحذير منه وانه يوجب الخروج عن سن الاسلام ويحدث عنه في مقامين اولاهما عن مفهومه وثانيها عن حكمه الشكلي ووجهه في مفهومه فلا يفسر فيه لمرادته المدعاة والتدليس « ١ » فهو في غير المعاملات اعمد انتشار لصيغته المستشير وفي المعاملات اعمد العيب الذي لا يمتري اليه عامة الناس فلعش ابدى هو ستر العيب على من يحرمه وبحسابة يتقوم تعلم احد طرفي وجهل الآخر فلا غش مع حرمها او علم المشتري كما يعتبر في الغش كون العيب حقيقا لا يظهر للعامة ( وهم ) لا يعتبر فيه حياء على كل احد غير لعش كجميع حيوان شارب السم يموت به بعد شهرين حيث لا يعرف ذلك الا من قبله فالعيب يكون على اقسام ثلاثة احدها ما يتسه به عامة الناس من ثيابها ما هو خفي على العامة لا يمدى اليه الا خواص من اهل الخيرة كالغش في اذهب ثيابها مالا يعرفه الا

« ١ » في التصحيح وانه موسوعا للرمضاني ج ٢ ص ١١٢ ونهاية من الاثير ج ٣ ص ١٨٣ لغش غير لصيغة وفي مقاييس المعاني لابن فارس ج ٤ ص ٣٨٣ لغش ألا تمحص لصيغة وفي التصحيح ج ٢ ص ٤٥ والعرب للمطري ج ٢ ص ٧٣ ابن معشرش مخوض و « وقاوا في الحديث والتدليس انها اعمد العيب قال ابن فارس التدليس هو لظلام ودمه تدليس في بيع وهو ان يبيع من غير امانة عليه فكأنه خائنه وانه في ظلام

سابع كاختيالات الشارب مع من صهر في نزهة ولعش بمصور في التسمين  
الاخيرين وما ورد من ان سابع يجهل المشتري ( ١ ) فهو في مورد لا يكون  
لمشتري من اهل الخبرة وعليه فاذا فرجه كون ميتة بعد لهمة وحقيقاً  
على المشتري ان يكن عدم اعلمه بشئ ثم لا يره في الحق عش قصد سابع احد  
يعيب عني ان يكون بدني ميت واحد وهو فيه كره في ذلك وهو  
يكن العيب بفعله هذا كله في مفهوم العش

- وام حكمه ولا مكان في حرمه تكفيها ملاه لاحاث مشهورة  
عيسى بن عريقب ٧٨٥ واما وجهه في جامع نهصر في امه على القديم

(١) رزہ شیخ فی سہ ماہ: ج ٢ ص ١٢٧ عن اہل

(۲) احادیث الامامہ اربعہ علیہم السلام سے روایت کی گئی ہے۔

مرآة حقوق ج ٣ ص ٤٠٤ - نفس و منها ب: بشيوع الخوسي ج ٢ ص ١٢٢

عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله (ع) ليس ما من غس (وغيما) عن موسى بن

بکریاں، کرا عبدانی (ع) خاندان پر مشتمل ہیں یہ سید و سوار ہیں۔

فاخذ دمه بيده ثم قطع به رصاصة وفات فيه في لهو و غفلة حتى لا يداع شيء فيه .

(وَقِيلَ) عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ - ع - قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - رَحِمَ سَبْعَ أَنْفَرٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

أما عيسى له ليس من الملائكة من عشم ووهبا - عن - كوفي عن الصادق ع

هو رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الذي بعثه الله في هذه الأمة

۲۹۱ عہ - وہیہا - عن سعد الاسکاف عن ابی جعفر - ع - قال من اصاب

في سبيل الله بتمام فضل الله عليه ما اراد من جميع الاشياء وسئل عن شهره

فأوحى الله إليه أن يدرس فيه فيه ففعل فأخرج منه ما ردياً وتم لصاحبه ما أراد

الأسماء حيانه وعنه بالاسم - وفي لهيب - ج ٢ ص ١٢٧ عن الحلبي عن

انی عبد اللہ - ع قال سئلته عن الرجل یسکون عبده فیکون من ۱۰۰۰۰ واحد

وسعره شتی را دره حیر من الآخر و حفظها حمید ثم یسبحه بسعر واحد قال

لا يصح أن يكون من جملة ما في كتابه من غير أن يكون في كتابه ص ٢٥٩ في

حدیث ادھی شش آئیں وہ سب ہی شہداء اور پھر بعد ہی مہاراجہ نے شہادت دے کر

لَهُمْ دَلِيلُهُمْ لِيُخْلَقُوا لِلْمُسْلِمِينَ وَرَوَاهُ فِي عَمَدِ الْأَعْمَالِ ص ٤٩ وَعَنْهُ أَنْ مِنْ

الوصف على الإشارة أو العكس زعماً منه كقولها من باب تخلف الوصف عن الإشارة ناقلاً عن الذكرى تطهيره بالإتيان في ونوى الإهداء بامام معين على انه ريد وظهر عمرو ودهش مصف - قدم - في التطير حيث لا تريد اساموم في الفرص ابتداء وانما يكشفه خلاف في بعد - والحقيق - لميع ان كان كلياً والعش في التسليم فلا ربط له . مثل سيع حتى يوجب منه او ابيروا ان كان شخصياً خارجياً فيتصور عش فيه على احد - لاول - ان يكون يحلف وعش في الصورة السوعية كما انا مع حراً يعوا ان فرس فالتحلف يوجب الفساد لا من جهة تعاقب السيع وان يعين على ما يكون سيع معاً عليه واقع لا يوجب منه بل لأن ما قصد به رفعه في بعض من موقع عليه السيع وهو الفرس م يكن موجود وما كان موجوداً وهو الحار فيقع عليه السيع لأن الثمن انما يقع براه الصورة وعية والمادة اشركه لا قيمه له - الثاني - ان يكون التحلف في صفة الكمال كما اذا انا مع القيد مطراً كره كذاً ولم يكن واقع (ح) ان كان السيع معقلاً على ذلك . من من جهة الاعيان وان كان سيع غير معان عليه فيكون من باب تخلف الوصف وهو لا يوجب الفساد لان الاوصاف لا يقع براه

- عش الدس بس مسد وروى في عهد - الاعمال ص ٥٥ انه « ص » قال من عش اياه لمسلم راع الله ما ركه ررقه وامسد عليه معيشه ووكله في نفسه وهذه الاحاديث رواها بعض في الوافي ح ١٠ ص ٦٣ والخري في الوافي ح ٢ ص ٥٦٢ ب ١١٥ من المكاسب و ص ٥٨٦ ب ٥٧ من لبيع

ومثل هذه الاحاديث روى اهل السنة في حوامهم ففي سنن البيهقي ح ٥ ص ٣٢٠ ومستدرک الحاكم ح ٢ ص ٩ وصحيح مسلم ح ١ ص ٥٣ وسنن ابن ماجه ح ٢ ص ٢٦ وصحيح الترمذي شرح ابن العربي ح ٦ ص ٥٥ وسنن ابى داود لسجستانى ح ٣ ص ٢٧٢ ونيسر اوصوف لابن التبع ح ١ ص ٩١ والرواحر لابن حجر ح ١ ص ١٩٣ وكذا المعلى ح ١ ص ٢٠٥ ب الخدا ع عن ابى هريرة وابى عمر وابى الخراء واس عمار ان رسول الله - ص - قال من غشنا فليس منا وفي بعضها ليس مني وروى الرواحر قوله - ص - لا يحل لاحد ببيع شيئاً الا بين ما فيه ولا يحل لمن علم ذلك الا بيه

ثاني من الغش استقلالاً - ثالث - ان يكون الغش في وصف البضعة كما اذا باع  
 لامة مطهر بصفة بصرها وان انها عياء ودالم يكن تعويق في البيع لا مانع من  
 راحة ويثبت تخلف الوصف كما في الصورة ثمانية غاية الامر تفرق عن الثانية  
 بنسب الارش وهو من جهة التعدد بالنسب فالمشترى يتحيز بين الفسخ والامتناع  
 مع الارش - الرابع - ان تتخلف الصورة الدوعية في بعض المبيع - ففارة -  
 لا يوجب نقضا في - في كما اذا باع مائة من الحنطة فظهر بصفه ثماناً فان البيع بطلان  
 بالنسبة اليه ويرجع المشتري على البائع بما يقبله من الثمن ( و اخرى ) يوجب  
 التخلف نقضا في لافي كما اذا اشترى كذا - (جواهر) وهو ستة اجزاء فظهر بعض  
 الاجزاء من غير كذا - في بيع بطن بدمه اي اجزاء الذي هو غير اجزاء  
 وتعيين رجب نقص في لافي فيتخير لمشتري وبذلك الخيار في الاجزاء  
 الموجودة بين الفسخ والامتناع مع الارش في هذه الصورة ارادة يثبت بطلان  
 البيع بالنقص الى بعض المبيع والخيار لا تصدق في بعض الآخر ( ١ )

( ١ ) اتفق فقهاء اهل السنة على ان حبيبه على ثبوت الخيار بها اذا  
 داس ما بيع بالعلمه بين الرد والامتناع في - انفي - لان قناعة الحسبي ح ٤  
 ص ١٣٥ اذا بهم لمشتري بالنصرية في خيار بين الرد والامتناع روى ذلك عن  
 ابن مسعود وابن عمر وابو هريرة واس واليه ذهب مالك وابن ابي ليلى  
 والشافعي واسحق وابو يوسف وعامة اهل العلم وذهب ابو حنيفة ويحمد الى نفي  
 الخيار وفي - نفروع - لابن مفلح الحسبي ح ٢ ص ٩٠ يثبت خيار اكل  
 تدليس يريد به الثمن كتسويد الشعر وتعميده وتعمير الوجه وجمع ماء الرحي  
 والذين في الصرع ومن احمد ومن يدخل شي الى بلاد ان كان مشوشاً اشتروه  
 والا فلا قال ان كان ياحذوته لا تعصم ويعصون غشه فخر وان لم يامن ان  
 يصير الى من لا يعرفه فلا وفي - بين المتأرب - شرح ديب الهالب عند نقادر  
 لشيباني الحنبلي ح ١ ص ٨٦ التدليس حرم وهو ان يدس الشئ على المشتري  
 ما يزيد به الثمن كتصيرة اللين وتسويد الشعر ولا يحصل خيار للمشتري اذا لم يعلم  
 به وفي - مختصر الربيعي على هامش الأم - ح ٢ ص ١٨٤ نقل عن الشافعي  
 ثبوت الخيار في لصرة وفي - المذهب - لابي اسحق شيرازي شافعي -

(قوله ٥) ثم انه قد يستدل على الفساد (نسب الى الاردبيلي الاستدلال على  
 فساد بيع اذا كان فيه عشيرة ١٤ فصدان بعش المهي عنه في جهة من الاحبار  
 و اخرين المهي عن بيع المعشوش كما في رواية مؤمن من تكبر فانه عليه السلام  
 قال في تدبير المعشوش بعد قصته بصفين (فانه في البدعة حتى لا يباع شيء فيه  
 عش) فكان المهي عن بيع بكل من العوائق دالا على فساد (١) ولا يتم شيء  
 فيها اما مهي عن بيع المأكول عش ولا بد على فساد ما يباع في محله من ان مهي  
 ح ١ ص ٢٨٩ بذات خير من ١٤ حاربه حرم شعراء او سوده او حر وحبها  
 وفسد خلاص ذلك لا بد من ١٥ وفي - المبال - مشعراي ح ٢ ص ٦ وفي  
 الاثمة على ان التصريح على وجه التدليس حرمه و من شافعي و مالك واحد على  
 تدبير خير في مصراة وفان حريفة بدمه وفي المحلى لان حرم ح ٩ ص  
 ٩٥ اذ واحد مشعري يبيع معيب و من به فيه اخير ذاك وحده حريفة وعشاً  
 وفش واحد حراما وفي شرح المودع على صحيح مسلم فمفسر فمفسر ارشاد  
 سرى ص ٦ ص ٣٩٩ لتصريح حرام لا يبيع عش وحداق وبيعها صحيح مع ١٥  
 حرام ويا مشعري اخير في الامانة وورد وفي - فتح الباري - ص ٤ ص  
 ٢٥٢ عند ذكر التصريح قال اخير بذات التدليس كمن عرجى دائرة يد جمعه لها  
 على غير علم مشعري فاذا اطعم غايها كان له ارد ثم نقل عن ابن عبد البر ان  
 حديث رد لمصراة اصل في مهي عن بعش وعش وعمل في ثبوت اخير لم تدلس  
 عليه يعيب واصل من لا يفسد اصل البيع وفي - عمدة القاري - للعيني ص ٥  
 ص ٥٩ ثبت ان جمهور اخير عند ظهور تصريحه للمشعري وفي ص ٥١٢ قال الكل  
 جمهور على ان لتصريح حرام وعش وحداق ولا حل كون بيعها صحيحاً مع  
 كونه حراماً اجابوا عن مسألة رد الصاع

١٥ لم يتعرض لاردبيلي في شرح الارشاد في محبت الفش بالاستدلال على فساد  
 بيع المعشوش بحجج الدمار المعشوش وانما استدلال على الحرمة بما في المتن من تعني  
 الخلاف عن حرمة الفش واحار ايس من غير ثبوتها وعلى تقدير لبيع هل يصح  
 بظاهر لا لأل العرض من المهي في مثله عدم صلاحية بيع مثله على انه غير  
 معشوش ولما مر وقال في شرح الشرايع بضح فتأمل - انتهى

والحرمة الموثوقة الكاشفة عن المغوضية لا بدل على الفساد وما يدل من الهي على الفساد وهو المتعلق بعنوان المعاملات المعنى الاعم يشمل للأجراء والشرايط ولا يدل على الحرمة والمغوضية بل يكون ارشاداً الى فساد فقط ولو ورد في حيز لا توجد على القير او لا تفصل يدك من الاسفل الى الاعلى لا يفهم منه مغوضية ذلك وانما يفهم منه فساد وعلية حرمة المعاملة لكونه عساً غير لارمه لفساده وانما الهي عن بيع المشوش بهذا العنوان فم رد في روايه وبس في البين سوى قصيه بدينار المشوش الذي قطعه الامام لكاتم « ع » تبيين وامر باله في النوع و يظهر كما اشرنا اليه سابقاً ان العش كان في ماله حيث لم تكن له ماله اصلاً والا كان لاسر القائه في النوع بعد كونه تديراً بعد الارتباط به من فيه منه ولى ورود النص بخوار بيع المشوش « فيه السابع » وحصل ان العش لا يوجب فساد المعاملة حتى في الصورة الاولى المقدمه في كل سبيل فيهم في الصورة النوعية فان لفساد فيها كان من جهة تحال الصورة وانما ما قصد لم يقع وما وقع لم يقصد وهذا لما لا يرتبط العش فان تبدل الصورة النوعية ففسد حتى مع جهل البائع بالحال

الغنم لا يختص بالمعاملات من الشرع المقدس سند هذا ما في مطلق  
الاقوال والافعال بل لا يحب الغنم حتى مع الخيرات الا ان المحرم منه ما وجب  
ضرر الغير او تعويت به عليه وما عداه لا يكون محرماً لا بصرف الاحبار عنه  
وان صدق عليه غنم كما اذا اهدى لاحد شيئاً مظهره انه من ديار وكان في  
الواقع عشرة دنانير مثلاً

( قوله رد ) القناء لاحلال في حرمة ،

اتفق الأصحاب على حرمة وقال بها أكثر أهل السنة والكتاب العرير وإن لم يكن فيه صراحة على حرمة إلا أنه بضميمة ما ورد في تفسيره تام بالدلالة عليها فمن الآيات قوله تعالى في الحج ٣٠ « واجتنبوا قول الزور » وقوله تعالى في لقمان ٦ « من يشتري لهو الحديث ليضل به عن سبيل الله يعر علمه ويتجدها هرواً » و« إنك لهم عذاب مهين » وقوله تعالى في الفرقان ٧٢ - « والذين لا يشهدون

الزور . وقد فسر قول الزور وهو الحديث والزور بالغناء - ١ -  
ولا يخفى ان تفسير الآيات ع - يكون من قبيل بيان المصاديق فلا يساهي  
تفسيرها « بغناء » حقيقة على غيره وان الروايات تدل على حرمة الغناء فقد ادعى  
نواره - ٢ - « ما رواه ان فضال عن يونس بن يعقوب عن عبد الأعلى  
قال سألت ابا عبد الله عن الغناء وقلت انهم يرمونك رسول الله » ص «  
رخص في ان يقال جئناكم حذرة بحبيكم فقال » ص « كذبوا ان الله عز  
« ١ » اما الآية الاولى في تفسير الزور ح ٢ ص ٧٠٧ عن الكافي  
باسناده عن ابي بصير عن زرارة عن ابي عبد الله عن ابي عمير عن بعض اصحابه  
وعن هشام عن الصادق - ع - قول الزور هو الغناء وعلى هذا تفسير الشيعة  
كالثعلبي ح ٢ ص ٣٥٤ ومجمع البيان ح ٧ ص ٨٢ صيدا وتفسير علي بن ابراهيم  
ص ٤٤٠ والاصمعي ص ٤٨ ح ٢ ولم ينص تفسير اهل السنة عليه - والآية  
الثانية - في تفسير الزور ح ٢ ص ٨١٧ عن الكافي عن الصادق « ع » هو  
الحديث هو الغناء وفي تفسير علي بن ابراهيم انه الغناء وشرب الخمر وجميع الملاهي  
ومثله في الادب مفرد البحاري ص ١٨٥ وذكر العين في عمدة لقاري شرح  
البحاري ح ١٠ ص ٥١٦ احتمالات في هذه الآية ومنها الغناء وفي روح المعاني  
للأوسى ح ٢١ ص ٩٧ فسر الجمهور « هو الحديث » الغناء وهي عند الأكثرين  
دم الغناء « علامت وفي سبب رد قول الواحد ص ٢٦٠ عن ابن عباس نزات  
الآية في رجل اشترى حارة فعنه ليلا ونهارا ثم ذكر ما ورد عنه « ص » من  
سهي عن الغناء « والآية ثالثة « في الذين الذين » الطوسي ج ٢ ص ٣٥٧ عن  
اهل البيت « ع » ان الزور هو الغناء ورواه في تفسير البرهان ج ٢ ص ٧٦٠  
عن الصادق « ع » وفي روح المعاني للأوسى ج ١٩ ص ٥١ عن مجاهد انه الغناء  
وفي تفسير ابن كثير ج ٣ ص ٣٢٨ وتفسير البحار ج ٥ ص ٩١ عن محمد بن  
الحنفية انه الغناء

( ٢ ) في الكافي على هامش ص ٢٤٠ القول ح ٤ ص ٩٩ باب الغناء عن ابي  
بصير واي - ح ٢ وسدعة وان اصباح الكوفي وسكيتي وغيرهم عن الصادق  
- ع - ان الغناء عش النفاق والبيت الذي يعني فيه لا يؤمن فيه الشيعة ولا -

وَحَلَّ بَقُولِ وَمَا خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ ( ١ ) وَالظَّاهِرُ  
مِنْهُ كَوْنُ حُرْمَةِ الْعَهْدِ دَائِمَةً كَمَا هُوَ الْمَعْرُوفُ وَلَيْسَتْ عَرَضِيَّةً «حَدَّثَنَا مَا يَسْتَتَرُ بِهِ  
أَحْيَاءُ مَنْ مَاتُوا بِحُرْمَتِهِ» كَمَا نَسَبَ ذَلِكَ إِلَى الْكَاشِفِيِّ مُسْتَدَلًّا بِتَابِعِهِ بِحَدِيثِ أَبِي صَالِحٍ  
سَأَلْتُ أبا جَعْفَرٍ «ع» عَنْ كَسْبِ الْعَهْدِ فَقَالَ «يَا بْنَ أَبِي شَالِبٍ إِنْ كَانَ حُرْمَتُ حُرَامٍ  
وَالْيَ تَدْعِي إِلَى الْأَعْرَاسِ لَيْسَ بِدُسْ وَهُوَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ «وَمَنْ مَاتَ  
مِنْ بَشَرَةٍ لَمْ يَحْرُسْ» لِيُصَلَّ بِهِ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ «( ٢ ) فَانْتَظِرْ الظَّاهِرَ مِنْهُ

نجات فيه بدعوة ولا يسجنه تلك وعلم الله لا ينظر الله الى أهله ومن  
الشیطان يركب على صاحب له . ونسج فيه الفجة ولا مدر معه حتى تؤق  
بساؤه ويرفع أحياء منه وهو قول الروي لأبيه وعن أبي جعفر - ع - من  
الشيء إلى طين فقد عده قال كان له صديق يروي عن الله عز وجل فقد عبد الله وان  
كان يروي عن الشیطان فقد عبد الشیطان وهذه الاحادیث - كرها عنه الكاشف في  
في - أواني - ح ١٠ ص ٣٣٣ كتب المغيبة وروى القوس في التهذيب  
ح ٢ ص ١٧ في المكاسب عن نصر بن قابوس قال أبو عبد الله - ع - المغيبة  
ملعونة ملعون من أكل من ككسها « وفي أممية » لاصدوق ص ٣٧١ قال  
« صادق » ع الله ثم أبو عبد الله عليه السلام وذكر قوله تعالى ومن لمن يشري هو  
الحديث الآية قال وسئل يحيى بن أحمد - ع - عن شراء حارية لها صوت  
فمن ما عايت أو اشترينها وذكر في نسخة بعض قرأة القرآن وأمره والقصص من  
التي ليست بفناء « ما الله ليعطيه » أخره علي روى أحاديث النبي عن العرب  
في الوسائل ح ٢ ص ٢٠٥ - ٢٧ ورواه علي بن حري في المسند ح ٢ ص  
٤٥٧ ونقل في ( كبر المعاني ) ح ٧ ص ٣٣٣ الاحاديث لأمية عن العرب وذكر  
في ج ٢ ص ٢٠٠ و ص ٢٠٩ منه النبي عن بيع أمية وفي مسند أحمد ح ٥  
ص ٢٦٤ و ص ٢٦٨ مثله وقد تقدم بعضها في ص ١٧٧

( ۱ ) ( اوسائل ج ۲ ص ۵۶۵ )

( ٢ ) الكافي على هامش امرأة لعقوله ح ٣ ص ٣٩٢ كسب الخفية

ولتهديب للصومى ح ٢ ص ١٠٨ وعنها اوسيدئى ح ٢ ص ٥٤١ باب ٤٣ من المكاسب والوفاء ج ١٠ ص ٣٣



كون حرمة العباء ملحوظ ما يقارنه من دخول الرجال على النساء ورواية البخري  
عن علي بن جعفر عن ابيه - ع - قال سئله عن العباء هل يصلح في القصر  
والاصحى والفرج قال لا بأس به ما لم يعض به « ١ » قال طاهره بن لؤس عن  
عباء ما لم يقترن بمعصية - وفيه أن طاهره رواية البخري تقسيم العباء الى  
ما هو محرم وعصيان نفسه والى ما ليس بتحريم ونهى لؤس عن الثاني دون  
الاول واما رواية ابى بصير فهي واردة في الاعراس وسيأتى ان العباء فيه حائر  
كما هو مذهب جماعة ولا يستمر منه الجواز في غير الاعراس مضافا الى معارضتها  
برواية نوح قال سئل ابو الحسن ارضا - ع - عن شراء المعصية فقال قد يكون  
بموجب اجارية بآية وما تشاء الا تمنى لك وبمنى الكلب سجت واستجيت في  
اسار « ٢ » من صهره اختصاص عباء الجارية بما لكها وكذلك روايه عنه  
الاخى « ٣ » على « انه لو لم يكن هذه الاحاد ناطرة الى حرمة الفناء بنفسها وكان  
المحرم ما اقتصر به كل صفة الى ذلك المحرم من قبيل صم الحجر الى حب الاسن  
ولم يكن وجه لعدله من المحرمات - وبأخيه - لا يمكن رفع اليد منه لاحاد  
المحمية عن اطلاق ما دل على حرمة العباء كرواية الاعمش عن الصادق - ع - وفيها عد  
الملاهي من الكبار ومثلها بالعباء وصرت الاومار - ٣ - ورواية مسعدة بن زياد  
عن الصادق - ع - فيمن كان بطيل اجنوس في - المرحاض لاستماع لفناء - ٤ -

#### ( ١ ) قرب الاستاذ ص ١٩٣ نجف

( ٢ ) لكافي على هامش امرأة العقول ح ٣ ص ٣٩٢ والتهذيب ح ٢ ص

١٠٧ وعن الوسائل ح ٢ ص ٥٤١ والوافي ح ١٠ ص ٣٣

٣ - رواية الاعمش في حصال الصدوق ح ٢ ص ١٥٠ باب شرايع

الدين وعنه الوسائل ح ٢ ص ٤٦٥ باب من حديث ٣٥

٤ - رواية مسعدة في لكافي على هامش امرأة العقول ح ٤ ص ١٠

باب الفناء ونصها كنت عندى عبد الله - ع - فقال له رجل ما لي انت واني ابي  
ادخل كميني لي ولي جيرانك عندهم حوار يفتين ويضربن بالعود وربما اطلت  
الجنوس استماعا لي لمن فقال - ع - لا تفعل فقال الرجل والله ما آتينه واني هو  
سماع اسمعه نادني فقال ع « الله انت اما سمعت قول الله عز وجل ان السمع -

هو لم يكن لهاء واستعمله حرماناً له لم يكن وجه الردع إلا ما علم من إباحة  
لم يصدر منه لا استمع لغناه من دون أن يدرى شيء من المحرمات إذا قال له هاء  
حرام بنفسه لكونه هاء كما أنكره المصنف - قوله - « لا » وبسبب حرمة

— ولنصر والدعاء كل أولئك كان عنه مسؤولاً قال بنو وهب في مسمع هذه  
الآية من كتب الله عز وجل من تحمي ولا عربي لأحرم أي لا يعود أن شه  
وأن استعمر الله فقال به ثم واعتدل وصل به بذلك قالت كنت مقيمة على امر  
عظيم ما كان أسوأ حالك وميت على ذلك حدثت به وسبه فتوبت من كل ما يكره فانه  
لا يكره إلا كل فيج ولفيج دعه لأنه قال لكل أهل

١ - مما يذكره قول المصنف « ربه » عدم خلاف بنو وهب مدعى  
في أحداثن والمسنود وزاد عليه في خواهر الإجماع فسميه مع بواقر السنة عليه  
وامكن دعوى كونه ضرورياً في المدعى وفي مباح كرامة استند  
إلى ألف إلى اثني عشر رواية بحالته مكسب وموافقه هامة وثمرة على  
لتقية ومعارضة بحسن وعشرين حراً على التحريم مطلقاً بصراحة وعلى  
التحريم في نفسه لم يشتمل على محرم « أكثر » أنه السنة ففي روح المعاني  
الإمامي ح ٢١ ص ٦٧ تصدق أن لا تركه مكسب من عبادة على دمه  
مطلقاً لا في مقام دون مهم وفي ص ٦٨ قال في له رجا به التحريم حرام في جميع  
الأدوات وحكى تحريمه عن أبي حنيفة ومالك بن أنس وكثيره وثقن  
التحريم عن جمع من الحفاظ وفي الهداية للمصنف ح ٣ ص ٩٠ لا نقس  
شهادة المعنية لانه « ص » « في » عن شيوخنا لا محققين نسخة ومعية وفي مدافع  
الصايع ح ٥ ص ١٢٩ بحرد « واستعمله معصية وفي ص ١٦٩ التحصية صفة  
مخطورة لكونها لها وشروطها يوجب فساد جميع ربه في الجوراني عيب وفي  
مختصر الفتاوى المصرية ص ٣٨٨ للشيخ بدر الدين الحسيني حكى ابن لسدر  
الاتفاق على أن الهاء حرام وانظر احارة المغنية إلا أيام بعد وفي الفروع لابن  
ممدح الحنفى ح ٣ ص ٩ حرم الهاء جماعه وقال أحد لا يصحفي وحكى القاضي  
عياض الإجماع على كسر مستحله وفي المعنى لأن قدامة ح ٩ ص ١٧٥ —

— حرمه بعض احاطة بقول احمد انه يدق في القلب ولا يحس  
واختار المصنف الشيخ احمد الرمي في طريقه المحدية كما هي شرحها احديقه  
الدية للشيخ عبد العلي الطرابلسي ح ٢ ص ٢٥٣ ويظهر من مالك لتحريم مطلقا  
ففي المدونة الكبرى ح ٣ ص ٣٩٧ كتاب الاطاعة كره مالك قراءة قرآن  
بالحنوك وكيف لا يكرهه وكره ان يبيع الرجل الجارية ويشترط انها مقيمة  
فهذا مما يدل على انه كان يكره الفاء هـ

« وقدس هذا قيل » تم تحريم من اقرب محرم ذهب به من الحنفية  
المرحسي في مسوط ح ١٩ ص ١٣٢ وشرح السير الكبير ح ١ ص ٧٢ وشيخ  
رأيه في جمع الاسرار ح ٢ ص ١٩٨ ومن ثمة انه استحق الشيرازي في المهمات  
ح ٢ ص ٣٤٤ فيمن لا تقبل شهادته والمرمي في المختصر على هـ من الأم  
للشافعي ح ٥ ص ٢٥٧ فيمن لا يجوز شهادته وفي منتج القدير لابن ميمون ح ٦  
ص ٣٩ العلماء المحرم ذكره ملا يعلى كصفة الذكر والمرأة لمعية الحية ونجاء مسم  
ووصف الحجر المهيح هـ وما شاد لشعر نعم فمداخته والاستشهاد به فلا يحرم  
( ومنها ) ما ذكره الرافعي المالكي في شرح مختصر ابي صياح ح ٧ ص ١٥٩  
هـ ان تدق محرم حرم فعلا وبما تكرر ولا في عرس او غيره وان لم  
يتعلق بمحرم ففي العرس وحسب الوفاة والكاك لا يحرم به وغيرها فعلا وبما  
تكرر ولا وفي عرس والجميع مع تكرار يحرم به وغيرها فعلا وبما  
ومع عدم التكرار يكره سماعا ومن مع فعلا خلاف هـ ولا بات شاع على هذه  
التفصيل ( ومنها ) ما في المحلى لابن حزم ح ٩ ص ٦ ا بوي بقتل العول على  
بعضية حرم ون بوي الصدة او لم يوشد شرح ونقش العبي في عمدة القاري  
ح ٥ ص ١٦٠ الحزمة عن ابي حنيفة ومالك والشافعي بكرامة عن الشافعي  
واصحابه والامانة عن حماد بن لصحة عمر وشيخ واس عوف وسعد بن ابي  
وقاص واس تعاص واس عمر والفرق بين القليل والكثير نسب الى الشافعي  
والفرقة بين الرجال ومسا حرمه من لاحاب واجوار من غيرهم والتفصيل  
بين ما دسم من يصيب فرص فيحل والا فيحرم وراد ان حذر في كف  
لرعاع على هامن ارواح ح ١ ص ٣٠ حرمة لا في بت حال حكى ع —

غرضية بملاحظة ما يقتضيه من المحرمات كما ذهب إليه الفيض الكاشاني - ١ -  
 وأما مفهوم الغناء فقد اختلف في كونه من صفات الصوت أو المادة والظاهر  
 عدم كونه وصفا للصوت بعدم استقامة ذلك في نفسه مصفا إلى ظهور تفسير  
 « قول لرور » في الآية للكريمة بالغناء في أن الغناء اسم يفسر القول أعني  
 المادة دون الصوت الذي هو من كيفياتها وتفسير المصباح والاساس الغناء بأنه  
 صوت يوجب الحزن والفرح والخفة في البدن كما لا يساعد عليه العرف

### — بعض تلاميذ البغوي

هذا كل ما في علّة القوم وكأها دعاوى حاية عن الأثر واستحسانات مبدية  
 على التشبي لا يقام بفقها عليها ولذا قال بالتحريم مطلقا جماعة كثيرة  
 وأما ما يقوله للصوفية من الغناء والرقص والضرب بالدف فقد افق المذاهب  
 الأربعة محرمة

ذكر ابن احتجاج أنه لقي في المدخل ح ٣ ص ٩٩ انتهى بعضهم لأذهاب الأربعة  
 ٩٩٩ هـ عن الذين يدخلون المسجد بفسون و برقصور ويصفقون ويضربون  
 بالدف فافق الجميع بالحرمه وراحت الحنفية أن الحصر أندي برقصور عليها لا يصلي  
 عليها حتى تغسل والأرض لا يصلي عليها حتى تمطر ويعرج ترابها وقالت الحنابلة عقد  
 الكناح الصادر من إمامهم فاسد وقال ابن تيمية في (اقتضاء شرائط المستقيم) ص ٣١٠  
 ما يسهله للصوفية من الغناء والضرب بالدف بالمسجد لا تفصح وعوه من اقبح المنكرات  
 ( ١ ) قال نكاشاني في المفاتيح الباب الثاني من كتاب السور الذي يظهر  
 من الاخبار اختصاص حرمة الغناء وما يتعلق به من الآخر والتهائم والاستماع  
 وسبع ولشراء بما ذكر على النحو المتعارف في زمن بني العباس من دخول  
 ارحاب عليهم وبعدهم بالملاحين من العيدان وعوها دون ماسوي ذلك كما يشعر به  
 قوله \* « إلى يدخل عليها الحال » وقال في الوافي ح ١٠ ص ٣٥ ان محمد لثالث  
 لا وجه تخصيص الخوار بالعرائس لا سيما وقد وردت اترخصة به في غيرها  
 فالمراد حديث من اصغى الى ما طوى فقد عبده فلا بأس بسماع الغناء بالاشعار  
 المذكورة للجنة والار كما اشر اليه في حديث الفقيه وذكرتك الجنة وفي  
 \* الكيفية \* بسبرواري الشايع في ذلك الزمان الغناء على سبيل النهي في —

( كلام اهل اللغة وغيرهم في معنى الغاء ) - ٢٢٧ -

ولشرع « ١ » ما به ان كثيرا من تغاء العرفي لا يوجب ذلك نعم قد يتفق في غناء الماهرين واما الخدس « عقدة الغاء » في ايام العباسيين فلم يكن كذلك فالتحصيل مع صدق الغاء على الاعم نونه بلا وجه ونعريف بعضهم له بانه مد الصوت مع ترجيع لا يسهل عند تعريف على سببه ولا لشرع ايضا فان لا رده صدق الغاء على مد غير من يعيد اكل الصوت على مثل على مد و ترجيع كما يتفق في الصمدري مع ر العرب لا بعده غاء وكذا يصدق على تحسين الصوت في قرأته القرآن ادي ورد في استجده روايات وبلغ من حسن صوت — محال في الفجور ضمن مفرد على تلك الايراد شاع في ذلك ايام غير بعيد وفي عدة من الاحبار الشعر يكونه هو اطلال

« ١ » في مقاييس اللغة لاس فارس ح ٤ ص ٣٩٨ والمقصود والممدود لاني ولاد ص ٨٠ الغاء من الصوت وفي نهاية لاس الاثير ج ٣ ص ١٨٧ رفع الصوت وموالاته وفي موس لاه ككك من الصوت ما طرب به وفي جمع البحرين بطريحي هو « صوت المشتمل على ترجيع المصرب وما يسمى في العرف غاء » ون لم بطرب « وما يقب الامامية » فقد اضطرب كلامهم في تفسيره وقد اتاه في المستند الى اثني عشر منها لصوت المطرب او الصوت المشتمل على الترجيع والاضرب « او نفس الترجيع او نفس لتطرب او رفع صوت مع ترجيع او مد لصوت او مده مع احد او سمع او كليهما او تحبب الصوت او مده وموالاته او الصوت الموزون انهم احرث للقلب قال ولا دليل على تعيينها ونقدر ان يقس مد لصوت المشتمل على الترجيع المطرب الاغم من سسر والمحرر لمفهم مدى لغاء والرجوع فيه الى عرف فيه حياء لان عرف العرب غير مبسط ولا عرف للعجم فيه وفي « شرح القواعد » لكاشف الغطاء لم يكن اختلاف الفقهاء في تفسير الغاء من انه مد صوت او ترجيعه او تحسينه او رفعه وموالاته ومده وتحسينه او مده وتحسينه وترقيقه او ترجيعه واطرابه او مده وترجيعة واطرابه او الصوت مقيدا لمطرب او الرفع والموالات او الترجيع والاطراب « مدية » على لتعارض ارجع الى المرجحات وانما قصدم حول العرب لانه يصرح في فهم المعنى وتراه يحقق غاء في صوت حال غنى —

الامام السجاد «ع» في حديثه لقرآن ان السفة في يقومون اسمها للصوت ( ١ )  
وتحسين الصوت لا يكون الا بالمرارة والاحتجاج ، ولكن لا يقبل من حسن صوته  
انه يفي بالقرآن وهذا تفسير بالاعم كما في السابق تفسير «الاحص» والذي  
ينبغي «ان يقال ان مفهوم الهماء ليس ذلك حسين ولا الهاء لسمعه بل يعتبر  
فيه امران ( الاول ) ان تكون المادة لظية لطوية ويشهد به ما ورد من تفسير  
هو الحديث بالهماء ورواية عبد الاعلى مات ان عبد الله عن الهاء وقت يرتفعون

— الحسن والرفقة مشتمل على احشوة والرفقة وفي صوت حال عن له مشتمل على  
التقطيع وفي صوت مهبج للطرب على لطفة المقرونة بالاشراح وفي صوت مفرح للفرح  
مهبج للعشاق على الكاء فليس ينفقه سوى الرجوع له حتى مع فرض صوت المعنى المنفوي  
وان اشكلت الامور لا يضطر ان يرجع الى اصل الاشارة او الى الاختصاص كان من هله  
وعرف ابن قدامة احتسلي في المعنى ح ٩ ص ١٧٦ الهماء من الصوت مدود  
مكسور وفي فتح الباري ح ٢ ص ٣٠٢ يصدق الهماء على رفع الصوت وعلى  
الترم الذي تسميه العرب النصب بفتح النون وسكون الهماء ولا يسمى مقنيا  
واعما يسمى من يشدد شمعيط ونكسر

( ١ ) في بكائي على هاشم امرأة العقول ح ٢ ص ٥٣٢ عن علي بن محمد  
النوفلي عن ابي الحسن قال ذكرت لصوت عده فقال ان علي بن الحسين كان  
يقره القرآن فربما مر به المار فيصعق من حسن صوته وان الامام ( ع ) لو اظهر  
من ذلك شيئا لاحتجبه الناس من حسنه فحدث انه يكن رسول الله ص \*  
يصلي بالناس ويرفع صوته بالمرارة فقال ان رسول الله ( ص ) كان يحسن الناس  
من حلفه على ما يطيقون وفي ص ٥٣٣ مسدا عن علي بن نقمته عن  
رحل عن ابي عبد الله ( ع ) قال كان علي بن الحسين احسن الناس صوتا  
بالقرآن وكان السقاؤون يعمرون فيقفون سانه يستمعون فرائثه ورواه عنه في  
الواقي ح ٥ ص ٢٦٧ باب لتزيل بالقرآن والوسا ح ١ ص ٣٧٣ باب ٢٤  
تحريم الغناء بالقرآن وفي مستطرفات سرائر لاس ادرس احبي من كتاب ابن  
عبيد بن معاوية بن حماد لاني عبد الله ( ع ) المرحون لا يرى انه صنع شيئا  
في الغناء وفي فرائثه حتى يرفع صوته فقال لاس ر علي بن الحسين كان —

أن رسول الله - ص - رخص في أن يقولوا ( ١ )

حشاكم حشاكم حيوبنا نحيكم

فقال عليه السلام كـ. وابن الله عز وجل يقول وما خلقنا الماء والارض وما بهي لاعدائنا لو اردنا ان نتجه لجرأ لاخذنا من لدن ان كنا فاعلين من نقى نحن على الساطل فيدمغه فاذا هو راحق ولحكم الويل مما تصفون - ( ٢ ) والذى ان تكون الهبة مشتمة على الله والتزجيع فباتقاء احدهما لا يصحى عاء فتجسس الصوت في قراءة القرآن وتزقيقه وما تعارف به اهل الخدمة واوعى من الانقاء سجو يشمل على التزجيع خارج عن الفاء \* هم \* ورد سبي عن قرائه لقرآن بالخس اهل القسوى \* ٣ \* اعني بالهيئة المحتصة بمجالس اللهو والطرب

( نبيه في المستثنيات من نفسه ) الاول العاء في مراني اهل البيت ( ع )

— احسن الحسن صوتنا بقرآن وكل اذا قام من الليل وقره ورفع صوته فيمر به مار الطريق من لسة في وعبره فيقومون ويستمعون الى قرائته

( ١ ) هذا ارجح رواه ابن ماجة في السنن ح ٢ ص ٥٨٧ في النكاح باب العناء والذي عن ابن عباس وابن حجر في مجمع الروائد ح ٤ ص ٢٨٩ عن الطبراني والهي في عمدة القاري شرح شعري ح ٩ ص ٤٣٠ في النكاح باب الضرب واللعن والعوي في مصدق لسة ح ٢ ص ٢٧ باب اعلان لنكاح والخطبة عن عائشة والهدي في كسر لعل ح ٧ ص ٣٣٢ كتاب اللهو واللعب وفي فتح لدرى ح ٩ ص ١٧٩ في نكاح باب العسوة التي يهدين المرأة الى زوجها ومجمع الروائد ح ٤ ص ٢٨٩ ولعل لاس قدامة ح ٦ ص ٥٣٧ في النكاح اضافة بيتين الى هذا الرجز وهما

لولا الذهب الاحمر ما حلت بواديك

ولولا الخنطة السمراء ما محنت عذاريك

( ٢ ) احديث في الكافي على هامش امرأة العقول ح ٤ ص ١٠٠ باب العناء

( ٣ ) الكافي على هامش امرأة العقول ح ٢ ص ٥٣٢ باب التزليل

بالصوت الحسن وعنه في الوسائل ح ١ ص ٣٧٣ باب ٢٤

واستدل جوازه بسيرة أئمه والمفسر عنه فاهم يحضرون بحجج اس المعقدة لأنهم  
 انشاء الرسود (ص) ولا ينكرون على الخطيب احان قرئته واطوارها  
 ( وفيه ) ان هذه م يشبها من المعصومين (ع) ولعل الوجه عندكم في  
 عدم الردع عدم صدق بناء على ذلك لقرئته لعدم كون المسادة هوية وحيدة  
 بكون خروج المرقى «التخصص لا التخصيص» و فرصها من الحن أهل  
 بسوقها يمكن التمسك حوارها بالسيرة نعم عند شك فيه بكون المراجع  
 البرائة ( ١ )

( الثاني ) الحداء الابل ( ٢ ) واستدل على حوارها بتقرير الي (ص)

( ١ ) في لقد بربه لمحة شبيح عند احسن الحني ( قد ه ) ح ١  
 ص ٣٢ ان المحقق الثاني والوحيد الهادي حكيا باستثناء هذه في الرثاء ويظهر  
 من الارديني حوارها وجود قبوله في قوله «السرياري في كفاية حوره وفي  
 كل ما ليس به ولا باطل من قران ومساحات وبذلك صرح الرقي في المستند  
 وراد ولده في مشارق الانوار ص ١٥٨ رثه اولاد لائمة ( ع ) ١ هـ

ورق ككاشف لفظ ( قد ه ) بين ائمه واهل موصوعا فانه قال في  
 شرح القواعد عند قول لعلامة ( ويعزم احرا لائمة ) لفرق بينها وبين المفيدة  
 طارق للفرق بين الاصوات المبهجة الاحرار والمبهجة بلاشوق أو صرعة المحرور  
 من تطريب الحاشي المفتون فلو طرق سسمع من محل بعيد عن الانصار صوت  
 بداء عرف انه من الغناء او لعراء بعد الدمل في الدين وظهور الفرق بين تقسمين  
 لم يكن الرثاء استثناء من الغناء كما يظهر من بعض الفقهاء وهذه هو الذي حزن  
 عليه سيرة الامامية متيقين له لقول دون الامكار ولكن وجدنا بعض لتصرفات  
 من المتحددين لفرائة التعرية من طريق الاكتفاء احدا كالحاشات المضيي وعند  
 التحقيق وامعان سطر لدقيق عدم سماع والائمة لو مدا صوتها تحم المد  
 وتجاوزا في الترجيع ما فأت احد لم يخرجها عن صفة الياحة المعروفة ولم يتصفها  
 بصفة الغناء الموصوفة انتهى

( ٢ ) الحداء كما في لصحاح وانفرد للمصري هو سوق الابل بالغناء  
 لها وفي القاموس الحداء كعرا ب وكتب رحر الابل وسوقها وفي شرح —



لعبد الله بن ربيعة ( ١ ) وعدم رده عنه ( وفيه ) مصافاً إلى عدم ثبوت  
 اسمح لاس حجر الميمني ح ٤ ص ٤٣٩ الخداء بضم اونه وكمره ودا  
 مهلة ومما يقف خلف الابل من رحر وغيره وهذا اول من نفسه ٥  
 تحسين الصوت الشجي ناشع الخاءث وقال السهيلي في الروض الاليف في غروة  
 خبير لا يكون الخداء الاشعر او رحر وفي المعنى لان فداحه ح ٩ ص ١٧٦ في  
 بقة الحسلي هو اشاد الشعر ادى في به الابل وفي الادكار للوردى ص ١٨١  
 يستحب الخداء للمعرفة في سير وتنشيط النفوس وترويحها وتسهيل السير عليها  
 وفي عمدة القاري ح ٨ ص ٢٩٩ اول من من الخداء مصر بن رار وفي معكاز  
 الاحلاق للفرسي ص ١٦٥ باب ٨ في بوابر سفر عن علي ( ص ) قال را-  
 المسافر الخداء والشعر ما ليس فيه خنا

( ١ ) روى عن عائشة ك مع لي ( ص ) في سفر وكان عبده الله بن  
 رواحه جيد الخداء وهو مع ارحاء وأنعته مع لساء فقل لي ( ص ) بان  
 رواحة حركت بالقوم فاندفع يرتحر فتبعه أنجته فاعتقت الابل فقل لي ( ص )  
 رويده رفقاً بالقرارير يعني الله ٥ وفي سنن البيهقي ح ١٠ ص ٢٢٧ في الشهادات  
 عن قيس بن حازم رسول الله ( ص ) أمر عبد الله بن رواحة ان يزل  
 ويحرك الركاب فتزل وقال

والله لولا انت ما اهتديا وما تصدق ولا صليا

فأزل سكيمة عليا وثبت الاقدام ان لا يقينا

وفي محضر المرقى على هـ مش ( الام ايج ٥ ص ٢٥٦ سمع رسول الله  
 الخداء والرحر وقال لاس رواحه حركت بالقوم فاندفع يرتحر وفي صحيح  
 البخاري ح ٣ ص ٤٣ في غروة خبير وسنن البيهقي ح ١٠ ص ٢٢٧ عن مائة من  
 الاكوع قال حركت الى خبير وسنن البيهقي ح ١٠ ص ٢٢٧ عن مائة من  
 الاكوع من هيمك وكاب ناصر رح الاشعر آفون يعدو بالقوم يقول  
 ( اللهم لولا انت ما اهتديا ) الى آخر الايات فقام رسول ( ص ) من هذا  
 السائق قالوا ناصر بن الاكوع فقل رحمه الله وفي شروح السجدي ارشاد الساري  
 ح ٦ ص ٣٥٩ وعمدة القاري ح ٨ ص ٢٩٩ وفتح الباري ح ٧ ص ٣٢٦ -



ولعله كل من نوع الحكم والنصائح أو قصص نسي ( ص ) وبعثرة الطاهرة  
 نظير ما حكى عن ( الطرماح ) لما سقى الخمس ( ع ) في صرقته في كرمه ( ١ )  
 ( لثالث ١٤٠ في الأعراس ولا دين على حوارها إلا روايت أبي بصير  
 الثلاثة الأولى عن علي بن أبي حمزة عن أبي بصير قال سألت أبا حمزة ( ع ) عن  
 كسب المغيبات فقال في يدخل عليها أرحاء حرام وهي تدعى إلى الأعراس ليس به  
 بأس وهو قريب منه عز ورحم ومن أسس من يشترى غير أحبث ليصل به عن  
 سبيل الله كذبة عن الحكم ح ص من أبي بصير قال أبو عبد الله ( ع ) المغيبة  
 التي ترى الأعراس لا بأس بكتفها ( ٢ ) ثم إنه عن أبي بصير عن أبي بصير  
 قال أبو عبد الله ( ع ) حر المغيبة في ترى الأعراس ليس به بأس ليست التي  
 يدخل عليها الأرحاء ( ٣ ) ( وواحه ) في الاستدلال به انت الحاجة الأحر  
 تسترهم الحاجة لعمل ( ٤ ) مصدقاً إلى رواية علي بن جعفر عن أخيه موسى ع

« ١ » قصة الطرماح المذكورة في مفسر الحسن ص ٩٨

« ٢ » رواه الكليني في الكافي على حديث امرأة الفضول ح ٣ ص ٣٩٢  
 والشيخ الطوسي في التهذيب ح ٢ ص ١٨٨ و١٨٩ في الوسيط ح ٢ ص  
 ٥٤١ باب ٣٣

« ٣ » كافي على امرأة الفضول ح ٣ ص ٣٩٢ وفيه تصديق ص ٣٦٨  
 « ٤ » في عمدة المري للمعيني ح ٩ ص ٤٤٥ عن أبو بصير عن أبي بصير  
 على حوار اللهب في وصية الكاح ككثير ألف وشبهه وقال ما انت لا بأس بالدف  
 وكبير في الوصية لاني رآه حفيظ ولا يسعى ذلك في غير العرس والوق الكبير  
 وصغير لا بأس به وأصبح في حوار الفاء في العرس إلا عند كانت الابصار تقول له  
 وفي المعنى لأن فدانة ح ٩ ص ٣٧٧ عن أحمد يستحب ان يظهر الكاح  
 ويصرب فيه بالدف حتى يشتهر ويعرف ولا بأس بالعرف بشفاه سي « ص »  
 انبعاثكم انبعاثكم خيرة - خبيثكم

وقيل له ما بصيرت قال يسكه ويتحدث ويظهر وقيل روى بساني عن  
 محمد بن حاطب ان رسول الله قال قل ما دين احلال واخرم الدف والصوت  
 في الكاح وفي لفظه على انما هي الامة ح ٢ ص ٥٢ ح لاري في -

سأله عن هذه هل يصلح في الفطر والاصحى والفرح فان الناس به مام بعض  
الله ١ ٥ ووجدتني المشهور بحوارته لذلك ولضعف المتن لم يستثن بعض  
الاصحاب ذلك والحكم اجوار فيه متوقف على انحصار ضعفها ببعض فان قلنا به كان  
الخوار أظهر وحيث معاني الاصوب من خبر لعمل للصعيف فلا مقتضى لرفع اليد عن  
صلاطات لجرمه (٢) (الرابع) انفي بالقرآن واستدل به ولا يورد من الروايات في  
استحباب قراءة القرآن بالصوت الحسن ولا يتجهى الا مع مد الصوت وترجيعة  
( وفيه ) ان مطلق مد الصوت وترجيعة لا يكون عنه ليكون خروج تحسين  
لصوت في قراءة القرآن تعصيفا بل هو خارج عن لعاء تخصصه ( ٣ ) وثانيا  
الاحياء العشاء والرقص والضرب والدف والسمب بالدرق والحجاب والنظر  
الى رقص الحشيشه في اوقات السرور قيسا على يوم العيد فانه وقت سرور وفي  
معناه العرس

« ١ » قرب لاساد ص ١٦٣ ك في اوسائن ح ٢ ص ٥٤١ باب ٤٣  
تحريم كسب المقية لا لرف الهرائس

« ٢ » صحيح المجمل الحديث الاول والثالث وقان في الثاني مجهول ورعا  
بعد حسنا لما قيل ان للحكم اصل

« ٣ » في الوافي ح ٥ ص ٢٦٦ باب ترتيب القرآن بالصوت الحسن عن  
ابي بصير قال له ابو جعفر ع \* ورحع بالقرآن صوت فان الله يحب لصوت  
الحسن يرحع به ترجيعا وتقدم ان السجادة ولما قر ع \* كانت احسن ساس  
صوت بالقرآن وشمس ذلك روى اهل السنة منها ما في كبر المال ح ١ ص ١٥٠  
اداب سلامة عن قصيدة بن عبيد عنه ( ص ) ان الله تعالى اشد دأبا الى الرجل  
حسن الصوت تنفي بالقرآن يحبر به من صاحب القية الى قية

ثم ذكر احاديث كثيرة من هذا النوع واما حديث لبس ماس لم يتغن  
بالقرآن « مروى في صحيح لبحري ج ٤ ص ١٨٦ كتاب التوحيد ورواه  
عنه وعن مسلم في مشارق الانوار ح ٢ ص ٤٥ عن ابي هريرة واحكام في  
المستدرک ح ١ ص ٥٧٠ عن ابن عباس وفي تلخيصه للذهبي عن عائشة وابو  
داود السجستاني في لسن ح ٢ ص ٧٤ عن سعد بن ابي وقاص وفي كبر -

ما سبب الى السرورارى من ان ما ورد في استحباب قراءة القرآن وبعض السور  
 العرب ح ١ ص ١٥٠ عن جماعة منهم احمد في المسد واليهي في الس ح ١٠  
 ٢٢٩ في ثلثات وشمع ارواثة تميمي ح ٧ ص ١٧١ عن ابي لسة فلا  
 يدل على حوار لهء لا يقرن بالاحلال في المراءى من الهى من هو تحسين الصوت  
 او الاستغناء به عن غيره او التحسين او التلحين به او شدة والاستجلاء له كما  
 يستند اهل بصرة بعده او جعله شء كما يحسن به في غيراه بهاء او الاستماع  
 به في الايمان والصدق بوجهه ووجهه في المخرج بهرته وسمعه ذكر هذه  
 احتمالات من حجب في فتح سري ح ٩ ص ٥٥٥ فصل لقرآن وأشهرى  
 بعضها يمي في عمدة لغارى ح ٩ ص ٣٢٩ في فصل لقرآن وفسر الشريف  
 المرتضى في « الامالي » ح ١ ص ٢٦ « من لا يتغن » بالادوية على القرآن وعدم  
 التجاور الى غيره من جود من على ارجل « كان اذا ضل مقامه وصدقه قوله تعالى  
 كن لم يهوا منها أى لم يقيموا به » و « فيس ليس يتعدى عن القرآن الى سبه  
 والاسماع وسرانه شرع فكيف يحضر عليه تعديبه » فلما « ليس في ذلك  
 تعدد للقرآن لأن لقرآن على وجوب ادع سبه وعيرها من ادلة لشرع فمن  
 اعتمد على بعضها في شيء من الأحكام لا يكون متجاوزاً للقرآن »

وبعض هذه الوجوه ذكره الزمخشري في الفائق ج ١ ص ٢٢٧ بمادة  
 رث و ص ١٣ مادة د و اراءب في اقرنات مادة عى واس الاثير في الهاية  
 ج ٣ ص ١٨٧ وشرح النووي على هامش ارشاد الساري ج ٤ ص ٨٦ \* واما  
 حكم \* الغناء بالقرآن في عمدة لغارى ج ٩ ص ٣٢٩ لم يمنع ابو حنيفة و لشافعى  
 من اقرن بالاحسان وكرهه لقراءة سطر وبه لغزوع لان مفلح الحملي ج ٣  
 ٩٠٦ كرهه أحمد بالقرآن بالاحسان وفي تفسير الساري ج ٨ ص ٣٠٨ عن جمال  
 القرآن للسجدي امتدح الله س في قراءة قرآن اصوات الغناء بعض بسميه  
 الترعيد كانه في قرائته برعد من برد و احمر سماه بترقيص كن يروم اوقوف  
 على ساكن ثم يسر مع الحركة وسمى « تنصريب » وهو التزام به فيمد في غير موضع  
 مد و يمد على المد و آخر ياتي به على وجهه لتحرر يكاد يمي مع حشوع  
 وخصوع قال الشيخ محمد عبده ان سم الاخير من الربا فهو سيرة السلف —

وكذا ما ورد في استحبابه من أنه مضمون حسن ، إطلاقه مع عدمه في القراءة فتكون التسمية به وبما يدل على حرمة نداء غيره من وجه لأن النداء قد يكون في القرآن وقد يكون في غيره والقراءة تكون مع نداء ومع عدمه فيتعارضان في القرآن مع الغناء فلما ان يترجح دليل استحباب القراءة ولو مع عدمه ، كثرته أو ينساقطان ويرجع إلى أصله إلا أنه ( وأورد عليه المصنف ) في لمن دل على الاستحباب لا بد له دليل آخر من جهة نداهة عدم جواز إراءه والمواد تسلكا إطلاق دليل استحبابه من جهة حاجته المؤمن ( ١ ) والسريه عن من دليل الاستحباب أنه يدل على استحبابه من معنواه الأولى لو حلي وضعه ولا يفتق عليه عنوان محرم وهكذا دليل الكراهة فلا ينافي عروض عنوان يوجب وجوبه أو حرمة أو إطلاقه عليه ( ولتحقيق ) أن التناقض بين الحكم الالزامي وغيره من كل من جهة أثره بينهما وعدم تمكن المكلف من العدل بينهما مع تغير متغيريهما كما إذا طلب المؤمن قضاء حاجته وزاوجه صيق وقت الصلاة فإنه لا محالة يتقدم الحكم الالزامي على الترخيص وأما أن كان من جهة تعارض دليلها فلا وجه لتقديم الحكم الالزامي مطابقا بل أن ثبت من الخارج ما يوجب تقديم أحد الدليلين على الآخر كما في قوله « ع » لا طاعة لمخلوق في معصية الله ، يقدم الحكم الالزامي لأنه حاكم على ما دل على استحباب إحالة المؤمن أو والد أو وحوط طاعة المولى ونحوه وهكذا — السلف وفي الحديثه أدناه ج ٢ ص ٢٥٣ لنعي ، لقرآن يستلزم اللحن الحرام بلا خلاف وأما حسن الصوت فتندوب إليه

( ١ ) من كاشف الغطاء في شرح القواعد في هذا الفصل ومن المحب ما سمعت ما استند إليه بعض انفصلاء من العموم من وجه بين ما دل على استحباب قراءة القرآن وتعليقه ومن تحريم الغناء وإباحته أوفق لأصل ( ان يلزم ) عليه أن جميع أدلة المحرمات معارضة بأدلة السنن حتى إراءه والمواد والغيبة والكذاب والشتم ونحوها حيث تقع باعسان المؤمنين ومع هذه الأحوال المرور عليه فلو حكمت أدلة السنن بأدلة الإباحة على أدلة تحريم الغناء أو على « ر الطاهر من أدلة تحريم الغناء أنه فيصح عدلا لا يقدر على تخصيص انتهى .

ان كل احد هما والا على الحكم الجلي وكان مبعلا من سائر الجهات بحيث  
لا يمكن له احد ان يورد معارضة ولعله الغالب في العاوين الثانوية فان دليل  
استصحاب غير ان حكم الشيء في حقه من اللاحقة ان الحرمة في هذا اذا  
كان دليل الحرمة مقصود حرمة وقد لا يلاحظ لا يمكن ان يعارضه دليل  
الاستصحاب واما اذا كان مع مسلين وممكن في حين قرينة على التقديم فلا يتقدم  
الحكم الاراضي على غيره من تقع معارضة فيها ويرجع الى قواعد معارضة من  
تستلزم او الرجوع ولذا ترى في هذه قواعد المعارضة فيها اذا ورد امر  
شيء ثم ورد في ان من عدم في الامر فظهر في ذكره عدم تمامية  
ما ذكره على اللاحقة ولكن لصحاح في المقام تخصيص دليل الاستصحاب  
بدين حرمة لعناء وان كانت منه راي حرمة لعناء مع كل واحد من  
لاخبار الواردة يستحب قراءة لقران العموم من وجه الا ان ملاحظة دليل  
حرمة لعناء مع مجموع ما ورد من حور تشكك القصص والروايات الخيالية بل  
كل كلام وان كل ذلك الدلائل هو الاصل لعملي وما ورد في استحباب الوعظ  
والخطبة واستصحاب قراءة القران وحور ذكر القراني وغير ذلك من اقسام  
كلام يكون نسبه بها نسبة لعدم في الاصل لان لعناء لا بان يتحقق باحدها ولا  
عكس فيتقدم دليل حرمة لعناء على جميعها والى هذا يرجع ما ذكره المصنف  
(ره) في بحث الاصول من تقديم لامرث على الاصول العلمية مع الاعراض  
عن حكومتها عليها من ان منه دليل حجية الامارات مع دليل كل احد من  
من الاصول في نفسه وان كان عموم من وجه الا ان الارام ملاحظة دليل  
اعتبارها مع انه مجموع واصل لا كل واحد من لان جميعها تكون معارضة  
ها وحيدة تكون النسبة بينها عموم مطلق لا ما من مورد من موارد قيام احراز الا ويكون  
يجري لاحد الامرين لعملية راء عكس فيحتمل حرر الاصول غير مورد جريان  
لامارات (هذا كله) بناء على ان يكون لعناء كيفية خاصة في الصوت واما على  
ما احتراه من اعتبار طلاق المادة وكونها لو يكون تحصيل الصوت بالقرآن خارجا عن  
مفهوم لعناء كما هو واضح (١) \* وبالحكمة \* لتغني القران بمعنى قرائته  
\* ١ \* قال كاشف الغطاء \* فده \* في شرح القواعد ما لعظمه ان -

ناحون اهل فسوق محرم وعقوبة شديدة من ربه ، ويجب الكفر لانه انيوس بالعبادة على الوجه المحرم فهو موجب للهلكة \* ثم لا يعنى \* انه لا يعتبر في الغناء ان يكون الصوت مفرحا و موجب حجة من غير متقرر . لاسرر كما ذكرنا .

هذا حاله . و استماعه في حرام الله ليقول اني عبد الله \* ع \* لمن كان بطيخ الجوس في \* امر خاص \* لاسماع عباد عند حيرته فقول \* ع \* اما سمعت قول الله عز وجل ان لسمع والدنصر و هوذا كل اولئك كان عنه مسئولا ولما اظهر الرحمن الاستغفار وتبوة قال \* ع \* قم و عتس و صل ما يدلك فان كنت مهيا على اسر سظيم \* كان اسوء حدث لو مات على ذلك و روى على بن جعفر عن اخيه موسى \* ع \* قال سئله عن ارحس بعدد يجلس به قال لا \* ١ \* .

— لتعارض اما بذت حيث جعل لغناء من الامموات واما لو جعله من الكيفيات كما هو الاقوى فلا معارضة ان لا مدافعه بعدم تعارض الموضوع والعجب من رعم ان حسن صوت يستر الغناء فاحد الروايات الدالة على حسن صوت داود ( ع ) حيث سقط به لطير وصوت رين الله ابرين حتى يقن سقوط بعض المارين حجة على حور \* . ومثلا الاشياء عدم اهرق بين الحسن الذي هو من عطاء الرحمن من شأنه وتجنس له شي من ترحيع الذي هو من دعوة الشيطان .

وقال المحقق المحدث شيخ محمد حسين الاصمعي في مقدمة التفسير ص ٨٤ ايران ان القاري اذا ترقى في مقدمات لقراءة من هذا لعام الى عالم السرور ولهاه يحدث لقراءته ملاحه بحيث يتاح له لسمع انتهاج روحايب كما يؤثر بهاء في ذلك ويشبه هذا النمط من بهاء واخسن ما كان له رد والمجاد ولذا قرر ( ع ) ومنه يظهر عدم اختصاص تحصيل الصوت ، قرا ، تنقي ان ليس لتلك الاحتمار ضروري حور لعنايه به فصلا عن رحيه فاحر ورجم عن اعلاي ماله على حرمة حرقة ذمة خصوصتها بملاحظة قوله ( ص ) امروا القرا ناحا لغرب واصمواتها واياكم وخور اهل فسوق ( الخ ) وهذا الحديث رواه في الكافي باب لغناء وفي كبر العلاء ح ١ ص ١٥٠ ( ١ ) ( اوسائن ح ٣ ص ٥٦٦ باب ١٢٧ تحريم الغناء عن قرب الاسناد



## \* قوله رد : عينة حرام \*

نعم بحث في عينة من حمات \* الأولى \* في حرمتها ولا اشكال ولا خلاف في احرامه وانفذت روايات مع كتاب مير علي لسي عا ولتجرب من وحاشهم واما توجب الحرام عن ساحة كره الرديي وكره بهرر يدي اءالا صونه ومع من الافراد عليها ثنائ فيقول سبحانه وتعالى في الحجرات ١٢ \* ولا يعتب بضمكم مصابيح حدكم ان كل حم احية قيا وكرهتموه \* عليه د كانت كاشفة لخباب الفرس وكامرة بعرصة اكد سعده وتعالى تجرهم باستهارة طائفة فشمهم بهش حوم لاموات وحيث ان لمعاب « نفع عا ١ لا يكون حاصراً عند ذكره « اسوه ليشربحفه ويصوب على من ينقصه الله لبيت الذي لا يدفع عن نفسه صراً ولا يحلب له الله والاعنودة الى الأخ حث على الارحام حيث لا يرعب اي بس في اكل لحم احية خصوصاً ميتاً \* ١ \* وهذا

(١) في المثل لثلاث الانزح ٢ ص ٢٠٣ طبع مصر سنة ١٣٥٨ لوع ١٩٤ في الكنية والتعريض ان اوجه في الكنية عن عينة اكل لاس لحم مثله هو ان عينة ذكر شاب وتخرق لاعر ص مئول لا كل المجمع بعد عمره وحفظها كاجم الاخ في كره ولا لحم انسان مسكره عداس احرواشه كراهة لحم احية والعقل وشرع متفق على كراهة عينة وآمران بالعداء جعل عمره لحم لأخ في لكرامه وحمله ميت لأن الميت لا يشمر نفيتته ويوصله بحمة حلت عليه لهوس من الليل اليها مع لعلم بقرجها واستحسن في روح المع في اللاوصي ح ٢٦ ص ١٥٨ ما ذكره ابو زيد السمين في توحيه هذا المثل انه قال المراد من صرت هذا المثل لاحد العرض اكل المجمع هو ان المجمع ستر على عظم وشبهه لاحية كأنه يقشر ويكشف م عليه ( وفي اربعة اخر ) لاس حجر الهيتمي ح ٢ ص ٦ ووجه في القشيه ان الانسان يشد قلبه من عرض عمره كما يشد من وضع حبه لا كاله بل المع لأن عرض الله من عمره شرف من حبه ودمه وكما لا يحسن من احسن اكل لحوم بس لا يحسن منه عرض عمرهم وانظر بق لاوى لانه أم ووجه الاكدية في لحم احية ان الأخ لا يمكنه مضغ لحم اخيه فصلا عن اكله وقوله \* ميتاً \* يدفع ما قيل ان حرمة غيبة في اوجه من جهة الذم بخلافها في —

اللعن اعي تشبيه لعية ما كل نجسم واصبح به على نجسم الاعمال ( ١ ) كما يظهر  
 ١٤ حكى عن النبي ( ص ) في قصة مع صم لم يبق فيه خراج من بطنه ثم مضى ( ٢ )  
 بغية لعدم اطلاع المعتاب به على ما قيل فيه ووجه الدواع ان اكل لحم لاج  
 الميت لا يوجب ثلم الميت ومع انه في غاية تقبح على ان المعتاب لو حرص اطلاعه  
 على ما قيل فيه لتألم

( ١ ) ذكر الشيخ لهائي في الاربعين ص ١٨٥ في الحديث ٣٩ ورود  
 احاديث متكررة من طرق احاديث ولزانت في عديم لعمل في المشقة الاحروية  
 وبكون قريب الاسان في قوله وحشره وفي ص ١٧٢ ذكر حديثا عن الكافي  
 عن الصادق ع \* وفيه ادراك الحسن من كثر عييه وعملك الصالح الذي  
 كنت تعمله وقال هذا صريح في تجسيم الاعتقاد وذكر الشيخ عبد حسين  
 الاصفهاني لحي في مقدمة التفسير ص ٧٤ ان الاعمال احذية والسيدة تتجسم  
 وتتمثل وتنبى في عالم الرزح مع الميت وقراءة القرآن منها بل من اولي افرادها  
 وكتابة القرآن عمل يتجسم

( ٢ ) في مسد ابى داود الطيالسي ص ٢٨٢ حديث ٢١٢ عن الربيع  
 عن يزيد عن اس ان النبي \* ص \* اسر الناس ان يصوموا يوم ولا يفطروا  
 احد حتى آذن له فصام الناس فلما سوا جعل الرجل يحجى الى رسول الله ص  
 فيقول طلت منذ اليوم صائما فاذن لي ولا يفطر ياذن له حتى جاء رجل وقال  
 يا رسول الله فانا من اهلك طلة منذ اليوم صائمين فاذن لهم فتفطروا فاعرض عنه  
 ثم عاد عليه فقال رسول الله \* ص \* ما صامت وكيف صام من حل ما كل يوم  
 الناس اذهب فرمهم ان كانوا صائمين ان تسقيهم ففعلت فقامت كل واحدة منهم  
 غلقة فأتى النبي \* ص \* فاخبره فقال رسول الله \* ص \* وما تسميها فيها  
 لا كلها البار ورواه عن اس الشهيد الثاني في كشف الرتبة عن احكام لعية ص  
 ٢٢٩ ملاحقة بكشف لقوائد فعلامة الخلي ورواه بحري عن اس في اجية العوم  
 ج ٣ ص ١٢٣ في الآفة الخمسة من آفات المسلمين وفي هامشه تعريف الاحياء  
 للشيخ عبد القادر العيروس ان حديث اس خرجه ابن ابى الدرداء في لصمت  
 وان مردية في التفسير وروى بعضه في كثر لهائي ح ١ ص ١٢ واشار -

- عدم دلالة بعض الآيات على حرمة الغيبة - ٢٥١ -

ويؤيده ما روى عن المغتائب يأكلون من خبوم ابدانهم في نار جهنم ( ١ ) فهذه الآية دالة على حرمة غيبة بصراحة ( نعم ) لآيات الاخر التي استدلت بها المصنف ( ره ) على حرمة الغيبة عبر واصحة الدلالة اما قوله تعالى في البقرة ١٩ ( ان الذين يحسبون انهم لنعموا في الدين هم عدا ابليس في الدنيا والآخرة والله يعلم وانتم لا تعلمون ) فلا دلالة له على حرمة الغيبة الا اذا احرر صدق الفاحشة عليها واريد من اشاعة الفاحشة ذكرها وانظر ان المراد من اشاعة الفاحشة اشاعة نفس الاعمال المحرمة بين المؤمنين من جهة اسباب المعاصي من فتح حوارات الخمر ومحار المومسات فلا دلالة لها على حرمة غيبة ( ٢ ) نعم يمكن الاستدلال بها بصيغة استشهاد الامام الصدوق ( ع ) بها على حرمة الغيبة في رواية ابن ابي عمير

واما قوله تعالى ( ويل لكل همزة ) فغير دال على حرمتها فان المراد من الهمز والنمر السحرية ولاستزاه نفسها وبين الغيبة عموم من وجه كما هو واضح فالقول بحرمة الغيبة المقترنة بالهمز والنمر نظير القول بحرمة ما اذا استمرت قتل النفس وهذا غير ما عن فيه ( ٣ ) ومثله قوله تعالى نساء ١٤٧ ولا يحب الله

الى ان مصدره مسد الطيالسي

١٥ في الوسائل ح ٢ ص ٢٤١ باب ١٦٤ عن عقاب الاعمال للصدوق عن امير المؤمنين ع \* قال قال في حديث واما الذي يأكل لحمه وهو في النار هو الذي يأكل لحوم الناس بالغيبة والنميمة

\* ٢ \* في التبيين للشيخ الطوسي ح ٢ ص ٣٣٢ ومجمع البيان للطبرسي ح ٧ ص ١٣٢ صيدا فسر اشاعة الفاحشة باظهار الافعال لطبيعة وفي تفسير البرهان للسيد هاشم البحراني عن ابي عبد الله واي الحسن الاول عليها السلام لفاحشة المنهى عنها اداعة ما يراه من المؤمن او يسمعه عنه ليهدم به مروته ويشين سمعته وبه فسر هذا كثير في تفسيره ح ٣ ص ٢٧٥ وفي روح المعاني للالوسي ج ١٨ ص ١٢٣ انها الخصلة المرفوضة في لقح كالقرية والرمي بالرنا او نفس الرنا

\* ٣ \* في تبيين ح ٢ ص ٧٩٠ الهمزة كثير الطعن على غيره غير

اجهر «سوء» من قول « قل نقول وان كان - لسوء» واريد من الجهر به  
نرد اجلي لا خصوصية فيه الا انه يدفع للاستدلال به على ما نحن فيه امران  
الاول ان صدق قول سوء على لغية او الدعوى وذكر متعلقها سوءاً  
لا يستلزم كون مذكر سوءاً حتى عرفنا اننا في عدم الخب لا يستلزم الغص  
والثاني (١) وكيف كان فهي الآية الاولى والأحرار كديسة في دلالة على  
ارح عن لغية ومخصوصيتها شديدة. أمولي سبحانه (٢)

— حق وتعايبه بما ليس فيه وان عدى حتى أهرة الطعام والتمرة بالمغتاب  
وفي تفسير الاصمعي نكاشاني ح ٢ ص ٣٦٣ وتفسير البصاوي شاع اهر في  
كسر الاعراض وضع فيها وفي روح المعاني ح ٣٠ ص ١٣١ عن مجاهد اهر  
عن ابن عباس والامر بعض في الاسان وعن ابن عباس اهر في اوجه  
وتأمر في الخلف والآية نزلت اما في الاحسان بن شريك لانه يغتاب او اني بن  
سبب الخبي لانه يعيب النبي (ص) او الوليد بن المغيرة لانه يغتاب الرسول  
(ص)

(١) في مجمع البيان ح ٣ ص ١٣١ عيدا عن مجاهد نقول سوء وذكر  
الاسان سوء قال الطبرسي وفيها دلالة على عدم جوار ذلك الاسان الا اذا  
اظهر ما فيه وفيها ترغيب على مكارم الاخلاق ومنها الحكم عن عيوب الخلق ثم  
ذكر احوالهم منها التحصيل بالشتم معنى من شتم استمه ومنها عدم  
الاحسان الى الصيغ فانه يجوز له ذكر سوء الصياغة وردى في تفسير الصافي ان  
قول سوء مدح اشخص بما ليس فيه وفي تفسير علي بن ابراهيم انه مطلق الظلم  
وفي روح المعاني للأوسى حوار الرد على من قال انه يراى مثله

(٢) الاحار الواردة عن اهل البيت (ع) في النهي عن الغيبة على  
ثلاثة صوائف رواها الحر العاملي في اوسان ح ٢ ص ٢٣٧ و ٢٣٨ و ٢٣٩ في  
كتاب العشرة في اوائن الحج الاولي سمي عن عينة مؤمن او الأخ مؤمن وهي  
رواية سليمان بن خالد واني الورد عن ابي جعفر (ع) ورواية ابن ابي عمير عن  
بعض اصحابه وعلقمة بن محمد والمفضل بن عمر عن ابي عبد الله (ع) وابو در  
الغاري في وصية النبي (ص) له (الثانية) النهي عن عينة المسلم او الأخ —

• الجبهة الثانية • من مباحث عبده حبيب عن كبريها كبيرة او صغيرة وقد اسطره المصنف رحمه الله في كتابه في حكاية له عن جماعة ولا يترب أثر عملي على عدول كونه من كبريها من حيث انما هو عدول العادة على المشهور حيث اسير في حجب كثر دون الصغار الا مع الاصرار كونه معه كبره ربا ولا صغيرة مع الاصرار والكد كبريا في كتاب الصلابة يعتبر في العادة كونه صغيرا وكثر لذكره عذرة عن الاستقامة في حادة الشرع فاحر وجوهه في كبره في عذرة لا ان يتعصب باتباعه فلا تترتب ثمرة مهمة على تحقيق كبره كونه لعل كل معصية اذا قست الى اولى حل شأنه تكون كبيرة • ١ • وان كان سقط فعصي بحسب اختلاف المصنفين • نعم •

• المسلم وهي رواية رهي عن رحى عن ابن عدي عنه والسكوتي عنه (ع) وحديث أبي «ص» في كبره في رواية رهي عنه يعني «ع» وفي حطية له «الثالثة» التي عن عتبة امين في رواية رهي عنه «ص» لأن في رواية تقول لاحق في رواية دار بن سرحان وانما في الحديث في رواية عبد الله بن سرحان عن عتبة «ع» ومن طريق ابن له «وردت احاديث كثيرة في التحذير عنها رواها ابن حجر في اربع حرج ٢ ص ٧ وان كثير في التفسير ج ٤ ص ٢١٦ سورة الاحزاب وانما روى في رعيب والتزهيد ج ٣ ص ١٠٢ واشدة التحذير عن كل بعض معناه انه كما في حلية الأولياء لأبي يعقوب ج ٧ ص ٣٥ يتوضأ من الغيبة كما يتوضأ من الحدث

• ١ • في التبيان للطوسي ج ١ ص ٤٢٢ عن ابن عباس كلما بهي الله عنه فهو كبر ورواه في روح الله ج ٥ ص ١٨ في هذه الآية عن بطراني عن ابن عباس قال وفي رواية كبره صلى الله عليه وسلم كبره والي هذا يرجع ما قاله القاضي عبد الوهاب من انه لا يترك في معصية صغيرة الا على معنى انها تصغر عند احتساب الكبر ثم وقد انكر جماعة كون بعض ديون صغيرة من سائر المعاصي كذا منهم ابو اسحاق الاسفرايين وابو بكر الدقاق وامام الحرمين في الارشاد وابن قشيري في المرشد وانما يترك لبعضها صغيرة وكبيرة بالاضافة اه وفي الرواجر لابن حجر ج ٢ ص ١٠ من تعرضي المفسر وغيره الاجماع علي —

أذا قيست الذنوب بعضها الى بعض تكون مختلفة فان الرسا اعظم من تقيل الأجنبية وهو اعظم من لمسها والنظر اليها وقد ورد في النساء ٣١ - ان تحتنوا كبار ما نهون عنه نكهر عنكم سيئاتكم ويدخلكم مدخلا كريما -

ثم لا يخفى انهم ذكروا في ضابط الكبرية امرين وعليها تكون الغيبة من الكبار « الاول » ان الكبرية ما اوعد العذاب عليها وقد اوعد الله تعالى العذاب على الغيبة في قوله تعالى ( ان الذين يحبون ان نشيع لنا حشة ) بعد استشهاده الامام ( ع ) بالآية على حرمة الغيبة « ثاني » ان يرد في معصية انها اشد عقابا من الاخرى التي اوعد عليها العقاب وقد ورد في لعينة انها اعظم خطيئة من ست وثلاثين زينة كما في حديث اس عن رسول الله ص \* « ١ » واما استدلال المصنف بقوله ص \* في حديث ابي درايث والغيبة فاما اشد من الزنا ان الرجل يزني فيتوب الى الله تعالى فيتوب الله تعالى عليه والغيبة لا تغفر حتى يفرها صاحبها \* ٢ \* فقيرت ان اشد عليه حبه ما كما صرح \* في نفس الحديث من حيث اشتغالها على حق ساس لا من جهة عقاب ولذا يتقدم غيبة على الزنا عند التراحم وكذا الحال في حديث لعل والحصل

\* الجهة الثالثة \* من مباحث لعينة رادة المعنى الخاص من المؤمن المنهي عن غيبته وهو الامامي الاثنى عشري واما غيره فتجاوز غيبته اما \* اولاً \* فثلاث

— ان الغيبة من الكبار ومن تنوع الآثار علم انها من الكبار ولم ار من عدها من الصفات غير العراقي وصاحب العدة ومال اليه الجلال الملقبي وصرح الادريسي وتلميذه في الخادم والكراميسي في ادب القصص على انها كبرية

\* ١ \* في الرواخر لان ح ٢ ص ٧ عن اس قال رسول الله ص الدرهم يصيبه الرجل من الربا اعظم عند الله خطيئة من ست وثلاثين زينة يربها الرجل وان ارى الربا عرض الرجل المسلم وفي اخر ان ارى ربا استطالة الرجل في عرض اخيه وفي ثالث واخث من الربا انتهاك عرض المسلم وانتهاك حرمة

\* ٢ \* امدى لشيخ الطوسي ص ٣٤١ في وصية النبي ص \* لأبي در

الموافق يحور عنه كما ورد في الأدعية فتحور عيبته بطريق اولي لانها هون من اللعن  
 \* وثبت ان المتجاهر بانفسه يحور عيبته ولو في غير متجاهره اذا كان أهون مما تجاهر  
 به ومن اوضح ان انكار اخلافة الالهية من اعظم القبائح بعد انكار النوبة \* وعليه  
 فالمقصر \* الذي ينكر اخلافة جهرا يحور ذكره ستر قاتمته لتجاهره بقبائح  
 اعظم منها \* واما لقاصر \* فثبت حوار عيبته بعدم لقول بالفصل اذا سلم من  
 المناقشة بعدم تحقق ملاك الجوار في لقاصر \* واما ما استدع به المصنف به \*  
 من ان الموضوع في جمه من الادة هو عنوان الاح في الدين او المؤمن \* ١ \*  
 فلا يهم المذيقين فهو من المؤيدات ولا يصلح لأن يكون دليلا لورود روايات في  
 حرمة العيبة عنوان موضوعه \* المسلم او الاح \* من غير اصابة \* ٢ \* ولا تنافي  
 بينها ليحتمل انطلق على المفيد لتوافقها في احكم \* نعم \* يمكن الاستدلال  
 بطريق آخر وهو ان العيبة فسرت في حجة من الروايات مذكر مساوي الاخ  
 المؤمن او ما يراد به \* ٣ \* وفي المحرمات وان لا يحمل المنطق على المفيد لعدم التساهي الا

\* ١ \* في اصول كافي على هامش امرأة العقول ج ٢ ص ٣٤٨ باب  
 الغيبة عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابي عمير عن بعض اصحابه عن ابي عبد  
 الله \* ع \* قال من قال في مؤمن ما رآته عيباه وجمعه اذناه فهو من الذين قال الله  
 عز وجل ان الذين يحورون ان تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب اليم  
 \* وفيه \* ص ٣٤١ عن زرارة عن ابي جعفر \* ع \* قال اقرب ما يكون  
 لعبد الى الكفر ان يواخي الرجل على الدين فيحصى عليه زلاته ليعيده بها يوماً  
 ما وعن ابي بصير سباب المؤمن فسوق وقتاله كفر واكل لحمه معصية

\* ٢ \* في امالي الصدوق ص ٢٥٨ مجلس ٦٦ ومن لا يحضره الفقيه له  
 ص ٣٦٠ من حديث المصنف في رسون الله \* ص \* عن العيبة وقال من اغتاب  
 امرءاً مساماً بطل صومه ونقص وضوؤه وحاء يوم لقيامة يعرج من فيه رائحة  
 انت من الجيفة يتدنى به اهل الموقف وان مات قبل ان يتوب مات مستحلاً لما  
 حرم الله ومعلوم ان بطلان الصوم كناية عن عدم قبول المولى سبحانه لهما  
 وان كانا مجريين والا فلا اشكال عدما في عدم البطلان بالغيبة

( ٣ ) في الوسائل ج ٢ باب ١٥٢ ص ٢٣٨ العياشي في تفسيره ما سنده —

انه فيما اد لم يكن مقيد مسراً سجين ولا يوجس عليه لا محالة فيستفيد من ذلك ان يحرم عينة الأخام من دون غيره من التدين فان حرمناهم طاهرية من باب احكامه ثم ان المنصف رحمه الله كره حرم حوار عينة افعالهم وهو ان ملاك حرمة الغيبة حفظ عرض الله وحرمه فتسكت ولا حرمه لعرض المخالف الا بمقدار ضرورة ثم يستقيم به من الله من المسلمين وقوله \* ان غير المؤمن وان لم يكن عرضه محرماً الا انه لم يثبت كونه الحكمة في حرمة الغيبة احترام عرض لغتاه وليس حكمه امر آخر لم عرفه \* ١ \*

عن ابي عبد الله ع \* قال الغيبة ان لم يكن في حيث ما وعد ستره الله عليه وفي خبر المجالس قلت يا رسول الله وما الغيبة من ذكرت احكامها يكره \* ١ \* قال لراقي - رحمه الله - في المسند المستند من اطلاق رواية السكوني الغيبة اسرع في دين الرجع المسلم من الاكله في حقه وفي غيره حرمة عينة المخالف الا ان صريح جماعة لتخصيص المؤمن من غيرهم ارب عنه وقد ادرخص رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في الوقعة اخذ ارب وادع ، وقبعة هي الغيبة \* وفي شرح القواعد - لكاتب هذه السطور - رحمه الله من قديم الزمان على اهمهم والعلم فيهم وان اكره به من الصكرات وانما فيهم من افضل الطاعات وحاية مجالس المنقبين وحدثت هذه مشركين بل لا يري على حوار عيتهم لانها في الصكر كعقري ربه الا في مسأله الاموال والادان ومن وقع في خياله ثبوت الملازمة بين حرمة عرض اخيه رحمه الله فقد اشتبه كل الاستسقاء للفعلة وقلة الانتباه وتبعه صاحب اجوامه \* ان الله مقدمه قال وان عجم على رؤوس الاشهاد من افضل بعد ان ما منع " فيه من " اربي من ذلك غيتهم الي جهنم سيرة الشيعة عليهم في جميع الامور والامور من علمهم وعوامهم ولا عراة في دعوى تحصيل الاجماع كما عن مصنفه بل يمكن دعوى ككون ذلك من الضروريات فضلاً عن القطعيات والاحرة \* ١ \* انك ب \* ابي المؤمنون اخوة \* نكون بين المؤمنين لا عيشة وكيف تفسر الاخوة بين المؤمن والمخالف بعد تواتر الروايات ونظير الآيات في وجوب معادلتهم واليرائة منهم وحينئذ فلفظ الناس والمسلم يجب ارادة المؤمن منهم ومن لعرب ما عن المقدس -



( ولا فرق فيمن يحرم غيبته بين المرأة والرجل وذكر الأح ونحوه من باب المتان لا خصوصية فيه ولتعبير بالذكر مع عموم الحكم كثير في الاختصار ) ( واما الصبي المؤمن ) فالظاهر عدم جواز غيبته اذا كان ميمراً لصدق عنوان الاح عليه كما في قوله تعالى في الآية ٢٢٠ ( يستأذنك عن ينصاي قل اصلاح لهم خير وان تحاطوم فاحواكم ) بل ربما يكون ايمانه اكل من بالغين بمرائب ولا وجه ما ذكره بعض العامة من عدم قبول ايمان الصبي لانه مؤمن ارتكاراً وبصدق عليه العنوان ويترتب عليه حكمه كما بصدق عليه سائر المشتقات اذا انصف بمبادئها مثل عوار اجتهد والشاعر ونحوها ( نعم ) كثيراً ما لا يكون ذكر مساوي الصبي من الغيبة لعدم كونه سوءاً ولا نقصاً بالنسبة اليه فيكون خارجاً عن الغيبة موضوعاً ( واما المجنون من المؤمنين ) فلا تجوز غيبته لصدق عنوان عليه فهو اح مؤمن الا ان يكون جنونه قوياً بحيث يلحقه بالهائم كالصبي لغیر المير فتقصه خارج عن الغيبة موضوعاً ( الجهة الثالثة ) في مفهوم الغيبة وقد فسرت في كلمات بعض اللغويين

— الاربيبي وصاحب الكفاية من المع من اعتياب المخالف استناداً الى عموم لكتاب والسنة فانه لم يحف على الخبر الماهر الواقف على ما تطافرت به النصوص من لعهم وشتمهم وكفرهم وانهم يحوس هذه الامة واشهر من النصارى وانجس من لكلا ب ولعل ما صدر منه لشدة تقدسه وورعه وما اعد ما بينه وبين الخواجه نصير ملة والدين الطوسي والعلامة الخلي وغيره ممن يرى قتلهم حتى وقع منهم ما وقع في بغداد وبواحيها انتهى كلام صاحب الجواهر اعلا الله مقامه وبور صريحه وفي ( مفتاح الكرامة ) لا ريب في اختصاص تحريم الغيبة بمن يعتقد الحق كما في جمع السحرين والرياض وهو ظاهر عبارات الاصحاب والاجبار الدالة على اهم شر من نصارى وانجس من الكلاب الى ان قال في الرد على الاردبيلي والاختار الواردة لفظ المؤمن ارسنة فيحمل عليها ما ورد بلفظ المسلم وفي ( منهاج الهداية ) للكرباسي لا يحرم غيبة الكافر ولو ذمياً بل اعالف وغير الاثني عشري لاختصاص حرمتها بما يكون في المؤمن —

والنبوي لشريف بابها ذكرك احاك بما يكره ( ١ ) وفيه « ان قول اللعوي غير حجة والسوي ضعيف السند اولاً مارس ان لا يصير لم يجمع باسي ( ص ) لبروي عنه بلا وساطة واوسطاً بينها غير مذكورة وعند لا شئ بهم كما يردد في المراد من ابى نصير ( ٢ ) » وثانياً « انه ضعيف السند فانه اما ان يرد

- ( اما رأي اهل السنة فيمن يحرم عيئته ) تعرض به ابن حجر الميمني في الرواخر ح ٢ ص ١٤ والاولى في روح المعاني ح ٢٦ ص ١٦٠ قال ابي الفرالي محرمه عيئة كافر اذا قصد بها ايؤءه ويكره اذا كان المقصود مجرد بقصه والذي يحرم عيئته كالمسلم لا المقصود من تحريمها « بعد عن اذناء المسلم والشارع عصم مال ابدي ودمه وعرضه وخزني تحرم من حبة لا يراه لا التقيص والمدع ان كهر بدعه فكأخري والا فكالمسلم ولا يكره ذكره بدعته لكن ابن المنذر استفاد من قوله ( ص ) « ذكرك احاك بما يكره » ان من اخرج كهره وبدعته من الاسلام فلا تحرم عيئته ان لا احوة له

( ١ ) في مسند احمد ح ٢ ص ٣٨٤ وسنن في داود ح ٤ ص ٢٦٩ كتاب الأدب وصحيح الترمذي مع شرح ابن العربي ح ٨ ص ١٢٠ كتاب الصلاة وكفاية للعطيب البغدادي ص ٣٧ عن ابى هريرة قال يا رسول الله ما لعينة قال ذكرك احاك بما يكره قيل افرأيت ان كان في احبي ما اقول فقال ان كانت فيه ما تقول فقد اعتسه وان لم يكن فيه فقد تمته وفي صحيح مسلم ح ٢ ص ٣٨٩ كتاب الادب والادكار للبخاري ص ٢٧١ ومصابيح السنة للبخاري ح ٢ ص ١٥٢ عن ابى هريرة قال رسول الله ( ص ) اسروا ما افية قالوا الله ورسوله اعم فقال ذكرك احاك بما يكره وقال رحبن افرأيت ان كان في احبي ما اقول قال ان كان فيه ما تقول فقد اعتسه وان لم يكن فيه ما تقول فقد تمته وفي موطأ مالك ح ٣ ص ١٥٠ سأل رجل رسول الله ( ص ) ما العينة قال ان تذكر من امر ما يكره ان يسمع واب كل حقه وان كان باطلا فذلك الهتان

( ٢ ) نقل الشيخ احر في الوسيط ح ٢ ص ٢٢٧ كتاب عشرة باب ١٥٢ تحريم اغتياب المؤمن عن محاسن لشيوخ الطوسي عن ابى نصير عن النبي ص في وصيه لابي ذر الخ فالرواية مرسلة ولكن الطوسي في المحاسن لم يذكر -

من الموصول نفس المذكور فيكون معنى الغيبة حديث ذكر الأنح بلعظ بسوئه ولو  
 - اما نصير في حديث الوصية وهذا نص في ص ٣٣٤ من إحسان مجلس يوم  
 الجمعة سنة ٤٥٧ حدثنا الشيخ ابو جعفر محمد بن الحسن بن علي بن الحسن  
 الطوسي رحمه الله قال اخبرنا جماعة عن ابى بصير قال حدثنا رجا بن يحيى بن  
 الحسين الهروي الكاظم سنة ٣١٤ وبها مات حدث محمد بن الحسن بن شعون قال  
 حدثني عبد الله بن عبد الرحمن الاصم عن الفضيل بن يسار عن وهب بن عبد  
 الله بن (ابى دهر) الهذلي قال حدثني ابو حنيفة عن ابى الاسود عن ابى  
 الاسود قال قدمت لمرقة فدخلت على ابى در حبيب بن حمادة حدثني ابو در قال  
 دخلت ذات يوم صدر البور على رسول الله \* ص \* في مسجده فم أرا احدا  
 من الناس الا رسول الله \* ص \* وعلي \* ع \* الى حمه حائس فاعتنمت حوبة  
 المسجد فقلت يا رسول الله اني ائت وامي اوصني وصية ينفعني الله بها فقال  
 نعم واكرمك ذلك يا ابا در انت ما احسن بيت وامي موصيك بوصية فاحفظها فانها  
 حاميها لطرق الخير وسله فانك ان حفظتها كان لك بها كفيلا \* يا ابا در \* اعبد  
 الله كانت تراه ثم ساق اوصية الى قوله في ص ٣٤١ قلت يا رسول الله ما الغيبة  
 قال ذكرت احدا بما يكرهه قلت فان كان فيه ذلك الذي يذكر به قال اعلم ان  
 ذكرته بما هو فيه فقد اعتبه وان ذكرته بما ليس فيه فقد بهت الخ وفي هذا  
 أسد \* بن شعون والاصم \* وقد تقدم الكلام عليها ص ١٤٧  
 وذكرنا ههنا ان علي وسقطه الوحيد لم يمتد بسنة العلوي الاصل وقد  
 اعتمد عليه بن قولويه في كامل الزيارات \* انه نقل عن ابن ربيعة في سندها عبد الله  
 بن عبد الرحمن الاصم ووقع في سند محاسن الشيخ طوسي \* الهنائي \* سنة  
 الى جده كما في هامش تهذيب التهذيب لابن حجر ح ١١ ص ١٦٤ ووقفه في التقريب  
 ص ٥٤٣ ولم يذكر ابن حجر رواية لفضيل بن يسار عنه كما ان مصنفات رجال  
 الامامية لم تذكر روايته عنه وفي اللاب لابن حجر ح ٣ ص ٢٩٤ الهنائي  
 بضم الهاء وفتح الون وبعد الالف يا من تحب سنة ابى هاشم بن مالك بن ميم  
 بن نعم بن دوس بطن من الاراد وسبب ليه نهر مهم ابو يزيد يحيى بن زيد بن  
 صرة الهنائي تاهي

كان الذكر بيان محاسنه ادا لا يرصى «فشاها وهذا لتفسير فاسد قطعاً واما ان يراد من الموصول متعلق الذكر» وعليه «فلو فرض شخص يشرب الخمر رغبة فيه من يحجر عنه بانه يشرب اخمر لا يكون من الغيبة لان الفعل لا يسوء والا لما اقدم عليه وان كان لا يرصى ما طهاره بين الناس فهذا التفسير غير تام كما انه لم يرد في رواية معتبرة وانما ذكره بعض اهل اللغة ( ١ ) وورد في نويين

( ١ ) في الصحاح للجوهري وجمع لحرير للطريحي الغيبة ان يتكلم خلف انسان مستورا بما يفهمه لو سمعه فان كان صدقاً سمي غيبة وان كان كذماً سمي بهتاناً وفي تاج العروس مثله مع زيادة او يذكره بسوء ولا يكون الا من ورثه وفي المصباح المير اعتابه ادا ذكره بما يكره من العيوب وهو حق وفي النهاية الغيبة ان تذكر انسان في غيبته بسوء وان كان فيه وان لم يكن فيه وهو البهت .

وفي القاموس غابه عابه وذكره بما فيه من لسوء وتكون حسنة وقبيحة وفي مقاييس اللغة لاس فارس ح ٤ ص ٤٠٣ الغيبة الواقعة في اللسان لانها لا تنقل الا في غيبته ( وظاهر الصحاح ) وغيره وان كانت التحصيل للقول فلا تشمل الاشارة والحكاية والتعريض الا ان تفسير ابن فارس عام لذلك لأنه خصها بالوقية كتفسير لقاموسها بالغيب الشامل للقول وغيره ولعل هذا منشأ ذكر الشهيد الثاني في رسالته الغيبة تعريفين لها الأول ذكر الاسن حال غيبته بما يكره نستنه اليه مما بعد بقصا في العرف بقصد الانتفاص والدم والثدي التبيه على ما يكره نستنه اليه وهو اعم من الاول لشموله مورد اللسان والاشارة والحكاية وهو اولي لما سياتي من عدم قصر لعية على اللسان وارثا لصاحب الجواهر ( قد ه ) ان حرمتها بالقول من جهة افادة السامع ما ينقصه وبهية وحينئذ بهم الحكم كلما يعيد ذلك حتى الكتابة التي هي احد اللسانين والحكاية التي هي اعم في لتفهيم من القول والتعريض والتلويح ولعله اريد من التعريف بالقول الأعم من القول بانذكر اذ دعوى انها بمعنى القول واصحة المنع .

وما اشار اليه من السكتة في التعميم للقول والاشارة وعوها نص عليه

أحاديث سوي لم تقدم ولا حرم حكاه المصنف « وه » عن النبي « ص » أنه قال اندرون ما الغيبة قالوا الله ورسوله اعم فقل ذلك احاط بما يكره « ١ » وقد عرفت عدم تماميته في نفسه ورواية ضعيفة فالتصحيح ارجوع الى ما ورد في تفسيره من روايات اهل بيت العصمة ( ع ) فقد ورد عنهم صلوات الله عليهم ان تقوى في احب امرأ ستره الله عليه كما في رواية العياشي وعليه يصير في الغيبة امور ( لأول ) ان يكون المذكور نقص المعتصم في الدين او العرض او النسب او غيره ويدل عليه اول قوله ( ع ) « ان نقول في احب » فان لفظ لقول في الشخص ظاهر فيما ينقصه وثانياً قوله ( ع ) « ستره الله عليه » فان الستر يناسب القناخ دون الكالات والمحرم ذكرها لا يكون من الغيبة « ثاني » ان يكون المذكور أمراً مستوراً واما ما كان شائعاً طاهراً بدين لا يكون اظهاره حتى يمد من لا يعرفه من غيبة لانه لا يصدق عليه اشارة ما ستره الله وان صدق عليه التعبير ونحوه من العاوين المحرمه ويشهد له رواية ابن فضال والخمس ( ع ) من ذكر رجلاً من حلقه عما هو فيه مما عرفه الناس لم يفتنه ومن ذكره من حلقه عما هو فيه مما لم يعرفه ساس فقد عتبه ومن ذكره بما ليس فيه فقد بهته وروى عبد الرحمن بن سيابة قال سمعت ابا عبد الله ( ع ) يقول الغيبة ان تقوى في احبك ما ستره الله عليه واما الامر بطهر من احدة والعجلة فلا وقال دودس - سوي في لادكار ص ٢٧٠ ولصغوري في روضة المحاسن ص ١٨٤ وابن حجر في الرواجح ح ٢ ص ١٥ وناجهم الاوسي في تفسيره ( روح المعاني ) ح ٢٦ ص ١٥٨ فانه قال المراد بذكر الصريح والكتابة وبداخل في الأخير الرمز والاشارة ونحوه مما يؤدي مؤدي سطق من عنه النبي عن غيبة الائمة تعميم التعبير بقصان اعتاب وهو موجود حيث اقيمت لغير ما يكرهه الغائب ماي وجه كان من طرق الافهام

( ١ ) روى هذا اللفظ ابو هريرة كما في صحيح مسلم ح ٢ ص ٣٨٩ ومصابيح السنة لمغوي ح ٢ ص ١٥٢ والأدكار للمووي ص ٢٧١ وهو مثل ما تقدم عن ابن دودس وترمذي غير انه عسدهما لم يعتمد للفظ ( اندرون ) فان الرواي

سرحان سألت اما عبد الله ( ع ) عن غيبة قال هي ان تقول لاجتياز في دهره ما لم يقص وثبت عليه امراً قد ستره الله عليه لم يعلم عليه فيه ( ١ ) قال طاهر هذه الروايات ان العبرة بستر الوعي اما دلالة الاولى والثانية عليه فواضحة واما اقامة احد في شنة فمعروفة العامة بها وبما اثير عنه في الغيبة واستثنى الحدة والعجبة منها ( لذلك ) عدم صدق الغيبة على بني السكك كما اذا قال لا يعرف ريد الكتاب او حجة الا ان يرجع الى ثبات نقص فيه ان كان الغفلة شأية او حدة ذلك الكتاب مثل ان يشتغل بطلب العلم مدة طويلة فنفي العلم عنه بل ارم بقصا ذات كالألاء او عرصي كعدم اشغاله بحصول العلم ومن هذا يكون نفي الغيبة عن شخص غيبة له لان الغيبة يجب تحصيلها على كل مسلم فيها مستتر لانثبات اركان المعاصي وهو نقص ظاهر

« تنبيه فيه امور »

( الأول ) يظهر من رواية داود بن سرحان اختصاص الغيبة بكتاب او موضوعاً ذكر ما ثبت فيه الحد دون غيره من العيوب بل المعاصي « وفيه » اولاً معارضتها بالاحبار المطلقة كقوله في رواية عبد الرحمن بن سبابة ان تقول في اخيك ما ستره الله عليه ولم يستثنى الا الأمر الطاهر مثل الحدة والعجبة مع كونه في مقام البيان « وتنبأ » مساد بتحديد به من ضروريات تفقه فلا بد من حسن الرواية على بيان بعض مصاديق الغيبة الشديدة دون تحديد « ٢ »

( ١ ) الروايات الثلاث ذكرها بكلي في اصول الكافي على هامش مسألة العقول ح ٢ ص ٣٤٨ و ٣٤٩ باب الغيبة وعنه رواها الحر العاملي في الوسائل ح ٢ ص ٢٣٨ باب ١٥٤ في تجوز فيه الغيبة والنقص في يوافي ح ٣ ص ٦٣ باب الغيبة والفت

( ٢ ) في الادكار للنووي ص ٢٦٩ والرواخر لاس حجر الهيتمي ح ٢ ص ١٣ علم من قوله ( ص ) ( بما يكره ) المموم لما اذا كان متعقلاً مدينه او نسبه او خلقه او دينه او دياره او داجته او ولده او زوجته او خادمه او غير ذلك مما يعلم انه يكرهه لو بلغه وتابعهم الاوسي في روح المعاني ح ٢٦ ص ١٥٨ قال وخصها الفقهاء بالصغات التي لا يذم شرعاً وذكر الشخص بما يكره —

« الأمر الثاني » و قد دعى ظهور رواية عبد الرحمن بن سبابة في اعمية عيوب الغيبة ثم دمرناه به من اظهار ما ستره الله عليه و بعض الرواية من الغيبة ان تقول في احيث ما ستره الله عليه وان من استتر ان تقول في احيث ما ليس فيه \* ١ \* « غريب » كلمة \* من \* طهارة في لتعويض فيكون مدخولها الذي دعت عليه « من افر » لغيبة « وفيه » ان لفظ « من » في امثال هذه التعبيرات لو لم يكن زائداً فهو صاهر في بين المصداق كما في قولك حاتم من قصة او توب من قطن فكأنه عليه السلام فرض قولاً خارجياً حكم به من « غيبة » اكونه احد مصاديقها ومصداقها الآخر ما يصدر من شخص آخر وهو « نظير انت يقال قوت هذا من لصديق او كذب وكثيراً ما يكون الموضوع في القضية الحلية شخصاً خارجياً واعمير ومفهوم كلي كما في قولك لسان حارة والماء سيار وعلى هذا فلا يستفاد من لفظ « من » وجود قسم آخر للغيبة غير ما نصت به الرواية « وهو اظهار ما ستره الله »

« الأمر الثالث » ظهر بي بناء ان ذكر عيوب المؤمن من دون ان يكون هناك سامع بهم لا يدخل تحت الغيبة اذا لم يظهر اصراً ستره الله كما ان اشاعة عيب المؤمن المحمول او المردد في غير محصور لا يكون من الغيبة اذ لم يحصل به كشف الأمر المستور لان كل احد يعرف وجود احد في البلد يشرب اخر مثلاً « نعم » لو كان المحمول عنواناً للجماعة بحيث يكون تعريضاً بجميعهم كان يقول في مقدم دم طالبي العلم رأيت بعض الطلاب يفعل كذا كمال من الغيبة واذا كان المغتاب بالفتح مردهاً بن محصور كأن يقول احد هدين يشرب الخمر في كونه غيبة لهم معا او لأحدهما او لخصوص المتصف بالعيب واقفا او عدم كونه غيبة وجوه تختلف باختلاف تفسير الغيبة والصحيح على اختيار عدم كونه غيبة لانه

مما يدم شرعاً ليس بغيبة عنده ولا يحرم واحتج بقوله ( من ) « ادكروا القاهر بما فيه يحدره الناس » واحديث ليس بشيء عند البيهقي ومنكر عند احمد ومحمول على فاجر معلن بفجوره

\* ١ \* رواه لصدوق في معاني الاحبار ص ٥٧ باب ١٦٧ ملحق بطل

اشرايع وفي الوسائل ح ٢ ص ٢٣٢ عنه وعن امالي الصدوق

لم يظهر امرأ ستره الله اما بالاضافة الى غير لقاعيل فواضح واما بالاصافه الى  
معان فلان السامع لم يعرفه انه المرتكب للغيبة واما يحتمله كاحتمله قبل السماع  
\* نعم \* قد يكون هذا محرما من جهة التعريض بالمؤمن كما اذا قال احتمل ان  
هذا الرجل يشرب احمرا او سرق ما زيدا والتعريض بالمؤمن قبيح \* الامر  
الرابع \* قد يستظهر من كلام بعض اهل اللغة والآية الشريفة وبعض الاخبار  
ومرتكر العرب انه يعتبر في صدق الغيبة عينة المعتاب وان يكون الكلام في نفسه  
من ورائه وعلى ما تقدم في اختيار تفسيرها لا فرق بين حضور المعتاب  
وعينته \* ١ \* نعم لغاب تحقها بذكر مساوي المؤمن في حال غيبته واما  
مواجهته بها فمن تمام لصلافة والواقحة والآية المداركة بعد ان شئت الغيبة باكل  
الحلم المؤمن شئت عينته بموته المكون العذاب فيها عدم حضور المعتاب والا فلا

\* ١ \* ارم فقهاء الامامية باعتار عدم احصوي في حرمة الغيبة وان كان  
مواجهة الحاطر بما يحيط من كرامته وتوحيه اشد حرمة ومن تعرض لذلك  
الكركي في جامع المقاصد وكشف الغطاء في شرح القواعد والسيد جواد عاملي  
في مفتاح الكرامة وصاحب اجواهر فيها ونكراسي في مباح الهداية تبعا  
لاهل اللغة والروايات اظاهرة في عدم حضور المعتاب بالفتح \* وعلى ذلك \*  
حملة من علماء اهل السنة على ما حكاه عنهم ابن حجر في \* فتح الباري \* ج ١٠  
ص ٣٦٠ مهم ابن التبر وارب محشري وابو نصر القشيري وابن عجبس والمسري  
وحملة اخرى آخروهم الكرماسي ثم قال ان حجر الارحج الاختصاص بالغيبة  
مراعاة لاشتقاقها وجرم اهل اللغة به

وقال ابن حجر الهيتمي في الرواخر ج ٢ ص ١٤ المعتمد عدم لفرق في  
حرمة الغيبة بين احضور والغيبة وفي روح المعاني للالوسي ج ٢٦ ص ١٥٨  
المراد بالغيبة عينته عن ذلك ان ذكر سواء كان حاضر في مجلس الذكر او لا والطاهر  
من لؤوي في الاذكار ص ٢٧١ و بصغوري في تزهة المجالس ص ١٨٤ التعميم  
للحضور والغيبة وعبارتها : ضابط الغيبة كلما اقيمت به عيرك نقصان مسم وهذا  
يشمل تنقيصه حتى مع المواجهة وكأنها استندا في ذلك الى طاهر حديث ابي  
هريرة في تعريفها - ذكرك اخاك بما يكره -





— يترقى ثم يتوب فينوب الله عليه وان صاحب النغية لا يعمر له حتى يغفر له صاحبه ورواه ابن عيمه عبر مرفوع \* وهذه الاحاديث لا نحو من مدنية فان حفص بن عمر مجهول وحديث لعلى مرفوع والسكوني والدعائم تقدم البحث فيها والجمهور لم يعلم حاله ومع ذلك فقد اقرم \* فقم \* الامامية \* ما جمع بينها فهي امرأة عقول للمجلسي ح ٢ ص ٣٤٩ يمكن حمل خبر الاستعفار على من لم تلغ نغية ولا استحلال على ما تو به في الاستحلال احوط ان لم يسبب لفسة ونقل الشيخ يوسف الحارثي في اخذ بن عن بعض الاصحاب من ائمة على ما اذا كان حيا والاستغفار في الوفا وفي \* معراج الكرامة \* ظاهر خبر حفص كفاية الاستعفار للحج وليت لانت الاستحلال ربما يثير الحقد وبعض سوء الظن وفي (اجواهر) «ظاهر ان النغية من حقوق الله تعالى ومعلقة الناس فيكفى التوبة العمرية عن المعاصي كلها وتعلقها بالاس لا يتوقف على رحم هاته في الدل دل الدليل الخ ص على اشتغال الدمة ولا الابراء وخبر لتحليل ضعيف السند ومعارض بحر الاستغفار وتحول على الاستحباب دون لفرض ولذا لم يذكر في الكفارات \*

وفي (حاشية الايرواني) على المقام ان الجمع بين رواية لسكوني وما دون على الاستحلال اما بدوع المفتاب وعدم بلوغه او بانكسار من الاستحلال وعدمه كما دل عليه رواية السكوني ودعاء يوم الاثنين تبرع يحتاج الى مساعد ومعه تكون اطراف المعارض ثلاثة \* واطلق بصير الدين لطوسي « في التوبة من - لتجريد - وجوب الاعتذار من المعتاب ولكن العلامة الحلي والقوشجي في شرحها عليه فصلا بين بلوغ المفتاب وعدمه وعلى الاولى يجب الاعتذار لانه اوصل اليه ضربا من الغم وعلى الثاني لا يجب الاعتذار ولا الاستحلال لانه لم يعمل به ألما وعلى التحوين يرمه الدم والى هذا ذهب الفاضل المقداد في شرحه على - معج المسترشدين - للعلامة ص ٢٠٦ وظاهر لهصدى في المواقف كفاية التوبة مع عدم بلوغ المفتاب لانه اوجب الاعتذار مع الدوع وعلته الجرحاني في شرح المواقف ح ٣ ص ٣٤٥ انه اوصل اليه ضربا من الغم بخلاف ما اذا لم يعلم —

( ضعف التمسك لوجوب الاستحلال بالاستصحاب ) - ٢٦٧ -

\* وتحقيق المقام \* في جتهين \* الأولى \* فيما يقتضيه الاصل العملي وحيث ان الشك في وجوب كل منها شك في التكليف فالاصل הראية منه \* وما تمسك به الشيخ الأنصاري قده \* لوجوب الاستحلال عند الشك فيه من استصحاب بقاء حق المفتاب بالفتح ما لم يستحل منه \* غير تام \* لا بمجرد المنع عن حرمان الاستصحاب في الأحكام الكلية بل لأن ما ثبت للمؤمن من الحق على المؤمن ان لا يفتابه \* ١ \* فإذا حالف هذا الحق لم يثبت له حق اخر حتى يشك في بقاء بعد التوبة فاستصحاب \* ونعارة اخرى \* ان قام الدليل على ثبوت حق في ذمة المفتاب بالكسر سبب الغيبة فلا يشك في سقوطه بمجرد التوبة لبعثتصحب والا فلا يقين بحسوته فالاستصحاب لا يحمل له \* وقد يمسك \* لوجوب الاستحلال بقاعدة الاشتمال وذلك لأن المفتاب بالكسر بمجرد اعية استحق العقاب وقيل الاستحلال يشك في رواه ولعل مستقل بتحصيل المؤمن اليقين لبقاء احتمال العقاب فيجب دفعه عقلا \* وفيه \* عدم تماميته مع اطلاق ادلة لوبة لان قوله « ع » الثائب من ذنب كمن لا ذنب له « ٢ » يعني احتمال الضرر حتى في موارد

— بالغيبة وفي الحلين يرمه التوبة \*

وطاهر النووي في الادكار ص ٢٧٨ ولعرالي في الاحياء ح ٣ ص ١٣٣ وابن حجر الهيتمي لروم الاستحلال مصلفا ونقل الالوسي في روح المعاني ج ٢٦ ص ١٢٦ عن الخطاطي وابن الصانع كعبية الدم والاسفطار مع عدم اللوغ ونقل عنها وعن النووي وابن المصارك وابن الصلاح والزرکشي فيما اذا اعتب امام جماعة انهم حكموا بالرجوع اليهم ونعمهم بهم بعدم حفيقة مقال \*

وفي الادكار للنووي ص ٢٧٩ في كعبية العيبه الاظهر لروم الاستحلال على التفصيل ولا يكفي الابراء على الاحمال كمن يقول ابرأت مما اعتسي به وان قال بكفائته بعض اصحاب الشافعي

١ - في الكافي على هامش مرآة العقول ح ٢ ص ١٦٨ الحديث ٥ باب احوة المؤمنين مصمم لبعض بالاسناد الى النقي الخطاط عن الحرث بن انبيرة قال ابو عبد الله - ع - المسامحو المسم هو عيبه ومرآته ودليله لا يحونه ولا يظلمه ولا يكذبه ولا يفتابه

« ٢ » في الكافي على هامش مرآة العقول ح ٢ ص ٤١٤ عن يوسف -

حقوق الناس الا ان ثبت على وجوب - انه ومعها لا يحل بقعدة الاشتغال  
( صحيح ) كما ذكره من ان الاصل هو براءة عن وجوب الاستحلال  
والاستغفار له لعدم ثبوت حق للعتاب بالفتح

( الجبه الثانية ) وفي مقتضيه لاحار واردة في المقام وطهر المصنف به استعصاة  
روايت في وجوب الاستحلال من المعتب وم سخرقه فان جملة منها واردة في  
مناق "طم ولم يقل احد بوجود الاستحلال في معتب ( ١ ) فلا بد من  
حملها على حكم ادبي اخلاقي ومنها ما ورد فيمن اعتب مسلم لم يقس الله تعالى  
صلاته وصيه ( ٢ ) ومن اوضح سم اراده "ساد من عدم القول بل هو اه

- من ان يعقوب يباع الارز فان سمعت انا جعفر ( ع ) يقول السائب من دس  
كن لا دس له والقيم على ادس وهو يسعمر م - كما سهره ورواه عنه في  
اوسن ح ٢ ص ٤٤٢ باب ٨٤ وجوب سوة و مجلسي في شرح الاصول ضعف  
احديث واعله من جهة الكلام في يوسف بن سحت ابو عقوب مصرى لعددود  
في رجال الشيخ طوسي من رجال مسكري - ع - يروي عنه محمد بن  
سب فان علامة وان داود عدوه في القسم ان في المعدود للضعفاء ولكن الوحيد  
"٣٣" في من الى صلاحه ونقل الامتياز ترجمه في ح ٣ ص ٣٣٥ رواية تدل على  
وته وعلى هذا فانو جعفر ( ع ) هو الامام اجوار عليه السلام - ومثله - ما في  
اوسن ح ٢ ص ٤٨١ في التوبة عن بقر ع \* اكثرود من الاستغفر فانه  
محنة لعدوب وعن امير المؤمنين ع \* تحت من يقط ومعه الممجة قيل وما  
الممجة قال الاستغفر

( ١ ) في مستدرك اوسن ح ٢ ص ٣٤٣ باب ٧٨ عن دعائم الاسلام من  
حديث الصادق ع \* ومن باب من رجل شيئاً من عرض او مال وحب عليه  
الاستحلال من ذلك

( ٢ ) في جامع الاخبار ص ٨١ هذا قال ع \* من اعتاب مسلماً او مسلمة  
لم يقل لله صلاته ولا صيامه اربعين يوماً وليلة الا ان يغفر له صياحه والحديث  
مرس ولم يذكره ابن حجر في الروجر ولا ابن كثير في التفسير عند قوله  
تعدى ولا يعتب بعضكم ولا لعالي في الاخياء مع انهم ذكروا ما ورد في -

[illegible]

۱۰۶ \* ثم احدث الحديث عن ابي ذر عن ابي رواد في عمل شرائع من ۱۸۶  
 باب ۳۱۶ وبتأليف ورواه عنه في ج ۲ من ۲۳۸ عن ابي رواد عن ابي رواد  
 ذكره ورواه في مستدرک اوسان ج ۲ من ۱۸۶ عن ابي رواد عن ابي رواد  
 عن رقيه من ۱۰۶ عن جابر بن ابي رواد عن رقيه \* عن \*

( ٢ ) تقدمت كلمات العلماء في ذلك

( ٣ ) ثم احدث المسكوني روية في الاستعمار كما لم يرو الشيوخ الطومحي عنه  
 دلت بهم في خال من تصويري روية مسكوني عن صادق ان رسول الله ص  
 اوصى اباذر في اجتناب الغيبة ونصرة المظالم في الذب عنه وفي الوسائل ج ٢  
 ص ٢٢٩ وص ١٣٧ عن مسكوني عن الصادق قال رسول الله ( ص ) الغيبة  
 اسرع في دين ارحل المسلم من الاكله في حرمه

فيه الاستغفار والتخصيص بالعبية يستلزم تخصيص الأكثر فلا مباح من حلها على حكم اخلاقي ادبي من باب مقابلة التعدي بالاحسان بطير ما ورد في الدعاء « ٣٩ » من ادعية الصحيحة الكاملة ودعاء يوم الاثنين الملحق بها والمراد من قوله ( فانه ) بالغاء اخت لقاى انه فانه حفظ حرمة المؤمن بسبب انتقاصه فيكون معنى ( عابه ) بالعين المهملة وليس المراد بالقوت عدم الوصول الى المطاوع للاستحلال منه كما نؤمن

قوله ره في استثنى من العيبة اخ ذكر المحقق لكركي في جامع ائمة اصدان صابط لعية كل ما يقصد به هناك عرض لمؤمن وسفكه له واصبحت اس منه واما ما كانت تعرض صحيح ولا يحرم كصبح المستشير والتظلم وسماعه لعدم صدق الفدية عليه. والمضى غير تام جوار ان يكون له عرض عقلائي في غير الموارد المخصوصة ثم انت المصنف ( قدس ) استدل على حوار اعية في موارد الاستثناء بالاخبار تارة وبمراجعة مقدمة اعية لمصاحبة اممها جرى ( وهدهه المراجعة ) اذا تحققت تعيين الأمم منها او محتمل الامة فيحكم على طلبة والا فيحكم بالتجوير لكنها حارية في جميع المحرمات ولا اختصاص لها بالفدية مصداق الى ان التزام قد لا يتحقق في جميع الموارد المستثناة كما مشورة هريمان اواقع فيها لم يمكن من الواجبات ليقع التزام بينه وبين حرمة الفدية فلا استدلال على هذه الموارد بالراحة لا يتم فلا بد من الرجوع في موارد الاستثناء الى الاحصار ( الاول المتجاهر بالفسق ) فانه تجوز عيبته على تفصيل ما في ويدل عليه روايات منها رواية هارون بن ادهم عن ابي عبد الله ( ع ) اذا حاهر الفاسق بنفسه ولا حرمة له ولا عيبة ( ١ ) والمراد بالفاسق الملتوى عن حادة لشرع المتجاوز عن الحد ومن هذا الباب اطلاق الفريسة على الفسارة ويراد بالمتجاهر العلن بهذا

« ١ » في الوسائل ح ٢ ص ٢٣٩ باب ١٥٤ عن بحالس الصدوق عن هارون بن الجهم قال ابو عبد الله لصادق « ع » اذا حاهر الله اسق بنفسه ولا حرمة له ولا عيبة وفي المستدرك ح ٢ ص ١٠٧ عن الراوندي في لب القاب « ص » ثلاثة لا عيبة لهم منهم الفاسق المعلن وعنه في نوادره قال « ص » اربعة ليس لهم عيبة منهم الفاسق المعلن بنفسه

الاحراف عند الناس فلا ياتي بظهور فسقه ( ومنها ) قوله ( ع ) من لقي  
 جلناب الحياء فلا عيبه له ( ١ ) والمراد منه بمناسبة الحكم والموضوع عدم  
 المالات به داعي بام الناس ٢ ٤ لا من لقي سر الحياء به وبين حاله لشوته  
 في كل متعرد على احكام المولى سبحانه ولا من التي جلناب الحياء في الامور  
 العادية كخارج من بينه عابا حاسرا ٥ ومنها ٥ قوله ٥ ع ٥ ثلاثة ليس لهم  
 حرمة صاحب هوى متدع ولا امام خذ ٥ والله من المعلن بنفسه ٥ ٣ ٥ ومنها ٥ رواية  
 عند الله من اني بعفور ٥ ٤ ٥ الوار ٥ في العدا ٥ وان يكمي فيها البستر فلا يحور لتفتيش عن  
 سراير من ٥ ٥ متستر ٥ بين لاس ٥ ومنها ٥ قوله ٥ ع ٥ من عامل الناس هم  
 بظلمهم ووعدهم هم يخلفهم وحدتهم فيه يكذبهم كان ممن حرمت عيبته وظهر  
 ٥ ١ ٥ في مستدرک الوسائل ج ٢ ص ١٠٨ عن الاحتصاص لعميد وب  
 الباب لراودي عن ارضا ٥ ع ٥ من التي جلناب الحياء فلا عيبه له وارسل  
 العراقي في احياء له نوم ج ٣ ص ١٢٣ عن رسول الله ٥ ص ٥ من التي جلناب  
 الحياء عن وجهه فلا عيبه له وفي تخرج الاحياء بها مشه اخبره ابن عدى وابو الشيخ في  
 كتب ثواب الاعمال من حديث اس سند ضعيف وضعه ابن حجر في  
 الزواجر ج ٢ ص ١٤

٥ ٢ ٥ في شرح الارشاد للاردبي في نقى عند قول العلامة ٥ وكل  
 تعريض بما يكره المواجه ٥ قال اذا تظاهر الفسق بالفسق ومع ذلك يتاذى  
 القول له بافسق او ذكره بين الناس بالفسق فيمكن المنع عن ذلك وكونه  
 موجبا للتعريض ايضا لعموم ما يدل عليه وعلى عدم جوار القيبة الا ان يكون  
 المقصود من ذكره امتناعه بذلك عنه وعدم طريق اسهل الى منعه منه ثم قال  
 وبهم من كلام الاصحاب عدم حوار ايذاء المخالف بل بعض الكفار ٥

( ٣ ) لوسائل ج ٢ ص ٢٣٩ باب ١٥٤ عن ابي بصير عن الصادق ( ع )  
 ( ٤ ) في الفقيه للصدوق ص ٢٤٥ في عدالة الشهد وعه في الوسائل ج ٣  
 ٤١٦ باب ٤١ قال ابن ابي بعفور قلت لابي عبد الله ( ع ) بم تعرف عدالة الرجل  
 حتى تقبل شهادته قال ان تعرفوه بالبستر والعفاف الى ان قال ان يكون سائرا لجميع  
 عيوبه حتى يحرم على المسلمين ما وراء ذلك من عثراته وعيوبه وتفتيش -

عده ووجب اجوبه \* ١٥١ من مفهومه ان من لا يجمع فيه تلك الخصص \* اي  
لم يكن متسرا \* حريه ( ترجمه ) مفهومه ( ع ) من قوله حيث يركب  
دما وم يشهد عليه شاهدان فهو من اهل عدله وسبق وشبهه مقبوه وان كان  
في نفسه مدله ومن عدله مدله فيه فهو خارج من ولايه الله تعالى داخل في ولاية  
الشيطان ونقد حديثي ابي عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم عن ابي عن  
اعتاد مؤلفا مدله لا يجمع انه مدله في احواله ومن اصاب مؤلفا بما ليس  
فيه انقطعت اعظمه مدله وركن مدله في احواله احوالا وليس لمؤلف \* ١٥٢  
هذا ما استدل به على جواز عيمة المتحدر من احواله احوالا لاول طاهرة  
في استدلاله بالادلة الاخرى فلا يخفى ان مدله فال متحدره من احواله  
في نيل الطهر في مدله مدله وشكر كون الاسباب من احواله مدله في حرم على احواله  
تفتيش ما وراء ذلك ومفهومة ان مدله من احواله مدله لا يجرم تفتيش وهذا من باب  
الكسبة فانقذه الموضوع لان من لا يمكن مدله احواله فقد يظهر ما ومعه لا يمكن  
للتفتيش عنه \* واما مفهوم الرد يتبين لاحريه \* وشكر ( ع ) من قوله حيث  
وقوله ( ع ) من احواله من فهم مفهومه وحديثي مفهومه في احواله في حوار  
عيمة مصدق القاصي ولو لم يتحدره وتذليل حرج من المتحدر الا ان التأمين  
لا يساعد عليه فان قوله ( ع ) من احواله حيث مدله في اعتدال عدم علم المدله  
عما يذكر له من احواله والا فليس من عيمة مدله كما سيوضح واما الرواية  
الاخرى وهي قوله ( ع ) من احواله من احواله شكلي نايم فلا مان اجرة مجموع الجمل  
المذكورة فالمدخل عند المدله شرط محرم لا كل واحد منها فلا ينافي ذلك ثبوت  
بعضها وحديث لا دلالة فيها على احواله حرمة عيمه من احواله وانما تدل  
شروطه \* واياها ان كلمة ( ع ) من احواله في احواله فيكون المعنى ان  
الواحد تلك الخصص نفس المدله من تحريم عيمه ولا في ذلك حرمة عيمة المدله

— ما وراء ذلك وجب عليه تركه وشكر نفسه في مدله من احواله

( ١ ) الوسائل ج ٢ ص ٢٣٧ باب ١٥٢ عن بكوي عن سماعة بن مهران

وفي ج ٣ ص ٤١٧ باب ٤١ وفي تعريفه عدله شاهد

( ٢ ) الوسائل ج ٣ ص ٤١٧ باب ٤١ عن عظمة عن الصادق ( ع )



لها مكنونه من نعم لا حر يحرى يحرم غيبته ايضا  
 ( ولكن بر على لأول ) ان شرط وان كان مجموع الأدلة المذكورة  
 في حرمه الشرطية الا ان اجراء بحسب ظهور لغوي كل خبر من الأدلة كورات  
 مستقلا فان ظاهر الجملة الشرطية ان كل ما يذكر في اجراء اسمه مترتب على  
 الشرط ولا يكون ذكره مسجود ومن هذا لا يقتضي زيادة على هذه الجملة  
 في الرواية فيقال ويحرم قبله ويجب دفعه بالسلافة عليه مع ان مجموع من  
 حيث مجموع مترتب على شرط « ويرد على الثاني » ان نفس « من » وان  
 كان لا يعمى الا ان التعميم قد يكون من قبل الخبر والكل وفيه يكون من  
 فين اخرى والتكفي وظهر بعمى في رواية بين المتكفي وان ذكر من  
 افراد ما يعمى لا به قسم وهذا قسم آخر وعلى هذا يحمل قوله « ع »  
 من الغيبة ان يكون في الحديث ما ستره الله عليه « ا » فان صدره بين المقربين  
 لا ان الغيبة فعل وهذا قسم منه « فظهر ان دلاله الرواية على انتهاء اجزائه  
 عن غيبة من لم يكن واجداً لتلك الشروط واضحة » في الكلام « في دلالة  
 على اختصاص الحزمة بغيبة لعدن وحوار غيبة من مضطرب ولو يمكن  
 متجاهراً وتقرره ان من حدث له من دكرهم وهو صرة وانما لهم نظامهم ولو كان  
 مستتراً حل في المقوم « وفيه » ان « ان » المذكورة في الرواية ظاهرة في  
 من كان دأبه ذلك ولا يعلم من مصدر منه خلاصاً أحياً ومن ظهر ان من كان  
 دأبه الكذب في الحديث ونظم في المعصية لا يحرم بشيخ كذب وصاحبه بين الناس  
 ويكون متجاهراً ولا بأس بالاستدلال به اقام كما يستند بها مفهوم الغيبة  
 ايضا وأنه كشف الامر المستور واما قوله في رواية غلقمة « من لم تره بعين  
 يركب » انه يشهد عليه شهادته من اجل براءته « حيث رتب فيه الحرمة  
 على عدم رؤيته شخص يركب كذب و يشهد ببراءته لا يمكن منه على  
 بيان من يحرم بغيره لان لا رمة حوار غيبة من عد نفسه وشهادته « ان »  
 م يتجاهر به ويتجنب حرمة لغية العدول ولا يمكن الا التزام به تدقيقه صريح

الاحبار المفسرة للغة وفي رواية داود بن مرحان « قلت اما عند الله \* ع \*  
عن العينة قال ان تقرب لاحد في دينه ما لم يفعل وثبت عليه امرأ فقد ستره الله  
عليه \* يقيم عليه فيه حد \* ١ \* وحينئذ لا بد من حمله على بيان معنى عينة واسما  
المتحقق اذا لم يعلم السامع الذنب بالوقوف عليها او شهادة ايده فيكون معنى  
الرواية من لم تره بهيتك يرتكب ذنبا ولم يشهد عليه شاهدان لا يجوز أن  
يفتبه احد عندك ومن اعتابه فهو خارج من ولاية الله تعالى \* ومفهومه \* ان  
من علمت ارتكابه الذنب لا مانع من ان يذكر عندك به لانه لم يكن اصهار ماستره  
الله حيث كنت عالما به فيكون خارجا عن موضوع عينة فهذا حد كعبه من  
الاحبار المطردة الى بيان مفهومه تعينه وهو كشف الأمر لمستور \* وليس معنى  
الخير \* من لم تره يرتكب الذنب لا يجوز ان عينته ليكره مفهومه اذا رأيت  
كذلك يجوز ان عينته وكرهه عند \* من وهذا واضح جدا فالرواية احصية  
عما نحن فيه

(تليها الأول) غير معصم في حوار عينة المتجاهر ان يكون الداعي الهبي عن  
المسكر وحكي المصنف \* ره \* عن الشهيد في الاحتياط اعتبار قصد سب عن المسكر في  
جور سب المتجاهر مع عرافه بان صاهر لنفسه وامتوى عدمه - ٢ -

١ - بكافي على هامش مرآة العقول ج ٢ ص ٣٤٨ وعنه في الوسائط ج ٢

ص ٢٣٨ باب ١٥٤

\* ٢ \* ذكر المصنف - ره - في عنوان سب المؤمنين ما لفظه ثم انه  
يستثنى من المؤمن المتظاهر بالمعنى المسيحي في عينة من به لا حرمة \* وهل  
يعتبر في حوار سبه كونه من \* الهبي عن المسكر فيشترط شروطه ام لا ظاهر  
المصوص والفتاوى كما في الروضة التي والاحوط الأول \*

ولم احد في الروضة ما سبه بها نعم ذكر في المسالك في عنوان \* هـ \*  
المؤمن ما سبه حرج المؤمنين غيره ويجوز \* هـ \* كما يجوز لعنه ولا فرق في  
المؤمن هـ ان \* سبه وتعييره المهم الا ان يدخل \* هـ \* فاسق في سب الهبي  
عن المسكر حيث يتوقف ردعه عليه فيمكن حوار عينة ان يرض \*

وأطلاقات الأدلة كما أفاده الشهيد أعلا الله مقامه تمنع اعتبار قصد السب من المنكر في غيبة المتجاهر بالنسبة إليه فانه لما بارز حافقه جل شأنه بالعصيان وتعمد على قدس أحكامه اسقط الشارع حرمة عرضه فيجوز المؤمن سبه وعيته على ما هو ظاهر قوله - ع - إذ جاهر لنفسه بسفه فلا حرمة له ولا غيبة وقد يؤدي التجاهر بالعصيان إلى حد يكون معه مهدورا - وباحية - اطلاق اخبار استثناء التجاهر بدهم اعتبار قصد السب من المنكر في حوار غيبة العبد بالنسبة مع انه لا معنى بقصد سب من المنكر هنا لأن المتجاهر لا يأنثر من ذكر ما نتجهر به ليرتدع بذلك « ثانيا » اختلفوا في مقدار ما يجوز به غيبة المتجاهر بالنسبة هل هو خصوص ما نتجهر به او نعم ما دونه من المعاصي او عموم المعاصي على وجوه وذهب صاحب الحدايق إلى الآخر لاطلاق الأدلة وذهب بعض إلى الأول نظراً إلى ان الأصل في الاسم هو الحرمة فلا بد من الاقتصار في رفع اليد عنه على المتعين وذهب لمصنف إلى التفصيل نظراً إلى دخول الداني في العالي - ويقول - لا وجه لما أفاده نور الله صريحه فان أدلة الاستثناء ان كان لها اطلاق فلا مانع من قول بحوار غيبة المتجاهر مطلقاً لأن اطلاق المخصص يتقدم على اطلاق العام وإن لم يكن لها اطلاق فلا بد من الاقتصار على الميقن - ودعوى - اندراج الداني تحت العام في مجموعة على اطلاقها والنسب بينهما ما إذا كان الداني مدولاً معالي تصدق أو التزاماً كالمتجاهر بربنا فان ذكره به يستلزم ذكره بالنسب والبطر والقبلة بالملزمة بين هذه الأشياء وما إذا لم يمكن بين الداني والعالي ملزمة فليس الداني مدرجاً في العالي فلا يجوز ذكره بالداني لكونه متجاهراً بالمعصية العالية فالمتجاهر يقتل المؤمن لو كان مستترا بالبطر إلى الاحسية لا يجوز ذكره بانه يبطر بها وإن كان ما نتجهر به وهو قتل المؤمنين اعظم معصية من سطر اليها ( واد لم يتصح ) دليل تفصيل يكون الأمر دائراً بين الاحتمالين الآخرين والصحيح منهما ما ذهب إليه صاحب الحدايق لأن الاخبار الواردة في استثناء المتجاهر طاهرة في التخصيص دون التخصيص وإذا اعتصر ما على اتيقن كما قيل كان حروجه تخصصاً لا تقييداً فان ذكر المرء ما نتجهر به ليس فيه كشف لما ستره الله فم يمكن لاستثناءه وببانه وجه صحيح هذا واطلاق تلك

الآية بعد ذكر لمتح حر نجيب عيوبه فكأن من كان مراعياً حكم التولي سبحانه  
بالتحذر ولو بمعصية واحدة لا حرمة له ولا عيبه لأن الله تعالى اتى حرمة هذه  
الجزاء والتعدي

( الثالث ) ان الموصوع في الآية هو المعلن بالفسق فلا بد من احرازها وعند  
الثبوت في كونه متحاذراً لا يجوز الاقدام على عيبته كما اذا رأى اعمى شرب الخمر  
في الطريق واحتمل به حين عدم وجود أحد يراه فلا يصدق عليه لتحاذر  
بالفسق ومثله ما دام حرر كونه ما يرتكبه معصية او احتملها انه لا يراه معصية  
لشبهة حكيمة او موضوعية

( الرابع ) ان محذرة الفسق من العاوين بقرينة كالتحاذر بالامور  
الخارجية فلا يراد به تحذره عند عامة الناس وجميع من يراه او يحمله فانه امر  
لا يتحذر منه بل امران من يربط به كرات الناس في مقابل من يتحذر منهم  
فيحذر عيبته من عدمه لا يعرفه كدلت و كان مسكناً عن ظهور حاله  
لديه ويتدنى بذلك ( ومن الغريب ) أن المصنف ( ر ه ) فرق هنا بين الغيبة  
وسب في اذا تدنى من اظهار عيب فيحذر منه بنا لا يكون كذا يكون  
نسب مبنياً على المدمة والتفويض ولا يجوز عيبته الا بمقدار الرحمة لان من  
عيبته على اسم الغيب الناس ( وفيه ) انه اعلا الله مقدمه ذكر في محبت السب  
ان دليل حذره سب محذره ما ورد من انه لا حرمة له ولا عيبه فاداً يشترك  
السب والغيبة في الدخول تحت دليل الجواز

( قوله وه الثاني تظلم المظلوم )

و يتبدل لاسد منه من محرمات سب عن الغيبة وحذره اعيان مظلوم لمن ظلمه  
و د في تفسير الآية امر كه ( لا يحب الله احبهم بالسوء من قول الا من ظلم )  
وورد عليه من روايه لعياشي والقمي وهو سوي تصعيف ولا يرفع اليد به عن  
محمومات سب عن الغيبة ( ١ ) « وفيه » عدم الحاجة الى هذه الاخبار

( ١ ) رواية لعياشي عن الصادق ( ع ) فسر الآية فيمن اصاب قوما  
وساء سميتهم فلهم ان يقولوا فيه كما في تفسير البرهان للسيد هاشم لجنائ ح ١  
ص ٢٦٠ ولقمي على س ابراهيم بعد ان ذكر في تفسيره ص ١٤٥ انه اطلق —

ضعيفة ان ع الآلة كبرية ما ياداه بعد ما ثبت ان عيبه من مصدق قول  
 السوء ومنه احكم وهو مجموع بمسحي ان يكون لعنوان الظلم دخل في حواز  
 عيبه نظراً في جوارحه في حصة له لاني عود فلا يقاس لظلمه بالحد الذي لا حرمة  
 له ولا عيبه ( ثم ان ع ) احتصاص جوارحه عيبه عدا ان كان القبول فيه سماً  
 لعدائته خاصة لا في - كان ع د مسمى لعدم عمده في دليل الاستثناء فيقتصر  
 في رفع يده عن عموم حرمة عيبه على البعض ( مجموع ) انه - يريد من عدم  
 عموم دليل الاستثناء العموم المطلقي فالامر كذلك وان يريد الاطلاق ان ثبت  
 تفهيمات الخساسة فهو مجموع لان دليل الاستثناء مقتضى يثبت «طلاقه واما  
 ما روي في العياشي في تفسير الآية من ان من ادعى قوماً وادعى جميع قتهم فهو ممن  
 سم ولا حرج عليهم فيها فوجه عيبه فهو موافق لظاهر الآية ولا يستبعد منه جوار  
 عيبه في ذلك الاول كما في قول الآية ان عيبه كذا في عيبه في مقام  
 التمييز لا مطلقاً في الآية - عيبه عيبه - من مصداق الى ضعف  
 ( رواية في تفسيره ) وعنده ثبوت ضد لربك الاول ( ووجود الأربعة ) في  
 ذكره اضعف « ره » تأييداً للاستدلال بالآية في المقام لا يتم شيء منها اما  
 الأول وهو الخرج في مع مطروحة عن عيبة دو حذر على خلافه لكثرة ما روي  
 المطروحة و دعوى عن عيبه من ضلهم من دون خرج عليهم واوجه الثاني وهو  
 كون عيبه ظلم مظنة بدعوى ظلم وهي مصلحة حالية عن المفسدة مجموع  
 صغرى وكبرى والارء عيبة عيبه ايضا ووجه الثالث وهو انتمسك بقوله ع -  
 ثلاثة لمن هم حرمة صاحب هوى متدع و لمام الحائر وعسى المعلن نفسه  
 بقرب ان يعاين حكم على الحائر - هوى ان عيبه في عدم احترامه جواره  
 - مطروحة ان يراض - بالظلمة وفي حديث آخر - عاشر رحى وقال فيث  
 ما ليس فيث من احير و ثناء و اعمى مصالح فلا يقبله منه وكده ه  
 و انتفاء الأول في تفسيره في سي - ص او احد الأئمة - ع - والظاهر  
 منه انه رواية لانه قال بعده وفي حديث آخر الخ وكل من العياشي والقاسم لم يقلوا  
 عن سي - ص - تفسير الآية « عيبه » المطروحة المقام وان لم يسم مستندهما من  
 الضعيف

لا تحذرهم ، يعنى فيحور عينة لكل حائر - فيه - م يرد بالأمر الحذر  
 أعاصب للحلقة فانه تحور عينته لعدم كونه مؤمدا كما لا يراد به ولاية عيسى  
 لمصطفى الأمامة لتحذرهم ، يعنى فلا وجه لاستدائه في مقام استثناء المدح  
 بالعشق وتأييد الأقسام فابطهران المراد بالأمر الحذر من تصدى من المؤمنين براسة قوم  
 واشتموا به شرهم في الحكم وهذا جارح غير عن فيه ويشهد له انه تحور عينته لكل حد ولا  
 يختص بالطلوم ، وبإذنا رابع وهو - قوله - « لصاحب الحق مقلدا » معني صلالة وسدا  
 « وأما الاستدلال » بقوله « على » ومن انصرف بعد طامسه الآية -  
 فغير صحيح لأن صدر الآية ورثة واضحة على ان معادها حوار تقدم مظلوم

( ١ ) في صحيح البخاري ج ٢ ص ٣٧ - لو كاة في قضاء بنس وفي  
 كتاب الاستقراض والديون ص ٥١ وصحيح مسلم ج ١ ص ٦٣٩ باب من  
 استلف شيئا فقصى حرامه عن ابي هريرة اني رجل الى النبي ( ص ) تنقصه  
 فاعطاه لهم - صحابه فقد رسول الله « ص » دعوه فان اصحاب الحق مقلدا  
 ثم قال اعطوه سامثل سة قوا يا رسول الله لا تعد الا أمث من سة وقال اعطوه  
 فان حذركم احسبكم قضاء ودعوه في تفسير الوصوف لابن الدببع ج ٢ ص ٩٧  
 كتاب الدين بريدة ان صاحب الحق قال ( رسول الله ) وقوتي ا قال الله ثم قال  
 واخرجه احسن الا ابو داود ويعني بهم سحري ومسلم والترمذي ومسنى وابن يعميه  
 في مسنى الاحبار على هامش بين الاوطار للشوكاني ج ٥ ص ١٥٦ - البرادة  
 عند وفاة الدين كرماني في تفسير الوصوف وذكر قوله « ان صاحب الحق  
 مقلدا » وانكى في الشرح قال وقد وقع في بعض النسخ بصحيح ر الرجل  
 اعطى على النبي « ص » هم به اصحابه فقد دعوه فان صاحب الحق مقلدا  
 وفي مدارق الأرهاار لأن الملك شرح مشارق الاوار للصفي ج ١ ص ١٤٧ عن  
 عائشة وذكر الحديث وفيه ان اصحاب الحق مقلدا وفي سنن ابن ماجه ج ٢  
 ص ٧٩ باب حسن لقضاء من ابواب الديون عن ابن عباس وذكر الحديث وفي  
 آخره ( ربه فان صاحب الدين له سلطان على صاحبه حتى يقضيه وفي تهذيب  
 تاريخ ابن عساكر ج ٢ ص ٣٠٦ برحمه ابراهيم بن هشام المحرومي والي مدينة رحلا  
 لقبه مسلم عليه فتعبر وجهه فمثل عنه قال ان له علي دبيرا وقد قال النبي « ص »  
 ان صاحب الحق مقلدا

من الظلم ناش كقولته تعالى - فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم - وهذا لا يرتبط بحوار غيبة ص ١٠ .

- قوله رد وكذا لوم يكن ما فعل « ضم الى كانت من برث الأولى -

اسطر ٨ مصنف - رد - حوار غيبة ذلك من روايات الأولى ما رواه حماد بن عثمان قال حدثنا رجل عن ابي عبد الله - ع - فشكلنا به رجلا من اصحابه فم يلبث ان جاء المشكوك به انو عد الله - ع - ما لعلنا بشكوكك قال يشكوى اني استقصيت منه حقي قال وحاش انو عد الله - ع - مصنف ثم قال كذا اذا استقصيت حقت لم تسي رأيت ما حكى الله تعالى ويخافون سوء الحساب اتري بهم حادوا الله ان يحور عليهم لا والله ما حادوا الا الاستقصاء فبما الله تعالى سوء الحساب فمن استقصى فقد اسره ( ٢ ) وقد عدم ردع الامام ( ع ) الشاكي مع ان المشكوك عليه لم يخله واما استقصاءه ديه على جوار غيبة ائمة الأولى ( وفيه ) ان من المحتمل ان اديون لم يكن متمكنا من الاداء فكان استقصاء الدين منه طمنا

« ١ » ما ذكر في آبي الانصار ولاعتداء عليه شيخ بطوسي في التبيان

ح ٢ ص ٥٥٨ و بطرشي في جمع البيان ح ٩ ص ٣٤ صيدا وان كثير في تفسيره ح ٤ ص ١١٤ والرازي في تفسيره ح ٧ ص ٤٠٠ والآلوسي في روح المعاني ح ٢٥ ص ٤٧ بهم ذكروا ان الاولى اجيل سبحانه شرع المعلوم ان يستصنف من طاعة وحده حقه وفيد ، مثل فقد جراه سيئة سيئة مثلها لان نقصان عن مثل حيف والزيادة عليه ظم و تساوي هو لعدا و حار المعلوم الاقتصار باسفس وناجوارح وتسميته سيئة مع ان الشارح احار بالمحى عليه الاقتصار من الحادي بلاردواح ، عين حادافون بسدي في تفسير الآية ناه اذا قال له حرا - الله رد عليه بمثله واذا ودوه ناربنا بما يوجب الحد فليس به ذلك ويحكي ابو حيان عن جمهور ان المضموم يرفع امره الى الامام او دائه ولا ينتصر نفسه من دون ، ديه نقبه عنه في روح المعاني ح ٢٧ ص ٥٠ وفي نفروع لأبس مطلع الحسني ح ٣ ص ٥١٣ في التعرير ظاهر قول الجمعية لو شاتم الله عزرا

« ٢ » رواية حماد بن عثمان في لكافي على هامش مسألة العقول ح ٣ ص

عليه وعشكاه من لا بد وان يكون كدث والاسكال على الأمام ان يامر المديون  
 ماداه الدين لوحدة عليه عند تمكنه منه ولقد ورد عن سي ( ص ) لي الواحد  
 يحل عرصه وسهوته ( ١٠ ) روية الثانية مرسيه تعلقه من مومنون المروية  
 في الكافي عن ابي عبد الله ( ع ) كان سده قوم يحرقهم فذكر رخص منهم رجلا  
 ووقع فيه وشكاه فلهذا امر عند ( ع ) ( و ) في ما حيث لكاه اي لرحن  
 المهذب ( وفيه ادلا ) منه نعم يكون شكوه من حبه ترك لأولى ولطامه اياه  
 او اعير دث ( و ) فيه ( ع ) ( و ) في ما حيث لكاه صرح للردع فكيف  
 يقال انه ( ع ) لم يردعه

( قوله انه يرمى من موارد الرخصة مراعاة تعرض الأثر صور تعرضوا  
 لها منها نصيح المستشير )

المورد الذي استشهد به ( قوله ) على اخيه ( ومها ) يكون ( حارحا  
 بالخصص كذكر المؤمن الأعرج وكوه فله لم يكن فيه كشف لأمر المستور  
 وهذا خارج عن موضوع العينة المهم الا ان يخص لتعير دث فيحرم لاحله  
 ( ومها ما يكون ) حارحا للمراعاة بوجوب الكا ووقوف حفظ النفس على  
 عينة المؤمن فله يتقدم عليها للإلمية واما مع تسوي مصلحة او يجب لمصلحة  
 لفية فالتحجير كما به تتقدم حرمة عينة اذا كانت لمصلحة قوى فالخروج على  
 استحوال الأول لأجل انتفاء الموضوع وعلى التحجير في لأجل المراعاة التي لا تختص  
 بالغيرة اذا تعرض المصنف للملاجه ( ومها ما يكون حروحه ) بالاختصاص وهو على  
 قسمين لأن الاختصاص قد يكون بعنوان عام غير مختص بمحرم دون آخر مثل عنوان  
 الخرج والضرر فالجميع المحرمات يختص به ما يكون بعنوان خاص والتعرض  
 للأول في المقام بالأوجه لعدم خصوصية العينة فيه بل لأولى الأقتصر على ما كان من

- ١ - في الوسائل ج ٢ ص ٦٢٢ استشهد او احسن ارضا - ع - بقول  
 رسول الله - ص - لي الواحد يحل عرصه وعقوبته ما لم يكن ديه فيما يكره  
 الله تعالى وهذا الحديث ذكره النسائي في السنن ج ٢ ص ٢٣٣ باب مظل العي  
 من كتاب الاستقراض وابن ماجه في سننه ج ٢ ص ٨٠ باب الحبس في -



الشيء الذي وهو الخارج بعنوان خاص الا ان المصنف ( ر ه ) تعرض لحيه  
وتنحى ثقبه اثره

( وبقول ) اما ( نصيح المستشير ) قال لم يدل دليل على وجوبه ولا  
تحور القيمة فيه الا اذا علم من الخارج اهمية مصلحة الصبيحة من مفسدة العيبة  
كما اذا رأينا مؤمنا يريد لسر مع شخص تعلم باعتياله اياه في لطريق فان الواجب  
من باب حفظ النفس نصحه ولو ابتداء وتحذيره من دنس الشخص وان استمر  
العيبة لأن حفظ المؤمن أهم من مفسدة عيبة الفاسق ولو كان مقتترا واما بناء على  
وجوب نصيح المستشير بعد الاستشارة كما ربما يستظهر من الروايات ( ١ ) فان  
كل النصيح متحدا مع الغيبة فلا يحاط به يقع المعارضة بين احبار وجوب النصيح

الذين عن عمر بن الشريد عن ابيه قال رسول الله ( ص ) لي الواجد يحول  
عرصه وعقوته ورواه عنه ابن ابي عمير في تفسير الوصول ج ٢ ص ٩٦ وفي  
صحيح بحري ج ٢ ص ٥٩ باب لصاحب الحق مالا من كتاب الاستقراض  
فان وبدكر عن النبي ( ص ) لي الواجد يحول عرصه وعقوته وفي فتح الباري  
ج ٥ ص ٣٩ بعد ان قهر الى بالمطلة والواجد بالهي قال وصل الحديث احمد  
واسحق في مسندهما ابو داود ولساني عن عمرو بن الشريد عن ابيه وذكر  
الطبراني انه لا يروي الا بهذا الأسناد وفي عمدة القري للهي ج ٩ ص ٥٢  
استدل بالحديث على حبس المدين اذا كان قادرا على الوفاء تأديبا له لانه لم  
والطمع محرم وان من ومع الاعصار مع له يعني ومالك من ملازمة القرم له ولم  
يمنع ابو حنيفة ملازمته

( ١ ) في الوسائل ج ٢ ص ٢٠٨ باب ٢٣ عن عمرو بن يزيد عن ابيه قال  
ابو عبد الله ( ع ) من استشار احاه فم بصحه محض الرأي سلبه الله ربه وفي  
المؤيد للورى ج ٢ ص ٩٦ مما كتبه ابو عبد الله ( ع ) الى المجاشي ان  
رسول الله ( ص ) قال من استشار احاه المؤمن فم يحضه النصيحة سلبه الله له  
وفي كتاب امير المؤمنين ( ع ) الى محمد بن ابي بكر بعنه وانصح لمن استشرك  
وفي ( فقه ارضا ) حق المؤمن ان يحضه النصيحة في المشهد والمغيب كمنصيحته  
لنفسه

وبين أحبار حرمه العينة بالعموم من وجه وبعد سقوطها في مورد الاحتياج  
بالمعارضه يرجع الى أصله لثبوتها عن الخرمه ووجوب تنقيب الأدلة وان كان  
النصح بتولده من تعيينه تكون المسألة من باب اتراحم ويتقدم الأعم ومن لم يمكن  
فالتجيز ( والابصار ) انه يهمل على ما يدل على وجوب نصيح المستشير فان  
صاحب اوراق ذكر في باب المعاشرة وباب حقوق المؤمن احداً رأى على طوائف  
ثلاث

( الاولى ) ما ورد في وجوب كون المؤمن صديقاً لاجبيه وهذه  
الطائفة لم يعمل بها فلا يجب على مؤمن ان يكون دائماً بصديق لاجبات  
للمؤمنين لعدم معة الوقت لذلك

( وثانيها ) ما ورد في حياته المؤمن ان أمسه اخوه مؤمن و وكل إليه  
أمره وهذه اجنبية عن نصيح المستشير

( وثالثها ) ما ورد ان من نصيح المؤمن اذا استشره الله الله به وفي رواية يسلمه رأيه  
وهذا اللسان الكراهة اشبه فان الله سبحانه اذ اذنهم على العبد بالعقل الكامل كان من  
شكر هذه النعمة العظيمة استعجاب له ورأيه في تصديقه من حملة بسلامته والا  
فقد كفر هذه النعمة اخلية فلا دلائل في شيء من الروايات على وجوب النصيحة  
الا انه مع ذلك تجوز القيمة اذا وقع عليه نصيح المستشير لدرجة تقطعية والا لاحت  
النظام في باب المعاملات والانكحة ونحوها

( قوله به ومع الاستفتاء ) استدلل مصنف اعلا الله فده به على حوار  
عينة في مورد الاستفتاء رواية من الاول ما حكى عن همد روجه في سبيل انساب  
قالت لرسول الله ( ص ) ان اسقيل رحن شجيج وابن عمي ما بهكفي  
وولدي الا ما حدث منه وهو لا يعلم بقل حدي ما بهكفي وولدك ( ١ )

( ١ ) استدلل به على ذلك النووي في الاذكار ص ٢٧٦ وابن حجر  
الهيتمي في الروايات ج ٢ ص ١٢ ونحوه في الاحياء ج ٣ ص ١٣٢ وفي  
حريج احاديثه به منه ان احديث متن عليه من فائضة وذكره ابن حجر  
الاسفلاقي في فتح الباري ج ٩ ص ٤٠٩ كتاب النكاح باب ارجل دائم ينفق  
والمرأة تأخذ بغير علمه انه يستأنف منه جزار ذكر الاساس بما لا يعجزه -

شبهة رواية عبد الله بن سنان عن الصادق ( ع ) ان رجلاً جاء الى النبي ( ص ) فقال ان ابي لا تدفع يد لامس الحديث ( ١ ) ووجه الاستدلال بهما ان ذكر الشح عيب ولم يردع النبي ( ص ) كما يردع الرجل عن عيبه امه واحتمل تحاهر المرأة بما وضعها به وندها من فروع الاصل والتحقيق في المقام ان كل الاستفتاء واجبا للاقتداء به ولم يكن المستفتى متمسكاً بالاستفتاء سحر كلّي لا يستمر الغيبة فتجوز من باب التواضع لاهمية تعلم احكام الآلهي والا فلا تجوز لغيبة كما هو واضح وحديث هذا لا يصلح بهدأً لأننا سفيان لا نعلم عيبه وذلك كل مجاهر بما ذكرته من مع انها كانت متظلمة عند النبي ( ص ) ولا يظلم من الاستفتاء ( ورواه عبد الله بن سنان ) قضية شخصيه مع احتمال كون المرأة كافرة او مجاهرة والأصل وان كانت العدم الا ان اصالة عدم تجاهرها لا نذب وارها ولا رتب عليها كون عدم ردع النبي ( ص ) لأجل الاستفتاء فانتمت لأحد من العرائب بل الظاهر من نفس الرواية كون المرأة متجاهرة بما ذكره ولهذا حيث لم يكن تدفع يد لامس حتى مع حرص ابيها على لا تكار عليها فان ذلك ملازم للتحاهر وهذا ومن المحتمل ان اذا كانت على وجه الاستفتاء وحوار استمع احد الخصمين غيبة الآخر وحوار سمع صوت الاحدية على القول بأنه غيرة وجرار القضاء على الغائب لاننا سفيان لم يكن حاضراً عند النبي ( ص ) وحوار المقاضيه من من الطالم وقبول قول الروحة في قصص دفعه وابها مقدرة بالحدكداية وان العبرة فيها بحال الروحة وان نفقة الاولاد على الاب وان امرأة تقوم بكفنة اولادها وان نفقة خادمها على الروح ثم ذكر آراء الفقهاء في هذه الفروع

( ١ ) روى الصدوق في من لا يحضره الفقيه ص ٣٧٤ باب موارد الحدود عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ( ع ) قال جاء رجل الى رسول الله ( ص ) فقال ان ابي لا تدفع يد لامس قال فاحسم قال قد فعلت قال فامع من يد رجل عليها قال قد فعلت قال فيدها فادك لا يرها شيء افضل من ان تمسها من محارم الله ورواه عنه في الوسائل ج ٣ ص ٣٣٦ باب ٤٨ حوار منيع الام من الزنا وفيه باب ٤٣ عن زرارة عن ابي عبد الله قال جاء رجل الى النبي ( ص ) وقال ان امرأتى لا تدفع يد لامس قال فطلقها قال يا رسول الله اني احبها قال فامسكها

عدم معرفة النبي ( ص ) بالرجل ولا بامه لكونها من اهل البادية فتكون العينة لامرأة محبولة او كان ( ص ) عارفاً بكل ذلك فلم يكن هناك كشف أمر مستور .

( قوله « ره » ردع المغتاب عن المنكر اندي بفعله ) الاستدلال على جواز الغيبة في هذا الحسان بان ردع الشخص عن المنكر اولى من الستر عليه ولأن اعتيابه حينئذ احسان اليه واولى بالجوار من عيبه عند خوف الضرر الدنيوي عليه ( محدوش ) بانه لم ينسب كون حرمة العيبه لمجرد حق المغتاب بالفتح لترفع ارضاء وكونها احسانا اليه مع انه قد لا يرضى بها فتكون حلما على المغتاب بالكره ولا يجوز الاحسان الى الغير بترك الامور الصالحة والصحيح عدم جواز ذلك كما لا يجوز ارتكاب غيرها من المحرمات لردع عن المنكر الا في موارد خاصة ورد الدليل على حوارها كاشتيم والعرب ( نعم ) اذا كان المنكر من الامور المهمة التي يجب منع عم على كل مكلف متى وجده كان كحفظ الدماء والاعراض جاز دفعه بالغيبة لاهميته

( قوله « ره » القدح في مقالة باطله ) لا اشكال في حوار غيبة المتدع في الدين ليرتدع عن بدعته وصلاته ولئلا يعر به اهل اهل واثق هؤلاء من محال لباطل اولى من عيبه شخص واحد وهتكه ويشهد له حديث البحتري عن جعفر بن محمد عن ابيه ( ع ) ثلاثة ليس لهم حرمة صاحب هوى متدع والامام الخار والمعل نفسقه ورواية داود بن سرحان عن الصادق ع « ص » اذا رأيتم اهل البدع من بعدى فاطهروا لبرائة منهم واكثرها من سهم والقول فيهم والوقفة وباهتوم « ١ »

« هونه ( ره ) ومن جرح الشهود ) حوار الغيبة في ذلك ثابت بالسيرة القطعية فانه لو حرم بيان احوال الفساق لايحت الاعراض والاموال على خلاف الموارد المقررة من الشارع الاقدس وصارت الحقوق وصارت طعمة للجائين يتامطون بها وبين هذا اليأس يستثنى جرح الرواة فان الاحكام الآلية اهم من الاموال والاعراض

( قوله « ره » ومنها من ادعى سد ) لا دليل على حوار الغيبة فيه فيدخل في باب امراة هذا يرتب على دعوى السب هتك عرض او اكل مال مهم وجب على العالم بطلان دعواه بيانه لتحفظ الاعراض والاموال وان لم يرتب ذلك على دعوى السب بان كانت لمحرد عرض بسيط فلا تحوز لعيبة فيه ( قوله « ره » ومنها دفع الضرر عن المقتاب ) اذا كان ملاك حرمة الغيبة حفظ الاحوة بين المؤمنين وتحوز لعيبة دفع ضرر عنهم فانه احسان ومعروف يسدى اليهم تقتضيه الاحوة وكلام الامام ( ع ) مع عدائه بن زرارة لا يستفاد منه عتيبه ( ع ) لرارة فان عابه ما دل عليه تعريض الناس بدمع عليهم السلام عن زرارة حطاً سلامه عند ذلك الذين سطف سيوفهم من كل من يعرف منه امرالة لاهل بيت ( ع ) واطهر انهم ( ع ) عن زرارة وانما لا يتوقف على العيبة بل لذلك اسليب من ليس يخرج بها الامام ( ع ) عن الغيبة والكذب والافتراء ويقد سامع قطع وثائق المودة بينهما واستشهاد صلوات الله عليه بحرق السفينة يؤكده ثم باجن بهذا لعيبة للغيبة ودفع الضرر عن المقتاب بالكسر فانه يجوز للاهية

( قوله « ره » ومنها ذكر شخص بغيه الذي صار عمره « العيصات » عمرة بالاسان كالحرح وتغور وحوه حارحة عن موضوع بغيه لانه لم يكن فيها كشف امر مستور فلا يحرم ذكرها الا بعنوان الدم والايذاء ومثلها ذكر العيب لمن هو عام به فانه لا كشف فيه عن امر مستور

( قوله « ره » يحرم استماع العيبة ) ظاهر المصنف ( ره ) عدم اختلاف في حرمة استماع العيبة واطاهر عدم تمامية الدليل فان روايات المستدرك مراسيل لا يعقوب ومنها ما في مجموعته الشهيد عن ابي عبد الله ( ع ) العيبة كفر واستمع لها والراضي بها مشرك

ومنها ما في تفسير ابي الفتح عن لبي ( ص ) سامع للغيبة احد المعتابين ( ١ ) وما في جامع الاخبار قال ( ع ) ما عمر مجلس بالغيبة الا حرب من

( ١ ) في تخرىج احاديث احياء العلوم بهامش الجزء الثالث ص ١٢٧ في

الغيبة من آفات اسان احديث رواه الطبراني من حديث ابن عمر وهو ضعيف

الدين فهو استماعكم عن استماع الغيبة فان القوم لم يستمع لها شريكاً في الاثم وان كان مع ارساله غيبة لمسنداً ذكره من ر الثعير لفظ ( قال ) ع هـ في الاخبار الجري لا يصح الا مع وثوق الرجل بالصدور الا انه لم يثبت مسنده الكتاب الى الصدوق ( ١ )

ومما استند به ما ورد في حديث المصفي وروى عن الغيبة والاستماع فيها وكيف كان على تقدير تسمية دلالتها وسنده لا بد من تقييدها ان تمكن الجمع من ارد ولم يقل كما يشهد له ما في حديث المصفي من بطون على احبيه في غيبة سمعها فبها في مجلس فردها عنه ردائه تعالى عنه نعم ان من شرقي لديه ولا حرة فاب هو - فردها وهو قادر على ردها كان عليه كورر من اء به سبعين مرة ( ٢ )

( ١ ) ذكر لورى في لائحة شامية من خاتمة المستدرك والباب الثاني عشر من كتابه نفس الرحمن اختلافاً كثيراً بين العلماء في مصنف جامع الاخبار فاطهر من نفس اسائده وصرح به السيد حسين المصفي بكرى به المصنف في واحتمل لي المحلى اعتماداً على فهرست منتخب لادن انه لاقى احسن علي بن ابي اسعد بن ابي الفرج الخياط واختار صاحب رخص العلماء انه محمد بن محمد شعيري وفي كتاب الرحمة للشيخ احمد بن زين الدين الاحمدي انه لاجهز بن محمد المدور سني وثق لي في رخص عن بعضهم انه لصاحب شمع الير وفي اربعة ط المصحفة للحر الع املي انه للحسن صاحب مكارم الاخلاق وذكره ايضا في احارته بشيخ محمد مهدي المشهدي المذكورة في احارات اخبار ص ١٦١ واحذر لورى انه لاجهز علماء القرن الخامس الذين ركاهم الشهيد في درايته وفي روصات اجات ترجمه الشيخ عماد المطيع بن علي بن احمد بن ابي جامع الهاملي في بعض اصحابه انه للشيخ المفيد وكناه به بوحد في بعض نسخة من المصنف نفسه الى محمد بن محمد المفيد الشهير بابن المعلم وظهر انه من حفص النجاشي فان مصنفه من علماء القرن السادس كما يدل عليه روايته عن بعض المشيخ في شهر رمضان سنة ٥٠٨ هـ انتهى الروضات

( ٢ ) حديث المصفي في من لا يحضره الفقيه ص ٣٦٠ والامالي مجلس ٩٦ ص ٢٥٨ وروى في الوسائل ج ٢ ص ٢٣٩ باب ١٥٦ احاداً كثيرة رواه -

فالسماع الاحياري ما يكون حراما ان لم يرد السماع والا فقد يكون مستحبيا وذلك لان رويات حرمة السماع - على اعتبارها نعم صورة الرد وعدمه وتختص بالاختيار ورواية من يسمع غيبة اخيه وردها رد الله عنه الف باب من الشر نعم الاستماع لاحياري والسماع الاحياري من بصورة الرد فالغلبة بينها عموم من وجه في مورد الاختراع بمقتضى ويرجع الى اعادة الاماحة وبملاحظة المرجح يكون الترجيح للمثنية لقوة سندها وهذا ما يساعد لاحتمار لأن حق الاحوة يلزم بان يسمع عنه وانما السماع مع الآخر عن امره ولا بد الاستدلال على حواره بمفهوم الشرط لمعنيين حرمة على عدم الرد مع انكسار فالشرط عموم الأمرين ويتفق بالتقاء أحدهما ( والاستدلال ) على حرمة سماع الغيبة باسمي عن اجلوس في مجالس العصية كاجلوس على مائدة شرب فيها امر ( ١ ) والآية الكريمة ( ولا تقعد بعد اذكرى مع القوم الظالمين ) « يردده » عدم ورود النهي عن اجلوس في مجالس بعضى الله تعالى فيه على نحو الاطلاق كما لم يرد دليل على حرمة سماع ما يكون حراما كالالكذب

« تنبيه » بعد تسليم حرمة سماع لعبة لا وجه للمناقشة في كونها من الكبائر كبعض لعبة فان مقتضى الاحتيار نهي عن سماع لعبة لغيره في الاثم على ان من التمس عنه احوة وهو بقدر على نصره وعونه ولم ينصره ويضع عنه حذره الله في الدنيا والاخرة وفي مقام الاعمال عنه ( ص ) في حديث قال فيه ومن لم يرد عنه واعجهه كان عليه كور من اعتاب

( ١ ) كافي على فامش امرأة لعقول ح ٤ ص ٩٩ باب « الوادر اخر حرمة امر عن عمر بن موسى عن ابي عبد الله انه سئل عن المائدة اذا شرب عليها امر او مسكر فقال ( ع ) حرمت المائدة الحديث وفي الوسائل ح ٣ ص ٣٢٤ باب ٣٣ رواه عنه وعن لعمدوق قال قال الصادق « ع » لا تحاسوا شراب الامر وانما انصت اذا زنت عمت من في المجلس وفي الرواخر لاس ح ٢ ص ١٦٤ الجلوس مع شراب امر وعونه من امر لفوق والملاهي امره مع القدرة على النهي او المغالبة عند العجز عن اراه المنكر من الكبائر

فيلحقه حكمها من الحرمة وكونه كبيرة فلا وجه لتفصيل المصنف **ره (١)** ( قوله « ره » دون ما عم حليتها ) تحصل مما ذكرناه انه لا دليل على حرمة سماع لعينة وعلى تقدير ثبوت الحرمة تكون مقيدة بصورة عدم الرد لما دل على حسن ردها، والمستفاد منه ان سماع العينة مع عدم الرد محرم سواء كانت الحرمة من جهة السماع او من جهة عدم الرد « ثم » ان حارث لعينة بالمفتاب بالكسر فهل يجوز للسامع الاستماع ايضا فيكون الاستماع نابها للعينة جواراً ومعاً كما يستظهر ذلك من قوله « ع » السامع احد المفتابين ام لا « الكلام » في ذلك يقع في موردين « احدهما » ما اذا حارث العينة بالمفتاب واقعاً « ثانيها » ما اذا احتمل حوارها على المفتاب فحكم به تمسكاً بخاصة الصحة في دفعه « اما المورد الاول » اي اذا حارث العينة بالمفتاب واقعاً فجواز الاستماع في موضعين احدهما فيما اذا كان ملأ اجوار مشترك بين السامع والمفتاب كما اذا تجاهر المعتاب بالمفتاح بالمقصية وثانيها ان يكون دليل حوار العينة دالاً بالضرورة العرفية على جوار سماعها كما في مورد لنظم فان الملاك وان كان مختصاً بالمظنوم دون لسامع الا ان حوار لعينة للمظنوم مع الحرمة على السامع فهو لعدم ترتيب الاثر من الانتقام والتشفي والاقتصاص واما اذا لم يثبت الاشتراك في الملاك ولا ثبتت املازمة العرفية فلا يجوز السماع وان حارث العينة كما اذا اكره الاسس على الغيبة فلان الحرمة على المفتاب بالكسر وان ارتفعت مع الاكراه لكنب ثابته على السامع مع عدم الرد واما المورد الثاني وهو اذا حكم السامع بحوار الغيبة لمفتاب بالكسر من جهة احراء اصابة الصحة في فعل المسم في حوار سماعه مع عدم الرد او انه يجب عليه الرد احتمالاً طاهر المصنف « ره » هو الاول حيث رغم استدام الرد هتت حرمة المعتاب مع احتمال حوار العينة له « وفيه » ان للرد جهتين احدها كونه ردعاً عن المكر وثانيها كونه دفاعاً عن المؤمن

« ١ » في الزواجر لاس حجر ح ٢ ص ١٠ عن الادريسي لسكوت على الغيبة رضايها مع القدرة على دفعها يشبه ان يكون حكمه حكمها نعم لو لم يمكنه دفعها يلزمه عند التمكن مفارقة المعتاب وقال الزكشي السكوت عليها مع القدرة على الدفع كبيرة والقول بانه صغيرة ضعيف او باطل



المعتاب بالفتح وبين لعمولين عموم من وجهه فادام يحرم حرمة الغيبة فلا يجب الرد من الجهة الاولى واما من الجهة الثانية فيجب الرد ولا يلزم من ذلك التمسك بالعام في الشهادة بمصادقيه ي وعموم وجوب الرد في مورد احتمال ان لا يكون المعتاب ممن يجب رد الغيبة عنه لان استصحاب عدم اتصافه بما يخرج به عن الاحترام لا يوجب دخوله في العموم مضاهيا الى انه لو لا ذلك لزم حمل عموم دليل الرد على مورد سادر وهو ما اذا احرر عدم حوار لغيبة ولم تحرر اصابه الصبغة في فعل المعتاب بالكسر

\* قوله - ره - ثم انه قد يتصاعف عقاب افتاب \* في بعض الروايات احد عدوان ذي لسانين والمراد به ان يمدح الانسان المؤمن في حضوره ويذمه في غيابه فيكون له سنان من ر \* ١ \* ومدح الانسان وان لم يحرم الا انه اذا انضم اليه ذمه في غيبة اما سابق او لاحقا بحو الشرط المتأخر فيكون المدح قبيحا ومحرم فاحد سنانين من النار يكون لذمه والآخر لذمه

\* قوله - ره - واعلم انه قد يطلق \* ظاهر المصنف \* ره \* ان النفس بين لعينه وسهتين عموم من وجه وقد يحتمل ان يكون عقاب الكذب وعقاب غيبة وبكسر ميم على تعريف المشهور للغيبة ذكر كذا حاك بما يكرهه واما على اعتبار ان انه كشف ما ستره الله فلا يحتمل لان السهتان متقوم بالكذب وليس فيه كشف امر مستور صلا وعلى كل فلا اشكال في حرمة السهتان وذلك صرح به الاحبار الكثيرة وفي بعضها نقطعت العصمة بينها \* ٢ \* وطاهره ان عقابه اشد من لغية من لم يرد مثله حتى في قتل النفس المحترمة

\* ١ \* في الوسائل ج ٢ ص ٢٣٥ باب ١٤٣ عن ابي جعفر \* ع \* نفس العدو يكون ذا وجهين ولسانين يطري امام شاهدا ويأكله عائدا وعن ابي عبد الله \* ع \* من يوم القيامة وه سنان من نار وعن علي \* ع \* انقطعت عصمة بينها

\* ٢ \* في الوسائل ج ٢ ص ٢٣٨ باب ١٥٢ عن الصادق \* ع \* من حديث قال فيه من اغتاب مؤمنا بما ليس فيه انقطعت العصمة بينها وفي باب ١٥٣ عنه ع من ميت مؤمنا اقامه الله على تل من نار يوم القيامة حتى يحرق بما قال



ثبوت الاخوة بمجرد الايمان فلا حكمومه له على روية الكراچكي والا فلا بد من القبول بجوار عيونه من ذلك يحكى جامعاً لذلك حصول الاحتجاج بحرمته بحجة بالأح كذا في قوله تعالى ( يحب احباكم ان يكل خذوا حية ميتة ) وروية يونس ابن صيار عن أبي عبد الله ( ع ) احبوا الاحوانكم حصلين قل كما سألواهم والا فاعرب ثم اعرب المحفظة على ثبوت في موافقتهم وقر في الاحداث في اليسر والعسر حنية عن دار خيرون من دار من دونه ( ع ) استوب لمحب عن صداقة لثمة ( فحسب ) انه لا دليل على تفضيله ولا احتصاصه بل ينظر المؤمن احاداً فان قدم بحقوقه قلبه عشها ولا ولا ( معه ) لا بأس بالشك في اسقاط الحقوق بالتهترتة قد تم فيه الأح حفر في حبه لا سيما في ارحس ذاتك حقوق من قصر معه مقاصدة

( والله ما ربه يقرب ) ان المكاتب من ذل الخلق في ان جميع المؤمنين غير مقدور بعده بانه لوقت له فيه ان كل واحد منهم في نفسه مقدور عليه وان لم يمت من غير علمه وبه ربه احسن من جهة مكاتبهم من مقدور لا بأس به فيرجح في باب ابراهيم كما في حجة الاحتجاج بزيادة ان لا يشتمك المكاتب من الجمع بينها

\* قوله - ربه - خمسة عشر قمار حرام احكاماً في كلامه هذا تقع في مورد من الاول حرفة كسب ثلاث ممر وثلاث حرفة مع ممر ان المكاتب بها ولا اشكال في حرمته لثمة مكاتب وروية عليه \* ١ \* وما المعب بها فالكلام فيه في مسائل

\* الاولى \* لقهر سلالاة لمعة مع مراعاة بولا خلاف في حرمة وهو المتيقن من الادلة لان فيه اكل لذل واحد وقدر من سجدته وبه في سقرة ١٨٨ \* ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالخص \* وفي في السنة ٢٩ \* وفيهم الذين آموالا تأكلوا اموالكم انكم سألوا لان كسب تجارة عن تراص \* وفي تعالى في المائدة ٩١ \* لا يربوا شيئاً من بيعكم لعداوة ولعصب في احرر والمسر ومصدقكم عن كذا الله \* ونفس في ذل الاية ولبي قلبه

\* انه . الخمر والميسر والأنصباب والارلام \* هو القمار كله كما قال ابو جعفر  
الناظر \* ع \* ويدخل فيه لشطرنج والرد وغيرها حتى اللعب باجور \* \* ١ \*  
فكان لسكران يهدم على كثير من الفائح الملقحة للفصاء ولا ينفعه الدم بعد  
ارتفاع السكر عنه يكون المقامر مثله فانه قد ينتهي به الحان الى ان لا يبقى  
عنده شيء حتى يقامر على ولده واهله ( ٢ ) فيتسب من ذلك احتدام النفس على  
من عله ويشدد العدا الى حد يرد به في التهلكة وهذا يفرق لتجارة المأمور بها  
في الآية الكريمة فانه قد يتفق عدم الرج لصاحبها بل قد يترتب عليها خسران  
المعروط لكنها لا توجب معادات النائم بل شذري كما هو الحال في القمار مع  
الراحة

( المسألة الثانية ) اللعب بآلات المعدة للقمار كالرد والشطرنج ونحوها بلا  
مراهنة واستدل المصنف « ره » على حرمة بقوله ( ع ) في رواية تحف العقول  
( وما لا يجيء منه الا الفساد محصا ) الخ وفيه « اولا » ضعف سند الرواية  
وعدم ثبوت اخبارها بعمل الأصحاب \* وثانياً \* كون آلات القمار لا يأتي منها  
الا الفساد مديماً على حرمة جميع التقلب فيها واما لو فرض حوار اللعب بها  
اتروح النفس فليس مما لا ياتي منه الا لفساد وكذلك لا يمكن الاستدلال على احرمة  
عما ورد في حرمة القمار \* ٣ \* لا من جهة الابصار \* فانه قابل للمع بل لأن

#### « ١ » تقديم الحديث في هامش ص ٩٣

« ٢ » في الوسائل ح ٢ ص ٤٤٦ باب ٦٣ عن بكافي عن زياد بن عبي  
قال سألت ابا عبد الله \* ع \* عن قوله تعالى ولا تأكلوا اموالكم بيسكم بالباطل  
قال كانت قرش يقامر الرجل باهله وماله فهاهم الله تعالى عنه

« ٣ » الأخبار الواردة في النهي عن القمار بعنوانه ما في الوسائل ح ٢  
ص ٤٦٥ باب ٦٣ تحريم كسب القمار عن محمد بن مسلم عن احمد \* ع \*  
لا تصلح المقامرة ولا الهبة وعن محمد بن علي عن ابي عبد الله \* ع \* في قول  
الله لا تأكلوا اموالكم بيسكم بالباطل نهى عن القمار وفي المقنع للصدوق واحتسب  
الملاهي واللعب بالخواتيم والأربعة عشر وكل مما كان الصادقين نهوا عن ذلك  
وفي مستدرك الوسائل ح ٢ ص ٤٣٦ في فقه الرضا ان الله تعالى نهى عن —

قمار متقوم عرفاً بمراهنة \* ١ \* فلا يصح على مجرد اللعب ولو بآلات القمار ولا قل من الشك فيه فيكون مخالفاً لهم لعدمه في الدليل على حرمة اللعب بآلات القمار ولو بلا مراعاة الأخبار الداهية عن اللعب بالرد والشرطع ونحوهما \* ٢ \* واللعب بآلات القمار غير عموماً القمار فأما وإن قدام عدوان القمار لا يتحقق إلا مع المراعاة لآلات اللعب بآلات القمار بصدق ولو بلا معاوضة \* ودعوى \* انصراف الأخبار إلى أن اللعب به مع مراعاة كما عليه المصنف \* ره \* في غير رواية أبي ربيع وررارة - مؤرخة - لأن الانصراف إنما يكون فيما إذا كان بعض الأفراد حارماً عن الطهي سطر لعرف كجاء للكثير من الذي ينصرف عنه الماء بعلته وكثافته واللعب بآلات القمار بلا مراعاة لا يمكن من هذا القيل ويكون اللعب به مع بعض أكثر تحقفاً في الخارج لو سلم فلا يوجب الانصراف من اللعب بها إلا عرض أيضاً كثير كلعب الأسراء والمولود وبطائرهم عن لا يهمهم تخصيص أدل وأما عرض نشجيه لفكر وترويج النفس مع أن الشمل قاض به لا فرق في سبب الانصراف بين روايه أبي ربيع وغيرها من الأخبار في رواية أبي ربيع أشبهت أبو عبد الله \* ع \* عن الشرطع - جميع القمار وفي كبر ألعاب ح ٧ ص ٣٣٢ ثلاث من الميسر القمار والضرب بالكعب والصغير بالخم وفي سنن أبي حنيفة ح ١٠ ص ٢١٣ عن ابن عمر الميسر القمار وعن حماد

\* ١ \* في القماروس قامرة مقامرة وقمارا قفقره ككسره ونفقر راهه فعنه وهو بتقاسم وفي تعريفات لشريف الحارثي القمار أن يأخذ من صاحبه شيئاً وشبهاً في اللعب وفي زمان كل لعب يشترط فيه من المتعاليين أحد شيء من المعسوب وهو طهراً من طرس في مقابل الملعبة ح ٢٦ وفي المصباح قررت لرجل إذا لاعته فيه فغلته وفي المصباح المير قامرة على غلته في القمار وفي أساس البلاغة القمار خداع وقامرة غلته

\* ٢ \* في الوستين ح ٢ ص ٥٦٧ باب ١٣٠ عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن الوفاء عن لسكوني عن أبي عبد الله (ع) قال هي رسول الله - ص - عن اللعب بالشرطع ونحوه ، وفي حديث أبيه هي رسول الله عن اللعب بالرد والكوبة ولعربة

والرد فقال لا تعرفوها ( ١ ) قال تقرب المسبي عنه كرهة عن اللعب لألقرب المكافى  
وعليه يكون المسبي عنه مطلق اللعب وإن كل بلا عوض هذه مصفاة على  
قوله ( ع ) ما يقامره ميسرا أو ما قومر به ميسر ( ٢ ) ظاهر في أن كل ما يقامر  
به من آلات يكون بمنزلة نفس لعمل اندى أمر بالأختاب عنه في الآية الكريمة  
والاستدلال بذلك على حرمة اللعب به مطلق تمام سواء قمارا بصرا أو لعبا  
القمار إلى خصوص المشتغل على المرهبة أو الشغل ومثله حرم في الجورود عن أبي  
جعفر ( ع ) وفيه الرد ولشطره ميسر وكل ميسر إلى أن قال وكل هذا  
بيعه وشراؤه والانتفاع شيء منه حرام محرم ( ٣ ) قال أراد بالقمار هو الآلة  
المعدة به دون عمله بقربه ما حمل عليه من حرمة أبيع واشترى

نعم ما استدلل به المصنف ( ر ) على احرمة ما ورد في بهو والمعب من  
أن يؤمن مشعور عنه ( ٤ ) لا دلالة فيه على احرمة والآلة حرمة شرائع في  
الديونة بصدق اليقين ونوع عليها ولا يقبل لا يقوته لأدعان  
بأن لسان هذه الأحبار مآلات الله تعالى صاهرة في الإرشاد إلى أن وفاء المؤمن  
نيسة لا تصرف إلا في طلب نعم أو أوعية أو كتب أو محبة نفس ( ٥ )

( ١ ) أوائل ج ٢ ص ٥٦٧ تحريم اللعب بالشطرنج

( ٢ ) الوسائل ج ٢ ص ٥٤٧ - ٦٣ تحريم مكعب القمار وص ٥٦٧  
وص ٥٦٨ باب ١٣٠ تحريم اللعب بالشطرنج

( ٣ ) تفسير علي بن إبراهيم ص ١٦٨

( ٤ ) في الوسائل ج ٢ ص ٥٦٧ عند الواحد من المختار مآلات أو عند

الله ( ع ) عن اللعب « لشرطه » قال أن المؤمن لشغول عن اللعب

( ٥ ) استفاضت الأخبار عن النبي وأهل بيته في المسبي عن اللعب مآلات

القمار مطلقا حتى بلا عوض روى الكليني في الكافي على هذا من امرأة يعقوب

ج ٤ ص ١٠٠ خمسة عشر حديثاً عن رسول الله - ص - وأمير المؤمنين والظاهر

والصادق والكاظم عليهم السلام وجهان أن رسول الله - ص - سبي عن لعب

الشطرنج والرد وإن لرد وشرطه والأربعة عشر بمره واحدة وكل ما قومر

عليه فهو ميسر والرد والشرط هما المبسر وإن انقلب بده فيهما كان لعب بده -

في أنه أخبر عليه السلام بعمل يده وأخضع في شطرنج كما طلع في النار وإن الله يغفر في شهر رمضان ثلاثاً من حب مسكر وصاحب شاهين ومشاحن وإن لشطرنج من الباطل ومأثي زورة أبا عبد الله - ع - عن الشطرنج ولعبة شبيب التي يقال لها لعبة الأمير وعن اللعة الثلاث فقال - ع - رأيت من مرائين من لاطن مع أبي بكر فقلت من لاطن قال لا خير فيه وفي تقيته ص ٢٤٢ وسهيب ج ٢ ص ٧٥ في الشهادات عن أبي عبد الله ع لا تقبل شهادة صاحب برد والأربعة عشر وصاحب الشاهين وفي خصال الصدوق ج ١ ص ١١٢ عن أبي بصير عن أبي رسول الله - ص - أنه من أن يسم على أربعة أسكران ومن يسم بالنيس واللعب والبرد والأربعة عشر فإن وأما ريدكم أحد منكم أن يسموا على أصحاب الشطرنج وفي مستطرفات سرائر من جامع ترمذي عن أبي بصير عن أبي عبد الله - ع - بيع الشطرنج حرام وأكل لحمه سحت وتعد ككفر ويجب به شرك وإسلام على الملائكة به معصية وكبيرة موقوفة ومخاصمة يده فيه كالحائض يده في لحم الخنزير ولا صلاة له حتى يغسل يده كما يغسلها من من دم الخنزير والاطر ليه كاساظر الى فرح الله والملائكة به وللطريق به في حال ما ينهي به ولسلام على الملائكة به في حاله تلك في لائم سواء ومن حدى على انقلب به فقد ناه مقعده من النار وياك وبجالة الملائكة المعروف بلعه فاه من الحساس لتي باه اهلها بسخط من الله تعالى توقعوه في كل ساعة فيعصمك معهم ورواه الصدوق في الفقيه ص ٣٧١ في حد شارب الحمر بزيادة واللعب والبرد فاما مثله كمثل من يأكل لحم الخنزير ومثل الذي يلعب به من غير فاه مثل من يصنع يده في لحم الخنزير او في دمه ولا يجوز اللعب بالخوانين والأربعة عشر وكل ذلك واشباهه حتى لعب الصبيان بالجور هو القهر وياك ويضرب بالصوايح فان الشيطان يركض معك والملائكة تنهر عنك ومن اتق في بيته طيوراً أربعين صباحاً فقد ناه بغضب من الله عز وجل

وباره هذه الاحاديث ما احتفظ به اهل السنة في حوامعهم من النهي -

— عن شطرنج وآلات القمار ففي سنن البيهقي ج ١٠ ص ٢١٢ في الشماعات  
 حسن روايات عن أمير المؤمنين ( ع ) عليه عن شطرنج وجمعتها شطرنج  
 ميسر الأعاجم ولش يس جراح حتى يصعد حذره من أن يمسه وأنه التمثيل التي  
 عندها الله تعالى بقوله ( ما هذه التمثيل التي أنتم لها تاعفون ) وصاحبه اكذب  
 الناس وقال ( ع ) جماعة رآهم يلعبون به أما والله بغير هذا خلعتكم وكأب  
 جعفر ( ع ) يقول دعوا من هذه الخوسية وفي كبر العار ج ٧ ص ٣٣٢  
 و ص ٣٣٣ عن أبي هريرة وابن عباس عنه ( ص ) لا ساموا على الذين يلعبون  
 بالشطرنج وإن ساموا عليكم لا تردوا عليهم قال الله يطر كل يوم ثلثة وستين  
 نظرة لا يطر فيها لي صاحب شطرنج إن احتاج شه في النار وفي الرواجر  
 لاس حرج ج ٢ ص ١٦٦ عن أبي هريرة ٤٤ ( ص ) الذين يلعبون بالشطرنج  
 بأنهم شيطان بخوده فكل من ذهب ليصرف نصره عنه لكره الشيطان لما  
 رآوا يلعبون حتى يتفرقوا كالكلاب اجتمعوا على جيفة فكلت منها حتى ملأت  
 بطونها ثم تفرقت وفي بين الأوطار للشوكاني ج ٨ ص ٨٠ أن عليا أمر بحرق  
 رقعة الشطرنج وإقامة كل واحد من لعب به معقولا على فرد رجل إلى صلاة  
 الظهر وفي سنن أبي داود ج ٤ ص ٢٨٥ و سنن ابن ماجة ج ٢ ص ٤١١ عن  
 أبي موسى الأشعري عنه ( ص ) من لعب بالرد فقد عصى الله ورسوله وعن  
 سليمان بن بريده عن أبيه قال ( ص ) من لعب بالرد شرب فكاما عمن يده في  
 لحم خنزير ودمه

وهذه الأحاديث الكثيرة تطابقت في إلهي الاكيد عن إلهاب آلات القمار  
 ولو بلا عوض خصوصا لشطرنج التي هو التمثيل والرجس من الأوثان ولم  
 يتقاعد علماء الأمامية عما أحدثه الأحاديث من حرمة أنواع القمار خصوصا برد  
 ولشطرنج ولو بلا عوض ومراهمة بأن كانت نعبة مجرد احتق وترويج النفس  
 ذهب إلى ذلك الشيخ أبو جعفر لطوسي المتوفى سنة ٤٦٠ في الخلاف والنهاية  
 والميسوط وابن إدريس المتوفى سنة ٥٩٨ في المرائر والمحقق الحلي جعفر بن  
 الحسن بن يحيى المتوفى سنة ٦٧٦ في الشرايع ومختصر المسامع والعلامة الحلي —



احسن من يوسف بن ابيصهر المتوفى سنة ٧٢٦ في لندكره ودهشلي ولارشاد  
ويعقوب بن زبارة شرحي انواعه اجمعين الكركي علي بن عبد الصلي  
المتوفى سنة ٩٢ في طابع مدغمد وخصاص الهندى محمد بن الحسن بن محمد  
الشمس المتوفى ١١٣٧ في كشمير الهندى وشهيد ذوالنور محمد بن مكى العامري  
المتوفى سنة ٧٨٦ في مريوس واشهبه شفي بن الدين علي بن احمد العامري  
المتوفى سنة ٩٦٦ في المساك ولاردبيلي ملا احمد المتوفى سنة ٩٩٣ في شرح  
الارشاد والشيخ يوسف اندجراتي المتوفى سنة ١١٨٩ في الحدائق وملا احمد  
المتوفى سنة ١٢٤٤ في الهندى وشيخ الأكر كاشف بعضه المتوفى سنة  
١٢٦٨ في شرح انواعه المذكورة ذلك في لمكاسب اعظمه وفي صكت  
شهاب الدين لا يفتن شهيدته وعظمه مضافة على اللعب بالشرح وجميع  
آداب لغير حرام وان بعضه من لراعه من كل العرض مجرد الحدي  
وتشجيعه الخطر او اللهو

وحتى هذا فقهاء مذهب عيسى الشافعي في لسطرخ وبعده في الام  
ج ٦ ص ٢١٦ فيمن لا يفسر شمه لانه لا لعب اللعب بالسطرخ وهو احق من  
الرد وفي شرح اندراند مصنفه ص ٦٢٩ في لبيع وافق شافعي في  
باحثة شطرخ و يوسف في اندم يفسر وم يدارم اللعب به ولم يحل  
بواجب ولا احرام لاجل عظمه وراعه في احتياط لاجل مطيع كشيخ الاسلام  
المرعيني في ادبائه ج ٤ ص ٧١ وفي ررا في علي هامش مجمع الأنهر ج ٢ ص ١٩٨  
قلا عن اجواهر مجرد اللعب في قارج وفي زواجرج ج ٢ ص ١٦٦ لسطرخ  
عددا كثر العلماء كثيرة وان خلاص شهره في لراعه بمعنى اللعب لسطرخ والعل  
ومرو كيع من اجراج وسفي في علي وان تستعملوا الأرام لسطرخ  
وفي لراعه اكثر من ج ٤ ص ٧٦ كان مدك يكره ان يلعب بالسطرخ  
ويراه شد من ردوشه لانه لا لعب مع لادمل وفي لوط ج ٣  
ص ١٣٢ لراعه في لردوش يعني سمعت مالكا يقول لاجيز في الشطرخ وكرهه  
وسمعه يكره اللعب ٣ وفي شرح البرقي في لوط ج ٤ ص ٣٥٦ اراد من --

( لماه شفه ) المراسية على اربع حوز ذوات المعدة بقدر كدرايه  
على من اشيء ثقيين ولسه في الاقدام وسمي و خير و وامبره و هو ادعى  
للاجتماع و في الخلاف عن حرمة و صرح به سيد قطب و صاحب  
اجواهر في ذلك على الحكم او يعني اعي بقدر و هو احد لمصنف « ره »  
في ارد عليه بان الذي مختلف في عدم حوز مورد خلاف استنقة بغير ره  
ولا معنى فيه بحرمة معنى مسا و بقدره تمشي فيكون الوفاق و الخلاف في  
الحكم شكلي ( فالاستصحاب ان حرمة نسقه مع ابرهان مورد نسلم لاصحاب  
و يمكن لاستدلال عليهم مضاف الى الاجماع بقول صاحب ( ع ) في رويته نجد  
ان على بن احسن ( ع ) ان ملائكة امر سيد ترش و ما من صاحبه ما خلاخا و  
والرئيس و سئل و في رواية علالين فيه ان ملائكة تحضر لره في اربع  
به كرهه ما لك له التحريم ثم من اجمع بعده على حرم لسطر و عليه الاثمة  
ثلاث

وحكى - مالك - إجماع الصحابة على حرمة وهو اعرف أقوال الصحابة  
من غيره الحديث وفي معنى لا - منه الخسلي ح ٩ ص ١٧١ الشطرنج  
كذلك - في التحريم وفي لعمه على ادعاء الأربعة ح ٢ ص ٦٣ ذكر اتفاق  
الأئمة الثلاث على حرمة اللعب بالشطرنج بوض أو بغيره والشاذية منعوا منه  
مع العوض ( والبرشير ) احتلوا فيه إلى أربعة أقوال ذكرها ابن حجر في  
إرواح ح ٢ ص ١٦٦ « لا يحى » أن علامة رفته نقل في صحيح  
لصديق قصص ١٧ في قصة مساة ١ عن أبي حنيفة ومالك أن اللعب  
الشطرنج غير حرام بل يرد به الشهادة وقال شافعي غير حرام ولا ترد  
به شهادة وقد حالفوا قول أبي « ص » حيث يرى عن أبي « شطرنج » وقال  
في مساة ١٢ قول شافعي اللعب المرد ليس حرام ولا ترد به الشهادة وقد  
حالف قول أبي « ص » من لعب بالبرشير فكأنه عصى يده في لحم خنزير  
ودمه « ولعمه » أرا من ساء عدم حرمة الشطرنج إلى أبي حنيفة ومالك أنه  
كذلك عند من يذهب إلى قولها وكذلك ما ذكره في رد

والخافق والزيش وما سوى ذلك فهو قمار فله نعم مراضة بغيره ولو بالآلات  
بغير المعدة للقرار وفي المتن سهو في نقل الروايتين حيث جعل من الثانية  
للاولى ( ١ ) وخبر معمر بن حذاف عن أبي الحسن الرضا ( ع ) كل ما قوس  
به فهو ميسر ( ٢ ) وخبر حار عن أبي جعفر ( ع ) في مرسول الله ما ليس له  
كلما تقوسر به حتى يسكره و حذر ( ٣ ) من لا بعد الاستدلال به ورد في  
حرمة القمار لا معنى لقول من القمار مع موسوع امره خصوص آلات  
المعدة له قال لأمره عدم تحفظه في الآلات بغيره حديثا للقمار وهو كما ترى بل  
رشد يلزم منه الدور فاصل « ورد بتوهمه من رواية محمد بن هاشم الواردة في  
أموال كفة حوار إراضة بغير آلات القمار فكيفه » من كل فساداً وصدقه من  
حجة عدم ردع الإمام ( ع ) سؤال عن ذلك و « من بعد وجهه وإجاب  
المصنف ( ره ) من السؤال أعلاه عن حكم الوضعي فاجواب كل على طبقه  
ولم يكن في مقام بيان الحكم شكك في ثم امره »

( ونحوه ) ظاهر من الرواية احدى عن امره قال مورده اراحة  
المالك ماله مشروط باكل جميع المحرم على عو انصرف المتاحر وهذه الحاجة باقذة  
وما لم يتحقق انصرف حرام تحسن اراحه لا كل ويرقى المنجم على مالك المالك  
فيستحق على الآكل انش أو قيمة نعم ما تناله من دفع مقدار من المال  
أكثر من قيمة المنجم المأكول بالأمره أنه يمكن بيعه أو صلح ليكون ما هذا  
لأنه لا معنى لبيع أمين معلق على نفسه وهذا احسن عن مراضة

( و « حله » ) لا يدعى الاشكال في حرمة اراضة مقصد وهو بغير آلات  
للتسم على ذلك واصلاق الاخيار وصدق الخبر عليه بأنه عذرة عن المغالية مع  
المراضة المعر عنها ( وردواحت ) واما رواية محمد بن هاشم عن أبي جعفر ( ع )  
قصي أمير المؤمنين في رخص اكله و صدق له شدة فقهه ان اكله حرام ففي الحكم وان لم  
تأكلوها فعلىكم كذا وكذا فقصي فيه من ذلك ما لا شيء في المأكلة من طعام

« ١ » سياق مصدر الروايتين

« ٢ » في الوسائل ج ٢ ص ٥٦٧ باب تحريم اللعب بالرد

« ٣ » الوسائل ج ٣ ص ٥٦٦ باب تحريم كسب القمار

ما قل معوما كثر ومع غرامته فيه ( ١ ) فهي احببه عن المراهه كليه فال اكل في الرواية من باب المسئله لا من المحرد لان كل من المحرد لا يتسب مع فاه التهريج اندكورة بعدها وهي « فقل ان اكتنوفه فهي لكم » ان لا ممن هذا القول بعد تحقق الاكل فلا بد ان يكون من باب المفاعله « ٢ » فتكون مصدرة بهمة قبل الالف وبعدها كاف ثم يلام ويرد من ذلك اخره عند المواكلة ويبريه على هذا قوله « ع » ( لاني في تركه ) وهذا عقد يجرى الى عقدين احدهم الاباحه المشروطه وشا بهي جعل عوض حاصل للشقة على تقدير عدم تحقق الشرط وهذا اجعل والا لتمام فاسد شرعا كما حكم امير المؤمنين « ع » في الغرامة المحفوه ولم ينف لصله بدل الوافعي فليس هذه مراهمة ومفادسة قوله ( ره ) ثم ان حكمه عوض من حيث الفساد حكمه سائر الأموال الماخوذة بالمعاملات الفاسدة

لا اشكال في حرمة ما يورث من المال بالهر لانه من اكل ذلك سائل ولو كان ذلك راضيا به لان صيب نفسه مني على تلك المعاملة فاسدة وهي القمار التي لم يخضها شارع هم لو علم صيب نفس الثالث باكل ما به مسفلا لان رضى على قمار حار احده فليس الماخوذ سبب قمار بكون كسائر الأموال المقصوبة في وجوب ردها على اربابها ان كانت موجودة ولا طعن او قيمة وهذا لا اشكال فيه الا انه ورد في رواية ان الامام ( ع ) اكل بيضا وما قيل له ان الاعلام قاصر به تقياً ما اكله ( ٣ ) ورغمما يستشكل في ذلك قال ليس بعد الأكل

( ١ ) رواه الكافي على هامش امرأة عقول ح ٤ ص ٢٣٧ باب لو در من القصص والتهديب ح ٧ ص ٨٨ او ان رما ت من قصص وعنه في وافي ح ٩ ص ١٩٩ المجلد لكث « ب قصصا شريفة وروى ح ٣ ص ٢١٦ باب ٥ كتاب الجماعة

« ٢ » في الصحاح والقاموس اكله اكل لا اطعمته واكلته مواكلة اكلت معه نصارا فعلت وقاعلت على صورة وحذف ولا يجوز في الصحاح واكلته بالواد وانكره الصغاني كما في تاج العروس وجوز في القاموس « ٣ » رواه الكليني في الكافي على هامش امرأة عقول ح ٣ ص ٢٩٣ -



عليه العادي لا نعم الامامة ولا لوفعرا في جرح شديد كما هو صهر من الاخبار مثل ماورد ان امير المؤمنين (ع) كان يرش دمه على طرف ثوبه حين دخوله الى بيت الخلاه ويقول لا ابي بعد ذلك (١) وفي خبر عن صادق ع اني ادخل السوق واشترى اللحم ولا اكل هؤلاء السود يسمون (٢)

(١) الموحود في اهدب ج ١ ص ٧٢٢ تنظير نيات من الحجرات عن حفص بن عيث عن ابي عبد الله عن ابيه ان عبيد (ع) قال ما لي بول او ماء اذا لم اعم ورواه عنه في اوسئ ج ١ ص ٢٠ كل شيء طهر حتى نعم ورود الجاهله ام الحديث المذكور في من ولا يفي لا يؤمن به بعد الادعاء للامامة ما هم يعلمون ما كان و يكون وم هو كان حتى كثر الاشياء نصب اعينهم على ما تعبر (صادق ع) (ع) من اعطاه الله العزة في نعم لا يكون لله او سائر في الصلاة تحس في واقع على في م اعثر عليه بعد تنحس في الاصول وما نقلناه عن التهذيب ثم ان روايه حفص بن عيث من نسخة ممة غاية ما يدل عليه عدم دلالة ما حمله من لا مع دم نعم به وام مع دم ما يدل كما يقتضيه علمهم العلم فلا بد من تنبيه

(٢) روى لرق في المحس ج ٢ ص ٤٩٥ عن ابيه عن عبيد بن مسيب عن ابي الجارود قال سالت ابا حمزة (ع) عن الجاهل فقلت له احترمني من رأي انه يجعل فيه ميتة فقال (ع) من احل مكان واحد يعص فيه الميتة حرم في جميع الارضين اذا علمت انه ميتة فلا د كانه وان لم نعم ما شرب ومع وكل والله اني لا اعترض السوق فاشترى بها اللحم والسمن واجبي والله ما اكل كلهم يسمون هذه بربر وهذه السود ورواه عنه في الوسائل ج ٣ ص ٢٤٥ باب ٦١ جوار اكل الجبن وبعوه ما فيه حلال وحر حتى علم الحرام بشهدين (وابو الجارود ريان بن المدر) ثم يوثقه علماء الرجال ودكروا ما ورد من دم ابي عبد الله (ع) له وتأمل في الحديث يوقف على ان الامام (ع) راى تعليم الناس بشراء ما لم نعم فيه الحرام وانما نصه فلا دلالة الرواية على ثمرته لمشتبه بالحرام فان قوله (ع) « اعترض السوق فاشترى اللحم وما اكل كلهم يسمون » لا يفيد اريد من عدم طهه بتسمية جميع تقصدين وانه بشرى للحكم واجبي -

حيث لا اشكال على لزومه لان الامام كل ليس عملاً في رواية الصحة في  
 (ع) اسم (ع) رتبة (ع) كبر الرتبة (ع) سابع سلام امرأ فيه المفسدة  
 او افعيه وهو كال (ع) حار (ع) (ع) ان هذا الاشكال على تقرير تسليمه ورد  
 على شارع حيث حرر ذلك ومن ادعى في بحث الأصول وقل تدارك  
 المفسدة بالسلوكية ان عده من مصلحه — يهل على النوع وعليه فلا  
 اشكال (والتامه) حيث لم يثبت تقدم ولا اشكال في الاخذ بالرواية لعدم  
 كونها مخالفة لأصول المذهب

(واما في الامام (ع) لا يرضى لعله من جهة لبره عن ان يكون  
 ما هو مراد حرراً ان الله لا يرضى من جهة وجوب رد ما لا يعز كما نوهم فلا  
 ياقية كون جميع لأسبب مدك بالامام (ع) حسب انواع كما يظهر من رواية  
 من اني خمس مائة (ع) (ع) وقال في جميع ذلك لا خصوص الخمس  
 ويمكن اعماء الشيعة (١) والحق لبره منه شريف عن نقار كامتدعه من  
 اكل لزرع ابي يسقي من نر وقعت فيه فصرة من حر (٢) مع ان هذا

والسمن من سوق فيه من يسمى ومن لا يسمى واما شراؤه من مشتبه الحال  
 فلا دلالة عليه فلعنه كل رهم من يسمى عند الدخ فيشتري منه

١ - في الوسائل ج ٢ ص ٦٧ ا ١٤ اباحة حصه الامام للشيعة من  
 اخبر عن الشيخ طوسي بسنده الى مجمع من عبد الملك في حديث قلت لابي  
 عبد الله - ع - اي كانت وليت الغرض فاحببت ان يعانة الف درهم وقد جئت  
 بحمها ثمانية الف درهم وكرهت ان احبسها عن واعرض بها وهي حقك الذي  
 جعل الله تعالى في موند فقل ما لك من الارض وما اخرج الله منها الا الخمس  
 يا ابا سيار الارض كلها لك فما اخرج الله من شيء فهو لنا قال قلت له انا احمل  
 اياك المال كله فهل لي يا ابا سيار قد طيباء لك واحبنا لك منه فضم بيت مالك  
 وكل ما كان في ايدي شيعة من الارض فهم فيه يحنلون ويحنلون لهم ذلك الى ان  
 يقوم قائما فيحبهم طس ما كان في ايدي سواهم فان كسهم من الارض حرام  
 حتى يقوم قائما فياحد الارض من ايديهم فيخرجهم منها صغيرة  
 ٢ - لم اجد هذا الحديث في الاصول

الزرع لا اشكال في حليته وظهوره وسره عن كنهه لا يخص دالامه من رعب  
يصدر مثله عن بعض المتأخرين ( وما ذكره مصنف « رده » في دفع الاشكال  
عن الرواية بل انصرف من حرمان همية ( لا يهيمه وحبها ) بعدم القهر  
فيه وبين سر انحرافه او افعية بل يكون مجرد عدم صحيحه « رده »

( قوله رده - اراهه - مودة غير مرسى في « رده » من على جوار  
اسماقة ) هذا هو عدم ابرار من الأقسام المتقدمة وانه به غير رهاب غير  
آلات القهر فتصور في مثل مديرة والمسافة الأولى وعود وقد شغل على  
حرمتها بوجوه ( الأولى ) الانساح بعمل في « ككة وغيره » ( وفيه )  
مضاف الى عدم حقيقته انه - يدعى على شىء من هذه مع انه من مسيرة قائمة  
على فعلها وانشرعه بعلوم في الآيات - وحرف على من هذه وبجها - من  
الأمر و« رده » يفسر عنهم لمنع علم ( ثانيا ) « رده » من ان لا من الا في ثلاث  
الحف والحرف والنص ( ١ ) وفيه عدم صحيح « رده » من صحيح « رده » وسكون

١ - ثم لمساقة او رده في احذر « رده » ثلاثة الاول لا سبق الا في  
حرف او « رده » او نص رده ككفي في حالي على « رده » من « رده » يقول ح ٣ من  
٣٧٧ عن الأشعري عن المعنى من « رده » عن « رده » من « رده » عن « رده »  
وصفقه احسن في الشرح ولعله من جهه غير في المعنى من « رده » ورواه ايضا  
عن ابن ابي عمير عن حفص عن الصادق - ع - وحفص بن غيث نقضي من  
المادة ادرجوه في قسم الصفه وحفص اشعري مجهول ( ورواه اخبري ) في  
قرب الاسد ص ٥٨ عن احسن بن عوان عن الصادق ( ع ) وان عنوان  
من رجال العامة ارجه اخبري في « رده » نصفه من ( اخبري )

( الثاني ) ان ملائكة لتفر عند ارضه وبعضه حبه ما خلا احده  
واحف والرش وتصل رواه بصدر في مقوله ص ٢٤٧ فيمن لا تقبل  
شهادته عن العللاء بن سبه عن محمد بن ( ع ) « رده » الى سمححه دورى في  
حاتمة المستدرک ص ٢٢٣ عند - كر مشيخة حقيه قال ولعلاه وان « رده » ربح  
او دم الا انه ثقة لرواية ابن ابي عمير وان عنه واعتبه بصديق على كتبه  
( الثالث ) ان الملائكة تحضر الرهال في احف واحساف ولریش -



عن المعينة لأحمد بن إبراهيم بن أسحق بن عيسى بن علي بن أحمد بن محمد بن  
و ما سوى ذلك فهو مرفوع حرم رواه الشيخ الطوسي في التهذيب ج ٢ ص  
٨٦ في الشهادات عن موسى بن اكيون عمري عن العلاء بن سينا عن ابي عبد الله  
ع ( ع ) وهذه الروايات رواها عنهم في اوائلي ح ٩ ص ٢٦ المحدث في الجهاد  
والوسائل ج ٢ ص ٦٦٠ كتاب السبق

( والموجود من لفظ المسابقة ) في روايات اهل السنة اربعة ( الأولى )  
لا سبق الا في حلف او حافر رواه احمد في المسند ح ٢ ص ٢٥٦ و ص ٣٨٥  
و ص ٤٢٥ والبيهقي في السنن الكبرى ح ١ ص ١٦ وابن ماجه في السنن ح ٢  
ص ٢٦ عن ابي هريرة وفي مسند أحمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص سمعته  
يحيى بن سعيد وروى له البخاري مفروضا وغيره ٢ تهذيب التهذيب ح ٩ ص  
٣٧٦ ( الثاني ) لا يحمل سبق الا على حلف او حافر رواه النسائي في السنن ح  
٢ ص ٢٠٦ عن ابي هريرة وفيه او عد الله هولي احمد عيسى وهو كما في تهذيب  
التهذيب ح ١٢ ص ١٥٠ عن الهذلي انه دفع من ابي دفع المري ماخذه عند علي  
ابن المديني كما في تهذيب التهذيب ح ١٠ ص ٤١٠ ( الثالث ) لا سبق الا في  
حلف او حافر او يصل رواه البيهقي و"سلفي وابو داود لسجستاني ح ٣ ص  
٢٩ عن ابي هريرة وفيه ابن ابي ذؤيب بن عبد الرحمن بن المعيرة في تهذيب  
التهذيب ح ٩ ص ٣٠٦ بقول القدر وفيه عماد بن صالح في تهذيب التهذيب ح ٥  
ص ٢٦٥ عن تاريخ لبحري الصغير انه مكر حديث ورواه الصبراني عن ابن  
عماس كما في مجمع الزوائد للهيتمي ح ٥ ص ١٦٣ قال فيه عبد الله بن هرون مروي  
وهو ضعيف بهذا الحديث وغيره ( الرابع ) لا سبق الا في حافر او يصل او  
جناح رواه ابن ابي هريرة الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ح ١٧ ص ٣٢٤  
وفيه عياض بن ابراهيم يقول فيه ابن معين كذاب حدث غير ثقة ولا هامول  
قال الخطيب وهذا الحديث رواه ابراهيم التمهدي العباسي وكانت تحت احمد  
الذي يحيى من بعد وعلى هذه الرواية اعطاه عشرة آلاف درهم و لما قام من المجلس  
قال المهدي اشهد ان قتالنا قد كذاب على رسول الله ( ص ) ما قال رسول الله  
جناح ولكنه اراد ان يتقرب الي ثم امر باعدامه فنبحت ( هذا شأن الأحاديث ) -

رهنًا فيكون حينئذ احببًا عما يحس فيه ولا اقل من الاحب ويرجع الى البرائة  
( لثالث ) ما ورد من سبي عن اللعب والمهو ومن تعيين حرمة اللعب ولورد  
والشطرنج كونه باطلا او لعبا ( وفيه ) محذور الى امكان كون السابقة لغرض  
عقلاني فلا يكون من اللعب لغرض انه لا شئ في عدم حرمة اللعب مطلقا  
بحيث يشمل اللعب باسجحة والأصابع والمجبة ( الرابع ) دعوى صدق القهر  
على اللعبة ( وفيه ) ان ما شككنا في شيء فلا شئ في عدم صدق القهر على  
المقاتلة بغير عوض وبغير آلات القهر فلا يلزم امتساقين في الساحة انهما  
يقامران ولا للملاحين ان يذنبوا لغيرهم ويتساقون بهم بقسور ( نعم )  
لا بعد صدقه على اللعب آلات القهر من دون مراعاة سجو من المساحة للتشبه  
وبحوه كما مر ما كفايه المراعاة في صدقه ولو لم تكن آلات القهر ( فلا يصاب )  
انه لا دليل على حرمة المقاتلة بغير عوض بل السيرة على حواره

— ولكن العلماء عملوا بها مضافا الى لاجماع على حوار امسابقة ( وهذا القاطع  
احديث ) عند اهل اللعبة ( فاصل ) في الصبحاح واحد اخفاف سحر وفي نواح العروس  
عن المحكم يكون للنعام ايضا وسواها بينها اما للشباب او انه لا يكون الا لها  
( والخافر ) في القاموس مع فتح انه واحد حوار الدابة الخيل والغال والحير  
( والريش ) في القاموس سهم الذي يلحق به الريش وفي اساس البلاغة  
ريشت السهم جطت له ثلاث ريشات

واما الفقهاء فاجتهدوا في الشرايع قال سصل هو السهم والشباب والخراب والشمكين  
والسيف والحف الأبل ونقيلة واحاف الفرس والخر والبقل والشافعي في الأم  
ح ٤ ص ١٤٨ حصص الخيل والأبل والتصل بكل ما ينكأ العدو والخافر والخيل  
والعاب والخر ولكن المرفي في محصره على هامش الأم ح ٥ ص ٢١٧ نقل عن  
الشافعي تخصيص الخافر بالخيل والتصل بالسهم والشباب وهو اختيار ابن  
قدامة الخيل في المغني ح ٨ ص ٦٥٢ وابن مفلح الشيباني في ( لقروغ ) ج ٣  
ص ٧٧٣ وفي المحلى لابن حزم ح ٧ ص ٣٥٤ الخب امم يقع على الأبل والخافر  
والخيل والغال والحير والتصل السيف والرجح والسبل

قوله ( ره ) « للقيادة حرام في الخلة » لا اشكال كما لا خلاف في  
حرمتها الموجبة للضرب عليها ثلاثة ارباع حد الزاني وهو خمس وسبعون جلدة وانها  
من الكبائر ( ١ )

( قوله « ره » للقيادة حرام في الخلة )

والكلام هنا في مقامين الاول عمل نقائص والثاني في ترتيب الاثر على قوته  
اما الاول فالظاهر انه لا يابس بعمل القائم بمجرد تحصيل العلم بالاسباب فانه على  
الظاهر لا يباس بتحصيل العلم بالسبب يبي نحو كلب وهذا العمل في نفسه لم  
يكفي من المحرمات ولم يدل دليل على حرمته ولو ثبت فالاصل الاماحة ( ولقد تقدم الثاني )

( ١ ) في الوسائل ح ٣ ص ٤٣٨ باب ٥ حد القزفة عن نكاحي مسدا عن  
عبد الله بن سنان قال لابي عبد الله ( ع ) اخبرني عن لقواد ما حده قال لا حد  
على لقواد ليس انما مضى الاخر على ان يعود وث حلت وذلك انما يجمع بين الذكر  
والانثى حراما قال ذلك مؤلف بين الذكر والانثى حراما فقلت هو ذلك فان  
بضرب ثلاثة ارباع حد الزاني خمسة وسبعين سوط وسق من لصر الذي هو  
فيه ورواه الشيخ الطوسي في تهذيب ح ٢ ص ٤٠٧ في الحدود

ولم يجد في حوامع اهل السنة التي عدي حدها للقيادة نعم في الرواجر لان حجر  
ج ٢ ص ٤٢ قال الكبيرة ثلثة وثلاثون بعد المائتين الديانة واقيدة بين الرجال  
والنساء وبين المرد وذكر من الاحاديث قوله ( ص ) ثلاثة حرم الله عليهم الخلة  
مدمم خير وعاق ولديه والديوث اندي بقر الخبيث في اهله ثم نقل عن لسان  
العرب ان الديوث لقواد على اهله ولنديث على العيلة وفي الحكم الديوث الذي  
يدخل الرجال على حرمه بحيث يراهم وقول صاحب مسائل اولاً تختص الديانة  
بالقيادة على الامل وثانياً تشمل لقيادة بين الرجال والنساء وعند الراعي وغيره  
انها متعارفان واحاصل مع تراهما تكون الاحاديث الواردة في حرمة الديانة  
شاملة للقيادة والا فالقيادة حارمة المرواة لأن جمط الاسباب مطوب شرعا وفي  
الطبايع البشرية ما يقتضيه فاعن ذلك مخلف لنشرع والطبع وفيه عانة على  
الجرام انتهى الرواجر

وهو ترتيب الأثر اعتدًا على قول القائل ( ١ ) «اسب طاهر حرمة لأنه

» ١ « وقع البحث هنا عن امرين القيافة وحديث القرائن والقيافة والقيافة

جمع قائل وهو الذي يتبع الآراء ويعرف شبه الرجل بالخير وايه وبمحكم  
اسبب والقيافة عند العرب شأن ولا خلاف بين علماء الامامية في حرمة تعلمها

وتعليمها وان اختلفوا بين من طاهره اطلاق الحرمة كالعلامة في المنتهى

وعد كرامة والقواعد والتحريم والارشاد والنهاية وابن ابريس في سرأثر والشهد

في المعة والسرواري في الكفاية والمقداد في التنقيح والسيد الطباطبائي في

الرياض وبين من قيد لتحريم بما اذا رتب عليها محرم او حرم بالالحاق بها

كاشهد في المسالك والروضة والمحقق الثاني في جامع المقاصد والارديلي في

شرح الارشاد والميرزا الكرماني في المناهج وصاحب اجواهر فيها واستظهر

صاحب الخدائق بمدة احرمة مستندًا الى حديث الرضا - ع - مع اخوته في

قصبة ولده الجواد - ع - ورده في اجواهر بالقصور عن معارضة الاجماع

واحتمال ان يكون قوله - ع - « اعتوا انتم يوم » لبيان عدم مشروعية

لا بدع لتهمة بل لعل ذلك منه لعلمه بصدق بقيافة ها واستظهارا بما اقترحوه

لانث لحجة عليهم والا فلا يتحمل من به ادنى درية بالشرعية عدم جوار الأخذ

بها والعمل عليها على وجه ترتب عليه للموارث والأحكام وجوده وعدمه بل

مشروعية اعتبار اوضح شيء على عدم اعتبار القيافة انتهى

واما فقهاء السنة فمن عمل به استند الى حديث عروة عن عائشة قالت دخل

علي رسول الله - ص - مسروواً تبرق اسارير وجهه فقال ألم تري انك محجرا

نظر الى ريد بن حارثة واسامة بن زيد فقال ان بعض هذه الاقدام لمن بعض -

وقد كان ريد ابيض اللون واسامة شديد السواد فان الله ايمى سوداء -

وقد احتفظ به ارباب الحديث في جوامعهم كانه صكت نزل به وحي السماء فرواه

بحارى في صحيحه ج ٤ ص ١٠٥ آخر كتاب الفرائض باب القائف ومسلم

في صحيحه ج ٢ ص ٥٩٥ آخر كتاب الرضا ع وابو داود مسجتي في

١ ن ج ٢ ص ٢٨٠ كتاب للاق والسنائي في السنن ج ٢ ص ١٠٨ كتاب

بعض باب القافة وايه في السنن ج ١٠ ص ٢٩٢ كتاب التداعي والبيات -

عمل بغير علم في مقدس ما حرمه الشارع من الفوائد والآثار مثل كون الولد  
بمراش مع عدم قيام دليل على حجتيه فيعمه ما ورد من نهى عن العمل بغير  
العلم فاحرمه و ترتيب لأثر على قول القائل لا مجرد انه وعلى ذلك يحمل  
ما ورد من منع عن انوار القائل كما في خبر أبي بصير عن أبي عبد الله (ع)  
والترمذي مع شرحه لاس لعرض ج ٨ ص ٢٩٠ آخر باب الولاء والمهنة بعد  
وصايا وعظم نقله ابن السميع في تيسر الاصول ج ٤ ص ١٥٢ كتاب الامانة  
وان تيممه في مثلي الاحبار كما في شرحه بين الاوطار ج ٦ ص ٦٣٩ كتاب  
الامان وحكامه ابن رفيف لعبد في احكام الاحكام ج ٤ ص ٧٢ عن احمد  
- واحملوا في العمل به - وهي عمدة فخرى ما هي شرح لبحري ج ١٧ ص ٢٣٣  
عمل على صحت الحديث اس من ذلك وهو اصح الروايتين عن عمر وعطاء  
وملك والاورعي والميث واقعي واحد ودر نور وقال الكوفيون والثوري  
وابن حبيب واصحابه حكم بالقيادة اطلاق لانها حدس ولا يجوز ذلك في الشريعة  
وليس حديث الباب حجة في ان حكم به لان امة ثبت نفيه قبل ذلك  
ولم يفتح الشارع في مناهة الى قول احد واعلم انجب من اصابة محرر كما  
يتوجب من طن الرجل الذي يصيب صه حقيقة شيء وترك السي - ص -  
الانكار عليه لعدم تعاطيه ذلك في ثبات لحكم وفي شرح النووي على ارشاد الساري  
ج ٦ ص ٢٢٩ مورد لعمل بالحديث فيما لو وطأ المشتري ولابيع الجارية في  
ظهر واحد قبل الاستبراء من الاول وجاءت بولد لسنة اشهر من وطئه الثاني  
ولدون اربع سنين من وطئه الاول فاد حقه القائل باحدهم الحق وان  
اشكل عليه ونقد عنه ترك الولد حتى يبلغ فينسب الى من يعيل اليه منها وان  
الحق في ذهب عمر بن حصص ومالك والشافعي رث حتى يبع فينسب الى  
من يعيل اليه وقال ابو ثور وسحنون يكون ادب لهم وقال الماجشون ومحمد بن  
مسلمة المالكيان بلحق باكثرهما شيها

وهذه المسئلة ذكر في كتاب احكامه في المعنى لاس قدما ج ٥ ص ٩٤٧  
باب اللقيط ومفروع لاس مطلق ج ٣ ص ٣٠٦ باب ١ بلحق بالنسب وراى  
المعاد لاس التقيم على هامش شرح المواهب للديلم لالرقاني ج ٧ ص ٣٦٧ -

المروي في الرسائل ج ٢ ص ٥٤٥ باب ٥٤ تحريم الصكخانه والقيافة قال ( ع )  
من تكهن أو تكهن له فقد برأ من دينه ( ص ) نقلت فالقيافة قال ما أحب  
أن نأنيهم وقيل ما يقولون شيئا إلا كان قريضا لما يقولون فقل لقيافة وصيه من  
السوة ذهبت في الناس حين بعث النبي ( ص ) ومثله ما في أصح المطبوعات ج ١

— وتعرض لها مالك في المدونة ج ٢ ص ٣٥٩ كتاب الاستبراء بعد النكاح وشرح  
الزرقاني على مختصر أبي الصواء في فقه مالك ج ٩ ص ١١٠ باب الاستلحاق  
وتعرض لها علاء الدين الكاساني الحمصي في بدائع الصنائع ج ٦ ص ٢٤٤ في  
الدعوى والشافعي في الام ج ٦ ص ٢٦٥ باب دعوى الولد ونسبه إن حضر  
في شرح المهاج ج ٤ ص ٣١٨ الفتاوى الفقية ج ٤ ص ٣٣٣ وأبو اسحاق الشيرازي  
في المهذب ج ١ ص ٤٤٣ في أئمة فيه وادعى نسبه وحلال والفراي في الوجيز ج ١٢  
ص ١٦٤ باب دعوى النسب من كتاب التداوي والاباء وابن حزم في المحلى ج ٩ ص  
٤٣٥ في الشهادات وأصل العمل بالقيافة أبو اسحق وسف الحق في المختصر  
من مختصر مشكل الأنصار للطحاوي ج ٢ ص ٤٦ مغلانا الإسلام رد الأحكام  
الأسباب إلى الفرائض مضافا إلى اختلاف أهل العلم فيه فأبو حنيفة والشافعيون  
لا يعملون به ومالك يستعمله في الأمامة دون الجرائر والشافعي فيها وسئل  
دلت على عدم صحة الركوع إليه وذكر ابن دقيق العيد أن الشافعي  
استفاد من هذا الحديث كدعاية قول القمف الواحد — ثم إن القمف — في هذا الحديث  
هو مجزئ بضم الميم وفتح الجيم وسعدا — راه ابن معجم مع تشديد الألف  
وكسرها لقب به لأنه كان يحرم ناصية الأسير في الجاهلية ويطلقه نص عليه ابن  
حجر القسطلاني في إرشاد الساري ج ٩ ص ٤٤٦ والعسقلاني في فتح الباري ج ١٢  
ص ٤٤ والعمري في همة القاري ج ١١ ص ١٢٣ كلها شروح للحجري وساق  
نسبه النووي في تهذيب الاستدعاء واللغة ج ٢ ص ٨٢ فقل بحرر ابن الأعرور  
ابن جعدة بن معاذ بن عتورة بن عمرو بن مدح الكناسي المدلجي وفي الوجيز  
للفراي ج ٢ ص ١٦٤ باب دعوى النسب أن الذي يلحق الأسباب كل مدلجي  
محرم وهي غير المدلجي إذا تعلم القيافة وجهان واتجربة بأن يعرض ولد ابن  
ثلاثة أصناف من النساء ليس فيهن أمه ثم صنف رابع فيهن أمه فإن أصاب في  
الحكم قيل قوله بهذا لئلا —

ص ٣١٣ حديث ١٤ طبع طهران عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ركريا بن يحيى بن السعدي المصري انه سماع علي ابن جعفر « ع » بحديث الحسن بن الحسين عن علي بن الحسين وبها جرى لاني حسن الرضا (ع) مع اخوته وعمي منه في امر

— (واما حديث الولد المهرش وبلغاهر الحخر)

ورواه الامامية كما في الوسائل ج ٣ ص ٩٤ في نكاح العتيد والامانة باب ٥٤ و ٥٦ عن الكافي والتهذيب عن ابي عبد الله الصادق (ع) وعن قرب الاسناد عن علي بن جعفر عن اخيه موسى الكاظم (ع) « وعقد اهل السنة » كما في عمدة القاري ج ٥ ص ٤٠٧ « مروي في صحيح البخاري ومسلم والنسائي (عن عائشة) ورواه ابو داود والطحاوي (عن عثمان بن عفان) ورواه مسلم والترمذي والطحاوي (عن ابي هريرة وابي امامة) ورواه ابن ماجه والشافعي في مسنده (عن عمر بن الخطاب) ورواه الترمذي (عن عمر بن حارثة) ورواه ابو داود (عن عبد الله بن عمر) ورواه الطبراني في عدير حم (عن ريد بن ارم) ورواه النسائي (عن عبد الله بن الزبير وعبد الله بن مسعود وقال في فتح الباري ج ١٢ ص ٣٠ كتاب القرائن هذا الحديث اضع ما يروى عن النبي (ص) فانه جاء عن بضعة وعشرين صحابيا

(ونكلم ابن اقيم) في فقه الحديث فقال في راد المعاد على هاشم شرح الزرقاني على ما ذهب اليه ج ٧ ص ٦٦٣ اختلاف الفقهاء فيما نصير به فراشا على اقوال ثلاثة - الأول - ما ذهب اليه ابو حنيفة من ان نفس العقد يصب لهراش وان علم انه لم يجتمع بها بل او طلقها عقيب العقد في المجلس الثاني - مذهب شافعي واحمد وهو العقد مع امكان الوطء - الثالث - مذهب ابن تيمية وهو العقد مع التحول المحقق لا امكانه المشكوك فيه قال ابن القيم وهذا هو الصحيح المحرم به والاف كيف نصير المرأة فراشا مع عدم الدخول وصحيف تاتي الشريعة بالخاق نسب من لم يبي بأمرته ولا دخل بها ولا اجتمع بها وفي عمدة القاري للبيهي ج ١١ ص ١١٠ شذ ابو حنيفة فيما اذا عقد على امرأة وطلقها عقيب النكاح من غير امكان الوطء قالت فقلت لستة اشهر من وقت العقد فانه الحق بالروح وهذا خلاف ما جرى الله به العادة من ان الولد انما يكون -

الجواد ( ع ) حين قالوا ما فيها امام حائز للنور فبسا وبشت لقوه ففان عليه  
السلام ابعثوا ائمة بعده واولادهم واولادهم واولادهم دعوتهم ائمة احديث

- من ماء الرحم وماء امرأة وفي هـ عش احكام الأحكام ج ٤ ص ٧٠ لاس  
دقيق العيد ان ابا حنيفة بن عبيد الله فرأى في الحديث اسم الروح واستند فيه  
الى قول جرير - ماتت تعاقبه ومات فراشها - ومجرد العقد صار الروح فراشا  
فقوله - ص - ، الولد للفراش - اي للزوج هـ

وفي مقاييس اللغة لاس فارس ج ٤ ص ٨٦ الفراش في حقيقة المرأة لأنها  
هي التي نوطاً ولكنه اعير للروح

قلت على هذا الاساس او ابي العري عن القرية لى لا تصح الاستعارة بدوسها  
بى ابو حنيفة فروعا كثيرة - منها - اذا غاب الزوج غيبة طويلة وانغ  
الروجة خبر اوفاة فاعتدت ثم تزوجت من آخر وحادث منه موالد ثم جاء  
روحها الاول فقد حكم ابو حنيفة باب الأولاد بالاب لأن صاحب الفراش  
- ومها - لو وطئت امرأته شبهه في طهر لم يصح فيه واعتزل حتى انت يوند  
استة اشهر من حين وطئه ثماني فالاولاد عبداني حنيفة للاول لأنه صاحب  
لفراش - ومها - لو تزوج مشركي عربية ولم يحتمما اصلا وجاءت اولد  
استة اشهر من حين العقد فان الولد يلحق بالروح حتى لو طلقها عقيب العقد لا  
فاصل كما نص عليه في عمدة القاري - ومها - لو تزوج رجلان احدين وزمت  
كل واحدة الى روح الاخرى استأناها ووطئ كل منها من ردت اليه وحملت فان  
الولد للروح المعقودة له لان اولد الفراش نص على هذه لفروع وغيرها ابن  
قدامة في المغني ج ٧ ص ٤٣١ - ومها - لو كانت حارية بين ثلاثة  
او اربعة وادعوا الولد جميعا فقد ابي حنيفة بذوت نسبه اليهم فهو انهم جميعا  
والجارية ام ولد لهم مستنداً ما احل الله لك بذات النسب من دون فرق بين ان  
يكون لذلك واحدا او اكثر نص عليه الكاساني اخي في بدائع الصبايع ج ٦  
ص ٤٤٤ مسائل دعوى النسب

وحالفه فقهاء الاسلام في جميع هذه الفروع - ومن شذوده - عدم  
الارام بالحد على اللواط خوفاً للاجماع وصراحة الاحاديث « افعلوا الفاعل -



« واحدة فيه » من وجهين الأول ان لفظة الحصر والقلوا هما معهما وهما اسم  
ايه وهذه تحتها وظهره كونه معهما مكشوفة الوجهة في قول ولا يلي ذلك من  
اهل البيت ع - حتى على قول حوار كشف الوجه او يكمن - ١ - في  
ان اعمام الحوار - ع - اجن ش من ان يسوموا ذلك فيواجهوا الامام به  
- واقفون به - فتولا له نستحل او على امر سياسي وقد صرح عنه  
احمدية بهذه الفتوى منهم ابن بكيم في سحر الوثائق ج ٥ ص ١٦ وانهم في  
فتح القدر ج ٤ ص ١٥٠ و كاسي في سائح الصنيع ج ٧ ص ٣٥ وشيخ  
رده في شمع الابرار ج ١ ص ٦٠٣ في الحدود والشعرا في الميزان ج ٢ ص  
١٣٥ وفي ابن حرم في المحلى ج ٧ ص ١٨٦ من ٨٥٠ من تحت الدنيا  
ابطال ابي حنيفة الخج نوطي الرجل اسرته مسيا لاحرامه وقد تبين ان الله  
تعالى لا يؤاخذ الناس في ان يلوط في احرامه  
او لا ط به من في المصنوع وقد منح اكثر من حده بمصنة وانحى شيء دعوى  
الاجماع عليه ه

و في اغفره ان احموع لور احمد واسمه والوراء وامامهم حراً  
هؤلاء القوم شدود في هذه الاسلاني واتخذوا ذلك دريعة سد رعايتهم وسر  
على اوشك مسردس على فواين الآلية مثلاً شملهم لفصيحته وتخرج عواظهم  
انسه لعامة وانحاصه ودي وان لم غر على فرائق تصرح بذلك الا ان ما يرويه  
ابن تهرودي في محوم لراهرة ج ٥ ص ٢٦٣ و ص ٥٣٢ يمكن ان يتعرف  
منه القراء سيرة اخفاء واسمهم وقول ان لراشد من المستشهد اعاصي وند  
حارية وعمره تسع سنين وجمعت منه فيسكر - لك ابوه المستشهد وانكس الجور  
حين ان الجارية لم يصحبها غيره وقاله ساس ان صبيح نهامة يهتمون لسبع  
سنين فصدقهم انتهى

وفي امرأة ارمين لسط ابن الجوري ج ٨ ص ١٥٨ من اول حوادث  
سنة ٥٢٩ هـ ولي الخلافة كل عمه ابي وعشرون ولداً الا انه بلغ وقد سعى -  
- ١ - هذا الحديث روى المحمدي في امرأة لعق ج ١ ص ٢٣٧ باحده  
وذلك لان رايه زكريا بن يحيى وم يذكره اهل الرحا

أن كان لا يرون الأهم لا مجرد كونه عام ولا حكام بحيث يكون حاله كالفقيه  
لعدم بها ولا ضرر في هذا هم سكرة بون أو نياحه وإن حسبو الأمانة موصفا  
أهيا يحذر الله تعالى لم يرد بها وصيغة الحق بعد أي لا سلام لا بداية حب  
في محسن الأخلاق وجمال احفظه وتكرار على أي الحسن ارحم - ع - في ١٠  
جوان - ع - ردلالة المعهودة من أدلى سجده وكيف ذكر وأغايه حتى رجعوا  
الى الله فبداولى رت سلم الى اهله وكذب كان وجرمه لاحد نقول الله تعالى وما  
ما حكى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - من الأسس - أن القيفة وهو نزل من تنوع كما يظهر  
من صدر رواية زكريا بن يحيى

- قوله « لا رد » كذب حرم - لا ريب في حرمة الكذب كما دل عليه  
قوله - صلى الله عليه وسلم - « لا لعنة الله على الكاذب » وما إلى الأحاديث واستدل أصحابنا  
على حرمة الكذب بالأحاديث وبحكم العقل لكنه غير مهم إنما الأحاديث والأصولية - مدركة  
وأما العقل فلا بد من نفي الكذب خصوصاً إذا صدر عن عرض عهلا في  
ويكن في الأحاديث - هي عنه كفاية ( ١ ) ولا اشكال في كونه من

( ١ ) ذكر شيخنا الأوربي في المؤثر ومرحبا ص ٩١ بالفرسية  
ما سنده من الأحاديث من سمعت كذب وكذب نقول أن من سمعه الكذب  
عده من قوم زور وشر من الخير وخافه به ويظهر وأنه حرب الأيمان  
ويمنع من طعمه واحداً علائم سفر في ومفتاح بحث حشوه الخدث وهو من  
هجور واضح الامراض لنفسه وخطئه من إربا وورث فقر ومن نواب اتفاق  
وكرر حديث من كذب وبها سمعته وجرمه من الهجر وأرق وسدله  
بها وبهذه عن الأيمان ( ومن سمعت كذاب ) أنه شر لعق ولا إيمان  
له وسود وجهه يوم القيامة ويهجر روحه ويعد ديث عنه مصادف ميل ويلعبه  
الله و من تن ربحه الى أعيش ويلعبه حمله كما يلعنه الف ميث ويكذب عليه  
سبعين رحمة هو بها كبرى مع أمه وعرس لعنه في الموت ولا يعتبر رأيته في  
المشورة وأقل أحد صرواه وسقط عن ممد لاجره ولا يهديه الله أى الحق  
وقد نهى عن مصحبهه وعبث في القبر بهاب حاص ويخذه الله وهو أكبر  
لغاصب ١ ه -

الكبائر لم يرواه "المصنف" من شاذل عن اربعة ( ٤ ) في كنهه الى ما يثبت  
الايمان اداء الامانة واحسان الكفاية وفي متن سنن أبي حنيفة في حرمها لله وارتبا  
وسرفة الى ان قال والكذب ( ١ ) وفي رواية الاغش عن ابي عبد الله ( ٤ )  
والكذب محرمة وهي شرك بالله من قال وكذب ( ٢ )

والاحسان لابي ذكره المصنف ( ٣ ) للاستدلال على كونه كفرة لا يلايه  
فيها عليه فان رواية محمد بن مسلم عن ابي جعفر ( ٤ ) ان من جحد لشر  
اقصلا وجحد من يبيع تلك الافعال شرابا وكذبا وكذب شر من  
الشراب ( ٥ ) وان نصت على كون الشراب مباحا شر لا يلايه بل هو حق لم يكون  
صاحبه كالخمر لا يدرى ما يضر منه وقد وقع من تمكن السكر منه فساد  
حاضرة أدت الى ضلوك في الغش وادب لا يلايه لا يدرى ما هو مباح الا يحصل  
ان يكون من كبائر فكذلك ما هو شر منه واما ما روي عن ( ٦ ) من  
المؤمن ان كذب له سبعون املا وكذب عليه يكفر به من  
زنية وهو كمن يبيع مع امه ( ٧ ) ولا يضره فانه مفسد في ربه فقرة

— وقد نص على بعضها احرار المعاني في اوسن ح ٢ ص ٢٣٣ ككتاب  
العشرة ص ١٣٨ تحرير ولوري في مستدرک اوسن ح ٢ ص ١٠٠ ص ١٢٠ في  
المشقة في اسفر واخصر وفي كذا لعل ح ٢ ص ١٢٦ وتيسر وصول لاب  
الديبع ج ٤ ص ١٢٩ ومستند احمد ج ٣ ص ١٣٩

( ١ ) عيون اخبار الرضا ( ٤ ) للصدوق ص ٢٦٤ وهذه لفظة في  
ص ٢٦٩ وعنه في اوسن ح ٢ ص ٤٦٤ في جهاد النفس ص ٤٥ تعيين  
الكبائر

( ٢ ) احصاء للصدوق ح ٢ ص ١٥٠ وعنه في اوسن ح ٢ ص ٢٦٥  
ص ٤٥٥ تعيين الكبائر

( ٣ ) الكافي على هامش مائة لقول ح ٢ ص ٣٢٤ ص الكذب وعنه  
الاعمال للصدوق ص ٢٦ عقاب شراب احر وعنه في اوسن ح ٢ ص ٢٣٣  
تحرير الكذب من جهاد النفس

( ٤ ) مستدرک اوسن ح ٢ ص ١٠٠ عن جامع الاخبار

عن اسس اشتعل على ملا يؤمن به لعقل فان الكذبة واحدة لني لا يترتب عليها  
مسئدة اخرى كيف يترتب عليها من لعقاب كثر من شرب الخمر او الزنا تلك  
خصوصية ( مع انه ) لا خلاف كما لا اشكال في تعين الكذب اذا دار الامر  
به وبين شرب الخمر او الزنا وما عن عسكري ( ع ) جعلت احبائنا كلها في  
ذلك واحد وجعل مفتاحها الكذب لا يستمر كونه كثيرة وقوله تعالى ( انما  
يقدرى كذب ابنس ) يؤمنون بان الله ) وان قرره بالكفر جعل الكذب غير مؤمن لا  
ان المراد منه شريعة ما قبله من الآيات الاقراء على الله تعالى وطعن المفتري على الله  
بأنه يترتب مدح كافرين والكذب صادر منه من عظم الكفار فهو خاص  
بصفة هذا شأنهم واین هذا من جعل الكذب نفسه من الكفار

( ثم ان مصنف « ره » ) احتار كون الكذب مطلقا من الكفار  
لا خصوص الكذب على الله ورسوله ( ح ) لا إطلاق روي الفصل من شاذان  
والاعمش مؤيدا عما جاء في وصية لى ( ح ) لأبي در العهرى ( وبل لندى  
يحدث فيكذب ليصحت الس ) « ١ » والتحقيق ان يقال ان روايتي الفصل من  
شاذان والاعمش وان كان طهرهما كون كذب مطلق من ككفار الا ان رواية  
من حديثه عن ابي عبد الله ( ع ) نصت على كذب على الله تعالى وعلى رسوله  
وعلى الاوصياء من ككفر ولا يبعد ظهورها في الحصر بمفهوم العدد فادأ يتفقد  
في روايتي الفصل من شاذان والاعمش برواية اى حبيبة مصفاة الى ان  
اروتين واردتين في عد لكفار وبسها اتصال في عدة من الككفار لأها  
- يكون في مقدم الين من هذه الجهة وبأية ما بعيد انه كون الكذب كثيرة في  
جملة ولا يعم كون الكثرة ما كان على الله ورسوله والاوصياء فلا دليل  
معتد به على كون الكذب باطلاقة كثيرة ( ٢ ) وكون بعض الكذب صغيرة  
لا تفسد اى البعض لا حر بل حد ما يترتب عليه من المفسدة كما يشهد له  
( ١ ) وصية لى ( ح ) لان - لعهرى ذكره الشيخ الطوحى في  
البحر ليس مدح محجاس ولده ح ٣٣٤ وفيها قال ( ح ) ما يادر وبل لندى  
يحدث فيكذب ليصحت يقوم وويل له وويل له وويل له

( ٢ ) لا يخفى ان الاحبار لعدة على كون كذب كثيرة على ثلاثة -

قوله « ع » انقوا كذب صغره منه و كبره ١٥ « لا ربط له بما نحن فيه من كون الكذب بنفسه كبيرة » وعلى كل « ولا ترتيب على كونه كبيرة أثر عملي اما في لعنائه وما ذكرناه من ان ارتكاب كل ذنب يحسن بالعقوبة سواء عد من الكبائر او بصفته منهم الا ان مسدود الخلق فيراجع الى عدم ولتوبة وسير على « صرح لسوي واه من حيث كبر سيئات كما في قوله تعالى » ان تجتنبوا كثرت ما تهون عنه بكبر عظم سيئاتكم « الكذب لا يكون من الكبائر ما هي في طوائف الاولى روايت بفعل من شدة والاعمش قاله صرح على كون الكذب من فرائد الكبائر وشبهه رواية النكيلي في كافي كما في الوسائل ج ٢ ص ٢٣٣ باب لكذب على الله ورسوله بالاسناد الى ابن حنبل عن ابن عبد الله قال كذب على الله وعلى رسوله من الكبائر ثلثه ما في محاسن ليرقي ج ١ ص ١١٨ عن ابن خزيمة عن ابن عبد الله ( ع ) قال الكذب على الله ورسوله وعلى الأوصياء من الكبائر

( ومعه ) بكبر من كذب على الله ورسوله بحمل بكلاء وان ذهب ابو محمد الجوزي في كبره الا ان جمهور حالفوه قال ابن حجر في الزواجر ج ١ ص ٨ نعمد كذب عايبها في تعديل حرام او تحریم حلال ككفر محض وانما الكلام في الكذب عايبها فيما سوى ذلك وسطر فيه لحاظ لفصلان في فتح لاري ج ١ ص ١٤٥ « انهم من كذب عليه ( ص ) وقال يعقوب في عمدة القاري ج ١ ص ٥٥ حديث ذي ( ص ) من كذب عني فليقتل مقعده من النار فيه دلالة على تعظيم حرمة الكذب عليه وانه كبيرة والمشهور ان فاعله لا يكفر حلالا فالامم الحرميين وانه لا فرق في تحریم كذب عليه في الاحكام والسنن والسكر وهت وحكى عن لقرطبي ان بعض فقهاء اعر في اسعار سنة الحكم الذي دل عليه بقياس الى رسول الله سنة قويه وحكاية فعلية فيقول في ذلك قال رسول الله كذبوا كذبهم ما ثبت من روى هذا انه سمى لا يشبهه فتاوى فقهاء ولا حرمه كلام سيد الملء فيؤلاه يشتمهم سبى واولعده

« ١ » لكافي على هامش مرتبة فيقول ج ٢ ص ٣٢٤ باب لكذب

اخديث ٢ وعنه في الوسائل ج ٢ ص ٢٣٤

الذي يريد من الكذب في هذه الآية أي من الخبث شرطيّة من رواية عبد العظيم ( ١ )  
ومرت الكثرة بما أوردته تعالى عليه لـ في الكتاب ثم بين الإمام « ع »  
ما كان من هذا القليل ولم يعد الكذب منه فائزاً المترتبة على الكثرة إنما  
هي بلحاظ هذين الموردين أعني عدم الاحلال بعدالة ومساواة تكفير السيئات  
وقد وضع عدم ترتب شيء منهما على الكذب

« ثم هل يحرم لكذب مطلق سره » كل عن حد أو هرل « وتخص  
حرمته بما إذا كان من جهة التحقيق « في الكذب الهرلي على نحو الأول  
أن يكون الهرل في الداعي قصداً كما إذا قصد كذب أخيك به داعي أن يحدث  
السر وهذا كثيراً ما يقع في الخارج « في أن لا يقصد الحكاية لهلاً وإنما  
يقصد مجرد الكلام هرلاً وهذا خارج عن الكذب لهلاً لأن الكذب أحرر على  
حالات أوافع وهذا يقصد المتكلم بالحكمة المدعة إلى غير الأحرار عن شيء وإنما  
كان العرض القاء بمجرد الأثر تركه فليجوز الأول يحدث في الكذب لأن  
المتكلم قاصد الإخبار والحكمة عن شيء ثابتته كل اداعي هو هرل وشمله  
مطلقاً حرمة الكذب حيث لم يصرفه أن لا يكون مدعي الهرل وليجوز الثاني  
حيث لم يقصد المتكلم به أخيك فلا يكون من الكذب فلا يعمه دليل حرمة  
الكذب بل سرية المنشرة على حواره كما أن الإخبار أوردته في حرمة كذب  
الهرلي لا تشمل هذا نعم أما مرسية سيف بن عميرة عن حدثه عن أبي جعفر ع  
كان علي بن الحسين « ع » يقول لو أنه اتقوا الكذب الصغير منه والكبير في كل  
جد وهرل « ٢ » « ويضعف سندها بالأرسل ولأن الهرل خارج عن الكذب  
موضوعاً كما عرفت فلا يمكن أن يستدل على حرمة مدعيه ورد دعواه لكذب  
ومثله ما جاء في وصيته ( ص ) « في در ويل لذي يحدث ويكذب ليصحت  
القوم وأما رواية إحارث الأعور عن علي ( ع ) لا يصحح الكذب في حد أو هرل

( ١ ) الكافي على هامش مسألة يقول ج ٢ ص ٢٦٠ باب الكذب من

الدعوى حديث ٢٢ والوسائل ج ٢ ص ٤٦٤ باب تعيين الكذب

( ٢ ) الكافي باب الكذب الحديث ٢ والوسائل ج ٢ ص ٢٣٢ باب ١٤٠ تعزيم

الكذب في الصغير والكبير

وهي صرة عن الدلالة على احرامه مع ان عنوانها الكذب واهل حارج عنه موضوعا ورواها لأبي سعيد بن عيسى عن علي ( ع ) لا يحرم عند طعم الايمان حتى يركب الكذب مرة واحدة ( ١ ) فيها مع كون عنوانها كذب ان الحكم اخلاقي وبالكراهة اشبه لان عدم دوق صعم الايمان لا يستلزم احرامه ( فالتحصن ) ان الكذب الهولي غير مقصود منه الخبايا لا يكون حراما ( عدم ) يعني ان ينصب لمنكهم قربة تحرج كلام عن لاحرار واحكامه بن دغلي انهم بن يترك الهولي لان المؤمن في شغل عن اللعب واللهو

( قوله « ربه » عدم حلف الوعد في الكذب ) الكلام في اوعده في مقامين لأول من حيث مدى كذب غايه انني من حيث احلف اما مخفم لأول فاعده على اقسام ثلاثة لأول من يعبر من اوعده شيء عن عزمه وانما به بالعمى وهذا في الحقيقة احرامه عن شيء من كذا لا ر عن علمه او حمله وكلاخبار عن امر خارجي فيكون فائلا بصدق والكذب وحده في شؤن العزم وكذبه عدم لعزم واما اوفاه بوعده ونعمس على طقس احرام او تحالف عما عزم عليه فاجبي عن صدق الوعد وكذبه ( ثاني ) ان يمشأ الوعد بان يعتبر على دمه شيئا ويرره باللفظ بطر لدر فكما قول في لدر لله علي كذا بقول في الوعد لك علي كذا وهذا لا معنى بصدق والكذب فيه كفيه الاشهادات بهم بتصديق باجد او غيره ( الثالث ) ان يكرن اوعده احبارا يتحقق متعلقه في المستقبل كما هو العدم في الوعد ووعده لداري جل شأنه دائما على هذا وصدق هذا النحو من الوعد وكذبه يدور مدار تحققه في احرامه في احواله وعدمه ولا ربط فيه بالعلم وعدمه فان تحققه في صفة كونه الاحبار كذا واقعا ونحو حرمة موضوع ماوصون كما في ربة احرامات وعليه اذا كانت معتقدا بتحقيقه في احواله فاحرامه والكذب لم يتحقق مانع ونحوه لا يكون معاقفا بها لعقب فيما لو اعتقد بعدم تحقيقه في احواله فاحرامه فانه حينئذ يكون كذا محجرا فائبة بن حلف الوعد والكذب المنجر حرمة عموم من وجه

( ١ ) هذه الاطاريح المذكورة في الوسائل ج ٢ ص ٢٣٤ باب ١٤٠ تحريم

الكذب الصغير والكبير في الجدل والهرل

(ثم) في هذا عرض ا. ك. مكلف متمكناً من جهل وعده صدقاً  
 ماؤفاً بما وعده فهو واحد فعلاً مذكراً كائناً حالاً وخبراً يتمكن من ذلك من جهله  
 مصداقاً للحال وجعله مصداقاً لما حرام فهو الواجب عليه ان يحمله مصداقاً للحال  
 «ينبغي» ذلك على كون دليل حرمة كذب صاعراً في حرمة احدث الكلام  
 المتضمن بالكذب او كونه ضاراً في الاعم منه ومن احدث صفة الكذب فيما  
 اوجده في الخارج من الكلام وقد تعرضنا في ذلك في بحث الزيادة من مباحث  
 الصلاة وذكرنا ان ظاهر هذه المعبر في لاجل كقولنا (ع) من رد في  
 صلاته فليست نفس صلاته هو الاحداث لا يعاد صفة وهو يظهر في تقدم ايضاً  
 وعليه من حيث الكذب لا يجب على غير الايمان «لعمري» خارجاً واما المقام  
 الثاني فيحلف الوعد في جميع الاقسام بتقدمه ان هو محذور ما وعد منه من  
 فعل او ترك في صفة وليس ذلك من الكذب اصطلاحاً وهو الكذب في  
 الكلام ليعنه اذ حرمة كذب نعم هو كذب في الوعد فيه من وعد صادق  
 ووعد كاذب واحذر حرمة كذب مضروبة عنه فليس محذوراً بهذا «لعمري» وقد  
 يستدل على وجوب الوفاء بالعهد وحرمة الخلف بهواه بقوله تعالى في الصافات  
 ٢ (يا ايها الذين آمنوا اوفوا بالعقوبات) كبر مقتاً عند الله ان يقولوا ما لا  
 يفعلون (ويظهر ان الآية احثية عن الوفاء بالوعد لا بالوعد كات وارة لبيان  
 الوفاء به بكان اللازم ان يكون التويع على رث العمل «هو» يقول فيقول ثم  
 لا يفعلون ما يقولون لا على قول لا عمل (١) «امراد» الآية احد مسرين ام

(١) في روح المعاني للآلوسي ج ٢٨ ص ٨٣ ان مدار التويع في الحقيقة  
 عدم فعلهم وانما وجهه في قوله سبحانه على تصاعف معصيتهما بيان ان المسكر  
 ليس تركه احذر بل يعود فقط بل الوعد ابتداء وقد كانوا يحسونه معروفاً ولو  
 قيل «لا يفعلون» ما يقولون لعمري ان المسكر هو تركه لم يعود ثم قال واستدل  
 بالآية على وجوب الوفاء بالوعد

وفي التنزيل الشريح لطوى ج ٢ ص ٦٧٢ قال قوم هذه الخطايا حار  
 مجرى يا ايها الذين آمنوا اوفوا بالعقوبات نقول الذي يجب الوفاء به هو القول  
 الذي يعتد بفعله على طريق الوعد لانه من غير طلب وانما اطلق قوله —



الشيء عن الكتاب والاحبار بما لا يفعل وما ينبغي عن التدقيق كثر يصر لسان  
 على لا يفعله أو يسيء عن شيء وبتركه فيكون بمعنى قوته تعالى ثم يصر لسان  
 بالبر وتسمون انكم وقد وردت في روايات كثيرة فهو من المحرمات  
 لانه فمهم من الصدق وكيف كان فلا ية كريمة لا يمكن الاستدلال بها في المقام  
 ويمكن ورد لا صراوفا ، واعد في روايات كثيرة في رواية شعيب العنقروفي عن  
 ابي عبد الله ( ع ) قال رسول الله ( ص ) من كان يؤمن بالله و يوم الآخر فليفت  
 دا واعد وفي رواية هشام بن سالم سمعت ابا عبد الله ( ع ) يقول عدة مؤمن احاه  
 بذرا لا كفرة له من احلف فيحلف الله وقال ابو الحسن الرضا ( ع ) لعلنا  
 الجعفري يدري م سمي اسمعيل صادق واعد قلت لا ادري قال واعد رجلا لجس  
 حول لا يظنه وعن عبد الله بن مسعود ان ابا عبد الله ( ع ) يقول واعد رسول الله  
 صلى الله عليه وآله رجلا الى صحرة فقال انا لك ههنا حتى تأتي قال فاشتدت  
 الشمس عليه فقال له سبحانه يا رسول الله ان لو تحولت الى لطل قل قد وعدته  
 ههـ وان لم يجيء كان هـ محتر هـ ولا ينكر استظهار الوجوب من رواية  
 شعيب الآمرة بأوفاء وهشام بن سالم اي شئت الوعد بالبر الا ان اعراض المشهور  
 عنه وعدم اعتناء علماء بالقول بوجوب حتى المحدثين منهم يوهن ذلك فان صاحب  
 الوعد من عيون ساب مستجاب الوفاء بالوعد ولو انه من برقه اوجوب لقال ب  
 وجوب الوفاء بالبر فثبت وفاء بالوعد عما ا هـ مما يقتل به عامة الناس لو كان  
 بوجوبه اثر في شرعيته حتى على المشهور وسماهم الى عدم اوجوب بوجوب وثوق

— كبر مقتا عند الله ان تقولوا ما لا تفعلون مع انه ليس كل قول يجب الوفاء به  
 لانه معلوم انه لا يجب ترك الوفاء في ليس بواجب الوفاء وان الدم انما يستحق  
 بترك ما هو واجب أو ما اوجبه الانسان على نفسه بالنذر والعهد وهذا المرتكز  
 بصرف الاصلاح والمقت هو البعض وهو صد الحب وهو نرة بصرف العقل عنه  
 واخرى الطبع وانما جرى على صيغة واحدة بيان ان صارف العقل في التأكيد  
 كمصارف الطبع اهـ .

« ١ » هذه الاخبار ذكرها شيخنا في الوسائل ج ٢ ص ٢٢٢ باب ١٠٩

استجاب الوفاء بالوعد .

«نفس بعدم الوجوب» على أن سيرة انتشاره على أجوار ظاهري لا يذكرون على من احلف أوعد كأنكاره على من فعل المحرمات ولا يفتنون معه معاملة النفس. أي نعم الوفاء بالوعد وإن لم يكن واجباً إلا أن الاحتمال الحسن لا ينبغي تركه والكلام في (وعيد) من حيث الكذب كالوعد وأما احلف فيه حسن وإذا ورد في الكتاب المجيد أن الله لا يحلف لميعاد ولم يرد عليه لا يحلف الوعيد.

(قوله «ره» لا ينبغي الاشتغال في أن مدله) المدبرة تارة تكون في الاسعرة كاطلاق الحر على ليلته واقعة على العيوب ولا اشكال في عدم صدق الكذب عليه وحرى تكون في رتبة مدله كلامية على مدته الواقعية كما إذا دفع إليه شخص درهما ويقول مدله أنه يمدني درهما وهذا كذب واضح بعدم لو كان المدعي يستعمل محرراً في الكثرة كاستنيس وسبعين والالف فلا يكون كذباً ويحتمل كونه من قبيل الأوب فقوله تعالى أن يستعمل لهم سبعين مرة فإن يعمر الله هم فانه لم يرد منه عدد احصى وأما حجة نه إيمان الكثرة وفي احديث عامي رسول الله (ص) ما من لعن مدح لي من كل دابة فانه لم يرد منه الاقتصار على خصوص الالف وإذا ارد منه العريف بكثرة وإذا ورد

(١) ذكر أن حرم في المحمي ح ٨ ص ٢٨ ما يوعد آخر الدور لو وعد شخص آخر على مساعدته لم يبرمه بوفاء به وبكره به حيث سواء حلف له أو لم يحلف به قال أبو حنيفة وشافعي وأبو سفيان وقال مالك لا يبرم شيء إلا أن يدخله بوعده في كله يبرمه ويقضي عليه وقال ابن شبرمة الوعد كله لازم ويقضي به على الواعد ويحرم وما ذهب به مات لا يعصده دليل وما يقن أن الموعود إذا وقع في كلمة اعتذاراً «الوعد قائم» ما يوعده كان صرراً عليه وهذا لا دليل يوجب الحرم على من أخر «صروصله وعده» وفول ابن شبرمة وإن يستشهد له في صحيح عن عبد الله بن عمر عن رسول الله (ص) ربيع من كن فيه كان آفة حامها ومن كانت فيه حصة مهن كانت فيه حصة من الباق حتى يدعها أن تحدث كذب وإذا عاهد عذر وإذا وعد احلف وإذا حاصم خير وعن أبي هريرة عن النبي (ص) من علامه لثاق ثلاثة وإن صام وصلى ورعم أنه مسلم إذا حدث كذب وإذا عاهد عذر وإذا وعد احلف وإذا أثمن حال إلا أنها لا يمكن —

في بعض الروايات يفتح لي من كل باب بعد الف هـ (١) .

( قوله - ره - واما التنورية ) تنورية عبارة عن براد لفظ طاهر في معنى واردة المتكلم خلافه واما ان كل مسطر طهراً عرفاً في ارادة المتكلم وكن السامع لقصور فهمه لم ينتقل اليه فهو خارج عن تنورية ولا اشكال في جواز التنورية لدلالة الروايات عليها منها ما عن عبد الله بن بكر عن ابي عبد الله ( ع ) في الرجن يستند عليه فيقول للتحريه قولني ليس هو هـ - قل لا دش ينس

— لاخذ بطهره لان من وعد لا يحل لا يجوز له بوفاء كمن وعد براءه أو جمر أو نحوهما فلا يكون كل من اوعده فاحب مدموماً ولا غايها اللهم إلا من اوعده بواجب عليه كاصدق من دس أو اداء حق أو ما من حلف واستثنى فصدق عليه الحديث . النص والاحاطة به وقد ران الحديث . ره اي التحريه ومسلم ح ١ باب علامة الداعي وفي عمدة البحري ح ١ ص ٢٤٨ باب علامة مدقون قال هذه يستحب الوفاء بالوعد بالهمة وغيره استحباباً مؤكداً ويكره اخلافه كراهة مربة لا تحريم ويستحب ان يصدق الوعد . شئفة يخرج عن صورة الكتاب ويستحب اخلاف وعيد اذا كان لتوعد به حائراً ولا يرتب على تركه عقوبة هـ وفي فتح البحري ح ١ ص ٦٧ يستحب اخلاف الوعد لشروقه بحسب ما لم يرتب على تركه عقوبة واما حلف الوعد بالخير فلا يقدح اذا كان لعمري عليه مقداراً الوعد اهـ وشكل على الحديث ان بعض هذه الحصل هـ يكون فيمن هو مصدق بقلبه وليس له مع به لا يحكم عليه بالكفر والفسق الموحى بنجوة في النار واحاط به الووي في شرحه على مسهمها مش ارشد البحري ح ١ ص ٣٦٧ بان المراد من صاحب هذه الحاصل شبهه بالماضي في التحجى باخلافه

(١) في حصيل لصديق ح ٢ ص ٢٧٥ الى ص ٢٧٧ ان رسول الله ( ص ) عم علياً ( ع ) فاب من العلم والعب كلمة بتهي كل باب منها الى الف باب والف كلمة وفي بصائر الدرجات بصائر ح ٨٨ عن زين العابدين ( ع ) قال عم رسول الله - ص - علياً - ع - كلمة يفتح ب كلمة ويصح كل كلمة لبي كلمة وفي الحصيل ص ١٧٥ عن الاصمعي بن ساذقه عن أمير المؤمنين - ع - قال ان رسول الله علمي الف باب من اخلاء واحرام ومن كان ويكون الى يوم القيامة كل باب يفتح —

كذب (١) وسئل ابو عبد الله - ع - عن قوله تعالى ( بل فعله كبيره ) قال ما فعله كبيره وما كذب ابراهيم - ع - قيل وكيف ذلك قال انما قال ابراهيم ان كانوا ينصفون فما نطقوا وما كذب ابراهيم - ع - وسئل ابو عبد الله - ع - عن قوله تعالى ( ايها الذين آمنوا انكم اسارقون ) قال انهم سرقوا يوسف من ابيه الا ترى انهم قالوا فقد صواح الملك ولم يقولوا سرقت صواح الملك وسئل ابو عبد الله - ع - عن قوله تعالى ( اي سقيم ) قال - ع - ما كأل ابراهيم سقيماً وما كذب انما عني سقيماً في دمه (٢) وروى سويد بن حطه قال حرجوا رسول الله ومعا وائل ابن حجر فأخذوا عدوله فتخرج يقوم ان يحملوا وحلفت أنه أحى أخوه سبيته فأبينا رسول فأخبرته ان القوم تخرجوا ان يحملوا وحلفت أنه أخى فعل

— لف الباب حتى علمت علم النابا والابايا وفصل خطاب ورواه عنه في البحر ح ٦ ص ٧٦٦ باب وصيته - ص - عند و ١٠٥٠ وفي الرواخر لاس حجر ح ٢ ص ١٦٣ قال العراقي لم يكن من الكذب المحرم ما اعتيد من المداغة كحثث الف مرة لان المراد تفهم المداغة لا المرات فان لم يكن ماء بلاصة واحدة فهو كاذب وذكر لعبي في عمدة القاري ح ١ ص ١١٧ ان امور الايمان انه ورد لا يعمل بصنع وستون شعبة وفي مسلم وغيره بصنع وسبعون والمراد من لصع سبعين له اربعة لا التكرار وان استظهره عصبي وقال ابو حاتم بن حنبل السبي في كتاب وصف الايمان بما حمله ابي تقدم ما ورد في الكذب من مداعبات في عده من الايمان وصممت له ما وجدت في السب عن رسول الله - ص - بعد اسقاط التكرار ما هو بصنع وسبعون لا تزيد ولا تنقص كما نص عليه الحديث وقد ذكر في ص ١٤٩ الحكمة في ذكر ستين والسبعين مما لا يتحملها لبقام فراجعها .

(١) مستطرفات سرائر ما استطرفه من روايات عبد الله بن ابي بكر بن اعين بعد ما استطرفه من التهذيب وعنه في الوسائل ح ٢ ص ٢٣٤ باب ١٤١ حوار الكذب في الاصلاح .

(٢) الاحتجاج للطبرسي ص ٩٤ تحف وعنه او سئل ح ٢ ص ٢٣٤ باب ١٤١ جواز الكذب في الاصلاح .



النفس الامرية فاد الخبر احد به عالم يكون صدق دعواه باطابقة مع الواقع وكذبها بعدم المطابقة مع الواقع وحيث يكون اصداف الكلام بالصدق والكذب من قبيل الوصف بحال المتعلق ( وقد انصح بذلك ) فساد جعل الميراث في الصدق والكذب من حيث المطابق بالكسر بمطابقة مدلول الكلام وان مداولة هي احكاية والاخبار الذي لم يمت عن نفس التلخيص واجبة الخيرة كما ظهر بطلان رأي الظن في جعل الميراث الانحصاف « بصدق والكذب من حيث المطابق » فتعذر هر مطابقة مدلول خبر الاعتقاد وعدمه ( واستدلاله ) على ذلك بقوله تعالى ( اذا جاءك المذنبون قالوا شهدنا ان رسول الله والله يعلم انك نرسوله والله يشهد ان المذنبين انكادون ) فتقريب انه سبحانه وتعالى اطلق الكذب على اخبارهم بانه رسول الله ولو كانت المطابقة في الكذب عدم المطابقة لواقع لا صحح اطلاق الكذب على خبرهم بعد مقتضى الواقع نعم هو غير مطابق لاعتقاده ( وسد ) لأن المذنبين لم يحجروا عن الرسالة وانما احجروا عن شهادتهم بارساء وعلمهم به لأن شهودهم معي احصوا وكان اجابهم محالاً للواقع ومجرد الاطهار « الحسن كما هو شأن المذنبين ولذا اطلق عليه الكذب ( اذا عرفت ذلك ) فمقرر في التورية ان كل امر احدى مطابقة لصدور اللفظ غاية الامر لم ينتقل السامع اليه بمساوته أو لانتقال دعوته الى امر آخر كما اد طلب شخص من احد مالا فقال في حوائه ليس في يدي شيء واراد به المعنى الظاهر وتحويل السامع انه اراد به المال فهي خارجة عن الكذب سواء كان الكذب بمحرفة المراد للواقع أو بمخالفة ظاهر الكلام وان كان المراد بمخالفة لظاهر اللفظ مطابقة للواقع كما في جواب بعض العلماء حين سئل عن الحديث « فرب ربيعة اربعة اربعة » فان ظاهر اللفظ يقتضي التأكيد واما المراد فهو الاخر عن كون عددهم اثني عشر ولظاهر ان مثل هذا الكلام خارج عن الكذب أيضا لان الارار لا يتصف بالصدق والكذب والميراث بالفتح وهو المراد لم يكن محالاً للواقع ( ونؤيده ) بما ورد في لكتابه لعزير من الحكاية عن رجل ابراهيم الخليل « ع » « الا صنام وقوله « بل فعله كبيرهم هذا فاسألوه ان كانوا يسطقون » فانه جعل الكسر معتقداً على بطلانهم والظاهر بمخالفة ما اراده « ع » اظاهر الكلام من رجوع لشرط الى قوله واسألوهم خصوصاً بلحاظ دخول الفاء عليه وكذلك قوله « ع » « اني سقيم » فان ظاهر

لكلام كونه سقيم الدس ومراده غير ذلك لانه كان صحيح لسن « وقد توهم »  
 ان احبار ابراهيم - ع - من كذب او جعل «مفيداً» الى احباره بفعل الكبير  
 عية الامر بحور في هذا المقام للضرورة وتوضيحه ان صدق القضية الشرطية أو  
 كذبها انها هو شذوذ الملازمة من المقدم والتالي وعدمه وفي الآية للكرامة لا ملازمة  
 بين فعل كبير ومطلق لا زوال منه على فرض بطلانها يمكن الكسر مستنداً الى  
 فعل الكبير فكلامه لم يطابق الواقع سواء رجع الشرط الى الخير أو الى قوله فاسألوهم  
 ( ويحاط به ) عما اوضحناه في الأصول في «واجب المشروط فقد ذكرنا ان الشرط  
 في القضية الشرطية كقوله ان شاء زيد فذكره ثوباً يصور على ثلاثة اشياء  
 الاول ان يرجع الى الانشاء فيكون اثباته وحوب الاكرام مطلقاً على محبي زيد  
 الثاني ان يرجع الى المنشأ وهو لطلب أو المعتبر . الثالث ان يرجع الى المادة اعني  
 الاكرام فيكون «الطلب» «اعني متعلقاً» «بامر على تقدير» وذكرنا هناك استحالة رجوع  
 لقيد الى الانشاء كما صرح به المصنف « هذه » في بحث التعليق في «بيع لان  
 الانشاء انما يتصف بالوجود أو بعدم ورجوعه الى المادة وان امكن ثبوتاً ونتيجته  
 اواجب التعاقب إلا انه غير ممكن ثباتاً فان اداة الشرط موضوعه لربط مفاد جملة  
 بجملة لا ربط المفردات كما هو واضح فيحصر الامر في الاحتمال الثاني اعني رجوع  
 القيد الى المنشأ وهو طلب الاكرام في المثال وهذا الذي ذكرناه في بحث الانشاء  
 حار عليه في الاحبار ان المتكلم اذا اوجده جملة شرطية خبرية فقال ان صكت  
 الشمس طالعه فالله ر موجود «احتمل» رجوع القيد الى ابرار الحكاية والاحبار  
 ويكون معيقاً على الشرط وهذا غير معقول كما في الانشاء « واحتمل » رجوعه  
 الى المادة اعني وجود النهار وهو محقق لطاهر اداة الشرط فيتعين الاحتمال الثالث  
 وهو رجوعه الى المبرز بالفتح اعني الارعاء والحكاية فيكون ادعاء وجود النهار  
 معيقاً على طلوع الشمس وهذا هو ظاهر القضية « اذا عرفت ذلك » فنقول ان  
 القيد في الآية اماركة ساء على كونه قيداً لصدر الآية وهو قوله « بل فعله كبيرهم »  
 لا يصح ارجاعه الى ابرار لاستحالة كما عرفت ولا الى المادة وهي صدور الكسر  
 من الكبير محالته طاهر اداة شرط مع انه كذب لعدم صدور الفعل من الكبير  
 مطلقاً سواء نطقوا ام لم ينطقوا فتعين رجوع القيد الى المبرز بالفتح وهو الادعاء

والأخبار فيكون المعنى أن حكايته صدور كسر من الكثرة معلق على كونهم  
يصدقون في حقيقته، يمكن حذف حار - يصدق - وكذب لكونه اسماء  
معلقة على أمر مستحيل « فتخصص » عدم كذب إبراهيم الخليل - ع - وحرارة  
رفعه للضرر وعدم - ورو - الاشكال على رواية لا يخرج عن النص أدق - ع -  
أنه ما فعله كبرهم وما كذب إبراهيم - ع - (١) .

(١١) من المناسب حد التعريف بمسائل أربع - أ - معنى التورية - ب - خروجها عن كذب - ج - وجوب الايمان بها عند التمكن منها للتخلص من الظلم - د - الاحاد الواردة فيها - المسألة الاولى - التورية في اصل اللغة كما في التصحاح وروح ابروس والحجوة من التوراة وخدمه كثر اسمكم يقتصر المعنى الذي يراد به ووضحه صاحب التصحاح اذ لم يسم اسمكم بصدق المفظ الظاهر في معنى وهو يريد خلاف صهره وهذا المعنى هو حاصر ما اوردته كل من عرف بتورية كتاب حجة الخوي في خزانة الادب ص ٢٣٩ واس الاثير في مثل لسان ح ٢ ص ٢١٥ طبع مصر سنة ١٣٥٨ سوع اعشرين في ٨ ص ١٢ المعويه و سيد علي ح في اوار الربيع ص ٥٧٣ و سروري في كفاية احر الايمان واس حجر في فتح الباري ح ١ ص ٤٥١ و في عمده لفرع ح ١٠ ص ٤٦١ كتب اللسان ب المعارض وابن حجر هبتي في تحدي احديثه ص ١٠٦ والسوي في الاذكار ص ٣٠٧ وفان لشهد ك في في المسائل في نواحق كتاب الايمان بالمسألة الاولى التورية ان يقصد بعض غير صهره اما في معرذه كان يقصد بالمشاركه مع غير المطلوب اختلف عليه في قوله ما مغلل عندي فرائس ويقصد الارض و مائه لاس ويقصد اصيل واما في الاسد فيقول ما فعلت كذا ويقصد غير الرمان والمكالم الذي وقع فيه وفان لشيخ لمفيد في المصنف ص ٨٧ كتب الايمان بتورية ان يظهر عند التوراة خلاف ما يظهر فيقول لمن استجلبه على ما عنده ليس عندي ما تستحقه (المسألة الثانية) خروجها عن الكذب صرح به العلامة في التحريم ص ٥٧ باب احين قبل اطلع وص ٢٦٦ في لودبة في لو طلبها «ظلم فوري» بعدهما وهو غير تذكر في لودبة وصرح سروري في كفاية احر الايمان والارديلي في شرح الارشاد في لودبة والكركي في جامع المقصد في -





ان المدرك معلوم والعقل وان استغل حيزا لكرب عند انصرافه في حمله لا به  
مخصوص بما اذا كانت المفردة ماسة على تركه اهم من مفسدته تفديما لا تخف  
— وحان على نهاره عصور من مصنفه وسعه ان يظهر ما امر به وبوري قال  
اطهر ذلك وفاته مطمئن لا بأس فلا يتم فيه وهو حذر من حرم في المحلى ج ٨  
ص ٣٢٩ لا كره فانه كل من اكره على قول وسوء محتراته فانه  
لا يرميه وفي روح المعاني (الاولى ج ٢ ص ٢٣٨ في بحث قوله على (الامن  
اكره وفاته مطمئن) من امكانه من ان يكون له في خروج الكلام على بنية  
لاستثناء لا يكره فيجب عليه من ان يكون له في ذلك انما وان كان حذر في  
شرح ج ٢ ص ١٢٩ كذا في مرقا في لا يكره لا يرميه لتورية وفي  
مروغ لا مصلح حتى ج ٣ ص ٨١٦ ومن لا يكره لا يرميه في ذكر الخلاف في  
وجوب تورية في مصنفه المزمع وجوبه في كتاب مصنفه ج ٢ وفي  
احكامهم ان يكره ان يكره في ج ٢ ص ٢٦٩ في قوله من في السجل  
والامن اكره وفاته مطمئن لا يرميه من ان يكون له في ذلك انما وان كان حذر في  
ذلك لا يجوز ان يكره في ج ٢ ص ٨١٦ في مرقا في لا يكره لا يرميه لتورية وفي  
كان كذا في وجوبه في ج ٢ ص ٨١٦ في مرقا في لا يكره لا يرميه لتورية وفي  
ما يفيقون ان كذا في تورية في ج ٢ ص ٨١٦ في مرقا في لا يكره لا يرميه لتورية وفي  
وارا في كتابه في ج ٢ ص ٨١٦ في مرقا في لا يكره لا يرميه لتورية وفي  
وهو يريد ان يكون مرجع من الارض به كان قد لا يرميه عليه عند ما  
ما ان يريد كتابه في ج ٢ ص ٨١٦ في مرقا في لا يكره لا يرميه لتورية وفي  
مجمع مجموعا وافرا حسنا انتهى .

وانظر من غفر في مجمع مجمع ج ٧ ص ١٧٥ لا كراه عدم  
وجوب التورية .

(المسألة الرابعة) في لا حذر تورية في ج ٣ ص ٢٢٢ باب  
١٩ عن مسعدة بن صدقة قال سمعت ابا عبد الله (ع) يقول لا يجوز من سيق لا يجر  
في يمينه قال يجوز في موضع ولا يجوز في آخر ما يجوز فاذا كان مطلوما  
في حديثه وفي يمينه على يمينه واما ان كان طاليمين على يمينه المطوم —

المفسدين واما اذام يكن كذبت كما - فوصد ان احدا رة لاليه في محققه على تقدير ترك يكذب لا تنصر نحوه انكون ثروته طامه مثلا لا يسف لفقن حوار الكذب وما الكتب و - على حوار لانه مخصوص ولا كره وثيقة فال مدحانه في الحل ١٠٦ من كبر الله به به الامن اكبره وقله مضطر - وفيه عن اسم عيل من سمع الاشعري عن ابن احسن ارضا (ع) قال سئله عن رجل حلف وصميره على غير - حلف هل يمين على مفسد مقصوم وفي مستدرک الوصا ح ٣ ص ٥٢ ب ١٥ عن - لا سلام عن رسول الله (ص) اليمين اذا كان مقصوما فعلى به حلف وان كان - فعلى به المستحلف وروى ابو داود السجستاني في سننه ح ٣ ص ٢٢٤ - من من قال يسرع في يسر الوصو ح ٢ ص ٢٦٣ و شيخ الطوسي في احوال ح ٢ ص ٩٧ اخر الايمان وفي المصو آخر الاخلاق ح ١ ص ٢٤ عليه - سويس حلفه قد حرج ومعه ومن من حرج ريد (ص) فاحده - وخرج هو - فحوا الحق الله انه احب ثلثي عنه - وكره - (ص) الله (ص) صدقت المسم احو مسلم في صحيحه اجري - من من ك - اما من قال سحق سمعت اساقفون مات ابن لاني صححه فقال كيف هلافت م سليم هدا عسه وارجو ان يكون قد استراح ومن ابها صيانة قال اعني في عحة لقري ح ١٠ ص ٤٦١ عقيب هذا احدث ان - عليه روح اب صالحة وهي ام من ورب الكلام هذا - هلام قد عتص - حكيه - الموصوف في ح - لاس الاخر ح ٢ ص ٢١٨ لوع اعترين في المعالطت يرون في الاحسر وارودة في عرفة بدر ان بي (ص) كان سائرا واصحابه يقتصد بدرا فتميه رحمن من عرب فقتل من يقوم قال النبي (ص) (من مه) وحدث رجل يفكر ان يظون لعرب يقتل له ماء وكان قصده سي (ص) ان يكتم امره وفي - الخويل شرعية آخر الطلاق من كتاب (جواهر) ورد في بعض لاحد التعجب من يكذب مع ان للكلام وحوه اخر وقال الصادق ع لا ي حليمه وقد عبر رؤوا اصبت ما اما حيفة ثم انه عليه السلام غيره غيره قال به او حيدة وول انه اردت بقولي اصبت انه اصاب الخطأ -

« لا يمين » ( ١ ) وقال تعالى في ص عمر ٢٨ ( لا يتحد المؤمن الكافر من أولياءه من دون مؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء إلا أن تتقوا منهم تقية ) ويحذركم الله نفسه ( ٢ ) وليس في الاثنين تصريح بحوز الكذب إلا أنه يستفاد

( ١ ) في اسم من دون سوا حدي ص ٢١٢ عن ابن عباس أنها رثت في عمر بن ياسر ودعت أن يشركين أخذوه أسيراً مع أبيه ومعه سميه وما سمية وبها ربطت بين هيرين ووحدة ( هير ) بحرية وفيه حديث أصح من أجل الرجل وفقدت رقتل روحه - ناصر وه ) أبو فياض في الإسلام وأبو عمر وهو أعطى ثم رادوا لمسانة مكره وما أخبر النبي ( ص ) بذلك قال له أنت عادي فادعهم ورواه أبو بكر الخصائص في الحكمة القرآن ح ٣ ص ٢٣٦ عن أبي عبيد بن جندب أن عمر بن ياسر وفي روح المعاني لأبي ح ١٤ ص ٢٣٨ ذكر الخلاف في ارتكاب له صي حواراً أو وجوه لأن الله نفسه من الذنوب وفي الملأ لأن قدمة ح ٨ ص ١٤٥ كتاب الردة من أكره على كبر لم يكفر عبد هالك وبنى حبيبة وشعبي وقال محمد بن الحسن هو كافر في شهر زين من أسأله ولا يرثه المسلمون أن هات ولا يعمل ولا يبنى عليه وهو مسلم فيما بينه وبين الله لأنه يظن بكلمة كفر فله اعتبار ثم استدل على ذلك قول محمد بن الحسن بقول النبي ( ص ) ما صدر من عمر بن ياسر حين قال له عادي فادعهم ولا يله أكره على غير ذلك ثم ذكبت حكمه هو إذا كان إذا كراهة من الإسلام من أشهر مسلم والأفكار ومع هذا فصر على معاد من كراهة كفر وصل وفي مدائع ص ٧ ح ١٧٦ برخص حرمان كلمة كبر على المسلم مع اطمئنان القلب لا أن الكراهة لا تخصه لأن رفع الحرمة وإن تسقط إلا واحدة لعدم الكراهة كما كان شأنه من أكره وقله مطمئن لا يمين وإن كل الأمر مع اطمئنان من أدى إلى من « كراهة » من كراهة كراهة ما يصح ارتكابه وما لا يصح عند الكراهة والأكراهة هي رخص في ارتكاب ما علب على ما تحقق الأبعاد والهلكة والأهلا

( ٢ ) في مجمع أئمة ح ٢ ص ٤٣ صيا كالاصحاب يرون حوار التقية

في الاحوال كلها عند ضرورة ورد وحسب لصبر من المظف ولا يجوز في

بالأدوية من جوار تحوي عن الله عند الإكراه مع أنه من أهم المعاصي التي يحض  
 في كتاب عند الإكراه وأما مسألة إكراهيات مستتبضة ذكرت في الوسائل ح ٢  
 ص ٢٣٤ كتب عشرة ص ١٦٠ و ح ٣ ص ٢١٩ اعطى اثنين الكادس وعالم  
 ولا اشكال في الجوار في حكمه وإنما الكلام في اعتبار حجر من التفصي عند  
 الضرورة بالنورية وعدمه وقد حكى المسنف (ره) عن حجة سببه في حور  
 الكتب ولا دلائل في حكمه من كلامهم منه من كلام حجة والسرور والافرع  
 ونفوا عنه وجميعه جامع منه ما هو في النورية في بين الكتب ولم يتعرضوا  
 بالبين بالنورية فتخصص عن الكتب عود عن ايجز ولا اشكال في أن ايجز  
 من ولا ما ثبت على من أنه استنبط في الله وكرار جعفر طوسي  
 أن ظاهر الرواية وحديث عند الحرف على الله كما ورد في رخصته في  
 لأوضح ما نحن ثم كرهت رخص الله أحدهم مسيئة بغيره (ص)  
 فأحدهم كرهت هذا وسرورنا كرهت بغيره (ص) (ص) (ص)  
 وفان الآخرة في روح الله ح ٣ ص ١٢١ في الله لأنه دالة على مشروعية  
 النفية وعرفوا مدح طه عن أو مرض وثلث من شر الأعداء سواء كانت  
 لعداء لأجل اختلاف الدين أو للاغراض الدنية به غاية الأمر في صورة اختلاف  
 الدين تحب لمحنة في رخص الله فيها إلى الله وفي صورة الاعراض الدنيوية  
 خلاف بينهم في المحجة عند عدمه من الله عليه مداراة الكفار والظلمة والفسقة  
 ولأنه كلام لهم في رخصه في رخصه والآلة معناه ولا بد من التوالة لهم  
 لما في الله من ذلك منه وشر مشروعه مع ما في كلامه في مدعونه نشيعة في التقي  
 وفي تفسير المار ح ٣ ص ٢٨١ وسرى عنه عليه السلام الآية أن اسم الله يبقى  
 من مصرة كافرين وقمدر من الله في سورة (لا من كرهه وقله  
 معصي) أنه مرخص به من الله ضرورة له رخصه لا من أصول الله الله  
 دثما (ه) ومع كراهي على أشيعه في راءه نفسه فقد غموا بها وهذا أن تيمية  
 بقول في كتابه افتتاحه نصرات المستقيمة ص ١٧٦ إذا كان المسمى دار حرب أو  
 دار كفر غير حرب لم يكن مدفوعا بالحجة فيه في مدى ظاهرنا عليه من  
 الصرب أن قد يستحب الرجوع إلى رخصه أن يشار إليهم أحوال في هديهم -

الكذب عظم من محرد لكذب لم فيه من عدم الاعتناء ببقاء ذلك الجنب الرفيع  
تعدت قدسيته واعتبار لعجز عن سوربة في ايمن أكاديه لا يرم اعتباره في  
الكذب المحرد عنه وظهر أشيخ مفيد عدم اعبار العجز عن التوراة ومن  
عذارته في المقعدة ص ٨٧ كتب لايمان من كان عنده امانة فصالحه ضام  
بتسليمها اليه وحيطة صاحبها فيه فليحججه بيجتنبه عني مؤمن لدور  
استعمله على ذلك فليحلف له ويؤدى في نفسه ما يخرج به عن الكذب ولا كفارة  
عليه ولا اثم بل له عليه اجر كبير ( ٥١ ) .

قال طلاي و. و. فيجحد وحسن سوربة في خصوص ائلاف شاهد اما  
ذكره وكلمت لمصنف في اذنه مضطرة فقد يظهر من نصه الميل الى الاعتراف

— الطاهر اذا كان في ذلك مصححة ردية من دعوتهم الى الدين ولاطلاع على  
ماطن امرهم لاحذر مسلمين بذلك او دفع ضررهم عن دينهم او نحو ذلك من  
المقاصد الصالحة وفي تنصير في الدين بلاسر من ص ١٦٤ حقيقته الايمان ان  
يقربه عند التمكن منه وان اكره عند الحاجة من غير ان يغير من اعتقاده شيئاً ولا  
خرج عليه فيه قال الله تعالى الا من اكره وقوله منطعن لايس وفي احكام  
القرآن للقاضي ابن العربي ح ٢ ص ٢٢٣ عند قوله تعالى ( ولا ترفعوا أصواتكم  
فوق صوت الذي ص ) ان اشافعي ونظرائه يحجرون امامه بسنن ومن لا يؤمن  
على حبه من مال كيف يصح ان يؤمن على مطربين واصل هذا ان ولا بد من  
كانوا يصلون بالناس لم يثبت ادبهم ولم يمكن ترك لصلاة وراية ولا يستطع  
ارلتهم صلى معهم وراية كما قال عن صلاة محسن ما يفعل ليس فاما احسنوا  
فاحسن معهم واذا اسؤوا فاجتبت اساءتهم ثم كان من اس من دعا صلى معهم  
تقية اعاد لصلاة لله تعالى ومنهم من كان يجعلها سجدة وتوحيب الاعادة اقوال  
ولا ينبغي لاحد ان يترك لصلاة حلف من لا رضى من لأنه وكل يوم سرأ  
في نفسه ولا يؤثر ذلك عنه غيره ( ٥ )

وقال الآوسي المفسر في رساله لاحوية العريفة ص ٢٢٥ لسؤال ٢٢  
كتب اصلي الظهر بعد صلاة الجمعة في البيت واكره في قبي على من صديها في اجماع  
جماعة وانه ليصيق صدرى ولا يطلاني لساني ( ٥ ) وفيه دلالة على انه كان —

نظراً إلى المعارض للاطلاقات والرجوع على فرص تتساقط إلى عموم حرمة الكتب ونظم من عدم لزوم تعدد الاطلاقات وأما الملاحظات التي يستند إليها دلالة حوار الكتب مختلفة حتى مع تمكن من سورته فكثيرة رواها في القرون ح ٣ ص ٢١٠ ١٢ كتب لا بد من الخلف كلاً من لاقية منها مع اسماعيل بن سعد الأشعري سألت رضا (ع) عن رجل أحلفه السلطان بالطلاق وعبر ذلك طام قال لا حرج عليه وعبر رجل يحلف على ماله من السلطان فيحلفه لا يجوز له أنه قال لا حرج وعبر رجل يحلف على مال أخيه كما يحلف على ماله فإن — يستتر في ربه واحتماله بغيره وقال أبو طالب مكي في قوت نقوب ح ١ ص ٦٣ فصل ١ صلاة الجمعة حب العالم صراً أو صلياً حلف مددع (هـ) وعلى هذا يكون صلاة الجمعة تيمية وفي المردوع لاس مطلق الحسنى ح ١ ص ٤٨٢ في صلاة الجمعة لا يصح إمامه من سني مطقة وإلا لم تصح صلي معه خوف أدى ويعود وقر المروزي على أن من أسأ كل صلي المكشوفة في منزله وبصلي الجمعة حلف حجاج (هـ)

اقول وأما حديث حملوا حلف كل من وفاجر فانه رر بلين لتصحيح الصلاة خيف الامراء وكلامهم مرفوض عن الدين ولم يساعد عمارة ثنية اه القاساني الخ في بدع التصحيح ح ١ ص ١٥٦ فقد ان الحديث وان ورد في الجمع والاعيان لبعضهم بالامراء وكلامهم مرفوض لكنه طهره حجة فيما نحن فيه ان العبارة عموم فقط لا خصوص السبب وقد افندى التابعون بالحجاج مع انه وفق اهل زمانه (هـ) وم يخافهم ان قدامة في انفي ح ٢ ص ١٨٦

وقال أوربر بناني في الروض الباسم ح ٢ ص ٤١ طعن الشافعية صريحاً في بريد وسائر الأئمة صرحوا تارة ولو حوا أخرى وأما لم يصرحوا في جميع الأحوال ففيه من بني أمية (هـ) .

وفي روضة الماطر لسان الشحنة على هامش كامل ان الانير ح ١٢ ص ١٩٤ ان يعمور لم يدخل حلف وفل ويحب جمع لفهاء وسأهم عن علي ومعاوية ويريد فقط له عبد الحار بن العلامة همان الدين الحنفي احق مع علي ولم يكن معاوية من الحنفاء فانه صبح عن رسول الله (ص) قال الخلافة ثلاثون سنة —





لم يكن غلة محسنة ، ولكن من التورية فيتسقطان ويرجع الى عمومات حرمة الكذب فتكون النتيجة هي الحرمة ( ولعلنا لا عظم ) ممن علق على الكتاب كلام لم يعرفه فانه ( دلا ) حتى ان يكون الرواية سماعة مفهوم لان قوله ( ع ) ما من شيء حرمة الله الا واد احد عند الضرورة لا يبي احل عن غير مورد الضرورة ليتعارض مع الاختلاف فهي مشتبهه على عدم سني اعني ارتفاع الحرمة عند الاصططار روه تعارض في نقد الايجي وهو اثبات الحرمة عند عدم الاصططار وفيه ) ان يدي ارفعه في الاشكال م صدر من المصنف ( قد ) من دليل الحديث ولما جيج ان المعارضة مع صدره فتأمل وهو قوله اذا حلف الرجل لم يضره اذا اكره ومن الله هو ثبوت مفهوم له ومعها لا يبقى محال لما افاده اعلا الله مقامه ( وثاني ) ذكر ان مرجع بعد تسليم المعارضة المذكورة اصالة الحن لاعم ومات حرمة الكذب لاعم ، طرف المعارضة مع الاطلاقات ، لمعوم من وجه فان ادلة حرمة كذب مطلعه عن حيث اتكف من توريه في مقام لجاة وعدمه والمطلقت في ام بصاها حلاق من تلك الجهة فتقع المعارضة بين الاطلاقات فيسقطان ويرجع الى عمدة الحن فتكون نتيجة حذر الكذب لدفع الضرورة حتى مع اتكف من توريه ( وفيه ) ان الاطلاقات وان كانا نشي الا ان النسبة بين الاطلاقات عموم مصنف ولا اشكال في تقديم اطلاق دليل المخصص على اطلاق العام ولا مجال للتسقط ليرجع الى اصالة البرائة .

« واجبة » حاصل ما ذكره المصنف « ره » وقوع المعارضة بين مفهوم رواية سماعة وروايه السكوني وبطأرها ماموم من وجه فان مفهوم الرواية ظهر في عدم حوار كذب عند عدم الاصططار ولو توقف عليه اللجاة وخبر السكوني ماطلوه مال على جواز الكذب المنجي حتى عند عدم الاصططار فيتسقطان ويرجع الى عمومات حرمة الكذب ولوحه في الرجوع اليها سقوط لمخصص ها وهكدا في كل ما ورد على العام خاصا وسقطا بالمعارضة ولم يبق له مخصص فيؤخذ عمومه ولهذا قلنا يرجع بعد تساقط المتعارضين الى عموم العام فعرفني « ولكن لتحقيق » لا يعتر في حوار الكذب للجنة عدم اتكف من التورية فانه مصنف في بعد تقييد الاطلاقات المستفيضه في نفسها بصورة عدم

تلك من سورته لا يمكن تغييره في بعض صورته لا لتصور ذلك لال  
مدل على حوار كتب معده و كان تحته معده من عظمه الى يجب  
حفظه بكل التفسير صوره لا تصغر من ان تكون فيه تحقق الاصل لالار  
وليس كذلك في بعض ذكره من غير ان يكون من شهور حفظه ل  
الغير من كتب في كل واحد من كتب من احد الى كتب اخرى  
كما ان في نوجوه حده و لا يجب ان يكون ولا من تغيير تلك في اد  
اصطلاحه ولا يمكن من سورته معده من حوار كتب في حق الله  
ان هو لا يحد لا من حوار كما حده لال الاصلاح على من يراه الله  
على و لا يحد لا من حوار لال الله يوحده على لال حوار و يحكم حوار  
كتب من حوار لال من غير حوار من حوار من حوار لال الله لال  
لا من حوار لال حوار لا من حوار لال الله لال حوار لال حوار  
لا حوار من حوار من حوار من حوار من حوار من حوار على  
لا من حوار سورته يحد من حوار من حوار لا يمكن تورية في  
بعض الكلمات اصلا

« قوة » ثم لا يحد لا من حوار مع تغيير حوار كتب مع القوة  
على التورية »

لا يمكن ان يكون حوار من حوار على حوار لا حوار على  
الاعدال حيث يحد حوار كتب سورته مع القوة على سورته واصلها  
احكم من حوار و لا من حوار من حوار لا حوار لا حوار من حوار  
التورية و لا من حوار من حوار من حوار من حوار من حوار في اربعة  
وامتدات في كتب حوار ووجه المصنف « ره » بان موضوع حوار الكتب  
هو حوار ولا يحد من حوار من حوار من حوار من حوار في  
الامارات لا حوار من حوار من حوار من حوار من حوار في حوار  
على الواقع من لا يصوري حوار من حوار من حوار من حوار من حوار  
عليه ولو كان متمك من لتورية فيعنه حديث الرفع ،

( وهذه التفرقة ) لا يصادق عليها التامل من لا تصطرار في باب العقود

## (اعتبار التورية في سائر المحرمات)

٣٣٩

والايقاع وان لم يكن موجباً لمصادمة الامتناع كما في نسخة من كتاب البيهقي  
الا ان ما ذكره اعلاه مقامه في الاكراه على المعصية كما في الاكراه على محرمات مع  
انه اعتبر فيه عدم تمكن من التورية مثلاً في الاكراه على الاضرار في شهر رمضان او على  
شرب الخمر وتمكن من التورية عملاً في مكره منكم في الضرورة لا يجوز له شرب  
او الاكل مع انه مفسدان لمكره غيره ولا يفتي من الاستسار ولا كره  
حيث ( نعم ) وقد يفتي في خصوصية ضرر من كان معتبر في فعاية الاحكام  
لتكليفية اما هو ففسرة والاحاديث والاشياء التي لا يفتي فيها بشرب الخمر  
مع فطرة على تركه حرام في اعيان كان في رفع بعض الامانات  
بعض الامان في الاحكام وجميعه معتبر في بعض الامان في الاداعي على ايجاد  
امانة طيب عن الملك صحيح ولا يفسد ( و منبج ) من الاحتيار والارادة  
يستعمل فطرة في فقه من غير وجوب تركه بوجوب تركه من وجوب من  
بعض من شرب على الاصل والاحاديث في بعض الامان في الاداعي في مورد  
الاحكام التكليفية عند فطرة والاحاديث من الاداعي في مورد فعل في الفات  
وشعور وهذا متحقق في الاكراه مع الفطرة من وجوب تركه في الامانات فيعتبر فيها  
الاحتيار بكتلة معيية ولا يتبع الادان الفطرة في شعور من حيث وكون اداعي  
لا يجوزها انما هو في على ما هو في الادان من وجوب تركه في الادان يكون فطرة  
عن تراخ ( فافطرة منقومة شعور والاشياء في ترك تراخي تقوم انحصار  
بالرخص والغيب نفس وهذا هو الفرق بين التورية في الاحكام التكليفية  
والاحكام الوضعية ان في التورية في الوضعية لا يفسد من الاكراه لا يكون  
عن طيب نفس ولو كان مكره لا يتبع تمكن من وجوب تركه او من دفع الاكراه  
بجوهر آخر فتكون فطرة طيب ما لو صدرت عن حياء وحيل ومن يفسد انكواها  
بلا طيب نفس ( ومع هذا ) في نسخة من كتاب البيهقي انما يتبع اعتبار العجز عن  
التفصي « لتورية في الاكراه في الاحكام الوضعية ايضا » يحصل « مما ذكر  
ان حواجز المحرمات غير الكتب في جنسية الاضطرار بها او الاكراه عليها اما  
هو عند عدم التمكن من تفصي عنها بتورية او غيرها لعدم صدق الاضطرار  
والاكراه على المحرم بدور ذلك ومن الكتب في كون الاجزاء فهو حائز مصلها

سواء اضطر اليه لعدم امتلاكه من التورية ام لم يضطر اليه للتمسك بها لاطلاق  
الاخيار الواردة فيه كما عرفت ( واما الاكراه على المعاملة ) فالمعنى الاعم من  
عقود والايفاعات فيمكن لقول سطلابها مطلقا سواء تمكن المكلف من التفصي  
عن ذلك بالتورية او غيرها من المباحات ام لم يتمكن لعدم صدور المعاملة حينئذ  
عن الرضا وطيب نفس المعتبران في صحتها « وبالجملة » يمكن الفرق بين  
الاكراه الرابع للحكم في باب المحرمات والاكراه الرابع للحكم في المعاملات  
فالاكراه انما يسوع ارتكاب المحرم مع لعنه عن التفصي والاكراه الرابع لاثار  
المعاملة لا يتوقف على لعنه « والسر في ذلك » ما ذكرناه من ان المعتبر في ثبوت  
الحكم التكميلي هو القدرة عليه فقط والماء سر في المعاملة القدرة عليها مع الرضا  
وطيب النفس ولم يتحققا في صورة الاكراه على المعاملة ولو مع امكان التفصي  
تورية او غيرها .

« واما لكذب » فعلى القاعدة يكون كقبة المحرمات لا يسوع الا عند  
عدم امكان التفصي عنه على ما هو مقتضى حديث الرفع ودليل في الضرر الا انه  
بالدليل الخاص نقول بجواره فيها اذا توقف لاثاره عليه ولو مع امكان التفصي  
وليس يكذب من المحرمات العقلية التي لا تقبل لتخصيص الا في مورد الاضطرار  
فما ذكره المصنف « ره » من ان الضرر المسوع يكذب هو المسوع « ثم المحرمات  
لا وجه له على المختار

« قوله - ره - يستحب تحمل الضرر المالي اندي لا يحجب »

ما افاده المصنف « ره » وما استدلل عليه بما في نهج « ملاحظة لا يحلو من  
نظر فان الضرر المالي اذا كان طفيفا بحيث تصرف عنه الادلة المسوعة لا يكذب  
عند دفع الضرر فلا يجوز اصلا كما « فرضا » انه يتصرف بعشرة ابلان ان لم  
يكذب والا جاز لكذب « ودعوى » استحباب ترك « ح » « ح » « ح » دليل « ره  
كقبة الاحكام الشرعية ان لم يحم الدلائل عليه يكون تدبيره تشريعا محرما ، واما  
الاستدلال على ما افاده « ره » في النهج من ان اثار صدور اندي يتضرر به على  
الكذب لنافع من علام الايمان فغير « ره » لان المراد من الضرر بمقتضى مقتضاه  
« نفع هو عدم النفع وقد يطلق الضرر عرفا على عدم النفع ومورده ما اذا دبر

الأمرين ان يكذب الانسان فيقتنع او يصدق فلا يستمع في علائم الايمان ان يخاف ان يصدق ولو مع قووات لتقع على كذب دفع ومن الواضح حرمة الكذب الجالب للنفع فيكون تركه من علائم الايمان وقوله موجبا لنفي وقد ورد في بعض الاخبار ان المؤمن لا يري وهو مؤمن « ١ » ولا اشكال في المؤمن لا يكذب وهو مؤمن من لازم الايمان « ٢ » والشرعية الحادثة التحجب عن كل ما حدرت عنه الشريعة « قوله - قدس - ثم ان لا نقول بصادرة عن الأئمة »

الاحاديث الواردة عن الأئمة « ع » اذا دار الأمر بين امر على كونهما كذباً حائراً لأجل تقية او حمل على ردة خلاف تدهر منها من دون نصب فريضة عليه وهو لتورية يدعي عليه المصنف « ره » ان الأئمة « ع » والأئمة « ع » الثاني « وفيه » ان الكذب الحار بمقنية كان كفاية بمساحت وليس فيه فسح عقلي حتى لا يحسن ارتكابه ولا يحسن حيله لدعوى التورية عليه « وما » ما ورد من تصريح بركنتهم عليهم السلام خلاف بظاهر في بعض الموارد كقوله (ع) انما هو فريضة (ولما تعجب سامع « ع » قال « ع » ردت او تر على سي (ص) ولا يستند منه صاحباً كلياً لجميع الموارد ثم بين فيه التورية بحتمل الأمرين ولا مرجع .

(قوله - ره - ومن هنا يعلم انه اذا دار الأمر)

برد على ما أفاده المصنف (ره) أنت معروض الكلام في الأمر ولا معنى للكذب في لا شأت ابرحج فيها المحر على التقية لأنها لا تخرج عن الكذب (ولا يعني) كان له سب جعل هذه المسألة من المواضع لأصولية جبراهم في الأمر المراد بين التقية والاستحباب واليهي اورد من الحرمة ونكرانه وعلى هذا تنزع فريضة كثيرة ولا بأس بتوسيعها في الأثر الذي من حيث العمل وان لم يترك عليها لا تأثم ذات أثر من حيث دعوى التقية بالاستحباب (فيقول) اذا

(١) في لوسائن ج ٢ ص ٢٦٣ ، ب ٥٥٠ عين الكثرة اثر عن محمد بن عبيد

فتد لأبي عبد الله « ع » يري ايراني وهو مؤمن قال لا يخبر وفيه ص ٤٦٤ عن لكاطم من حديث رسول الله لا يري راي وهو مؤمن ولا يصرق أسارق وهو مؤمن .

ورد أمر محقق نظيره ذهب الشيعة موافق لما في المتن من أنه دور أمره من  
 الحمل على لقيه ورفع اليد عما عليه من انقلاء من كون الكلام صدرأياً  
 اوقع اداعي الجد أو انقضاء على هذا وتقييد الإطلاق بصورة كلام المكلف، النقيه مع  
 انشاء ظهور الأمر في الوجوب أو الحمل على الاستحباب وبقاء الإطلاق وكل ذلك  
 خلاف الظاهر وتزجيج بحث، خلاف من ادعى أنه لا يتصور على وجوه  
 ثلاثة (أولاً) أن يشمل الخبر ما عدا ما ذهب الشيعة على حكم وضعي  
 محض كما ورد الرعايا، فمن لوجوه (ثاني) أن يستعمل على حكم مكلفي محض  
 كما ورد الأمر شيء واحد عند من ساءل عن وجوبه عند (ثالث) أن  
 يكون الحكم بحسب ظهوره الأمر انشائي حكلياً لا كلفاً فالتقوية خاصة  
 أو عامة صارفة إلى الظاهر، سوى معنى في الحكم الأرضي وهو في كالأمر  
 الأرضي أي الخيرية والشرعية (وما كان من قسم الأول) فبعض فيه من  
 على النقيه من الإطلاق الاستحبابي لا من وجهه على سبيل الأمر من باب  
 الكفاية واستعمال البعض وإرادة لأمره أن صح في نفسه وهو من فهمه في  
 يتبع حمل البعض عليه (وما كان من قسم ثاني) فهو اخبار من كون الوجوب  
 بحكم العقل وإن الأمر محمل في الأمر لا غير لا من انقضاء على كلام  
 من كونه صادراً سبيل الواقع لا النقيه والجماع على ظهوره في الإطلاق محمل الأمر  
 على الاستحباب لأمره بالدليل على جرحه في ترك وهو الإجماع وصرفه  
 المذهب وصم أحد الأمرين إلى الثاني من باب من دس برهانك خلاف الظاهر  
 (وأما على المسك المعروف) من كون الأمر حراً من معنى نصية في الكلام  
 محلاً لدوران الأمر من الأمور ثلاثة انتقاه ولا مرجح لأحد على الآخر  
 (وأما ما كان من قبيل ثالث) كما داورد من رعب بعد الوضوء وكل ارشاداً  
 إلى ناقضية الرعايا فهو ما من بالقسم الأول من جهة على الاستحباب بعد اتفقته  
 على ارتكاب محلة طاهر من أحده من ما حره به في الأرضي على الحكم مولوي  
 تنبيهها حل الأمر الطاهر في الوجوب على فرض كونه بكراً على الاستحباب  
 وهو خلاف لظاهر في هذا القسم على المختار في معنى الأمر نصاً لا يمكن الخس  
 على الاستحباب كما هو ظاهر (وخص) أن ما أفاء المصنف اعلى الله مقدمه

لا يستقيم في واحد من هذه الوجوه ثلاثة إلا في وجه ثانٍ على ما سلكناه  
فإنه لا بد من ذلك ( قوله )

( قوله - ره - أنه في من مستطاع الكذب رايه لا اصلاح )

الاصلاح هو كقول من شخصين وقد يكون من يكذب وبين غيره ولا  
شك في حريته منعه من قوله قول في عهده ( ع ) في حريته معارضة من  
عمر موضح من كذب من اراد ( ع ) من حدث من الرجل يكذب على  
أخيه من - دفعه أي كره عدمه صرفاً ( ١ ) ولا يعني أن احثاً اعتبار عدم  
تسكين من التورية في حوار كذب لا اصلاح فوهون جداً وذلك للحكومة هذه  
الأخبار على أدلة حرمة الكذب فإن من قوله يكون عند الله تعالى صادقاً وقوله  
« ع » ليس كذب عدم صدق كذب عليه عكس شرع ومعه لا وجه لاعتبار  
العجز عن التورية في جوازه .

( قوله - ره - حوار وعقد كذاب مع رويحة )

ورد في رواية عيسى بن حسن عن صادق « ع » كل كذب مسئول عنه  
صاحبه يوم يهرمه إلا كذاً في ثلاثة وثلاث من رجل وعده أهله وهو لا يريد  
أن يتم لهم « ٢ » ومثله حوار « يكذب مع أعيان ومبهم ورويحة كما انت  
الظاهر من حوار كذب من حيث حب الوعد لا من حيث لاحار فلا يجوز أن  
يتكلى عن تحقق الأمر في استئناس مع علمه بعدم تحققه في اندارج « نعم » إذا  
وعده أهله منحو لا شيء لا الاحبار يجوز أن يجعله ولو هو ، يوجب الوفاء بالوعد  
ولكن لا معنى للشك في رجحان تولد خلف الوعد حتى مع الأهل لأن من بضمه  
البيت بأحد مخرج مع لأخلاق حميدة وديمية من رب البيت المتكلم بإعانتهم  
وترد عليهم على ما دعت إليه شريعة من محاسن الآداب وبجانب ما يوجب الانحطاط  
ومصيبة .

« قوله - ره - بكهانة حرام »

يقع الكلام في أمور ثلاثة الأول عن النكاح الثاني حرمة آياد الكاهن ثالث

( ١ ) الحديث في الوسائل ج ٢ ص ٢٣٤ باب ١٢١ الكذب في الاصلاح .

( ٢ ) لو مسائل ج ٢ ص ٢٣٤ باب جواز لكذب في الاصلاح .

الأخبار عن مستقيل أم الأول فلا ينبغي أن يفتى في تحريم الكهانة كما يستفاد من أخبار « ١ » وهي عذره عن الأخبار عن التبعات بوسط رثي من أجل كماله من قواعد الرثي معين من رثي بمعنى صاحب الرثي ويقال فلان رثي نفوه أي صاحبهم « ٢ » ويظهر من الأخبار أن الكهانة من السبعة ثم مع شياطين من استراق السمع بوجه لشبه كماله سبحانه « ٣ » من استرق السمع فأنه شاهد ثوب « ٤ » وكانت من نعتة حاراً ثم وقع في الخارج وعنه يدع في المستقيل بوسط ابن وهو معهم برب كماله بالأخبار ثم وقع دون ما يقع في المستقيل

( ١ ) في مستدرت وسائر ح ٢ ص ٤٣٤ « ٢ » تحريم تين العرف والكهانة عن دعائم الإسلام « ٣ » أي عداة جعفر بن محمد عن أمير المؤمنين « ع » أن كماله مع رسول الله « ص » ذات ليلة لم يري رجلاً فقال رسول الله للقوم ما كنتم تقولون في الجاهلية مثل « ٤ » قال كذب نفوه من عظيم وولد عظيم قال انه لا يرى لموت أحد ولا مولادة أحد ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم سبى حمله العرش وقتلوا قسماً رسولاً بكلامه فسمع أهل بيته أي بيهم فيقولون ذلك حتى يبلغ أهل بيته الدنيا فيسرق شياطين بسمع فيأمنون بكهانة فيريدون وبقيهم وتخطي الكهانة ونصيب ثم إن الله عز وجل مع له هذه تحريم فانقطعت الكهانة .

( ٢ ) في مصحاح الرثي وهيل مثل ص ٤٣٤ رثي من أجل أي من وفي ناح هروس ح ١٠ ص ١٤٠ الرثي كفي ويكسر حي يتعرض بمرحله يريه كم به وطاً يقف مع فلان رثي وفي محكم هو الجس يراه الاسد وفي نهاية ابن الاثير ح ٢ ص ٥٨ « ٥ » رأى فلان لم يسمع من أجل رثي بورد كفي وهو وهيل او وهون سمي به لأنه يتراني لموعته وهو من فوضم فلان رثي فومه إذا كان صاحب رأيهم وقد تكسر راؤد لاساعها « ٦ » ومثله الرثي في لفتاق ح ١ ص ٢٢٠ حيدر آباد .

« الكاهن » في عمدة البحار ح ١٠ ص ١٩٨ كماله تكسر لكاهن وفتحها وافتح أشهر ادعاء عم لعيوب الأخبار في سيقع في الارض مع الاستعداد أو سب أو هي الأخبار بما يكون في أفطار الارض وفي نيل الاوطار للشوكاني ح ٢ ص ١٥١ عن لفتاق عياض كماله في عرب على ثلاثة اصرب أحدها ان —



لأن شياطين عدد ما يرجعون المحكومين من استماع الاخضر المستقيمة من السماء  
فكانوا يستجرون ما وقع في الارض ويعبرون وليدهم من كهنة وقد روى  
عبراني في الاحتجاج ان بعض رفاقه استمع نبي عدد الله اصدق ( ع )  
فسمعه من مائتين كثيرة من يهود من أين أصل لكاهن كهان « ع » الكهنة كانت  
في اجدالية في كل حين مرة من رأس كل الكاهن مرة احكم يحتكمون يده  
في يشقنه شميم من الامور فيجرحه عن شيء تحدث وحدث من وحده شيء فحاسة  
العين ودكاه القلب ووسوسة نفس ودمعة الروح مع قوف في قده لأن ما يحدث  
في الارض من احوادث خاهرة بعينه شياطين وتؤديه في كهان ويعبره بما  
يحدث في الماء ولاطراف وأما أخضر سمع من شياطين كانت تقود مقاعد  
ستراي سمع زعمي لا تحب ولا ترحم وتامس سمعت من استراق لسمع  
بئلا يقع في الارض سمع كل شيء من حذر الله فبلس على أهل الارض  
— يكون الانسان ولي من جن يعبره بما يسمعه من لسمع وقد جعل هذا بالعبث  
لثاني أن يعبره بما يقفه في الارض ولا يجد وجوده ونعمي المعثرة وبعض  
المسكاه من هذين الصريين كانت المجموع في دج ساري ح ٤ ص ٦٩٠ حنوت  
لكاهن حرام بالاجماع فيه من أحد موسى على امر باطل وفي معناه التجميع  
والضرب بالخصي .

( اعراف ) في دج اري ح ١ ص ١٦٨ اعراف بفتح المهملة وتشديد  
الراء من يستخرج المعيب من واه او قوس وفي المصباح المير ومجمع البحرين مادة  
عرف اعراف مثقلا لمجم والكاهن يستند على معرفه المرفوق والصحة بكلام أو فعل  
وقيل اعراف يعبر عن الماصي وكاهن يعبر عن اداصي والمستقل وفي تاج  
العروس مع لقاموس ح ٩ ص ١٩٣ اعراف كشداد الكاهن أو انطبيب وفي  
المهايه هو المجمع او اخري ادي يدعي علم احيي وعمد الراعب هو الكاهن الا  
أن العرف خصه بمن يعبر بالاحوال مستخدم كاهن يعبر بالاحوال اداصية وفي  
الرواحر لأن حجر ح ٢ ص ٩١ قين هو الكاهن ويرده حديث بغوي من أني  
عرافا أو كاهنا الخ . وقيل هو الساحر وفمره الغوي بالندي يعرف الامور الكائنة  
من أسباب خاصة .

ما جاء عن ابنه لآلة الحجج في ش. ب. كات اشيطان تسترق كلمة واحدة من خبره، مما يحدث من شدة في حبه فيتحسب ثم يهبط إلى الأرض فيقذفها، أي الكاهن فإذا رآه عيب كذب من نفسه - يهبط إلى الأرض فيقذفها كاهن من خبره مما كان يحرمه وهو ما أنشأ به الشيطان من نفسه وما أحله فيه فهو من باطن ما رآه فيه ومنه ذهب شيعتي عن سرى - جمع سمعت بكثرة وأيوام إنما تؤدي الشيعتي في كمن - خبر من من محدث به وما يحدث به والشيطان تؤدي إلى شيطان ما حدث به من من أحوال من سرى يهريق وقائل بقس وعائب عاب وعمد مدح - سرى وكذب - انتهى .

وشهد لصديق مكائن في خبره من أخبار الأرض حلال من هذه الرواية أحد ما قوله في صدره ( لأن يحدث في الأرض من الخواص ) والنية قوله في ذلك ( ما حدث في سرى خبر من سرى يهريق ) قال من انقطاع الكثرة بكثرة الكثرة فيهم - إلى حرمة هذا مسمى ( وما حله ) بكثرة قوله العنة وبهذه حرام لما في حديث ابن عبيد قال روى عنه ( ص ) لا يحل أحد عاق ولا من ولا - موت ولا كاهن ومن مثل أي كاهن وبصدقه قدره عما روى الله تعالى على محمد ( ص ) ( ١ ) .

( واحد شاي ) ودوايب الكاهن فإرادته الإحرام به وتبديده و هم بقوله لا مجرد الاتيان إليه لفرض آخر وهذا إيضاح لا يجوز على أنه لا به من العمل بما لم يحمله لشارع حجه من محبة كات وسنة وما حله طريقاً شرعياً للشهادت في باب القضاء وتبديده يريد على حرمة روايات من روايه احصاء عن أبي بصير عن أبي عبد الله قال من تكهن أو كهن فقد رآ من ديس جد ( ص ) وفي مستطرفات سرثر من كتاب مشيخة مجلس من محبوس عن الخليلي قال لا إلى عبد الله ( ع ) عند حرره رخصه خبر من - شيء من سرى يهريق - أشبهه ذلك فصدقه فصدت آثار رسول الله ( ص ) من مثل أي - حر أو كاهن أو كذاب يصدقه بما يقول فقد كهر يمد رب الله من كذب ( وفي حديث المدهي ) من رسول الله ( ص ) نهى عن اتيان لعراف وكان من أتاه فصدقه فقد رآ من أول

لله على محمد (ص) (١) «واما شاة» وهو الاحرار عن تعبدات من الامور المستقلة  
بغير الرئي من احراز احرازها بغير اسه و يوم ورجو ثمة ورم يقان عليها الكهانة  
مساحة وعلى تعريف لها به تعبدى كهم عنيه حقوقه وعلى شى حال «ارة» يكون  
أحراز عن المقيات حرماً عن غير عمده من حيث احراز عن عمن على ما ظهر  
من الآية الشريفة وأحياناً بتصميم عم الاحراز فان من لا يعرف صدق ما يحرم به وقد  
يعلم احراز لا يكتب بعض احرازه عامة وهو منجى من تعبدات الاحراز ولكن هذا  
معرض خارج عن محل الكلام فان عمن مناه من عمن الا لا رطاله وان  
لا يكتب به عمن عمن من راحة عن احراز عمن من عمن عمن وقعا «نعم»  
دا كل شاة كما في احرازه ومع به عمن حرماً استحق عقاب من مات  
لتجرى «واحراز» يكون الاحراز عن الامور المستقلة عن عمن وحريم والطاهر  
عدم حرمة ذلك الا ان «نعم» كما لا يشى به عمن عمن من عمن عمن  
«عنه» ولا ذكره «نعم» من عمن عمن عمن عمن عمن عمن عمن عمن عمن  
عمن المتفرقة عن مستطافات من عمن عمن عمن عمن عمن عمن عمن عمن عمن  
المقيات في اثنائه وكما عمن عمن عمن عمن عمن عمن عمن عمن عمن عمن  
عن الامور المتحققة وهو عمن عمن عمن عمن عمن عمن عمن عمن عمن عمن

(١) هذه الاحداث في اوسان ح ٢ ص ٥٢٥ مات ٥٢ تحريم العراف  
والكهانة وفي مستدرک اوسان ح ٢ ص ٥٢٥ عن اجمعيات عن على «ع» من  
لستح من الميتة الى شاة وحر كعمن عمن عمن عمن عمن عمن عمن عمن عمن  
وصدقه عمن عمن عمن عمن عمن عمن عمن عمن عمن عمن عمن عمن عمن  
عن أمير المؤمنين «ع» من الله هالى وحقى الى شاة وحر عمن عمن عمن عمن عمن  
بطاعى وانتم كوا مصيب الى شاة وحر عمن عمن عمن عمن عمن عمن عمن عمن عمن  
تصكهم له وقد روى أشاة عن سى «ص» مثل هذه الاحداث وفي مجمع  
روائد الميتمى ح ٥ ص ١١٧ كتب السب عن عمن عمن عمن عمن عمن عمن عمن عمن  
من أنى عرافاً عمن عمن عمن عمن عمن عمن عمن عمن عمن عمن عمن عمن عمن  
حرف لسب عن عمن عمن عمن عمن عمن عمن عمن عمن عمن عمن عمن عمن عمن  
الروى عن اس عمن «ص» من أنى كاهناً عمن عمن عمن عمن عمن عمن عمن عمن عمن عمن

بحرمته ايضاً وذلك لأن المتعارف في سؤال العريف استحصاره عما تحقق من السرقة أو القتل لا استحصاره عما يقع منها في المستقبل منه غير متعارف بل ظاهر السؤال في الرواية ذلك - وثانياً - ليس في الخبر ما يدل على حرمة لطوائف الثلاثة بل طاهره ان من مشى الى هؤلاء الطوائف فقد كفر والذي الجريرة من احدهم - وثالثاً - لا استفاد منه حصر الخبر عن الامر لمستقبل بالطوائف الثلاثة حتى يفرض حرمة احدهم ووجهه لا يستفاد منه حرمة لاحد من المعبدات مطلقاً (واما تأييد الاستدلال) فحدث انه في احدى في بقيقه فيه ان غاية ما يدل عليه حرمة تدين بعراف ومن يحرم عن معبد ونصديقه بما يحرم به وبوس فيه دلالة على حرمة احباره مصداقاً الى ان تهره الاحبار عما تحقق في ائرج لا عن الامور المستقبلية مع ان صاحب التوسل في بقيقه بعراف المعجم (١) واما المؤيد الثاني الذي استند اليه المصنف «ره» وهو قوله «ع» في الاحتجاج «بلا يقع سبب يشاكل الوحي من خبر لئمه» ففقه ان تهره معوصية معارضة وحي الالهي والانباء بالاحبار عن لفيق - كما كانت متعارفاً لا مجرد الاخبار بها مع الاعلام بان مدرك حيره ليوم او اخذ من او اقراسة من دون اقرانه بدعوى أصلاً (قطر) أنه لا دليل على حرمة الاحبار عن الامور المستقبلية اذا كان عن عدم وحرمة (ثم ان تهر) كلام في بقيقه (ره) اعتبر بعض المعصوم كاحمر والزل ولم يثبت لنا وجهه (٢).

عبد «ص» ومن اياه غير مصرح به «بطلان صلاة اربعين ليلة وعن وائلة من الاسقع عنه (ص) من انى كاهناً وسأله عن شيء حجبت عنه القوة اربعين ليلة فان صدقه بما وصفه كفر وروى جوده لا طائفة ابو داود في سنده ح ٤ ص ١٥ كتاب الطب ومقتضى الاخبار «رأس يمية» مشي بين الاء طارح ٧ ص ١٥٠ وكبر العلاء ح ٣ ص ٣٩٤ وصحيح ٤ ح ٢ ص ٢٦١ كتاب الطب والرواجر لاس حجر ح ٢ ص ٩.

(١) تقدم عن اهل المعه به غيره.

(٢) في نقاش للمؤلف تأليف عبد بن محمود الآملي في زمن سلطان عبد خدا بنده ومدرس في السلطانية وبه ماضرات مع عميد اندلس يحيى ذكره في -

( قوله - ره - فهو حرام )

كانت فقهاء الامامية في حرمه دعي محله ويظهر من بعضها اطلاق لقول  
 حرمة النهي وقد يستظهر الاطلاق من قال بحرمه لتبديد النهي لان الصبيد  
 لا خصوصية له وبعضه لا يوافق على اطلاق الجمع عن النهي ( والتحقيق ) ان  
 حرمه الصبيد النهي لا يلائم عليه فان عدمه يقتضي صلاة في هذا السعر لا يلزم  
 كونه معصية وأول من ثبته لذلك المحقق بعدد ونوعه جهة من محققين لا حرجين  
 وعلى فرض كونه معصية وس من جهة النهي من دعوى خاص لا يمدى الى غيره  
 ( ثم ان المذهب يذهب الى ان المذهب يذهب الى ان المذهب يذهب الى ان المذهب ) ( الاول )  
 ذهب بالآلات المعروفة به عندهم بالمعروف كالماء والرجل لا شك في حرمة  
 ان في بعض الاحكام من كذا في رواه خمسة - ث على ان أول من اخترع  
 هذه الآلات الشيطان دعوى من وكان هو غايي النهي في شدة زعمه ( ع )  
 لانه أظهر الجزع على موت ولده .

وفي الحديث عن ابيه ( ع ) ان سئس أمير المؤمنين ( ع ) عن هدير الحمر  
 ابراهيمية قال انها بدعوى على من لم ير والامير والمعدان وفي حديث الصادق ( ع )  
 قال رسول الله ( ص ) انه لم ير من والامير والكمات وكراب ( ١ )  
 كشف عظمون وشوئس المؤمنين قال وجمع علم من شئ دايم ( ع ) وذلك  
 لما دعا آدم الى تم حيدوه سمع منه أحد في دلاءه ركم الى الاد اخرى وفتح  
 ماوت وحمل يعط في الارض خطير لما وجر من عن له من والمستقبل ثم علم  
 جماعة هذا العلم ولا انصروه اربابهم في امدان يدعون من وجود في العلم وشئ  
 من عباس عن علم الرمل فقال انه من ( ان ره ) في خبر عن الكتب يدقون  
 ( فيتقون كتاب من قن هذا في رواية من علم في كسم من دون ) وروى أبو  
 الأسود الدؤلي عن أبي ( ص ) عن من علم في علم ان نبياً من الانبياء كان  
 يثبه أمره في خطه الرمل من وافي خطه علم من الله تعالى

( ١ ) هذه الروايات في اورد - ح ٢ ص ٥٦٦ باب ١٢٨ بحريم اسمعيل  
 الملاهي وفي المستدرش دوى ح ٢ ص ٤٥٨ باب ٧٩ بحريم اسمعيل الملاهي عن  
 كتاب يزيد اربعي واب ادب الراوي في ودعائم الاسلام وفيها هي ( ص ) -

وحداد عمر في تحريم المهر بهذه الآلات « شيء » المهر بعد الآلات بعدة المهر  
وكل صدقاً عن ذكر الله تعالى في الصلاة ولا شك في حرمة المهر به  
الاعمش فابها عدت من كثر الاشتغال باللهي بعدة عن ذكر الله كالمهر  
وصرب الاودر « ١ » ولا يخص المهر بغيره ، لآلات بعدة في كافي القسم الاول  
فان لفظة المهر فيها جمع ماله « ٢ » مصدر ووصف حيث مش به المهر وضرر  
الاودر وهو مصدران ولا يراد من بعده عن ذكر الله ان ما بعده عن صلاة  
من جهة بعدة قل ، حاشا كما هو عن بعده كذا في المهر ما يكون  
اللاهي م راء ما من بعده ولا عن بعده عن المهر في كل من  
يعتبر مجلس المهر وعلى بعضه من المستحب كذا في القرآن وذكر  
والسبيح فابها نوح قرب من المهر وحسب لآلات في المهر  
والعشر يروي « كذا » المهر لآلات ، حاشا في المهر عن ذكر الله تعالى

عن ضرب المهر وعن المهر كذا وحسب لآلات في المهر  
الصوت عند العمة بالمهر والمهر مراد ان عمر وقد ورد في كتب من لآلات  
ما يقرنها في المهر لآلات حرم مع « ٩ » ص ٥٥ « رسول الله » ص « كل شيء  
بالمهر به ارحس باطن الارضية بقوله و « به ورسوله وملائسته امرأته فانه من الحق  
وفي كبر العمل ح ٧ ص ٣٣١ عن حاشا عن عبد الله « ١٠ » ص « كل شيء ليس من  
ذكر الله فهو هو واه لا رمة شيء راح من المهر وتعيمة به حاشا في المهر  
فرسه وملائسته امرأته وفي شرح سبر الكعبة للمهر ح ٣ ص ٢٧ ذكره  
طبول المهر بمهر المهر والمكره في المهر احقيه مراد منه احرام ولا حاشا  
الاحابث بعينه في شيوخ الاسلام في المهر ح ٤ ص ١٧٠ المهر اكرامية بحرمه  
كل هو عدى الثلاثة مستثناة وفي شرح الافكار القدسية ح ٨ ص ٨٩ تكمة  
صح القدير المهر كلها حرام حتى تعني بعرب القصد واستدل به الروايات  
( ١ ) روايه الاعمش رواها الصدوق في احصاء ح ٢ ص ١٥ وفي

نوسان ح ٢ ص ٤٦٥ باب ٤٥ في كافي الحديث ٣٦

« ٢ » في نوح المهر ح ١٠ مادة ما المهر لآلات المهر جمع هو على غير  
قيس أو جمع مبهمة لما من شأنه أن يلحق به .

ولم يكن له داع عقلائي كاللعب بالله حجة في نفسه. سئل على حرمته في طلاق قوله  
(ع) كلمة هي من ذلك رتبة من رتبة روافد من كل استيهو من استيهو  
بصميمية ما يتوهم به في حرمته استيهو كقوله (ع) كل فهو مؤمن بالله  
ما حلال الله في نفسه وبالله في ربه ربه عن نفسه إلا أنه لم يعمل  
بصلاته مع الله استيهو في حرمته في ربه ربه عن نفسه على أحد القسمين  
المقتضىين .

ولا يخفى الفرق بين اللهو وعبود المعبود فان اللهو من صفات الكلام الصادر بغير  
داع عقلائي ومع مذهب من اللهو وعبود من اللهو حسب المراتب وعبود الله  
اللهو مراتب للهو (١) واللهو في سورة الاحزاب ٢٠ راجعاً الى قوله الذي  
لعب وضو وربه وتعد حركته وكذا في الامارات (٢) يحتمل فيه ان يراى من  
اللهو ما يصدر من لسان الله تعالى لانه في طائفة اوقات يصعب غير اللائحة  
وهو وصوبه الى صوبه التمييز بين اللهو وعبود اللهو في صوبه اللهو . فالحق  
بالامور والاوقات (٣) والفرق بين هذه الامور باختلاف المراتب ولا ثمة  
مهمة في توقيفه بعد عدم حرمته شيء منها على الاطلاق (ثم انه) ورد في حديث  
أبي خالد الكلابي عن عيسى بن عيسى (ع) ان ابنه سئل اني تهنت انصمت شرب الخمر  
واللعب والقمار وما مضى ما يصحح الله من اللهو والمزاج وذكر عيوب لسان  
(١) في مفيد من الله لسان فارس ج ٥ ص ٢١٣ للهو كل شيء شغل عن  
شيء وفي الفرق لاني هلال العسكري ص ٢١٠ كل هو لعب وقديكون بلا هو كاللعب  
للتأديب والشرع وغيره وقيل اللعب عن لذة لا يراعى فيه الحكمة كلعب الصبي  
وفي روح المعاني للابوسي ج ٢٧ ص ١٨٤ في هذه الآية لعب لا ثمة فيه واللهو  
تشغل لسان لا يعنيه في روح عروس وهو هو اللعب واللهو لا تشغل  
بامر غير مضمون الفهم وفي الفرق لاني هلال العسكري لعبت ما حلال عن الارادات  
لا ارادة وقوعه وانهم واللهو يتناولها غير ارادة حذرهما (واما اللهو) وفي  
النهاية ومفردات الراجح والمصباح هو الكلام الذي لا فائدة فيه وكل كلام فيصح  
يسمى اللهو .

ومحاضرة أهل الرب ( ١ ) فتعلم من ذلك حرمة نكاحه وكلام الصادر لصحة  
الناس ( وفيه ادلا ) فيم اسيرة خطية على حوارته كما هو المعروف ( وثبت ) ان  
المراد بالعصمة التي يتركها الزوج تحت حكم الله المؤمنين بعضهم لبعض وعدم  
اعط من مقامهم لا عصمة بين الخان والحوشة . . . . . جميع المعصية والعصمة  
الحكم والموضوع يراد من عصمة بين المؤمنين ان لا يتدر من احد في حق  
اخره ما يوجب الشجوه والسفر من الاستبراء وتغييره حرام بلا اشكال  
وتفسير العصمة بهذا المعنى يتناسب مع ما ذكرنا في الحديث فان شرب الخمر  
حيث يرتب عليه ازالة العقل قد يتدر من لسكرات ما ينافي العصمة بين  
المؤمنين وكذلك انما من طاعة عدمه وبنته تحتمل بسا وتحيش فأكتره فلا يؤمن  
منه في هذا الحال صدور ما لا يتفق مع الابسية ويذهل عن مخطورات الشريعة  
فيهدى على حرق . . . . . بوجوب مداوة والعصمة . . . . . ولقد حذرت الشريعة الخنوية  
عن كل ما يسبب تشاؤم بين المؤمنين ويحرم عرى التمسك والاحتجاج ولمصره في  
سراء والحرارة ( ٢ )

( ١ ) انظر كتاب الامام زين العابدين ص ١٥ مطبوعه عري في لطف  
عن معاني الاخبار ص ١٣٧ .

( ٢ ) يشهد بذلك ما في عيون احبار الرضا ( ع ص ٢١٦ والامالي ص  
٢٦٧ بحس ١٨ كلامه في حق وهدى بكم كامل المردح ١ ص ٥٤ عن رسول  
الله « ص » انه قال « وكشتمتم لى دافتم فانه » ص « اراد التعريف بان هتك  
عورة مؤمن وكشف ستره وسقوط محبة بين الناس بسبب التشاؤم عن ذلك  
المؤمن ومن يمت اليه مصلحة فلا يؤخذ بعصده هذا المديع للوحشة ولا تدفع الشرور  
عه حتى لو شاهدوه ميا لا يهدمون على مواراته عن الهوام والوحوش الصارية  
مصاصا الى حرمة من يقوحت الالهية . . . . . لم يغمره النطف لربوبي . . . . .  
كالمسيسة تنقب . . . . . الامواح محالسة من الرب مع انها بنفسها مفوضة لى  
سبحانه قد تحرر من لم يكن منهم الى الوقوع في غم عليه مصداقاً الى توجه التهم  
الى سببه اليه وسقوط محبة ولا يحفى الى عطشه ولا يهتدى برشاده ولا يقبل بصالحه  
والشارع الاقدس يجب ان يكون المؤمن في لسان الارفع من . . . . .



## ( قوله - ره - مدح من لا يستحق المدح )

كأن المصنف استدل بمقدمة في الاستدلال على أحرمه مصطنعة منه مرة  
استدل عليها بحكم فعل المسترم بحرمه شرعاً وحرى من حيث حرمه بحكم  
وذلك من جهة حرمة حب النبي طمعا في منه وديناه وقد بهن رسول الله (ص)  
عن ذلك بقوله من عظم صاحب دين راحته طمعا في دينه سحق الله عليه وكان  
مع فاروق ورقة رابعي عن مدح سبط حار والركون إليه وقد دل الله تعالى  
( ولا تركوا لي الذين ظلموا فتمسكم الدر ) ( ١ ) ويقول ما افرد قدس سره  
من هـ ومن المتعددة حرمة مما لا شك في الإلهية احبته عن مدح من لا يستحق  
المدح وغير مخصوص به فإن يكذب حرمة مدحا ومطعم لغير طمعا في دينه  
موجب سحق الرب حل - نه - فيه من الركون في استدرار الرق في ضعف  
محمودة لا يقدر على استدلال ما يسلكه ( ادب ) منه وهكذا مدح الجار قريبا منه  
فإن لميل في الظلمة والرسول لهم عند منع من اشرع لاحل كونهم حائرين عن  
الشيخ القوم الذي سلكه لرب هـ من فاشترى ما هـ عن سكون بينهم ولا ادب  
الموضع سواء استرم مدحهم او لا فجميع هذه العاوين مقابلة مع عيون ادب  
وهو ( م - ح من لا يستحق المدح ) وعلى هـ لا دليل على مدح الفقير من هـ  
ومدح التائب تعودده منهم امام يرجع ذلك الى الاحذر فيكون كذا لأب  
لاوصاف من نعم بها احذر وقبحه في نفسه ممنوع عقلا

## ( قوله - ره - معونة الطالبين في طلبهم حرام )

ذكر المصنف اعلا به مقدمة في إغاثة طالبين عاوين ثلاثة الاول لاعامة

متجلياً بالحمد هدى نعمة ومقصدي من يطلب آثار الحقيق العبرة من فاطر  
السماء عز شأنه .

( ١ ) في أوائل ح ٢ ص ٥٤٩ باب ٧٣ ذكر الاحذر في تحريم صحبة

طالبين وفي تفسير برهان ح ١ ص ٤٨٩ حوداية ١١٣ عن أبي عبد الله ( ع )  
ان هذه الآية ( ولا تركوا ) وإرادة في الرجل رضى السلطان فيجب بقوله اي  
ان يرحل منه في كيدته فيعطيه وفي بيوت الشيخ الطوسي ح ٢ ص ٧٩  
الركون الى النبي سكون ليه ونحوه وانما لم يعمد له فيه من الاسباب هـ .

على الظلم وهو بنفسه مستقل كالأعانة على الإثم اندي تقدم الكلام في عدم الدليل على حرمتها اذا لم تكن الأعانة على الإثم نزعياً في المحرم وتسيباً إليه بل ورد الدليل على حوارها كبيع العبد ممن يعلم انه يحمله محرراً المهم الا في بيع الخشب يعمل صنفاً فقد ورد منع منه ( واما الأعانة على الظلم ) ولا اشكال في حرمتها يشهد له رواية ابي حمزة عن علي بن الحسين ( ع ) اياكم وصحبه نعاين ومعه عطاء بن يونس ورواية طلحة بن زيد عن ابي عبد الله ( ع ) ما مل الظلم والمعين له ولراعي به شركاء ورواية الحسن بن زيد عن الصادق ( ع ) عن آتائه عن رسول الله ( ص ) في حديث المدي قال ألا ومن عدل سوماً بين يدي سلطان جعل الله ذلك اسوًى تعاداً من لسان طوله سهون ذراعاً يمدته عليه في دبر حرم لي كثير من عطاء بن يونس ( ١ ) بل ورد ان امير المؤمنين ( ع ) امر بجمع عين من نظر الى من قتل مسلماً ( ٢ ) « ثاني » عوان اثنتي عشرة في ديوان « ظمه » ولو لم يهجم على ظم كماله فرض ان الخليفة رتب شخصاً بقيمة جيش يحارب الكفار فقط ولم يتدخل في امور المسلمين املاً فانه محرم يشهد به رواية الوليد بن صالح الكاهلي عن ابي عبد الله ( ع ) من سود اسمه في ديوان سامع « ٣ » حشره الله يوم القيمة خبره ابراهيم السكوني عن ابي عبد الله « ع » ان رسول الله « ص » قال اياكم وابواب السلطان وخوانسره فان اقر بكم من ساجدين وخوانسره اعدكم من الله تعالى وعنه يصبأ بساقي يوم القيامة اين دعوان الظلمه ومن داق نهم دواة او ربط كبشا او مد لهم مدة فم فاحشروه معهم « ٤ » .

« ١ » الوسائل ج ٢ ص ٥٤٨ باب اعانة الظالمين .

« ٢ » في الوسائل ج ٣ ص ٤٦٧ باب ١٧ حكم من امسك رجلاً فقتله وآخر بظن ايهما عن السكوني عن ابي عبد الله « ع » ثلاثة دفعوا لي أمير المؤمنين « ع » واحد منهم امسك رجلاً وافر الآخر فقتله وثالث يراهم فدعى ان تسمل عين السائر والممسك يسجد حتى يموت والعاين يقتل .

« ٣ » « سابع مقلوب عباس وكثيراً ما استعمل ابن البيت « ع » - الرموز .

« ٤ » الوسائل ج ٢ ص ٥٤٨ باب اعانة الطالبين .

ولهذه الاخبار ابي الحجة يريد في « العروة الوثقى » ان سلطان ادا  
 سافر سافراً مباحاً كالزيارة قصر في صلاته لكون سفره مباحاً واما خدمه  
 فيتمون الصلاة لان سفرهم في خدمته وهو معصية لله تعالى « ونحصل » ان  
 مجرد درج الاسم في ديوان مظنة محرم الا ان يريد بذلك دفع عظم عن المؤمنين  
 - الثالث - المعاملة مع الظمة من دون ان يعينهم على ظمهم او يثبت اسمهم في  
 ديوانهم وذلك في لو احتج سلطان الى بناء دار او مسجد فيقوم بهذا العمل اما  
 باجرة او نزعاً والظاهر حواره - اما اولاً - فمسيرة مستمرة على المعاملة معهم  
 - وثانياً - ان رواية صفوان - ١ - حذرة في اجاز حيث لم يردعه الامام ع  
 عن ايجار جماع « هرون » وان ائمه تظهروا لفسادهم عن ارضاء الله لم يستوفوا  
 احقرته وبهم من ذلك ان من اوقع معاملة معهم بالقدح ولم يحقق فيه ارضاء بقضاء  
 دولتهم كانت له مظنة صحيحة ولا تحقق لئلا يفتن في المدة في المدة في المعنى  
 الادبي التبرهي وهو ترك معاملتهم ليتبين لهم بعض الساس هم وادهم مفراطون  
 معتدون على قوانين الشريعة

- وقد يستظهر من بعض الروايات - حرمة العمل لهم ولو لم يكن ظمناً ولم  
 يوجب رسم الاسم في ديوانهم - منها - رواية يونس بن يعقوب قال ابو عبد الله  
 - ١ - بصراً على ما في رجال الكشي ص ٢٧٦ قال ابو الحسن موسى  
 يا صفوان كل شيء منك حسن جميل ما خلا شيء واحد فقال له جعلت وراك اي  
 شيء قال - ع - كراؤك جمالك من هذا لرجل يعني هارون الرشيد فقال له والله  
 ما اكرته اشراً ولا بطراً ولا بصيد ولا للهو ولكي اكرته هذا الطريق يعني  
 طريق مكة ولا يولاه بنفسي ولكي ابعث معه علماني فقال - ع - يا صفوان ارفع  
 كراؤك عليهم قلب نعم جعلت فداك فقال لي اتحب نفسك حتى يخرج كراؤك  
 قلت نعم فقال من احب بقائه فهو منهم ومن كالم منهم كان ورد النار قال صفوان  
 وذهبت وبعث جمالي عن آخرها فبلغ ذلك هارون فدعاني وقال لي يا صفوان بلغني  
 انك بعث جمالك قلت نعم قال ولم قلت أوشىخ كبير وان العلمان لا يقولون بالاعمال  
 فقال هيهات هيهات ابي لا علم من اشار عليك بهذا اشار عليك موسى بن جعفر  
 قلت مالي وموسي بن جعفر فقال دع هذا منك هو الله لو لا حسن صحبتك لقتلتني

لا نعلمهم حتى ساء مسجد - ومنها رواية محمد بن عداور عن ابيه قال ابو عبد الله ع - مثلت امة تعمل انا ايوب والربيع لما حلت اذا نودي بك في اعوان الطيبة على فوجهم ابي ولا رأى ابو عبد الله ما احببه قال له ايها خوفك بما تخوفي الله ع - وعنه رواية ابي بصير قال سأل ابا جعفر ع - عن اعمالهم فقال يا ايها محمد لا ولا مدة قم ان احدكم لا يصب من دبره شيئاً الا احبوا من دبره مثله (ومنها) رواية من ابي بصير قال كنت عند ابي عبد الله (ع) ادخلت عنده راحل من احببنا فقد لم جعلت قدساً من احبب الراحل من الصديق وشدته فيمنع الى الله بهيه او بهير كبريه او لاسه بصلحها ثم تقول في ذلك قدس و عبد الله (ع) ما احب في عهدي هم شدة او وكيت لهم وكاه وان لي ما بين لايتهم لا ولا مدة بهم ان اعوان طيبة يوم القيامة في سراق من دبر حتى يحكم الله من عهده - (ومنها) رواية السكوني عن جعفر بن محمد عن ابيه ان رسول الله ص قال اذا كان يوم القيامة نادى مناد ابن اعوان ائمة ومن لاقى منهم دوة او رطل لهم كبد او مد لهم مدة فلم فاحشروه معهم (ومنها) رواية الهيثمي عن سليمان الجعفي قال لابي الحسن الرضا (ع) ما يقول في اعمال الساطع فقد يسلين الدحول في اعمالهم ولعنهم وسعي في حوائجهم عبد الله الكعبر والمطر اليهم على العمد من الكبائر التي يستحق بها النار (١) .

(وفيه لاحبار) مع صعب امر حجة معها يمكن توجيه دلالتها ولا يعد في الامور يكون به المسجد موحداً زينة شوكتهم وذكر المسجد باسمه والذينة بركة في شخص خاص وفيه كونه مع ملته معهم معه فاك الى ان ظهر فيه ان نعم من ايوب والربيع وعنه انا نودي بك في اعوان الطيبة هو استمرار المعصية معهم فيكون مصداقاً لتحقيق عنوان معونة الطيبة الذي هو محرم فلا شك ان له في شدة ارشاد الى سترام احد لاحرة منهم بقص في من يورد السؤال في اربعة اربعة لابل في المعصية معهم الصديق في معصية ولا يكون اثبات بالدحول في اعمالهم بركة طوبى ولا يعد استرامه رسم

(١) هذه الروايات ست في اوائل ح ٧ ص ٤٤٨ باب ٧١ تحريم معونة

الطالبين و ص ٤٥٠ باب ٧٤ تحريم التولية من قبل الخثر .

الاسم في ذواتهم فصدق عليه عنوان الاعانة ثم خصوصاً في مثل الامور المذكورة في الرواية من كرى سهر واصلاح السعة على ان قوله ( ع ) في الجواب لا احب الحج لا يستفاد منه احرمه وقوله ( ع ) بعد ذلك ان اعوان الظلمة الخ بيان لكبرى كلبه قد نطق على مورد السؤال وان احامه فتح لا عراض عن ضعف سندها ما سكتوه في ربط كبرى ومرد غير محقق كقولهم فاعين من عمل الظلمة وكذا هم وهو محرم والى هذه احديه عن بعضه معهم

( دجاجة ) لا بد من رفع اليد عن هذه الاحاد مرة - مرة على حوار المعامدة معهم وما ورد من رفع اليد عن كلبه فله احدي عن القائم لان الكلب يقوم بامام سنده وهو من اهل الدنيا وكلامه في حوار اعانة معهما بعد تسمية سندهم لا يقوم به سندهم - وثمة - كرى - ن - ن - حكمة لمصنف - ره - عن بعض انه سأل رجلاً ان احيط ثوب السلطان فبين تراهي بيت دخلا في عوب الظلمة فعلم به ان من بيت دار واخيرون واما ان من طلبه انفسهم فانه عبر امام صغرى وكبرى مع انه لم يعرف ثمة - ١ -

( قوله - ره - التجش حرام )

التجش : اارة يسر رباة في اثن وهو لا يد يد اشراء واحدي تعرف السعة في مقام معامدة بعض الاول اذ يعي لا حرج على حرمة مصفا الى به عن كل طهر الرياسة في من سندهم تسوى هذه القيمة ون التجش راعب في اشراء بهد المعرف فيه يعرف المشتري واضرار في ارادت على لقيمه سوقية ولا فرق في التجش بين ان يكون ذلك سوطى من منع كما هو له وب وله تعرضوا للتجش في كتب المكاتب اذ كان في حوى وهو سواه كان حساً للبايع ام بهتاً ، مشتري وفي اثن من سندهم والتجش له ولا بد من حمله على صورة التوطى من جهة اشبه على التجش ، ولو لم يكن متواطياً مع التجش ( ١ ) في ردو حر لاس حرج ، ص ١٠٣ باب عم السلاطين والامراء

والمعامدة ، حيث ان سعيه لا يجرى ضد اي احيط ثياب السلطان افتراهي من اعوان الظلمة ومن به سعيه من اثن من ظلمة انفسهم ولكن اعوان الظلمة من يبيع من الالة واخيوط ،

لما حار لعمه فهو نظير لمن لم يمتصه ولم يمتصه ومن هذا القبيل قوله - ع - ولا  
 تباحشوا فلا يستفاد منه حرمة الجش مطلقا، فيحصر دليل حرمة على الإطلاق  
 بالوجهين الأولين إلا أن يقال إن السوى إنما دل على لمن المباحش له مع التواطى  
 من جهة أنه تسبب إلى إيجاد القبيح في الحارح وهو الجش وهذا ثبت فتجده  
 يحرم إيجاده ولو بغير التواطى - وأما الجش بالمعنى الثاني - أعني تعريض السلعة  
 فإن كل مدح من لا يستحق المدح لعدم وجود حبه المدح في المبيع حقيقة وهو  
 حرام بلا شك لأنه كذب وعش وإصرار احتيالي ولو فرض عدم كون المدح  
 هو أو الاحارح أو حرج عن الكذب بالورة أو المألفة فيحرم لئلا يكون عشا  
 وتفريرا وإيا - أكل المدح بما هو موجود في المبيع حقيقة إلا نعرف دليلا على  
 الحرمة بل لسيرة قائمه على حواره وصدق عور - جش على مثله ولم يكن  
 مقطوع القدم فلا اقل من الشئ فيه ولشئ من الأول والأكثر بل شبه المفهومية  
 مورد أصالة الإباحة ( نعم ) لو شئت هذا بقسم من جش السويان أو زردا بين  
 المعنيين وحب الاجتناب عنها ، لكن لا مطلقا بل في خصوص التواطى مع  
 النابح ( ١ ) .

( ١ ) الجش كما في العرب المطرري ح ٢ ص ٢١٠ في جش وفي فتح  
 الباري ج ٤ ص ٢٤٣ فتح و - وسكون الخيم وأصله كما في مقاييس اللغة لا ن  
 فارس ح ٥ ص ٣٩٤ نارة لشيء ومنه استنارة الصيد ومعه في الصحيح  
 والمصاح والمقاييس الزيادة في فمن المبيع ممن لا يريد الشراء ليرغب لغير يقع  
 فيه وبه فصره مالك في الموطأ ح ٢ ص ١٧١ والشافعي في الأم ح ٣ ص ٨٠ وفي  
 شرح الرقابي على مختصر أبي الصياء في نطقه المالكي ح ٥ ص ٩٠ عن المسازي  
 أن الزيادة في لعمه قد يكون بقدر نعمها أو أقل وفي فتح الباري قد يقع بالمواطاة  
 مع الجش وقد يقع بغير علم النابح وأما معنى جش لأن الجش بشئ الرعة في  
 السلعة ( والأحاديث الواردة في الجش أربعة الأول عن ابن عمر نهي رسول الله  
 ( ص ) عن الجش رواه البخاري في الصحيح على هامش فتح الباري ح ٤ ص  
 ٢٤٤ ومسم في صحيحه ج ٢ ص ٦٢ وابن ماجه في سننه ح ٢ ص ١٣ والسناني  
 في سننه ح ٢ ص ٢١٦ ومالك في الموطأ ح ٢ ص ١٧١ والبيهقي في السنن -

( قوله - ر - النجاسة حرام لأربعة )

استدل أهل الله مقامه على حرمة النجاسة بثلاث من كتابهم ، قوله تعالى في البقرة ٥٧ ( وبقطعون ما أمر الله به أن يوصل ويفسدون في الأرض ) ( وفيه ) أن طاهره قطع ما أمر الله بقطع توصله وحوماً فلا بهم قطع ما أمر الله بوصله أو لم يؤمر بوصله أحد إلا بدأ كالذي يقطع بين أشجار من مورين ، الواصل بينهم كالأرحام أو مأمور بها إلا بدأ كالمؤمنين بعضهم مع بعض فاعلم القاطع للصلة بين المؤمنين بالبقاء بينهم من موحات سفرة وتساعد خارج عن الآية ومن هذا سر متاع النجاسة ، لا سيما مع الكون جميع الناس مأمورين بصلاتهم أو - ح ٥ ص ٣٤٣ ( ساي ) عن أبي هريرة لا ساحشوا رواه البخاري وأبو داود في السنن ح ٣ ص ٢٦٩ والغري في مصابيح السنة ح ٢ ص ٧ والبيهقي في السنن ح ٥ ص ٣٤٤ ( ثلاث ) عن عبد الله بن أبي أوفى عن أبي ( ص ) الجاشي آكل رابعون رواه الهيثمي في مجمع الزوائد ح ٤ ص ٨٣ وفي رواية بخاري عنه الجاشي آكل رابعون وهو حداد طاهر لا يحمل ( الرابع ) عن عصمة قال رسول الله ( ص ) لا حمى في الإسلام ولا مباحشة رواه في مجمع الزوائد ح ٤ ص ٨٣ ( وحكم للجش ) عبد الاممية ووفياء السنة احرمه والجاشي عاص وادع مثله ان واطه ( وحكم لبيع ) تحسب فيه عند الاممية بعد المشهور الصحة ونظيره ان الجديد وجعل الفاسي فيه الخيار للمشتري لأنه تدليس وفي المبسوط عدم الخيار واطه للبائع اولا وقيد المحقق والعلامة الخيار بالبطل كغيره من العقود وفي بقواعد الخبير موري وفي شرح قواعد كاشف العطاء هو المشهور ( واما السنة ) بعد مالك الخبير المشتري وعند الشافعي واهي حنيفة لصحة وعند احمد المطلق وايت كلامهم قال الشافعي ( في الأم ) ح ٣ ص ٨٠ الجش منه عتبه ولا يفسد لبيع وسعه العراقي في الوحي ح ١ ص ٨٤ وابن حجر في شرح المنهاج ح ٢ ص ٤٧ وفي المذهب الشيرازي ح ١ ص ٢٨٩ يبيع البيع ولا خيار للمشتري اذا لم يكن للبائع صبح وامامه فيه قولان وفي فتح القدير ح ٥ ص ٣٣٩ الجش حرام ولا يفسد البيع وفي المعنى لأن قدامة ح ٤ ص ٢١٢ قال احمد بالبطلان وفي بداية المجتهد ح ٢ ص ١٥٧ عند مالك للمشتري بالخيار ان شاء امسك وان شاء رد .

خصوص الارحام ومما قوله تعالى (ويقتلون في الارض) (وميه) لا يرتبط بالتيممة بل ليس كل تيممة فسد كقوله تعالى في سورة بين شخصين فغير من عرسى لا يترتب عليه سوى ما يترتب من ولا يقتل على الاضداد في الارض نعم لا بعد صدق بعد على من كان عليه من ومثله انما بين رئيسين لكل منها حاشية وأنواع حيث يقتل من التيممة بينهما من ولا يراقه الله في رجل تحت قوة تعالى لا يجرأ انفس يسعون في الارض فسد أو يقتلوا أو يقطعوا أو يقطعهم من حلاله واما التيممة من حيث هي ليست إفساداً في الارض اذ انما يترتب عليها سوى بعض من شخصين أو الاشياء من وترك التوصل بهم (٧) ومن الآيات قوله تعالى في سورة ٢١٦ لا يستوفى من شهر احرم من فيه قل وفيه كبير وجدع من بين الله وكثر به والمسجد احرم وجراح أهله منه اكر عند الله وعنده اكر من نفس «ومورد الآية هذه القصة بين المسلمين لغيرهم وبذلك نقاب يعرفهم سجد من نعمته اشد من القتل والافس لقطعوا «ان له الله من شخصين بحيث لا يترتب عليها سوى رواه التيممة بهم لا تكون اشد من قتلها والتيممة من هذا من فاهم قطع وشأن الحب

(١) في حيز لابي جعفر محمد بن الحسن الموسوي ح ١ ص ٤٣ وخمسة عشر ح ١ ص ٧ صيدا معناه الامر بمكة كل من امر الله بصلته من ابيه الله والقتل هو البرية من عذائه وهو امام يدخل فيه «فانه فائدة من ارادة صله الرحم وما فاه الحسن من ارادة صله رسول الله ص «وتنوعها الآوسي في روح المعاني ح ١ ص ٢١١ وفي جامع البيان للضري ح ١ ص ٤١٦ ط ثاني تأويل بعضهم ان الله تعالى دمهم بقطعهم رسول الله ص «والقوانين به ورحامهم معصداً على عموم ظاهر الآية وهو غير بعيد عن الصواب لكن الله ذكر اساقين في كتابه في غير آية ووضعهم بقطع الارحام وهذه نظيره وعلى كل فهي دالة على دم كل قاطع قطع ما امر الله بوصله رحماً أو غيره .

«٢» في جمع نيران وعيانتا مختلفوا في معنى القصد في الارض من الاستعداد الى الكفر واحاقهم سجين او يرد كل معصية تعدى صبرها الى غير فاعلها وإرادة العموم هو الاولى .



وعلائق المودة ( ١ ) ومن آيات قوله تعالى في سورة نهم آية ١١ « من مشى »  
 سعيماً « وطهرها فيمن يكون ذنبه انميمة لان مادة فعل تشديد نهن تستعين  
 في كثرة والتعبه وانما من هم مرة واحدة او مرتين فلا يشمله الآية وعلى هذا  
 فلا دلالة للآيات على حرمة انميمة ولكن في الاجماع والروايات كذب في بعضها  
 او عند عديها سار كقوله ( ص ) من مشى في نميمة من النبي سبط الله عليه نبياً  
 اسود بهش الح ٩ حتى يدحس ابر ( ٧ ) ولعصية لى توجب دحوس سار ولو  
 لا قصه رعليها من كذا ولا من نصفه لاني بكفرها حجاب كذا وكذا في قوله تعالى  
 « ان تحتسوا كذا » فهو من كبر عنكم سبائكم « وفي بعضها ان نميمة  
 توجب عدم دحوس الجنة وكل فعل لا يتوون فاعمله لعين الجنان لا بد من يكون  
 معصية « ومفهوم النميمة « وشاية من انبي نقل كلام احدهم الى الاخر في  
 يسوؤه وبعضه ورعاً تصديق معاً نعيمة فتصاعف الحرمة ويشند العقاب وقد  
 تباح في ادا نوقعت عندها مصلحة كجهد نفس او مال او عرض .

( قوله - ره - النوح بالباطل )

الظاهر عدم حرمة اي حجة في حد نفسه وانما يحرم اذا افترت بمدح انبي  
 بما ليس فيه لكونه كذباً ويشهد به ما في نفيه ص ٣٦ روي انه قال لا بأس بكسب  
 الدخلة اذا قالت صدقة به بقيد إطلاق رواه أبي بصير قال ابو عبد الله « ع »  
 لا بأس احر الدخلة لني نوح على الميت ورواية عداور سمعت ابا عبد الله « ع »  
 وقد سئل عن كسب الدخلة فقال يستعصبه بضرب احدي يديها على الاخرى ( ٣ )

( ١ ) في التبيين ح ١ ص ٢٣١ ومجمع لبيان ح ١ ص ٣١٢ وروح المعاني  
 ح ٢ ص ١٠٩ وحامع لبيان بطبري ح ٤ ص ٣٠٧ والمراد الفتنة في الدين والكفر  
 وهي اعظم من القتل في شهر الاحرام وفي تفسير البرهان ح ١ ص ١٣١ عن ابي جعفر  
 ( ع ) بها الشرث

( ٢ ) اوسائل ح ٢ ص ٢٤١ ب ١٦٤ تحريم انميمة عن عقاب الاعمال  
 وذكر اعلا الله مقامه في هذا الحديث كثيرة في تحريم اجبة على النمام وليس  
 بعضها لا يدخل الجنة م ومصلها حرمت لجه على ثلاثة منهم النمام  
 ( ٣ ) لوسئ ح ٢ ص ٥١٢ باب ٤٥ كسب الدخلة .

كما يعيد مدهوه اصطلاح المع عن بياعته في روايه محمد بن ابراهيم عن ابي عبد الله ع  
من اجمع الله عليه بنعمته في عهد تلك لعمري ثم رافقه كفرها ومن اصاب  
بمصيبه وحاه عند تلك المصيبة بالثمة وقد كرهه ورواية الحسين بن زيد عن جعفر  
ابن محمد عن ابيه عن النبي (ص) اربعة لا تزال في امي الى القيامة وعند منها  
الياحة قال بالثمة اذا لم تنب قد لي موتهما تقوم يوم القيامة وعليهما سرطان من  
قطران (١) ثم انه يستفاد حوار الياحة في الجملة من وصية الامام ع ع بعض  
امور له لو دب ببدنه في (٢)

(١) الاحاديث في "وسائل" ح ٢ ص ٥٦٢ ا ٤٥٠ .

(٢) في من لا يحضره الفقيه ص ٣٩ ارضى ابو جعفر الباقر ع ع  
ثمانية درهما ثمه وان يند في الموسم عشر سنين وهي التمدد للطلوسي ح ٢  
ص ١٠٨ كتاب المكاسب عن ابي عبد الله ع ع قال في ابي ابو جعفر ع ع  
ارقف لي من مالي كذا وكذا فتواب تسدي عشر سنين في ام من ورويه  
العلامة الخلي في المسهل ح ٢ ص ١١٢ وشهد في الذكرى المسند لربع من  
احكام الاموات عن يونس بن يعقوب عن الصادق ع ع

و ان التامل في هذه الوصية يعيدنا بصيرة بار الائمة من آت الرسول ع  
لم يرأوا يتجرون وسائل تدقيقه بتعريف عالمهم من حقوق مفروضة على الامامة  
وقد اعتصمها اهل المطامع والأهواء كما يوفوا على التمكن في اختيار الامام (ع)  
أيام (م) على عرفت واشهر من جهة اشتغال الناس في هذين الموقعين بالعادة  
والشحوص الى المولى سبحانه فيهم من امر الدين والديار مع قصر زمانها فلا  
يوجد من يصغي لأعلان لواءات بشارتي جعفر ع ع وما له من حقوق  
مقتضية لهم في أيام من حيث انها ثلاثة وهي أيام عيد وروح وقد احل الناس  
من بعض ما حرم عليهم وبالسبب يستقر السامع من البكاء في أيام الحسرات  
ويقتصد عن الأسباب الموحية له ويعترف ان هذا المذنب وما هي دعوته  
فيستطع له حينئذ بصيص من آت الحق المحجوب بطم الجأريس فان نور الله تعالى  
لا يطفى .

وهذا انما تدفله الزائرون بيت الله الحرام من مختلف الأقطار الى من —

(قوله - ره - اولاية من قبل اجائر حرام)

لا اشكال في حرمة اولاية من قبل الجائر ولو لم تستمر اعادة الظلمة يشهد له ما ورد في رواية ريد من ابي سلمة عن ابي احسن موسى (ع) قال له يا ريد انت اهون ما يصنع الله عن تولي هم عملا ان يضرب عليهم مرادق من دار الى ان يفرع الله من حساب الخلابي ورواية لكاهلي عن ابي عبد الله (ع) قال من سود اسمه في ديوان اجبار من ولد سبع حشره الله يوم اقيامة خزبراً ورواية اس ابي يعفور قال ابو عبد الله (ع) ما احب ابي عقدة لهم عقدة ابر و كيت لهم وكاه و ان لي ما بين لانتها ولا مدة فلم ان اعوان طمعه يوم اقيامة في مرادق من دار حتى يحكم الله بين العباد الى غير ذلك من هذه اصلا الميع عن المدحوب معهم (١) ويؤيده تعيين في رواية « نتجت » ان في ولاية اجئر دروس احق كله واحياء « ظل كله » و لرواية وان لم تستوضح صحة هذه الادعاءات في اعادة التعيين لا ماص عنه فان اوالي من قبل حث لا مدوحة به عن قيام به سبه له من لقوا بين التي ما جاء به كتب ولا يعني الرب في كون اولاية من الجائر من المحرمات و ودية بها و و ن سائر الدروس المحرمة في هذه العموم من و حده يعتمد في اوالي الممن للجائر على عظم كما ان الاعانة على عظم تتحقق من عمير الولاية وتتحقق الولاية من دون عظم اعياد « وانما الكلام » في ارتفاع الحرمة في مسألتين « الاولى » اذا قصد بها اصلاح امر الشيعة « الثانية » الاكراه على اولاية « اما الاولى » وقد استدلل المصنف « ره » على الجوار مان في قيام هؤلاء بالولاية مصالح اعم من انحراطهم في اعوان « غلظة كدفع المفسد والاصرار عن المؤمنين ولاخذ حقوقهم والظاهر ان دوع الضرر عن الشيعة مستحب فلا يراحم جرمة الولاية من قبل الجائر ولكن في الاخبار الدالة على حوار الولاية عنهم هذه

— كان دأباً عن هذا الموقف عند الآيات الى امصاره فنصل الدعوة احقة الى خاتمين بهذا اللون من بيان و به تتم الحجة ولا يسع كل من يبلغه هذا الباب الاعتذار بعدم الوصول الى سد « حجة الله على الخلق » يوم نصب الواردين فلا يبقى جاهل قاصر على الأغلب .

الولاية كناية وقد تعرض لها صاحب الوسائل ح ٢ ص ٥٥٠ باب ٧٥ جواز الولاية للمع المؤمنين .

١ ثم جواز ولاية ( هل يراد منه الاماحة بالمعنى الاحصاء او الكراهة او الاستحباب يظهر من بعض النكته عدم انصاف الولاية بالاستحباب والكراهة والوجوب » والتحقيق » ان بقول يستفاد من رواية محمد بن ابي نصر عن ابي عبد الله « ع » هي الكراهة قال سمعته يقول ما من حمار ولا معة مؤمن يدفع الله به عن مؤمنين وهوافلهم خطأ في الآخرة بصحته الخبر ( ١ ) فان من يكون عمله اذن نصيباً في الآخر من المؤمنين لا بد ان يكون ذلك العمل مكروهاً للشارع وهذا كان فاعله اذن ثواباً يوم المحررات على الاعمال كما في رواية محمد بن اسماعيل بن ربيع تميم الاستحباب فقد روى عن ابي الحسن الرضا « ع » انه قال ان الله تعالى ما يواب الطامة من نور الله به يره من وهك به في البلاد ليدفع بهم عن اوليائه ويصيح الله به امور المسلمين ليهم ملجأ المؤمنين من القدر واليههم يفرع دور الحاجة من شعبنا وبهم يؤمن الله روعة المؤمنين في دار الطامة وذلك المؤمنون حقاً اولئك ابناء الله في رحمته وذلك ورائه في رعيته يوم القيامة ويره نورهم لأهل السموات كما ترهوا كواكب نارية لاهل الارض اولئك من نورهم يوم القيمة تضيء بهم نعيمهم خلقوا والله للحجة وحلقت الحجة دم مهبثاً لهم ما على احدكم ان لو شاء الله هذا كله قلت سادنا جعلني الله فداك قال يكون معهم فيسرنا صاحب الامر على المؤمنين من شعبنا فيكن معهم ما عهد ( ٢ ) وهذه الرواية صريحة في استحباب لولاية من قبل الجائر لهذه الولاية كناية وهي جمع المؤمنين ودفع شرهم عنهم قال الامام « ع » لا يضر ما كروه وحيت لا يمكن كون العمل بواجب مكروهاً ومستحباً فلا بد من حمل الخبر المفيد للكراهة على ما ادركه كتاب المصنف في الجائر مشركا بين اصلاح امور المؤمنين والتوسعة في معيشته ورحم خبر المفيد للاستحباب على ما تقدم من اصلاح امور المؤمنين وبشبه ما في ديله من قوله « ع » ما على احدكم ان لو شاء الله هذا كله وحينئذ

( ١ ) الوسائل ح ٢ ص ٥٤٩ - ٧٤ تحريم لولاية عن الجائر الا ما استثنى

( ٢ ) رجال النجاشي ص ٢٣٣ .

تكون رواية ابن ربيع مقيدة لأخلاق رواية ابن أبي نصر وأما الولاية لواحدة فتختص بما إذا كانت مقدمة لأوجب يعني متوقف عليها كالأمر بالمعروف (والخلة) كلمات الأصحاب محلها هذا وذهب بعضهم إلى حوار الولاية في الفرص وبعضهم إلى استحبابها وبعضهم إلى وجوبها وجمع المصنف «ره» بينها يحمل الجوار في كلامهم على المعنى لا عم في معال المنع والاستحباب على معني انتهى لا يتنافى بوجوب الكفائي كما قيل يستحب الولي بنفسه مع أنه واجب كفائي وذهب صاحب الجواهر إلى تحجير من قبول ولاية الأمر بالمعروف وبمن تركها معها بدعوى وقوع معارضة بين دليل حرمة ولاية من من جائر وبين دليل وجوب الأمر بالمعروف المعموم من وجوه ثلاثة عليه المصنف «ره» أن مقتضى القاعدة في المتعارضين التساقط.

(و صحيح) أن ما نحن فيه أحق من أن تعارض فأن عردة ثبوت الإطلاق «بإلزام لاوجب» مبرحه لم يرد الحكم على شيء واحد فبقوة لا تندرج الملك على أن وقوله أمرت الله لا تعرض بينهما أن كلامها مطلق الاضماره إلى الآخر وأمر فيه مفسر في الأحوال من أن تعرض بما يكون في إذا كان ثبوت الحكمين في مبرحه أحسن مستجيلاً ونشرىع الحكمين في المقام غير مستحيل لأجل أن مورد ما عليه الأمر لا يمكن للمكلف من أمثلهما فيكون من صغريات ما التواحم ووقف الواجب على الحرام مع أهمية أحدهما يتعين سواء قلنا بوجوب المقدمه أم لا ومع تنسوي ثبوت تحجير على مفسدك وتزجج حرمة المقدمه على مسلك الحقن «لأبي» أعلا الله مقامه فلا وجه لما ظنه صاحب الجواهر كما لا وجه ذكره المصنف قدس سره هذا كله على قاعدة (وأما ملحظ الروايات) بعد تخصيص حرمة الولاية من قبل أحد أو لآخر بداية على حوار قبول الولاية لأصلاص أمور المسلمين أشدهم الولاية للأمر بالمعروف وأنهى عن المنكر يشعين الوجوب بالتوقف عليه. أحد فهي فانه مقدمة حائرة في نفسها فيكون واجبا شرعاً بناء على القول بوجوب مقدمه لأوجب شرعاً والأفتتصف بالوجوب العقلي فتحصل - أن لولاية من قبل أحد ثم جميع أحدها محرمة - نعم - إذا دخل المكلف في ديوان الظلمة على الجوارحرم يكون خدمته المؤمنين وأصلاص أمورهم

كفارة لذلك واحدة بواحدة كما في نص الخبر (١) لا أن حرمة لولاية خصصت في موردين أحدهما ما لو قصد بها الإصلاح وتستحب ذلك على القول بحوب المقدمة على ما تقدم الكلام فيه - ثانياً - ما لو أكره المكلف على قبولها بالتوعيد من العاثر بما يوجب ضرراً دينياً أو مادياً وترفع الحرمة بقوله ع ما من شيء حرمه الله إلا وقد أحله في مورد الضرورة (٢) وقوله - ع - لتقية في كل ضرورة (٣) وحديث رفع ما استكرهوا عليه وغيره من لاجار وهذا مما لا اشكال فيه وترفع بالاكرام حرمة ولاية كما يرتفع به كل تكليف متمحص لله سبحانه كالصلاة والصوم ونحوهما وإنما للكلام في رفع لاكرام لورم الولاية (١) في الوسائل ح ٢ ص ٥٥٠ - ٧٥ حوار لولاية من الظلم لسمع

المؤمنين عن الكليسي مسنداً عن زياد بن أبيه عن أبي الحسن موسى - ع - يارباب إن أسقط من حلق فادفع قطعه فقدمه أحب إلي من أن أتولى لأحد من عملي أو أطأ بسطاً إلى أن قال يارباب فإن وليت شيئاً من أعمالهم فأحسن إلى أحوالهم فواحدة بواحدة والله من وراء ذلك .

(٢) في الفصول المهمة بشيخ آخر هاملي ص ٨١ - ٤٣ عن الشيخ الطوسي مسنداً عن أبي بصير قال سألت أبا عبد الله - ع - عن مريض هل تمسك به المرأة شيئاً لمسجد عليه قال لا إلا أن يكون مصطراً ليس عنده غيرها وليس شيء مما حرم الله إلا وقد أحله لمن اضطر إليه وفيه عن جماعة قال سأله عن الرجل يكون في عينه الماء فيبرع منها فيستلقى على ظهره الأيام كثيرة أربعين أو أقل أو أكثر فيمتنع من الصلاة الأيام وهو على حاله فقال لا بأس بذلك وليس شيء مما حرم الله إلا وقد أحله لمن اضطر إليه .

(٣) في الوسائل ح ٢ ص ٥٠٢ وحوب التقية في كل ضرورة عن الكليسي مسنداً عن زرارة عن أبي جعفر - ع - قال لتقية في كل ضرورة وصاحبها أعم بها حين تزل به ورواه في مستدرک الوسائل ج ٢ ص ٣٧٤ عن نوادر أحمد ابن عيسى وفي الفصول المهمة للحر العاملي ص ١١٧ كتاب الإيمان باب ٦ عن الصادق - ع - إذا حلف الرجل تقية لم يضره إذا هو أكره واضطر إليه قال وليس شيء حرمه الله إلا وقد أحله لمن اضطر إليه .

من قبل الحد كظم المؤمن ويؤمن غير ولاية اولا يرفعها مطلقا من جهة اختصاص رعية الاكراه لتكليف بغير حقوق الناس او بفصل فيلاحظ اقل الضررين وجوه احراز المصنف - ر - جوار الاضرار بالغير بمجرد الاكراه عليه ولو كان اصحاب ما نوعده حذر على تركه لولاياه بل ولو كان ما نوعده عليه ضرراً خفيفاً في اقل مراتب الاكراه لراجع لتكليف - واستدل عليه بوجوه الاول - عموم لا ضرر ( ١ ) بل حرمة الاضرار بالغير - ح - ضرر على المكره

(١) حدثني الضرر رواه الكلبي في الكافي على هامش مسألة نقول ح  
ص ٤٣٣ باب الضرر عن عبد الله بن بكير عن زرارة عن ابي جعفر ع  
قال ان سمرة بن جندب كان له عذق في حائط لرجل انصاري وكان منزل  
الانصاري باب البستان وكان يمر به الى بستانه ولا يستأذن فكلمه الانصاري ان  
يستأذن اذا جاء فابي سمرة وما ذني جاء الانصاري ابي رسول الله (ص) فشكا  
اليه وحبره خبره فامرسل اليه رسول الله (ص) وخبره بقول الانصاري وقال اذا  
اردت لدخول البستان فاني واني فساومه حتى بلغه من اخن ما شاء الله فابى ان يبيع  
فصن لك بها عذق يمد في الحجة فاني ان يقبل فهاه رسول الله للانصاري اذهب  
فاقلعها وارم بها اليه فانه لا ضرر ولا اضرار .

وعن عبد الله بن مسكان عن زرارة عن أبي جعفر ( ع ) نحو هذه القصة وفي آخرها قال رسول الله لسمرة انك رحل مضار ولا ضرر ولا اصرار وورد في خروج الكافي ح ١ ص ٤١٤ - لا يجمع فصل الماء في حديث عقبة بن خالد عن أبي عبد الله ( ع ) قصي رسول الله بن اهل الدابة انه لا يجمع فصل الماء يجمع به فضل كلاء. وقال لا ضرر ولا اصرار وفيه ح ١ ص ٤١٠ والفقهاء ص ٢٥٢ باب الشفعة انه ( ص ) قال لا ضرر ولا اصرار وفيه ح ١ ص ٤١٤ انه ( ص ) قال لسمرة انك رحل مضار ولا ضرر ولا اصرار على مؤمن وفي الفقيه ص ٤٤١ في ميراث اهل الملل قال لا ضرر ولا ضرار في الاسلام .

وقصة سمرة مع الانصاري وردت في مصابيح السنة للبغوي ج ٢ ص ١٨  
باب احياء الموات قال كانت لسمرة بن جندب عضد من نحل في حائط رجل من  
الانصار ومع الرجل اهله فكان سمرة يدخل عليه فتأدي به فأبى الذي (ص) -

ويرتفع - الثاني - حديث رفع ما استكرهوا عليه - الثالث - لا حرج فان  
 وجوب تحمل الضرر لدفع الضرر عن الغير حرجي - الرابع - قوله - اما شرعت  
 بالنبيه ادم ولا نقيه ان وصل الى الدم ومعه جوار سقية في لم يصل الى الدم  
 ( ولتحقيق ان الاضطراب والاكره يتصور في مروع خمسة ( الاوب ) ان  
 يكون هناك ضرر متاوي او من حائر متوجه الى غير من دون مباشرة هذا  
 - وذكر له ذلك فطلب اليه لبي ( ص ) - نعم - وفي مصاب ان يسأله فأبى قائلاً  
 فمه له ولك كذا وكذا اجراً رعه فيه وفي هذا انت مصر فقل بل انصاري  
 اذهب فاقطع نخله .

وعنله روى البخاري في ٤ من ح ٢ ص ٨٠ حيدر ابد مادة عصاره  
 وروى حمد في المسند ح ١ ص ٣١٣ عن عكرمة عن ابن عباس قال رسول الله  
 ( ص ) لا ضر ولا ضرار وفيه ح ٥ ص ٣٢٧ عن عباد بن الصامت ذكر في  
 حلة اوصية ( رسول الله قال ( ص ) لا ضرر ولا ضرار ورواه البيهقي في  
 السنن ج ٢ ص ١٥٧ عن عباد بن الصامت في دفع الضرر عن الناس من  
 كتاب ابيه لموات وفي مجمع الرواة للبيهقي ح ٤ ص ١١٠ عن حار بن عباد  
 انه قال رسول الله ( ص ) لا ضرر ولا ضرار في الاسلام ورواه في نهاية ابن  
 الاثير مادة ضرر بهذا اللفظ وفي مستدرک احکم ح ٢ ص ٥٨ عن ابي سعيد  
 الخدري قال رسول الله ( ص ) لا ضرر ولا ضرار من صار صاره الله ومن  
 شق شاق الله عليه حديث صحيح الا - دعلى شرط مسلم وم يخرجه وم يثقه  
 الذهبي في المحقق المستدرک وفي اربعين سوى مجلس ٣٢ عن ابي سعيد سعد  
 ابن مالك بن سنان الخرجي ان رسول الله ( ص ) قال لا ضرر ولا ضرار قال  
 انه حديث حسن رواه ابن ماجه والدارقطني وغيرهما مسنداً ورواه مالك في  
 الموطأ مرسلًا وله طرق بقوى بعضها بعضها وفي لجامع الصغير للسيوطي ح ٢  
 ص ٢٠٢ عنه ( ص ) لا ضرر ولا ضرار وفي كبر العباد ح ٣ ص ١٨١  
 في الاقضية عن اصحاب من ارطاة وساق الحديث الى ان قال فان رسول الله ص  
 لا ضرر في الاسلام وقد استند فقهاء اهل السنة بقوله ص لا ضرر ولا ضرار  
 على عدم جواز التصرف بالعين المرهونة اذا اسنرم للضرر على المرتهن كما في -



الشخص كما لو فرضا ان سبل توجه الى دار أحد وتمكن الآخر من وضع ما يجمع وصوله الى الدار فإنه لا يجب دفع الضرر عنه لعدم الدليل (و هو ) ان جوار ترك دفع لصرر عن الغير حكم ضرري بالأصالة الى الغير ويرتفع بحديث لا صرر (مدفوع) ان وجوب الدفع صرر على الدافع وحواز تركه صرر على الآخر وثبت أحد ضررين لا بد منه فلا يحل في المقام لحديث لا صرر لانه قد خصص فيه قطعا (الثاني) ان يتوجه نصرة لكتيبي الى أحد ويتمكن من روفة بتوجيهه الى الغير كما لو فرضا ان سبل توجه الى داره يدفعه عنه بحيث يتوجه الى الغير وهذا لا يعور حرمة الاصرار بالغير ولم يرد به محصن في المقام (ودعوى) حرر حديث لا صرر من جهة ان حرمة الاصرار بالغير ضرري (لا محالها) من لا بد من تخصيصه في المقام كما لا مجال لشمول

— المهذب مشيراري ح ١ ص ٣٦١ واستدل به ان قدمه في المغنى ح ٥ ص ٥٤٢ في حياء الموات على عدم حور مديحته الجار مما يضر بجاره وفي بدائع لصنائع لعلاء لدين الخبي ح ٥ ص ١٥٣ في مسألة تنصرف في مال صغير انه لا بد ان يكون من التنصرف الغير صار بالذولي عليه لقوله (ص) لا صرر ولا صرار في الاسلام وفي الميسوط للسرخسي ح ١٦ ص ٨١ في آداب لقضاء للقاضي ان يقدم العربى على اهل المصر اذا لم يصرف اهل المصر عملا بقول رسول الله (ص) لا ضرر ولا ضرار في الاسلام وفي احكام القرآن بقاى ان يعزى المالكى في النساء آية ١١٣ (لا خير في كثير من مخوام) عن ابن عمر ان السى « ص » قال اذا كان ثلاثة فلا يتجسس انسان دون الثالث وعلل بان ذلك يجرته وهو ضرر والضرر لا يقع باحاطة وما يصح لا صرر ولا صرر وحديث ودعوى ان حرم في المحلى ح ٨ ص ٢٨١ ان هذا الخبر لا يصح لانه من مسلا او من طريق فيه رهيبن ثبت وهو ضعيف لا ينفى ايها بعد اعترف بوقوع طرقه بقوى بعضها بعضها واما عند الامامية فاحديث متواتر كما دس عليه ثمر المحققين في الابضاح منحت الرهن فصل ٧ باب لتنازع ولداق في عوائد ص ١٧ وولده في مشارق الانوار ص ١٨٥ ومير فتاح في العاوين ص ٩٨ وكتب آية الشيخ الشريفة الاصعباتى رسالة فيه طعت في قم وعند في الدررمة رسائل كثيرة .

حديث الزرع لما فاته الامتنان نعم اذا ورضى ان لصرر المتنوع عليه من قبيل تلف النفس او نحوه مما لا يرضى شارب بتحقيقه كقتل شمس ونحوه يجوز اصرار الغير لدفع القتل عن نفسه ما لم يكن الاصرار بغير ايضا فلا كما انه في الفرع الاول يجب دفع القتل عن الغير لتحمل الضرر الذي لا يسويه وهذا لفرعان في الاصرار ( الثالث ) ما اذا اكره اجاز شخصاً على اصرار بغير فكانت نصرة تباشرة المكروه بالفتح وكان الاكره بتوعيده على تركه مباح عليه وان كان حراماً على المكروه بالكسر كما لو قال لحد من ربدائة دينار والا احدثت مئة عشرة دينار وفرضنا ان دفع عشرة صرر على المكروه كما ان اعطاء العشرة دناير الى الجائر محرم حتى لو كان لاختيار وفي هذا الفرع ذهب المصنف - ره - الى ارتفاع الحرمة تمسكاً بالوجوه المتقدمة من عموم نبي الضرر والخراج والاكره .

( لكن الصحيح ) انه لا يجوز للمكروه اصرار الغير لان مدة نهي القاعدة والعمومات حرمة ابداء المؤمن واصراره والتصرف في ماله بدون رضاه وليس لها محصر الا الادلة الحاكمة ولا يجري شيء منها اما حديث لا صرر ولما عرفت من ثبوت حكم ضرري لا محالة وحديث نبي الاكره لا يجري لانه خلاف الامتنان بالنسبة الى من يوقعه المكروه بالمكسر في الضرر وان كان موافقاً للامتنان بالنسبة الى المكروه بالفتح ( وبعبارة اخرى ) كما كانت حرمة الاصرار على المكروه صرر عليه كذلك جوار الاصرار صرر على من يقع عليه الضرر ولا ترجيح في لزم ( وبين اوضح ) الغرض من شرع نبي الاكره انه هو دفع الضرر فلذا كان مستلزماً لصرر كان جعله متوقفاً للعرض وهكذا حديث لا حرج فانه ايضا وارد مورد الامتنان فلا يمكن ان يقال ان حرمة الاصرار بالغير بتضرر نفسه حرج فترفع بلا حرج .

واما ما يظهر من المصنف - ره - من ان الضرر في الاكره متوجه ابتداء الى الغير وما يأتى من المكروه بتوعيده كنه عرامة اترك للاصرار ولا يجب على المكلف ان يدفع الضرر عن غيره بنصرته الى نفسه وليس ملاك نبي الاكره الا نبي الضرر المتوجه الى المكروه لا للضرر المتوجه الى الغير لتتبع المعارضة بين الضررين كما ان الامتنان الملحوظ فيه اما هو الامتنان في دفع توجه الضرر

من المكروه الى المكروه لا رفع الضرر الثالث بثبوت مقتضيه وهو ارادة المصكره بالكسر وصره الى شخص آخر ( يسوع ) صغرى في بعض الامثلة وهو اذا لم يكن لضرر الموعود به عرامة كما اذا كانا من سنخ واحد وكري في جميع الامثلة اما الصغرى فلا الاكراه في مثل الفرع متوجه الى الجامع وان كان اللفظ موها خلافه وكأن الجزر يريد منه عشرة دنانير سواء أداها من كيسه او اخذها من غيره فهو بخير حقيقة بين الأمرين ( نعم ) قد يكون متعلق التوجيه بد عرامة ترك اصرار الغير اذا لم يكن الضرر من سنخ المكروه عليه فالجواب عنه محصر بمنع الكرى لما افاده المصنف ( ره ) في لصغرى من كون لصرر متوجها الى الغير ممنوع على اطلاقه وكذلك الكرى قائما وان سلمنا كون اللصرر متوجها الى الغير الا ان عدم وجوب دفعه عن الغير اول الكلام قال لصرر متوجه الى الغير ان كان تكويدياً ولم يكن له مكروه بالمتحرجين فيه لامشورة ولا نسيباً لا يجب دفعه بتضرر نفسه وما اذا كان بمباشرة امكروه بالفتح ونعمه وحب عليه دفعه ولو استلزم تضرر نفسه لانه في الحقيقة اصرار الغير وهو غير دوح اللصرر عنه وقد عرفت ان مقتضى الاصطلاحات حرمة اصرار المؤمن من دون محض لها في المقام والادلة الحكمة ابصاراً غير شاملة للمقام .

( ثم ان لمصنف « ره » تعرض للفرق بين الاكراه والاضطرار ) حيث اكبر الرجوع الى حديث في لصرر في الفرع السابق وتمسك بدليل في الاكراه في المقام وذكر في وجه لفرق ضعف لماشر في هذا الفرع بحيث لا يستند اليه الفعل والابقاء انه اصرار بالغير لدفع اللصرر عن نفسه وهذا بخلاف الفرع السابق يعني مسألة الاضطراب فانه يصدق عليه انه اصرار بالغير ( ولكنه غير صحيح ) فان فعل المكروه يكون من غير اجراء الاحير للعللة لتامة وربما لا يجمع المكروه من الاصرار لولا مباشرة امكروه بالفتح فلا فرق بين لصورتين .

( واما استدلاله اعلا الله مقامه ) بقوله ( ع ) انما شرعت التقية لاحل الدم فاذا بلغ الدم ولا تقية ( في غير محله ) اولاً ان الكلام في الاكراه والتقية من الاضطراب وقد صرح المصنف ( ره ) بانه لا يسوع الاصرار بل غير اضطرار لانه خلاف الإمتان ( وثانياً ) ان المراد من الحديث تشريع التقية بقول مطلق أي المرتبة الاعلى

منها التي ترتفع بها حرمة كل محرم لأجل حفظ الدم فإذا منع إراقة الدم فلا تقية لانه بقص العرض وهذا معنى احصر والا فلا ريب في حوار التقية في غير ذلك حتى لا يلف نكوب فصلا عن حفظ الاموال والاغراض غير انه في صورة حفظ المال لا تجوز لتقية لحفظه بانلاف مال الغير وكذا في صورة الشتم والضرب فانه لا تجوز التقية لتخلص من الشتم او الضرب شتم المؤمن الآخر او صربه او نحو ذلك من حقوق الناس لان التقية حكم امتناعي ولا امتنان في امثال هذه الصور (والجمله) اراد (ع) بقوله (شرعت لتقية) بيان الفرد الاعلى منها وهو ما يجوز لاجلها ارتكاب كل محرم حتى من حقوق الناس واراد بقوله (اذا بلغت الدم فلا تقية) بيان ان دماء المؤمنين متكافئة فلا ترجيح لاحد على الآخر فإذا دار الامر في التقية بين من يقتل مؤمناً او يقتل مسلمه ولا تقية له لا ترجيح ومن العجيب ما ذكره المصنف (ره) من حوار الامر بالقتل لدفع الضرر عن نفسه لانه جعل حد التقية الدم مع ان هذا المصنف على خلاف مدعى المصنف (ره) اذل فانه يستفاد منه ان تقية لغير لقتل لا تجوز احذ ما بالغير والاصرار .

(فرع الرابع) اذا كان متعلق بتوعيد محرم على المكروه بالفتح كما اذا اكراه المرأة على اضرار غير والا فيثبت عرضها وفي هذا الفرع لا محالة تقع المراجعة بين الحكيم وها حرمة الاصرار وحرمة الرضا فيتقدم لامرهما والا فالتخير .  
(فرع الخامس) ما اذا اكراه على اضرار احد مؤمنين او على صررين لشخص واحد وفي هذا الفرع ايضا تقع المراجعة بين الصررين فيتعين الامر منها ومع التساوي يصحح بينها .

(قوله «ره» الثاني ان الاكراه يتحقق)

كل ما تقدم اما هو في الاكراه على اضرار الغير اذا كان الصرر المترتب على ترك ما اكراه عليه متعلقا بنفس المكروه او من يخصه من ابيه واخيه او ولده وهنا فيما اذا كان صرر المترتب على ترك ما اكراه عليه متوجها على غير المكروه من المؤمنين الذين لا يرجع صررهم اليه كما اذا كرهه الجائر على عمل واوعده على تركه اضرار غيره من المؤمنين وقد اطال المصنف (ره) الكلام فيه وبما اننا خالفنا مسلكه (قده) لا بد لنا من توضيح هذه المسألة فنقول (تارة) يكون

المكره عليه عنوان التقية التي اعظم ابحاثها اظهار البرائة عن الله والبيت ( ع )  
« واخرى » يتبعها الاكراه بقبول لولاية « ومثاله » الاكراه على تقية المحرمات  
وفي جميع هذه شروط الاكراه متتبع موصوعا لان الاكراه متقوم بتوجه  
لضرر على نفس المكره بالفتح عند تركه لما اكره عليه واما تصرر غير المكره  
فليس من الاكراه .

وعلى هذا فالقسم الاول تجوز فيه التقية لدفع الضرر عن المؤمنين بل هي حائرة  
ولو لم يتعلق به الاكراه من جائز كما صرح به حر الاحجاج عن امير المؤمنين  
« ع » قال ولئن تراء ما ساء من دنس وانت موان له بحجاب تقى على نفس  
روحها الذي هو قوامها وبديها بدمها وجاها الذي به تمسكها وتصون من  
عرف دنس من اوبياء واحواب فان ذلك افضل من ان تتعرض للملاك وتقطع  
به عن عملك في الدين وصلاح احوال المؤمنين وايك ثم يترك التقية  
في امرت بها فان شئت فقل ذلك وانه احوال تعرض بدمك وبمعتهم الى  
الروايل بدل هم في ايدي اعداء دين الله وقد امرت باعذارهم فانك انما حالف  
وصيتي كالصرر على احوال ونفس اشد من ضرر صاحب لك بكافر يشا  
الحديث « ١ » واستدلال المصنف « ره » على حوار قبول لولاية وارتكاب  
مأثر المحرمات اذا حلف على بعض المؤمنين غير الاحجاج حيث جوز برائة  
من فرض الله امامته على اعداء دينه من عدائين واقفاء للنفس والمؤمنين من  
به هم الاصرار والبرائة من لامامة من اعظم المعاصي والاولوية بدل على جور  
عبرها لذلك ( فيه ) البرائة في الحقيقة وان كان كذلك لان الحديث لم يشتملها  
وبرائة لصورة التي هي مورد الحديث ليست كذلك .

« وما الفرع الثاني » وهو ما اد عرص عليه لولاية وترتب على ترك  
قبوله لما تصرر المؤمن ولا شك في حوار له لا من عرفت حوار الولاية بتجرد  
فصل الاحسان الى المؤمنين وكيف بما اكره عليها وترتب ضرر المؤمن على  
تركها .

( وما الفرع الثالث ) وهو ما لو كان لاكره على غير الولاية وغير برائة

من الأئمة ( ع ) كما واكرهه اجاز على شرب الخمر واوعد على تركه ضرر مؤمن من صرب ونحوه فلا اشكال في عدم اجواز حتى لو فرض المكروه عليه اصرار المؤمن وكان قليلاً بالنسبة الى الضرر لم يعود على تركه كما لو اكرهه على صرب المؤمن بعض واحد ولا فيصربه المكروه بالكسر عشر حرمان فان المكروه بالفتح لا يجوز له صرب المؤمن عصاً واحدة لان ارتكاب تعريض اعني المكروه بالمحرم لا يجوز للمكروه ان يرتكب حراماً ( نعم ) اذا ترتب على ترك المكروه بالفتح ما اكره عليه تلف نفس او ذهاب بصفة الاسلام ونحوه مما يجب على المكروه حفظه فتقع حينئذ المراحة بينها فيتعين الاعمى كان والا فيتجبر

( قوله « ره » الثالث ذكر بعض مشايخنا )

الظاهر انه صاحب اجواز وقد نفع صاحب المالك في شرحه على شرائع في اعتبار العجز عن التقصّي في صدق الاكراه فمسب الى لصحاب ثلاثة أقوال ثالثها التعميل في اعتبار العجز عن التقصّي بين قبول الولاية فقط من دون ارتكاب لوازمها فلا يعتبر العجز وبين ترتب لوازمها من سائر المحرمات فيعتبر العجز وذكر ايضا انه اذا تمكن من التقصّي عن قبول الولاية ولو بمسئد ما كثير لم يحز ذلك ( ونقول ) الظاهر انه لا فرق بين الولاية وغيرها من المحرمات اذ يبس في البين نص خاص وانما المبرر بصدق الاكراه وعدمه وعالیه فاذا امكن التقصّي عن الحرام بما لا يكون ضرراً عليه لم يصدق الاكراه كما اذا اكرهه على شرب الخمر وكان هذا ما يبيع حلالاً يمكن شره وابهام المكروه بالكسر انه المكروه عليه فانه لا اشكال في عدم جواز ارتكاب المحرم ( ح ) لعدم صدق الاكراه ولم يفتي أحد بجواز ارتكاب المحرم في مثل الفرض حتى من اهل السنة ( واما اذا لم يمكن ) لتقصّي الا بدل ما كثير فلا اشكال في صدق الاكراه لان دفع المال ضرر على المكروه فانه بطير امكان التقصّي عن الحرام يقتل نفسه ( وبالجملة ) امكان التقصّي ان كان من قبيل الاول فيعتبر عدمه في صدق الاكراه والا فلا يعتبر لصدق الاكراه ولا فرق بين الولاية المحرمة وبين غيرها من المحرمات .

( قوله « ره » الرابع ان قبول الولاية )

تفصيله اعلا الله مقامه بين الضرر بالمال "يسير فيتجبر بين قبول الولاية

وحيث كان التيسير لكون جوار قبول الولاية حيثما رخصته وبين لتضرر  
 بالإن لكثير فيتعين عليه قبول الولاية ولا يجوز له دفع المال ( في غير محله ) فإن  
 الرخصة تامة في الموردين لأن المال للجائر لم يكن من المحرمات وحدثت  
 دفع الإكراه إنما يرفع حرمه قبول بولاية ويحتاج وجوبها إلى دليل ( ونوم )  
 أن قبول الولاية حائر بالإكراه واعطاه المال للجائر سواء كان قبلاً أو كثيراً  
 حرام لأنه إغارة على الأثم ( مدفوع ) بأن إعطاء المال للجائر لم يكن إغارة على  
 الأثم مطلقاً فإن الإغارة عليه أن كانت لطحاظ صرف الجائر المال في الحرام فله عدم  
 تبعه في هذه الجهة لأمكن أن يصرفه في الحلال وإن كانت لطحاظ عدم طيب  
 نفس المالك فلا يكون مجرد ذلك كافياً في صدق الإغارة على الأثم وقد تقدم عدم  
 صدقها في التجارة المستمرة لأحد العشور ونحوها مضافاً إلى أن الإغارة على الأثم  
 غير محرمة على الإطلاق كما تقدم البحث فيه .

( قوله « ره » خامس لا يباح بالإكراه قتل المؤمن )

قتل المؤمن تارة يكون بالتقية وأخرى للإكراه أما في صورة التقية كما إذا  
 توقف حفظ النفس على قتل المؤمن ليوم به على الخلفين به منهم فلا يباح  
 قتل المؤمن لقوله « ع » أما جعلت التقية لحق الدم من غير فرق بين العالم  
 والجاهل والرحل والمرأة والخمر والعد وقد عرفت أنه لا تقية في أخذ الأموال  
 والأعراض أيضاً إلا إذا توقف عليه حفظ النفس ولكن المحقق الأبرواني في  
 حاشية المكاسب ناقش في ذلك وأفاد في معنى قوله « ع » إذا بلغ الدم ولا تقية  
 أن التقية إنما شرعت حتى دم من يتقى من لطم وأما إذا وصل الأمر إلى أن  
 يتقى مقتول ولا تقية له حيث « ونقول » أن هذا المضمون ورد في روايتين  
 أحدهما عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر « ع » قال إنما جعل التقية ليحقق بها الدم  
 فإذا بلغ الدم ولا تقية وثانيهما عن أبي حمزة (ثالثاً) عن أبي عبد الله « ع » قال إنما  
 جعلت التقية ليحقق بها الدم فإذا بلغت التقية الدم ولا تقية ( ١ ) فلاح أن المبرور  
 محمول في الرواية عن أبي جعفر « ع » وأما الرواية عن الصادق « ع » فإنها  
 ظاهرة في ما أفاده المصنف قدس سره هذا كله في التقية « وأما الإكراه » ولا

( ١ ) رواه في الوسائل ج ٢ ص ٥٠٥ كتاب الأمر بالمعروف باب ٣١

يرفع حرمة قتل المؤمن وإن ترتب على تركه قتل نفس المكروه لا يفتح من غير فرق بين أن يكون المكروه مؤمناً أو كافراً وبهذا يفرق الأكره عن النهية وذلك لأن شئوا حديث الرفع ( ١ ) أنه ما من ملامتان فيكون دليل حرمة قتل النفس محكاً من غير فرق بين من أكره على قتله كبيراً أو صغيراً حراً أو مملوكاً رجلاً أو امرأة « نعم » قد ترتفع احرمة لأجل اراحة فان انقضاء تطير الأضرار الى قتل أحد الشخصين مثل أن يرى من شفق فيدور أمره بين أن يقع على أحد شخصين فيقتله مع التمكن في أن يحرك يده عند الهوي فيتجنب أحدهم ويقع على الآخر فيدحر في ذاك تراحم فإن كان أحدهما أم من الآخر تعين احتسابه بطريق آخر « عراقي ومقدم من هذا الصيل » كما يجب عليه حفظ نفسه عن القتل بحرم عليه قتل مؤمن ولا محبة تنفع اراحة بيده وبين مؤمن ويتراجع حفظ الأهم منها ولا يذبح ما روى من أن المؤمنين اكفاه ( ٢ ) فإنه وارد في القصاص على أن الشريف اذ من مؤمناً وصيحاً اقتصر منه ولا يطل دم لوضيع لأجل كون لعائل شريفاً « نعم » قد يستفاد من بعض الاخبار أهمية المؤمن ( ٣ ) ولا يعني أن مراعاة حاربه في نفقة .

( ثم اذا كان من أكره على قتله مهدور دم ) فمن يجوز قتله أم لا ذكر انصاف ( ره ) فيه قسمين واحد ان تكون الأقسام ثلاثة الأول أن يكون مهدور الدم بالنفيس الى جميع المسلمين بلا ان يتوقف قتله على اذن الامام الثاني عن المسألة مع توقف قتله على اذن الامام ثالث ان يكون مهدور الدم بالاصافة الى حادثة حادثة كإليه المقتول في لقصاص .

( ١ ) سيأتي ذكر حديث الرفع وبيان مصادره عند لشيعه والسنة .

( ٢ ) رواه في الوسائل ج ٣ ص ٩ باب بكتفه و ص ١٧٠ باب قصاص

لوضيع من الشريف قال ( ع ) المؤمر احوة تتكافى دماؤه .

( ٣ ) في لومث باب لا يقتض لاصب من المؤمن عن يريد العجلي قلت

لأبي جعفر « ع » مؤمن قتل ناصباً عصياً لله تعالى يقتل به قال اما هؤلاء فيقتلون به ولو دفع الى امام عادل ظاهر لم يقتله ولكن يدفع الامام من بيت امال دية لورثة المقتول .



## (الأكراه على قتل مهدور الدم)

— ٣٧٧ —

(أما الأول) فلا شك في جواز قتل مدون الأكراه والتقية فصلاً عما  
 ما وصفته لتقية أو أدكره (وأما قسم ثاني) فبعد حكم الحاكم يكون ملحقاً  
 بالأول وذلك كمن رى محرمه وثبت عند الحاكم وحكم بقتله والأول لا يجوز قتله  
 ويحقق ذلك تراجم (وأما القسم الثالث) فيجوز لقتل مدون الأكراه أو اضطرار  
 وأما لغرض فلا يجوز ولحقى تراجم (وأما القسم الرابع) من جميع ما ذكر أن التقية إذا توقفت  
 بالسلام صاهراً وإن لم يجر قتل أساء إلا أنه يجوز قتله عند المراجعة لما ورد من  
 أن المؤمن لا يقتل مدافعاً «وتخصص» من جميع ما ذكر أن التقية إذا توقفت  
 على إصرار المؤمن بجميع أفعاله فلا يجوز لها أن تشرع لحق مدافع المؤمن  
 وحقوقهم خوارج هذه الموارد يكون بقصد بغرض من تشريعها ولا تقية  
 في مثل ذلك وما إذا ترتب على تركها تلف من المعبر عنه بالدم في بعض الأخبار  
 وثبت لتقية عند الإهمية كما عرفت وهكذا إذا أكره أحد على إصرار المؤمن  
 فالأكراه لا يرفع حرمة الإصرار لأنه خلاف الامتنان ويكون الإصرار بالمؤمن  
 حرام حتى عند الأكراه عليه إذا كان الضرر المترتب على ترك التقية أو  
 الأكراه مباحاً لصدقه إلى إكراهه أو لمصير كالتسبيح أو إعطاء المال وأما إذا كان  
 حراماً كتمسك النفس بقرن فانه حرمة الإصرار عامة كما في إجهاد قطع المراجعة  
 بين الإصرار وبين الحرام وإن كان أحدهما أو محتملاً للإهمية نعمين ومع  
 تساوي يتحريم بينهما.

(وبهذا ظهر أحد) في ذكره لمصنف (ره) من أن تقية أو الأكراه  
 إذا توقفت على حرج من المؤمن كان محرماً ولا تروعه لتقية ولا الأكراه فإن لتقية  
 بما شرعت لحق مدافع وتتمتع دليل الأكراه خلاف الامتنان  
 (قوله - ره - هذه المؤمن حرام)

المحجج ما قاله مساح والاطراء (١) وهو قد يكون بالإنشاء أو بعمل  
 أو بالأحرار وما إذا كان بالإنشاء فهو محرماً لكونه إبداء لمؤمن وهناك له وقد  
 (١) في لمصباح والموس وندج لغروس إجهاد ككسبه الشتم بالشعر  
 وتعداد المعائب فيه وقال الميث هو الوقيعة بالإنشاء وفي المصباح المحجج خلاف  
 مساح وفي مجمع تخرين هذه الأقوم ذكر معانيهم.



( وليعلم ان ) حرمة المحماء مختصة بالمؤمن دون الكافرين والمدع في الدين  
 فانه لا حرمة لغير المؤمن ولا تختص احرمة المؤمن لعادل فان المؤمن الفاسق  
 لا يجوز محاماه كما لا يجوز شيعته وما ورد من قوله محصورا دونهكم وذكر  
 الفاسقين ( ١ ) نحو على المنجهر منه للمقطع بحرمة محاماه غير المتجاهر من الفاسق  
 لما دل بطلانه على حرمة غيبته لفاسق اذا لم يجاهر . لفق « ولا يحق » انه  
 لا يجوز محاماه لمختلف المسلمين مضافا لأن حرمة نهتان عليه لم تكن من جهة  
 احترامه بل من جهة كونه كدأ ولذا لا يجوز لهتمس على اخبارات فيصعبها  
 بما ليس فيها الكونه كدأ شرعاً ( واه المدع في الدين ) فلا يجوز الافتراء عليه  
 في حد نفسه الا اذا توفف دفع بدعته عليه لان دفع الدماء أهم من حرمة الكذب  
 عليه فيكون من فروع باب الغرام . واه « وفي الخلفين » بالما فقد يتوهم  
 جواره لرواية أبي حمزة عن ابن جعفر « ع » قالت « ان بعض اصحابنا يزعمون  
 ويقدهون من حاتمهم نفس « ع » الكذب عنهم احسن ثم قال والله ما حرمة اساس  
 كالم اولادهم ما خلا شيعته ثم قال نحن اصحاب الحسن قد حرمانا على جميع  
 الناس ما خلا شيعتنا ( ٢ ) فانه « ع » لم يردع عنه وانما روجه صحة لقذف « بهم  
 استحلوا حقوق آل محمد « ص » حرم عليهم الوطء وبه كمال اولادهم من الرضا  
 وفي دبل الحديث اشار الى انه لا افتراء في قديمهم به الكونه اولاد نفاذ فيكون  
 اجنباءهم عن فيه وعلى هذه الرواية يعتصم القذف خصوصاً الرادون باقي العيوب  
 كشرب الخمر ونحوه الا ان الرواية قابلة لسدسة فان حقوقهم « ع » وان تعلقت  
 باعيان الاعمال بما يجوز الشركة او سحو نعلق الحق لكن المهر لم يكن ركناً في  
 سكاك الدائم وحرمة لا توجب فساد . كاح ( ويمكن توجيه الخبر ) بحمله على

( ١ ) لم اعثر عليه في كتب الحديث والذي اراه انه من كلام العلماء . عم في  
 روح المعاني ج ٢٦ ص ١٥٨ انه ورد عنه ( ص ) « ذكروا له خبراً يؤيد بحديثه حسن .  
 ( ٢ ) الحديث طويل . نقله في الوافي عن الكافي المحلة الثاني ج ٦ ص ٤٥  
 باب ٣٩ تعاليمهم الحسن لشيعتهم واختصره في لوسل ج ٢ ص ٤٧٧ باب ٧٢  
 تحريم القذف حتى المشتركين عن كليبي كما ذكره الشيخ الانصاري اعلا  
 الله مقامه .

الاماء المحبوبات من دار الحرب فان للامام « ع » حق في اعيانهم فيكون وطنهم حراما وانولد بقي ولو يولد الا ان من يواضح ان وصه الاماء لم يلزم به جميع أهل النسب وليسوا كلهم اولاد اماء « قالته صحيح » ما ذكره من عدم حوار الافتراء بالنسبة اليهم لكونه كذباً محرمًا .

( قوله « ره » الهجر بالضم هو الفحش )

يفرق بين الهجر والسب واضح فان الهجر ذكر ما يستفحح من لالطط ويدل على حرمة الاحبار التي اوردته المصنف « ره » خصوصاً صحيحه ابي عبيدة ومن الواضح ان المؤمن من احد من ان يتكلم بما يستفحح ذكره ( ١ )

( قوله « ره » احاسن مما يحرم التكلم به ما يجب على الناس فعله )

ادعي المحقق الثاني في جامع المقاصد للاح « ع » على عدم حوار أحد من الأحرار على الواحات مطلقاً لكن المصنف لم يرس تواتره لو جردت عن من تقدمه والمتأخرين وأبكر على المحقق الثاني اراده على تفصيل الفحش في الاصباح بين الواجبات الكفائية لتوصلية وغيرها بمجالاته حص لا صحت حيث قال ان الفجر

( ١ ) في تاج العروس وسهية والمغرب بمطري هجر بالصم فحش في

المنطق وفي الاصباح الفحش وفي مفيد من اربعة ح ٤ ص ٣٥ رماه اهاجرت هي الفصائح وورق او هلال لمستكرى في ( لرواق ) ص ٤٠٠ وفي نسب قضاة الهجر تفقيح أمر المشوم والسب لا طيب في الشتم والفحش كما في القاموس وتاج العروس اعدوان في الجواب وكله شتم قبحه من ديوب او كل ما يهوى الله عنه ( وشددت احاديث النبي ص ) واهل بيته ع في الزجر عنه وفي الوسائل ح ٢ ص ٤٧٦ باب ٧٠ وكافي على هامش مرآت العقوب ح ٢ ص ٣١٢ باب الداء عن رسول الله ( ص ) وفي جامع واني عند الله ( ع ) الفحش من اتفاق ولو كان مثلاً لكل مثال لسوء وانه يقصد معشة ربح وبيع منه بركة رزقه وان الله يبعث لفاحش المنفحش وهو شر الناس وفي احاديث السنة ما في كبر العيب ح ٢ ص ١٢١ عن عائشة وابن عمر واسامة بن زيد ومحمد بن عبد الله بن عمر وابن عمر عن النبي ( ص ) ان الله يبعث الفاحش المنفحش واجدة حرم عليه وشر الناس منه يوم القيمة وان اربى الزه شتم الاعراض

اعرف بعض الاصحاب من تحقق ثبوت الجحيم ولكن على تفسير تحقق الاتفاق وهو ليس اجماعاً بل يعتمد عليه لأن مدرسته مجمعة في الوجوه المذكورة في كتابهم وهم استدلوا على عدم جواز الاجرة على الواجبات ( وردة ) وهو وصوبت مع ما الى بارئ لما « و اخرى » من اشرع على ما يثبت وحكم صلاته والاستدلال بها لا يفي في المقام لعدم اختصاصه « واحد » من محرمات في كل ما سقط لشرع ما يثبت ولم يصل منه مع الى صاحب لما كلاسيدجر على اكل الفاكهة او على ما يوصله الاخير لنفسه صلاة العبد وجوز ذلك لما ليس فيه مع غائب الى المستأجر او بدله في مقابل الأثران او عصب مجزى او عوده عرى بحسبه من مبادئ لشرع « و اخرى » لا بد وان يرضى الاجرة « و من حيث الاجراء و شرائط التي يمتنع عنها في كتاب الاجارة و كبر حث من حيث في جهة وجوب « و من على الاخير وأما مع عرى « واحد » الاجارة لا فلا بد « و من عرى عرى المستأجر فما هو و حث على « او ما عرى » شرع ما يثبت الواجب لا يثبت للمقام « و التحقيق » ان احد الاجرة في الواجبات على « الاول » اخذ الاجرة على الواجبات و كان « و صلية » من « واحد » الاجرة على الواجبات و هو مستحبه و يثبت عوده من « واحد » « واحد » الاجرة على الواجبات و بملاحظة ما يثبت في جواب « صحيح » ان « واحد » يثبت يقع في مقامين

( المقام الاول ) اخذ الاجرة على الواجبات و الواجب الذي يقع عليه الاجارة و يكون تحريماً و قد كان كذاً و قد يكون عيباً تعينياً ( اما التحريم ) فلا يكون الاجرة عليه اجرة على الواجب لان الواجب و وجوب التحريم هو اجمع من الاصلين و يقع عليه الاجارة هو « لا يجمع مثله » و كان المستوفى في ذلك التحريم « واحد » حصر على ان « على تمام » انتم « فان الواجب في هذه المسألة هو اجمع من « حصر » تمام و يقع عليه الاجارة و ما وقعت عليه وهو « واحد » « واحد » تحريم لم يكن مطلقاً لوجوب ( و ما الواجب الكفائي ) فكذلك لأن شكليات فيه يتوجه ان طبعي الحكم دون الأفراد « لاخير » بشخصه لم يجب عليه العمل و بهذا يكون مدفع اشكال انصف ( قوله ) في اخذ الاجرة على « صاحب » كاختصاصه و سجدته و ادائها « هو من الواجبات

( الاجرة على الواجب )

الكفاية هذا على المختار من تعلق التكليف في الواجب التحريمي بالخاص والمعام وتوجه الى طبيعي الحكم في كتمان وعلى المسلك الآخر بلحقا ليعني التعدي كما هو الحال اذا انقلب الوجوب الى اعيى التعيى . اعرص عند الاختيار ( واما الواجب اعيى التعيى فان كان أحد الاحرة فيه على خصوص حصص فراه كذا و فرصا تعين غسل الميت او دمه على شخص واحد من الولى الآخر اراه دمه في مكل خاص او غسله بـه معين فليس ذلك من أخذ الاحرة على الواجب لان اختصاصات لم يكن واجبه عليه ويلحق بالواجب التحريمي وان كانت الاحرة على الايى . اطيعي واجب ومعلوم انما على نفع عائده الى المستاجر وعدم حكم الشارع بمحذوبته مقتضى اطلاق الالة هو اختيار ولا بد من اقامة دليل على محرم عنه وعمدة ما نؤمن ما يجبه ما ذكره المصنف ( ره ) من الامرين الاول ( الاجماع اندي ادعاء المحقق الذي ووجهه بوجوب احتلاف فيه من اعيان القدماء والاختلاف وكونه محتمل المدرك الثاني ان الواجب يكون مملوكا لله تعالى والمملوك لا يملك ثوبا ولدا لو احر نفسه لشخص في يوم معين فليس له ان يحر نفسه لشخص آخر في ذلك اليوم .

( وللمحقق الثاني ) قدس سره في تقريبه وجه آخر وهو ان المعتبر في متعلق لاسارة القدرة عليه عقلا وشرعا فان لم ينع عقلا وما اوجه الشارع لا يكون مقدور الترتيب له القدرة عليه كما سب القدرة على فعل المحرمات ( والجواب عنه ) على تقريب المصنف ( ره ) هو ان مملوكية العبد لله تعالى تكون بمعنى غير مملوكية المستأجرة ولا مضافات بينهما فان مملوكية الله سبحانه بالانبياء بمعنى سلطته وقيمويته لها جميع الانبياء مملوكية به چون شأنه بهذا المعنى ومملوكية المستأجرة انما هي ملكية اعتبارية ولا مضافات بين المالكين وكذا لو اراد مملوكية الله تعالى الاثران . الثاني فانه لا ينافي كقولنا لعمول مملوكا لاحد بملكية اعتبارية ( واما على تقريب الثاني ره ) فنقول لم يعتبر في متعلق الاجارة القدرة بمعنى تساوي الفعل وانترك حيث لم يؤخذ في الالة عموم القدرة واما المعتبر فيه القدرة بمعنى التمكن من التسليم عقلا فاذا كان متعلق الاجارة من المحرمات كانت الاجارة فاسدة لعدم القدرة على التسليم شرعا ( واما اذا كان من

الواجبات ) فلا مانع بعدم مع الشئ من تسمية واعتبار القدرة عليه معى تساوي الظروف إلا وجه ومن هنا لم يستشكل أحد في اشتراط الواجب في ضمن العقود اللازمة وحوار تعلق الذر والعهد به مع أن القدرة معتبرة فيه ، ولذا لم يجوزوا اشتراط المحرم ولا تعلق الذر أو العهد به .

( ثم ان المصنف « ره » ) ذكر وحده آخر سلطان وحاصله ان من يجب عليه الفعل يكون مقهورا أو مستأجرا ان يجبره عليه من دون اجارة ولا طيب نفس منه على العمل وحيث يذكر ان كل واحد من مال بالطل ( وفيه اولا ) ان لا يشره صرة الى الاسباب لاطمة كما تقدم توصيحه ( وثانيا ) ان حق الاجارة على الواجب بدون الاجارة حتى نوعي يعوان الامر المعروف ومن هذه الجهة يشرع عامة المسلمين داخل تحت المستأجر بالاجارة شخصي يختص به فيما حق لا يعنى اذ هو عن الآخر ومن هنا يكون الحق الثاني هو المعتبر في الحكم اعرافية به فقدم الدعوى واما الحق الاول فليس قابلا للتراجع عليه اصلا فجرد كون اسم به ان يعبر المكلف على إيجاد الفعل الواجب عليه لا يمنع من وقوع الاجارة عليه كما لم يمنع اشتراطه في ضمن العقد اللازم .

( ثم ان المصنف « ره » ) بعد ما ناقش في الاجماع وذكر تفصيل آخر المحققين ورد المحقق الذي عليه قال ما حاصله ان لكلام في المقام تارة يقع في صحة الاجارة على الواجب وخرى في صحة العمل الواقع عليه الاجارة ولا ملازمة بينهما فتنظي القاعدة حوار أحد الاجرة واجعالة على كل عمل له منفعة محله مقصودة ولو كان فاسدا لا يسقط به لاسر لان الاجارة انما تتعلق بالعمل الصحيح في نفسه ولا الاجارة واما صحة العمل فان صلح ذلك فعمل المقابل بالاجرة لاعتش الايجاب المذكور او اسقاطه به او عده سقط الواجب مع استحقاق الاجرة ومن لم يصلح استحق الاجرة ونقي الواجب في ذمته لو بقي وقته والا عوقب على تركه هذا ما اوده المصنف « ره » ( ونقول ) لا يجوز كلامه من اطلاق وتوصيحه ان المراد صلاحية العمل للاعتناء كونه مورد الاجارة واجبا تعديا او توصليا لم يعتبر اضرار فيه المحامية فاقى به الاجابة بقصد القرية فانه صا ح كونه امتثالا للايجاب على المختار من عدم منافات الاجارة مع اخلاص النية

( وامر ان يسلطه ) ان يكون الذى به مضى ما هو حث من دور ان يكون مثلاً وهذا يحسن فى الاحارة عنى و حث سوسية دائى به لاجير غير قصد بقربه كقطر من جد و ه يسقط ه و حث قمر آ وان لم يكن امثلاً ( و مراد سقوط عده ) ان يكون الذى به معدها لموضوع من دور ان يكون امثلاً ولا مضداً للمؤ ه بقيد عده اقربة او عسار المحبة فيه كتحيز ايت او كفيه او وه على مساك من ذهب الى اعسار بخاويه فيها شرعا و ذ اخر احد غيره على من بيت فدونه يعتمد لاحارة يمكن عمله مثلاً ولا مضداً الواجب وه على آخر من منبه بخاويه المعقودة ولكنه مسقط الواجب اذ لا يجب اخراجه من القبر ليدفن عظاما ومع ذلك يستحسن الاحارة لانه انى يتعلق الاحارة وهو واجب فى نفسه مع قطع نظر عن بعض الاحارة به لا الواجب الفعلى مع وقوع الاحارة عليه وعلى هذا الامارة من صحة الاحارة واستحقاق الاجير الاحارة وعدم سقوط الامر بعدة من الاجبة للعلل شي من الامتثال ولا ولا لاسقاطه ولا سقوط عده ان كل مورد لاحارة واحد تعديه موصوفه وبسا على مائة احد الاحارة مع قصد بقربه دائى به الأخير متحقق الاجارة مع عدم سقوط لتكليف ويجب منه انه سوف هكذا يسمى تفسير عبارة المصنف ( ره ) لا كما ذكره حتى من عني على المكاسب هذا كله فى المقام الاول .

واما ( المقام الثاني ) وهو احمد الاحارة على التعديت فالكلام فيه يقع فى موردين عبادة الاجير عن نفسه وعدته عن غيره هوان الياسة واخذ المال عليه قد يكون هوان الاحارة وقد يكون هوان رجعة

( المورد الاول ) وهو حد لاس من شي عده نفسه وليس الوجه فى عدم حوره مضافه خصوص اليه ان مدونه للقرنة فى مائة فالت عمل يكون لاس فيعد فيدرج تحت متمر بسيم ( وفيه ) ان يتعلق الاحارة لا يعتبر فيه اخلو عن قصد مربة غاية الامر ان الامر شي من قبل الاحارة وصحي لا سوف سقوطه على قصد بقربة فلا يفي الاحارة عبودية يعمل بل تكون مؤكدة لعبادته ون الاتيان بالعمل صحيحاً بعد الاحارة لا يكون تلك المال لأن تملكه حاصل لا بنفس الاحارة ولا لا حل ان يأخذ المال طارحاً فانه يتمكن من اخذه



مع عدم لابل ، من و الا يال ، وسدا ولا حير انما يثبي فاعمل الذي وقعت  
الاحرة عليه ، من لاجراء و شرط حواف من المولى سجده و وده عقد الاحرة المطلوبه  
منه شرعاً فمكون لاحرة على بعدة نظير اشتراط الاتيان بها في ضمن عقد  
لزم او البدر و خلف عليه وان جميع ، مؤكدة لعدبة العدة ( ولا يقاس  
المقدم ) لريه مدني للحوص المسدلة دس من الحاص .

ثم ان طهر المصنف رحمه الله عدم حريان التقرب في اجاعة من جهة ان  
يعمل فيها لا يستجى ل ل الادلعل ولا يحب عليه الاتيان به اصلا  
ولاتين ، يكون لاسد لا لله تعالى ( واجواب ) ان العمل ايضا متمكن  
من الاستيلاء على ل بالاتين بصورة لعل و و وسدا واء يثبي به صحيحا  
حوقا من المولى سجده حتى يكون ما يأخذه من ل حللا شرعا وهذا من  
الدور عي المحسوبة لله تعالى فلا فرق من الاحرة واجاعة

( ولا دس بين كبرى كليه ) يدفع به الاشكال عما هو من قبل مقام  
وهي ان المعتبر في العبادات اسوة لعل الى الله تعالى واما الخلو في الية  
فغير معتبر قطعاً فان ما عدى لمقصود من ( ع ) لا يعمل ان تكون عبادته حالصة  
لوجه الله تعالى بحيث لا ترجع الى حب نفس من لطمع في زيادة سعة في الدنيا  
والثواب في الاحرة و اخوف من رول مع واخري في الاحرة وحتى ان  
عبادة لاجراء مع بهم قدوة غير لاجراء من لبدد داه وصيغة العودية من  
جهة اتمام المولى سجده عليهم رفعه ان قد مات عالية او اتحد بهم ، بكرامات فهم  
يُسبون بالعدة به حتى شبه لأحسن هذه غبوض من الخليل مسجده ولولا حب  
نفس باحد الوحوه م بعض ان يوجد شخص عاري ذاع الى العدة ( ١ )

( ١ ) في اصول الكافي على هامش صرة العقول ج ٢ ص ١٠٠ باب العادة  
الحديث ٥ عن هارون بن حارثة عن ابي عبد الله ( ع ) قال لعداد ثلاثة قوم عبدوا  
الله خوفاً فتلك عبادة بعيد وقوم سجدوا لله لطلب الثواب فبث عبادة لاجراء  
وقوم عبدوا الله حياءً فذلك عبادة لاجراء وهي افضل بعدة و اشار المحلى اعلا  
الله مقامه الى هذا الحديث في رساله الموسومة بالاعقبات والسير والسلوك  
مطبوعة في آخر التوحيد للصدوق ص ٢ ٥ وذكر القبط الكاشاني ( قدس ) —

( واما المعصومون (ع) فعقولنا فاصرة عن إدراك كمهم وصفاتهم وأي للمكر ان يصل إلى إدراك كم شجنتيه سيدنا أمير المؤمنين (ع) لي لا يعرفه، إلا — في الوافي ج ٣ ص ٧٠ أحمد ثاني في الخديث الأول من احاديث النية في العادة ان المطلوب في عادة الله على امتثال أمره سواء كان لوحده سبحانه أو للوصول إلى ثوابه أو خلاص من عذابه وممة تعنى بنيت له د على قدر مراتبهم ودرجاتهم بهم لمسة اراقية ما اشر به سيد الموحدين أمير المؤمنين (ع) ما عدت خوف من ربه ولا طمع في حب وانك وجدت اهلا للعادة فعدت ولو كانت هذه نية مفسدة للعمل لكان لربوبك وربهيب والوعيد والوعيد عشا مع ان أمير المؤمنين (ع) كتب في بعض رسائله

( هـ ) ما اوصى به في ما به عند الله تعالى الله وجه الله يرحب به اجرة وبصرفي به عن النار ) لو كانت هذه نية محبة لله تعالى عليه — ثم نداس يكن عاينه تقرب العباد من الله تعالى لتكون الاجرة منجزة وعلى هذا لا يصدق عليه المتكلمون من تطلان العادة اذ كان لأهل الخوف من العقاب أو الطمع في الثواب كما ذكره الرازي في تفسير قوله تعالى ( ان عوارمكم تصرعوا وخيفة ) الاعراف ٢٠٤ ونص وصف علي (ع) ذكره شيرازي في المهدب ج ١ ص ١٥٠ في الوقف وفي شيوخ الفنازي لمصرية لان يسميه ج ٢ ص ٢٥٨ ان بعض الشيوخ يحسن الخوف ورجاء من مقدمات للمعقولين اميرين بقصصهم ليددوا نظر اليه وان لم يكن هناك محقق يندون به ومن قال من هؤلاء لم اعدك شوقا الى جنك ولا خوفك من نارك فهذا بطل ان اجرة سم لما يجمع فيه الخوف والرجاء اسم لما لا عذاب فيه الا ان الخوف وهذا محصور عن فهم مسمى الخوف فان كل ما اعد الله لأولئك فهو من اجرة وهذا كانت فصل احلى بين الله الخوف ويستعين به من النار ( هـ ) .

ومهم ما اشر اليه سيد الأوصياء (ع) هـ اراد بين ان الدعاء به على العادة اهلية المولى سبحانه حتى لو لم يكن هذا وجه ولا نار بل حتى لو ادخل العاصي اجرة واضيع دراهمه لم يلعب الى هذه لأحوج واعد عاينه تلك الذات القدسية تعالت آلاؤها .

فاطرها وحيه حاتم النبوة ( ١ ) وعلى هذا جميع لعادات يكون مرجع الداعي فيها للعامل هو حب النفس ولا يكون مديبا لقصد القربة فليكن أحد الأجرة والجملة منه وقد تمت في انشربه لمقرسه عادات لأعراض دينوية كصلاة الخوف واجوع ونحوها ( وتوهم لفرق ) بينها وبين ما نحن فيه ان تلك الآثار تكون باعطاء الله تعالى خلاف ذلك المأخوذ بالاحرار والجملة « غير فارق » كما هو صهر « ما الرأى » فكما عرفت مانع عن « مدة شرعا » وما سطر به العمل ولو كان في بعض خصوصياته « غير » وحة هذا كله في المرد الاول وهو الخدم الانسان المال على عبادة نفسه .

« واما مورد شدي وهو النبوة عن « مدة » بكم « عما » اثباتا واخرى « مودة » وهو صحيح نعم « ثاب » على « عو » وحب « فراع » مدة « موت » عما اما الاول والمرجع فيه هو الذين في كل مورد من الذين على صحة اياته فيه بعمل على طبقه سواء تصورنا كيفية اياته ام « تسورها » وورد في « نبوة » عن لو لذين وكل مورد لم يرد « ثاب » على « نبوة » فيه « ما » منها « كانبوة » عن الاحياء في الجملة « فان مقتضى الاطلاقات الارية وحسب العمل على المكتوب سواء اتى به غيره ام لم يأت به وكذا الاصل العملي « ان اية « ظاهر » الحجة في أن الاصل « عدمها » الا ان بدل الدليل عليها « واما شدي « امي » « مدة » « الموت » « وبحث » عنه « علمي » محض لان مجرد صحة عمل النائب ثبوتاً لا يكفي في مشروعية اياته « ما لم يقم عليها دليل شرعي » وادانت « دليل » على ذلك تمت امكانه وان لم يتمكن من تصويره وبطريقه البحث عن امكان بعد « الامارات » عبر « العمابة » وكيف كان ومشهور كما يظهر من المصنف ( ره ) « ذهبوا الى ان المرد من « ثاب » « فعلان » احدهم « عن العمل » والآخر النبوة اعني « ثاب » نفسه « مدة » الموت عنه وبدأ « ذكر » المصنف « ره » « انه » « ادش » في اتيان الدأب بالعمل صحيحا حري فيه « احصائه » لصحة « واما » اذا شككنا في انه « قصد » لنبوة ام لم يقصد « ما » « تجر » فيه « احصاء » صحة « وحيث » ان « نقول » الشئ « توصلي » لا يعتبر

( ١ ) في المختصر ص ١٦٥ ومختصر مصنف ص ١٢٥ للحسن بن سليمان

الحلي من اعلام القرن التاسع قال رسول الله ( ص ) لعلي ( ع ) ما عرف الله الا انا واثق و ما عرفني الا الله واثق و ما عرفت الا الله واثق

فيه قصد اقربة لا مانع من احد الاحرة عليه وهو مورد لاحارة وبسبب يأخذ الاحرة اثراً في نفسه مرة المبوب عنه واما عدة فيثني بها بداعي القرية وليس متعلقة لاحارة ليتوهم مدونه بعدائية وفيه « ان يريد ان هناك فعلاً حقيقيين خارجين كما هو ظاهر كلامهم فهو وسد بذاهة انه لا يصدر من سبب في الخارج الا فعل واحد وهو لصلاة عن غير نية قصد النيابة والتبريل اندي هو امر نفسي موجود واقعا الا انه غير متعلق لاحارة قصدا والا لاستحق الاحير لاجرة بمجرد القصد ولو لم يات بالعمل في الخرج وهو كما ترى « وان يريد « صدق « هو بن علي الفعل الواحد نظير قيام بقصد تعظيم حيث يكون لفعل واحد مصداقا للقيام وهو ان التعظيم فهو وان كان صحيحا لا يسميه تكون حينئذ امراً اتراعياً لا يقبل بال و يكون في حقيقة متعلق لاحارة مثلاً اتراعه وهو الفعل اخرجني اعني العادة .

« نعم ان المحقق لثاني « ره » ذكر ان سبب يقصد فرغ عدة المبوب عنه باعتدال الامر المتوخاه اليه فيمرغ دمه « وفيه » اولاً انه لا معنى لان يقصد احد امتثال الامر المتوخاه الى غيره فانه لا صلاح لدعوة « لانه » به « فهو نظير ان يقصد الشخص بالصوم امتثال الامر المتعلق بالصلاة « لا فرق بينهما الا من حيث ان الاختلاف في الاول يكون من رغبة المتوسوع وفي الثاني من فاحية المتعلق « ونها » سبب امكان داعوية الامر المتوخاه الى شخص غيره فلهذا تفرع دمه المكلف بفعل الغير مع انه « بان ما يتعلق به تكليفه » وذلك « قد يكون المبوب عنه ميتا غير مكلف بشيء فالاموت غاية لتكليف « ورعا » ان النيابة قد تكون في امور لم يكلف به المبوب عنه في زمان حياته كالنيابة عنه في الحج ولم يكن مستطيع « وحامدا » ان نيابة في المستحبات قد تنص في الكثرة الى حد خارج عن استطاعة المبوب عنه كما وصف بمراحل عن شخص واحد فان هذا الطوائف حائز ومدوب ولو لم يكن المبوب عنه قادراً على الاتيان به والظاهر ان رجلاً واحداً لا يتمكن هذا مقدار من الطوائف ليكون مأموراً به « فالذي يدعي » ان يقال انه في المقام اذ مرثلاثة الاول لأمراً متعلق بالمبوب عنه ولا يكون هذا ملاكاً لصحة النيابة ما عرفت من سقوطه عند نيابة عائلاً بموت ومحوه

وعلى فرض ثبوت لا يمكن للسبب ان يقصد اعتناؤه « الثاني » الامر المتعلق بالنائب  
فانه يستحب لكل احد ان يوسع من عمده فانه احسن اليه وهذا هو الذي  
تدور عليه صحة ليه ولعلنا ان يقصد هذا الامر وعينه فيدخل في المورد  
الاول اعني احذ الاجرة على عادة عمه وثالث السبب على هذا انما يحد  
الاجرة على ما هو عادة لنفسه عن مائة الامر قد يكون عدة الاسال مما  
يستنع بها غيره ايضا « ثالث » الامر بوجه بعد تحقن الاجرة فيصير احمل حينئذ  
واجبا فلا وجه لتثليث به مات بالبحث تارة عن احذ الاجرة على نواحيات  
واخرى عن احذ الاجرة على عدة نفس لاجرة وثلاثة عن بعدة عن غير مائة  
لان احذ الاجرة في له عدة انما يكون على عدة نفس لاجرة على ما عرفت (١)

( ١ ) عند احقيه كما في مجمع عمده ح ٢ ص ٢١٢ كتب الخج ان  
العمادة الدينية المخصصة كالصلاة والصوم لا تقبل سببه عن الحي والميت لقوله ص  
لا يصوم احد عن احد ولا يصلي احد عن احد والعمادة الدينية كالزكاة  
والصدقات يجوز فيها « لان » فيه اخراج لما وراءه اذ في اذلية كالحج يجوز  
ليوبة عن الحي لا جرم من « لان » في الميت وقد وجب عليه بقوله « ص » حتى  
الله احق ان يقضى وفي ص ٢٢٩ قال من وجب عليه الحج ومات ولم يوصى به اتم  
وتسقط عنه في احكام الدنيا لان العبادات سقطت بالموت مائة او بدينية الملم لا  
ان يحب الوارث الاتيين « والشهوي » كتاب « لا » ح ٢ ص ٩٨ في اخلاص عن  
جوار سببه في الحج عن الميت وثلاثة ان في في محصره على هامش الام ح ٢ ص  
٤٢ وخرالي في الوحي ح ١ ص ٦٧ وشراري في المهد ح ١ ص ١٩٩ وان  
حجر في شرح المرح ح ١ ص ٧٣ « بعد » ان فدانة الحسين في المغني ح ٣  
ص ٢٣٤ وقال ان حرم في المحمي ح ٧ ص ٦٢ استطيع اذ مات بالحج عنه مقدما  
على لديون اوصي به ام لم يوصى به « يوحى » من يحج تطوعا وعند مالك واني  
حقيقة لا يحج عنه الا اذ وصي به ويكون من اثنتي في « للذرية » ح ١ ص ٣٦٠  
سئل ابن القاسم عن رأي مالك فيما من مات ولم يحج وهو ضرورة ابتطوع عنه  
ولده او احدي قال رأي مالك ان يتطوع عنه بغير هذا ان يتصدق ويعتق عنه  
وفي بداية المحتمد لان رشد ح ١ ص ٢٩٤ عند مالك واني حقيقة الحي العاخر -

(قوله «ره» واما الحرام فقد عرفت)

متعلق الاحارة لا يخلو من اشياء واحدة الاحكام الخمسة الكيفية اما اذا كان محرماً، فلا يصح احارته ويكفي دليل الحرمة في المنع عن صحة حرمة طه لا يجتمع المنع من ايجاد الشيء ووجوب طه، يعقد اوضاع عليه وقد ورد في صحة الاحارة على بعض المحرمات دليل حاص من وقوع الاحارة كالأحارة على اربا او العناء او ركوب وانميته (١) واما الاحارة على الواجب فلا منع من صحته كما سوى لتوهم المتقدم على كون الواجب مذكراً على ولا يملك له غيره وقد مر من الجواب عنه فتصح الاحارة عليه خصوصاً اذا كان الواجب تحييراً بالشرع او عقلاً او كشافياً عرفت من ان مورد الاحارة في مثل ذلك مبرر، فان به الوجوب واما الاحارة على المستحب او المكروه فصحيح اوضح في ذلك ما مر، فاقبل لأن يملك ان كان مما يستفاد به وهو غير شرعي به كذا كما ذكرنا من ان احد يصعب عليه لاداء والا فانه يستحق غيره على ان يؤمن ويقوم بمصالحه نفسه صوتاً على نفسه ويكتفى به او يستجده لان يؤمن به ويؤمنه فان الامانة كالانتم لم يكن أصراً لعدم واما هو كانه مع صلاة في مكان خاص فيجوز

عن اداء هريرة لا يملكه غيره عند شأني ثم شرع بهدرة على لسان واما الميت ولا خلاف بين المسلمين في وقوع حج عنه تطوعاً واما الخلاف في وقوعه عنه فرض وفي ص ٢٧٥ ذكر الخلاف في الصوم عن الميت.

وفي الفقه على المذهب الار ١٠ ح ٣ ص ١٦٩ و ١٧٩ و ١٨٨ و ١٩٥ ذكر خلاف المذهب في صحة الاحارة على التمتع العينية كمنه فراجع.

(١) في الفقه ص ٢٧١ قال (ع) احرم المني والمنيحة سحت وفي الواسع ح ٢ ص ٤٤١ باب ٤٣ حریم کسب معیة عن المصر بن طاووس عن ابی عبد الله القسبة ملعونة ومعلوم من اكل كسبه ورداه في الخصع ح ١ ص ١٤٣ باب خمسة بزيادة ومن آواها وفي الواسع ح ٢ ص ٣٣٨ باب ٣٠ تحریم احرام الحررة مع ذکر روایات كثيرة في تحریم احرام الزانية وفي تحريم النكاح كل امرئ من عنه من جهة من الجهات فحرم احارة نفسه له او لشيء منه.

اللائم بداعي به وسواي يصعب به شراره او نداع آخر نعم اذا كانت المستحب عدة ركن يفسق فيه من حيث الاحلاص وقد مر الجواب عنه فصح الاجارة في جميع صور الادان . كان متعلقاً بحسب مقتضى

( وما بدعي بشيعة عليه ) — ان ي تعرض في المصنف ( قوله ) .

( المذنبه الاولى ) اجارة الاجرة على الادان وقد استدل المصنف ( ره ) على عدم جوارها برواين الاولى عن علي ( ع ) قال في رخص اي احب فقل ( ع ) لكي لا احب فعل والمفاد ان لا يغني على الادان كمالاً ويؤخذ على تعليم القرآن احراً ( ره ) ما رواه حماد عن ابي عبد الله ( ع ) من حديث طويل في تحريم لتطهر به مكره فان ( ع ) واداربت الادان بالاحر وبصلاة بالاحر واسئل السيد الطائفي في الحاشية برواية محمد بن مسلم عن ابي جعفر ( ع ) قال لا تصلي حلف من يغني على الادان احراً وصلاة به من اجرا ولا تنقل شهادته ( ١ ) ودلالة الاولى على الاجرة وصحة ادانها ماورد من اب

( ١ ) برواية الاولى في وسائل ح ١ ص ٣٣٦ تحريم احد الاجرة على الادان والثانية في الوسائل ح ٢ ص ٥١١ و ٤١ تحريم لتطهر بالمكبرات والائمة في التمهيد ص ٢٤٦ ولهذه ح ٢ ص ٧٥ فيمن لا يقبل شهادته وفي مستدرك الوسائل ح ٢ ص ٢٥٤ عن علي ( ع ) من سعت احرا المؤذن ولا مان ان يجري عليه من يثمه ( وروى مع لفته احدى ) من صحة الاجرة على الادان كما في الهدية بشيخ الاسلام ح ٣ ص ١٧٥ ونداء الصنائع ح ٤ ص ١٩١ وبسوط للمرحومي ح ١ ص ١٤٠ وعنه الاول بان كل طاعة يخص بها المسم عدم حوار الاستيجار عليهم ورده ان همه في فتح القدير ح ٧ ص ١٨ ، النقص بالحج ابي حور شيخ الاسلام لاستيجار فيه وفي علقه على المذهب ح ٣ ص ١٧٠ حور بعض الخشبة احد الاجرة على الادان ( وفي وقته احالة ) المنع من الاجرة على كل قرية كادان والامامة بعض تأييده ان قدامه في المعني ح ٥ ص ٥٦ وبن مدح في الفروع ح ٢ ص ٧٥٤ وفي التمهيد على المذهب ح ٣ ص ١٩٥ يجوز احد لرتب من مان ليرق لا الاجرة وفي الاحكام السلطانية لابي يعلى الحسيني ص ٨٢ سن احمد عن الامام في المسجد يعطى الاجرة على الصلاة —

عليه (ع) لا ينعى ما كان حلالا وكسك ثيابه قال ما يوجب اصمحلال الدين  
لا اشكال في حرمة ويستند من احمد حرمة احد الاحرة على الامامة في الصلاة  
وعلى الائتام فيها واما ثلثه فانه في حاهر في الارض الى فسق من يطب  
الاجرة على الادان ولا يصح لصلاة حنيفة (فظهر) ان معنى الفعدة وان كان  
حوار احد الاحرة على الادان لا ينعى الخاص يمنع منه ولا يستفاد من هذه

والادان قال ما رتبنا يصلي في المسجد اجمع حلف هؤلاء الذين يعطون احرا  
وفي اعلى لان حرم ح ٣ ص ١٤٥ من ادان الاحرة من جردانه ولا احرات  
الصلاة له لا يستبرأه الامم ومن الشافعي في (الادان) ح ١ ص ٧٢ ليس  
بالامم ان يروى احد المؤثرين وهو من تطوع به وان لم يحده فيزقه من  
سهم أبي « ص ٨ خمس احمس لا من لواء من لكه مالكا وحوار ان حجر في  
شرح المهج ح ٢ ص ٢٥٦ والعرالي في اوجز ح ١ ص ١٣٩ الاستيجار على  
الادان لعدم وجوب اليه واعانة معرفة الوقت دون الامامة لوجوب اليه  
فيها (وفي المدونة) ح ٣ ص ٣٩٧ لا ينعى يستأجر ارحل على ان يؤذن هم  
ويقوم ويصلي بهم صلاة قال الاحرة تقع على الصلاة بهم وانما هي على الادان  
والاقامة والقيام على المسجد وفي المبين بشرابي ح ٢ ص ٨٢ عبد احمد وابي  
حيفة لا يصح الاستيجار على الادان والامامة وعدم ذلك والشافعي تجوز في  
الامامة واستدل المعون من الاحرة بما رواه احمد في المسجد ح ٤ ص ٢١  
واترملني في صحيحه ح ١ ص ٢٤ وبيهقي في السنن ح ١ ص ٢٩ والحاكم  
في المستدرک ح ١ ص ١٩٩ والسنن في السنن ح ١ ص ١٠٩ وابو داود في  
السنن ح ١ ص ١٤٦ عن عمار بن ابي العاص ثقف امري رسول الله (ص)  
ان لا اتخذ على الادان اجرا.

وفي نيل الاوطار للشوكاني ح ٢ ص ٤٩ حوار ابن العربي احد الاحرة  
على لان الصلاة ونقصه وجميع الانبياء والائمة عنه بأخذ الاحرة  
عليها (وفي فتاوى الرملي) على هدمش الفخاوي الفقهية لان حجر ح ٢ ص  
٢١٥ في الوكاه قال لا يصح التوكيد في الادان لانه قرينة احرها له اعلاه ولا  
تقبل النيابة.



الروايات كون الـ من عدة كما لا يستفاد من الثانية كون الانعام عدة فيجوز  
بأن يأتى به ساعى آخر غير داعى لآخره من سقوط المرأة ونحوها .

( المسئلة الثانية ) الآخره على الطواف وهي : مرة يكون على ان يطاف  
شخص واحد على ان يصرف عنه غيره وكلاهما في مذكور في الروايات اما  
الطواف عن غير فقد ثبت في مورد ( م ) ما اذا اسى المكلف بعدم استمسك  
بطه وقد ورد به يصرى عنه رواية ( و ) ، اذا حاصت المرأة في أثناء الحج ولم  
يقدر على «هـ» تمكنه الى «هـ» فانه يصرف عنه ( وم ) ما لو سى الطواف ولم  
يذكره الا في بيده (م) فقد عني الرجوع الى مكة تبيها فيطاف عنه ( ١ ) ولا يحى  
ان الآخر عن الغير في الطواف لا يصح به ان يقصد بهذا طواف الطواف عن  
هـه كما لا يجوز به ان يحرمه عن شخص آخر لان العمل مستحب للاول فلا يقع  
عن هـه العامل ولا عن غيره حم بن نزع ، يطواف عن غير حار ان يجعله عن  
شخصين وقد وردت رواية عن حصة في رواية المعصومين صوات لله عليهم ( ٢ )

( ١ ) مصموم لرويه ذوى في مسـ ح ١ ص ٣٥٠ والوسـ ح ٢  
ص ٣٢ ، ٣٣ حوار صواف عن المريض عن معاوية بن وهب عن ابي عبد  
الله ( ع ) كسبر يحكم فيطاف عنه والمصور يرى فيطاف عنه ويصلى عنه ولم  
اعثر على الرواية شيـهـه نعم روى في الوسـ ح ٢ ص ٣٢٧ باب ٨٤ احكام  
الحج من ابواب ابراهيم بن عثمان احرار قال كنت عند ابي عبد الله ( ع ) اد  
دخول عليه رجل وقد احدث الله ان معا امرأة حايضا ولم تطف طواف النساء  
فالى احـ ان يقيم عندها فاطرق وهو قنوه لا تستطيع ان تتحلف عن اصحابها  
ولا يقيم عندها احـا فخصى فقد تم حجها ( قال الشيخ الخليلي ) يحول على انها  
تستحب في الطواف لما مر ولم يكن احـا لشيخ عبد الصاحب الخواهر في  
الاشـراته بحـه هـه ويظهر من تعليق الشيخ خـهـه عدم عثوره لما يشهد لمسألة  
الطواف عنها كما في المتن .

( والثالثة ) في بقيه ص ١٩ - الهـه في طواف الوسـ ح ٢ ص  
٣١٥ باب ٣٢ من نسى من الطواف .

( ٢ ) في الوسـ ح ٢ ص ١٥٤ باب اول في البينة في الحج وص ١٥٨ -

( وأما طواف بالغير ) فقد شرع فيه وقصد ولي الصبي الطواف به والمرضى إذا لم يتمكن من صفوف غيره فله طوافه وإن احتجب هذا الطواف عن نفسه أو عن غيره بمرافقه في ذلك جزيء إذا كان غوايا به تبرعا وشجوا إجماعا أو لإحارته على أن يحمله في حيزه ومع ماله في إذا سأل عنه على أنه من مطلقا بدعوى أن الحركة الخاصة به لا توجب مسح الغيرة ولا يجوز صرفه لمصلحة نفسه ( وتحقيق ) أن ذلك فعلا جديعا لغوفا عن نفسه والأحرار الطواف بالغير وبغيرها عموم من وجه فله تبرع طواف غيره ولا بطواف عن نفسه ما يهدم قصد ذلك أو لعدم تكميله شرعا . وطواف فيه كما إذا كان محبلا فيكون كالحمل الذي يحمل الأساس عند الطواف وقد يأنف عنه ولا طواف به كالحمل الذي لم يحمل بالغير وهو يخدم من يسيرون الطواف عن نفسه وهو حامل بغيره والمستأجر إذا يملك طواف الغيرة وأما حر كالأخص من الآخر فهي مقدمة للتسليم إلى المالك ويثبت نفسه منهف للإحارة ولا مانع من أن يهدم حبه هذا على القاعدة وقد ورد التصريح بحمل ذلك في رواية حفص بن البختري عن الصادق ( ع ) في المرأة تطوف بالصبي ويسمى به هل يجزي ذلك عنها وعن الصبي قال نعم ( ١ )

— باب ٢٢ رحيل الطواف بالحج وبعمره الحج وهي عن المؤمنين والأطرب الأحياء والأموات وعن المصنوعين الأحياء والأموات وذكر أصحابنا كثيرة في صحة الحج وبعمره والطواف عن غيره وإن الله تعالى بكسب من حج عنه أو اعتمر عنه أجرا وثلاثة من عشرة ويعقر منه بعين له ولأبيه وأمه وأخته وأخيه وأخته وعمه وعمته وحامه وحامته إن به واسع كرم وفي ص ١٥٨ باب ٢٥ أن الله تعالى قال أو شركاء في حجك لكل واحد حجة من دون أن ينقص من حجبت شيئا وكذا إذا مات في سي ( ص ) فهل سلام عليهن يا سي الله مني وعن أبي وروحي وولدي وجميع أهلي بلدي حرم وعندهم أبيهم وأسودهم ولا شيء من هؤلاء لرحلهم فإقرا رسول الله صلى السلام إلا كنت صدقا ويكون لكل واحد آخر الزمارة بيرا . له من حراة ورسول ولعن الأمم ( ع ) بشير أن قوله تعالى ( من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ) .

( ١ ) لهدب ج ١ ص ٣٥ ورواه عنه في وسائل ج ٢ ص ٣٢٠ —

وراية هثيم بن عروة اني قمت لأني عديت به اي حنت امرتي ثم طقت بها  
وكانت مريضة وقلت به اي طقت به سببت في طوائف لفريضة وبالصفاء والمروءة  
واحتسبت بذلك لنفسى فمن يحرمي فقد - بهم ( ١ ) .

( المسألة الثالثة تحمل الشهادة وإدائها ) الذي عليه اشتهور هو الوجوب  
وعدم جوار اخذ الاخرة عليه لانه حق بالشهادة على الشاهد استظهارا من قوله  
ثم اني في لقرة - ٣٨٢ - ( ولا ريب في الشهادة اذا ما دعوا ) المقصر في الصحيح  
بالدعاء الى تحمل شهادة ( ٢ ) ولكن ما يرويه المصنف اعلا انه مقامه اوسع من  
دليله فانه ذكر عدم جوار اخذ الاخرة على الشهادة من غير المشهود به ايضا كما دا  
كاو عشرة شهود واخر فضله عره على - الشهادة ابرح منه مع ان الدليل الذي

باب ٥٠ حمل الشهادة وصف به وفي راي ح ٨ ص ١٣٥ المجلد ٣

( ١ ) في راي ح ١ ص ٣٥٠ وفي اوسان ح ٢ ص ٣٢٠ والوافي  
ح ٨ ص ١٣٥ وفي الفقيه ص ١٩٧ عن الحسين بن عبيد بن قيس ( ع ) راجل  
كانت معه صاحبة لا تستقيم مع القبول على رجليه فحملت زوجها في محل وحده بها  
طوائف مريضة بالبيت وبالصفاء والمروءة ابرح منه تلك الخواص عن نفسه طوائفه بها  
وقال عليه السلام بها رايه ابرأ ( ومعنى حميه لأخيرة ) صدقت والله فان كلمة ابرأ  
للصديق .

( ٢ ) في معاني نهرات المقر ح ١ ص ١٨٥ المراد ما دعوا الى الحاكم  
وصاهاه اربعة فامتها وعليه ان يحضر في الكفوف وابو عبيدة في بخارات القرآن  
ح ١ ص ٨٣ وفي تفسير المصنف ح ٣ ص ١٠٥ في الطاهر الذي لا يجوز فيه وارادة  
التحمل تدارم التحوز وفي تفسير الرازي ح ٧ ص ٣٦٧ لأصح انه يعني عن  
الامتناع من - الشهادة عند احتياج صاحب الحق اليه واستنصوه لطبري في  
تفسير جامع البيان ح ٩ ص ٧٣ طمعة دار المعرف عضر وأبدته فان اسم الشاهد  
لا يطلق الا بعد التحمل والا فكل احد يصدق عليه به شهدا اما لأنه سيشهد  
او يصلح لأن يشهد وهو حقا مع أن ( لأب وبلائم ) تشير اليه فانه يهي المتحملين  
للسهادة عن امتناع دائم والائنة تعلى ( ولا يأب شهدا ما دعى ) وهذا  
لراي لم يصدق عليه - شحيح ابو جعفر الطوسي في التبيين ح ١ ص ٢٨٧ —

ركن اليه المصنف «ره» لا يثبت ذلك (فالذولي) الاستدلال تقريب آخر وهو —  
 ايران فل بعد ان رجع دلائلها على اثبات الشهادة واقامتها رد على الطبري بانه  
 صحيحه اطلق اسم الشاهد على من لا يمكن متعملا له فعل (واستشهدوا شهيدين  
 من رجالكم) وان حرمه في المحلى ح ٩ ص ٤٢٩ وافق على عمومها بشهادة والادلة  
 ويذهب الخجة شيخ عند جواد البلاغي في آلاء الرحمن ح ١ ص ٢٤٩ الى ارادة  
 التحمل منها متعاقب في ذلك ما استصحى من روايات الكافي ولتهذيب عن الصادق  
 والكاهن (ع) وان قوله (ع) «لا ينبغي» لثبوتها وما بعد عن هذا الرأي  
 القاضي ان العربي المالكي في احكام القرآن ح ١ ص ٨ دعوى ان حله الاداء  
 هيبة بعوله تعالى (ومن يكتمها فانه اثمه) واحذر ان يكون لشخص فرض  
 كعني لا عني كما عليه الشافعي ولا بد كما هو رأي غيره قال لأبي الناس  
 كلهم اصدقة للحقوق والراهم جميعاً نصيب للاشهر وطردا لمعنى كل الخليفة  
 وقائمه يقيمون للناس شهودا معينين شعاعهم نحو حديق الناس واحياءها بالادلة  
 وكفايتهم من بيت المال وليست هي شريعة لاجرة (ه).

ويظهر من الكاسي في مدافع خصم مع خواره فانه في ح ٧ ص ١٠ قال  
 نذهب القصة في زمان بعد تدمير الامم عليهم لعنر صلب من في كل شاهد  
 فاستحسنوا حسب العدل والعقل ان حذر في شرح اسم ح ٤ ص ٤٠٤ في  
 آداب الفقه صي متبع من اتحاد شهود معينين لا يقل عشرين في ٩ من النصيبين  
 واضاعة الحقوق .

وفي سر اثر لاس ادراس الحق من احلا الاممية قال في كتاب القصاص  
 اول من رتب الشهود لا يقر غيرهم استماعين بن اسحق القاضي المالكي وذكر  
 السيوطي في مسامرة الأوش ص ٨١ «وعلى دده» في محاضرة الأول ص ٩٨  
 انه اول من رتب شهود بمعدله معلا من دس ولا سبيل الى ضبط الشهادة  
 الا بهذا وفي كتاب تاريخ القصاص في الاسلام ص ١٣٣ محمود بن عروس ذكر  
 الشهود المعدلين وأول من احدث الوظيفة في مصر وبغداد وذكر هذا القاضي  
 وفي الديباج المذهب ص ٩٥ توفي بمعدله سنة ٢٨٠ وفي ترجمة حقه في المنتظم  
 لاس اجوري والمداية لان كثير من رتبة عدنان لاي معنى حواشيه سنة ٢٨٢ وفي تاريخ

أن هذا واجب ائمي لشهادة به خصوصية من بين سائر لواحيات من جهة اعتبار المجانية فيه. ونسب هذه الخصومية من قوله تعالى «ولا يأت الشهاداء» ظاهر في أن من يدعى إلى شهادة بفس له حق الامتناع ويستقهر منه المجانية «١» وبقره معاملة الروحانية الأخرى على موضوعها في حقه المرفوعة عليه. «والجمل» لا يجوز أحد الأجرة على شهادة لا من المشهود ولا من غيره لا اعتبار المجانية في محكمات إمامهم اللهم لا أن يطلب المشهود به حضور لشاهد يحملها في مكال خاص وإن يطلب الأخرى على خصوصية الحضور الذي لا يجب عليه إلا من جهة المرافعة. «حرب المرافعة لا» في جملة الأجرة

«المسألة الرابعة» الأجرة على قضاء «المسألة» كالإمام والامامة لا يجوز أحد الأجرة عليه ليس إلا أنه يجوز المرافعة من قبله لعدم كونه أجرة في الحقيقة وباعتبار مشهوره وهو ظاهر من المصنف «ره» في آخر كلامه «مسألة» والأصح «مفصيل» من الأثر والامامة وبين القضاء أما فيها فمن جهة كونه عملاً من غير ولا يثبت له من المصلحة فلا مانع من إعطاء أحد من ثبت المال المهدود أمضاه «مسألة» أما قضاء الأجرة عليه لوجوبه على القاضي ولا يتركه. «مسألة» كونه مائة مصلحة في ارتزاقه من بيت المال نعم إذا كان له في مد مصلحة مائة «ره» «مسألة» يرتفع إلى مد آخر للقضاء فيه يجوز إعطاؤه من بيت المال لأنه في إسناده «فيه من المصلحة نوعية» «٢»

— بغداد ج ٦ ص ٢٨٤ —

«١» في شرح مختصر المحقق ج ٢ ص ٣٤٣ شهادة فرض كفاية إذا لم يكن شاهداً محتملاً ولا «ولا» أحد له أجره حتى لو أركه فلا عسر م نقول وفي «مسألة» العرائي ج ٢ ص ١٥٣ يجب الإمام على كل متحمل للشهادة ولا يستحق الشهادة إلا الأجر له «ره» وفي شرح لمهاج لأب حجر ج ٤ ص ٦٨ شهادة «ره» «مسألة» في «كساح» وكساحة لصكوكه على الأصح إلا مع «مسألة» عليه «ره» أو «ره» أو كونه المرأة محسرة وله أخذ الأجرة وإن نعت عليه أن كان عليه كفاية لمشي ويحويه الإثبات.

«٢» في المحلى لأن «ره» ج ٢ ص ٣٥ والمسوط للمرحومي ج ١٦ ص —

( قوله « ر » بحرم المصحف ) « ١ »

الآخار الواردة في حرمة بيع المصحف حملها بعض الأصحاب على « كراهه »  
وقل التعرض لبيان الصحيح لابد من معرفة موضوع الحكم بحرمة أو الكرامة  
بقول المصحف اسم للخطوط وهي الهيئة الخاصة لهائه ، بقراطس أو الخشب أو  
الخبر اذا كان له جسم ومماس شئ من الاعراض التي لا ماله مستقلة لا يقع  
عليها البيع كعشش العرش فان الملك لا يصح له تعليق سقش وحده وقاء العين  
في ملكه عاية الاصر عشش بوحس ردة قيمه من من دون ان يكون شيء من  
اثن بارائه وانما يقع ثمة في مع من المصنفه عشش

( ثم لا يدعي الاشكال « في قايه المصحف » ما بين قال السيرة من المسلمين  
شاهدة على تلك الاسم بمرآن يدي بكنه لعه أو المدي إليه أو اقل إليه

١٠٢ و هداية شيخ الاسلام ج ٤ ص ٧٢ والمعي لأن قدامة ج ٩ ص ٢٧  
بحوز نقاضي الأرتاق من بت لال الاحرة وفي « ائع الص » ج ٧ ص ١٣  
بحوز للمصنف العقب الأرتاق من بت مال مع كفايه والأفصل للمعي الاحد لاله  
عامل للمسلمين والبالا بصر تركه سنة بيجحف بالمح ج وود رسم سلاطين المطال  
الرق وهو احتجاب بالدفاء وقد رسم في ص ٢٧ و ص ٨ « من الكلام فيه  
( ١ ) في النهب للشيرازي ج ٩ ص ٢٦٠ بحوز بيع المصحف وكتب

الادب وفي اعلى لاب حرم ج ٩ ص ٤١ بحوز بيع المصاحف وكتب العلوم عربيها  
ومحميها وهورأي ملك واني حبيبة والشافعي وأن سليمان ثم ذكر حنة حكما  
ماكرهه وفي « ابران للشعراني ج ٢ ص ٤٨ اتفق لائمة الثلاثة على ااحنة بيع  
المصحف من غير كراهة مع قول أحد ولشافعي في احد قوله بكرهته وصرح  
ابن القيم الجوزية « بتحريم وفي المعني لان قدامة ج ٤ ص ٢٦٣ قال احمد لا علم  
في بيع المصاحف رخصة ورخص في شرها وقال « ابراء اهور ورخص في  
بيعها الحسن وعكرمه والشافعي وأصحاب رأي لال ليع يقع على الجلد  
والورق وبيع ذلك مباح ولا يور لصحابة ولا نعم محال لهم ولانه يشتمل على كلام  
الله تعالى فوجب حيائه عن ليع وان اشترى الكافر مصحفه فالبيع باطل وانه قال الشافعي  
وأخاره أصحاب الرأي فاولا وبحوز على بيه لانه أهل للشراء والبيع محل له .

بعبارة الحرة وتوجب البيع على من أشفى حط المصحف ولولا الملكية له لما تمت  
«صان وعامة ما يستفاد من الأحبار المدونة أن القرآن أعظم شأنه لا يقابل بالمساكن  
لأنه غير قابل للملك ولأنه مكاتب كذا يستفاد هذا من المصنف عن بيع آخر فلا  
من المصنف في الأحبار المدونة فيه «ع» روي عن عبد الرحمن بن سميانة عن أبي  
عبد الله «ع» أن المصنف لا تشتري قالوا تشتري فقال اشتري ملك الورق وما  
فيه من الأديم وحديثه وما فيه من عمل يدك كذا «وعن جراح لم يبي» عن  
أبي عبد الله «ع» في بيع المصحف قال لا بيع يكتب ولا تشتري ومع الورق  
والأديم والحدید (وعن سماعة بن مهران) قال سمعت أبا عبد الله (ع) يقول  
لا تبيعوا المصحف فإن بيعها حرام قلت قد نقول في شرائها قال اشتريه المحدثين  
والحدید والعلاف وأبنا تشتريه الورق وفيه نهران مكتوب فيكون عليه  
حراما وعلى من باعه حراما «وروايته لأخرى» عن أبي عبد الله «ع» سأله  
عن بيع المصحف وشرائها قال لا تشتري كتاب الله ولكن اشتري الحدید  
والورق والحدید وقد اشتري من هذا كذا «ومصممة عثمان بن عيسى» قال  
سأله عن بيع المصحف وشرائها قال لا تشتري كلام الله ولكن اشتري الحدید  
والجواهر والحدید وقد اشتري هذا كذا «ومصممة عبد الله بن سليمان» قال سأله  
عن شراء المصحف فقال إن أردت أن تشتري فقد اشتري من ورقه وأديمه وعمل  
يدك كذا.

«وهذا لأخبر» ظاهرة الدلالة في حرمة بيع نقرات أي الأوراق  
المتضمنة للقشور بحيث تكون القشور ملحوظة في مقام البيع لما عرفت من عدم  
قابلية القشور لأن تكون مبيعاً أو حرره مبيع (ثم لا تنافي بين رواية جماعة  
المصنفين في شراء الورق وفيه نقرات مكتوب وبين ما دنا على حوار شراء  
ورق منه محضاً على بيع الأوراق مما هي لا بما أن القرآن مكتوب فيها (نعم)  
معارض الأحبار المدونة (رواية عن سماعة الوراق) قال سألت أبا عبد الله (ع)  
وقال أما رجل أبيع المصحف قال نعم يعني لم أعهدها لك تشتري ورقاً وتكتب  
فيه قلت بلى وأعالجها قال لا بأس بها.

(وعن أبي بصير) سألت أبا عبد الله (ع) عن بيع المصحف وشرائها

فقد له امة كان موضع عند مهمة والمير قال وكان بين الحائط والمير قيد عمر شاة او وجل منحرف وكان الرجل يأتي ويكتب الفرة يحيى آخر ويكتب السورة كذلك كانوا ثم اثم اشروا بعد ذلك فمقت قد ترى في ذلك وقد اشترى احب الي من ان ابيه (ورواه روح بن عبد الرحيم ربه قلبه ما ترى من اعطي على كتابته احرا قال لا بأس ويمكن هكذا كانوا صهيون ( ١ ) فانها ظاهرة في الجوار وحيت

( ١ ) رواية عبد الرحمن بن سيرة وسامعه وروح بن عبد الرحيم وعبدية ابن الوراق مذكورة في الكافي على هامش امرأة العقول ح ٣ ص ٣٩٣ باب بيع المصحف ورواية ابن عيسى وعبد الله بن سليمان وحراح الهادي وابن بصير وعبد الرحمن عن ابي عبد الله مذكورة في المصنف ح ٢ ص ١١ وهذه الروايات تقدم في الوراق ح ١ ص ٣٧ بعد ح ٣ وفي نويس ح ٢ ص ٥٤٦ ب ٥٩ عدم حوار بيع المصحف .

( ثم لا يخفى ) ان رواية عبد الرحمن بن سيرة التي تقدم صاحب "وسائل عن الكافي جاءت في نص الكافي على هامش امرأة العقول ورواها عن الكافي «عقل» ( عبد الرحمن بن سليمان ) بن ابي سيرة وبعد ملاحظة ما ذكره علماء الرجال انصح ان الصحيح ما في نويس وهو ان سيرة ( محمد بن يحيى عن عبد الله بن محمد عن علي بن الحكم عن ابيه عن عبد الرحمن بن سيرة ) والاول شيخ الكليني حلي في لطائفه وثقة وثبت موثق في الفهرست والخلاصة والاربع عنه الكليني ممن اجمعت العصاة عليهم وعبد الرحمن بن سيرة وان لم يذكره العلامة اخلاصه وفي المصنف ص ١١٩ في مسأله اشك في عدة الطوائف قال لم يحضر في الان حاه وفي المدارك في هذه نسخة وشرح الارشاد للاردبي انه محمول ولكن الوحيد اعتمد عليه لرواية الاخلاء عنه ويصح صاحبه الوحيدة وابنة وهو الذي دفع اليه الصادق ( ع ) كتابا يقسمها على عيالات من احبب مع عمه ريد لشهيد ( واما عبد الرحمن بن سليمان ) المذكور في الكافي على امرأة العقول فلم يثبت حاله ولم يرد في جامع الرواة على غير بن رويته في الكافي انما المصاحف وانه من اصحاب الصادق ( ع ) وعنه نسخة من الكافي (علي بن الحكم عن ابيه عن عبد الرحمن بن سليمان ) فلم يثبت حاله وقول الكليني في امرأة العقول -



في الموضوع في المشتري من مسجوب عن دفعه في الذكوة انصر حجة  
الآخري في احوال مسجوب عنه حرج ربيع الحجة في دفعه وورق  
قد يبدل شكل في بيع مسجوب به على حرج من غوب تملكه في حاصله ان  
في المصحب على ذلك ربيع من مشركه مع مشتري ورق وهو خلاف البرية  
وان عمل الى مشتري فان كان حرج من حرج ربيع في حرجه وان تنقل  
فيه فمرأه ورق في حرج حرج من حرج ربيع في حرجه الا ان كان  
المبيع هو ورق فليس في حرج ربيع في حرج ربيع في حرج ربيع في حرج ربيع  
« وحقول » فذكر ان يكون مبيع ورق في حرج ربيع في حرج ربيع في حرج ربيع  
الحفوظ في حرج ربيع في حرج ربيع في حرج ربيع في حرج ربيع في حرج ربيع  
المرش وحقول في حرج ربيع في حرج ربيع في حرج ربيع في حرج ربيع في حرج ربيع  
البيع هو حرج ربيع في حرج ربيع في حرج ربيع في حرج ربيع في حرج ربيع في حرج ربيع  
حرج في حرج ربيع في حرج ربيع في حرج ربيع في حرج ربيع في حرج ربيع في حرج ربيع  
يكون حرج ربيع في حرج ربيع في حرج ربيع في حرج ربيع في حرج ربيع في حرج ربيع  
الحجة حرج ربيع في حرج ربيع في حرج ربيع في حرج ربيع في حرج ربيع في حرج ربيع  
انده في حرج ربيع في حرج ربيع في حرج ربيع في حرج ربيع في حرج ربيع في حرج ربيع  
في حرج ربيع في حرج ربيع في حرج ربيع في حرج ربيع في حرج ربيع في حرج ربيع  
الحراجة في حرج ربيع في حرج ربيع في حرج ربيع في حرج ربيع في حرج ربيع في حرج ربيع

( نہ صرف نہت ہوتا ہے بلکہ اس کے ساتھ ساتھ کچھ اور بھی ہوتا ہے جو اس کے ساتھ ساتھ ہوتا ہے )  
 الاسیاء امضیہ دو حصوں میں ہے : اولاً : مع وری واجبہ والحدیدہ  
 مجردا عن ایضات مخصوصہ بالشریہ : دایع سوہ اشرفہ بقاء اولاً وحیدہ  
 یکون لہی صورتاً کما تہدہ ہستہ : والایضات من نہت ولا ماضی من  
 الایضات یکون لہی صورتاً نہتہ شریہ مخصوصہ بحما وهو شرط ارتکازی  
 عرفی فاب لا ری ناویز یقدم من شریہ وری واحدہ من الکثیر مجردا عن  
 المصنف .

(دع) ذالک مرضی و غیر شکی حکم است و المتعجب لا یعارضه

— احديث مجهول انه حدث عن ابي عبد الله بن محمد بن ابي حمزة في بعض رحلات السيد

ونقول قد يضم إليها غيرها من الشرح ما يخرجها عن عنوان القراءة وتصير جزء  
لكلام آخر وقد يضم إليها من لبيان ما لا يخرجها عن قراية كما في كتب  
التفسير وقد يشتمل الكتاب على آيات من المصحف كقيل في كتاب المعني لابن  
هشام من اشتاله على ستة اجراء من القرآن « والتحقق » ان الحق الاول لا مانع  
من بيعه لعدم صدق بيع المصحف والحق الثاني لا ريب في كونه من بيع  
المصحف واما الحق الثالث فان العنوان الماخوذ في الادلة وان كان هو المصحف  
فلا يعم الابعاض لعدم اطلاقه عليها لانه انما يطلق على تمام القرآن او جله الا  
ان عمدة ادلة المجمع مؤنفة سماعة وفيه ( يأن ان تشتري الورق وفيه القرآن )  
والقرآن يعم الابعاض ايضا الموحدة في ضمن الكتب وحيث ان اسيرة قائمة  
على بيع الكتب المشتملة على آيات من القرآن تكون مؤكدة لحمل المجمع على  
لكراهة .

( نبيه ) لا يحى عدم اليأس باخذ الاخرة على كتابة المصحف رواه على  
ابن جعفر قال سألت « ع » عن الرجل يكتب المصحف بالاحرة قال لا بأس ( ١ )  
وعن البرقي عن الرضا « ع » سأله عن الرجل يكتب المصحف بالاجر قال  
لا بأس به ( ٢ ) .

( قوله « ره » ثم ان المشهور »

نسب « قده » الى العلامة والمشهور من تأخر عنه القوم بعدم جواز بيع  
المصحف من الكافر على سحوا اجاز بيعه من المسم ثم قال وعله لفجوى ما د  
على عدم تملك الكافر للمسم ونقول استدلل عليه بوجوه الاول قياس المصحف  
بالعهد لمسلم دارند مولاه فانه يسقط له وارثه لئلا يكون للكافر عليه سلطة  
فالمصحف ام مة « وفيه اولا » عدم ثبوت الحكم في المقيس عليه فان العهد اسم  
لا يستقر في ملك الكافر وانما يباع عليه قهرا كما هو صريح قوله « ع » اذهبوا  
فيهم ولا تقروهم عده الا انه لا يملكه بل لا يبعد حياز شراء الكافر العهد لمسلم  
الذي يعتق عليه وهذا نظير عدم استقرار ملك اولد لوالديه وكان حق القياس

( ١ ) عرب الاسناد ص ١٥٣ نجف

( ٢ ) مستطرقات لسراثر من جامع البرقي .

ان يقاس المصحف بالعبد الكافر للمولى الكافر اذا اسم العبد ومولاه على الكفر لا بما اذا ارتد المولى فان الارتداد قد يوجب انتفاء جميع اموال المرتد ولا خصوصية للمصحف « وثانيا » قياس المصحف بالعبد المسلم مع لفارق فان السلطة على العبد وكون نصره ملكا للكافر فيه نوع دلة للمسلم بخلاف تملكه المصحف ليس فيه دل للاسلام « ثانيا » قوله « ص » الاسلام يملو ولا يملو عليه ( ١ ) وفيه مضاف الى ضعف السند « ثانيا » لا نرى في تملك كافر للمصحف دلة للاسلام في اذا نسخته يسهده ولم يتجسس بملاقات يسه وقد ذكر في معنى الحديث وحده احدها ان يراد بالملو العلو في مقام البرهان فان الاسلام لوضوح دلائله وبرهانه وسنده عن الحرافات يعوق سائر الأدبان ولذا كان الناس في صدر الاسلام يدخلون في دين الله افواجا وعليه يكون اجيباً عن تملك الكافر للقرآن ( الثالث ) انه مستلزم للتمتع وفيه ان من التملك والتمتع محرم من وجه فانه ربما يكون المسم غير مبال بالدين فيوجب تسليطه على القرآن هتكا له ولكافر قد يملك مكتبة عالية ويريد ان يكون المصحف فيها فلا يكون تسليطه عليه هتكا له وربما يتمنع ولو نزلنا قاله انما يكون في الكسايط الخارجي واما مجرد تملكه له فلا يكون هتكا أصلا كما اذا فرص ان للكافر وكيفا في بلد غير بلده فاشترى به القرآن وباعه له فليس في شره اهانة ومع التبرل الهني بموان التملك لا يوجب العناد ( الرابع ) انه موجب للتنجيس وقد طهر الجواب عنه فالاصح ان لا دليل على المنع من بيع المصحف من الكافر ولا عن تملكه له وما يؤكده ما في ( المبسوط ) من دخول المصحف الموحود في دار احرب في لفاتمه فانه لو لم يكن ملكا للكافر

( ١ ) رواه بهذا اللفظ السرخسي اخني في المبسوط ج ١٦ ص ١٣٤ في مسألة شهادة المسلمين على غيرهم من الملل واستدل به المعلق على احكام الاحكام لابن دقيق العيد ج ٤ ص ١٨ على معارث لكافر من المسلم واستدل به العلامة الحلي في نهج الصديق فصل ١١ في الموارث في ميراث المسم من كافر زدا على المداهب الناهية له.

وروى في كنز العمال ج ١ ص ١٧ عن الروماني والدارقطني والبيهقي والصفهاني عن عائذ بن عمر عنه « ص » الاسلام يملو ولا يملو.

هو موضوع البحث ما حرم من خبث من غير أن يكون نفساً أو نكلاً أو عرقاً  
رسواً ككل يعول فدية أو حرم من غير أن يكون نفساً أو نكلاً أو عرقاً  
المصنف الأربعة في الإجماع ما حرم من غير أن يكون نفساً أو نكلاً أو عرقاً  
وأما ما حرم من غير أن يكون نفساً أو نكلاً أو عرقاً  
المحذور من ثمرة على خراف ومما حرم من ثمرة على خراف (والثالثات)  
الأحد تارة هو تخصيصاً لغيره لأن ما حرم من ثمرة على خراف  
على إجماع ولا شيء من ذلك (الثاني) ما حرم من ثمرة على خراف  
على مال حرام يحتمل إسناده على إجماع من غير أن يكون نفساً أو نكلاً أو عرقاً  
الأربعة على ترتيب المتن .

( قوله « رء » اما الاولى فلا اشكال )

القيم الاول ما اذا يعز الحرام وحرام في من احذر او انه يعلم  
به ولكن لا يحتمل في حرامه او في حرامه مع ان يحتمل حرمة  
لاحتياط كونه عصا ولا ينبغي الاشكال في حوازه (١) لان حرام من حرامه  
(١) في معنى لانه وانه حرام في من احذر ان يسلط كتاب  
الامام ابو عبد الله يتورع عن حرامه لانه يعلم انه حرام وعلمه بها وهو حرام  
حين قبلوها وسد الاقرب به وانه حين احذر حرامه كمن ياكل من بيوتهم  
ومرهم باصدقته في حرامه لكونه حراما بحرامه من حرام وعلمه فيصير  
شبهة لقوله «ص» الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتبهات لا يعلمها  
كثير من الناس فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في الشبهات  
أوشك ان يقع في الحرام كالراعي حرس غنمه يوشك ان يقع فيه وقال «ص»  
دع ما يربك الى ما لا يربك ومع ذلك فانه لا يرى حرمة اموال السلطان ويقول  
هي احب الى من الصدقة لانها اوسع الناس حين عنها النبي (ص) ولان -



انصاره بسأله عن الرجل من وكلاء الوقف مستحل ما في يده لا يتورع عن اخذ ماله ورعا نزلت في هويته وهو فيها او ادخل منزله وقد حضر طعامه فيدعوني اليه فان لم يأكل من طعامه عاداني فم لي يجوز لي ان آكل من طعامه .  
واصديق بصدقة وكم مقدار الصدقة وان اهدى هذا او كيل هدية الى رجل آخر فيدعوني الى ان اناك منها وانا اعلم ان الوكيل لا يتورع عن اخذ ما في يده فهل علي فيه شيء ان انا نلت منه الجواب ان كان لهذا الرجل مال او معاش غير ما في يده فكل طعامه واقل ره والا فلا ( ١ ) وقد استظهر منه عدم جواز الاكل من ماله ولا قبول ره اذا لم يعلم ذلك واحتمل حرمة جميع امواله ( وفيه ) ان مورد السؤال في الرواية العلم بحرمة اموال الوكيل العاثر على الوقف وفي هذا القرض يكون جواز الاخذ منه موقوفا على العلم بوجود مال له خلال يمكن الاخذ منه فالرواية احسنة مما نحن فيه ونعل ذكرها هنا من اشتباه الدساح وقد قيل ان المصنف اعلا الله مقامه يكتب على هامش الكتاب بعض الامور ولم ينصب قرينة على صرحها من المتن وقد اشبه الكتاب بعد ذلك في نسخها ولعل المقام من هذا القبيل .

( قوله رحمه الله رافعا الثانية الخ )

الصورة الكلية ما اذا علم بوجود الحرام في اموال الجائر واحتمل انطوائه على الماخوذ منه فقد يكون لعلم الاحتمالي فيه متجرا وقد لا يكون متجرا اما لكونه الشبهة غير محصورة او لخروج بعض الأطراف عن محل الاستدلال وحكم لصورتين واحد وقد افاد المصنف ( ره ) في وجه ما حاصله عدم تنجر التكليف العملي بالاجتناب عن الحرام الواقعي المردد في اطرافه لكون بعضها حارما عن محل الاستدلال بل يكون وحيز الاحتساب بالنسبة اليه مشروطا بوقت الاستدلال ولا مانع من الرجوع الى قاعدة اليد وما هو داخل في محل الاستدلال من دون معارص .  
( ونقول ) قد بينا في محله ان كون الشبهة غير محصورة او خروج بعض الأطراف عن محل الاستدلال لا يمنع شيئا منها عن تنجر العلم الاجمالي وانما المانع عن

( ١ ) الاحتجاج للطبرسي ص ٢٧٠ بحف وعه في الوسائل ج ٢ ص ٥٥٤

باب ٨ جواهر السلطان خلال .

المكلف عن بعض الاطراف وهو موحود في مال اجائر غالباً بل وفي غيره ايضاً  
 ممن يعلم بوحرد الحرام في أمواله كحكمة من التماق فلا مانع من الرجوع الى  
 قاعدة اليد فيما هو المقدور من الاطراف ويلحق به ما اذا كان بعض الاطراف  
 حراماً تفصيلاً لعدم ترتب الاثر على جريان قاعدة اليد في الحرام للتيقن فيجري  
 في الطرف الآخر بلا معارض مثاله ما اذا رخص الجائر بالتصرف في احد دوره  
 المعين فقط فانه لا يجوز المأدود له التصرف في غيره قطعا لسكونه عصياً على اي  
 تدبر فتجري لقاعدة ما رخص فيه بلا معارض .

(قوله «ره» صرح جماعة بکراهة الاحد )

استند على كراهة الاخذ من العائر بوجوه ثلاثة الاول اخبار الاحتياط  
كقوله «ع» ما يربك الى ما لا يربك وقوله «ع» من ترك الشبهات يحى من  
المحرمات «١» «٢» «الثاني» ان احد المذنبين يورث المحبة لهم لكون القلوب

( ١ ) في اصول لكافي ج ١ ص ٦٨ مطبعة الحيدري طهران وعلى هامش  
مرآة العقول ح ١ ص ٤٥ باب اختلاف الحديث عن عمر بن حفظة عن ابي عبد  
الله ( ع ) وهو طويل وفيه اما الامور ثلاثة امر بين رشده وبينع وامر بين عيه  
فيجنب وامر مشكل يرد عمله الى الله تعالى والى رسوله ( ص ) ( حلال بين  
وحرام بين وشبهات فمن ترك شبهات نجا من المحرمات ومن اخطأ في شبهات  
ارتكب محرمات وهلك من حيث لا يعلم الحديث وروى هذه القطعة الشيخ الحر  
في لمصنوع المهمة ص ٦٦ باب ١٠ وفي صحيح البحارى ج ١ كتاب الايمان  
باب فصل من استبرأ لدينه وفي اول البيوع باب الحلال بين عن النعمان بن بشير  
انه سمع رسول الله ( ص ) يقول احلال بين واخراج بين وبينها شبهات لا يطأها  
كثير من الناس فمن اتقى شبهات استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في شبهات  
كراعى برعى حول الحمى يوشك ان يقع فيه ألا ان حمى الله محارمه الخ وهذا  
الحديث رواه في اول البيوع مسم فى صحيحه ج ١ ص ٦٣٦ واهو دلود في  
السنن ح ٣ ص ٢٤٣ او البيوع باب احتساب لشبهات والنسائي في السنن ج ٢  
ص ٢٤١ او البيوع واهو ماحه في السنن ج ٢ ص ٤٢٦ في كتاب الفتن  
والترمذي في صحيحه مع شرح ابن العربي ج ٥ ص ١٩٨ اول البيوع واليهي --

محمودة على حب من احبس اليها حتى احبب اليها « ثابت » ما رواه ابو بصير عن  
ابي جعفر وفيه ان حركه لا يصب من تحتها الا ان يورق من ربه مثله « ١ »  
وفى الامام كتابه « ولا يارى من ربه من غير آية انى طلب  
لئلا ينقص منه ما فيه » ٢

« وفي هذه وحده طر » د لا يورق الا ان يارى من ربه حسب احكام  
طهري غير متحقق بها حركه ربه « ١ » انى احكم او افعى وان  
كل موحد لا انه يدبر بحسب ما يورق من ربه وحر في جميع الاله وان  
« على » ان الاله لا يحركه لا يورق لا حسب ربه عن الاموان المشبهة لا كراهة  
التصرف وهذه لا رتب الا « على كل حال يحتمل حرمة انه مجهول المالك  
كما هو ذنب يمتس بمقدس فيعامل به معاملة « واما الثاني » فلان النسبة بين  
احد من المشبهة من جبره و ربه حركه و ربه محوم من وجه فان  
الاحد من الجبر قد يكون مقدس عن ربه و ربه به وهذا لا يورث احب  
له بل قد يورث يمتس به و ربه « هكذا الامر في جبره من ربه الجبر  
المعلوم حبه و يكون الاحد منه سبأ حركه من ربه حركه من حركه  
عشرته و ربه حبه في ربه و ربه حركه من ربه حركه من ربه حركه من ربه حركه  
كل امرئ كروها كما يسميه ربه و ربه حركه من ربه حركه من ربه حركه من ربه حركه

في الصحيح ٥ ص ٢٦٤ ان ربه حركه من ربه حركه من ربه حركه من ربه حركه من ربه حركه  
من الصحيح و لم يذكر ربه حركه من ربه حركه من ربه حركه من ربه حركه من ربه حركه  
عن عمار بن ياسر عن رسول الله عليه السلام مع اثنين من ربه حركه من ربه حركه  
وفي عمدة البحار في ربه حركه ١ ص ٣٤٨ و ربه حركه من ربه حركه من ربه حركه من ربه حركه  
لفهها هي الحديث و قال في ربه حركه من ربه حركه من ربه حركه من ربه حركه من ربه حركه  
(١) في الهدى ح ٢ ص ١٠٠ و ربه حركه من ربه حركه من ربه حركه من ربه حركه من ربه حركه  
٧١ تحريم معرفة الظاهر من ربه حركه من ربه حركه من ربه حركه من ربه حركه من ربه حركه

(٢) غيور احبار ربه حركه من ربه حركه من ربه حركه من ربه حركه من ربه حركه من ربه حركه  
باب ٨٠ جواهر الطالع .

(١) رواية عمار بن ياسر كره يكتفي في ربه حركه من ربه حركه من ربه حركه من ربه حركه من ربه حركه



فيه « واما ذلك » ثم احسن من صاهر ان كراهه قبول الامام هدية جازر لما فيه من الامتنان المتأني لمقام الامامة وعظمة من أعمدته المولى سبحانه على التصرف في الكائنات « نعم » لحته كثرة العراب من آن أبي طالب على التنازل الى قبول هدية ( لرشيد ) انزويهم ولولا خوفه من انقطاع هذه التسلسل الطيب لما قبلها فلا ربط لها بما نحن فيه .

( قوله « ره » ثم انهم ذكروا ارتفاع الكراهة ، مود منها اخبار المهر )  
الموجب لارتفاع الكراهة ان كان من جهة حجية احباره بما اندر اليد لمجرد تقديمه بغيرهم او الماء الى غير من دون احد ار حجة ابصار موجبة للاباحة الظاهرية لان اليد اذرة الملكية وان كان من جهة انه يورث الاطمينان فالظاهر ان احراز القسي لا يوجب الاطمينان ، ما حقه ما تحت يده وان حصل الاطمينان في مورد فهو مدر ويخرج بذلك عن محل البحث ويدخل في معلوم الاماحة وان كان من جهة انه يوجب الوثوق فليس احراز يد سفي الا كعقله غير موجب للوثوق وان حصل منه احب وحق احزمة واقعية موحود ولو صعبا ومعه يحسن التورع والاحتياط كما تقدم فلا فرق بين احراز الغير وعدمه .

( قوله « ره » اخراج الخمس )

استدل على استحباب اخراج الخمس من المال الماخوذ من الجائر وارتفاع الكراهة به بوجوه « الاولى » ما افني به في لنهايه والسرائر من استحباب ذلك بناء على ثبوت ادلة تسامح لغتوي نقيه ابصار ( وفيه ) ان استحباب اخراج الخمس من المال الماخوذ من جازر لا ملازم ارتفاع كراهة لتصرف في لسقي ( الثاني ) الاولوية التي حكاها المصنف ( ره ) عن المنتهى وتفريدها ان المال المختلط بالحرام يبقيني بحس واقعا باخراج الخمس منه مع وجود الحرام فيه قطعاً فالمال المحتمل حرمة به يحل بذلك بالطريق الاول ومعه لا مجال للرجوع الى ادلة الاحتياط لعدم اجتنال الحرمة .

( وفيه ) ان لقياس فاسد من وجهين ( اولاً ) ان ما ثبت اخراج الخمس فيه هو ان المال المختلط بالحرام اذا لم نعم مقداراً الحرام منه وهذا يحتمل ان

يكون جميع المال حراما « وثانيا » ان احرار احسن واحب في المال مختلط بالحرام ولم يقل احد يوجبها وانما الاستحباب هنا قياسا على لو حوب القات هناك من اراد الحام بقياس ولا اولوية في الدين وذلك لان احرار الخمس هي مورد الاختلاف بالحرام شبه مصاحبة قررها الامام - ع - . عامه الناس لتعجل بها الاموال سواء كان احرام اوافعى بمقدار احسن او اكثر وتكفي بمقاس به المال المحتمل حرمة اجمع ( اوجه لثلاث ) الروايات بكثرة الواردة في ثبوت احسن في اجازة مطلقا ( وفيه ) ما ذكره سيد في الحاشية من كونها باطنة الى كون اهدايا من جملة ارباح المكاسب وهي لتعظيم المقصرة بمطلق « المسألة وحكم المشهور باستحباب احرار احسن وفي ( لستند ) حكم بالو حوب كما هو ظاهرها واستظهره الحجة الطباطبائي ( ع ) في العروة وثقى ( راجعة ) الاحبار احببة عما نحن فيه والالزام احرار احسن مرين احدهما من جهة كونه من الحائز وثانيها من جهة انه من الارباح وهو كما ترى مصافا الى - احتمال الحرمة لا يرتفع ما خراج احسن فاستحباب الاحتياط يكون ثانيا ( اوجه الرابع ) قوله « ع » في الموثقة المسؤوب فيه عن عمل السلطان يعرج فيه الرحمن قال لا الا ان لا يقدر فان فعل وصار في يده شيء فليعت بحمسه الى اهل البيت ( ع ) ( ١ ) وموردها وان كان ما يؤخذ به ان العمل الا انه يثبت الحكم في اهدايا بعدم القول بالمفصل ( وفيه ) انه لا مخصص من الاوامر ما حدد امرا في التوعية كلاهما على خلاف لظاهر اما احسن على الاستحباب واما لتعجيله بما اراد على مؤنة السدة وليس الاول اولى من الثاني فلا يمكن الاستدلال بها .

( قوله « ره » ان الكراهية ترفع بكل مصلحة )

من جملة ما توهم رادعيته لكراهه صرف اهل المذحود من اجازة في مصلحة ام في نظر الشارع من الاجساد عن شبهة لما في اعتداد الامام الكاظم ( ع ) في ( ١ ) في لهذيب ج ٢ ص ١٠٠ وعنه في لوسان ج ٢ ص ٦١ باب ١٠ وجوب احسن في المال المختلط بالحرام . لا يرد الى عمر عن ابي عبد الله ع انه سئل عن عمل السلطان يعرج فيه الرجل قال لا الا ان لا يقصر على شيء ياكل ولا يشرب ولا يقدر على حية فان فعل وصار في يده شيء فليعت بحمسه الى اهل البيت ( ع ) .

قول الهدية من ( الرشيد ) بترويح العرب من آل أبي طالب لئلا يقطع سبله من الإشارة الى ذلك ( وفيه ) ان كراهته ( ع ) لقول الهدية من الرشيد لم تكن لاحتمال حرمة مال لعدم الحرمة عليه بقينا لان مال السلطان ان كان من الجنس او مجهول مالئك فهو للامام ( ع ) وكذا في الخراج فالوجه في لكراهة استلزامه اذلة عليه وبصفت عليهم ولذا كانوا يريدونها ان يتمكنوا من الرد .

( قوله ( ره ) وان كانت الشبهة محصورة )

هذا هو القسم الاول وهو ما اذا كانت العلم الاجمالي بوجود الحرام في اموال الجائر متحررا لكون جميع الاطراف مقدورة للآخذ كما اذا كان لشخص وكبلا معوصا عن اجار يتصرف في امواله كيف شاء والكلام فيه تارة من حيث القاعدة واخرى فيما تقتضيه الاخبار .

( اما على القاعدة ) فتوصيح الجار فيه ان اجار تارة يحجر لغيره التصرف في بعض الاطراف معينا دون الباقي واخرى يحجز له التصرف في جميع الاطراف على نحو العموم الشمولي فالصور ثلاثة اما ( الاولى ) مخرجة عن محل الكلام وداحلة في القسم السابق فيجوز التصرف فيه ولو مع احتمال اطلاق الحرام للعموم عليه وذلك لاحتمال العلم الاجمالي بسبب بدوى في الطرف المرخص فيه والعلم التفصيلي بالحرمة في الطرف الآخر اما ان يكون مملوكا نجارا ولم يرخص في التصرف فيه واما كونه مملوكا للغير فلا مجال لحرام الاصل فيه فيجوز في الطرف الآخر بلا معارض ( الصورة الثانية ) وهي ما اذا حار له التصرف في بعض الاطراف على نحو العموم البدئي فمن بعض من علق على انكاسبق نقول بعدم تعجير العلم الاجمالي فيه فيلحق بالقسم السابق لان المفروض ان المرخص فيه ليس الا بعض الاطراف لا يعينه ومرجهه الى لرضا بخصوص ما يختاره فيكون اختياره محققا لموضوع ما رضي به والباقي غير مرخص فيه فيجوز الاصل فيه يرتكبه لا معارض ( وفيه ) ان الميران في حريان الاصل في الاطراف انما هو احتمال حلية كل منها في نفسه والتمسك من ارتكابه كذلك لا مضى الى الباقي ولذا لو علم احدا بانته يحرم عليه اللث في احد مكايين في زمان واحد يكون العلم محرراً عليه مع ان الشخص الواحد لا يقدر على الكون في مكايين في آن واحد ولعلك بما انه

متمكن من كل منهما في نفسه كما هو مورد الأصل فيتعارض الأصلان والمقام من هذا القليل فإن الجمع بين الاطراف وان لم يكن مقدورا للمكلف شرعا الا ان كلا منهما في نفسه مأدود فيه على ذلك فيمكن حريص الأصل فيه ويسقط بالمعارضة فيكون هذا الغرض ملحقا بالصورة الآتية (الصورة الثالثة) ما اذا كان الأدب في التصرف استيعابيا والتعدة فيه تقتضي الاحتياط الا ان طاهر مشهور حوار التصرف فيه كما صرح به في المسالك والسيد اعلاه مقومه في الحاشية ويمكن في محكي اشرايع ونهاية والدروس حرمة حوار لسلطان الطالم ان علم حرمتها بعينها والطاهر انهم استندوا في حوار الى النص لا لتعدة وما يمكن التمسك به للحوار وحوه (الاول) قاعدة اليد وقد عرفت انها مع رخصة بمنح في بقية الاطراف فتسقط والاستصحاب يقتضي عدم ملكية الحائر والآخذ حتى بالنسبة الى المساحات الاصلية وما يحتمل حدوثه في ملكه على حريان الاستصحاب في الاعداد الارلية (الثاني) دعوى لحدث الملكية لهما بالمعارض (وفيه) ان دعوى المدعي وان كانت حجة مع عدم المعارض وعليها السيرة وقد يستفاد مما ورد في الكيس الملقى بين جماعة يدعيه اعدام ويسكت الدفون (١) الا انها كفاعدة اليد متلة بالمعارض لان المفروض دعوى الحدث ملكيته لجميع الاطراف فتسقط المعارضة فان الامارات تتساوى في اطرافهم الاجمالي كالاصول هذا مصابوا الى احتمال اختصاصها بالشبهة لدوية التي هي مورد الرواية (الثالث) اصابة الصيغة (وفيه) ان اريد حريها في فعل الحائر فلا يترتب عليها ملكيته المال بل غاية ما يترتب عليه انه لم يفعل محرما نظير ما ذكره المصنف (ره) من ان من سمع شخصا يتكلم ولم يعرف انه سلم عليه او يشتمه اصابة الصيغة في فعل المسلم وان انتفى بها احتمال الشتم الا انه لا يثبت به السلام ليجب لرد

(١) في الوسائل ج ٣ ص ٤٠٢ باب ١٧ في احكام الدعوى عن الكلي عن علي عن ابيه عن بعض اصحابه عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله (ع) قلت له عشرة كانوا حلوسا وسطيهم كيس فيه الف درهم فسأل بعضهم بعضا الكم هذا الكيس فقالوا كلهم لا وقال واحد منهم هو لي فليس هو قال لذي ادعاه ورواه في التهذيب ج ٢ ص ٨٨ اوائل ريبات القضاء .

وان ارد احرامها - في الله - فيصح لانها صحت من حيث الاحرام والشرايط والذات بنتها ملكية لحد اهل « ولحقى » مما ذكرناه ان مقتضى القاعدة في مقام عدم حوار التصرف في شيء من اموال الجائر للعم الاجرائى وجود احرام فيها ومن ذهب الى جواز مشهه لوجوه المذكورة لا لقاعدة وقد عرفت ما فيها وما ذكره مصنف « ره » - في الله ام من حكومة قاعة الاشغال على اصفة الخلل لا يعرفه من نتجتي حكومة اصابة لا اصابة عليها على فرض جريانها لان الاشغال العقلي في طول اصابة الاصابة الا ان اصابة الاباحة لا تجري في الاموال جريان استصحاب عدم الملكية فيه وثبت الاشتغال ادم جريان اصابة الاباحة لا بحكومة عليها هذا كله وبمقتضى قاعدة

( واما الاخر ) فقد نسب السيد محمد باقر ( قدس ) في الحاشية روايات لم يترصص هذا المصنف ( ره ) منها صحيحه علي عن ابي عبد الله ( ع ) قال اني رحت ابي وه في وراثت ولا وعد علي - صاحبه ابي وراثته منه قد كانت يربي وقد اعرف ان فيه راواستيقظ ذلك وليس يطيب لي حلالة لعل علمي فيه وقد سئلت فقهاء اهل العراق واهل حجاز فقالوا لا يحسن اكله فقال ابو حمزة ان كنت تعلم بان فيه لا معروف عارياً وتعرف اكله فخرس مالك ورد ما سوى ذلك وان كل محتاط فكله هذا قال المال ملك واحتمل ما كان راجع صاحبه فان رسول الله ( ص ) قد وضع ما مضى من الارا وحرم عليهم ما بقي من جهل وسمع له جهله حتى يعرفه فلذا عرف تحريمه حرم عليه وروحت عليه فيه انهقوة داركه كما يحب على من اكل الرما « وسأله ابو الربيع الشامي » اما عبد الله عن رجل اراد ان يحمي لثمة ثم رآه ان يتركه قال اما مضى وله ويتركه في يستقبل ثم قال ان رجلاً أتى ابا حمزة - ع - فقال اني وراثت ولا وذكر الحديث - ١ - واستفاد منها حوار التصرف في أصل المعلوم فيه حرام احلالا - وفيه - ان يلزم احكاماً خاصة لا يقاس عليها - ثم انحرمت اديسة وقد ورد في تفسير قوله تعالى في البقرة ٢٧٥ - واحل الله البيع وحرم الربا فمن جاءه موعظه من ربه فانهى وله

« ١ » البراءة ان في قوله - ج ٢ ص ٥٩٨ باب ٥ حكم من اكل الرما

بمجهاله .

ما سلف وامره الى الله ومن عاد فاولئك ايعذاب النار

ما رواه محمد بن مسلم قال دخل رجل من اهل حراسين على ابي عبد الله ع  
قد عمل الربا حتى كثر ماله ثم انه سأل الفقهاء فقالوا ليس يقبل منك شيء الا ان  
ترده الى اصحابه فجاء الى ابي جعفر - ع - وقص عليه قصته وقال ابو جعفر ع  
مخرجك من كتاب الله تعالى ( من حاده موعظة من ربه فانتهى ) وله ما سلف واسره  
الى الله ) فان الموعظة التوبة وروى احمد بن محمد بن عيسى في بوادره عن ابيه قال  
ان رجلا اراد دهرأ من الدهر خرج فاعدا ما جعفر الجواد - ع - وقال له  
مخرجك من كتاب الله بقول الله من حاده موعظة من ربه فانتهى وله ما سلف  
والموعظة هي التوبة فلهذا تنجزه ثم معرو: ٤ نه ١ ٢ مضي حلال وما بقي  
فليس بمحط ( ١ ) وهذا الحكم يختص بالربا ولا يجرى في المال المبرور ويحتمل ان  
يكون مورد الرواية اعمى الأثر من بأحد الرما من هذا لفيل ان تكون حبة  
لوارث بالطريق الاولى فان مفروض السؤال في رواية الحلبي وابي الربيع  
الشامى عدم معرفة الوارث بمن احد منه الرما واما يعلم ان مورثه كان بأحد الرما  
- واما الاحتمار لني ذكرها المصنف - ره - وعلى طائفتين احدهم الاحبار العامة

كرواية عبد الله بن سليمان قال سألت أبا حمزة - ع - عن الجبن فقال لقد سألتني عن طعام يعجني ثم أعطني "سلام" درهما فقال يا علام ابتع لنا حسنا ثم دعا بالعداء فتفديتنا معه فاني باعته وأكل وأكلمنا ولم نرعا من الفراء قلت ما تقول في الجبن قال ألم ترني أكاثه قلب ولكني أحب أن اسمعه قال فقال سأخبرك عن الجبن وغيره كل ما كان فيه حلال وحرام فهو حلال لك حتى تعرف الحرام بعينه فتدعه « ٢ » وعن عبد الله بن سنان عن الصادق - ع - كل شيء فيه حلال

« ١ » الروايتان في الوسائل ح ٢ ص ٥٩٩ ط ٥ في حكام الربا .

« ٢ » الكافي على هامش امرأة العقول ح ٤ ص ٧٩ باب الجن عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى عن ابن محبوب عن عبد الله بن مسكان عن عبد الله بن سليمان الخ ورواه عنه في الوسائل ح ٣ ص ٢٩٥ باب ٦١ حوار اكل الجن. واقتصر الشيخ الخ في المصنوع المهمة ص ٨٣ على قوله سأخبرك عن الجن وغيره الخ.

وحرام وهو لك حلال حتى تعرف الحرام منه بهيه فتدعه « ١ » ويرد الاستدلال بها أن أعلم الأجنبي يمنع من جرياتها في جميع الأطراف لاستدراجه الترخيص في المعصية وفي بعض الممنوعين ترخيص بلا مرجع وأوحد لا يعيه لم يكن فرداً آخر كما أفاده المصنف « رد » وبه في محله فلازم اتسك بها سقوط العلم بالأجالي عن التنجيز مطلقاً .

ثانيها الأحبار الخاصة ومن ابن ولاد قلت لأبي عبد الله - ع - ما ترى في الرحمن بين أعمال السطن ليس له مكسب إلا من أعمالهم وأمر به وأمر عليه فيضيق ويحسن الي وربما أمر لي بالدرهم والكسوة وربما ضاق صدري من ذلك فقال لي كل واحد منه ذلك المهاب عليه الورر .

« وعن أبي العري » قال سألت رجلاً ما عبد الله - ع - وأما عبده فقال أصلحك الله أمر بأمره فل فيجوز بالدرهم أحدها قال نعم قلت وأجج بها قال نعم - وعن محمد بن هشام - قلت لأبي عبد الله « ع » أمر «أما مل فيصلي بالصلاة أقبلها قال نعم وحببها - وعن حميد بن ذراح - عن محمد بن مسلم وزيره فلا سمعاه يقول جوائز السلطان ليس بها بأس - ٢ - .

وقد بدعي ظهورها في حوار لتصرف في ما لا غير مجرد وقوعه في يد سلطان اجاز أو مطلق الحاكم نظير حوار لتصرف في النقطة على الشروط المعتبرة فيها مع كونها ما لا غير وحوار لتصرف في ما لا المحكر عند الجماعة وجواز لتصرف في ما لا غير مع العلم « أن فيها الجنس - ونقول - أن أراد المستدل بها اثبات الحلية الواقعية في جوائز السلطان وأن كانت معصوية لا يرعى إربابها بالتصرف فيها فهو وإن كان أمراً ممكناً في نفسه فإن حرمة التصرف في ما لا غير لم تكن من الأحكام العقلية بل لا تقبل لتخصيص وإنما هي حكم شرعي وقد خصص موارد منها لقطعة الأموال وأعم «صالة في البر التي ورد فيها هي لك

« ١ » الفصول المهمة بحر المعالي ص ٨٢ باب ٤٧ من الكليات في أصول الفقه فيما أشبه فيه الحلال والحرام .

( ٢ ) هذه الروايات في التهذيب ح ٢ ص ١٠٢ وعنه في الوسائل ح ٢ ص ٥٥٣ باب ٨٠ جوائز السلطان وطعامه حلال .

أو لأحييت أو لهدب - ١ - والانهار والاراضي واسعة مع عدم صريح من الملك وكلامه فعلا في جامع به و في عدم الانسب الا ان لازم ذلك الحكم بالجوار حتى مع له لم يفتي بحرمته ولا يترتب به القتل بالجوار في المقام ( وان اراد بها ) اسب احلية بظهورية كما لا يبعد ان يكون هو الظاهر من الاخبار فيجري فيه ما ذكرناه في وجه عدم حرين اصابه الخن في اطراف له لم الاجمالي فلا بد من حملها على المتعارف من فرض عدم العلم ولو اجملا بوجوه احرام في حوائر السلطان او خروج بعض لاطراف عن القدرة « وما لجملة » سبيل هذه الاحار سبيل اداة اصابة الاماحة المحتملة بالمشبهات « الدوية » ولا تجري في اطراف العلم الاحتمالي لان بعض هذه الاخبار زائدة في احوال جوارر سلطان وعصبة في ادراكه وتوجيهه بنصرف كما في مورد الصدقة فان احدهم - ١ - وفرصا ان الجائر اعطاه بعض أمواله بعنوان الحرة وادح التصرف في الباقي لنفسه عموم الاحبار حوار تنصرف في اجماع وهو توجيه في المعصية والاخذ ببعضها دون بعض لا مراحح فلا بد من تخصيصه بموارد جمل « حرمة من قول الراوي في بعضها ( وقد صاو صدري ) » ٢ « قربه على ذلك مع انه لو كان لها اطلاق لا بد من تقييده برواية بني عبيدة عن أبي حمزة « ع » قال سأنته عن الرجل ما يشتري من السلطان من ابي الصدقة وعم الصدقة وهو يعلم انهم يأخذون منهم اكثر من الحق الذي يجب عليهم فقال ما الا بل الامثل الحسنة والشعير وغير ذلك لا مان به حتى تعرف الحرام فيه احذر ٣ « لان بني ساس في هذه الرواية مقيد بما ادالم يعلم بالحرام فكان هذه الاحبار شمر الى قاعدة بيد الجارية في لشبهات

( ١ ) التهذيب ج ٢ ص ١١٥ باب اللقطة آخر المكاسب وفي مجمع الزوائد للهيتمي ج ٤ ص ١٦٧ باب اللقطة عن أبي هريرة عن رسول الله ( ص ) وسئل عن حباله القم فقال هي لك أو لأحييت أو لهدب .

( ٢ ) في الوسائل ج ٢ ص ٨ حيزر السلطان وصعده حلال في رواية ابي ولاد .

( ٣ ) في الوسائل ج ٢ ص ٥٥٤ باب ٨١ جوار شراء ما يأخذ به ظالم من الغلات .



المدوية ومنها أموال الجائر .

( قوله « ره » الصورة الثالثة ان يعلم تفصيلا )

لعلم التفصيلي يكون المحذور من غير نارة يحصل قبل الأخذ والاخرى بعده اما على الاول فلا اشكال في حرمة الأخذ بقصد التملك بعد ما يتبين وطاقتا للمصنف ( ره ) على ضرورة الحذر على ذلك المصنوب لم يكن من محلاته ولو كان ما يأتى على ارضه املك في مدقائه لا يؤثر في حوار تصرف اصاب وان رضى المالك في بعد او ترتب عليه وصول مال اليه ويكون ضمه للمالك اذا تلف عنه لان يده يد عدوان ( وما اذا كان بعنوان الرد ) فيه صور ( الأولى ) ان يعلم بعدم رضا المالك حتى يذيق له لغيره يدعوه الى ذلك وفي هذه الصورة لا يجوز الأخذ بقصد الرد لانه مفسدة لسلطانه وظلم له نظير ما لو ارسل احد فرسه في الصحراء بفرض عقلائي او غير عقلائي فليس بغير ارجاعه ولا حمله ولو كان ميسرا ( الثانية ) ان يطمش برضاه ولا يبعد حصوله نوعا لا سيما اذا كان له ان يحجز عن الاسترجاع ولا اشكال في حوار الأخذ لانه احسان الى المالك ولا يكون ضمه اذا تلف لان يده امانة مالكيه لانه احجز رضا المالك لاشريعته كما رجمه المصنف ( ره ) وعليه فزوم الرد الى المالك هو رآ او عدمه تابع لعلمه الشخصي برضا المالك ( الثالثة ) ان يشك في رضا المالك والظاهر حوار الاحد ويظهر من لمصنف ( ره ) توجيهه بكونه محسنا وان يسه امانة شرعية « وفيه » ان اراد المالك ان يستكشف الأخذ من كونه محسنا رضا المالك فلا بد من ان يكون يده على المال امانة مالكية لاشريعة فلا يبقى حينئذ مجال للتدبر التي تعرض له وفي بعد من وجوب الاعلام الى الحول ثم التصديق به او اعطائه الى الحاكم او غير ذلك فان كل هذا يقع ما استكشفه من رضا المالك بصرف ومقداره « وان اراد » ان الشرع ادن في التصرف اذا كان احسنا الى المالك لقوله « في النوبة » « ما على المحسن من سبيل » ان اوجب ذلك في الأمور الخطيرة فهو وان كان صحيحا الا انه مختص بما اذا لم يجوز منع المالك ولانه يمكن التصرف احسنا اليه ان يكون ظاهرا وكثيرا ما بعد التصرف في مال الغير بعنوان الحفظ احسنا اليه في فرض الشك برضا

المالك ولا يعد احرام مع العلم بعد ربه « حرار انصرف في ما  
الغير بعنوان الحذف انه هو في ورع شك ربه « ثم عدم صديق عنوان العلم  
والعدوان ( ح ) تقوم بها بعدم الرضا .

( ورعاً يتوهم ) المعنى من قوة ( ص ) لا عن ما امره عليه الا  
تطوب نفسه ( ١ ) وقوله « ص » لا حرار انصرف في ما احد الا نذره يدعوى  
ان الاحد هو بمقتضى الرد انصرف بوقف موارد في ان الحديث وصدق نفسه  
( وفيه ) ان صاعداً في اربعة لا حبة الا مع طهارة للشئ ككل

( ١ ) ربه في تحت عنوان ص « في حله من ( ص ) في حجة الوداع  
ولم يله لا يحل من ما احبته الا ان يرب غس منه وفي مسند الترمذي  
ح ٣ ص ١٤٥ تحريم تعصب من « قائم الا بالعلم من غير ادوم ( ح ) لا يحرر  
مال المسلم الا عن طيب نفس منه وفي مسند احمد ح ١٢٣ في  
تقصص فان عليه سلاخ لا يحل له امره مسلم ولا منه الا تعوب نفسه وفي  
مستقى الاحرار لا ينسحب على « من ين الاو طار مشوكي ح ٥ ص ٢٦٨ عن  
الدارقطني عن ابن فارس عن ابنه ( ص ) لا يحل ما امره مسلم الا تطيب نفسه  
وفي كبر العيال ح ٥ ص ٣١٧ كذا تعصب عن « من « ( ص ) لا يشترين  
احدكم ما احبته الا تطيب من نفسه ( وفيه ) عن عمرو بن « بري « ( ص )  
لا يحل لامره من ما حبه شيء الا تطيب نفسه منه ( وفيه ) وفي روادح لاس  
حجج ج ١ ص ٢١٢ عن ابي حميد الساعدي « ( ص ) لا يحل لامره ان  
يأخذ عصا احبته غير طيب نفسه وذلك مشقة ما حرره الله من المصالح على المسلم  
وفي مجمع الروايات المتيمة ح ٤ ص ٧٢ عن ابي حرة الرقاشي عن عمه فان رسول  
الله ( ص ) لا يحل ما امره مسلم الا تطيب نفس منه فان « مشوكي في «  
الأوطار ح ٥ ص ٢٦٨ خصص هذا الحكم لمجمع عليه بعد كافة المسلمين وقد  
اتفق فيه لاهل العلم والشرع « حرار كذا « وسبعة « نعم « مستطير « « هرب « المستطير  
وقضاء الدين وكثير من الحقوق المالية ( ه ) .

وسند الشيرازي في المهذب ح ١ ص ٢٤٩ في الأصحمة حديث على حرمة  
اكل من يمر بسند الغير من دون اذنه ولم يكن مضطراً اليه .

الجبر وشرب الماء والأخذ به لرد لا مفعلة فيه ، إلا ما وأما هو منفعة المالك وربما يكون مشقة على الأخذ وأما الردة فيه فإن التصرف فيها غير حصادق على الأخذ لأجل الرد إلى المالك لأن التصرف فيها من صرف بمعنى نقول فيه ( ١ ) الملامم لقصد تمت ولو فرض حسن نية له فلا مدح من التصرف فيه عرفاً فإنه نظير ما إذا وقع شيء من شخص في شيء من فاحشه بعض المارة ودفعه إليه لا يصدق عليه أنه تصرف في مال له عرفاً من أنه لا يبين على حرمة هذه تصرفات ، محتاج إلى دليل محض ولا ينتقص هذا عند ذكره في فرض احرار مع المالك عن هذه التصرفات لأن عدم حوار تصرف ( ح ) لم يستند إلى رواية في عدمه فيه قوله ( ص ) " ليس مستحسن على أموالهم ( ٢ ) " فان تصرف في مال آخر مع هذه هذه من سببه وبذلك لا يرى احداً يستشكل في طرق اب دار احرار اذا احتج به ، لكن لا يجوز ذلك ، ان مع المالك منه ولا ينتقص ابصاره ذكره من على على مكاتب من ان الاحسان اذا كانت محورا للتصرف ثم صحة بيع ما به من غيبه غايه اذا اراد ما كانه بوجه من شخص احرار شخص منه وصحة سكاح بغيره اراد احداً يتزوج ، امرأة فروجه بغيره ما حسن ثم فله حسن في كلا من حيث ذلك لأن الفساد في البيع بما هو من جهة عدم ربحه ذلك وفقدان ربحه الا ان تكون بخارة عن تراض وكذا في سكاح لا من حيث عدم حوار تصرف ( فظن ) عند ذكرناه من احد المالك من جائر قصد الرد إلى مالكة حلال واقفاً ولا ضمان فيه ويكون للقصد دخول في حذية او افعية من دون ربطه من فيه غسلة اعتبار قصد التوصل في ( ١ ) في اصحاح صرف ارحل في امرتي بصرية وتصرف فيه واصطوف في طب برقي وفي هذه مؤس صرفته في الأمور بصرية ، فتصرف فسته فنقلب واصطوف تصرف في طلب الكسبه .

( ٢ ) رواه العلامة الحلي في كشف الخوف وفتح المصدق ومجلد ١٩ بعد الفصاء وفي مسئلة لعمري اشتركت من اثنين ان كاتب كلامها على حصته من دون اذن الشريك ورواه المحمدي في البحر راجح ١ ص ١٤٣ باب ما يستبطل من الآيات والروايات من مسائل اصول الفقه عن عوالي اللئالي

وجوب مقدمة الواجب كما توهم .

( وادأ كرهه الجائر ) على الاخذ او اضطر اليه نقيية فهل يجوز له الاخذ مطلقا ولو بدون قصد الرد لحديث رفع الأكره ( ١ ) واخبار النقية أولا يجوز له والطاهر كما في ادق هو الثاني لامتناع انتمس بها في المقام فالت حديث الرفع لا يجري مع وجود المدوحة بعدم تحقق الاكره والاضطرار « ح » ومن هنا ذكر ان المكلف اذا اكره على شرب احد منعتين بعدم خربة احدهما لا يكون مكرها على شرب الاخر وانما هو مكروه على اجمع وهذا كدات فانه اكره على مجرد الاخذ فيمكنه لأخذ قصد الرد وحذر نقيية وان لم تنقيد بعدم المدوحة

( ١ ) حديث الرفع ذكره الكتيبي في جوب تكا في آخر الايمان والكهر ح ٢ ص ٤٦٢ باب ما رفع عن الامه مصفة لحيدري بطهران ١٣٧٥ عن عمرو بن مروان قال سمعت ابا عبد الله ( ع ) يقول قال رسول الله ( ص ) رفع عن امتي اربع حصال خطا ونسيانها وما اكرهوا عليه وما لم يعيقوا ذلك وعن محمد بن احمد الهندي رفعه عن ابي عبد الله ( ع ) قال قال رسول الله ( ص ) وضع عن امتي تسع حصال خطا ونسيان وما لا يعلمون ولا يطيقون وما اضطرروا اليه وما استكروهوا عليه والطير والوسوسة في التذكر في الخلق والحسد ما لم يظهر بلسان او يد وفي الحصال للصدوق ح ٢ ص ٤٤ ب تسعة عن حماد بن عيسى عن حريز بن عبد الله عن ابي عبد الله ( ع ) قال قال رسول الله ( ص ) رفع عن امتي تسعة الخطا ونسيان وما اكرهوا عليه وما لا يطيقون وما لا يعلمون وما اضطرروا اليه والحسد والطير والتذكر في الوسوسة في الخلق ما لم ينطق بشقه وقد احتفظت حوامع اهل السنة برفع ثلاثة في مستدرك الحاكم على الصحيحين ح ٢ ص ١٩٨ عن ابن عباس قال رسول الله تحاور الله عن امتي الخطا ونسيان وما استكروهوا عليه ورواه السيوطي في الجامع الصغير ح ١ ص ٧٢ وابن حاجة في السح ح ١ ص ٩٣ باب طلاق مكروه عن ابي ذر الغفاري وعن ابن عباس والبيهقي في السح الكبرى ح ٧ ص ٣٥٦ في طلاق المكروه عن ابي عباس وعقبة ابن عامر وفي روايتهم ( وضع ) بدل ( تحاور ) وفي سنن ابن حاجة عن ابي هريرة قال رسول الله ( ص ) ان الله تعالى تحاور لامتي عما —

في تمام الوقت ولما جار الدار وصحت الصلاة مع اتكفي من اتياها بلا تقيية  
في بعد إلا ان عنوان لتقية لا تتحقق إلا مع عدم المدوحة حين لعمل فيعتبر  
فيها ذلك لأجل صدق تقية لأجل تقييد به في الاحار ومن حياء صحت  
التوى بأن من وصلى مع غايه وامكنه سجدوا على ما يتصح اسجود عليه لا يجوز  
له ان يسجد على غيره تقية ولهم من هذا الخيل ومنه متمكن من الآخر من اجز  
يقصد رد على الثالث ولا روع محكم تشكيل في هذا كونه فيها كل لا حرجا بالخرمة  
حين لا حرجا والكل حلالا حرجا به حرجا تقييد به ويقصد احداث ثم علم  
بالخرمة من حيث الحكم السكبي "بهرار احده في الآخر حرجا اجزاه في الظاهر  
واما بقاء هذا غايه حرجا في حرجي فيه ما تقدم من الأقسام لا تفاوت لا واما من  
حيث الحكم الوضعي وهو حرجا فالكلام فيه يقع في مسائلين حرجا ما لو ادى  
ادب قبل العلم بالخرمة أي من حيث أحده لا يقصد سمع مع وضع الظاهر عن  
— توسوس به صدورها ما لم تعمل به أو تتكلم به وما استكرهوا عليه واقتصر  
المساوي في كسور لتناقى على هامش الجمع لغير السيرطي ح ١ ص ٥٦ على  
قوله (ص) ان الله وضع عن امي احاء والتمين

(وهذا الحديث) وان صعب هذه الرابطة كما في فيس القدير مساوي ح  
٢ ص ٢٦٧ إلا ان احرجا راجعا صحيح وصححه بن حرم فانه قال في  
الحج ح ٧ ص ٥٢ ح ٨ ص ٣٣٤ صح عن رسول الله « لا ص » وذكر  
حديث ابن عباس وفي وج الدرر لاس حرج ح ٩ ص ٣١٤ في طلاق المكره فان  
حديث ابن عباس أخرجه ابن ماجة وصححه ابن حبان ولم يعممه

وعنه به فهمه من السنة مهم ان قدومه اذني في النعي ح ٦ ص ٣٩٥ في  
الودعة اذا حرجه ومنه ح ٧ ص ١١٨ في صلاي المكره وان عيم خفي  
في ليجر لراي ح ٨ ص ٦٩ في حليه المديحة اذ يسي لتسمية في سابع لصانع  
« كاساني الحفي ح ٧ ص ١٨ مات الاكراه في الواكراه على نفس ح ٢ ص ١٨٨  
في النامي دايس يحيط وهو محرم ونشر ري الشافعي في المهذب ح ٢ ص ٢٨٤  
في حله الزا لا يجب على مرأه اذا اكرهت على اراء ح ١ ص ١٩٤ في المصائب دا  
بشر ساهيا وان حرج في المناوي محقة ح ٤ ص ١٧١ في مدثر لطلاق وصححه

تبدل يده باليد الاماني وفي بعض فروع يوجب ذلك ضمان اولا وفي بعضها ما هو بعد العلم بالخرقة .

( المنة الادنى ) اظهر فيها ثبوت ضمان لعموم على اليد الشاغل للمقيم فانه لا يفرق فيه في الاحكام وتصنيفه من حاي لغيره جهل فانه كانت العين موحدة وحب رها وان كانت ربه وحب ربه ( وامام مذهب يسهل المحقق الثاني ) « قوله » من جمهور عوار الاحكام لا ينفصل على ما يعرف بالقبول والقبلة المتقومين بالعلم والاتقان فلا هم مورد الضمان ( مجموع ) على ما يده في محله ماطلافة بثبوت الضمان من امانة الامور المستقر لكونه على اجازة لانه الذي عره وحده فادرجع امان على الاحكام رجوع هو على حذر وهو شبهة بشي في المسلك الى عدم ضمان تمسكاً بمتن عدمه ولا يبرح اذ ان من الاستصحاب فان غاية ما يمكن ان يوجهه من حيث ( الاول ) استصحاب عدم شغل الدفعة بالثبوت او بقيمة احدى هو من الشبان فلان لم يكن منه متقلاً في عدمه قبل التمسك فيستصحب عدم المنة وفيه ) ان الضمان يمكن معناه اشهر امانة من او بقيمة وانما هو عبارة عن كون لشيء في نعم قد ائتمرا بحقق الضمان بمجرد الاستيلاء على مال وكون في عهده حازه الامر يستصحب دائره فيحب رد العين قبل المدة المثل او القيمة بعده من حين وضع اليد على مال كان الضمان قائم ولم يكن مسوقاً بعده ليستصحب ومعالجة حال من وضع يده عليه لا اثر له لاهلاك الموضوع وقدره بوضع اليد على مال ( من ) ان اهل كونه المثل لغير الجائر كان الاحكام حائراً ضد جماعة المالكين في مده امانة شرعية لا توجب الضمان عند المالك حال اهل به العلم به لغيره بثبوت في اهلاله الى الضمان فيستصحب عدمه ( وفيه اربلا ) النقص بجميع موارد الاستيلاء على مال من جهلا بجهة امانة او ارث أو نحوه وكما في موارد ضمان اليد على امان المصنوع مع اهل الاعتمادية مع انه لا اشكال في ضمان جميع الاماني نعم يستقر الضمان على المصنوع الاول لعلنه بالاعتمادية وعسيرة بغيره يرجع على من عره ولا تتحمل اذكار التمهيد بشي ضمان الايدي مع جهل ارباها بالتحصيص وعنده ودعة المصنوع فلان الشهيد على ما حكاه المصنف « ره » يده عوار رجوع المالك الي

اودعني كما في الحرج على ما نصيب ١ وثاني « ما من وجه ان يد الامانة الشرعية  
متقومة بامر من احدهما قصد حفظ المال . رد الى المالك وثانيها كون الامانة على  
المال حلالا واقعا وكلا الأمرين مفقود في الله ( وثالثة ) اجوار في المقام  
حجور صاعدي في طرف لث لا يعني ان يرد من مجموع يد الامانة الشرعية  
كما ان كان من الادب به بعد واحد بقصد ازالة اليد فمفوم على اليد  
بقصد ثبوت الصل على من استولى على مال غيره ولو جهلا بالحق

( ملاحظة ثانية ) فانفق ان تحت يد الآخذ لم يتبع الى ان عم « به للغير  
ونام وقد عورس

( صورة الاولى ) ان عورس صحاحه بمسئله في لتصرف ذلك فيكون له  
في ذلك فيكون امانه ماسكية عنده ولا يملك عليه . رد ذلك فان مجرد الاستيذان  
من ذلك في الله عنده بغيره بتحايله به وجب ماله وكذا انه ذاه اليه وحرج من  
عهدة الضمان الذي كان ثابتا عليه .

( صورة ثالثة ) ان لا يستثنى ان يرد في هذه عنده ولا يعلم رخصه في  
تصرفه به من كان « في ارفع فان ابقى المال عنده لا يملك الرد الى المالك فلا  
اشكال في صحتها يكون به غاية وان الله بقصد الحفظ والرد الى املك وفي  
تموت صحت خلاف من يصف « ره » وسيد بضاظ في اعلا الله مقامه  
فانصف « ره » ارجح لصحة تصحيح الاستصحاب لان الجاهل حين اخذه لم  
من اجاز لم يقصد الرد الى مالكه بل عزمه ان يرد الى الجاهل وكان تمامه مفوم على اليد  
وهو العلم بالجاهل وبه لرد يشق في رضاء الصل عنه فبسته صحبه به واختار  
سبب « ره » في عطفه على المكاسب عدم الصل عنه جريان الاستصحاب عنده  
بمثل موضوع من حصول نعم بانه ما لم يعز وبه لرد بيد ما يد حال الجهن  
داه من لغير وان كان غاية موجبة لصل الا انها بدت باليد المحسنة والامانة  
لشرعية وحكمهم عدم الصل ( وتوضيح ) ان ثبوت اليد العذواني في زمان كاف في  
تجدي صحت في الادب ( مدفوع ) ان لاحكام تدور مدار موضوعاتها فقتضى عموم  
قوله تعالى في الشريعة « ما على المحسين من دليل » ( ١ ) ارتفاع اليد العادية

وتدله يد الامة الشرعية ( ونقول ) استحيح مذهب اليه لمصنف « ره » من ثبوت الضمان لانه استند اليه من الاستصحاب فانه غير حار لم يبد عليه في الاصول من عدم حرمة في الشبهات الحكمية لمعرضه باصحة عدم الجعل ، بل لاطلاق قوله ( ص ) « على اليد » قال منه « ثبوت الضمان مجرد حدوث اليد التي لم تكن امانة شرعية ولا امانة حتى يتردى في اسواق عليه في ذلك ولو رت اليد من اصلها كما اذا خرج المعصوم عن يد القاصب او يعوان بها عادية كما اذا ادم القاصب من عدوانه ونوى حقت اصاب ورده الى مالكه فتبث فالمعروف في ذلك ثبوت ضمان على مذهب ( وما فانه سيد سلال الله مقدمه ) من ثبوت الموضوع وان كل متب الا انه لا ينافي ثبوت الضمان على مذهب الله لان قوله تعالى م على المحسن من سنن حكم طبيعي سمي ضمان عن يد المحسنة بما هي محسنة ولا بد فيه ثبوت الضمان من حمة اخرى اكونها عادية في السابق واشترائط الضمان في ضمنه او نحو ذلك فل الحكم اعني اشيء من عدم مقتضى لا ينافي غيره من الأحكام خالية التي نداته لا في حرمة اكونه غصبا وكذلك ثبوت الضمان

— للمفص « الكافي » وكشف لمعشري انها واردة في رفع اجباح عن قعود عن العهد لمرض او ضعف واحارته في جمع بيان ثم سب الى القيل لعموم لكل محسن وفي التبيان لا يبي حعفر بطومي ح ١ ص ٨٥١ الاحسان ابصال سمع الى الغير مع التعري عن تقييح ويصح ان يحسن الانسان الى نفسه من يفعل الجميل الذي يستحق به المدح والموا من الآية انه لا طريق على من فعل الحسن الجميل وبعد ان احذر الألومي في روح المعنى ح ١ ص ١٥٨ عموم الاحسان قال استند ان نقرس بالآية على ان قال البيهقي ضمانه لا يضمها ولم يتعد عن الادعاء ما فادته عموم الاحسان وحسن رشيد في تفسير المسارح ح ١ ص ٥٨٨ واستدل الزاري في تفسيره دلالة على برائة دمه كل مسلم عن كل شيء الا ما ثبت بدين مفصل فهي أصل معتبر في الشريعة قال واستدل بها أصحاب الظاهر على في قياس معلاب من قياس اعم من على برائة ادمه أو على شغلها والأول عث ثبوت برائة دلالة وثاني محل لأنه بقيد تخصيص عموم هذا النص والنص أقوى من القياس .



لا بد له عليه في سائر الآراء في عدمه لأنهم جازونه « وبعبارة أخرى » مفاد دليل الإحسان أن اليد المحمودة لا تقتضي حقاً إلا ما تقتضي عدمه نصاً حتى لا يجمع مع الضرر ويقع المعارضة فيه ومن عموم « على اليد » الموجب للضرر بالعموم من وجه وبعد ذلك فقد يرجع إلى مقتضى نص على مملكت المتصف (ره) وإلى البرائة عنه على الآخر فإن ما لا يقتضيه فيه لا يلا في ما لا لا يقتضيه واليد الأولى العادية كانت مقصية لأن في ردود وكالات مبرورة وجوار لتكليف ظاهراً لجل الآخذ بالحال وذلك لا طلاقاً ليس للضرر مع الرد الذي لم يحصل على الفرص وفيه الرد لم يكن له ، وليس له فيه الضرر به بالرد لا تقتضي عدم الصمان فلا تنافي بينهما .

« فالتصحيح » ثبوت صحت في كافي المسائلين « ثم لما ثبت » قد يكون معلوم وقد يكون مجهولاً فيدعي محكم في موردين « الأول » في معلوم المات ولا شك في وجوب الرد به فوراً وبحولاً وبحسب نفس سواء كان عالماً بحال من الأول أو عدمه. وقد دلل على ذلك في وجوب تسليمه بأصل إليه أو بكون فيه إعلانه بذلك ومحلية بينه وبين منه ويظهر هو الثاني خصوصاً إذا استمر اجتراراً له ضرراً في كل مصرف من به كثيراً فيمده المال وحدث لأن عنوان الادعاء المدحور عادة بقوة (ص) على أيدي ما حدث حتى تؤذي لم يكن معنى بقبح المأخوذ في روم الهمة أو صحتها وفي التمسك من القصاص في سماع أيدي هو عذرة عن التبسيط الحرجي وأما الآية بمعنى تنجيه بين المال وبين سلطته. لذلك عليه وهذا هو ما لم تذكر في ادعاءه أن يعرف بالنسبة إلى رد الأمانات إلى أهلها لا أكثر ولهذا لو أودع أحد ماله عند شخص وليس له المطالبة بإبصاره إلى داره أو مكل آخر من اللارم على التودعي أراحاع سلطته لما ثبت على ما كانت عليه في السابق بجميع الخصوصيات الموحدة بتقريب التهمة على ما يقتضيه حديثه على (الذي) في مجهول المات والكلام فيه يقع من حيث (جهة الأول) ووجوب التمسك من ذلك وعدم حوار يستند على ذلك من حيث واحد من المصنف (ره) عدم وجوب التمسك في خصوص التمسك وحوار صدق بذلك ومن التمسك

لاطلاق الروايات الاسرة بذلك في باب الماحود من ساجن منها ماورد فيمن كان من عمل السبع وثاب على يد الامام (ع) فامره باخروج عن جميع امواله ورد ما يعرف مالكم فيه والتصدق باله في وضمن له اجرة ووفى عليه السلام بذلك (١) (الا ان الصحيح) لزوم رفع اليد عن تلك لاطلاعات ووجوب فحص لوحين (الاول) ما ورد من الأمر بالفحص في عدة روايات واردة في طر من مقام كرواية معاوية بن وهب عن أنى عن الله (ع) في رجل كان له عبي رجل حق فقد بطله ولا يدري ان بطله ولا يدري احي هو ام ميت ولا يعرف له وارث ولا نسب ولا يدري قال طلب قال ان ذلك قد حصل فانصدق به قال اطله (٢) وفي خبر آخر ان لم نجده واردة وعرف الله عز وجل (١) هذه الرواية وردت في الكافي على هدمش امرأة يقول ج ٣ ص ٣٩٠ باب ٣٠ عمل السلطان وحوالته وفي التهذيب ج ٢ ص ١٠٠ وعندها في الوسائل ج ٢ ص ٥٥١ باب ٧٦ وجوب رد النطفة في اطفالها وفي التواهي ج ١٠ ص ٢٥ باب ٧٦ عمل السلطان وحوالته مجلد ٣.

وهذا الحديث اشتمل على رجلين مدوحين وهما من مدر شيخ الكليني وعبد الله بن حماد الانصاري حليل في الطائفة واما ابراهيم بن اسحاق الانصاري وهو الاخر الهاشمي في رجل لجشني وحلاصمة ووحيرة اسجلني صديق وعلى بن في حمزة هو الطائي اذرحه العلامة في نسخة وبقول عن عبي ابن الحسن بن محمد انه كذاب ملعون منهم لا استعمل ان اروي حديثه ونسخه المحمدي في وحيرة واذرحه شيخ محمد طه بحج في نسخة من ايقان القاد ص ٣٢٢ ولعل قول شيخ الطوسي في نسخة عمل لطائفة باخبره يريد به قبل وقف على الامام الكاظم (ع) وفي كتاب المفقه روايات في مطلق يحمل ذلك لا يوافق النقطة فراجع واما ما ورد فيها في النقطة لا يقع في مقام فان النقطة لها أحكام خاصة.

(١) رواه الكليني في الكافي على هدمش امرأة يقول ج ٤ ص ١٥٩ والصدوق في الفقيه ص ٤٤٢ وشيخ الطوسي في التهذيب ج ٢ ص ٣٨٦ كلهم في ميراث المفقود ورواه في الوسائل ج ٣ ص ٣٦٦ في ميراث المفقود عن —

هناك انهم قد تصدق به ( ١ ) ورواية هشام بن سالم في الاجر المفقود قال  
سأل خطاب الاعور ابا ابراهيم ( ع ) وانا حائس فقال انه كان عند أبي أحمر  
يعمل عنده بالاجرة ففقدها وفي له من آخره شيء ولا تعرف له وارثا قال  
فاطدوه قال قد طسبه ثم نخذه فقال مساكين وحرك يده قال فأعاد عليه قال اطلب  
واحد فان قدرت عليه والا فهو كسبيل مالت حتى يحوي له طلب فان حدث بك  
حدث فادع به ان جاء له طلب ان يدفع به ( ٢ ) وفي مال المفقود روايات  
الكافي ومندوق وفي الواقي عنهم جميعا ح ١٠ ص ٥٣ اب ٥ مال المفقود  
صاحبه في المكاسب وهذا احدث زمانه اعلم في شرح الكافي بالحالة وبهذه  
من جهة اخرى ان عور

( ١ ) لقيه ص ٤٤٦ وعنه في الواقي ح ١ ص ٥٥٠

٥٢٥ رواه الكافي في الكافي على ما في نسخة المندوق ح ٤ ص ١٥٩  
والشيخ طوسي في التهذيب ح ٢ ص ٣٨٦ والمندوق في نسخة ص ٤٤٢ كظم  
في ميراث المفقود وعنه في الواقي ح ١٠ ص ١٥ في مال المفقود في المكاسب  
وفي لوسنل ح ٣ ص ٣٦٩ عن الكافي في ميراث المفقود « وليعلم ان لسنن في  
الكافي وفي رواية في التهذيب ولوسنن « خطاب الاعور » بالحذاء المعجمة  
« رها طاء مهملة مصونة » ألف وبعدها « موخدة وفي رواية في التهذيب والفقير  
وعنه في الواقي « حفص الاعور » تأخذه المهمة ثم جاء وبعدها القصد المهمة  
« ام خطاب الاعور » فهو على ما في نسخة المندوق نسخة المندوق ح ١ ص ٣٩٩  
هو ابن عبد الله الممداني عنه الشيخ طوسي من اصحاب الصادق « ع » وفي جامع  
الرواة ح ١ ص ٢٩٩ والمستدرک نوري ح ٣ ص ٧٩٩ عن هشام بن سالم قال  
سأل خطاب الاعور ابا ابراهيم ( ع ) وانا حائس الخ ويستفاد منه انه من اصحاب  
الكاسم « ع » ايضا وكأنه لذلك عنه ميرزا محمد في رحاه من اصحاب الكاسم ولم  
يتفق الا وحيد في لتعريفه واهل ذكره العلامة في الاخلاصة والمجلدي في الوجيزة  
وصاحب الوسائل في رحاه الملحق بالوسائل واهل علي الخائري في منتهى المقال  
والشيخ محمد طه نجف في انقال المقال ولم يتعرض مدحه او ذمه النوري في  
رحاه المستدرک ولذلك فان الحجة ان مقتضى الظاهر انه امامي مجهول ولكن —

آخر ( ١ ) ومثله ماوراء في اللص اندي اودع عند شخص مالا فأن الواجب فيه يؤخذ من المصوص رد الى اصحابها ( ٢ ) وقد يطمش به ان لا خصوصية - الخوص في امرأة منزل صحيح الحديث « وما يخص الاعور » ولم يذكر أهل التمييز في اشتركا رواية هشام بن سالم عنه فعل ما ذكر في التهذيب واقفيه شدة مع انه مهمل في الرجال .

( ١ ) تعرضوا لهذه الروايات في ميراث المفقود .

( ٢ ) الحديث في تهذيب ج ٧ ص ١١٨ في المفقود عن احمد بن محمد القاسمي عن تقاسم بن محمد عن أبي أيوب عن سليمان بن داود المقرئ عن حماد بن عيسى قال سألت « عبد الله ( ع ) عن رجل من المسلمين اودعه رجل من الالمصوص دراهم او مائة ما يخص منه يرد عليه فقط لا يرد له من امكته من يرد عليه على اصحابه فعل ولا كان في يده مائة المفقودة يمسكها فيعرفها حولاً فال اصحاب صاحبها ردها عليه والا تصدق به قال جاء صاحبها بعد ذلك حزينه بين الآخر وانفرم فان احده الآخر فله الآخر وان احده مرم عزم له وكان له الآخر « ورواه الكليني » في الكافي على ٥ مائة امرأة مفقود ج ٣ ص ٤٣٩ في احكام وديعة اللص حديث ٢١ بهذا متن وسند ولم يذكر ابا أيوب ولا حماد بن عيسى « قال « بن أبي ابراهيم عن علي بن محمد عن سنان عن القاسم بن محمد عن سنان بن داود عن رجل عن أبي عبد الله ( ع ) اخ وهذا الحديث نقله في الوسائل ج ٣ ص ٣٣٣ في التهمة ج ١٨ في يؤخذ من اللص وفي الوافي ج ١٠ ص ١١٢ مجلد ٣ كتاب الصلوات وحول اداء الامانة ولو ان الكافر نقله عن الفقيه والتهذيب عن تقاسم بن محمد عن المقرئ عن حماد بن محمد بن يوسف بن تقاسم والمقرئ احمد بن علي « . يحتمل اخذ في المطبوع من التهذيب حيث ذكر توسط « ابي يوب » بينهما يؤيده « لاجل في رجاله ص ١٣١ كشي سليمان بن داود المقرئ « بن يوب » عنه « لشاذ كوني وهذه الكيفية حكاه عنه الاسترغادي في منتهج المفسر ص ١٧٣ والاردوبي في جامع الرواة ج ١ ص ٣٧٩ وعليه يكون لقسم بن علي راوية عن المقرئ بلا واسطة ( و الحديث ضعفه ) المجمل في شرح وأعله من جهة سليمان بن داود المغربي الضعيف عنه .

لهذه الموارد وما يحسب - حصص لاجل اصل المال الى أهله اذا لا فرق بين المال

- في وجوبه وعند بن محمد بن أبي حمزة يرى وعلامه نعم في تعليقه او حيد ( من القرب  
كونه موثق ) وعن الشيخ محمد طه حيد في قسم ثلث ليس باستحقاق بل غير انه  
يرى عن جماعة من أصحابنا من اصحابنا في عدا له ( ع ) وعند الشيخي انه  
ثقة وفي قسم ضعفاء قل تصديقه عن ابن الفضل بن علي بن سعيد بن توفيقه ساكنا  
على ذلك وما ذكره في قسم ثلث غير آراء ( جامع الرواة ) ونزحه الدهي في  
ميراث الاستدال ج ١ ص ٤١٣ مقدر براس حيدر في - - الميراث ج ٣ ص ٨٤  
وذكر ان كنيته - - - - - كوني و خلاف في توفيقه ونقصه وانه مات  
سنة ٢٣٤ هـ

( و ما راوي عن أبيه ) وهو قسم - - - - - في يعرف انكاسولا  
في ربحان احشئ ص ٢٢٢ و خلاصه ص ١٧ و مرجع لمعان ص ٢٦٥ - - -  
مرصفي وحكي له ضعف في جامع الرواة ج ٢ ص ٢١ و غايته - - - - -  
انقل لمعان ص ٣٣٥ في ضعفاء وفي ميراث الاستدال الدهي ج ٢ ص ٣٤٣  
و ما من ميراث لاس حيدر ج ٤ ص ١٦٦ يروي عن سيبك الشاذ كوني تكلموا فيه  
ولم يترك وعندنا اسم أبيه ( مده )

( و ما حقه بن عيث ) في قسم شيخ الطوسي ص ٦١ و معام  
هامة لاس شهر اشوب ص ٤٣ كذا معتد و - - - - - كتابه ما كذا  
عليه عن أبيه عمران ( فيه كذا عن حيدر بن محمد ( ع ) فيه مائة و سبعون حديثا  
ونزحه الدهي في ميراث الاستدال ج ١ ص ٢٦٦ و نقل توفيقه عن جماعة الا  
داود بن رشيد و انهم كتبتوا عنه أربعة آلاف حديث وعده شيخ الطوسي في  
( عدة الاصول ) ص ٦١ يراد من رجالنا اسما معمول به حذرهم قال و قد علمت  
الطائفة بما روه حقه بن عيث و عيث بن كلاء و روح بن دراج و السكوي  
و غيرهم له من الكتب ( ع ) و مستظهر او حيد في تعينه على ربحان ميرزا محمد  
كونه من الشيعة و حقه قاصي من من رشيد بعد حتى مات فيه بعده غاية  
له كالسكوي يعرف مائة الف ( ع ) و انه يحدت ( عن حقه عن حريثيل  
عن الناري )

الكلى كما في الدين والاحارة ومال الشيعي كما في مورد اللص واللقطة ولا  
ينبغي ما يؤخذ من اللص وما يؤخذ من الجائر ولا ينبغي ما اذا كان المال معلوما  
باسمه ورسمه ثم فقد وما اذا لم يكن معلوما من الاول فتكون هذه الاخبار مقيدة  
لاطلاق ما ورد في التصديق به ولو قيل «فحص» ولكن من القريب جدا» ان  
يكون الامر بالتصديق على الاطلاق من جهة يأس عن العثور على مالكه فان  
مورد رواية علي بن أبي حمزة كذلك اكره الاموال التي وقعت بيد الفتي لاعلامه  
فيها وقد احدث من حكم في امية وممكة وسيمه ولم يستخرج الذي عادة معرفة  
أربابها وعلى هذا فلا يكون للرواية اطلاق.

ومن الروايات لطهرة في القصد بل هي أظهر من غيرها رواية يونس  
ابن عبد الرحمن في الكافر قال سأل عبد الله بن عباس «ع» فقلت جعلت فداك كذا  
مراقبين يقوم بمكة والرحيل عنهم وحملهم معهم بغير علم وقد ذهب القوم  
ولا يعرفهم ولا يعرف أولادهم وقد بقي المانع عندنا فما يصنع به قال يحملونه  
حتى نلتحق بهم» الكوفة فقال يونس فقلت به لست أعرفهم ولا يدري كيف يسأل  
عنهم فقال له واعطى ثمنه أصبحك فقلت جعلت فداك أهل الولاية قال  
نعم (١)

وروى الشيخ الطوسي بسنده عن يونس بن عبد الرحمن قال سئل ان  
احسن الرضا و« حاصر فقال رقيب له كل ممكة ورحل عنها الى موكب ورحل  
الى موكب فلما أن صر في بعض لصريق أصابا بعض متاعه وفي شيء يصنع به  
قال يحملونه الى الكوفة قال لا يعرفه ولا يعرف كيف يصنع قال اذا كل كذا  
ومعه وتصديق ثمنه قال له على من جعلت فداك قال على أهل الولاية (٢) ومن  
مفهوم قوله اذا كان كذلك طاهر في عدم التصديق به قبل لفحصه واليأس

«١» الكافي على هامش مسألة الفروع ح ٣ ص ٤٦٩ في احكام ودعة  
اللص واللقطة والحديث صحيح عند المجلسي.

«٢» التهذيب ح ص ١١٨ في اللقطة وفي الواقي ح ١٠ ص ٥١ قال  
الكل بمفقود صاحبه عن الكافي والتهذيب وبها تفاوت وعليها ايضا في الوسائل  
ج ٣ ص ٢٣١ باب ٧ جواز الصدقة باللقطة.

وقد سقطت هذه حجة من المال مع أنها المعادة في الاستدلال وقد عرفت عدم الفرق في ذلك بين كون له مال موعوماً خفيلاً أو كونه مجهولاً من الأول .

« لوجه كذا » حرمة التصرف في مال الغير بدون إيداعه المقتضى لعدم حوار تصديق بمال الغير ما لم يثبت ترخيص شرعي بعد وقوع المعارضة . أعموم من وجه بين أحبار المصدق وبين قوله تعالى « ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى أهلها » فإنه يقتضى وجوب الفحص مقدمة لعدم بقاء المال ، إلا هالك فيكون لما لك الأول و عدم يمكن استصحاب حجية دفع طول المدة القاطع لاستصحاب حجية وحياة والمدة يستتبع عدم وجود وارث آخر له من أح ونحوه فيكون منسكاً للام وعدم وقوع المعارضة ونسباً بكون المرجع الى العام الفوقاني وهو عموم النهي عن التصرف في مال الغير إلا بدنه « وتوصيحه ذلك » ان الآية شريفة نعم الامانات المذكورة كالوجه ودرية والامانة شرعية كالقطة وهي من هذه الجهة عم من الاخبار لاحصاء هذا المأخوذ من الخائر الذي يكون امانة شرعية اذا قصد به الرد وتكون الآية احص من الاخبار من جهة نفيها بصورة التمكن من الاداء والتحصن والا لزم التكليف عما لا يطاق وهو قبض الاخبار نعم صور التمكن من الفحص وعدمه فكل من الآية والاخبار اعم من جهة واحص من جهة ونفع المعارضة بينهما في ادا شك في التمكن من الاداء وعدمه فان مقتضى الآية وجوب الفحص لعدم حرييل براءة عند الشك في القدرة و طلاق الاحصر عدم وجوبه وبعد تقطعها يرجع الى عموم المنع عن التصرف في مال الغير غير اذنه حتى لتصديق عنه فانه لا يجوز نعم لا يشمل الحفظ بقصد الردحسنة او تسليمه الى احاكم لان ملائمة المنع عن التصرف في مال الغير احترامه على ما يستفاد من قوله « ص » حرمة مال المسلم كحرمة ماله من ضروري ان الحفظ بقصد الرد لا ينافي احترامه فلا يلزم ادلة المنع عن التصرف في مال الغير كما انها لا نعم وضع اليد على مال الغير بقصد الحفظ والرد .

( قوله « ره » ثم لو دعاه مدع )

هذه هي الجهة الثانية وهي دفع المال لمن يدعيه بعد الفحص اذا لم يمكن له معارض وتصور على وجوه ثلاثة الاول حوار الدعوى اليه بمجرد دعواه جواراً

« المعنى الا اعم من وجوب من دعواه » كانت حجة محورة شرعا يدفع اليه وجب  
 « مع مضافه » في « عدم حوار المدعى الا مع شوصيف » اثلث « عدم  
 حوار المدعى الا مع شوث » نسبة لكل من ردها وجه لا يلزم في اعتبار قوت  
 المدعى الا معارض وثاني مني على حق ابقاء « النقطة » ثلث « في على بطلان  
 الوجدان السبق فلا يجوز دفع من غير الا الى من ثبت كونه ملكا له شرعا  
 » والطاهر هو « لا حيز » لان دليل عتد قوت المدعى الا معارض لا يشمل المقام  
 والرواية الواردة في ذلك مورد لها ما اذا ثبت بدلا حيز على اتم ولم يكف  
 احد بادائه كالكبس الذي فيه دراهم بين حيزه ولم يملكه الا احدهم فدفعوه اليه  
 وامضه الامام « ع » والبدل الذي يحده الرجل في سوق وادعى بانه له ولم  
 يدعه احد غيره فان ثبت له الا معارض يحكم « به » وهذا هو المتيقن من  
 مورد لسيرة دون ما نحن فيه من وقوع « تحت يد الآخر » كونه « مورا »  
 ايصه الى « بكه » واما امضه « صحة » في دعواه فلا يترتب عليها ملكيته « مال  
 وعابته » عدم صدور الكتب المحرم منه « و » ورد في « نقطة » من المدعى الى من  
 يدعيها بمجرد القلب كما في رواه احدى عن ان عبد الله « ع » قال « ع »  
 يعرف منه قال « طاب » والا فهي كسبي « ما » وفي رواية ثلث « مسم » عن ابي  
 حمزة « ع » عرفها منه ثم جعلها في عرض « ما » حتى ينجيها « طاب » ١  
 فلا دلالة فيه على كون المدعى في المدعى بمجرد دعواه او بعد اقامة الحجة  
 وابها بأي شيء ثبت من نظره ان تعريفاته هو حصص الاطمئنان بالاثبات كما  
 يشهد به قوله « ع » في حديث ابراهيم ( وان جاء طاب لا تنهيه رده عليه ) ( ٧ )

« ١ » رواه في التهذيب ح ٢ ص ١١٦ في النقطة وعنه في الوسائل ح ٣  
 ص ٣٣٠ باب ٢ تعريف اللقطة .

« ٢ » في التهذيب ح ٢ ص ١١٧ في النقطة عن محمد بن ابي نصر قال  
 سألت ابا الحسن الرضا « ع » عن الرجل يمسك اطمئنا الذي يسوي دراهمه وهو  
 مستوى الجاهل وهو يعرف صاحبه ايمنه امه كما قال اذا عرف صاحبه  
 رده عليه وان لم يكن يعرفه وملك جناحيه فهو له وان جاء طاب لا تنهيه رده  
 عليه ورواه في الوسائل ح ٣ ص ٣٣٣ باب ١٥ وفي نوافي ح ١٠ ص ٥٠ —



فانه ظاهر في اعتبار الاطمئن وامّا التوضيف فلا دليل معتد به على اعتباره كما انه لا يوجب الاطمئن غالباً لاحتياج ان يكون الطالب عارفاً بوصف المال عند المالك « وحينئذ » فان حصل الاطمئن ان لدعي هو المالك او قامت اشارة معتبرة عليه حاز دفعه اليه والا فلا أحد مأمور « يصله الى المالك لا الى المدعي » قوله « ره » ثم ان المناط صدق اشتغال الرجل بالفحص

هذه هي الجهة شائكة للبحوث عنها في المال مجهول مالكة وكان الاسبب تقديمها على الجهة شائكة واكتفى المصنف « ره » في البحث وعلى كل لم يرد في كيفية فحص دليل خاص فهو موكول الى نظر لغيره ويكفي فيه ما يصدق عليه نفحص عرفاً من الاعلام في المجتمعات والمجاهد ونشر في الصحف اليومية ويشهد له رواية الجمع ( ١ ) الآمرة بتعريف اللقطة في مشاهد الناس وعامهم دون الامكنة المحلية عنهم وهذا امر معتبر في فحص عرفاً فالرواية شاهدة على

#### — كلامها في اللقطة .

( ١ ) في الكافي على هامش صراحة العقول ح ٣ ص ٣٩٧ باب اللقطة الحديث ٦ عن محمد بن ميمون عن سعيد بن الجمعي وفي التهذيب ح ٢ ص ١١٦ في اللقطة نسخة من الجمعي الخنمعي وعنها في وسائل ح ٣ ص ٣٣١ باب ٦ والوافي ح ١٠ ص ٤٨ كلامها في اللقطة وبصها من بكافي قال خرجت الى مكة واما من اشد الناس حالاً فشكوت لي ابي عبد الله « ع » ولما خرجت من عنده وحدثت على بابها كبست فيه سبعائة دينار فرجعت اليه من فوري ذلك فاخبرته فقال يا سعيد اتق الله عر وحن وعرفه في المشاهد وكنت رجوت ان يرخص لي فيه خرجت واما مفتهم فثبت « مي » ونسجت عن الناس ونقصيت حتى انبت ( الموقفة ) فزلت في بيت متنجس عن لباس ثم قلت من يعرف الكيس فاول صوت صوته فادار رجل على رأسي يقول اما صاحب الكيس فقلت في نفسي انت فلا كنت قلت ما علامة الكيس فاحبرني بعلامته ودفعته اليه فتجأ ناحية وعداها فاذا الدناير على حالها ثم عد منها سبعين ديناراً فقد خدعها خللاً حير من سبعاثة حراماً فاخذتها ثم دخلت على ابي عبد الله « ع » فحترته كيف تجيب وكيف صنعت فقال اما انت حيث شكوت الي امرنا لك بثلاثين ديناراً باحارية هاتيتها فاخذتها واما من احسن

ما قلبه » وأما تحديد الفحص بالخول « فلم يرد في مجهول المالك معوانه نعم  
وردت رواية حفص بن غياث المتقدمة في ودعة المصح وقال صاحب الجواهر  
( قد ه ) قد عمل بها من لا يعمل إلا بالخبر المعلوم ووردت روايت في اللقطة  
حددت مقدار لفحص فيها « المسألة ١ » واختلف الاصحاب في بيان من المالك  
منه قوى حالاً « ه » .

وقد احتجعت بسج في بيان هذا المص الذي تنحى اليه في ( هي ) في  
اصول الكافي ( الموقوفه ) بأنواعه بعد ايم وفي نسخة المطبوعة من التهذيب  
( الموقوفه ) وفي أوائل عن الدولة ( الموقوفه ) باهمرة على الالف لا سيما بالميم  
وفي الواقي ( الماء فوقه ) باهمرة بعد الالف متصلة بالميم ولم يتعرض اه ل  
انقطة هذه المادة كما لم يذكره في معجم البلدان ومصادر الاصلاح والمعجم للمكزي  
( والطاهر ) انه اسم مكان في معنى .

( ١ ) روى في الوسائل ح ٣ ص ٣٣٠ كتاب اللقطة عن ابي عن ابي عبد  
الله ( ع ) اللقطة يحدها الرجل ويحدها فل يعرفها سنة وان جاءه صاحب واللا  
فهي كسيل دانه ومثله في تحديد التعريف بالاسنة رواية حسان بن سدير عن  
الصادق والحسين بن كثير عن ابيه عن امير المؤمنين - ع - « وقد ورد لتعريف  
سنة » في احاديث السنة في سنن ابن ماجه ح ٢ ص ١٢ وكرر « العمل » ح ٧ ص  
٣٢٤ وتيسير الوصول لابن الديلم ح ٤ ص ١٤٧ والموطأ لمالك ح ٢ ص ٢٢٦  
عن زيد بن خالد الاحمي ان رسول الله - ص - سئل عن اللقطة فقال اعرف  
وعاها ووكلها ثم عرفها سنة وان جاء من يعرفها والافشك بها .

« والعفاص - الوعاء الذي تكون فيه اللقطة - والوكاء - الخيط الذي  
يربط به الوعاء - واختلف الفقه السي - في قدر التعريف في الام للشافعي ح ٣  
ص ٢٨٧ لقطة ادل تعرف سنة ثم يأكله ان شاء مؤسراً او ميسراً وان جاء  
صاحبه عزمه له وفي - المدونة - ح ٤ ص ٣٦٥ كل مالك يرى في لقطة المال  
الدرهم او الدينار او الثياب او العروص او الخي المصنوع او شيئ من ما عاقل  
الاسلام التعريف سنة وان جاء صاحبها والام يأمره بأكلها ونقل ابن حجر في  
فتح الباري ح ٥ ص ٤٩ عن ابن المنذر ان لعمر اقوالاً اربعة في تعريف -

في باب اللقطة الى اقوال ثلاثة .

( الاول ) ان يكون لتحديد من حيث انتهى معنى انه اذا لم يحصل اليأس من الأور او في الأثناء لم تعريف الى آخر السنة فهو تحديد في فرص لرحاء ذهب اليه السيد - فده - في الخاشية الثاني - ان يكون طريقا الى حصول اليأس اد لفاب حصوه ، لمحص سنة ولا يحصل باقن منها فيران بمحص هو اليأس سواء حصل قبل سنة او بعدها - الذلث - ان يكون به موضوعية فيكون

— اللقطة ثلاثة أعوام وعاء واحد وثلاثة اشهر وثلاثة أيام وراى ابن حرم عن عمر قولاً حامساً وهو اربعة اشهر وقال ابن السيرافى نقل احد من أئمة الفتوى ان امقطة تعرف ثلاثة أعوام الاشياء جاء عن عمر حكاه - وردى عن شواذ الفقهاء والاشياء جاء من رواية ابي بن كعب انه صاحب صرة فيها مائة دينار وامره ابي - ص - ان يعرفها حولاً فعرفها فلم يجد لها ادلاً وعاء عند اخوان وذكر للبي ص ذلك فامره ان يعرفها حولاً فلم يجد لها وذكره للبي - ص - فامره ان يعرفها حولاً فعرفها فلم يصب لها احداً فعلم انه - ص - احتفظ وعاءها وعددها ووكاها فان جاء صاحبها والا استمتع بها وحكى ابن حجر في فتح البارى عن ابن الجوزي تعاليل الامر «عادة تعريف من جهة به لم يقع على بوجه الذي يسقى ه وحكى ابن قدامة فى المعنى ح ٥ ص ٦٣٢ عن ابي ايوب انه سئل تعريف ما دون خمس درهما ثلاثة أيام الى سبعة وعبد شوري الدرهم يعرف اربعة أيام وعند اسحاق ما دون الدرهم يعرف جمعه وفى ص ٦٣٤ قال ظاهر المذهب لا فرق فى التعريف فى سير امقطة وكبرها الا اليسير الذي لا تنفعه النفس كاتمة والكسرة والحرقه وما لا خطر له فانه لا بأس بأخذه من دون تعريف وسه قال مالك والشافعى واصحاب الرأي والبخعي وبس لأحمد فى تحديد اليسير قول وعبد ابي حنيفة لا تعريف فيما لا يقطع به السارق وهو عشرة دراهم وربع دينار عند مالك لأن ما دونه قافه ولا تعريف فيه ( ه ) .

وقال ابن حرم فى المحلى ح ٨ ص ٢٤٧ تعريف لمال الذي يسقط من احد سنة قمرية قال جاء بعلامته والا فهو الواحد يتصرف فيه كيف شاء عياً او فقيراً فان جاء صاحبه وصدق فى صفته صممه له وان كانت اللقطة ديناراً واحداً —

التحديد بالفحص مدة تعديا بحيث لو حصل لياس قبل السنة لم يعمل عليه وهذا هو الصحيح المشهور فإن الأول تقييد لا وجهه بالمصير اليه والثاني ممنوع فإن الخول لا اختصاصية له في حصول اليأس به ودعوى الفسقة في حصول اليأس بالخول ممنوعة فيتعين الثالث فإنه لا وجه لرفع اليد عن ظهور الاخبار في التحديد بالخول والتقييد بحصول لياس ولو قبله عدول عن لظهر فإن اليأس عبارة عن الاطمئنان بالعدم المجامع لاحتمال الخلاف ولو ضعيفا والشارع في حجية الاطمئنان في خصوص المقام تعديا ( نعم ) اذا غير بعدم سقط الفحص لأنه بمرة طلب الماء في سحر الا ان هذا التحديد مختص باللقطة فلا يعمد عنها الى ما نحن فيه من مجهول المالك .

( واما ودعة انص ) فالأقوال فيها ثلاثة الاول سبب الى المشهور التعدي عنها الى ودعة كل عاصب ولو غير انص كالفاصب للمالك علانية فيجب فيه التعريف ولكن في خصوص ما اذا كان الاحد من الفاصب وهو ان الودعة ولا يعم الاخذ بعنوان الجائزة الذي هو محل الكلام ( الثاني ) ما سبب الى ان ادريس وهو التمدى الى مطلق المالك ما حوّد من العاصب ولو غير انص بأي عنوان كان ولو غير عاصرية فيعم مطلق مجهول المالك ( الثالث ) الخول ودعة انص بمجهول المالك ( ثم الرواية الواردة فيها ) وان كانت ضعيفة لسند محقق الا ان الأصحاب عملوا بها وفيها قال صاحب الجواهر عمل بها من لا يعمل الا بالقطعتين — او بثلاثة واحدة او ثوبا واحداً او اي شيء كذلك لا رباط له ولا غناص وهو لندي يحمده من حين يحمده ويعرفه طول حياته فإن جاء من يقيم عليه بيسة ضمنه له هو او ورثته من بعده ( هـ ) .

والاحاديث حالية عن التعرض لهذه التفصيلات اللهم الا ما رواه ابن حجر في مجمع الروث ج ٤ ص ١٦٩ عن عمر بن عبد الله بن يعلى بن مرة عنه — ص — من التقط بقطعة يسيرة من ثوب او شبهه فيعرفه ثلاثة ايام ومن لتقط اكثر من ذلك ستة ايام مع انه ضعف الحديث بعمر بن عبد الله بن يعلى وفي شرح المساح لابن حجر ج ٢ ص ٥٥٨ لا يكفي ستة معرفة بان يعرف كل ستة شهرا حتى تم اثنا عشر سنة لأن المفهوم من السنة في الخبر التوالي .

وعليه فإن نيبا خلاف المختار على البحار ضعف لسد بالعمل فلا بد من عمل بها في خصوص موردها وهي ودیعة اللص ولا وجه للتعدي عنها إلى مطلق مجهول بذلك ولا إلى ودیعة مطلق القاصب ولا كل ذلك فإس لا بقول به وإن لم يقل بالابحار فمورد الرواية يلحق بقيمة الأموال المجهول منكم ومتضمن بقاءه بعد وجوب الفحص التحديد بمحمول ليس أعني لا طمأنينة بعدم العثور على المالك فإنه حجة بلا اشكال إلا في خصوص القصة حيث استظهر سقوطه عن الحجية فيها هذا كله سواء على ما قوبله حتى الآن من وجوب فحص في الحدود من اجزاء كان مجهول المالك ( ولكن لأجل ودقین السر ) يقتضى ندها إلى عدم فحص فيه كما حتمله المصنف ( ره ) لا لأطلاق لأخبار بل تمسكا بأصل العرائة كما يستصحى من ما ورد في محض فيه كله تصرفا تصديق على الإطلاق ولم يرد بوجوب فحص فيه رواية متقدمة وما ورد في وجوب فحص روايات في موارد خاصة لا وجه دعوى سبها ولا لدعوى لا طمأنينة بعدم فرق بينها وبين مطلق مجهول المالك أو المال الحدود من الحد كما في المحقق الثاني ( فده ) « وتوضيح ذلك » أن ما ورد فيه الأمر الفحص موردان .

« أحدهما » مجهول المالك والآخري معلومه ومحمول المالك موضعان « أحدهما » « بقعة وقد احتضمت » حكم فلا يتعدى منها إلى غيرها ومن تلك الأحكام تحديد الفحص « دخول فقد ورد في عدة روايات وهو وإن كان على إطلاقه محل ثمن بل من « ورد في » من الروايات من كناية لفحص ثلاثه أيام إذا أراد التصديق به عن مالكها كما في رواية « من يرب نعل ( ١ ) فلا بد من حمل ( ١ ) لرواية في تهذيب للشيخ بصوسي ح ٢ ص ١١٨ في اللقطة وعنه في الوسائل ح ٣ ص ٣٣٠ وبإسناده محمد ح ١٠ ص ٤٩ في اللقطة وأول سند محمد بن أحمد بن يحيى لأشعري لقى عن محمد بن موسى الممداني عن محمد بن عيسى بن عبيد القبطي عن علي بن أحمد عن إمام بن عثمان عن ابن بن غلب قال أصبت يوما ثلاثين ديناراً فسألت أبا عبد الله ( ع ) عن ذلك فقال ابن أصبته قلت كنت مصراً إلى مربي فأصبتها فقال ( ع ) صر إلى المكان الذي أصبت فيه فعرفه فإن جاء طاله بعد ثلاثة أيام فأعطه ولا تصدق به ( وهذه الرواية ) صحيحة لأن —

تلك الروايات على ما اذا اراد الملتصق تملك نقطة وتعتيق الكلام فيه وكون الى محله ( وثانيها ) ودرية الناس وقد ورد فيها رواية فحص من عيانت وهي ضعيفة السند كما تقدم « ١ » وعلى فرض تمامية سندها « لبعض او غيره لا يتعدى عن موردها » واما ما ورد في مضموم ذلك « فاعرف في ثلاثة مواضع احدها احرة الاحمر وثاني دين اندس والثالث مال الذي وحده بعض المفسرين وهو لبعض اصحابهم بعد المعرفة وهو مورد رواية يونس بن عبد الرحمن المنقولة عتيق وسند واحد كما في لوائح ( ٢ ) او انك باقي في الصدق وودحت الامام « ع » في الموردين على « فحص عن صاحبها » « ٣ » وكل ذلك خارج — الرواية كلها اجلاء في الطائفة ومن هذا الوجه شريح الخرساني الى حملها على حصول يونس من معرفة صاحبها بعد ثلثه او على حجة بصدقة مع اصحاب المالك عند ظهوره وان لم يسقط التعريف ستة .

« ١ » تقدمت روايته والكلام فيه .

« ٢ » تقدمت الروايات في المسائل الثلاثة .

« ٣ » الدال الموجود في الصدق وردت فيه روايتان في ميراث المفقود رواها الكليني في الكافي على هامش امرأة يقول ح ٤ ص ١٤٩ الاولى عن علي ابن ابراهيم عن محمد بن عيسى بن عبيد عن يونس عن نصر بن حبيب صاحب الخان قال كنت الى عبد صالح عليه السلام وقد وقعت عري مائتا درهم واربعة دراهم واد صاحب وصدق ثلث صاحبها ولم اعرف له وارثا فرأيت في علاني حالها وما اصنع بها فقد صفت بها درعا وكتبته عمل فيها واحرجها صدقة قليلا قليلا حتى يخرج ثم روي بهذا السند عن يونس عن الهيثم عن ابي روح صاحب اخرا فان كنت الى عبد صالح « ع » اني انقل الصدق فيروى عندي الرجل فيموت ثقة لا يعرف ولاده ولا ورثته فيبقى امالي عندي كمن يمنع به ولين ذلك الدال وكتب اتركه على حاله ورواهما الشيخ الطوسي في التهذيب ح ٢ ص ٣٨٦ في ميراث المفقود وسمى ابي الاولى « فيض بن حبيب » وعنده في الوسائل ح ٣٦٦٣ في ميراث المفقود ووافي ح ١ ص ٥٠ بحله ٣ في المال المفقود ولم يمسها على ما ذكره في التهذيب من اسم الروي في الاولى - اقول - لم يذكر في الرجال نصر بن حبيب وفي رجال المامقاني ذكر -

نما نحن فيه فان مررنا به ان كان ذلك معينا معوما باسمه ورسمه وخصوصياته  
لا يمكن الاصول به اذا لفحص ولا من من طرقة وهذا خلاف ما نحن فيه  
وكيف يمكن دعوى طمع به من عرف بينها فاطلاقت ما ورد من الامر بالتصدق  
في المقام تنفي لامتنع بذلك المستند كثيرة منها ما ورد في بعض كتاب بني  
مية ( ١ ) ومما ورد في بيع تراب السبعة ( ٢ ) ومما رواه علي بن راشد  
ورواة ( ٣ ) ومما روي في الدعوى ( ٤ ) وكلها مطلقة من حيث حوز التصديق  
وقد افحصنا بها بعرضها صلى قرية بها ( ان عه يامركم ان يؤدوا الامانات  
فيها ) وعموم من وجهه ونحوه فقط يرجع الى اصل ليرد له عنه ويترجم بعدم  
وجوب الفحص وحده بدور امر من بيده المال بين امرين اما التصديق به واما  
الانقائه بقصد الحفظ ولقد الى ذلك من الوعائية به والاول تصرف في ما لا يجوز  
لا عند احرار رضاه فيتعين ان لا يملك احد من يصرف فيه التصرف المهي عنه  
بخلاف الاول ( ثم الظاهر ) ان وجوب الحفظ والانقائه بقصد الرد محدود اذا  
— فيص من حبيب وقال انه مجهول احد كان المين من ابي روح غير مذكور  
خاله محمود ومن هنا قال البخاري في ميراث المفقود من امرأة المفقود ح ٤ ص ١٥٩  
الحديثان مجهولان .

( ١ ) تقدمت الرواية مقوية عن التهذيب ح ٢ ص ١٠٠ ووسائل ح ٢

ص ٥٥١ .

( ٢ ) في الوسائل ح ٢ ص ٦٠٧ باب ١٥ عن الكافي والتهذيب على بن  
ميمون الصائغ قال سألت ابا عبد الله ( ع ) عما يكس من الراب فابيه فما اصعب به  
قال تصدق به فاما لك واما لاهله قلت قال فيه دها وقصة وحديد وفي شي ابيه قال  
بعه بظعام قلت قال كان لي قرابة محتاج اعطيه منه قال نعم .

( ٣ ) الوسائل ج ٢ ص ٣٣١ .

( ٤ ) في المستدرک ح ٢ ص ٤٤ باب ٤٠ وجوب رد المطالم عن الدعائم عن  
ابي عبد الله ( ع ) في حديث قال فيه من مال من رجل شيئ من عرض او مال  
وجب عليه الاستحلال منه والافصال من كل ما كان منه اليه وان كان قد مات  
فيوصله الى ورثته ومن لم يعرف اهله تصدق به عنه على الفقراء والمساكين .

لم يحصل له اليأس عن العثور على مالكة والا فيسقط ذلك فان الاطمئنان حجة  
وم يردع عنه في المقام فلاند (ع) من التصديق او الرجوع الى الحاكم على كلام  
سيأتي (وتوهم) كصفة لفحص في اسمه (مات) لما ورد من الخث على الطلب  
والاجتها فيه كما ان تحديد بالسنة لا دليل عليه شرعا ولا عقلا واعتبار القطع  
الوجداني بعدم العثور على امك مات لم يترك عند لفلاء من حجية الاطمئنان  
مضافا الى ان حصول نفع بعدم العثور على المثل في المستقبل مما لا يحصل الا  
للائله فاليران ما ذكرناه من اليأس ولاطمئنان بعدم العثور على المثل (واما  
النسبة) انتهاء ولا يجوز ما دام برحى العثور على المثل وسيأتي تفصيل كلام  
في انه عند اليأس هل يرجع الى الحاكم لانه ولي لعائب او التصديق به عن المالك  
(وبما ذكرناه) ظهر الخلل في مقدار فحص فيجب فيه الفحص ولم يرد تحديد  
فيه كما في طلب الاجر والدائن والمثل الباقي عند حد سبب وهو لغيره فانه يجب  
في جميعها الفحص الى حصول اليأس عن العثور على المثل « نعم » في اللفظة  
وودعة اللبس ورد النص بتحديد الفحص وهو خارج عن محل كلام

« اجرة الراجعة » فيمن يجب عليه بدل اجرة الفحص في موارد وجوبه من  
احرة الدلائل الذي يصيب في الاسواق واخوامع بين المفقود او الشر في الصحف  
والمجلات فهل هو على احد المال ويكون تصرف من كيسه او يتولاه احاكم ولاية  
عن العائب ثم يحرجه من العين ان كانت قابلة له او انه يستدين على دعة المالك  
فادا وحده يؤخذ منه (نظام هو لثاني) واحتمل المصنف « فده » الاول دعوى  
ان الفحص واجب على من وقع بيده المال وبدل المالك يكون مقدمة للفحص  
فيجب وجوبه ونسب ذلك الى جماعة في اللفظة (وفيه دولا) ان المقدمة طيهي  
ليدل وله مردان الاول لدل من كيسه الخاص ولثاني البذل من مال المالك اما  
من عين مال او منافع وما يكون دينا عليه والمولي له على الثاني اما احاكم لانه  
ولي لعائب او دائمه المدون من قبله وحيث لا يجوز الاخذ على بدل من ماله الخاص  
فيتعين الثاني ولم يكن من لتصرف المتوقف على اذن المالك حتى يقال ان احد  
فردي المقدمة محرم فيتعين الآخر وذلك لانه احسان الى المالك وصلاح يعود له  
الاهم الا ان يوجد متبرع او تقوم قربة على عدم رضاه بذلك فلم يجوز للحاكم



حيثما يصرف منه ويكون مائة هو مقدم على الاف مائة وهذه المسألة نظراً  
 ( م ) من ان المائتين اربع مائة في صحراء مشرق على الملال فان  
 من رتب خطه مائة ومثليه على مائة لا خلاف صاهراً (١) ( وم ) ما اذا  
 توقف حفظ نفس المائة على مائة ولا يسمح بالتصرف من مائة لحفظ  
 نفسه فانه يؤخذ من مائة قهراً ويصرف عليه وانما هو احاكم لانه ولي الممتنع  
 ونسب في الجميع . تقدم ( وثانياً ) فنحصر بطلانه ثم نوقف على ان المال لانه  
 قد يحصل بغير دين وروية على ان احبب بحقه صرياً ويرتفع وجوبه  
 بحدث في صرر ( نعم ) اذا وجد فترع من اداء وجب عليه فنحصر لانه  
 لا يصرر عليه ما اكاه في ذلك كات يده على ان اصابه شرعية او مالكية . واما  
 ذلك كات يده عليه في حدودنا ولا يجرى في مورد حدث لا يصرر لانه اقدم  
 على صرر نفسه فتكون مؤنة محض عليه كونه اخصه والرد وهذا مما لا خلاف  
 فيه ظاهراً وقد ورد في نفس الاجابة اننا اعصب احد حشة لعلها في اساس  
 منه ثم جاءكم بضمه وجب عليه رد . ولو كان ديت يهدم منه ( ٢ ) ومن  
 هنا ذكرنا ان الغاصب مأخوذ بأشق الاحوال .

« ١ » في اجواهر في مسألة دعوى حبس لا يجرى عليه ولا يجوز بيعه  
 وفي الرجوع به مع بده وجوب من اجاله تحت العدى الموجب لعدم الرجوع  
 ومن الامر لا يلقى شرعاً حين يتصرف عليه عند لا يصرر ولا يتعقب الضال .  
 « ٢ » في الوسائل ج ٢ ص ٦٤ باب لا يلقى عن مكاني عن حماد عن العبد  
 « صاحب » ع من حديث قال فيه والامام شعراي الموثق ما كان في ايديهم من  
 وحده اعصب لأن اعصب كله مهدود وميت في فقهاء الامامية وادعى صاحب  
 اجواهر عليه الاجماع تسميه وسموه من تسعة « اما لقوله لسي » فابدى عليه  
 احمد ومات بالشعبي الزام اعصب رد لعين مادامت موجودة وان استلزم  
 هدم امه وشذابو حيفة في لارام « لقوله » نص عليه ابن قدامة في المعى  
 ج ٥ ص ٢٦ « وعلمه ان هاء احس في مخرج ٧ ص ٣٧٩ ان صرر ما عصب  
 بهدم منه لا يجوز شيء وصرر اشد يجر « بغيره » فترعى لصرر الذي لا يجوز  
 وذكر الشعراي هذا الخلاف وسعيل في الميزان ج ٢ ص ٧٧ وعصل العراني في —

« قوله ره ثم الحكم بالصدقة هو المشهور »

هذه هي الجهة الخامسة في مصرف مجهول المالك - قال ابن تيمية عن طريقه  
ويعرف فيه ما ذكره « المصنف ره » وأما ما فيه أحسن تصديق وما أرسله في  
السرائر بقوله « روى الشيخ » وعنده المصنف « ره » أرسله في خبر الشهرة  
المحققه « ونظيره ان ابن ادریس - قدس - اراد بما روى الاصحاح اطلاقا  
احسن تصديق ولم يكن ما رواه رواية اخرى ولا نحو « يتولى الارسل ولا  
انكاف حرمه بالعدل ( وعلى كل ) قال ابن تيمية « وارتفع في الغام على عوائف ( م )  
ما يدعي دلالة على ان محمداً لم يثبت من الامم « ره » وهو ما رواه - و - ان  
يريد عن ابن عبد الله « ع » قال له رجل اي قدس است هذا الذي قد حدث فيه  
على نفسي ولو اصبحت صاحبه - قدس - به وحلفت معه وقت اني سمعته « ع »  
والله ان لو اصبحت كنت تدعني ليه قال له ابن تيمية قال « يا ابن ابي له حب  
عربي قال فاستحلفه ان يدعه « في من بصره قال ابن تيمية « قدس » وقسمه في  
اخوانك ولك الامن مما خفت منه قال فقسمته بين اخواني ولاجل ذلك احتاط  
المصنف « قدس » في الاستئذان من الحاكم « تصديق وهذه الرواية مسوقة في «  
الاها صبيحة السند والادلة « - سند ولاشئ « على موسى بن عمر مجهول حاله  
لدى علماء الرجال وان ذكروا انه مروي ووثقه ائمة الامم « ره » واما الدلالة  
او جرح « ره » ص ١٢٨ في ساحه ادرجه في سند « ره » في سنده ما ان في  
اسماء يهدم وترجع الى صاحبها واي في السنية به علي فيمنها من حبيب على نفس  
لغاصب او حيوان محترم او من محرم .

« ١ » هذا الحديث مروي في كتابي باب المصنف عن تميم بن يحيى عن تميم بن  
احمد عن موسى بن عمر عن احمد بن محمد بن ابي برد عن ابن عبد الله - ع -  
وهؤلاء الرجال احتلاء في جماعة ومما يروى من عمر فهو ان يروى من رجال  
الصحيحين من المعتمد عليهم كما في رجال ابن مردويه - حيث كان في اهل الدول  
للشيخ تميم طه جرح ص ٢٣٨ وفي طائفة « استر » ص ٨٥٢ او صحاح وفتحه  
برواية شيوخ بطائفة عنه اشار بذلك الى ما ذكره في ص ٦٠٨ وفي جامع الرواة  
ج ١ ص ٤٠٣ ذكر الرجال ومن يروى عنه وعنده منهم موسى بن عمر ثم عين -

فان موردها واقعة شخصية ومن المحتمل ان ما اصابه الشئ كان ملكا شخصيا  
للإمام «ع» وصاحبه ويحتمل عامة «ع» كقول مالك وعنده واثرت له ويحتمل  
ايضا ان هذا المال كان من صدي دار الحرب خصوصية بالإمام «ع» فلا دلالة  
في الرواية على كونه مجهول المالك ومن ثمة الاحتياط في حقه حكمه «ع»  
قبل ان يقضيه ما به صاحبه والمعروف في مجهول المالك ان يتبرمك للإمام «ع»  
بعد الفحص «ومنها ما ادعى دلالة على كون المال ملكا لمن بيده بعد احتراق  
الخمس منه وهي رواية بن مهران طوليلة حيث عند قيم ما يجب فيه ما لا يعرف  
صاحبه (١) وقد استظهر منها تحقيق احمد بن محمد في كتاب الخمس كون مجهول  
المالك ملكا من هو بيده وادعى (الايرواني) قد في الحاشية صراحتا في ذلك  
(وقول) اظهر عنه دلالتها عليه (اولا) فلا في عدم بين ما يجب  
فيه الخمس لا في مقام كون تملك من بيده المال المجهول المالك (وعليه) يمكن ان  
ان يكون وجوب الخمس في خصوص مجهول المالك الذي يجوز من بيده تملكه  
— روايته في كتابي باب الفقه واحدة وفي بن عمر هذا هو ان عمر  
ان يرد على ما به فرائده في ترجمته وفي ح ٢ ص ٢٧٨ ذكره ومن يروي عنه  
ولم يصح فيه من تعجب اهل العلم به وترجمه في ترجمته في صحيح لمقال ولم  
يظعن فيه ولم يتعقبه الوحيد في التعليقة .

(١) روى شيخنا في تهذيب ح ١ ص ٢٤٨ باب لروايات من  
الخمس مسددا عن عبي بن مهران ان ما حفر «ع» كتب فيه وذكر الكتاب  
طوليلة وكل فيه «والتقدم هو انه يرحم الله في «قيمة يفحص المرء والفائدة  
يعيدها والجائزة من الاموال للاسنان لي لها حظير والميراث الذي لا يحتسب من  
عمر اب ولا بن ومن عدو يتعظم فيؤخذ ما به ومثل مال يؤخذ ولا يعرف له  
صاحب وما صار لي هوالي من اموال الخيرية لتسعة فقد علمت ان اموال اعطاما  
صارى الى قوم من هوالي من كان عنده شيء من ذلك فليوصله الى وكيلي ومن  
كان ما يبعد شقة فليتعلم لا يسهله ولو بعد حين فان بنية المرء خير من عمله  
الحديث ورواه في الوسائل ح ٢ ص ٦١ باب ٨ وجوب الخمس في فاصل مؤنة  
السنة حديث ٥ .

بدليل حاص خارجي كالقطة التي وردت فيه روايات على انها ملك الملقط بعد  
تحريرها حولاً كاملاً ثم يتحرر الملقط بن تسكب وخراج احسن منه وبين الصدوق  
من است وما يوجد في بطن الخيل المتعدي له بهرب منع ذلك امر جود  
في بطن الخيل هو يتملك لشري ح - ١٠ وما يوجد في بطن الخيل الملقط من  
الاسحر فانه روى به الله في الواحد وقد وردت جميع تلك روايات  
(٢) (وثاب) سلمنا كون ارواها في مقدم السبل من تحت اجنه ايضا فقاية الامر

(١) في النورث ح ٣ ص ٢٣٦ عن سكيك وشيخ الطوسي بسنده  
الى عبد الله بن جعفر قال كتبت الى رجل (ع) اسأله عن رجل اشترى جرواً  
او نقرة الاحشي وله دسج واحد في حرقه عرة فيها دراهم او دينار او حوارة  
من يكون ذلك موقع (ع) عرقه منع من م يكن يعرفها فاشي لك ررقن  
الله اياه ١

(٢) روى الصدوق في الامالي ص ٢٧١ مجلس ٦٩ ونقص في روضة  
الواعظين ص ١٦٨ عن ابرهري ان بعض اصحاب علي بن ابي طالب (ع) شكاه  
عمره من وفاة دين عليه يبلغ خمسين درهم في الامام (ع) انه لم يجد عده ما  
يسد به حوائض من فطام من كل عام من كل شيء في حرقه من الامام (ع) وقال  
هذا على الرجل فقال للشيخ ان هو هم هذا يات اشد علي من حاجتي فطمه رين العادس  
ما فرح ثم دعا منصوره وجيء اليه فقرأه وقال ارجع حرقه فيسكنك الله تعالى  
مها كرتك فاحرقه وخرج من عند الامام (ع) ومن سمك بارت عايه سمكة به  
فانتاع السمكة بقرص واشترى بقرص لآخر حرقه وجاء بالسمكة بن اهله فاد  
شق بطن سمكة وجد في حرقه لؤلؤتين وبه هو يدكر في هذه السمكة اذا  
صاحب السمكة وامسح ببوله لاجل حرقه بقرصه فاد بقرصه على شيء منها  
شدها وقد سوتك السمكة والملح في حرقه لؤلؤتين عك كثر وارسل اليه  
الامام (ع) يطلب لقرصين لأن الله فرح كرت به بركتها انتهى باحتصار  
ورواه في الوسائل ح ٣ ص ٢٣٣ عن الصدوق

وبهذا الحديث استدلل صاحب الرضا وصاحب الجواهر في كتاب القطة -

فمن لا مال له لا شركة وعيب هذا على وجوب التصديق بمجهول المالك  
 في موارد عدة (وهي) ما ادعى خلافها على حوار تصرف من بيده المال  
 فيه تجوز في قليله وقليله سرياً وهي (١) من حيث تصرفه في حال  
 حال كسبت الى العدة مع قدر وقعت منه ربحاً او خسارة واما صاحب  
 وندى فمات صاحبها (٢) او (٣) من جهة (٤) من جهة وخرج صدقة  
 قليلاً قايلاً لا يخرج من جهة (٥) من جهة (٦) من جهة (٧) من جهة  
 و (٨) من جهة (٩) من جهة (١٠) من جهة (١١) من جهة (١٢) من جهة  
 في (١٣) من جهة (١٤) من جهة (١٥) من جهة (١٦) من جهة (١٧) من جهة  
 تصديق من ادفع قليلاً من جهة (١٨) من جهة (١٩) من جهة (٢٠) من جهة  
 حمل صاحب القند من جهة (٢١) من جهة (٢٢) من جهة (٢٣) من جهة (٢٤) من جهة  
 ابيه وروى صاحب القند من جهة (٢٥) من جهة (٢٦) من جهة (٢٧) من جهة (٢٨) من جهة  
 بالحق والحق في (٢٩) من جهة (٣٠) من جهة (٣١) من جهة (٣٢) من جهة  
 (وهي) ما ادعى (٣٣) من جهة (٣٤) من جهة (٣٥) من جهة (٣٦) من جهة (٣٧) من جهة  
 في (٣٨) من جهة (٣٩) من جهة (٤٠) من جهة (٤١) من جهة (٤٢) من جهة (٤٣) من جهة  
 وارث (٤٤) من جهة (٤٥) من جهة (٤٦) من جهة (٤٧) من جهة (٤٨) من جهة (٤٩) من جهة  
 على ملكه مشترك في اوله وبعده في (٥٠) من جهة (٥١) من جهة (٥٢) من جهة (٥٣) من جهة  
 من ١٦٧ من جهة (٥٤) من جهة (٥٥) من جهة (٥٦) من جهة (٥٧) من جهة (٥٨) من جهة (٥٩) من جهة  
 اثر في وروى اثر عظيم فانه في (٦٠) من جهة (٦١) من جهة (٦٢) من جهة (٦٣) من جهة (٦٤) من جهة  
 وحده اشتهر في حوف سبعة من جهة (٦٥) من جهة (٦٦) من جهة (٦٧) من جهة (٦٨) من جهة (٦٩) من جهة  
 على المذهب الارمني ح ٢ ص ٢٧٦ من جهة (٧٠) من جهة (٧١) من جهة (٧٢) من جهة (٧٣) من جهة (٧٤) من جهة  
 بحاجة منه عليه دكتور فقهه في (٧٥) من جهة (٧٦) من جهة (٧٧) من جهة (٧٨) من جهة (٧٩) من جهة (٨٠) من جهة  
 كل عاينها علامه في (٨١) من جهة (٨٢) من جهة (٨٣) من جهة (٨٤) من جهة (٨٥) من جهة (٨٦) من جهة (٨٧) من جهة (٨٨) من جهة (٨٩) من جهة (٩٠) من جهة  
 سمعه انما في (٩١) من جهة (٩٢) من جهة (٩٣) من جهة (٩٤) من جهة (٩٥) من جهة (٩٦) من جهة (٩٧) من جهة (٩٨) من جهة (٩٩) من جهة (١٠٠) من جهة

يبحث جرافاً فهي للمائع (١) تقدمت ص ٤٣٨

(٢) كان من جهة (٣) من جهة (٤) من جهة (٥) من جهة (٦) من جهة (٧) من جهة (٨) من جهة (٩) من جهة (١٠) من جهة (١١) من جهة (١٢) من جهة (١٣) من جهة (١٤) من جهة (١٥) من جهة (١٦) من جهة (١٧) من جهة (١٨) من جهة (١٩) من جهة (٢٠) من جهة (٢١) من جهة (٢٢) من جهة (٢٣) من جهة (٢٤) من جهة (٢٥) من جهة (٢٦) من جهة (٢٧) من جهة (٢٨) من جهة (٢٩) من جهة (٣٠) من جهة (٣١) من جهة (٣٢) من جهة (٣٣) من جهة (٣٤) من جهة (٣٥) من جهة (٣٦) من جهة (٣٧) من جهة (٣٨) من جهة (٣٩) من جهة (٤٠) من جهة (٤١) من جهة (٤٢) من جهة (٤٣) من جهة (٤٤) من جهة (٤٥) من جهة (٤٦) من جهة (٤٧) من جهة (٤٨) من جهة (٤٩) من جهة (٥٠) من جهة (٥١) من جهة (٥٢) من جهة (٥٣) من جهة (٥٤) من جهة (٥٥) من جهة (٥٦) من جهة (٥٧) من جهة (٥٨) من جهة (٥٩) من جهة (٦٠) من جهة (٦١) من جهة (٦٢) من جهة (٦٣) من جهة (٦٤) من جهة (٦٥) من جهة (٦٦) من جهة (٦٧) من جهة (٦٨) من جهة (٦٩) من جهة (٧٠) من جهة (٧١) من جهة (٧٢) من جهة (٧٣) من جهة (٧٤) من جهة (٧٥) من جهة (٧٦) من جهة (٧٧) من جهة (٧٨) من جهة (٧٩) من جهة (٨٠) من جهة (٨١) من جهة (٨٢) من جهة (٨٣) من جهة (٨٤) من جهة (٨٥) من جهة (٨٦) من جهة (٨٧) من جهة (٨٨) من جهة (٨٩) من جهة (٩٠) من جهة (٩١) من جهة (٩٢) من جهة (٩٣) من جهة (٩٤) من جهة (٩٥) من جهة (٩٦) من جهة (٩٧) من جهة (٩٨) من جهة (٩٩) من جهة (١٠٠) من جهة

والكلام في هذا السائل .

وأما خاطر فتم كان لاى احبر وكان منه شيء فميت الاحبر ولم يدع وارثاً ولا قرابة وقد صفت بذلك فكيف اجمع فقهاء (ع) رأيت المساكين رأيت المساكين فقلت حجاب ورثته اني صفت بذلك فكيف اجمع فقهاء (ع) هو كسبيل مايت قال حده طاب انفعينه (١) ومجوزاً غير ما قد عده (ع) في الاحبر الدابة على وجوب التصديق بمجهول المالک كما ان المساكين في الخشية و... على عدم دلالتهم على ذلك ومنه من حفظ ان الوصية به الى ان واحد ما يمكن ان يكون لادم (ع) في شايبة التصديق (وكيف كان) صدر هذه الاحبار وجوب حصة ما يكون في الدابة من مال الاحبر ووصية به فان الحكمي لا يكون معرضاً بتلف بخلاف بعض الاحبارية فهي احبسية من حكمها (مضافاً) الى ما ورد في ما كان مالكة فهو ما فقد دون مجهول المالک ولا بد من احبار آخر (ومما) ما ورد في موارد مجمعة من التصديق بمجهول المالک مثل ما ورد في بعض كتب ابي ابية وما ورد في وديعة الفاضل وما ورد في بقي من بعض المسامير عند الاحبر من امتناع في سعر الخج وما ورد في لدن اني على دمة المذبول مع فقد الدائن فلما دما وجوب التصديق بمجهول المالک الا به لابد من تقييدها بما بعد اليأس عن نظير ذلك فان مقصود الآية وجوب رد الامانة الى اهلها مع التمكن ولا معارض لها من هذه ناحية وانكاف معرضه لاحبار التصديق من حيث اقتضاها وجوب الفحص (وعلى فرض المعارضة بعد التبايغ) يرجع الى حرمة التصرف في مال الغير بالتصديق لول يأس عن نظير ما يمكن فيحصل مورد احبار التصديق بما بعد اليأس حيث لا يمكن اطلاق الآية

(فذلك لبحث) انما تلخص مما ذكره ان احتمالات في مجهول المالک خمسة (١) ان يكون الامام (ع) (ب) ان يكون واحداً مع ذواتهم (ج) التصرف فيه ثم التصديق به قبلاً قبلاً (د) وجوب اخذ المالک بما الوصية به (هـ) التصديق به مطلقاً والاول مدفوع بعدم تسمية دليله سداً ودلالة وشئ مدفوع بعدم ثبوت الاطلاق لها وعلى فرض ثبوت تقييد احبار التصديق لأن لفظة يأس محمول مطلق وثبت قد عرفت الكلام في مدركه وارباع يختص بصوت عدم يأس

(١) لفقهاء في ميراث المفقود وعنه في نوسائل ج ٣ ص ٣٦٦ في ميراث المفقود

عن الظاهر سمعت و ثبات قد عرفت كلاً في مسلكه و اراهم يختص بصوت عدم يأس  
من طفر مادات و احكام يدفع به و مرد فيه من ايراد مختص بالكلية في  
البيعة الذي لا يخاف عليه من التلف فيمن حرمس و يقيد بصورة العجز عن  
الوصول الى اهل بيت لم يرد ان يصح لا من المالك كما هو واضح  
ولا من الشارع لأن مقتضى قوله سبحانه ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى  
اهلها و حوز الرد مع انكم فيجب احقق مقدمه ( وعلى تقدير وقوع المعارضة )  
بينها وبين خبر اصدق بالمعروف من وجه نقط الاطلاقات و يستصر موردها  
عما بعد يأس ( ثم ان دهر الامر ، تصديق هو لوجوب تعييناً ) فلا يجوز من  
بيده المالك انه في عهده عند اليأس لأنه تصرف في مال غير بدون اذنه ( ودعوى )  
ان الامر بالتصديق في مقدم توثيق الخبر فلا بد على وجوب لانه عمل وعاقبته  
هو احوار فيثبت له التحريم من خطط للمالك وللوصية به و بين التصديق  
( مدفوعة ) بان من الاحكام و ربه في تصديق صاهرة في بين الوصية فان  
المسؤول عنه في جميعها هو صديق لجدس لسبب عن حال غير و بيان ما يحصل  
به و راع دمه عنه و صحيحة معاوية بن عمار وان لم يكن لها هذا نظير ولا يبرى  
اجلها الى ظهور غيرها ثم انه قد يحتمل في المدة احتمالاً سادساً وهو دفع المال الى  
الحاكم و يستند عليه و حين احدهما انه ولي اهل بيتها انه ولي الفقراء و اعرف  
بموارد لشرفه ( وفي الوجوب ما لا يخفى ) أما الاول ( ففيه ) ان ولاية الحاكم  
انما تكون في اداء المجهول للشارع الولاية لغيره فانه ولي من لا ولي له و لا ولاية  
لحكم على اليتم مع وجود الاب و الجدوي مقام جعل الشارع لمن بيده اداء الولاية على  
تصديق به و قد جعل هذا وصية له وهو ولي تعذب من هذه الجهة فلا محال  
لثبوت ثوبه عليه بحكم و هذا نظير ما اذا علم رضاء المالك بالتصرف في ماله  
بحو حاص كالاتفاق على اهلته فانه يتعين عليه ذلك لان اصابته اليه بهذا طريق  
كما لا يجوز ان يدفع الى الحاكم لاحتمال عدم حوز تصرفه فيه ( وعلى هذا ) بشكل  
الدفع الى الحاكم في المقام ايضاً ( نعم ) الاحتمال الاستبدال منه او الدفع اليه  
بموافق التوكيد في التصديق بالمال ( واما الوجه الثاني ) ففيه « ان ولاية الحاكم  
على الفقراء لم تثبت الا في موارد حاصه كالزكاة والخمس وان جاز للمالك صرفها

على تفصيل ذكر في محله وليس انعم منه وان كونه اعرف بالموارد قال كانت الشهادة حكيمه فلا ريب في ان اخذ كنهه في اذنه حكيمه - فالرجوع اليه هو في تعيين المورد - لا دفع المال اليه وان في شبهه امر حرجية فكون انكم اعرف بالموارد تنوع امره بكون غيره اعرف به منكم بكثره مع شدة مهم .

( فوه ١٠ ره ) ثم ان حكم بصر الاصل ان لذلك

الملك ان كان معروفا فاعيد اليه من يده اذ لا يملكه بغيره واداره لكنه تردد بين غير خجور وان كان مكاه كما في مورد ردية بوس ورواية الاخر في بعض فحصى واصاب الاحار وقد عرفت ان كل من معروف اصلا وتردد بين جميع الناس فقد عرفت تعيين كلاء فوه وان كانت معروفا ما يشخصه وخصوصياته ويملكه فعلا الا انه لا يمكن ان يكون له حسن مؤنه اذ مع سلطان ونحوه لا يرحى رواه فيجب تصديق به قال في مرئفة به وصيفة من ربه المال بما به باخر عن حصة الى ما كنهه ولا يفرق فيه بين امرت ذلك ومن هذا اخرى صاحب اجواهر ( فوه ١٠ ) على سهم لادامه ع » حكم بمجهول ذلك من حيث صرفه في موارد الصدقة فخور اسده ان هي ب حورمه اعطاء لصدقات ( ١ ) وما ناه وان كان صحيحا كقولنا ان بصري بمروعة قال وحيث لتصدق بذلك من تعدد اصداء له في ان لم يعم رصده بصرفه في مورد خاص فهو حيث آخر طين لاصده ليه في سهم لادامه ع ) بقطع رصده في صرفه على العيون من احد النعم بل مصداق اهل نعم يدين بخدمه شريعة المطهرة .

( فوه ١٠ ره ) ثم ان مستحق هذه الصدقة هو الفقراء

لا يحق ان عدم حوار بصدقه الى داعية من جهة الانصراف الى الفقراء ولا يصدق عرفا ان يقول احد تسدوت بدلي على الاعياء وان قصد به وجه الله تعالى هذا في فوه تعالى ( اما لصدقات للفقراء ) فانها وان فمرت بازكاة الا ان التعمر بالصدقات يشعر بالعموم ثم ان مقتضى اصطلاح الاحار الوردة في المقام كقوله ع » تصديق به على اجوات او اصحاب حوار اعطاء الماشي بصدق

( ١ ) قال صاحب اجواهر ( فوه ) في ذكر مصرف سهم لادامه ع ) -



هذه بعد من عليه قال اعلم انه من صدقة حصص الزكاة لانها اوساح  
الأمول والأعمال كما في (أخر (١) ولا يصح الخلق صدقة لدفع سببه به  
لان في صدقة من لا يثبت سبب مع مقدم انه تحي دون مطلق الصدقة حتى مثل  
اوقاف أمير المؤمنين (ع)

(بهي شي) روي في مصدق محمد بن ابي عبد الله عن روي صاحب الصيام لا  
فيه وجوه من أخر من حسن عطاء وسماه كذا . تمثيل بين والامامة  
والعدول والحقين من ما داوود بن رطلانه منه وعدمه (والصحيح)  
عدم بصل مطلق لاني قد عرفت من مدين على صنفه بالخصوص وقد ذات عليه  
رواية حسن لم يجز صحتها نعم لأصح ما على أخبار صعب الأخير به (وقيل  
بين ذلك) لا بد من الإشارة الى الفرق بين النقطة التي هي بعض أقسام مجهول  
الامت (٢) وبين ما نحن فيه و الفرق بينهما من وجهين مع قطع نظر عما تقدم من  
واحد حقه ثابت يجوز في ابدن ان حسن ظن بأفة مولانا صاحب الزمان  
روحاني لروحه بعد نقص عدم أية حجة في صرفة على أنهم من مصارف  
الامامان الثلاثة ليس في الحقيقة في ولا في صرفة في غير ذلك مما يرجح  
على صحة من مصرف عزم وان كان في ابدن عند الحساري او عدم  
وسيج ان حسن ان لا يصح في نظر تعين صرفة في سمعت بعد الله على عدم  
مقولة ادعية من الوصية به او دونه او غيرها تعريض لثبته وادعائه من غير  
فأداه قطعا بل هو سببه وروفي من ذلك معتمده معاملة المار مجهول مالكة  
باعتبار تعدد الوصول في روحاني بعداء او معروفا بذلك باسمه وسببه دون  
شخصه لا تجدي من اس حكم مجهول المالك باعتبار تعدد الوصول اليه للجهلية  
فيتصدي به حيثما نائب لعية عنه ويكون ذلك وصولا اليه على حسب غيره  
من الاموال التي يتمتع بصحتها الى اصحابها « ه »

« ١ » في الوسائل ج ٢ ص ٣٥ باب ٢٨ تحريم الزكاة الواجبة على بي  
هاشم حديث ٢ عن محمد بن مسلم عن ابي بصير ورواية عن ابي جعفر وابي عبد الله  
قالا قال رسول الله « من صدقة ربح الله بها وان الله على حرم على  
مها ومن غيره دون صدقة لا تحل بي عبد المطلب .

« ٢ » في اجواهر في ضمن تعريف النقطة قال أعرق بين موضوعي —

وحوب الفحص « أحدهما » أن اللقطة يحوز أحدها ابتداء بقصد انتك من حين الالتقاط إذا لم تكن لها علامة أو كاتب أو من الدرهم أو من الفحص حولها إذا كانت علامة لور وداحس كثيرة في حوازل تملكها بنية الصالح مع الكراهة لما يظهر من بعض الاحبار وهذا خلاف معمول المالك فيه لا يحوز أحده لمصلحة نفسه الابنية الرد الى المالك من باب الخسة والاحسان اليه ولو وضع احد مالا في مكان أو دفعه فيه فغاب ولم يعرف حياته وتهدر أو وصول اليه أو الى وارثه فلا يحوز اخذ المال وورد الى صاحبه وإذا حصل اليه من غير أن يظهر بمالكه لا بد له من التصديق به لا انتك « ثانيها » الاشكال في رد وث لصدر في لقطة إذا تمسك بها الملتقط أو تصديق لقيم الدليل عليه بخلاف المقدم حيث لم يرد فيه دليل على الضم الا في ودعة المص وأرواية ضعيفة بسد فلا بد من اثبات ضمان فيه من التماس دليل آخر غير الاحبار « وتحقيقه » في مقدمين ( الأول ) أن يكون اليد من حين حدوثها امانة شرعية ولم يسبقها بد ضامن كالأخذ من الجارية الرد الى المالك في أن تكون اليد حدثا عدوانية كما إذا أحده ابتداء بصاحبه غصبه وقصد انتك اما لجعله باحال أو غصبه ثم دم وقصد الرد الى المالك ولم يتم كمن غصبه فتصدق به « وفي المقدم الأول » عدم العلمان صهر لال المرحب للضامن احد امور ثلاثة اليد أو الانلاف أو الدليل الخاص اما اليد فمعرض عنها في المقدم يد امانة لأنه اخذ المال بنية الرد فلا يعمها دليل ( على يد ما احدث جن ذري ) ان يعمها قوله تعالى ( ما على المحسنين من سبيل ) وما ورد من نفي الضامن عن الأمين واما الانلاف فربما يتوهم كون تصديق المالك انلاف على المالك فيعمه دليل ( من الملق ) ولا يباقي ثبوت الضامن وحوب تصديق باس مكلفا كما في اكل من العري الخجاعة

---

مجهول المالك واللقطة هي اعتبار صدق اسم الصباغ من المالك في الثاني دون الاول بل الأصل عدم ترتب الأحكام ببقعة مع عدم تحقق اسم الصباغ ولذا قال في جامع المقاصد ليس من اللقطة ما يؤخذ من يد السارق والغاصب ونحوهما بدم صدق اسم الصباغ من المالك ثم قال ظاهر الادلة كون العنوان فيها اللقطة وهي عرفا وبقعة المالك لصايع لا مطلق ما لا بد عليه من المال وأن لم يعلم كونه صايعا ومنه يعلم عدم اشهاد لدعوى اصابة الحكم باللقطة في كل ما لا بد عليه وان لم يتحقق وصف الصباغ فيه « ه » .

واجب مع يجب عليه لأكل تكليفاً مع ثبوت ضمان عليه ( والمر فيه ظاهر ) فان  
لاضطرار يرفع الحكم سلكي دون اوضعي ( لانه نوحه فانه ) أولاً ان  
شمول ( من اتلف ) لمثل المضمون مستمر للتسليم فانه اذا تصدق به صار مديوناً  
للمالك بمثل وقيمة وهذا الدين ايضاً محمول لماك فيجب التصديق به ويكون  
ذلك اتلافاً له موحداً للضمان واشتعالاً بمدة بمثل او بقيمة وتالياً في انه دين محمول  
للمالك فيجب التصديق به كذا الى ما لا يهايه له ( وثانياً ) لا ينبغي الشك في انصراف  
دليل الاتلاف الى ما اذا كان الاتلاف على الذات فهو فاصراً عن شمول ما اذا كان  
الاتلاف بسبب كما في المقام حيث ان تصديق المالك يكون تبعاً للمالك ولو في الآخرة  
( ومن هنا ) لم يقل بالضم في اذا كان أحد مشرفاً على الهلاك من الجوع ومتمتعاً  
من الأكل من ماله فحيره أحد على الأكل منه أو وقعت له في دار شخص  
وتوقف صدقه على صرف بعض أمواله من ائتمه ونحوه فله أحد لا يكون  
ضاماً لانه احسان به من يصرف عنه دليل الاتلاف هذا مصداقاً الى انه لم يقل  
أحد من التصديق بنفسه موجب للضمان في المقام بحيث يكون التصديق ضامناً  
وان لم يظهر المالك وما احتمل ضمانه بعد ظهور المالك ومطالبته ( واما الدليل )  
الخاص على الصهر فلم يثبت الا في ودعة البص حيث يظهر من رواية حفص  
صكون التصديق ضامناً له من اذا ظهر وطالب بماله والأصل عدم الصهر ( ثم  
لا يخفى ) انه ليس للمالك الرجوع على فقير وان كانت العين باقية لأن ما كان  
لله لا يرجع ( على ) ان العين بعد دخولها في ملك الفقير بحكم الشارع يكون  
خروجها عن ملكه محتاجاً الى دليل وانما شك في لزوم التصديق وحواره فإزالة  
الزوم في العقود محكمة كما ان ضمان الفقير للمالك بائن او القيمة ايضاً محتاج  
الى دليل والأصل عدم الصهر ( واما المقام الثاني ) وهو ما اذا كانت اليد بيد  
عدوان كما اذا أخذ المال بنية ائتمك جهلاً بالخال زعماً منه انه للجار أو عصبياً  
او انه بنفسه غصب مال الغير ثم ندم وازاد الرد وربما يقال مقتضى اليد ثبوت  
الصهر بالتصديق وبه ارد لا يرفع الصهر الثالث لعموم على اليد لما عرفت من ان  
نية الرد ليست مقتضية لعدم الصهر بل عاقبته انه ليس فيها اقتضاء الصهر ولا  
مناهضة بين ما فيه الاقتضاء وما لا اقتضاء فيه ( وفيه ) ان التصديق بحكم الشارع

[illegible]

والمستحصل « من جميع ما ذكرناه ان المصدق المحض لا يوجب  
الصحة من غير فرق بين ما اذا كان ايد له عمل او غير ذلك فذهب اليه المصنف اولا  
من ثبوت الصحة في ايا كان ايد به تمسكاً بالاستصحاب ثم انه في الصحة  
فيما اذا لم يكن ايد به عمل تمسكاً بعدم قبول الصحة واستبعاداً من ضرورة  
للموافاق ما بالاستصحاب ولا يجوز ان يكون راجعاً عن الصحة سبب المصدق له  
ذكرناه من ضرورة الفصل مع ثبوت صحة العمل من ايد ليس به عمل ولا تعدي  
عن اورد من جهة عدم قبول العمل لا يحل في الاحكام الظاهرية على  
ما بين في محله واما ارسنه فلا بعد كونه رواية حقه من حيث الصحة بسند  
لواردة في ردهة على فرض صحة العمل لا هو حب لا تعدي عن  
موردها كما لا يتعدى في الحكم اذ كرهها بان يحكموا بوجوب الفحص حولها  
في مطلق محمول المالك كما حكموا به في الملقطة وعلى فرض كونها غير صحيحة  
مرسلة لم يعلم البخاريها بل لم يعمل بها الاصحاح ولا يمكن العمل بها في كون

الأمير محمد بن عبد العزيز

( قوله « ره » ثم الصان هل يثبت بمجرد التصديق )

[illegible][illegible]

لمطالبة المالك بضمحان المنافع قبل الرد واحتمال ثبوته قبل ذلك مدفوع بالاصل واما وجه الكشف فدعوى صهور الروايات فيه  
( قوله « ره » لو مات المالك )

في المقام فمرعان الاول ادعاءات المالك قبل يقوم وارثه مقامه في احارة تصديق او الرد اولالا ينبغي ان يثبت ان المالك حين تصديق هو الذي له حق الاحارة او الرد لا املك حين الاحد او الائتضاع وعيه ادعاءات المالك قبل تصديق وانتقل المالك الى وارثه ووقع تصديق في ملكه كمال للوارث حق الاحارة او الرد بلا اشكال لوقوع تصديق في ملكه وافعه وان احده تصديق في التطبيق حيث انه قصد التصديق عن المورث وهذا واضح ودعا للكلام فيما اذا مات المالك بعد التصديق ثم ظهر وارثه قبل له حق الاحارة ولا وادي قواه المصنف « ره » اولالا انتحال رعا منه انه من الحقوق المدنية بجمعه قوله « ع » ما ترك الميت من حق او مال فوارثه ( ١ ) ثم احتمل اعدم لان المعروف ان التصديق لازم وبس لاحد الرجوع الى لعب والرجوع الى المثل او قيمة ثم يثبت الا للمالك حين التصديق « والصحيح » هو شي لان ثبت من الاخير ليس حوار الرد والاحارة للمالك حين التصديق وانتقاله الى وارثه فرع كونه من الحقوق المدنية القابلة للاسقاط والنقل والانتقال كالتحيز وحق الشفعة ونحوه وم يثبت كونه كذلك بل يحتمل ان يكون حكما من الاحكام الشرعية كحوار الشرب من الانهار ومجرد الشئ في كونه من الحقوق كاف في عدم امكان التمسك به دل على انتقال الحقوق بالارث بل الاصل عدم ثبوت حق للمالك بالرجوع الى المثل او

عليه او قيمتها ( المؤلف رحمه الله )

( ١ ) في اوسائل ج ٣ ص ٣٦١ باب من لا وارث له عن الصدوق عن ابي عبد الله ( ع ) كان رسول الله يقول اما ابني بكل مؤمن من نفسه من ترك مالا فلوارث ومن ترك دنيا او ضياعا فالي وعلي وفي كمر الحال ج ٦ ص ٤ عن احمد عن ابن كريمة قال « ص » من ترك مالا فلورثته وعن ابن سعيد عن جابر قال ( ص ) احسن الهدى هدى محمد ( ص ) وشر الامور محدثاتها وكل بدعة ضلالة من مات وترك مالا فلاهله ومن ترك دنيا او ضياعا فالي وعلي .

(حكم التصديق بمجهول المالك اذا لم يرض به المالك) - ٤٥٥ -

القيمة بعد سقوط حقه من اجتماع هس لعين المتصدق بها هذا بساء على ان يكون الصالح على المتصدق من حين الرد كما استظهرناه واما لو قلنا بان ضمانه من حين لتصدق فلا مباح من الالتزام فلا تنفع الى اوارث اذ دمة المتصدق (ح) تكون مشعولة الميت فيكون مدبراً له وله نقل الى وارثه لا محالة .

(الفرع الثاني) عكس الاول وهو ان مات المتصدق ثم طهر المالك ورد المصدقة فهل ينفذ رده ويحب على الوارث اخراج لغرامة من تركته اولا وقد يتوهم عدم الوجوب على الورثة مدعوى ان وجوب الخروح عن عهدة المال كان مجرد حكم تكليفي على المتصدق وقد سقط بموته فبس على وارثه شيء فهو نظير وجوب الاتفاق على الارحام في كونه مجرد حكم تكليفي (الا ان الظاهر) وجوبه لاطلاق قوله «ع» في روايه حفص (١) على ما في المسائل ما صاحبها بعد ذلك خير بين العرم والآخر فالاحتار بمرم عزم له ومقتضاه تعلل حقه بما تركه الميت وكذا الحب في اللقطة لانه (ع) ترك لوديعة عمرة اللقطة فكأن الحكم فيه مبروع عنه ولا مانع عقلا ولا شرعا من حديث لصين الميت من حين رد المالك بمصدقة بعد ما يرى اعتبار العقلاء اشتغال الدمة الميت والبيت ودلالة الرواية المتقدمة عليه وقد ثبت صحت الميت في موارد كثيرة منها ما ادارى احد حجارا

(١) كان اتهم بالروية في المقام اعلاه على نقل المصنف «ره» لها وبعد مراجعة التهذيب ح ٢ ص ١١٨ آخر المكاسب ولوسائل ح ٣ ص ٣٢٣ باب ١٨ ما يؤخذ من اللصوص عن حفص بن عياض ورواها فيها (يعرفها حولاً فان وجد صاحبها رده عليه والا تصدق بها قال ما صاحبها بعد ذلك خيره بين الاجر والغرم فان اختار الآخر فله الآخر وان احتار العرم عزم له وكان له الآخر) وطاهره فرض حياة المتصدق فلا يعم موته نعم يمكن اتهم في انقدم بما ورد فيمن تملك ما النقطة من الدراهم بعد يئس فاشترى بها جارية وكانت اسة مائة الدراهم فاذا طهر المالك لم يكن له حق في الجارية لانه اشتراها من قوم آخرين واما له الدراهم وهذا حكم على القاعدة لان تملك الدراهم بعد يئس وشراء اخارية بملكه لا تملك غيره والمالك له حق التعریم بالدراهم «وعلى كل» من الممكن اتهم مطلق هذا الخبر اثبت حق المالك بالتعريم حتى بعد موت المتصدق (المؤلف رحمه الله) .

وكسر الماء لشخص أو للمي الذي ار شخص فأحرقه ومات قبل وصول  
الحرق إلى الماء وأحرق من من ثم لم يكن له من الماء حرق من  
المال يخرج من تركته وممن أحضر رضى من رضى في شخص وممن  
بعد موت أحرقه حرقه من تركته وممن ليد تطاطب في أحاشية  
بعكته وهو ما لا تصب شكة للخير فواجب فيه عديد بعد موته لأنه يدخل إلى  
وارثه وكذا إذا شرب لسه في خمس شفر لازم ومدة مائة فوات قبل انقضاءها  
فيذكر من المال إلى يورث ( وجملة ) ومات امتصدق وضهر وارث ورد  
العدالة أخرج المال من تركته كإثر ديونه .

### ( قوله « ولو دفعه إلى الحاكم فتصدق به » )

عبر من المسألة أن من بيده مال إذا دفعه إلى الحاكم ليسصدق به فهل عليه  
الصدق أم على الحاكم ( رده ) فصل بين ما إذا كان من بيده المال أم لا  
بالتصدق به تأييد من ظاهر صاحبه ودفعه إلى الحاكم يعوان التوكيد في التصديق  
بصحة لانه لا تصدق حقيقة دون الحاكم ومن من تصدق لا بدى وبين ما إذا  
دفع المال إلى الحاكم قبل أن يفسر عن ظاهر صاحبه يعوان به ولي الله فيكون  
الحاكم هو الحاكم بالصدق بعد إفسه عن المهر به ذلك ويكون هو بصحة غاية  
الأمر يؤديه من ذلك لانه لم يفسر عن ظاهره الشخصي وإنما أحذره يعوان  
حكومته الشرعية فيكون ظاهر حكمه نفسه المؤدى من بيت المال ( ويقول أولاً )  
أن ولاية الحاكم على المال كانت يعوان أولادته على عيب في المقام بمجموعة  
صعري وكبرى أما الصغرى فلا حتم أن يكون المال حاصراً لدى الحاكم والمقتط  
ويسمع التعريف غير أنه لم يعرف كون المال صغيراً أو كبيراً أحد شيئاً وصاح  
منه ثم مات لذلك فأقبل منه صدق إلى وارث من وولعه به ( وما يكبرى )  
فلعدم قيام دليل لفظي على ثبوت ولاية الحاكم على العائب أو كان للعائب ولي  
شريعاً وإنما يعرف بولاية الحاكم عليه من باب الحسبة بمر الميقن ولا تثبت في  
ممن المقام أندي يكون تصرفه خلاف الأحكام ماسة إلى العائب وأما من بيده  
المال فإذا تصدق به صاحب المال إذا رد صدقة فيصل إليه منه ولو بعد حين مع  
ولا يثبت على التصديق ثابته شرعاً ومعهم لا مجال لولاية الحاكم ( وبالجملة ) عدم ثبوت



ولاية الحاكم في المقام لأمرين قصور المفتضى ووجود المانع فتصرف الحاكم في مال الغائب لا يصح الا اذا كان احدا اياه ومصلحة له كتعمير داره المشرفة على الاسواق ولم يكن له ولي فمصلحة تثبت له لولاية على الغائب لكون يجوز هذا التصرف هو القدر المتيقن ( وثاني ) لو سلمنا ولاية الحاكم على الغائب ومحصلا كونه كذلك عما لم يكن محل للتفصيل المذكور فان ولاية الحاكم لو ثبتت كانت يده بمنزلة يد المالك وايجاب المال اليه عمرة ايصاله الى المالك فيكون الدفع اليه مبررا بدمية قطعها اي داع كان ولو بقصد توكيله في الايجاب الى المالك فان هذا القصد ليعمل لا دخل له في بصره وعدمه بعد ثبوت لولاية وهذا بطريق دفعه الى نفس المالك او وكيله بهذا العنوان جهلا منه بانه هو المالك او وكيله ( فتحصل ) مما ذكر انه بناء على انكار من عدم ولاية الحاكم في المقام يكون دفع المال اليه ابتداء بعنوان الولاية مشكلا بل هو ممنوع ( نعم ) يجوز دفعه اليه بعد لئس من الطهر بذلك بعنوان التوكيل في التصديق لانه اعرف بالموارد مع عدم سقوط ضمانه ( وأما بناء ) على ثبوت اولاية به فلا مانع من الدفع اليه ابتداء لانه بمنزلة المالك كالتوكيل فيجوز الدفع به بعد لئس عن طهر المالك بعنوان اولاية او التوكيل في التصديق ويسقط به ضمانه في قصد كان الدفع .

قوله « وقده » وما الصورة الراحة وهو الخ قد عرفت سابقا عدم اختصاص الاحكام بالمال المتخوذ من اجتر وحرياتها في مطلق محمول المالك لمورد البحث المال المشتمل على الحرام سواء كان من اجتره او غيرها وقد قسمه « المصنف » الى اقسام خمسة اربعة منها في صورة الاشاعة وحامسها صورة عدم الاشاعة فان اختلاط احد المالكين بالآخر قد لا يوجب الشر كذا اذا اشترى احد فرائد وسرق فرائد اخر واشتمها وقد يوجبها كاختلاط ندهن بلدهن والخبطة بمثلها ( وعلى الثاني ) قد يكون القسر ولذلك كلاهما معلوما وقد يكون كلاهما مجهولا وقد يحتلن والاختلاف على وجهين فهذه اقسام اربعة ونصمها الى القسم الاول اعني ما لا يخص فيه الشر كذا تكون الاقسام خمسة ( ولكن الصحيح ) جريان الاقسام الاربعة المذكورة في فرض الاشاعة في القسم الاول اعني صورة عدم الاشاعة ايضا فاذا علم بان بعض الفرائد للغير فتارة يكون مال الغير وماله ماله معلومين واخري

مجهولان وثالثه اذ لك معلوم دون هذه ورده بعكس هلاقسام ثمانية ولا وجه للاختصاص (واما حكمها) قال كاتبة خبر وادعت كلاً ما هو من حيث الشريعة بقهرية في فرض الاشاعة على رضى المالك بعينه الشريعة بقيت على حاله والا فسم اهل بيها بسبب حتمها في فرض الاشاعة عن احرام في ما لا يعرف ووجب رده به (وان كان لعدم المالك كلاً ما هو محمولاً في صورة الاشاعة يكون المحل للمالك تحميمه على المشهور لما ورد في المالك اختصاص الحرام منه لما نحن فيه (ثم) هل يختص وحيث ان ليس وصورة «ب» اذا لم يكن مقدار لما الحرام معوماً لا بحيث احسن كونه مقدار احسن من غيره او اكثر او يعلم ما اذا علم مقداره احسن من غيره كونه اكثر من احسن او به او من به ولم يعلم بمقداره به بلا وقد روى السيد الطائفي «ورده» في ما لا الى تعميم مستطهر ذلك من اطلاق الاحرام على قول نقض في رايه احسن من ريب (١) اصبحت مالا لا تعرف حاله من حرمة بهم جميع الصور رتبة مقدمة ولم بعض لأمم (ع) في مقدار الجواب في كل سجنين هو منه به جميع شريع مبداً لحيه لاني (ولكن) سجنين هو اختصاص احكام بما اذا لم يتم مقدار حرام رأساً بان لم يعلم كونه اقل من احسن ولا اكثر ولا يتم الاحتمار في صورتي العالم يكون احرام اقل من احسن او كونه اكثر منه أم لا يتصوره اذا علم بكونه اقل من احسن فلا يشرع هذا الحكم على ما يظهر من بعض احواله هو لاحسن الامتنان والوسعة على الامة ومن ثم هذان وجوب المصلحة على اقل من احسن خلاف الامتنان (ودعوى) ان لا احسن انما هو ملحط سلم حرار التصرف في

(١) في تهذيب ج ١ ص ٢٥٢ ح ٢٥٢ من بعد ثم عن ابي محمد عن احسن ابن ريبان عن ابي عبد الله (ع) قال انك رجلان في امر مؤمنين (ع) وقال يا ميمون مؤمنين اني استفت مالا لا اعرف حاله من حرمة بهم «ب» اخرج الحسن من ذلك المال فان الله تعالى قد رضى من ذلك ان يمتنع ما كان صاحبه بهم ورواه عنه في الوصافي ج ٢ ص ٦١ باب احسن في المالك المخلط بالحرام والحسن ابن ريبان هو العطار الصفي الكوفي ثقة كما في جامع الرواة ج ١ ص ٢٠١ بروي عنه ابن همام.

من الخط المالى رأساً للغير لاجل ولزوم تعينه لولا حكم الشارع اخلية عن  
 آخر ح الجرم من احوار منصرف بعد ذلك وتوجه على المكلف (قاعدة) لا يمكن  
 تطهيره بالتصدق بمقدار الحرام المشاع المحبوس منكم فيجوز ان يشره  
 في المال فيقسم به، بحسب حصصه كل من في ذلك نعم احتسار هو رد وجوب  
 التحمس عند اذا لم يعد يكون حرام في المثل أقل من الخمس « واما عدم تحول  
 الاحبار » اذا علم يكون الحرام في بين اكثر من احسن (أولاً) عدم نقول  
 ما يخص بين المهورين « لم يثر على من ترك خروج م عدم كون احرام أقل من  
 احسن عن الاحبار ودخول ما علم كونه كذا في قوله « وثانياً » انصرف الاحبار  
 عنه لأنها لم ترد لاجل من لم يعرفه ولا لا يمكن لكل احد ان يسرق  
 ما لا يعرفه ولا يعرفه ويخطئه بعض امور « ثم يخرج خمسة ليجز له جميع المال  
 هذه احواله والاحبار غير دخره لاجل من الاشياء هذه « فالصحيح »  
 لو كان مقدار الحرام محبوساً رأساً وجب اخراج خمس المال ليجز له في ورع  
 يكون احرام أقل من احسن او اكثر عموم مع المهورين لم يقف بمدة محمول  
 المالك هذا كله وفي لو حصلت الاشياء من خط واد في لا يحصل فيه الاشياء  
 ككتبتين او مراسلين ونحوهما مع كون عين الحرام ورد، كما محمولين فذهب  
 « المصنف » الى التعيين بقرعة لانها لكل امر مشكل (١) او بيع وحصص  
 (١) لا شك في العمل في القرعة في اخيه عدم الامة واستدل لها اولاً  
 بما ورد في الكتاب العزيز في آل عمران ٤٤ (ان يلقون اقلامهم ايهم يكمل  
 مريم) وفي الصادقات ١٤١ (فسام كل من المدحفين) وفي الآية الاولى نقول  
 لطريق في شمع بيان ح ٢ ص ٤٤١ صيدا في هذه الآية دلالة على ان للقرعة  
 مدحلا في تمييز الحقيق وقد قال الصادق (ع) ما تغار قوم فوضوا امورهم الى  
 الله تعالى لا يخرج منهم الحق وقال أى قضية عدل من قرعة اذا فوص الامر  
 الى الله تعالى يقول فامم من المدحفين وقال الباقر (ع) اول من سؤم  
 عليه مريم انة عمران (ع) ثم يوسف (ع) ثم عبد الله بن عبد المطلب لما نذر اذا  
 بلغ ولده عشرة ان يتجر احد من خراج السهم على عبد الله ولم يقدر ان يسخره  
 ورسول الله في صلبه « شاء » عشرة من الابل فسام عليها وعلى عبد الله فخرحت

ان شركة في النمن وكأيه « قد » يراه خارجا عن مورد اخبار التجميع فيه ، لصدق عنوان ما لا يعرف حلاله من حرامه على مجموع المالكين بل الغالب في موارد اصابة

السهم على عبدالله فراد عشرة ولم نزل السهم على عبدالله ويريد عشرأ فلما ان بلغت مائة خرجت السهم على الامل فقد عند المطلب ما اصبحت ربي عر وحل فأعاد السهم ثلاثا خرجت على الامل فقل الآن عانت رضى ربي ٣٠ فحجرها

( والافوسي ) في روح المعاني ح ٣ ص ١٥٩ نقل بض ما في مجمع البيان الى حديث الباقر ( ع ) ولم يتفق كما لم يثبت اني لطبرسي اعلاه مقدمه وفي الاية الثانية ذكر العيني في عمدة القاري ح ٦ ص ٣٩٨ ان الاية دالة على صحة العمل بالقرعة وان كانت في شرع هذا لأنه لم يمنع منه شرعا ولكن في فتح الباري ح ٥ ص ١٨٦ باب القرعة في المشكلات قال في مورد الدالة منع شرعا منه لاستواء البعوس في العصمة ( وثانيا ) ما خار اهل البيت ( ع ) لبيعة تسعة وعشرين كما في معاوين لمير فتح ص ١٠٩ وثلاثة واربعين كما في العوائد للراقي ص ٢٢٣ ومن تلك الاخبار ما في الفقيه والتهذيب عن عبد بن حكيم سأل ابا الحسن موسى ( ع ) عن شيء فقال كل محمول فعليه القرعة قلت له لقرعة محطى وتصبب فقال كل ما حكم الله به فليس بمحطى وفي قواعد الشهيد ص ٢٧٣ ثبت عندما قولهم عايهم اسلام كل امر محمول فعليه القرعة وفي ( معاوين ) ص ١١٢ ورد من طريق العامة ان القرعة لكل امر مشبه كما في رواية ولكل امر مشكل كما في حري وعمل بالقرعة مطلقا مالك والشافعي والجمهور كما في نيل الاوطار للشوكاني ح ٦ ص ٢٣٩ باب الشركاء يطؤون الامة في طهر واحد وفي عمدة القاري للعيني شرح التجارى ح ٦ ص ١٧٩ باب هل يقرع في لقسمه من كتاب الشركة عن ابن بطان القرعة سنة لكل من اراد العدل في لقسمه بين شركاء والفقهاء متفقون على القول بها ومعها بعض السكوفيين مطلقا ما بها تشبه الارلام المهي عنها وحكى ابن المنذر ان ابا حنيفة يجوزها وان كانت على خلاف القياس قائلا ترك القياس للاتار واستدل ابن حجر في فتح الباري ح ٥ ص ١٨٦ لصحة العمل بالقرعة بأربعة احاديث وصحح ابن قدامة في المغني ح ٩ ص ٣٥٩ العمل بالقرعة .

لذلك المخلط اني هي مورد لسؤال عدم الاشاعة كالاخذ من السلطان ونحوه  
فيحرق فيه ما ذكره في فرض الاشاعة من التفصيل ( واما ان كان مقدار  
الحرام معلوماً ) في فرض الاشاعة والعين معينة في فرض عدم الاشاعة مع الجهل  
بالمالك فهو من محمول لذلك تنصديق به عن ذلك وقد تقدم تفصيل الكلام فيه  
( وان كان المالك معلوماً ) ومقدار غير لا مردداً بين الاقل والاكثر في فرض  
لاشاعة او كانت عين الحرام محمولة في فرض عدم الاشاعة في الأول مرة  
يكون هذه مرة على تعيين الـ في الزمان على المتيقن حريمه كما في الـ اذا جرد  
من جائز اذا علم ان بعضه معصوم من ريد وتردد بين الاقل والاكثر فان  
يد الجائر اماره ملكيته وان يرفع اليد عنه في يعلم بعدم كونه ملكاً له وحدهاً  
وهو الأقل وأما ريد على ذلك فيحكم بكونه ملكاً له بمقتضى اليد وهكذا  
ان كان المال تحت يده فمحمولاً ان بعضه لريد وتردد بين الأقل والاكثر فان  
يده اماره ملكية نفسه واخرى لا يكون في عين مارة معينة كما وروى ان  
الودعي دفع اليه مالا وقال بعضه ملك الـ وبعضه لريد ولم يعرف مقدار  
فانه « ح » لا يكون في عين اماره على ملكية أحدهم وفي هذا الفرض لابد  
من الأخذ بالقدر المتيقن من الظاهرين وبهرع في ريد فانه لكل امرٍ مشكل  
او يقتضيان عليه ان ريب بالصلح او ريباً فيه بالتصنيف الذي هو صلح قهرى  
لقاعدة العدل والادب والاستفادة من بعض الاحبار ( ١ ) ( وأما في الفرض  
ثاني ) وهو ما اذا لم يكن الاختلاط موحداً لخصوم الشركة وما ان يراضوا  
بالصلح واما ان يداع لالين فيحصل الاشاعة في العلم واما ان يفرع منها على ان  
يكون احدهم العيني لأحدهم واخرى للآخرين كيفية لقرعة في المقام  
والقرعة في الفرض سابق فرق وصح ( قوله « قد » واعلم ان احدهم في يد  
الظالم يقسم الخ ) صاهره اتصاف نفس الأخذ من احترام الاحكام الخمسة وباعتبار

( ١ ) في ابوسائل ج ٢ ص ٦٣٣ كتاب الصلح عن لصه دوق والشيخ  
الطوسي ما سدها عن السكوني عن الصادق عن ابيه في رجل استودع رجلاً دينارين  
واستودعه آخر دينار فضع دينار منها قال يعطى صاحب الدينارين ديناراً ويقسم  
الدينار الباقي بينهما نصفين .

إضافة إلى الماء إلى ثلاثة أكواب صحيح أن الواحد من خمر نماذج جمع من  
 الأقسام لا حكم له كالشرب الجامع بين شرب الماء وشرب الخمر فإنه بما هو  
 شرب لا حكم له وأما بتعصب أحده أو ادمية بعد تصديه إلى متعلقة من الماء أو  
 الخمر من ادمية بين الخمر والماء فلا حكم له وبفساده الآخر فلا بد أن يكون  
 مختار أقسام من الآخر من كان معصية حراماً حراماً في مكان مشتملاً  
 كره أحده وحسن الاحتياط فيه وإن كان قد يجب استعداده من الماء أو على  
 الحكم الكوثر من مهور من كمال الآخر واحد منه يروى من مقتضاه  
 (ولا يرد) من خمر من خمر إلى الآخر الخمسة ما يرد من  
 ادمية شبيهة ككثرة مقدرة للآيات أو واحد من الأربعة مبرجة أو العمل  
 محرم إلى غير ذلك .

(قوله «وهو» لا اشكال في كونه من اهل البيت (ع) ما تقدم من امور دلت  
 على ان في احد المثلث من اجزاء ارض من غيره عدوان وهو حرام الا  
 كلام في ان كان من غيرهم فهو بدعي اجزى وجب عليه رده وكذا ان  
 كانت مسفلة الى بدعي اجزى وجب عليه رده الى ما حكم به ائمة الفقه  
 ضمن الامور المأثورة القيمة سواء في ارض اجزى وغيره من ثغرى بيت الله  
 وهذا واضح (في الكلام) في ان ما في دمة الاجزى ومن يحكمه من قيمة  
 ادعاءه يصح ان يكون من حبه دونه نظرا ما استعمل في دمه فخر من ائمة  
 صادق وتخيها فيجب عليه الاداء ما اراد حيا وان مات يخرج من اصل تركه  
 وتقدم على الوصية والارث كما هو صريح الآية الشريفة او انه يدس كسائر  
 يخرج من ثلث من وفي وهو والا فيبقى في دمه ذهب كدس العطاء الى الثاني  
 واستدس عليه نارة مع المقتضى واخرى بالذمة المبيع اما مع المقتضى (والمعنى  
 انصرافه عن مثل ذلك وان كان فيه حقيقة فلا يتصدق عروا والمديون او  
 المقتضى على من يده اموالا كثيرة احدها عدما وعدوانا من الدس اعتبار عدم  
 كون ملك الاموال له وقد اشتهرت ذمته بما الله به من بعد عرو من المثلث كما  
 ترى ذلك في الطائفة الموحدة دين في عصرنا فاطلاق دليل اوصيه والارث لا مفيد له  
 في المقام (واما المانع) فهو قيام له قبل اول الاسلام الى يومنا هذا على عدم

تقديم من هذه الديون على لارث واحرم من اصل الركة ولو فرض صدق  
 عن الدين عليها يكون سيرة محصنة لما كان على اخراج الدين من أصل  
 ذلك كقوله سبحانه من بعد وصية يوصي بها الدين ( وقد اختلف المتصنف ) عن  
 جمع مقتضى الدين عرق عن اشعث سنة ثمان مائة وهو ثبت في نحو فيه  
 وبذلك لا يرى عرق فرقا بين ما أتته صاحب بيان وما عتبه عدوانا كما لا يفرق  
 بين ما أتته من أموال الدين ومن ما أتته غيره من لا بعد من نظامه وان كان  
 طار في خصوص لا لاي هذا مضاعفا الى انه لا ينبغي الرب في ترتيب آثار الدين  
 على ما ثبت في دقة حاشي من باب أموال الدين حال حياته من حوز المقاصد من  
 ماله وعدم ثبوت الاستغناء به وبعدم تعلق الخمس به اذا احتصل له مال ودار أمره  
 بين صرفه في ذلك او في اداء دينه ولو تم الاصراف المذكور ثم يفرق بين حال  
 حياته وموته ( واحاط علائقه مقامه من اداء المذبح ) به ثم يثبت ما شخص  
 واحد من مقتضى على عدم اجراء حكمه الدين في ما ثبت في دقة نظامه  
 ومن يحكمهم قبله عن فيه السيرة على ذلك وما رآه من كونه العصب ما سكا  
 وقلة ماله في الدين ولذا لا يفرق في ذلك بين حال حياته وموته وبين  
 بقائه اعيان أموال الدين في الدين مع العلم بملاكه سبيلا وبين عدم ذلك كما  
 لا يفرق بين نظامه وبين من اشعث دمه باحقوق او اوجة من احسن والركة  
 او بأموال الناس من جهة فساد معاملاته ( وبذلك ) لا يريد من سيرة سيرة  
 المنشرة فم يذهب وان ارد غير هذا فلا اعتبار بها حتى يكون محصنة لما دل على  
 تقديم الدين على الارث والوصية .

( قوله « قد » ما يأخذه سلطان المستحل الخ ) كل البحث في بيد الخراج  
 من أموال الناس وسكلامها في بيده من حقوق مالية التي فرضها الله سبحانه  
 على العباد وهي ثلاثة واربع احسن والركة والخراج والمقاسمة وتفرق بين  
 الأخيرين ان خراج ما يصعب لسلطان على من بيده الأرض اخراجية وهي الاراضي  
 المفتوحة عمدة نبي هي ملك الساميين ولابد في تصرف فيها من المعاملة مع ولهم  
 بملأ المعين من الدرهم والدينار وغيرها والمقاسمة ما يجمعه عليه بنحو الكسر المشاع  
 من مباح الأرض وبنائها كالعشر والرابع ونحوه فباعتبار انها حق في الأرض

بحسب أحدهما واحداً تكون الحقوق ثلاثة واعتبار فرق المذكور تكون أربعة ( وأما الخمس ) فليس مورد ابتلاء الجائر لعدم اعتقاده بوجوبه ليأخذ استناداً إلى منع الخليفة في حق ذوي القربى ورافقه استجابه وادعوا الاجماع عليه فلا بد من التسليم في يده من الزكاة والخراج والمداخلة ( والبحث فيه ) يقع من جهات ثلاثة ( الاولى ) في رائه دمة من غيبه الزكاة أو الخراج بأخذ السلطان منه بحيث يتعين عليه الدفع إليه ولا يجب عليه الدفع إلى سلطان عادل ثانياً ( ثانياً ) في حكم الجائر هل يجوز له الأخذ بتكليفه أولاً بجور بحيث يكون صامداً ما تصرف في تلك الأموال أولاً يكون ( الثالثة ) في جواز أخذ المال المذكور من الجائر محض أو عوض وعدمه ( وللكلام فيها ) نارة في تقصيصه القواعد وأخرى في تقصيصه الأخبار الواردة في المقام ( أما الحكم على القاعدة ) فظاهر لأن الجائر ليس به أولاية على المسلمين ولا على الفقراء وإنما هو عاصب هذا المنصب من له الأمر فلا يكون أحده للمال كأحد المدينين المذكورة موجبا لتعين حق الفقراء والمسلمين فيه من يكون رقيقاً على ملكه فلا يجوز له الأخذ بتكليفه وهو صامد لما يكون بيده من غير فرق بين أن يكون أحده منه بالتراضي أو بالقهر لأن رضا المالك بأخذه إنما كان بعنوان كون المال زكاة أو خراج والمفروض عدم تعيينه به لأن السلطان لا ولاية له على المسلمين والفقراء بل هو جائر وعاصب فلا تروى دمة المالك بدائه الزكاة والخراج إلى السلطان الجائر كما لا يجوز لشخص ثلث أحده من يد الجائر لأنه من الغير الأعلى نحو الحصة ليرده إلى مالكه والظاهر أن قول « مصنف » ما يأخذه الجائر باق على منتهى ما أخذ منه مني على القاعدة ( وأما ما تقتضيه الأخبار ) من جهة الأولى أعني برائه دمة من عليه الزكاة أو الخراج فهي دالة على تعيين اخراج الزكاة فيما يأخذه سلطان وبراءة دمة المدافع بالدفع إليه فلا يجب عليه إلا اخراج ثانياً ومن تلك الآثار صحيحة خفاء الآية ظاهر تدل على أن تعيين الصدقة في المال ولمن أتى يأخذه السلطان بعنوان الزكاة كان مفروغاً منه ولكنه يسأل عن شرائها إذا كان مشتملاً على الزائد الحرام كما يظهر ذلك من غيرها من الأخبار ولعل الحكمة فيه هي التقية إلى زمان ظهور الخجة على الله ورجه وكون



وجوب لدفع على الشيء ثانياً احداث سببه وعدم ورود في بعض الاحبار حوار  
 احتساب ما يأخذه السلطان ركعة (١) في بعض الاحبار ورد الأمر  
 بالدفع انما يستحق في الاثبات تحمل على ادستجاب بصرحه كثير من الاحبار  
 في عدم وجوب وقد ورد في مصنف عتقها ان شاء - ٢ - وهذا شاهد على  
 ما ذكرناه (ومن جهة ثانية) لا دلالة فيها على جواز اخذ السلطان الا  
 اذا صرفها في مورد الشرعية حيث لا يكون مأموراً بصعاً لآلها حقوق  
 راعا اني اعلم (نعم) يظهر من الاحبار ان الامام (ع) مضي أخذه فيتعين  
 الركعة او جراح في يأخذه وتبره به دعة ذلك وقد اخذ ابيصاعاً على مصبه  
 نصرفات الجائر في تلك الاموال ببيع او هبة او عوفاً فيمكنك الاخذ شراء  
 او اماناً واحتره وعوفاً ولا ينافي ذلك حرمة تصرف الجائر فيها تكليفاً وصحة  
 لها وصحة فادانها وبما حصة الى غير شتمت دتمته بالدل من المثل او قيمة  
 ولا ينافي امضاء هبة جائر ما يرضه ان امضاء امضاء لا يتقارن المان الى  
 دعة جائر وتصميمه له كما ان امضاء بعه امضاء لتدوين عين ركعة او الجراح  
 عين جري وهذا يكون من باب تولايه على المان وعلى سلطان فيكون الموهوب  
 به ما لك او اواهب مأساً على ما يرضيه اجمع بين الاحبار ولا يماس امضاء  
 امة في المقام امضاء المان هبة حسب الموضع لبرائة دتمته لأن ادست بس  
 له تصميم حسب بل له حارة امة ورده على المقام فان الامام (ع) بتصميم  
 السلطان بما اتله من الحقوق مع امضاء معدته وتو رفاً على الامة ولايته عليهم  
 (وقد يتوهم) دلالة الاحبار على عدم صحته بحقوق بني يأخذها من وجهين  
 (الاول) ان الروايات تدل على اعطاء الامام - ع - لولاية للسلطان بعد  
 تصديده لمصعب خلافة المسلمين وان كان ذلك عليه حرماً ما فيجوز به نحو الترتيب  
 التصرف وضعه وتكليفها في تلك الاموال بعد ارتكابه الحرام في تصديده لذلك  
 المنصب او يفتى ان الولاية على هذه الامور راجعة الى المنصب بطريق الاوقاف

(١) الوسائل ج ٢ كتاب الركاة باب ١٩ ص ٣٢ .

(٢) في الوسائل ج ٢ ص ٣٣ - ١٩ ما يأخذه السلطان على وجهه

الركعة عن يعقوب بن شعيب قال سمعت ابا عبد الله عن ائمة لني يأخذ من  
 الرجل يحتسب بها من زكاته قال نعم ان شاء .

بني حرم متوليها سلطان اوقف في عصب "جلافة" ثياب في اولاية و سمحت  
تصرفاته من دون ضمان - وحدا وان كان ثمنك ثوبه الا انه لا دلاء الاحبار  
عليه فذلك لان غاية ملوكهم ان يمتصوا الاموال - ع - احد - شمس الدين لادن الاموان  
ومعاملاته فيها -

« الثاني » ما ذكره السيد ط. طائفي - قدس - في حاشيته من ان صحة الامانة  
من أحد الطرفين تستدعي صحتها من الطرف الآخر لأن الامانة الواحدة غير  
قابلة لأن تكون صحيحة من طرف واحد - فانه من طرف آخر وقد صح شراء صح  
بيع يصح ولا يكون سلسل حراما - فيه ان صحة الامانة من الطرفين  
لا تستلزم عدم صحة البيع لما ذكره من ان الامانة مبررة عن امانة تدل ان  
الاموان انما هي منكر الامن معونة ان امانة وانما هي مضمونة على  
البيع كما ان الاعين بملككم اشترى - وصحة - صحة عدم فيه بين على حوار  
تصرف لسلطان في احمقوا ملكه ولا على عدمه - ٨١ - ٨٢ - ولا يحمي  
البحث عن وثيقة السلطان و منهم يد - احده - ثمة - وهي حوار امانة من  
السلطان بحراً او يرضى ويد عليه حبه من الاحبار - منها صحيحة احدا - ٩ -

١ - في الكافي على حديث من مرة يقول - ح ٢ ص ٤٢٢ جامع من لبيع  
و شراء منه الحديث الذي عن ابي عبيدة ثابت - ح ٢ ص ٤٢٢ - عن الحسن عبا  
يشترى من السلطان من ان صدقة وسم الصداقة وهو يعلم بهم ياخذون منهم  
كثر من الحق الذي يجب عليهم فلهذا لان رافهم الا من احدى و اشهر  
وغير ذلك لا تأس به حتى يعرف الخراء فيه بين له فما ترى في مصدق يحميها  
في احد صدقات الله ما و يمول بعدا و يمدد به ثم ترى في شرائه منه فان كان  
قد اخذها وعزلها فلا تأس فيه له فترى في الخطة والشعر يحميها القاسم فيقسم  
به حظه و يمدد حظه فيعمره - عكس - فما ترى في شراء ذلك لظلمه - ٨٠ - فان ان  
كان قصصه مكمل وانتم حرموا ذلك ولا تأس بتمر منه به فيزك ( ورواه  
عنه ) في لوسائن ح ٢ ص ٥٥٤ باب ٨١ حوار شراء ما ياخذ الطام من غلات  
بامم المقاسمة وهذه الرواية يعيها رواها في الوائفي عن بكافي وشمذبت ح ١٠  
ص ٤٣ شراء البرقة و حياطة و متاع السلطان عن محمد عن احمد عن الحسين -

المشتملة على فقرات ثلاثة .

- الفقرة الاولى - سؤال الراوي عن شراء ابن لعمدته وغنمها من لستين  
مع عمه لشترى منهم بأحد من الناس اكثر من الحق الذي يحب عليهم  
فأجاب - ع - عنها بخوار حتى يعرف الحرام بعينه فيجب ويظهر من السؤال  
مفروعية حوار الشراء لولا الاشتباه على احراء ويظهر من جواب اعطاء الامام  
- ع - دلت مصفاً على تحريمه - ع - له مطلقاً حتى في فرض الاشتباه على الحرام  
اذا لم يكن الحرام معلوماً فيه لشترى فيظهر من هذه الخوار شراً بصداقات  
من اجدر حتى مع عمه دلت « ودقت بحقل الارز يدي » في دلالتها على - ع -  
بأنه يست نصاً في حوار وناهي - ع - به فيه ثم « دقت في سبورها نصاً وحكم  
بكونها شربة هذه نها حكم العفن ونقل بفتح التصرف في مال الغير فلا يمكن حمله  
على طهره - ع - هو غير مراد قطعاً ، لانما على حرمة واحدة مذكور ولا بعد  
ان يكون الموحب للاجمل فيه هو نقيضه - وقول - لعذر عرف - ع - و -  
اولاً يظهر هذه الحمية في الحوار ثم عد الى دعوى الامام وقد قصه لا يعنى على مثله  
ولان من حمل الامام في كلامه على ادعاء احكامي من حيث عدم امكان  
الاحداث بطهر لم يميز القرينة على حلاله وهو العفن والنقل كما رجمه - ع - قد - وهو  
كالحكم - وكيف كان - برد عليه ولان الرواية صريحة في اجوار فان  
الصميم في قوله - ع - لا نأس به راجع الى شراء ابن عمدة وغنمها ولا يعتمد  
فيه غيره - مصفاً - الى ان اثر من لصراحه الى الظهور لاؤدة فيه فان العفن  
ان استقلال بفتح دلت كما رجمه لم صرح الرواية ان كانت صريحة والالزم الاحذ  
بطهرها - وثانياً - مانع من صفات دلت حكم العفن والنقل مجموع فان النقل  
وهو عموم مذهب على حرمة لغصب يعصص بهذه الرواية واما حكم العقل وهو  
استقلاله بفتح التصرف في مال الغير لانه علم فهو مبي على عدم ورود ترجيح  
من المذهب او وليه في دلت وقد رخص الامام - ع - في انقام وبه الولاية على  
المسلمين كما رخص - ع - في التصرف في فيه احسن من في عين احسن ايضاً  
- ان عني عن ابن عن اسحاق بن عمار قال - لانه عن الرجن مما يشري من  
السلطان الى آخره في رواية ابي عبيدة .

— ٤٦٨ — (دلالة الاحار على حلية مال الحراح والمقاسمة)

فتسكن بركاة كذلك - واما - الاتفاق على عدم حلية ما اخذه الجائر فهو ايضاً غير ثابت لأن المشهور عملوا بهذه الاخبار من اعي الاجماع على حليته .

( بقرة ثمانية ) قوله فالتا ترى في متصدق الخ تس على امر من احدها حوار شراء بركاة من متصدق بعد عرله واحده بقرة ( ع ) ان كان قد اخذها وعرفها فلا بأس وسر لتقيد بذلك ان الجائر ليس بالاولاد على بيع ما ليس له فاذا عرفها بعوان لصدقه حار شرائه منه ولو بها تعين بركاة واحدة وقبضه لأنه ع اعتبر في حوار شرائه من حيث ولو لم يعين به من كان لا شرائه وحده اصلاً بعدم ترتيب أثر عليه على تعرض خيشه يتبعه - بشره انهم على ملك مالهما بعد قبضه - متصدق ايضاً فيكون بدل ان من المشرى راثها من بدل الثمن براه مال نفسه فهو بلا عوض حقيقة فيعرف من اشراط الامام ( ع ) ذلك يعني بركاة واحد الجائر وقبضه وحروجه عن ملك مالهما فيصبح به شرائها بعد ذلك ثم بعد ظهور ) هذه الجهة في ذكرناه من الامس ذلهم فهم وجه في سؤال الراوي ثانياً عن شراء بركاة نفسه بعد سؤاله الاول عن شراء صدقات على الاطلاق واعل وجهه قويم انه لا يعود الى ملك لاسر ، خرج عنه بعوان بركاة ولو بالشراء فهو نظير ان يشتري الانسان مال نفسه .

( بقرة الثالثة ) « قوله فالتا ترى في الخطئة وشعير بحث القسم الخ » يدل على حوار شراء اخراج والمقاسمة به في قبضه لقسم وعلى سائل كان ناعراً في سؤاله هذا في الاكتفاء بركين الاول وعدم كفاية ثانياً عند الشراء فاعلم ( ع ) بكيفية ذلك اذا كانوا حصواً على سكين الاول وكان مصبوطاً فان احصوا لا موضوعية « وكيف كان » يستفاد من حكمه ( ع ) « بذلك حوار شراء وتعين حراح والمقاسمة نفسى بعد ان فله لولاه لم يصح الحكم بالاكتفاء بركين الاول في مقام شراء ان كان مصبوطاً من يكون الشراء فاسداً » نعم « يكون المشتري مدلاً للمال لآخر اس - د ما اخذه الجائر بعنوان حقوق المسلمين كما يدل ذلك بالبرام على رائته - هـ معطى ذ - « وقد » نقش في دلالتها الفاصل القضيبي وتبعه المحقق الاردبيلي من وجهين « احده » احسن ان يراد بالقسم رارع لارض في المقاسمة فيكون اسؤال واخواب واحصين الى جواز

شراء حق الزارع بعد تسعة « وفيه » أولاً أن ظاهر عنوان القاسم من كون  
شعابه القاسم ولا صحح خلافه على الزارع إذا انقسم متساوياً الأرض مع شركته  
« وثانياً » أن سيف الرواية يأتي عن الحل على وقوع عقد صحيح ووقوع  
القسيم فيه بل يقتضي أن يكون القاسم من عمل سلف كمتصرف في بقعة  
أسانقة « ثانياً » حتى أن يكون شراء القاسم حصص من قاسم أركنة لا ما هم  
نقاسم في الجراح ولما تنبه ولا خصوصاً أن يكون دليله شخص من المدعى  
( وفيه ) أولاً أن أعطى القاسم اعم من القاسم في الزكاة في الجراح ، ويخصيص الأوجه  
( وثانياً ) أن مقتضى مقابلة القاسم بالمدعى أن يكون قسيمة ولا ، كل وجه  
بغير العارة ( وثالث ) أن يشتبه الامام مع ابن قاسم أركنة وقاسم  
الجراح كونه في عدم الفرق ( ورابع ) أن حواراً أخذ صدقات مهم من  
حوار جراح أساء هذه القبول ، فصل ( وثالث ) أن يكون المراد  
بالصدق للصدق أن يدل دون ذلك واضح بسببه - أولاً - لعدم معبودية  
طلاق سلفه في الأحكام في عرف الرضا على الإمام مع ( وثالث ) أن  
أراوي فرض في سائر أن عمه يظلمون من وحيث أنهم زيادة وعاش  
الإمام لا يجوز وداخراً وحسب غيره فهذه الاحتمالات وفيه لا يعمل عليها ، ثم  
لا يعني - أن أحدهما من الرضا من عليه حل يتصور على قسمين - ما يجب  
ألا أو ثلثة مئة عضاً بعد حد صدوه وحكم هذه الصورة حوار لأحد -  
ألا إذا عرف الحرام فيه وإنما استأخذ من الأول رأياً على المقدار  
الوجوب روية واحدة فيكون الحرام في أحد هذه حوار الكسر المشع ويمكن  
تصحيح شرط في هذه الصورة بأنه على ما هو خلاف في نواحي ثم بعد فصل  
المجموع يرد إلى الدال ، لكذلك أن كل معرفة في القسيمة مع برهانه والأكل من  
الذال المختلط بالحرام فيترقب عليه حكمه .

( من لأحمار ) مدعى حواراً لأحد من سلفه عريض ولا عوض  
رواية اسحق بن عمار قال سئل عن الرجل يشتري من الغنم وهو يظن قال  
يشتري منه ما لم يعلم أنه حرم فيه أحداً ( ١ ) وصحح شراء من الغنم من شراء

ما بأحد من الخلق من هو على فيه من قدر السلس من الخراج والركاة  
لا أمرا نفسه ليكون دليلا على حوار أحد من أحد من عبد السلطان وال  
احتماله بعض ولا نحن من لا حلاق لشئ لأحد تصدقة من عامه

( قوله « قلوه » ومنها رواية أبي بكر الحضرمي )

اشتملت على حديثين « ١ » أحدهما الأول قوله « ع » ما يدع ابن أبي سمك  
ان يخرج شئ شيعة فيكفونه ، يعني من يعطيهم ما يعطى ابن أبي سمك  
على حوار أحد الاحرة من بيت ابن أبي سمك فانه معد لأن يجمع فيه حقوق المسلمين  
من اربعة والخراج وغيره ومن انكر عليه السلام على ابن أبي سمك تعصه في عدم  
استعمال شئ شيعة في يقوم به اهل السنة من اعمال السلطان « وقد  
يناقش فيه » من حيث ظهوره في حوار مدحون مع طمعه ودهمهم من اعمالهم  
« وفيه » ان سيق الكلام في الامور على ابن أبي سمك في عدم استعمال شئ  
لشيعة كغيره من اهل السنة وليس الكلام في الامور على شئ شيعة  
من حيث عدم مدحهم في جهة عمل السلطان « ع » يستفاد منه ان مدحون  
معهم في الجهة في هو به الخ هم راء الميراث في تسوع طمعه ودهمهم في عمل  
السلطان ويحتاج اليهم الى صراحته الادلة « الجهة شيعة » قوله « ع » ما يدع ابن  
ابن سمك ان يبعث اليه يعطون الخ فانه يدل على امر ابن أبي سمك الخلق في  
أحد الخاثر من ما سلكه امير المؤمنين وجره منهم منه وزيه حوار أحد  
ولكن لا دلالة فيها على ما هو من الكلام من حوار أحد ركاة والخراج من  
السلطان مطلقا ببيع وبحود ما مقدار كان ومثري اي شخص كان لان ظاهر  
التعليق بقوله « ع » انهم من ذلك في ذلك انما هو احد خاص حوار الاحد  
علات لظلم .

« ١ » في التمهيد ح ٢ ص ١٢ ورعه في الوسائل ح ٢ ص ٥٥٤ باب  
٨٠ حوار السلطان حلال عن أبي بكر الحضرمي قال حدث علي ابن عبد الله ع  
وعنده اسماعيل انه قال ما يمنع ابن أبي سمك ان يخرج شئ الشيعة فيكفونه  
ما يكفيه لاسر وعظيهم ما يعطى لاسر فاليه تترك عداك وقد حماه علي دعي  
قال ما يمنع ان ابن سمك ان يبعث من يعطون اما علم ان لك في باب المال بعيدا .

محصر من من في ذلك مقدار حمله لا اكثر بل مقصود ذلك هو  
عدم حرار الاحد غيره بتدليل احسن من مدعى من احسن عن المقصود وهذا  
هو الوجه في منع دلائلها لا بد ذكره عن الاراضي من احاد ان يكون شيء  
في باب الدال يحوز احده وسمه المستحقين ان يكون مذكور او وصية هم  
« فانه فاسد ولا » فيه وجود مدعى من المدعى في تلك الدال بل هو يقتضيه  
محصر بركاة وخراج وحب لوفوف والتدوير ويحويها « وثانيا » ترك  
الاستفصال فانه يقتضي هذا الاحتمال .

( قوله « فانه » ومما الاحد الواردة في احكامه تدل الخراج الخ )  
وهي على طائفتين احدها ما تدل على حوار تقبل في نفس الاراضي  
خراجية ( ١ ) وهي ايجابية عدم عن فيه من حرار تقبل نفس الخراج لان غاية  
ما يستند منه احدة بشرح نفس مدعى الارض ولعل احكامه في ذلك ان امر  
الاراضي خراجية في عصر الظلم دائر من ان تقبل غايب . لا يرضى به الشارع  
لاستمرامه غلا . وفيه الناس من الخوارج ان بعضي شيعي خراجي وهو احدث  
بداو احدة معده اجاز وهو اقدم ولا يرضى به حوزة شيعي احاز وفي يأخذه  
من الخراج يدعي هو ملك المسلمين لانه يدل حقوقهم من الارضي وقد احاز ولي  
المسلمين هذه المعامدة وان كان الخراج مائلا لاسه في احد خراج ادلا ولاية له  
على ذلك ( الثانية ) ماذن على تقبل نفس خراج وحرية الرؤوس من

( ١ ) الروايات في تعيين الارض لخراجية من سبط في التهذيب ح ٢  
ص ١٧٠ في المراجعة منها ما عن ابراهيم بن ميمون قال سألت ابا عبد الله ع -  
عن قرية لاس من من اش اسمها لا ادري اصلها ثم ام لا غير انها في ايديهم  
وعليهم خراج فالتفتي عليهم لسلطان وعاينوا الي فاعصروا ارضهم وقريةهم على ان  
اكتفيهم الاستعانة بما في اكثر فقص لي لي هذا ما قصت قال لا بأس بذلك لك  
ما كان من فضل ( وعن لعين بن النضر ) قلت لأبي عبد الله ع « جعلت وذاك  
ما تقول في أرض اتصلها من سلطان قال لا بأس به كذاك اطمن اكرني الى  
غيرها ورواه في الوسائل ح ٢ ص ٦٣٩ ككتاب المراجعة باب ١٥ و ١٧ وفي  
الوامي ح ١٠ ص ١٣٩ باب ١٦٥ قبلة الارضين والمراجعة والاجارة في المجدد ٣

السلطان ( ١ ) وهي في تكون دليلاً مقام اد لا يحتمل الخصوصية في التقدير مع اعوان ويظهر من بعضها ان اصل التقيس كان أمراً مسماً متعارفاً وكان الرجل يتقن من السلطان ذلك ان او جاء او شذعه و نحو ذلك ثم انه لم يظهر ما ذكره لسمك و غير ذلك في روايه احمد بن محمد بن التميمي مع عدم ثبوت الخراج فيه شرعاً ولعل ذكرها من جهة كونها من توابع الاراضي التي هي مورد الخراج ويختلف خراجها بوجودها فيها وان لم يعاقب فانفسها الخراج .

( قوله « وه » ولا يخلو عن قصور )

ذكر « وه » روايتان احدهما صحيحة جليل من صاحب الواردة في شراء ثمر بن ابي ريد وموردها قضية شخصية مجموع خصوصية نها « ثابته » صحيحة عند الزعم من الخراج واردة في شراء الطعام وقصور دلالتها من جهة اجمال اراد من لظنهم وكون الاشارة شخصية

( م لا يعي ) التي قول المصنف « قد » ان غير ذلك من الاخبار الواردة في باب قد الارض احكام لم يعز على رواية اخرى غير ما ذكره المصنف في المتن ونقلها في التعليقة .

( قوله « وه » ويعني لديه في امور الخ ) ما يدعي لديه عليه ولم أر من تعرض له عدى يظهر من المصنف في معنى كلمة ته في بعض التسميات لآية وهو حكم اعطاع السلطان الارض خراجية لشخص خاص وملككم اياه سواء كان محاداً وبعض « والصحيح » عدم حوار ذات لان الاراضي الخراجية تكون ملكاً للسلطان على ما يستمد من الاخبار نصرة ما ذهب في مصاحبهم العامة

( ١ ) هذه الروايات في التهذيب ج ١٠٢ في المكاسب منها ما عن معاوية بن وهب قت لابي عبد الله « ع » اشترى من العامل الشيء وانا اعلم انه يظن فقال اشتره منه ورواه في لوسنل ج ٢ ص ٥٥٤ ح ٨١ حوار شراء ما يشتره اظام وفي لوافي ج ١ ص ٤٣ باب ٤٤ شراء سرقة والحياة ومتاع السلطان ( وفي لوسنل ) ج ٢ ص ٥٥٥ ح ٨٢ حوار الشراء من علات الظن اذا لم يعلم انه لم يظن عن الشيخ الصوسي عن احمد بن محمد بن عمر قال سئله عن الرجل يشتري من العامل وهو بظلم قال يشتري منه ما لم يعلم انه ظلم فيه احداً .



وليس لأحد التصرف في شيء منه إلا بإذن من ذلك لئلا يفسد عليه أو  
المأذون من قبله « وعليه » ولو استفيد من الزكيات مضافة قرب أرحم من في  
جميع تصرفات السلطان في الأراضي خراجية حتى مثل ما وقع أو من قبله الزكاة  
على ذلك كإلزامه أنه كل ما يملكه من أرض زراعية وصارت الأرض بدون  
ملاك شخصياً ، مضافاً إلى « ولكن » وقد عرفت أن زيادة إحصاء من بعض  
معاملاتهم على الزكاة والخراج وجمعاً وحوار أخذها عنهم فكيفاً ولم يشر على  
بعض خاص من على حوار وضع نفس الأرض ومنتهى الحاجة الأولية عدم  
يكون تصرفات له حسب مقصده وليس له لا دفع ولا لغيره قوله

( قوله « أنه » الأول صهر عارات الزكاة الخ )

قد عرفت حوار أحد الزكاة والخراج من السلطان مع الأرض وبدونه  
بعد دفعه له وحصوله في يده من بعض حوار بصورة فسخها وإتمام ما إذا  
لم يقصم من بشرى ما في دقة استعمال الأرض وإخوة عليه وعلى من يجب  
غايه دفع الزكاة خلاف حكم المسألة أن عادات الأصحاب اختصاص حكم  
بما بعد العرب وفسخ ولا يجوز بعده في زكاة ولا على الخراج من بعض  
السلطان « ( واثبت خبر ) هذه أمكن الاعتناء على كمالهم خصوصاً بعد احتياج  
كون بعضهم عما يؤم الأحكام من كماله على يحدده الحد من قبله على الثبات أو  
ما يهم لأحد الشيء مع كون مرادهم تجميعه وقد صرح جماعة منهم بعدم الفرق بين  
ما قبل الفسخ وما بعده ويحكم عليه الإجماع كما عرفت بحقق الثابت ( منهم ) هو الرجوع  
إلى الأحكام وهي دالة على عموم حوار كغيره ( ع ) في صحاحه اعلم لا بأس  
أن يتعين الرجل لأرض وأهلها من سلطان « ١٥ » فإنه لا معنى لنقل الأرض

( ١ ) هذه الرواية ذكرها الشيخ في تهذيبه ج ٢ ص ١٧٢ باب  
إبراءه وبعضها عن أبيه عن أبي عبد الله ع - أنه قال في نقله أنت يأتي  
أرحم الأرض آخره فيقال من أهلها عشرين سنة فإن كانت عامرة فيها عروج  
فلا بأس به ولا بأس من أرضه ويستأجرها من أهلها ولا بأس من العروج من  
شيء من هذه فإنه لا بأس وعن الرجل يأتي الأرض آخره أمانة ويستأجرها  
ويجري أبنائها ويعمرها ويزرعها ماذا عليه فيها قال الصدوق قلت فإن كان

واهلها الا تقل ما في ميم مستعملها من خراج الأرض وغيرها ويظهر لعموم  
في بقية الروايات الواردة في تقبل الخراج فان الخراج صثمان خراج السنة الماضية وخراج  
السنة القادمة وكل منها قابل للقبول باطلاق الاخبار فاما ثبت العموم في الخراج  
ثبت في الزكاة ايضا لعدم القول بالفصل ( ان قلت ) ان مفهوم قوله ( ع ) في  
صحيحة الحداء المتقدمة ان كان قد اخذها وعزلها فلا بأس هو عدم حوار الشراء  
قبل ذلك ( واحتمل ) اختصاص الحكم بالزكاة التي هي مورد صحيحة فلا يفي  
لجواز في الخراج المستفاد من الاخبار المتقدمة ( فاسد ) لأن عدم القول بالفصل  
بين الزكاة والخراج يوجب وقوع المارضة بينهما وبين الاطلاقات بقبول الخراج  
( قات ) طر صحيحة الحداء انتهاء وان كان ذلك الا ان التأميل فيها يقتضي خلافه  
ولا تنافي الاطلاقات اصلا ( وذلك ) لأن شراء الله مدقات اليد يحور من السلطان  
او من هو مأدون من قبله في البيع دون غيره وامر ورض في الصحة صحة شراء من  
المتصدق وهو عامل بجدية الصدقات والظاهر من هذه الوطيدة خصوص جمع  
الصدقات وحملها الى السلطان ولا يحور الشراء منه الا ان بهم من خارج كونه

— يعرف صاحبها قال وليرد اليه حقه وقال لا بأس ان يتقبل الرجل لأرض  
واهلها من السلطان وعن سرارعة اهل الخراج بالربع ونصف وثلث قال بهم  
لا بأس به قد قبل رسول الله ( ص ) اهل خيبر اعطاهم اليهود حين فتحته عليه  
الخبر وخبر هو النصف ورواه عنه في الوسائل ح ٢ ص ٦٣٩ في المراجعة  
باب ٨١ جوار قناه الأرض وعدم جوار قناه بجرية الرؤوس ولم يغلها بتمامها  
ورواها بتمامها في الوافي المجمد ٣ ح ١ ص ١٣٨ باب قناه الارضين ( والظاهر )  
من قوله في رواية التمهيد ( والخبر هو النصف ) الاقتصار عليه ولم يساءل  
عليه اهل نقة وفي قاموس المحررة المراجعة على نصف ونحوه كخبر بالخبر  
وفي مقاييس اللغة ح ١ ص ٢٣٩ اربعة المراجعة على النصف والربع والثلث  
والاخر والاكثر ويقال له الخبر ايضا واخبرة مشتق من اسم خيبر وفي النهاية  
وتاح امروس اصل اخبرة من خيبر لأن رسول الله ( ص ) اقرها في ايدي  
اهلها على النصف من محصولها فقبل خايرهم اي عاملهم في خيبر اه والخبر هو  
الاكار كما في مقاييس اللغة والقاموس وهو العامل في الأرض .

مأدونا في البيع ويقوم عليه دليل معتبر شرعاً والا فلا تسمع دعواه ذلك وقد بينا ان اصله مصلحة لا تفتت سلطة ليايح على لبيع هذا قبل قبضه المال ( وما بعده ) فقاعدته ليد تقتضي حوار اشراء منه لأن يده امانة ملكيته لتصرفات وهذا نظير ما ادعى أحد الوكلاء على بيع ميث القير او اجارته فانه تسمع دعواه اذا كان المال تحت يده والا فدعواه غير مسموعة فالتفصيل في مورد الرواية تفصيل على القاعدة ولا ربط له بما نحن فيه من نقل الخراج او الركة من من السلطان قبل قبضه لها ( قوله له هل يختص حكم الخراج )

الكلام هذا في ان سلطان العصب للخلافة الآتية هل يستحق اخذ الركة والمقاسمة بحيث تكون له الولاية عليها كما للامام أو الفقيه في عصر الفيمية فيجب الدفع اليه ولا يجوز منه عنها اذانه لم يثبت له سوى امضاء تصرفاته فيها بعد احدهما والفاية من الامضاء اما تصرفات المؤمنين الذين اتاعوهم من السلطان ولتبره دمة من احدث منه لثلا بغيروا في الخراج نظير لمهمة لفصولية فيكون الدفع الى السلطان من باب التقية ويختص حوار الاخاء منه بصورة الاضطراب اليه والظاهر من الاحبار هو الثاني من ورد المنع عن دفع الصدقات اليه اختياراً كقوله في رواية ابن القاسم ولا تعطوهم شيئاً ما استطعتم (١) ومعه لا مجال للقول

( ١ ) رواية ابن القاسم رواها الكليني في الكافي على عهدهم مرة المقول ج ٣ ص ١٩٤ كتاب الركة باب ٢٥ ما يأخذه السلطان من الخراج عن محمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان عن صفوان بن يحيى عن عيص بن القاسم عن ابي عبد الله ( ع ) قال ما احدث منكم شئ امة فاحتسوا به ولا تعطوهم شيئاً ما استطعتم فان المال لا يبقى على هذا تركه مرتين وهذا الحديث صحيح فان الاول من شيوخ الاحارة وقد اكثر الكليني الرواية عنه حتى قيل انه روى عنه في الكافي ما يريد على خمسة حديث والفضل بن شاذان الباصوري حليل لقدر من عيون الطائفة وصفوان عي عن تعريف فانه الذي تعافى في الكعبة المقدسة مع عبد الله ابن حنبل وعلي بن العباس على ان مات منهم صلى وصام وحج وركب عنه من بقي منهم فماتوا وروى صفوان بما عاهدوا عليه والعيص بن القاسم بن ثابت بن عبيد بن مهران البجلي الكوفي قال الجاشي انه ثقة وعي من اصحابنا .

عدم جوار منعها عنه كما ذهب إليه بعض اذلاء الام (١) (وأما اخراج) فلم يرد فيه دليل على المنع الا انه لم يرد دليل على وجوب الدفع احتيئاً وما ورد محمول على المتعريف من فرض عدم تمكن "خلص منه" (مصفاً) الى عدم لقول بالفصل بين ركعة واخراج وقد ورد ان الامم (٢) قال لعلي بن يقطين ان كنت ولاداً فاعلم ان اموال شيعة فكل يحبسهم غلابة ويرد عليهم سرّاً (٣) قال علي بن محمد عن محمد بن الحسن اسدده عن زرارة قال اشترى صريش من عند مالك اخيه من هبرة زرارة ثلاثمائة مثاقيل من محتمل ورساً من الارز كانت من لحيته وحيث كان شراءها في اواخر سنة من ربيع وفي قول

(١) في رساله اخراج للمحقق ذكر في ص ٤٤ ما رواه سمع من كثير ممن عاصروا ابا لاسي شيخه الاعظم علي بن علاب قدس الله روحه وعالم به في انه غير وصية بل منتهى انه لا يجوز من عليه اخراج وانما سمع معرفته ولا حدوده ولا مفعله ولا شيء منه لأن ذلك من عليه وفي شرح قواعد المكاشف بفضله «فده» يقوى حرمة سرقة الحصة وحياتها والامتناع عن تسليمها او عن تسليم ثمنها من شرائها من الجارون وحيث عليه ودخل سليمان في الاعانة على الانتم في الدابة وانه لست الاصحاح على ذلك ورد في الاجماع فيه

(٢) في لكافي عن حماد مرة يقول ج ٣ ص ٣٩١ باب ٣١ من ادب له في رواية اسدده عن ابي ابراهيم ان ابي محمد عن علي بن يقطين قال قلت لابي الحسن (٣) «نظر في اعمال هؤلاء» قال ان كنت لاد فاعلم ان اموال شيعة قال فاحترق علي انه كان يحبسها من شيعة غلابة ويردها عليهم سرّاً

(٣) روى شيخ الطوسي في تهذيب ج ١ ص ١٠٢ كذا في المكاسب عن ابن ابي عمير عن علي بن عتيبة عن زرارة قال اشترى صريش من عند مالك واحوه من هبرة زرارة ثلاثمائة مثاقيل من محتمل ورساً من الارز كانت من لحيته وحيث كان شراءها في اواخر سنة من ربيع وفي قول

انقعه بها و كانوا مشغولين عن حبه لأموال لاشته لهم بما هو أهم فكان صريخ  
 منهمكاً عن دهم عن المال اختياراً فعض الامام (ع) على سمعه تضجراً من  
 دهم وستر نخس بروايه صيغف كما اشر اليه « المسنف » ( ١٠٠٠٠ ) لم يثبت  
 ولاية سلطان اجور على تلك الاموال بل هو عاصم عنها و قد تمكن من  
 وحب عليه شيء منها عن الامتناع الذي هو كال وحب عليه ذلك ولا يكون  
 لدفع اليه عويلاً لأنه اعطاه لغير المسجل بل لا بد من مراجعة الحاكم ان تمكن  
 منه لأنه انبوي هذه الامور في عصر هبة والا فلي عدول المؤمنين

( قوله : قد هـ الثالث ان ظاهر الاخبار الخ )

لاراضي باعتبار أخذ الخراج منها على سواء ثلاثة أحدها الارضي المفتوحة  
 بقوة العميرة حتى تسج أو المأخوذة من الكفر صلحا فالأراضي خراجية  
 بقوى الفريقين وهي ملك جميع المسلمين تصرف خراجها في مصالحهم « بقا »  
 الاموال وهي لأراضي براء حتى تسج وهذه ملك للامام (ع) وادفع وقد  
 ملكها من حياض من المؤمنين ويزد من ان من ارضي فهي ولكن بعمارة  
 بمقدون كونه من الاراضي احر حية ( ثانياً ) لا تقدر بعمارة ايضاً عدم كونه  
 خراجية كالاراضي التي هي ملك الاشخاص بارث او شراء التي اسم اهلها  
 طوعاً او وقع الصلح معهم جزية رؤسهم ولكن مع ذلك يأخذ السلطان من  
 ملاك خراج ضماً حتى يحد بعمارة لا خراج اشترى كما يؤجر صريفة  
 الاملاك من المالكين في مصر ( اذا عرفت هذه الاقسام ) يقول القدر المتيقن  
 من انه حوار أحد الخراج من سلع هو القسم الاول اعني ما لا كال من  
 الاراضي خراجية واعلم كما ان المتيقن خراج قسم ثلث منها وهو المأخوذ من  
 الاراضي التي لا يعتد لارتفاع كونه خراجية لعدم صدق عدوان الخراج عليه  
 اصلاً و ما هو مال معتبر فيكون من احوال المعنوم حرمة كسائر الاموال  
 — واعت به اليه واحتبس الباقي فابي علي قال فادى المال وقدم هؤلاء وذهب  
 امر به فقلت ذلك عند الله (ع) فقد مددراً للجواب هو له هو له وفات  
 له ايه وادام فمضى على اسمه ورد عنه في النورث ح ٢ ص ١٥٥ ١٥٦ ٨١  
 جوار شراء ما يأخذه الطم من الفلاة باسم المقاصم .

المقصودة ( واقعا الكلام ) في دعوى القسم الثاني وهو ما يعتقد السلطان كونه  
جراحيا كالاموال ولم يكن جراحيا عندنا ( والظاهر فيه ) وقاما للمصنف الخافه  
بالقسم الاول في حل الخراج المأخوذ منها لا لطلاق الاحبار وترك الاستعصال  
فيها مع كون اخذ الخراج منها شايعا في تلك الازمة ( اللهم ) الا ان يقل بعدم  
ثبوت الاطلاق ما من هذه الجهة لأنها وارد في الاراضي التي يكون اخذ الخراج  
منها من حقوق الامام ( ع ) لكونها ملكا للمسلمين وهو واهلهم فجار ( ع ) اخذ  
غيره ارفاقا على الامة فلا يعم الاراضي التي ليس للامام احد الخراج بها ولا  
ان يأخذ فيه لكونها ملكا شخصيا لمن أحياها حكم جراح المأخوذ من هذه  
الاراضي حكم الزكاة المأخوذة مما لا زكاة فيه عندنا فاما عصب الاشكال  
لا يجوز شرائها منهم وهذا لو لم يكن أقوى فلا ريب في انه احوط .

( قوله « هذه » الرابع طاهر الاخبار ومنصرف كلمات الاصحاب الخ )

هل يكون حوازا اخذ الزكاة والخراج من سلطان مختصا بما اذا كان  
مدعى للخلافة العامة او يعم غيره ممن خرج على سلطان اوقت واستولى على  
بعض الاراضي واخذ من اهلها الخراج او كان السلطان مؤمرا معتزلا به عاصب  
لذلك المقام لا يدعي لنفسه الرئاسة العامة حتى في مقام العمل او استولى كافر  
على بلاد الاسلام واخذ من اهلها الخراج رغما يدعي لعموم كما يظهر من صدر  
كلام « مصنف » تمسكا بدليل في الخرج واطلاق بعض الاخبار كقوله ( ع )  
في صحيحة محمد بن مسلم كل ارض دفعها اليك سلطان وطبق في اخرج الله منها  
الذي قاطعت عليه وقوله ( ع ) في صحيحة الحلبي لا بأس ان يتقبل الرجل  
الأرض واهلها من سلطان ( ولكن الصحيح ) هو الاحتصاص بالسلطان العام  
المدعى للخلافة وان كان على خلاف اعتقاده فان الاعتقاد لا أثر له بل لا شبهة في  
ثبوت أخبار جوار اخذ الخراج والزكاة من خلفاء بني عباس وبني امية ومن  
تقدمهم الذين يعتقدون واقعا عصبهم هذا المصعب الالهي

( واما التمسك ) للعموم بدليل في الخراج قل اريد به لزوم الخرج من  
حرمة اخذ السلطان الذي لا يدعي خلافة العامة ( فيه ) اولا منع لزوم اخرج  
من ذلك لأن المال المأخوذ منه محباً او يعم من ان علم بكونه من الخراج او

الزكاة وجب رده الى اهله والا فتنقى اليه حوار أحذه منه وان احتمل كونه  
منه لوجود املاك خاصه له بل ولو كان طرفا للعم الاجمالي فان لعدم الاجمالي  
بحرمة بعض أموال المعطي لا يوجب حرمة لأحد منه مع خروج الأطراف  
عن محل ابتلاء لأحد نظير الأحد ممن يعلم بأنه تمتع عن اداء الحقوق الواحدة  
من الخمس والزكاة (ومن الظاهر) عدم لزوم الخرج في الامتناع عن أحد  
ما عم بكونه حرجاً او زكاة من سلطان الذي لا يدعي الخلافة (وتوم)  
لزم الخرج من حيث ان السلطان يعطي الخراج والزكاة الى خدمه وحشمه  
وعملائه في بلاد على كثرتهم ويكثر ابتلاء الناس بمعاملاتهم فيكون حرمة أحد  
تلك الاموال منهم حرجياً (فاسد) لما عرفت من ان حرمة لأحد منهم بحصة  
بما اذا عم تفصيلاً كون ما في ايديهم من تلك الاموال والا فمقاعدة اليد حارية  
فيهم لا حق وجود اموال محلة عندهم وحيث يكون لهم ما في ايديهم محرم  
نادراً (وأيضاً) اذا كان هذا خرجياً فلعن عن أحد غير الزكاة والخراج مما  
يأخذه لسلطان بعنوان العشور من غير الاراضي الخراجية وبكذلك ونحوها ايضا  
حرجي فلا بد ان يرتفع بمحدث في الخرج وهو يدهي الفساد ولعل هذا مراد  
« المصنف » بقوله ويمكن ان يرد لزوم الخرج بزمه على كل تقدير فان السلطان  
يأخذ الخراج عالة من الاراضي الخراجية ويأخذ غيره من وجوه الظلم ويجمع  
جميعه في محل واحد فلا ماير بينها (وان اردت) بلزوم الخرج هو احتواء الدافع  
الى السلطان بما دفعه اليه لعدم برائة دمه من ذلك فيكون وجوب الدفع عليه  
تاليا حرجياً (ففيه) ان تشرع الخراج والزكاة مني على لصبر والخرج فلا  
يرتفع بالمبارين الثانوية الزاخرة لتكليف بمعنى ان وجوبها لا يسقط بكون الاعطاء  
حرجياً (وبعبارة اخرى) أخذ الجائر من الاموال بمقدار الخراج او الزكاة  
حوراً يكون نظير ما اذا عرق او احتراق او سرق من امواله بمقدار الزكاة  
فكما لا يسقط به وجوب الزكاة والخراج فلا يسقط ايضا بما يأخذه الجائر والا  
لزم لقول برائة دمه في جميع تلك لقروض لأن لزوم الاعطاء عليه حرجي  
وكذا يلزم القول برائة دمه للمدين عن الدين اذا سرق منه بمقداره او اخذ  
منه ظلماً ولو بذلك العنوان لأن اشتغال دمه بعد ذلك حرج عليه (والحاصل)

— ٤٨٠ — ( حل الخراج لا يتوقف على استئذان السلطان )

الدليل في الخراج لا يوجب برائة دمة الاسنان عما اشتعلت به وانكار اموجب للخراج أحد المال منه صلما بذلك لقولان الذي اشتعلت به دتمه ان لا ربط لظلم الغير بذلك اصلا ( وأما اطلاق الأضرار ) فهو ايضا شذويع ، عدم كونه في مقدم بيان اي سلطان يأخذ المال فان الأحد من سلطان كان فيها مفعولا عنه عبدالسنان وما لسؤال عن الجهات لآخر الي اشار به المصنف « فده » مثل حوار اذعان اهل الارض اخراجه في ثقل الأرض كما في صحيحة الخدي وحوار اذعان اكثر مما ثقل به الارض من لاكرة وحوار ثقل مع احتمال ان لا يخص له شيء من الارض وما يتعلق بها فتكون الروايات من اعمه المحدث عنها كالمصنف في الشصية دون الحقيقية فليس هذا اطلاق والمتيقن منها هو سلطان امدعى للحلقة كما كان حال السلاطين في عصر الأئمة ( ع ) هذا مصفا الى انه لا يعد انصراف السلطان الى ذلك فاحذ غيره اخراج يكون ما في تحت القعدة الاولى لعدم التخصيص ( قوله « فده » اذ من الظاهر انه لا يعتبر في حل اخراج )

قد يتوهم اختصاص حوار اذعان الخراج وارقة من السلطان اجاز بما اذا كان الأحد منه معتقداً باستحقاق السلطان لها ولا يهم من لا يعتق ذلك بان كان الدوم الى السلطان نقيه واضطراراً كالمؤمنين من الشيعة او الكافر وبتمسك لذلك ما ورد في الاخر في باب الكاح والارث بالراهم بما ارموا به على انفسهم ( ١ ) ( يمكن التصحيح ) هو تعميم اذ ليس اوجه في حوار قاعدة الارام والا لا احتجاجا الى الروايات الخاصة بل المحدث بذلك هو الاخبار وهي مطلقة بل بعضها يختص بأئمة كرواية الخاء حيث قال في الجملة الثانية منها قلت شارى في متصدي ينجيها فيأخذ صدقاته من فقول بصاها ( الحديث ) فان مورد لسؤال فيها ان الأحد منه من الشيعة .

( قوله « فده » السدس ليس بخراج قدر معين الخ )

( ١ ) في الوسائل ج ٣ ص ٣٦٨ ٣٦٩ من ميراث الخوص عن علي بن ابي حرة عن ابي الحسن ( ع ) قال ارموهم بما ارموا به وفي المستدرک ج ٣ ص ١٧٢ عن عوالي اللثالي روى انه قال كل قوم دانوا بشيء بامرهم حكمهم ورواه في الوسائل في هذا الباب .



من الواضح ان الزكاة قد مدد سار معاً ، وأما اخراج فليس به قدر معين  
فيكون المقدار فيه ما وقع عليه تراخي مع سلطان ويختلف ذلك حسب اختلاف  
أراضي من حيث قوة الماء فيها ، وكثرتها ، وبصلاحيتها للزراعة وغير ذلك مما له  
دخول في سهولة اربع وسبعمائة ولو كان ذلك اكثر من اجرة مثل  
الارض ( نعم ) يعتبر في ذلك ان يكون بمقدار صالح لا يصير بحال العمل ولا  
يكون احداثاً به بحيث لم يتمكنوا مع ادائه الا من العيش لصحت خصوصاً  
دائم يكن استعمل مختاراً في نفسه لا يضطراره الى مسافة تلك الارض  
التي كان يزرعها عدة من السنين فيضطرر بالارتحال عنها فيكون احد ارائد على  
المعارف عصب ولا يكون من اخراج لعدم طيب نفس المعطي وعدم رضاء بذلك  
وشهد هذا قوله ( ع ) في مرسية حماد بن عيسى على صحيح ما يصح لهم لوالي على  
قدر طوعهم من اخراج بسبع وثلاثين وعلى قدر ما يكون هم صاحباً  
ولا يصيرهم ( الحديث ) ( ١ ) فان من عمر ارضاً يصعب عليه الارتحال عنها غالباً .  
( قوله « هذه » ساج صغر اصلا لا يصحب الخ )

من يحتسب حوزة حق هذه السطر من اخراج والمصلحة ان كان  
بمقدار مستحقه من ذلك المال ويعم ما ذكره اكثر ( صحيح هو الأول )  
« ١ » مرسلة حماد بن عيسى طوبه ذكرها في الكافي في صواب الكافي  
في كتاب الحجة باب نهي والافعال ونهي احسن وتحتها في المسحة لقطوعة  
بظاهران مطبعة الخيرية ج ١ ص ٥٠٩ الحديث ٤ وبمسحة التي على هامش مرساة  
مفوض ج ١ ص ٣٤٣ حديث ٤ و - ذكرها شيخنا طوسي في نهج ج ١  
ص ٢٥٤ باب خمسة العاشم من الامم وذكرها في نهج لكتابي في ابوابي  
الحديث ج ٢ ص ٣٩ باب ٣٤ حديثه في نهج عن الكافي والتمديد ولم  
يذكرها في نهج في وسائل وإنما ذكر مسحة ٤ في اول احسن باب ٢ الحديث ٥  
وفيه اخر في باب الامم الحديث ٤ . فلهذا ذكرها في كتاب  
اجم - باب ٤١ كتيبته فسمه في ثم احديث في كتيبته - كتيبته القصعة المذكورة  
ها في كتيبته على هامش مرساة لقول ج ٣ ص ٣٧٦ باب ١٨ فسمه لعمية  
من كتاب الجهاد الحديث ٤ .

حيث لم يثر في حوار اخذ عديدة لسلطان من الخراج او الزكاة على رواية واحدة فان الروايات المتقدمة كانت واردة في امضاء الامام (ع) معصية الدين مع السلطان شراء اركة او الخراج منه ومن عمه او ثقبه او نقده في الأرض الخراجية (ومن الواضح) أن المعاملة مبدية على التراضي ولا يجرى في صحتها استحقاق كل منها لما يتعلق فيه فيبقى أخذ ذلك منه بعنوان الهدية تحت له عدة الأولوية لمقتضية للاقتصار على مقدار الاستحقاق كما في (ع) ضرورة احتضري ما يمنع ان ابي سلك ان يبعث يثبته ثم انما علم ان لك بعداً في بيت المال لا يس على حوار اخذ اكر من مدة ان لا يستحق في طهره الاحتصاص (هم) ورد في جوائز السلطان رواتب مصلقة وقد تقدم بحكام في وفي اقسامها وعرفت ان الجوار فيها يكون على العادة لأن الآخذ لا يملك من ربحه اكثر من استحقاقه من الخراج او الزكاة لاحتمال كونه من اموال السلطان لشخصية هذا تمام الكلام في بعض احكام خراج و زكاة الأخرى من سلطان وقد اقتصرنا فيها على الجهات المهمة لعدم لزوم أثر عملي عليه حيث لا يتكسب اشياء خراجية الارض أولاً وثانياً ليس في عصرنا سلطان مدعي دبالفة العامة على المسلمين .

### ( قوله الثامن ان كون الارض خراجية )

بعد ما عرفت ان مدة لا حصار حوار أحد لخراج وار كنه من لسلطان بعنوان المعاملة والمعاوضة يعني مقدار كن وبعوان امانة تقدر استحقاق الآخذ لا اكثر وكذا فيما يؤخذ من الاموال بعنوان الخراج ولا بد له في تعيين الاراضي الخراجية وبين ما يعتبر فيه امور ثلاثة ( الاول ) ان تكون الأرض مفتوحة عبوة بالقهر والقسوة ويلحق بها الاراضي التي وقع عليها الصبح على ان تكون للمسلمين قل غير هذا لا يجوز أخذ الخراج منها سوى الاقبال على رأي اهل السنة وثبوت هذا العلم اوجهاً ، واشياح المبدء الاصلية او تارده العامة وباحار اهل العلم على انه في غير زمان لا مكان فيه رأيت من ذلك من قوب المؤرخ واصله لصحة في نفس السلاطين او غيره على أخذ الخراج من الارض مجموع الادا كات الصيرة مستمرة الى زمان مولانا امير المؤمنين (ع)

بحيث يثبت انه (ع) كمن يأخذ الخراج من الارض المعية فانه لا اعتبار بدرة  
 سلاطين الخور كما لا تجري في فعله اصله لصحة (ولتحقيق) ان البحث في  
 المقدم يقع في حجت ثلاثة (لاولى) في وضعية من يملك الارض التي يثبت في  
 كونها من الفتوحة عروة برفق نقلها من السلطان (الثانية) في حوار بقدمها  
 او احد خراجها من سبصار (ثالثة) في حوار الاحد من احد من سبصار  
 (أما الحجة الاولى) فبعد ما علم انصرف في الارض بعدم كونها له خور تصرفه  
 مني على ثبوت محور شرعي لتصرفه فيها فلان علم من لقراءت والامارات غرور  
 يدعى تلك الارض سابقاً التي هي امانة للملكية فلا بد ان يضمن معها مائة  
 بمهولاً ذلك انه علم سقاء المالك سابق او وارثه او ائمه صحة واداء علم بانقراضه  
 وعدم الوارث له ولو بالاستصحاب كانت الارض ملكاً للإمام (ع) لانه وارث  
 من لا وارث له فيحكم بكونها ملكاً بدارع اذا كان مؤمناً لانه عليه السلام  
 ملك الاراضي المشيئة (وان لم يعلم) سبق به ما كبره عليهم اما لعلم بعدم سبق  
 يد على تلك الارض اصلاً او كانت مسبوقة يد غير الملكية فاستصحاب عدم  
 كونها معمورة حال الفتح وعدم انتفاء الالهامين يقتضي ان تكون من الاموال  
 وهي للإمام (ع) ابتداء ثم تعميم ذلك على احدها بتماثل الإمام (ع) كما صرح  
 بذلك في الروايات فلا يكون المصروف فيها مشعور الذمة بخراج وما يأخذه  
 السلطان منه بهذا العنوان غصب وقصر المتصرف في تلك الاراضي دائر بين  
 الامرين المذكورين (وما نرى) ان اصله صحة في فعل المسم يقتضي صحة  
 عقد الخراج واخراجها في فعل السلطان يقتضي كون الارض خراجية (فأد)   
 لأن غاية ما يقتضيه هذه القاعدة على ما يستبعد من الاحار ان المسم لم يقع قبيحاً  
 محرماً تكليفاً وأما نصحه وصعباً فلا ولذا ذكر المصنف «قده» انه لا يجب رد  
 لسلام على من تكلم بكلام يثبت مخاطب في انه شتمه او سلام عليه باجراء اصالة  
 النصحه في فعله (ان قلت) قد قام الاجماع لفظي على جريان اصالة النصحة في  
 المعاملات اذا ثبت في سمعتها وفسادها وترتيب اثار النصحة عليه من حصول  
 النقل والانتقال وغير ذلك وفي ما ع من حريتها في عقد الخراج الذي هو في  
 حقيقة عقد احارة للارض فيثبت به كون الارض خراجية (قلت) اما تجري

أصله الصحة من حيث الحكم الوضعي وبما اذا كانت ولاية لعاقدة على العقد وما لكتيته  
 له محروقة من الخراج وكل الشك في الصحة من الجهات الآخر وأما اذا اخرج  
 عدم ولايته لحدث كما في المقام لأن السلطان الجائر ليس له ولاية عقد الخراج  
 على الارض الخراجية وإنه امضى الامام (ع) بعض مع املائه وهو لا يستلزم  
 اولاية له على عقد ، كما ان شكك في ارضه له ولاية عقد او بيعت له  
 كما اذا باع شخص مالا لم يكن تحت يده واحده كما ان له ولاية على حرمان  
 اصله الصحة هناك اصلا ( ان قلت ) ان مد سلطان شقة على الارض تقتضي  
 صحة مع املائه عيها فل صفة الصحة من حيث الحكم الوضعي مما يقترب على  
 اليد لا محالة ويستكشف بذلك كون الارض خراجية ( قلت ) ان اليد انما تكون  
 معتبرة في اذاهم نعم كون عاقده كما في المقام من السلطان لم يكن له وضع يده  
 على تلك الاراضي ولا تصرف فيها وإنما كان ذلك وصيغه لادم (ع) والاصل  
 عاصب حائر وقد امضى الامام (ع) بعض مع املائه نواقعه على الارض وقد  
 ذكرنا أنه لم تنسب له اولاية ( على ) ان رتب املاءه صحة على اليد انما يكون  
 وبما اذا احتمل كون يد اليد من يراعي الامور الشرعية معتبرة في ادمية فيجوز  
 بسبب اليد فعلة على الصحيح وأما اذا عد عدمه ولو من جهة العلم بفقده وكان  
 احتمل الصحة لمجرد المصادفة الواقعية كما اذا علمنا ان المتوصي يبيع معين عاق  
 عن أنه ماء او مائع مضاف فلا محال لاصح لصحة فيه وفي نحن فيه ليس لسلطان  
 احراز من يراعي المحور شرعي في احداث الخراج ( والتمس بسيرة السلاطين )  
 لا عبرة به ما لم يثبت امضوها من الامام (ع) ولو تكونوا في مرأى منه ولم  
 يردع عنها مع انتمكن منه ومن المحتمل قرناً عدم تمكّن الائمة (ع) من الردع  
 عن سيرة السلاطين فهي ساقطة حرماً ( واما الجهة الثانية ) وهي حكم من يريد  
 حد خراج تلك الاراضي من السلطان فليس له من الرجوع الى الزارع  
 ولكن بما انه نعم بعدم كون الارض ملكاً له فيجري في حقه ما تقدم في وظيفة  
 الزارع من انه اذا علم بسبق يد مالكه على الارض كان تلك النواقع بيده من  
 مجهول المالك لانه ليس في تلك الارض خراج فاحذره بذلك العوان عصب  
 الا ان ثبت انتقامها الى الامام (ع) بعوان كونه وارث من لا وارث له ولا

فهي من الاملاك ويعوز الاحد - على حوار ذلك في الاملاك كما تقدم - وأما  
 جهة انشائه - وهي حد الاملاك من احدى من السلطان فان احتمل في اليد المتوسطة  
 ان يكون معصرة - ناشئة من سبب صحيح ومع شخص عن المحوز انفرادي وتحت  
 يديه يكون لارض خراجية ولا مع من ابراء اسالة لصحة في يده فيجوز الاحد  
 منه ولا من كانت يد المتوسطة مشيدة - من الخزانة كما ان احدهم حكم لاحد من احتر  
 قوله « قد » الثاني ان يكون الفتح

هذا هو الشرط الثاني من الشروط الثلاثة وهو ان يكون الفتح من  
 الامام « ع » ويعرفون - به ولا يكون هناك الامام « ع » ووجهه -  
 فيه اختلاف بين بعض « فيمضي بمحكمه » وه سعي وكرمي وهي « بكمري لشبهة  
 الخكية وهي ان الاملاك لا تملكها صغرى شبهة في مجموعية وهي ان الاملاك  
 الامام « ع » في الارض « كذا » وتدل على ان الامام « ع » في  
 « يومئذ » - من يورث عن رخصته من اي يد « ع » - فاد احرى قوم  
 « غير اذ لا فاعلموا كذا » بعبه كذا « الامام « ع » واد « الامام « ع »  
 ففهموا كذا « الامام « ع » ( « العمل بها ممي » في القول « بحار صفة الخراج »  
 لا صحت من ورث اسنادا مشهورا به وكلا الامرين متوجع هذا مصداقا الى  
 انه لا يملك بمحوى انصراف العينة الى الاموال المقبولة من لامتعه وغيرها ولا  
 هم الاراضي ويؤكد ذلك وحيز خراج خمس منها وعلى ورص الامخاص  
 عن جميع ذلك وتسيم الاطلاق والقول بان لا انصراف ذوي حق انه رصه بها  
 وبين اطلاق ما ورد من كون الاراضي المفتوحة عبوة ملكا للمسلمين - معلوم  
 من وجه كقوله « ع - في مرسية جملة من غنم والارضون التي احدثت عبوة  
 بحيل وركاب هي موقفة متروكة في ايدي من يعمرها ويحييها ويقوم عليها  
 ويقوم على صلاح ما يصالحهم الوالي على قدر طاقتهم من الخراج النصف والثلث  
 او الثلثان الحديث .

فإن المرسلات اعم من هذه الاحاد لان موضوعها الفقيهة التي تشمل الادوال  
المفقوة والاراضي واحص منهم ما اشتراط ان لا يملك ( ع ) فيها ولا حصار  
تكون اعم من اربسة لعدم اشتراط الاثن بينهما واحص منها اثنتا عشرة موضوعا  
احصوا من الاراضي ومور - المعارضة الاراضي منقولة عنه وهو من الامم ع  
وعند ان يعارض الاطلاق فان تعدد في المساقط وبيع في العمارة في الامم  
( واساموا ان عمتهم من شيء قال في خمسة بزرگسون ولدي القرني والي في  
وساكن وابن الصين ) ١٠٨ ع - هذه اختصاص بحصة الامم من دون  
« ١ » آراء الفقهاء في قسمه احص نرفق في - ٢٤٥ الامم « رأي الاممية  
انه يقسم على ستة اسهم كما في « نهر » الكريج وصرخ حديث ابن بيت « ع »  
والراند من ذي القرنى هو الامم من قبل المقتدى ولا سهم له « الامم » حاشية  
وفي من اعينه الى طر لفقهاء جامع لشرائعهم بهب المحققون منهم من شـ  
عن هذا الرأي شكك بالوصية اربعة وعشرين دية من اعراس لابن بيت واهب  
احد عشر دية كما في الخواهر « وقول الاممي » في تفسير مروج الذهب ج ١٠  
ص ٥ في الامم على رأي الشيعة بعد سهم الامم في السرداب الى ان يرجع من  
يخته دس عن عصية مقيمة وكم في من يجهت على شيعة في هذا المصدر وفي  
رحلته الكبيرة وفي رسالته « الأخوة العراقية » تأليف الامامية الحرة والـ  
فسرى منه كتب الشيعة الخوية لآراء المحققين منهم والكل يادون بصراحة  
مرجع حصة الامم « ع » الى طر الفقيه لاثبات عه في عصرهم او بصراه  
على الفقهاء من يده من الامم « ع » كما حكاه في ( الخواهر ) عن الامامية المقيـ  
والحدائق للمحدث لبحراني .

( الثاني ) مذهب ابني العالية وهو كما في تهذيب الاسماء لا وري ج ٢ ص  
٢٥٩ رفيع بالتصغير بن مهران مولى امرأة من تميم اعتقته سايبة واسم بعد وفاة  
السي ( ص ) مستين وصلى خلف عمر وفي تهذيب ابن حجر ح ٣ ص ٢٨٥  
ادرك امير المؤمنين « ع » ولم يسمع منه واقم عليه حديث الصحيح في صلاة  
حتى قال الشافعي في ابيه ص ٢٢٢ حديث الرياحي رباح .  
وابن العالية وابن الاممية في التقسيم الى ستة اسهم الا انه افردي في تفسير -

عمره ثمانين سنة لا يمتنع ان يكون ملكا مخصوصا للمحدثين فلا محالة يكون  
من الاراضي الخراجية التي تقترب في مباح المسلمين عامة وبؤيده امرات  
( الاول ) ورد في سؤال عن حكم الارض الخراجية ونقلها فانه ظاهر في  
اسؤال عن الارض التي يعامل معها مقيمة الارض الخراجية في تلك الاعمال  
سهم الله تعالى فانه قد يقبض الامم من المال ما يحمل كونه فيجعله للكهنة حاكيا  
فمن النبي ( ص ) كذلك ولم يجمع بالنبي ( ص ) ايرى فعله او يسمع منه ولا رواه  
عمره حكى هذا لرأي ٤٤ من قدمه الخسلي في المغني ح ٦ ص ٢٠٥ والمغني في  
عمدة القاري شرح مجري ح ٧ ص ١٤٠ ويمكن ان يخرج في فتح بري ح ٦  
ص ١٣٣ سب عليه خميس القسمة على ان يكون لسهم الاول وهو سهم الرسول  
( ص ) عبارة عن سهمين سهم الله تعالى وسهم رسوله وهذه فالامام يعمده  
حديث ما يراه .

( الثالث ) قسمته على خمسة اسهم خمسة سهم الله تعالى اما لان سهم الله  
وسهم رسوله واحد كما في المغني لان قدمه ح ٦ ص ٦ : او لان الزم الله حجة  
على لفظ اجلاله « تبرك والتمس باسمه الشريف » في احكام القرآن لان « تبرك »  
ح ١ ص ٣٥١ والحر الرائي لان « جيم احق » ح ٤ ص ٩١ وروى ابن قدامة  
في المغني عن الحسن بن محمد بن احقية ان اللام حيء للافتتاح باسمه الشريف  
وفي فتح الباري ح ٦ ص ١٣٣ اجمعوا على ان اللام « تبرك » على كل فالاسهم  
الاربعة الاخر ندي القري واليماي والمساكن ومن السيل وقال ابن حزم في  
المحلى ح ٧ ص ٣٢٩ ذهب الى هذه القسمة الخماسية الاوراعى وسفيون الثوري  
و بوشور واسحق وابو سليمان وسفيون وعليها استقر رأي ابي يوسف القاضي  
والشافعي ومن صرح بالنسبة الى الشافعي الرازي في التفسير في الامم والكاكاساني  
احق في دائع الصنائع ح ٧ ص ١٢٤ وان قدمه في المغني ح ٦ ص ٤٠٥ وان  
رسد في السبائك ح ٦ ص ٣٥٩ الفصل الاول من اخيه ثمانية واحده من  
اشفعيه ابن حجر في شرح المسح ح ٣ ص ١١٣ وشراري في المهد ح ٢  
ص ٢٦٣ وقد نص الشافعي في ( الامم ) ح ٤ ص ٧٧ باب الخس في لم يوحى  
عليه على خميس قسمة الخمس وان اللام في ( الله ) تعالى للافتتاح وعلى هذا -

ولم يحصل الامام (ع) فيها من ما كان فتحه من الامام وما لم يكن كذلك وترك الاستقصاء دليل عدم الاعتقاد ( الثاني ) صحيحه محمد بن مسلم عن ابي جعفر (ع) قال سئلت عن سيرة الامام (ع) في الارض التي فحش بعد رسول الله ص فقال عليه السلام ان امر المؤمنين (ع) وسار في اهل العراق سيرة في امام ينقسم الى خمسة اسهم اولى العناية منهم لقضي ابو يعلى في الأحكام النظامية ص ١٢١ وان قداسة في المفتي ح ٦ ص ٨ ٢ وان مقلع في المروع ح ٣ ص ٦٠٨

( الرابع ) مذهب ابي حنيفة وهو ان يقسم الى ثلاثة اسهم اليتامى والمساكين وابن السبيل ولا يكون للبي ( ص ١ بعد ) فانه لأن ما يأخذه في حياته كالعصيا وموته يسقط كما سقط لضعفانا ولا يكتب من الفرض سهم لابي ( ص ١ ) اما اعطاهم للعجاجة فيدخلون في الثلاثة الاخرى عليه لكاسي في مدائع لصانع ح ٧ ص ١٢٤ وشعراني في الميزان ح ٢ ص ١٥٥ ومن حرم في المفتي ح ٧ ص ٣٢٩ و ( راري ) في التفسير في الأفعال وقال ان حليم الخدي في سحر رائي ح ٥ ص ٩ اعطاه الأربعة وسموه على ثلاثة اسهم وكتبه به قدوة ( هـ )

( الخامس ) مذهب مالك من ان الخمس كله يعطى في بيت المال ويعطى لامام قرناه « سي » ص ٤ على ما يرى بعض سيرة ابن قداسة في المفتي ح ٦ ص ٤ ٥ و ( راري ) في التفسير معنيح « يعيب وشارة » المدونة الكبرى « ح ١ ص ٣٨٦ التي واخمس سواء بجهل في بيت المال ويعطى لامام قرناه التي « ص ٤ » على قدر ما يرى ويجهل « هـ » ومن مستدرك ما روه في الموطأ ما جاء في قول ح ٣ ص ٢٩ من شرح الررقي عليه عن عمرو بن شعيب ان رسول الله « ص ٤ » قال والذي نفسي بيده مالي مما افاء الله عليكم ولا من هذه الا الخمس والخمس مردود عليكم « هـ » .

وفي « حاشيت المدونة » لان رسد في ذمهم ح ١ ص ٣٨٦ ان مذهب مالك في البيه واخمس بوصف في بيت المال مدفع جميع لمسلمين ولا يعطى بيت الأصناف المذكورة في الآيتين « هـ » وبه اتفق ان رشد في بداية المختار ح ١ ص ٣٥٩ الفصل الاول من الجهة الثانية وقامه الررقي في شرحه على مختصر ابي الصياء في -



لأنه الأرضين وقال من أرض أخري لا روح عنهم أخري وإنما أخريه تنصه  
 انها أخريه والصمدان لا دلالة لهما على شيء كذا فيهم في أخريه شيء  
 ثم قال ما أوسع القول أن ليس يتصور ما عدل فيهم ونزل من رفقها ونخرج  
 الأرض من ركنها ما أن الله تعالى (١) فأنه شيء على يد الله تعالى  
 — فقه المالكية ج ٣ ص ١٢٧ .

(المدرس) مائتي عمدة انقاري لمعني ج ٧ ص ١٢٠ كذا - اجم - ان فون  
 لله فان لله خمسة الخ من خمسة في من عباس ان الحسن بن علي بن ربيعة اسهم في  
 لله والرسول وما كان في وهو بقرعة رسول الله ص ١١ و١٢ في الحسن بن علي بن  
 شيئا والاثانة اربع مائة مائة واثانة واثانة في ابن عباس في ارب الكاتب  
 ص ٢٠٢ .

(سج) ما سبه امي في عمدة هري ج ٧ ص ١٤ الى القيل من  
احد ص دوى اقوى جميع احس « ه » ولم يذكر المستند فيه كما ذكره امر  
هل العموم الله من امي عند ستم وني بوفى له لا وفي اس بكتب بصولي  
ص ٢٢ ان يتاى ولب كير بشم عموم لاس غير ي هاشم وان لسيه  
الصعيف القفر وعلى كل في لنين الشبيخ بطوسي وشيع الدين بصرى عند  
قوله تعالى في الايمان قال له خمسة من سبه بربيع تقسمه الى سبه وهي لا عرف  
مستنده واعله اشده من المباح وسهم رسول ٥ ص « بعد وفاته عند الله وهي  
بصرى في المصحح عمدة من سبه القصص ولما حذر واررق بقصه اشع وعنه  
احمد بصرى على يد دوات استوعب لمجهان وحده شعور بقى سبه شعري  
في المبران ج ٢ ص ١٥٥ .

وَمَا يَصِحُّ شُكْلُهُ فِي شَرْحِ الْمَسْحُورِ لَاحِظٌ حَرْجٌ ٣ ص ١١٤ مِنْ  
تَعَالِيهِ عَدَمُ الْمَدِّ لِلْأَمْرِ ، وَهُمْ لَوْ كَانُوا يَتَكَبَّرُونَ فِي وَارِثَتِهِمْ مَوْتَهُمْ وَهُوَ كُفْرٌ  
وَمِنْ هَذَا لَا يَطْرُقُ عَلَيْهِمْ شُبْهُ الْأَنْبِيَاءِ بِكُفْرِهِمْ وَكَرِهَتُهُمْ كَثِيرٌ وَاصْبُ  
كَانُوا يَتَكَبَّرُونَ فِي وَارِثَتِهِمْ كَثِيرٌ حَتَّى يَرْتَفِعَ مِنْ هَذَا وَقَدْ تَعَرَّضُوا لِنَحْوِ جَمْعِ  
الْمَدِّ « ه ه » .

« ١ » لمذهب ح ١ ص ٢٥٠ في الزيادات من الركاة بعبارة تحقق الغرض.

من ارض يهرق في فحش عبوة وجعل او جعفر «ع» هـ منه سيرة كثر في  
كلية حكم سائر الاراضي التي فحش اير بفتح عمدة بعد ذلك في عهد الجلاء  
واحتل اعتد من الامام «ع» موعود حيا فاشترى من الامام «ع» غير  
ثابت وان كل مشهورا وادعي عليه الا حيا «ع» و«ع» جعفرى - وهي تعيين  
الاراضي لى فتعبد من الامام «ع» - ونسب ما علم او الشيعاء امين الاصلين  
او اليه او شهوده على او حده على اعترافها في حر حركات فيؤخذ به ولا  
فلاصل عدم اسناد الفتح الى ابن الامام «ع» و«ع» الاستدلال فانه عدم رلى  
او ان الاصل عدم تعين من الامام «ع» - و«ع» وجوبه ولا من مطروقه بقطع  
هذا الاستصحاب - وقد يستدل على - من الامام «ع» - فلفظ اير في الخبر  
لاهور - رواية الحديث في نسب ما المنصب - ره - يكون ما فتح في  
زمان عمر بن الخطاب من الاراضي عن ابن عمر المؤمنين «ع» و«ع» شهود  
فيما قوه «ع» واما ايراهه اي من الوطنى - حينها - من «ع» - من  
ثم بعد صحبه - وكان شاذى في مارة - لاهور فيصيرها عن  
رأى وبصرى في عومتها فيصيرها عن رأى لا اسامه حيا ولا يعمه صحابي  
ولا يطرى غيره الحديث «ع» ولا اسكن في ان الامور الخرج جهاد  
المشركين فهو دحس في عمره المشورة في الامور في لا صدرها الا عن رأى  
امير المؤمنين «ع» كـ - لا امور لم فيه رياسته وخلافته خارجة عنه وظاهر شورى  
المشاورة الامور الملتزمة مع منصب خلافة .

وهذه الرتبة تصعبه لشد رائق - اعميين عليهم و«ع» - في كسهم  
لا يوجب اعتبارها وان عرف عنهم التخرج في اثبات اخر لصعوبة اد - يخف  
بما يصعبه لان تناسبهم الاكتم بالاحار المنصبة الاحكام الاخوية وما  
الخوارق ان يربحيه فم يعرف ذلك عنهم وخبر لصعوبة سـ لا يمكنه لا عهد عليه

— اجرية من مسلمين وفي اوسان ح ٢ ص ٤٣٨ كتب اجناديات ٢٩ من يستحق  
الجرية عن الكاهي والهادب .

(١) هذه الرواية بطولها في خصان بصديق ح ٢ ص ١٤ ط السبعة —



صحيح والآحر فاسد كما سيعرف من غير ما يمكن من هذا لقيل وانما الجهاد له  
شأن بكل منهج حكم يحصيه فالمنسوح ان كان نائب الامام فهو حيث المسلمين  
ومن لم يكن نائبا فهو حيث له حاشية وحيث لا يجب جريان اصابة التبعة لعدم  
وسودش فاسد حتى يعمل انفس على صحبته ( وثانيا ) لا معنى لخل فعل السلطان  
او امره على صحبه من حيث استبدادهم من الامام ( ع ) فالسلطان خاص  
بما هو من انفس عدائهم واهراق عدو تركوا صيرته وناصبه لا يدره لا معنى  
لاستبدادهم منه ( ع ) مقصود في الجدي غايبين له الاحزاب في تركها بصره  
به رئاسة وكيف يستطيع ان يستبد من الامام وغير الامام ويستبدادهم منه  
مقصود لعدم خاصه اذ حجة غير حارة سواء اراد احراقها في فعل السلطان  
او امره ( ع ) ان اعتبار الامام من الامام ( ع ) انه هو طريق الى استكشاف  
رأيه ويمكن استكشافه شهداء احد في جميع عروا بني ثوب عليهم صلح  
ولا اشكال في ترك الامام ( ع ) - تسويات لاسلامية « وقبول » هذا اوجه  
- لم يرحب بمقدار ان يبرر انما رؤساء الامم ولا فساد لم يخرج غير المؤمنين ( ع )  
مع الحديث مع من معري ارسول موصيه قامت بيده وجماعه وهكذا يام خلافة  
ولم يرحب في موافقة يورجن فالامة مدة الامام ( ع ) « نذيت الجيش  
وارشده الى بين احد وارساه امام حدة في بكره بفتح الميم وهذا هو  
اوجه في سيرة الامم مع هرة وقول الاعراب من الخلفاء اقامة للعدل  
وشقيقا الاود وكجأ سورة لصلوات كمن اعم احد معوم مقهورا وعلى  
هذا قبل سائر الامم ولا بد انش وحضر في عمرو ( ملحق ) كما في تاريخ  
الطبري ج ٥ ص ٧٨ وكمن في الانبرج ٣ ص ٥ وصرح بوجوده في هذه  
العمرة رده على من على بعض شيوخ الفيد في الارشاد وفتح في روضة  
« الواعظين ص ١٥٣ » ومن في مثير الاحزاب واخو رري في المنبر ج ١  
ص ٢٢٥ و في الاثر في الكاظم ج ٤ ص ١٧ والكرى في المعجم ك استعجم  
ج ١ ص ٣٧٦ وكمن ابو در والمقداد في فتح قبرص كما في تاريخ الطبري ج ٥  
ص ١٥ وحديثه بن ابي في فتح الحدود وطبرستان كما في تاريخ الطبري ج ٤  
ص ٢٣٤ وتاريخ ابن خلدون ج ٢ ص ١٣٥

وان كان متيناً في حمة الارض حرارته اكل عروة بخصوصها مشكل جداً  
 فان فتح للسبب الان الكور وان كان في نفسه امراً مرعوباً فيه الا انه يحتمل  
 ترتب مفسدة عظيمة في كل عروة لا يعبرها الا بمصوم « ع » المستمد من اللوح  
 المحفوظ كدخول الجبل من لا ترث مفسدته فتصيرها مفتوح المتعقب له فاداً  
 لا يمكن احراز كون منتج مخصوص او جميع منتوجات عن رضى الامام « ع »  
 « نعم » داعم في مورد خاص بعدم ترتب مفسدة على الفتح يستكشف رصاه  
 عليه السلام وايضا في وجوده في ذكره المصنف « ع » لانه من الامم  
 لا ترجع في محصول فلا بد من رجوع الى الاصل عيني وهو المستحب عدم  
 تحقق الاصل من الامم « ع » ويدل به كون الارض المستخرجة من الاصل هي  
 ملك الامم « ع » من غير محراز واحد وعدم ان الامم « الاصل » وعظم  
 الواحد الى الاصل « رتب عليه انه لا يكون الاصل منه »  
 كما نؤمن .

ثم لا يخفى ان م رواه لعلي « قدس » من مستشاره عمر بن المؤمنين عيا « ع »  
 في اموره مع صومعه سنده « لا يقطع » كيف وقد صدرت من عمر امور  
 متدعة لا تقرها شريعة الرسول ( ص ) كتجريم لمعتين وصلاته الزاويج الى  
 الكثير من نظائره الامم الا شيء يصيب عليه يخرج منها وتجهل « المعجزة »  
 الوحده فيها فيسجد الى « ب » مفسدة علم علي « ص » ويقع في نصيباً من ألى الحق  
 ترتفع به غشاة للشهات فيثوب اعاقبه فيها برفاه ويرجى حراً بقوله ( لولا علي  
 هلك عمر ) ( ١ ) .

( ١ ) رد « من هل لسة محب نظري في دوائر لعلى ص ٨٧ والرياص  
 المطارة ج ٧ ص ١٩٤ والندوي في فيض القدر شرح الجامع لمصير ج ٢ ص ٣٥٤  
 وابن قتيبة في مختلف الحديث ص ٢٠٢ وحر الزري في الاربعين ص ٤٦٦  
 حيدرآباد والكشحي في كنه اطراف ص ١٠٥ والقوشجي في شرح التحرير  
 ص ٧٤٧ ايراد « القصي عصب » الذين في احواف كما في شرحه للحراني ج ٣  
 — ص ٣٣٢ وابن عبد البر في الاستيعاب ترجمة علي ( ع ) وابن ابي الحديد في  
 شرح النهج ج ١ ص ٦ ومسط بن الجوري في تذكرة احوال ص ٨٧ وابن —

(قوله تعالى: إنا أنزلنا من السماء ماء فأنزلنا به أرصا فتخرج به أرصا عذوة من السماء) (حياة حال الفتح)

بكلالة في هذا الموضع أربعة ركوب كرويا شبهة حكمية وحكي صبر، ما  
الشبه هو موعنة في شبهة حكمية فثبت مدعى هذا الموضع من مقدمين  
(الاولى) ان الارض حرة حية لا تدور فيكون من مدعى في هذا الموضع  
الكبر في هذا الموضع ما كان الكبر ولا مدعى في هذا الموضع ما كان الكبر  
والعارة من مسلم فانه يرجع الى مالكه وكذلك ما يباح لهم التصرف فيه فانه مردود  
الى مدعى «شبهة» ان الارض ثروات من الامم - ع - لأن من الارض  
ولو كانت من يد كبر و كانت مسبوقة بهدرا لا ياتي الاخر الواردة  
في هذا الموضع كقوله - ع - في رواية ان اجتمعوا الى الله - ع - وحدثنا  
بحسن ولا ركاب وقوله - ع - في رواية من مدعى في هذا الموضع ولا من كل  
ارض حرة فانه مدعى في كل ارض - ع - وحدثنا في هذا الموضع ولا ركاب «١»  
فان عدوان الارض الميتة او حرة وحوه - ع - فانه لا راضي فيه الى هي  
في يد كبر فانه معصوم كما صرح به في رواية في رواية اعلم وحدثنا

طائفة في هذا الموضع من ص ١٣ .

(١) في رواية الشيخ الطوسي ج ١ ص ٧٨ والامام في رواية عن  
في حقه والامام عليه السلام في رواية كاه احد من در آخر - ع - في رواية  
انما على اهلها وميراث من لا وارث له ووضع في رواية - ع - في رواية  
من غير عصب والاحاد وحدثنا في رواية في رواية (ص)  
صحة حيث شاء وحدثنا في رواية في رواية وعكاه في رواية في رواية  
الى - ع - ثم وحدثنا في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية  
في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية  
من المتع بعد فسمعة في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية  
العرب كل احب فعنه فاعل فصلا به من ابي احد الله في رواية في رواية في رواية  
بهذا كاه كاه في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية  
الفل يقع على اربعة وحوه (الاول) على لا حسي وهو وهو سائب الميراث اذ -

عن نفسه عاصي الله عن علي «ح» فإنه قال بعد ذكر أحمد بن أبي القاسم بأمور  
المسلمين بعد ذلك الخ لا بد أن يكون له نص في الأرض ويكون معه قوله في  
يد الكافر لا يملكه من الأرض نص في قوله في الأرض لا يملكها إلا الله ما  
كان من الأرض لا يملكه من الأرض لا يملكه من الأرض لا يملكه من الأرض  
حيث كان تحت سلالته الكافر في الأرض لا يملكه من الأرض لا يملكه من الأرض  
يد الكافر لا يملكه من الأرض لا يملكه من الأرض لا يملكه من الأرض وهو  
بعد «في الأرض» من أرضه لا يملكه من الأرض لا يملكه من الأرض لا يملكه من الأرض  
مواهب العرب «ح» في «ح» ثم ولا يكون مسلم ولا يملكه من الأرض لا يملكه من الأرض  
ولا الكافر على الأرض لا يملكه من الأرض لا يملكه من الأرض لا يملكه من الأرض  
حتى أحياه الأرض ويملكه «ح» (قال فاب) احتل في هذه الأرض بعد نص الإطلاق  
ما ورد من أن الأرض مملوكة للمسلمين وهو مكن بحجة «ح» ما لا يملكه  
(قال) وقد أتت أن ما يكون مسلم من الأرض مفتوحة مملوكة ما هو مملوكان  
القيمة ولا تتحقق بها إلا ملكة الكفار.

( قوله « راء » مع و م ب بحرف حال فتح فاعله هو فاعله على ملك المسلمين )  
 ير ما استظهره المصنف « راء » من ثمة احتيافاً حتى لتفتح اذا طرأ عليها  
 انوار على ملك المسلمين اتصالاً به وردت كل ارض مائة وهي الامام ( ١ ) قال  
 — بعد المسد بفتح ر ثني ، عن بعد اخراج خمس من لصيمة وهو ما يحفل  
 لاسره الموجهة الى ارض حرب من الربع من خمس اعيمه او الثلث بعد حسمها  
 ( ثاثل ) ثل من خمس نفسه وهو ما يراه الامام من عطاء بعض المسلمين  
 ريادة على ما عبده وهو يكون من نفس خمس ابدى هو في هذه ( رابع ) نقل  
 من يعيمه قبل خمس وهو ما يعصيه الامام 'اللاء على عوراه ثمة و رعاة  
 ماشية فان عولاه ثمة يعفون بعسكر وذكر راري و من كثير والرحشري  
 و حارث في تفسير آية الاء حلاقي امراء من الاء في الآية مثل ما اشار  
 به الشيخ افطوسي في اسبيل الا'هم ثم ذكر تفسيره هو و مصداق « ع » له  
 ( ١ ) — ذكر في وسائل ج ٢ ص ٦٢ باب الاء و كل ارض موات فهو  
 الامام روايت محمد بن مسلم و روايت جماعة من مهران و محمد بن علي احبني و اسحاق —

ظهره اختصاص الامم (ع) جميع الاراضي اية وان كانت بحرية حال الفتح  
بهم حرج عنه لقوله (ع) من احب ارضه فهي له (١) وهو وان كان مطلقاً  
بالسنة في المسم والكافر والذكر والاني إلا انه لا اطلاق له من حيث استمرار  
ملكية المهي ها حتى اذا طرأ عليه اعراب يكونه عبر بطلان الى حال ما بعد  
روايات الموضوع كما لا يخار لقوله (ع) اذ غير يسجد بعد رسول التعير ولا  
يدل على عاسة المغير عذروا بغيره فلاحيه سبب اصبحت ما دام ما قبله واد رال  
رات الملكية وعادت الارض ملكاً للإمام لاطلاق تلك الاحكام (واستصحاب)  
بقه الملكية اذا شئ فيها عذرات الارض وان كان حارباً في نفسه ما على  
حريه في الاحكام ملكية و شئت احكيه إلا انه في المقام محكوم باطلاق  
الاخبار التي اشترنا اليها .

على انه وردت روايات حادثة من على رجوع الارض بعد هونتها الى  
الامام (ع) ثم نصير ملكاً من احياءها في مملوهم مروه عمر بن يزيد قال سمعت  
رجلاً من اهل الحسن بن الحسن بن علي بن ابي طالب (ع) عن رجل احد ارضه مواتاً تركها  
اهله فعمرها وكرى اثماره وبني فيها بيوت وعمر فيها خللاً وشجراً فقال  
او عدائته (ع) كان امير المؤمنين (ع) يقول من احب ارضاً من المؤمنين فهي  
له وعليه طسهم يؤديه الى الامام في حال هدمه فاذا ظهر هدمهم فليوطن نفسه  
على ان يؤخذ منه (٢) وممن مروه معاوية بن وهب قال سمعت ابا عبد الله  
يقول انما رجل ان حربة نازة وسجرحها وكرى اثمارها وعمرها فان عليه  
فيها الصدقة فان كانت ارضه ارض من قبله فمها وتركا فاحرجها ثم جاء بعد  
بطلانها فان الارض لله تعالى ومن عمرها (٣) وممن مرسه حماد بن عيسى اواردة

— ان حرد عن لدقرو مصدق (ع) وفيها كل ارض حربة فهي من الانفال ونهى  
(١) ذكر في الوسائل ج ٣ ص ٣٢٧ اول كتاب احياء الموات عن محمد بن  
مسم ودرره واي نصير و تمصيل وحماد عن ابي جعفر وفي عدائته (ع) ان  
رسول الله قال من احب ارضاً مواتاً فهي له .

(٢) الوسائل ج ٢ ص ٩٧ باب ٢ نحوه حتمه الامام للشية .

(٣) الوسائل ج ٣ ص ٣٢٧ باب ٣ من احب ارضاً ثم تركها خربت وهي من احيائها



في تفسير الالف فان فيها ( ولائها ) كل ارض خربت قد بدد اهم وكل ررض  
مدينة لا رب لها )

ثم انه قد يؤول المعرصة بين هذه الاحبار الخكية من الارض المدينة للامام  
وما ورد في الفقه ان المسلمين ، عموم من وجهه ولكن او سها المعارضة  
يتقدم عموم الاحبار على اصلاق ما ورد في فقهائهم كما بين في محله ( فاعلم ان يتعرض  
لهم لمصعق ) الاول ان تكون الارض معمورة قس "فتح في يد الكفار ثم  
صارت مدينة وفتحها المسلمون حال ميراثها فقد يتوهم انها ملك للمسلمين لنقاء ميث  
الكفار عنها ولكن مقصود العمومات الواردة في الاصل عودها الى الامام فلا  
تكون من الفقه " الفرع الثاني " ارض ميتة في ررض الفتح وم يسبق عليها  
احياء من الكفار وصارت معمورة في ايدي المسلمين ثم حربت فهي للامام -ع-  
الا في حال كونها بحياة فانه لم يحل في هذا الحال فقط

( فتلخص ) ان الارض ان كانت معمورة حال فتح كانت للمسلمين وارضا  
خراجية وان كانت ميتة فهي للامام سواء سبق العموم او لا هذا كله في الشبهة  
حكيمية ( وما تشبهه درصوعية ) وهي ما اذا شئت في ارض انها مسوقة  
بالاحياء حال فتح او انها كانت خربة من كانت الارض نحو يد احد يدعي  
ملكيتها ففتضى ليد ثبوت دعواه من غير فرق بين ان يكون مدعيا للملكيتها  
"شراء او بالاحياء او بالارث فيحكم بانها له مطلقا وان عم بان الارض كانت  
بحياة حال فتح وشئت في ثبوتها على ذلك الى الآن فان مرجع هذا الى ان هذه  
الارض التي هي خراجية سابقا هل لها اقية على ذلك او لا من احتل صيرورتها  
ملكها من هي بيده فعلا " فطاع من السلطان او احاكم او سلطان اجترأه على  
تحويله لأن استصحاب هذه حيايات حال فتح يد يثبت عليه كونها ملكا للمسلمين  
محكوم " ليد الفعلية انهم لا اذا كانت ليد حاله سابقا على الملكية بان كانت عارية  
او اجرة فيكون حكمه " لا استصحاب " فلا يكون امانة على الملكية ( وعليه )  
فلا مانع من شراء ارض العراق ولو كانت من المخرجة -قوة وعلم يكون كثيرا  
معمورا حال الفتح في ما كانت معمورة فعلا يد من يد ملكها لا اذا  
اريد شراء ارض كثيرة نعم اجلا بان بعضها من الاراضي الخراجية فعلا واما

إذا لم تكن الأرض تحت يد من يدعى ملكيتها فعلا فإن كانت تحت يد السلطان أو يد من تقلها منه فلا يحكم بإخراجها فإن يد السلطان عادية ويد المتقل وإن لم تكن عادية إلا أنها لا تنال على الملكية لعدم اقتراثها بدعواها فأدعم كونهها معمورة حال الفتح استصحب بقاء عمراتها فيحكم بابها للمسلمين وإذا لم يعلم ذلك وتردد الأمر بين كونها معمورة حال الفتح أو موأنا جرى استصحاب كونها مينة إلى زمان الفتح وبما أنها مينة فعلا تكون ملكا لمن عمرها لأن الأحياء من المملكات القهرية وتكون محمول الملك إذا علم وجوده ولو بالاستصحاب وإذا علم موته وأحرر عدم وجوده وارثه غير الأئوين فاليومين حكم بكونها للإمام لأنه وارث من لا وارث له (وبما ذكره) صرح أنه لا فرق في الحكم بكون الأرض ملكا لدى يد المدعى الملكية بين علم عمراتها حال «ح» وبين عدمه لما عرفت من إمكان صيرورة الأرض إخراجية ملكا شخصيا بأحد الوجوه ولا مانع من شرائها منه . واحمد الله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله لعاهرين المعصيين واللعنة عدائهم اجمعين إلى يوم الدين اللهم اليك شكواهم . بيبا وعييه امامنا ووليها وكثرة عدوها وقلة عددنا وشدة الفساد وظهور ارمان عينا فصل اللهم على محمد وآله واسنا على ذلك بفتح منك تعجله وسلطان حق تظهره وبصر تعزه ورحمة منك نعملها وعافية منك تلبسها يا ارحم الراحمين وصلى الله محمد وآله .

## فهرس المحاضرات

ص	ص
١٤	تقسم المكاسب الى لاحكام المحنة
١٤	يحرم لتكسب بالحرام تكليفاً
	ووضعا
١٥	يسع اموال ما لا يؤكل منه
١٨	يسع الاودية
١٩	يسع العذرة
٢١	اجرة الحجام والمعلم
٢٢	قع تعليم نقرآ صدقا واحرة
٢٣	الطمع بين احبار العذرة
٢٦	يسع الاروات الطاهرة
٢٨	لمعاوضة على الدم
٢٩	يسع لثني وعسب الفحل
٣١	يسع الميتة
٤٤	يسع المشقة بالميتة من المستحل
٤٤	يسع ميتة ما لا نفس له
٤٥	يسع كلبه الجراش ومن ٥٧
٤٦	يسع الخنزير واجرائه
٤٨	يسع الخمر
٥٠	سع المسكرات
٥٢	اداء الدين من ثمن الخمر
■	يسع العبد البكار
٦١	يسع كلب المشاية
٦٤	المعاوضة على المعير
٧٣	احكام الدهن المتنجس ومن ٨٦
	ومن ٩٨
٧٥	حكم اشتراط المنفعة الفاضلة
٧٦	الاعلام بالنجاسة
٧٧	وزر التفرير على النار
٧٨	القسيب الى الحرام
٨٢	ضابط وحوب الاعلام
٨٤	دليل الاعلام ومن ٩٧
٨٨	دحل الحس
٨٩	الصابون من المتنجس
٩٢	الانتفاع بالنجس الى من ١٣
٩٣	نفسير الرحس
٩٦	تحريم الخبائث
١٠٤	ما يعتبر في الخيازة
١٠٦	يسع الهياكل
١٠٧	توجيه استاد الرجس الى الاوتان
١١١	يسع آلات نقار
١١٣	حكم اواني الذهب
١١٥	الدرام المشوش
١١٨	ما يقصد منه الحرام
١٢١	تقسيم الثمن على الشريط

ص	المادة	ص	المادة
١٢٣	الاجارة على المنفعة المحرمة	١٨٦	التعجيم
١٢٥	شراء الحارية المعية	١٨٥	حط كسب الصلال
١٢٩	بيع العنب للخمرية	١٩٢	حلق اللحية
١٣٢	الاعانة على الاثم	٢٠٠	الرشوة
١٣٦	بيع السلاح	٢١٢	سب المؤمنين
١٤٣	بيع مالا مديته له	٢١٢	حكم المتساين
١٤٤	بيع الهرة	٢١٣	الساب يقابل بالمثل
١٤٧	بيع العرد	٢١٦	سب في سب ولعنة
١٤٨	ضمان مالا مالية له	٢١٨	تعريف السعر
١٥١	تدليس الماشطة	٢٢٠	حكم السعر والساحر
١٥٨	احرة الماشطة	٢٢٣	انواع السعر
١٥٨	تربس بالذهب والحرير	٢٢٤	لنسحر
١٦٠	التشبه بالمرأة عكسه	٢٢٥	الشبهة
١٦٥	التشبه بالمرأة والعلام	٢٢٧	نكس واحكامه
١٦٩	الجائوس في مكان المرأة	٢٣٠	لعاء وافول الفقهاء ص ٢٣٣
١٧١	التصوير	٢٤٠	الفناء في المراثي
١٧٥	الامام يقرب الصورة حيواناً	٢٤٠	الحذاء غير العاء
١٧٦	تفسير التماثيل	٢٤٣	العاء في الاعراس
١٧٧	الجمع بين احوار التصوير	٢٤٤	لتنفى بالمرآة
١٧٨	الاحارة على التصوير	٢٤٧	يحرم العاء مطلقاً
١٧٩	قصد حكاية الصورة ممنوع	٢٤٨	استماع العاء
١٨٠	التصوير بالوقت عرف	٢٤٩	لعنة ومن ٢٥٣ تعريضها
١٨٤	التطعيم	٢٥٥	غيبة المخالف والصبي

ص	ص
٢٦٤	حرمة لعبة الدخول والذهب
٥	كفارة الغيبة
٢٧٠	عبية المدح والتمني
٢٧٧	تظلم المظلوم
٢٨٠	نصح المستشير
٢٨٣	امية عند الاستشارة
٢٧٤	عبية عن مدح
١	عبية جرح لشهود
١٨٥	دفع الضرر عن المعتاب
٢٨٥	استماع الغيبة
٢٩١	القمار
٢٩٥	حرمة الشطرنج
٢٩٩	المراعاة بغير آلة القمار
٣٠٠	يحرم العوض بالقمار
٣٠١	مقدار علم الامام في ع
٣٠٢	حكم التمسك مع الشك بالتسمية
٣٠٣	مسألة اكل الامام لبعض الحرام
٣٠٤	المعاملة بغير آلة القمار
٣٠٥	المسابقة
٣٠٧	العبادة
٣٠٨	امانة
٣١١	حديث الولد للعرش
٣١٤	حرمة الكذب
٣١٥	حلف الوعد
٣٢٢	المبالغة في القول
٣٢٣	التورية
٣٢٨	يجوز الكذب اذا لم يقدر على التورية
٣٣	اعتذار لتورية في سائر المحرمات
٣٤٠	عدم الكذب بمرور انالي للقليل
٣٤١	مسألة حمل الاخبار على التقية
٣٤٣	الكذب للاصلاح
٣٤٣	الكراهة
٣٤٩	حرمة الاو
٣٥٣	مدح غير الصحيح له
٣٥٤	امانة الظالمين
٣٥٧	التجسس
٣٥٨	القيمة
٣٦	الروح والاطلاق
٦٢	وصية لياقر بالمال للموادر
٣٦٣	الولاية من الجار
٣٧	حديث لا ضرر
٣٧١	المزاحمة بين الضررين
٣٧٤	لتخلص عن الحرام بعد فحص

من	من
٤٣٣ مقدار الفحم	٣٧٥ الاكرام على القتل
٤٣٦ ودعة المص	٣٧٧ الاكرام على قتل مهدور الدم
٣٣٧ مجهول المالك	٣٧٨ المجهول
٤٤١ احرة الفحم	٣٨٠ الطهر
٤٤٢ مصرف مجهول المالك	٣٨١ الاجارة على الواجب
٤٤٤ ما يوجد في بطن الحيوان	٣٨٧ النسيابة عن الغير
٤٤٦ الاقوال في مجهول المالك	٣٩١ الاحرة على الاداء والطواف
٤٤٧ دفع مجهول المالك في الحاكم	٣٩٣ الطواف بالغير
ومن ٤٤٩	٣٩٥ تحمل الشهادة وادائها
٤٤٩ لمصدق مجهول المالك وصحة	٣٩٧ الاجرة على القضاء
من ٤٦٤	٣٩٨ بيع المصدق
٤٥١ دفع الضرر عن الانسان بماله	٤٠٤ حوار لسلطان
٤٥٣ يثبت الدماء بالتصدق	٤٠٧ حدث دع ما يربط الخ
٤٥٧ حكم الخلط بالحرام	٤٠٩ الخمس في ما يؤخذ من الجائر
٤٦ الاختلاط مع عدم الاشاعة	٤١١ شبهة المحصورة بالحرام
٤٦١ المالك المعلوم والحرام المجهول	٤١٧ العلم التفصيلي بالحرام
٤٦٢ تتعلق الاموال بركة لظالم	٤١٩ الاحد من الجائر لرد على المالك
٤٦٣ مال الخراج والمعاملة	٤٢٠ اكرام الجائر على اخذ المال
٤٦٦ لازم صحة المعاملة من طرف	٤٢٢ الضمان اذا لم يرض المالك
صحتها من نظار الآحر	٤٢٤ وضع اليد على مال الغير
٤٦٦ حكم الشراء من الزكاة والخراج	٤٢٥ لتحتية تسليم الى المالك
٤٧١ تقبل الارض الخراجية	٤٢٦ المال المفقود صاحبه
	٤٣١ الدعوى بملكية المال

ص	ص
٤٧٢	أقطع السلطان الارض الخراجية
٤٧٣	حوار احمد الزكاء من السلطان
٤٧٥	حساس الخراج السلطان
	لعاذل
٤٧٧	تعريف الاراضي الخراجية
٤٧٨	لا يأخذ الخراج الا السلطان
	المادل
٤٨٠	لا يتقدر الخراج بغير معي
	الطرق امشنة لخرافية الارض
	اموات ما كان حار الفتح
	ومرحمة الى نظر السلطان
	اميين الارض الخراجية
	شرط خراجيه الارض اذن
	الامام
	صمر بن الخطاب يستشير علياً ع
	حضور الحسين ع في فتح لعراق
	حضور اصحاب الامام في الجيش
	الطرق امشنة لخرافية الارض
	اموات ما كان حار الفتح

## فهرست هاشم المحاضرات

ص	ص
٦	بحث في تحف العقول
٧	بحث في فقه الرضا
٨	بحث في دفاثم الاسلام
١١	مصادر قوله [من] اذا حرم الله
	شيئاً حرم الله
١٢	تحريم الشحوم على اليهود
١٦	تفسير الطبايات وفي من ٢٧ نقل
	كلمات المفسرين
١٧	منافع بول الابل وفقه لسنة فيه
١٩	رأي المذهب في بيع المنزلة
٢٠	آرام صعوان لمن آحها بقضاء
	عمرها من صوم وصلاة وتكرر
	في من ٧٥
٢٠	السحت في اللغة والتفسير
٢٢	رأي المذهب في الاجارة على
	الطاعة
٢٣	المشاف في الفقة
٢٤	مضى الروث في الفقة
٢٦	رأي المذهب في اروث الظاهر
٢٨	رأي المذهب في بيع الدم

ص	ص
٢٩	رأي المذاهب في بيع المني
٣٤	علم الأئمة [ ج ] بالغيب
٣٦	زجاجة السكوني
٥١	حرمة المخدرات الأفيون ونحوه
٥١	حديث حمل النبي [ ص ] إمامة
٥٧	بيع الكلب في فقه السنة
٦١	لا وجود لكل المحارس في الحديث
٦٢	تفسير نبي يوسف الصدق ع
٦٩	فقه السنة في الدهن المتنجس
٧٥	كل ما ينافي المعصية متروك
٨٠	الشرط الفاسد عند السنة
٩٠	الصابون من الدهن المتنجس
٩٤	نيسر والانصاب والارلام
٩٤	الاستجارة عند أهل السنة
٩٤	الاستجارة بالسبحة
١٠٤	حديث السبق الى مكان
١٠٨	الفرق بين الوثن والصنم
١١٠	بيع لصور في فقه السنة
١١٢	بيع الاصنام في فقه السنة
١١٣	بيع اواني الذهب في فقه السنة
١١٨	ابو حنيفة لا يمنع من الاجارة
١١٩	جاعة من أهل السنة عملوا بالمتعة
١٢٠	نكاح المحارم عند أبي حنيفة وقد حالف فيه الفقهاء
١٢١	رأي السنة في بيع العبد بشرط الولاء
١٢٣	رأي السنة في الاحارة على المهرم
١٢٧	رأي السنة في شراء الجارية المغنية
١٣٢	حديث نعم العور على العقر
١٣٢	الصوم في قوت الغلوب ص ٢٤٢
١٣٩	ح ٢ فصل ٤٢
١٤٤	رأي السنة في بيع السلاح
١٤٥	رأي السنة في بيع ما لا مال له
١٤٥	رأي السنة في بيع الهرة
١٤٧	رأي السنة في بيع القرد
١٤٧	مصادر حديث على اليد
١٤٩	الحسن المصري لم يسمع من سمرة
١٥٣	أب حنبل
١٥٣	تدليس الماشطة عند السنة
١٥٦	الواصلات هي الفوائد
١٥٩	الزينة بالذهب عند السنة



فهرس هامش المحاضرات

— ٥٥٥ —

من	من
١٦٢	التشبه بالنساء عند السنة
١٦٤	احكام الخنثى عند السنة
١٦٧	الخلوة بالاحمية عندئذ
١٧٠	التشبيب بالمرأة عند السنة
١٧٩	لمع من التماثيل
١٧٨	التصوير في فقه السنة
١٨٢	بيع لصورة في فقه السنة
١٨٤	الطعيف عند التصريح
١٩٢	رأي السنة في كتب لسلال
١٩٣	حلق اللحية عند الشيعة والسنة
٢١٦	حديث ابن ومالك لا ييك
٢٢٨	رأي السنة في التدليس
٢٣١	الاحبار الواردة في الماء
٢٣٥	آراء علماء السنة في الماء
٢٣٦	لكلام في حاشية الذكر في المسجد
٢٤٥	المراء من لحنى بالمرأ
٢٤٩	المراء من تشبيه لعينة بالمحم الميت
٢٥٠	بحكم الاعمال
٢٥٨	الفية في فقه السنة
٢٧٨	اب لصاحب الحق مقالا
٢٧٩	المراء من قوته من اعتدى عليكم
٢٨٠	حديث لي الواجد الخ
٢٨٢	حديث هند مع ابي سعيد
٢٨٣	مماخ صوت الاحنية
٢٩٦	الشرط مع عند الشيعة والسنة
٣٠٥	المساعدة عند السنة
٣٠٨	القيافة عند السنة
٣١١	حديث الولد للفراش
٣١٢	فروع في الفقه حالف فيها ابو حنيفة الفقهاء
٣٢٨	التورية عند الشيعة والسنة
٣٣٢	الاكراه والتقية عند السنة
٣٤٤	الكاهن و٤١٨ واصح علم الرمل
٣٥٢	لو تكلمتم لما تداخمت
٣٥٣	حكم من امسك رجلا حتى قتل واخر يطر اليه
٣٤٧	بائع الاثر من اعوان الطاعة
٣٥٩	المجش عند المداهب
٣٦٧	حديث لا ضرر ومضاره
٣٧٨	المجاء في فقه المداهب
٣٨٠	المجبر
٣٨٦	اقسام النية في المراء
٣٨٩	رأي المداهب في الدانة عن النير والاجرة عليها

ص	ص
٣٩١	الاحرة على الانا
٣٩٤	لتياية في الزيادة عن المؤمنين
	والمصومين
٣٩٥	المراد من قوله ولا ياب الشهداء
٣٩٦	ول من ثبت الشهود لعدول
٣٩٨	الاحرة على لعصاء
١٠١	بيع المصاحف
٤٣	حديث الاسلام بملو ولا يعلى عليه
٤٠٤	حوادث لسلطان عند اصفه
٤٠٧	حديث ا من يرتع حواله الى
	الحج ا
٤١٨	حديث لا يحل مال امرء الخ
٤١٩	حديث الناس مملوك على اموالهم
٤٢٠	مصدر حديث « ارفع »
٤٢٣	اية الاحسان عند المعصين
٤٢٤	مدة الفحص في الممطة
٤٣٨	امال لفقود صاحبه
٤٤١	رأي لمذاهب في رد نعصوب
٤٤٢	توثيق موسى بن عمر
٤٤٤	رأي لمذاهب فيما يوجد في السمكة
٤٤٩	مصرف سهم الامام لقراء
	وتفرق بين محمول المال واللقطة
٤٥٤	حدث من ترك مالا ووارثه
٤٥٩	العمل بالمرعة عند المذاهب
٤٧٦	يحرم سرقة حصة المملوك
	وحدوده
٤٨١	حديث حماد الطويل عن الكاظم
٤٨٧	آراء الفقهاء في تقسيم الخمس
٤٨٩	من المستحكاك تغيل ابن حجر
	بعدم ائتنا الانبياء وعدم عروص
	الشيب عليهم

## مراجع التعليق

### احاديث الشيعة

عدد	عدد
٢	قرب الاثناد للحميري
٣	الحميريات رواية ابن الاشعث
١	المحاسن للترقي

عدد	عدد
٤	الكافي للشيخ الكليني
٥	من لا يحضره فقيه الصدوق
٦	علل الشرايع للصدوق
٧	معاني الاخبار للصدوق
٨	نواب الاعمال للصدوق
٩	عهد الاعمال للصدوق
١٠	المحصل للصدوق
١١	الامالي للصدوق
١٢	كمال الدين للصدوق
١٣	النوادر لثراوندي
١٤	التهذيب للشيخ الطوسي
١٥	الاستبصار للشيخ الطوسي
١٦	الامالي للشيخ الطوسي
١٧	الامالي لابن الطوسي
١٨	سبحار للمجلسي
١٩	مرآة العقول للمجلسي
٢٠	الاربعين للمجلسي
٢١	مسالك اسالك مع توحيد
	الصدوق للمجلسي
٢٢	الوافي للفيض
٢٣	علم اليقين للفيض
٢٤	تحف العقول لابن شعبه
٢٥	المجازات النبوية للرضي
٢٦	الوسائل لبحر العاملي
٢٧	لمفصول ادمعة لبحر العاملي
٢٨	المستدرك للثوري
٢٩	الاقوال و لرحان للثوري
٣	دعائم الاسلام للفاضل نعمان المصري
	احاديث اهل السنة
٣١	صحيح البخاري
٣٢	ادب الفرد للبخاري
٣٣	صحيح مسلم
٣٤	جامع الترمذي
٣٥	سنن النسائي
٣٦	سنن ابن ماجه
٣٧	سنن ابى داود
٣٨	مسند البصابي
٣٩	مسند احمد
٤٠	سنن البيهقي
٤١	مجمع الزوائد لابن عثيمين
٤٢	معاني السنة للبخاري
٤٣	كبر العال
٣٤	مسند ابى عوانه
٤٥	مشارق الانوار لابن ابى الك

عدد	عدد
٤٦	أوطاً لذلك
٤٧	فتح بباري شرح البخاري
٤٨	عمدة القاري شرح البخاري
٤٩	ارشاد الساري شرح البخاري
٥٠	شرح النووي على مسلم
٥١	الخصائص للسيوطي
٥٢	الاشاش المصنوعة للسيوطي
٥٣	الجامع الصغير للسيوطي
٥٤	فيض القدر للناوي
٥٥	الترغيب والترهيب للندوي
٥٦	المختصر من مختصر مشكل الآثار
٥٧	الشهاب للقماعى
٥٨	البيان والتعريف لورود الحديث
٥٩	الزواجر لابن حجر
٦٠	كف الراعي لابن حجر
٦١	الفتاوى الحديثية لابن حجر
٦٢	نزهة المجالس للصوري
٦٣	الادكار للنووي
	التفسير
٦٤	تبيين الشيخ الطوسي
٦٥	مجمع البيان للطبرسي
٦٦	جوامع الجامع للطبرسي
٦٧	الصافي للصبي
٦٨	الاصفى للقيص
٦٩	علي ابن ابراهيم
٧٠	آلاء الرحمن للدلاغى
٧١	البرهان للسيد هاشم البحراني
٧٢	مقدمة الانوار للفتوى
٧٣	جامع البيان للطبري
٧٤	معاني العيب للرازي
٧٥	الكشاف للزمخشري
٧٦	الصباهي
٧٧	روح المعاني للاوسى
٧٨	تفسير المار
٧٩	اسماء النورل لخواجى
٨٠	معاني القرآن للقراء
٨١	مخاراة القرآن لآبى عبيدة
٨٢	مجازاة القرآن للرضي
٨٣	ايات الاحكام لابن العربي
٨٤	ايات الاحكام للخصاص
٨٥	ايات الاحكام للمقداد
٨٦	ايات الاحكام للاردبيلي
٨٧	ايات الاحكام للمحرثري

عدد	عدد	عدد
٨٨	١٠٩	١٠٩
٨٩	١١٠	١١٠
٩٠	١١١	١١١
٩١	١١٢	١١٢
٩٢	١١٣	١١٣
٩٣	١١٤	١١٤
٩٤	١١٥	١١٥
٩٥	١١٦	١١٦
٩٦	١١٧	١١٧
٩٧	١١٨	١١٨
٩٨	١١٩	١١٩
٩٩	١٢٠	١٢٠
١٠٠	١٢١	١٢١
١٠١	١٢٢	١٢٢
١٠٢	١٢٣	١٢٣
١٠٣	١٢٤	١٢٤
١٠٤	١٢٥	١٢٥
١٠٥	١٢٦	١٢٦
١٠٦	١٢٧	١٢٧
١٠٧	١٢٨	١٢٨
١٠٨	١٢٩	١٢٩

## فقه الشيعة

المقدمة للشيخ المعيد

المراسم لسلار

الانتصار للمرتضى

المبسوط للشيخ الطوسي

النهاية للشيخ الطوسي

الحلاوى للشيخ السوسي

الشرايع للمحقق الحلي

المعتبر له

تذكيرة للعلامة الحلي

المنتهى للعلامة الحلي

القواعد للعلامة الحلي

الارشاد حط له

الايضاح لولده خط

السرائر لابن ادريس

الحبل المتين للبهائي

مشرق الشمسيين للبهائي

جامع المعاصد للكركي

كشف الاثام للهندي

رسالة الخراج للكركي

رسالة الخراج للقطبي

شرح الارشاد للاردبيلي

الذكرى للشهيد الاول

تعاينة على الارشاد للشهيد الاول

الدروس للشهيد الاول

لمعة للشهيد الاول

لمسات للشهيد الثاني

الروحة للشهيد الثاني

الرياض للشهيد علي طباطبائي

حديقة الزمان للشهيد علي طباطبائي

المناهج للكراسي

العوائد للرافعي

المستند لولده

مشارك الانوار لطهيد

منطومة بحر العلوم

مماح الكرامة

شرح القواعد لكاشف الغطاء خط

العاون لميرفتاح

الخواهر للشيخ محمد حسن

الحاسة القدير للشيخ الشريعة

## فقه الحنفية

الهداية للشيخ الاسلام

بدائع الصنائع لعلاء الدين

فتح القدير لابن همام

عدد	عدد
١٣	١٥٠
١٣٩	١٥١
١٣٢	١٥٢
١٣٣	١٥٣
١٣٤	١٥٤
١٣٥	١٥٥
١٣٦	١٥٦
١٣٧	١٥٧
١٣٨	١٥٨
١٣٩	١٥٩
١٤٠	١٦٠
١٤١	١٦١
١٤٢	١٦٢
١٤٣	١٦٣
١٤٤	١٦٤
١٤٥	١٦٥
١٤٦	١٦٦
١٤٧	١٦٧
١٤٨	١٦٨
١٤٩	١٦٩

فتاوى الرملى على هامشه

الوجيز للغزالي

الاحكام لابن دقيق العيد

حياة الحيوان للامري

الاحكام السلطانية للارودي

فقه الحنابلة

المغني لابن قدامة

الفروع لابن مفلح

نيل المآرب لشيخنا

زاد المقنع على هامشه

رار المواد لابن العم

مختصر فتاوى ابن تيمية

اقتضاء بصراط المستقيم له

الاحكام السلطانية لابي سفي

فقه المالكية

شرح موطأ مالك للزرقاني

شرح مختصر ابي الضياء للزرقاني

المدخل لابن الحاج

على المذاهب

المحلى لابن حزم ١٦٧ الميزان للشمرازي

الفقه على المذاهب ١٦٨

المهر الرائق لابن نجيم

حاشية ابن عابدين عليه

مجمع الانهر لشيخ راد

دور المستقى على هامشه

المسوط للصرخسي

شرح السير الكبير للصرخسي

الجامع الكبير لشيخنا

مختصر لفتاوى الحامدية

شرح الدر المختار للمصنف

حاشية ابن عابد عليه

المراج لابن يوسف

لفتاوى الشافعية

عدة ارباب الفتوى

فقه الشافعية

الأم للشافعي

الرسالة للشافعي

مختصر الأم للرفي

شرح المذهب للشيرازي

النهاج للثوري

شرح المنهاج لاس حجر

الفتاوى الفقهية لابن حجر

عدد	عدد
١٦٩	١٨٨ رجال الكشي
١٧٠	١٨٩ معالم العلماء لابن شهر آشوب
	١٩٠ رجال بحر العلوم خط
	١٩١ ارواح شح لبيد اباد
	١٩٢ رجال ميرزا محمد
	١٩٣ رجال ابن علي الحارثي
	١٩٤ رجال المامقاني
	١٩٥ رجال شيخ محمد طه نجف
	١٩٦ الخلاصة للامامة
	١٩٧ جامع برواه الاردبيلي
	١٩٨ الوجيزة للمجلسي
	١٩٩ نقد الرجال للتعريشي
	٢٠٠ عيون الرجال السيد حسن الصدر
	٢٠١ تأسيس الشيعة للسيد حسن الصدر
	٢ ٢ اجازة للشيوخ اما برك
	٢ ٣ ميزان الاعتدال للذهبي
	٢٠٤ تهذيب تهذيب لابن حجر
	٢٠٥ تقريب التهذيب لابن حجر
	٢ ٦ لسان المبران لابن حجر
	٢ ٧ الاصابة لابن حجر
	٢٠٨ تاريخ ابن عساكر
	٢٠٩ تاريخ بغداد للخطيب
	١٦٩ نيل الاوطار للشركاني
	١٧٠ البحر الزخار لثياي
	اللغة
١٧١	اصحاح لاجوهري
١٧٢	لسان العرب
١٧٣	القاموس
١٧٤	تاج العروس
١٧٥	مقاييس اللغة
١٧٦	المغرب المطبوع
١٧٧	المصباح للمبهمي
١٧٨	القائق للزحشري
١٧٩	الاساس بنحشري
١٨٠	المفردات لراغب
١٨١	سهاية لابن الاثير
١٨٢	الف باء للبلوي
١٨٣	المعرب للجواليقي
١٨٤	شفاء لتليل لاجمحي
١٨٥	مجمع البحرين للطريحي
	الرجال
١٨٦	فهرست الشيخ الطوسي
١٨٧	رجال التيجاني

عدد	أ	عدد
٢١٠	الديباج المنهـب	٢٢٧
	الحقايـل	٢٢٨
٢١١	التحرير للطوسي	٢٢٩
٢١٢	شرح القوشجي	٢٣٠
٢١٣	نسخ المنشدين للعدد	٢٣١
٢١٤	شرح الموافقات للحراني	٢٣٢
	الاخلاق	٢٣٣
٢١٥	احياء العلوم للفرالي	٢٣٤
٢١٦	مكاشفة القلوب للرمالي	٢٣٥
٢١٧	قوت القلوب لابي طالب المكي	٢٣٦
٢١٨	منهاج النجاة للقبس	٢٣٧
٢١٩	مكارم الاخلاق	٢٣٨
٢٢٠	كشف الرمة للشهد	٢٣٩
	التاريخ والادب	
٢٢١	نسخ البلاغة	٢٤٠
٢٢٢	شرح لاسن ابي الحديد	٢٤١
٢٢٣	الامتناع للعقري	٢٤٢
٢٢٤	روضة المناظر لاسن الشحنة	٢٤٣
٢٢٥	شرح امالي لقالى للسكري	
٢٢٦	انوار الريع للسيد علي خان	
	البلدان	
	معجم البلدان	٢٤٠
	مرآة الاطلاع	٢٤١
	المعجم بما استمع	٢٤٢
	البلدان الشرقية في الخلافة اساسية	٢٤٣



# اصلاحات

ص	س	الاصحاح
٤٨	١٠	الا ان ينع
٩٥	١٥	الاصناف في مجمع البيان للطبرسي ح ٣ ص ١٥٨ صيدا حجارة
١١٢	٢٢	وللمتحدة
١٤٦	٢٥	نسب جواز بيعه
١٤٨	١٢	هو امين لا صان
١٥٢	٢١	الضمير في سألته
١٥٤	٧	اصحاب الشافعي
١٥٤	١١	وعدم الحرمة ان
١٥٥	١٣	في الرجال
١٥٦	١٨	القيادة من كتاب السكاح
١٧١	٦	اوصدت
١٩٢	٨	وفي شرح
٢٠٩	١٤	فقال ان كان القاضي
٢٣٤	١٤	وان لم يشتمل
٢٤٠	١٠	حكما باستثناء
٢٥٣	١٣	وفي رواية داود
٢٩٧	١٤	لا يحب اللعب
٣٠١	١٧	وماه المجلسي
٣٠٤	١٢	وسكون الباء
٣٢٢	١١	كقوله تعالى ان
٣٦٠	٢٠	واؤمنين وارحامهم
٣٨٤	١٢	لشيء من الامتثال ولا الاسقاط
٤٢١	١٦	رحاله رجال الصحيح
٤٢٨	٨	المنقري عن حفص







Library of



Princeton University.

